ارتشاف الضرب من لسان العرب
لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الجياني الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥

الجزء الأول
أوله: قال الشيخ الإمام محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي: الحمد لله فاتق ألسن العربية بكل مبتدأ في المعاني وخبر

وينتهي بباب المفعول الذي لم يسم فاعله. وآخر ما فيه: وتقول: ضُرب غلامُه زيدًا، وتقدم الكلام عليه في باب المضمر، فلو قدمت زيدًا على ضُرب غلامه: منعه الكسائي والفراء، وأجازها هشام والمبرد. تم الجزء الأول من ارتشاف الضرب

نسخة بقلم أندلسي جيد، سنة ٧٣٩ - في حياة المؤلف - لكتابة محمد بن محمد السلاجي، والنسخة مصححة. والصفحة الأولى بقلم مغربي مغاير

٢٧٣ ورقة ٢٥ سطرا ١٩ X ٢٦,٥ سم

بسم الله الرحمن الرحيم

أول الكتاب

[redacted]

1

أحمد الله لو إرادة القتل
شهيد صلاته الصبر
تعلى ... أمر

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على مولانا وسيدنا محمد وآله وصحبه

قال الشيخ الإمام محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الجياني فائق
الألسن العربية بكل لسان في الفصاحة ونص بها وجاعل البلاغة من العرب
العرباء أسهاما ... والصلاة على محمد أفصح من نطق وأبلغ من خطب
ما عبثت أيدي الأقلام بمعالم ... في ميادين الطروس وقعقعت
ازاهار الكلام من ... الطروس وعن الحب والآل ... ما ...
وبعد فإن علم النحو ... مستخص عن ... ان ...
إلا العقل السليم والطبع المستقيم وان شرح التسهيل من نظم
المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل جمع من العربية الأقصى ...
لا دني مع التحرير ... واستقصى ما استحسن من البحث ...
الأجود ... الأدلة ... والتعليل
حاوي بسلامة اللفظ وبيان التمثيل اذ كان الحكم اذا برز في صورة
المثال أغنى الناظر عن التطلب والتسآل وقد خصصته
... لم يحوها كتب التي في هذا الفن ... ولا
اشتملت على ... المتنوعة ... المرصفة ... دللت
فيه الشامس والماهر وفرقت عن الإبهام الناس ... فصل
... كالحروف في الحلي والحلل والزهر في الروض ...
من الحلل ... لا تحتاج الى إعمال
فكر ولا كد نظر وحصرته في جملتين الجملة الأولى في أحكام
الكلم قبل التركيب الجملة الثانية في أحكامها حالة التركيب
... ببعض أحكام هذه مع أحكام الأخرى لضرورة التصنيف

ومناسبة التأليف ...

تتشبث بعلمها ... على الكتاب وتحصيل ما أرتجيه في الآخرة من الأجر
والثواب ... من لوازم التشنيع والتشغيب
... أشتات الفن من لسان
العرب ومن الله ... واستمد ... لصواب المقال
والإبانة

الجملة الأولى في أحكام الإفرادية

ونعني القول في مواد الكلم ... وتسمى ...
المعجم وحروف العربية ... مخرجا وصفة ...
وعشرون حرفا ...
ستة عشر ...
أربعة عشر ...
... واحد ... ثلاثة ...
... المخرج الأول أقصى الحلق ...
والهاء والألف ...
أول ...
...
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
... المخرج الثاني ...
[illegible]
[illegible]
... المخرج الثالث ...
[illegible]

والمخرج

اللام ... والنون ...

الحلق ... الحلق

تقديم الخاء على الغين وزعم ابن خروف أن من العرب [illegible]
هو مخرج واحد المخرج الرابع أقصى اللسان وهو للقاف
وهو مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك وقال شيخ [illegible]
من أول اللهاة مما يلي الحلق مخرج الخاء المخرج الخامس للكاف
أسفل من اللسان وفوق الحنك من أسفل من مخرج القاف من اللسان قليلا
ومما يليه من الحنك المخرج السادس وهو للجيم والشين والياء
وهو من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك [illegible]
الياء [illegible] لا مخرج لها كالألف [illegible] الجيم [illegible]
[illegible] الشين [illegible] والجيم والياء يليان
الشين المخرج السابع وهو للضاد وهو من أول حافة اللسان
وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر [illegible] أو الأيمن عند
[illegible] من [illegible] من الجانبين [illegible]
[illegible] باب [illegible] زعم أنها تخرج
من مخرج الجيم والشين المخرج الثامن وهو للام وهو من حافة
اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه ما بينها وبين ما يليها من الحنك
الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية
المخرج التاسع وهو للنون وهو من طرف اللسان بينه وبين ما
فويق الثنايا [illegible] تحت اللام قليلا المخرج العاشر
وهو للراء وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق
الثنايا العليا غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلا من النون وتعتمد
[illegible] وهو [illegible] من كلام [illegible]
المخرج الحادي عشر وهو للطاء والدال والتاء [illegible]
من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا [illegible]
المخرج الثاني عشر وهو للزاي والسين والصاد [illegible]
بين طرف اللسان وبين الثنايا السفلى [illegible]

المخرج الثالث عشر وهو للظاء والذال والثاء ومخرجها فيما بين
طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا المخرج الرابع عشر وهو
للفاء وهو من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا
المخرج الخامس عشر وهو للباء والميم والواو [illegible] ما بين الشفتين
[illegible] الباء والميم [illegible] الواو [illegible]
[illegible] لا مخرج لها [illegible] الباء
والميم [illegible] مخرجا [illegible] المخرج السادس عشر
المخرج السادس عشر مخرج الخيشوم وهو للنون الساكنة الخفية
الخفية التي لم يبق منها إلا الغنة وأما الساكنة [illegible] فالنون
[illegible] من مخرج النون المتحركة والمختار
المخرج [illegible]
[illegible] وبعض الحروف فروع [illegible]
الهمزة المسهلة وهي فرع عن الهمزة المحققة [illegible]
[illegible] التسهيل [illegible]
بالألف أو الواو أو الياء والغنة فرع عن [illegible] والإمالة والتفخيم
[illegible] المنتصبة [illegible] الإمالة بين اللفظين [illegible]
[illegible] الإمالة المحضة [illegible] الإمالة [illegible]
[illegible] والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة [illegible]
[illegible] والطاء والسين والجيم [illegible]
الخالصة [illegible] بين الطاء والتاء [illegible]
السين والتاء [illegible] بين الجيم والتاء واللام المفخمة فرع عن
اللام المتوسطة بين الترقيق والتفخيم [illegible] رحمه الله تعالى [illegible]
[illegible] الرواية [illegible]
[illegible] وفروع تستقبح [illegible]
[illegible] من الكلام [illegible]

في كل حرف وجهان وجيم كالكاف ... عن الجيم الخالصة يقولون في رجل ركسل
يعربونها من الكاف وعند من قال حرفا واحدا بين القاف والكاف يخلفه وعلى
ابن جني الأصل ... والشين تشبه ... ابن ... وبين
كشين فيها عن الجيم الخالصة وإذا ... إذا سكنت وبعدها دال ...
قولهم في الأجدر الأشدر وقالوا إذا اجتمعوا اشتمعوا وصاد
... عن الصاد الخالصة ... كما ... في
من الكاف الخالصة ... في كل ... من جهة الشين وكاف
... عن الكاف الخالصة ... وياء كجيم ... عن الياء
الخالصة وهي كثيرة في لغة الفرس وتارة يقلبونها الباء وتارة
يقلبونها الفاء ... وضاد ضعيفة مثل الفارسي
إذا قلت ضرب ... عليه ... يخفيف
ويختلس ... وقال ابن خروف هي المحرفة من جهة
بينها وبين ... ما ذكر ... وقال ابن ... بين الشين من الظاء
وهي لغة قوم ليس في لغتهم الضاد فإذا تكلفوا ما ضعف
نطقهم بها ... وقال ابن ... في إظهارها ...
وفي ... الظاء الضعيفة ... والذي ... أن
الضاد الضعيفة هي التي تقرب من الشين ... وابن
... في ... الظاء والشين
وأما القاف المعقودة ... رأينا من يتكلم بالقاف
بينها وبين الكاف انتهى وهو الآن غالبة على لسان من يحضر في
البوادي من العرب ... بالقاف المعقودة
بالقاف الخالصة ... والمنقولة عنهم ...
... عن ... وقد بلغت الحروف
بفروعها المستحسنة والمستقبحة سبعة وأربعين حرفا وفي التسهيل
زاد بعضهم ... الشين كالزاي ...

في الشرف ... والجيم كالكاف ... أخرج ... والطاء كالكاف
... التي ... سبعة ...

الفصل في صفات الحروف

المهموسة يجمعها سكت فحثه شخص والهمس الصوت الخفي وإنما سميت هذه
الحروف مهموسة لضعف الاعتماد عليها ... والكاف وإنما
... والمجهورة ما عداها ويجمعها ظل قو ربض إذ غزا جند مطيع
... والجهر ... إذا ... حتى
... الاعتماد ... التي ... فمنعه
... يجمعها أجدت كقطب
والشدة امتناع الصوت أن يجري في الحرف والرخوة يجمعها ...
... متوسطة بين الشدة والرخاوة
يجمعها لن عمر والمتوسطة كلها غير التاء والكاف رخوة ويجمعها
... والمجهورة الرخوة يجمعها ... والمجهورة
الشديدة ... من حروف القلقلة وما بين الشدة
والرخاوة ... المطبقة الصاد والضاد والطاء والظاء
والمستعلية ... والغين والخاء والقاف يجمعها ضغط خص
قظ وما عداها منخفضة وبعضهم يقول منسفلة والمقلقلة
يجمعها قطب جد والجمهور على أن الباء مقلقلة دون التاء ...
... والمشربة ... والكاف
والدال والضاد والراء ... والياء والواو ... ما قبلها
والياء المكسور ما قبلها ... والجمهور ...
... وأن ...
والجمهور على أن الفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء
والحروف قبل الحركة ... الحركات

مأخوذة من الحروف ولا الحروف مأخوذة من الحركات وصحح بعضهم
والهمزة حرف صحيح وقال الفارسي حرف علة وقيل شبيه بحروف العلة
والحرف الثقيل هو الهاء عند الكوفيين وتبعهم مكي الراء والمكرر الراء قال
وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكرره وانحرافه إلى اللام
فصار كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت وقال الجعبري وشرع
في بيان الشدة والرخاوة وظاهر كلامهم أن التكرير صفة ذاتية
للراء والذي ذهب شيخنا وغيره من [illegible] من أشياخنا أخذ الراء
أن لا تكرير فيها مع تشديدها ولا نعلم وجهه ولا آخذا من
المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها [illegible] عند جلة [illegible] وما التكرير
فسر لنا على من قرأنا بشيء [illegible] وعدم التكرير البتة قرأنا
على شيوخ [illegible] وهو مذهب مكي وأبي عبد الله الفاسي والإمام
[illegible] والمهتوت [illegible] والمشبه [illegible] والمد [illegible]
والكسر وبعضهم يقول فيما المهتوت بالتاء والمنفتح الصوت بفتح
والذلقية قال مكي ثلاثة الراء واللام والنون وفي بعض نسخ
العين للخليل حروف الذلق [illegible] من [illegible] والذلق
الطرف من كل شيء والفاء والباء والميم لخروجها من الشفة لا
عمل للسان فيها وثلاثة في حيز اللام والراء والنون من طرف اللسان
على [illegible] ولا تجد كلمة خماسية ولا رباعية بناؤها
من الحروف المصمتة إلا ما [illegible] عسجد وعسطوس والزهزقة
والخزعبة فلا يحسن بناء الرباعي إلا طول ولا الخماسيات ولا يكون
[illegible] حروف الذلاقة فيها [illegible] جعفر وسفرجل وما سوى حروف
الذلاقة مصمتة وهي عند الخليل تسعة عشر حرفا أخرج منها الهمزة
وحروف العلة فلم يعدها في الذلاقة ولا صمات [illegible] الحروف الصحاح
والمستعلية الطاء والسين والزاي والمستطيل الضاد والمتفشي
الشين باتفاق والفاء والضاد باختلاف وغير هذا من [illegible]

حروف المعجم عشرا وعشرا وصفة وسميت الحروف حروف المعجم
كما ذكرنا والكلم اسم جنس بينه وبين واحده التاء والواحد كلمة وهو قول
أو منوي معه لفظ دال على معنى مفرد وأقسامها اسم وفعل وحرف ومنها بعضهم
وخالفة وهي التي يسميها البصريون اسم فعل ويسميها الكوفيون فعلا
والاسم معرب ومبني [illegible] في الفواتح وأقل ما يكون عليه
المعرب من الأسماء والفعل عند البصريين ثلاثة حروف أصول وما وجد منه على
حرفين محذوف منه والمحذوف قد يكون فاء أو عينا أو لاما ويبقى على
حرفين وما حذف منه حرفان ويبقى على حرف نادر وهو قولهم شربت ما يا هذا
وم في قولهم م الله في ليفعلن وقال من الدنيا بقي أيمن وما الحرف فيه ...
ومذهب الكوفيين أن أقل ما يكون عليه حرفان حرف يبدأ به وحرف
يوقف عليه

القول في أحكام الكلم العربية حالة الإفراد

وهو على ثلاثة أقسام الأول ما يكون لما يدا بين بعضها الثاني ما يلحقها
من أولها الثالث ما يلحقها من آخرها

القسم الأول وهو المسمى بعلم التصريف

وينقسم قسمين أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من
المعاني وسيأتي والآخر تغيير الكلمة لغير معنى كان ويعلها ويقع
في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام وحروف
الزيادة يحتاج إليها معرفتها ولا سيما في الأبنية ويجمعها أمان وتسهيل
والذي يعرف به الزائد من الأصلي أحد تسعة أشياء أحدها
الاشتقاق وهو أكبر وأصغر فالأكبر هو عقد تراكيب الكلمة
كيفما قلبتها على معنى واحد نحو القول والقلو والولق والوقل واللوق
والقوز على معنى الخفة والسرعة والكلم والكمل واللكم والملك
والقد على معنى الشدة والقوة ولم يقل به إلا ابن جني وأكثر
أبو الفتح وكان آخذا بأخذه في بعض المواضع والاشتقاق

لا صغيرا نشأ مركبه من مادة تدل عليها وعلى معناه كالخرو الفسرة
وهذا الاشتقاق أثبته الجمهور في أن بعض الكلم مشتق من بعض
وذهبت طائفة إلى أنه لا يشتق شيء من شيء بل كل أصل وذهبت طائفة
أخرى إلى أن كل كلمة مشتقة من أخرى ونسب إلى الزجاج وابن سركان
بيراه والتفريع على مذهب الجمهور فنقول يعتبر في المشتق
مع المشتق منه تغييرات زيادة حركة كعلم مع علم وحرف
كبايع مع جنع وزيادتهما كضارب مع ضرب ونقصان حركة كفرس
مع فرس وحرف كثبت مع ثبات ونقصهما كنزا مع نزوان ونقص
حركة وزيادة حرف كغضبى مع غضب وعكسه كحرم مع حرمان
وزيادتها ونقصها كاستنوق مع ناقة وزاد رضي الدين بن
ابن جعفر البغدادي نقصان حركة مع زيادة حركة كصرف مع الترب
ونقصان حركة مع زيادة حركة وحرف كاضرب مع ضرب ونقصان
حرف وزيادة حرف كراضع مع الرضاعة ونقصان حرف وزيادة حركة
وحرف كخاف مع الخوف ونقصان حركة وحرف وزيادة حركة كعد
مع وعد ونقصان حركة وحرف وزيادة حرف كصالح مع صلاح ولا بد
من اتفاقهما في الحروف الأصلية على ترتيب واحد وفي المعنى ويدل على أنه قدم
الدالة على معنى زائد على ما اشتق منه نحو ضارب وضرب فلو أمكن أن
يكون هذا أصلا لهذا أو هذا أصلا لهذا بلا مرجح والفرع آخر
تسمية كونها حرفا أكثر من الآخر كالسفي والسيف أو أثبت
كالمشتق من القدر بمعنى الضرب أو من المثل بمعنى الرتبة أو أخص
والآخر أعم كالإقبال والقبل أو أخص والآخر أعم كالعظم والعضيلة
أو أحسن تصرفا كالترض والقرض أو أقرب والآخر أبعد كالمطر
نسبة إلى ... منفصلا أو أبين كالدراية بمعنى
الدلالة بمعنى الفتح من المادة أو جوهرا والآخر عرضا كالحجر
الكبير من ... أو ... والآخر ... كالقرب والمقاربة

والترجيح إنما يكون بين المستويين في شيء فيكون بأحد ما ذكر والأصل
في الاشتقاق أن يكون من المصادر وأكثر ما يكون في الأفعال المزيدة
والصفات منها وأسماء المصادر والزمان والمكان ويقل في العلم
ويقل في أسماء الأجناس كغراب بعير أن يشتق من الاغتراب وجرادة
من الجرد. **الثاني** التصريف وهو تغيير صيغة إلى صيغة بسببه
من الفرع ويثبت في الأفعال وهو شبيه بالاشتقاق والفرق بينهما
أنه في الاشتقاق يشترط على الزيادة فيه ويكون في الأفعال وثبوته
في الفرع والتصريف بعكسه نحو قتال وقتل وعجوز وعجز وكتاب
وكتب وتسمية هذا فرعا والأصل فيه تجوز وإنما تعقل الفرعية
والأصلية في المشتق منه والمشتق. **الثالث** سقوط الحرف من النظير
نحو أيطل مع أطل بسقوطه الياء من أطل ... على
زيادتها ... من ... كسقوط الواو من ... كسقوطه
من عرة ... **الرابع** كون الحرف
مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته وهو النون الساكنة
غير المدغمة تقع ثالثة وبعدها حرفان نحو جحنفل فإن كانت مدغمة
نحو عجنس ... ووزنه فعل ... ووزنه فعلل من ...
المضعف وقال ابن سيدة هو من ... الرباعي ووزنه فعلل
أو ... الكثرة نحو ... أفكل ... الزيادة لكثرة ...
زائدة فيما عرف اشتقاقه نحو أحمر وأفضل ... ببنية
لا يقع موقع الحرف فيما لا يصلح للزيادة نحو ...
في هذا التركيب ... **السابع** لزوم عدم النظير بتقدير
أصالة في الكلمة ... الحرف منها نحو تتفل وزنه تفعل ...
نفعل وسمع فيه ضم التاء ... أن يكون أصلا وأن يكون ...
حمل على الزيادة لثبوت ... المفتوحة التاء وكذا نون نرجس المكسورة
لثبوت زيادة ... المفتوحة النون. **الثامن** لزوم عدم النظير

بتقدير الألف طالة في تكسير الكلمة التي ذكر العرب منها ونظر النحويون في الميم
أصلية والواو زائدة لأن ذلك عكس ما كان وزنه يفعلا ومع هذا
مفقود ويفعول موجود نحو عيضموز ومنهم من منع هذا وعن النية
قبله بالتكسير والخروج عن التكسير وشرح مسألة تفعل ومسألة [illegible]
التاسع كون الحرف لمعنى كحرف المضارعة وألف ضارب وتاء
افتعل وقد كان يستغني عن هذا الدليل بمعرفة [illegible] الاشتقاق
وبالتصريف [illegible] وزاد بعضهم في الدلائل عاشرا وهو
الدخول في أوسع البابين نحو كنهبل على تقدير أصالة النون وزنه
فعلل وعلى تقدير زيادتها وزنه فنعلل وكلا الوزنين مفقود
فيحمل على الزيادة لأنه باب أوسع من باب الأصلي ألا ترى إلى
كثرة أبنية المزيد وقلة أبنية المجرد ولا يدخل الاشتقاق والتصريف
المصطلح عليهما في علم النحو في الاسم الأعجمي ولا الصوت ولا
الحرف ولا ما شبه به من متوغل في البناء وجاء بعض هذا فيه التصرف
كأخذ الاسم [illegible] وبعضه جاء فيه الاشتقاق وكذلك لا يدخل
الاشتقاق أيضا [illegible] البناء [illegible] كالجون
[illegible] الأصول [illegible] وقد اصطلح
النحاة على أن يزنوا بلفظ الفعل فقابلوا الأول من الأصول بالفاء وثانيها
بالعين وثالثها باللام وإن [illegible] الأصول كررت اللام عند البصريين
وعند الكوفيين أن غاية الأصول ثلاثة وما زاد على الثلاثة
حكموا بزيادته [illegible] واختلفوا فقابل الكسائي [illegible] وقابل [illegible]
في الوزن بلفظ الزائد وقابل [illegible] ويجعل الزائد ما قبل الآخر فيجعل
وزن جعفر فعفل وقال ابن كيسان [illegible] البصريين مع اعتقاد ما زاد
على ثلاثة ولذلك كرر اللام وقال الفراء [illegible] حرف [illegible]
بلفظه [illegible] جعفر [illegible] جعلت الثلاثة في مقابلة الفاء والعين
واللام [illegible] الثلاثة [illegible] مقابلها [illegible]

مقابلة الأول [illegible] ذلك فعلل والمقتضي [illegible] في هذا الكتاب
مذهب البصريين فنقول الاسم ثلاثي ورباعي وخماسي
الثلاثي مجرد ومزيد فالمجرد مضعف وغير مضعف
المضعف [illegible] أو [illegible]
وأكثر النحاة لا يفرد هذا النوع بالذكر بل يدخله في مثل الثلاثي
ومنهم من يسميه ثنائيا ونحن اخترنا إفراده بالذكر فيجيء اسما
على فَعْل نحو بَتّ [illegible] وصفة نحو [illegible] وعلى فِعْل
اسما نحو [illegible] وصفة نحو [illegible] وعلى فُعْل اسما نحو [illegible]
وصفة نحو مُرّ وعلى فَعَل اسما نحو [illegible] وصفة نحو [illegible]
وعلى فِعَل اسما نحو [illegible] وصفة نحو [illegible] وعلى فُعَل اسما نحو
[illegible] وصفة نحو [illegible] وعلى فُعُل اسما نحو [illegible] وصفة نحو
[illegible] وعلى فِعِل ولا يحفظ إلا صفة نحو [illegible] ولا يحفظ منه شيء
جاء على فِعُل ولا فُعِل [illegible] وعلى فَعَل اسما نحو [illegible]
وصفة نحو [illegible] وعلى فُعُل اسما نحو [illegible] وصفة نحو [illegible] وعلى
فَعْل اسما نحو جذع وصفة نحو [illegible] وعلى فَعَل اسما نحو جبل وصفة
نحو بطل وعلى فَعِل اسما نحو كبد وصفة نحو حذر وعلى فَعُل
اسما نحو سبع وصفة نحو [illegible] وعلى فِعَل اسما نحو ضلع وصفة
[illegible]
[illegible]
النحاة [illegible] ومنهم من تأول [illegible] وعلى فُعَل اسما نحو صرد
وصفة نحو حطم وعلى فُعُل اسما نحو عنق وصفة نحو جنب وعلى
فِعِل اسما إبل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وحكاه من بالتشديد باختيارها حكاه اذا خبثا ان يكون غيرها من المشتق وهو فُعل فيل قديم ففعل لغة في الوعل وفيل قديم اسم جنس فيل وبئة سميت بها قبيلة من كنانة وبهم اذا اشتد وضور ام الحصى ابي يجعلها منقولة من الفعل وقال ابو الفتح نحن نمولد الفنون احاد فيل قديم بحسب عنه قوم من النحويين فيما حاد بعض الاوزان الثلاثي وانما يوجد في الخمسين اعنى فاما فعل فعفسود ومن قراءات الجنب بكسر الحاء وضم الباء فشاذ قراءة المزيد من الثلاثي الحقيقة يكون فيه حرف واحد وما تكرر فيه حرفان اذا قلنا فيه زيادة واحدة او ثنتان او ثلاث او اربع فبالواحدة قبل الفاء على مَفعل مَكثر ومَفعل مَربد ومُفعل مُنزق ومَفعلة مَجثمة وتَفعلة تهية وأفعل الحرك وأفعل أزر وأفعلة ألية ويفعل يأجج ويفعل يأجج وقيل وزنها فعلل وفعليل وضبط العين على فيعل فيهم وفاعل الخ وفاعل ساسم وفيعل فلة وشخ وفوعل جوسق وهيعل جهير وقيل وزنه فعل منتقر من ماتر وضبط اللام فعيل جليل اسم نبات وصفة جليل وفعال الساهر وفعال مراة وفعال السما خطاص وصفة حبال وفعول الصوص وفعول قرور وفعل جمر وفعلة شربة وخبرية وهو مثل غرب وبعد اللام على فعلى حجى وفعلى عثوى وفعلى عثوى وقيل وزنها فعل وفعل والمستعار تجمعان على فعلاء عشراء وفعلاء عثراء وقيل وزنها فعلل وفعلال وفعال حساء وفعلاء خشاء وفعلاء فيفاء وفعنول عكوبة وقيل وزنه فعلل وجمع فعل زفر وقيل وزنه فعفعل من ما قبله وفعيل عفيت وفعامل عطامط انكار من العيه وانكار من الضجع كان فعالل وفعامل كتابه وفعال حساب وفعال الظان وفعال زنار وفعلوس عرفوس وفعوال عشوان

وفعوال عنوان وفعيال غنيان وفعيال حنيان وفعفول ذرة ود وفعلية عبية وفعلية عنية وفعلوية شعوخية وفعلية يرية وفعلوت جبروت ومعتبرقان على فعلى الكيكى وفعالى فلانى وفعالى حزانى وفعنى شعوجى وقيل وزنها فعوعل وفعلل وفعول فوفى وفعنل حكنكى وفعلى عكى وفعال بتار وفعيل غيبن وفعال جراء وفعال جنان وفاعيل يابيل وفاعول جاسوس وفاعيل اذية وفيعيل سيفيص وفيعل كينكم وفيعول يأجوب وفنعول بلنج وتفعال ترداء وتفعيل تنبيم وتفعال تبياب وتفعول تقضوض ومفعال مصلاد وافعيل اكليل وافعول أنفون وقيل وزنه فعلول وافعل أحوى وافنعل اسم انحج وصفة الشره وفنعل سنراد وفنعال سرداد وافعال الاسباب وفاعول قادول وفعيل صميم وفنعيل صنديد وفنعول يا جوج في من همز فاما ما جوج في من همز فيفعول من اج ومن لم يهمز فيا عول من مج او فعلول من مج وابدل من الواو الفا او من ملح يتوالي اليه والثلاث مفترقات على فعيلى ريدرى وفوعلى دوذرى وفاعلى فافلى وافاعيل فاعيل ويفنعول يلنجوج وتفعيل بلنبيج وافنعول النجوج وافنعيل النبيج وتجتمع زيادتان من الثلاث على فعولاء شعوجاء وقيل وزنه فعوعال وفعلعال وفعلعان ثلثان وفيعلوه بيرون وفيعلان جريان وفعيعول عشيون وقيل وزنه فعليل وفيعل وفعيعل وقيل وزنه فعليل وفعايل وفعيلاء خشناء وفعولاء حروراء وفعالا ثلاثاء وفعالا رطاط وفعيلاء مضنكاء وفاعولاء فاقوراء وافعلاء اربعاء وبالاربع على فعولان عفوكان وقيل وزنه فعنلاه وفعليلاء تخيطاء وفاعولاء طاروراء وفيعلاء جيبياء وفاعلاء فاقلاء وافعيلاء الميلاء القسم الثالث ما ذكر فيه الحرفان حتى

ومزيد الخمسة على فعلّل زبرب وبفعلل جحنبم وبفعلل بلبل
والمشهور عند البصريين أن وزن سمه بفعلل وبفعلل وفعلل
وعند ابن السراج وأصحابه أن وزن ربرب ونحو بفعل واطه
رتب أبنية الوسط حرفا من بشر زاد او وعزي الى الخليل وحكى
نا بعه من البصريين والكوفيين أن وزنه فيعمل
ومسوغول فكيب والزجاج وابن كيسان بما جرفوليه وقال
الفراء وجماعة وزنه فنعلع تكتبت على وعنيه وعزي الى الخليل
أيضا والمبرد ترى تخفيفه واحد قبل الفاء على مفعلل زلزل
وأفعلل ألملم ويفعلل يلملم ونفسر الفاء تليها على فعيعل
جحمرش ويكسر العين فعيعل بغنيغ وفعلل زوزى وفعنعل
تحنكم ويفعلل حبجح ويفاعل فناقب ويفاعل رعارع
ويعاولة سواسع وقبل اللام على فعلال حبكار وبفعلال
زلزال وفعليل شمليل وفعليل خرجيم ويفعول فرفور ويفعال
كلكل أن يكون تمم مشرفة نير وبفعل خنعم وبعد اللام
على فعلى فرفرى وفسر تخفيفه زيادتان مجتمعتان على فعلان
رخرجان وفعلان رخلان وفعفعيل فرفير المزيد من الثلاثي
غير المضعف منه ما تخفيفه زيادة واحدة قبل الفاء على وزن أفعل اسما
أفكل وأضبع وصفة أرمل ما فعل أثمر وأفعل أصبع ولم يجئ
اسما وأما أفعل في الصفة على خلاف به إثباته والصحيح
إثباته حكى أبو زيد أتبع وإفعل اسما إصبع ولم يأت افعل
اسما وأبير ما شفي وأتمة ولم يأت صفة وافعل صنع
على خلاف فيه وأفعل أنملة لغة وأصبع وأفعل تكثر اسما
أكلب وصفة أعصر وأثبته بعضهم أفعلا في المفردات وذكر
مثلا أغلال الرجال ومواضع والصحيح وجوده فيها النبوت أتمل
وأصبع لغة في أصبع وأنملة لغة في أنملة وأفرة لغة في

أترة وعلى فعلة إلقة وأفعلة الوفة وقيل وزنه أفعلة ماعل
وقيل فعولة وأفعل أضبع ولم يأت بيوله وإفعل إصبع وهاذان
زديان وعلى تفعل وهو قليل اسما نحو تنضب وما أذ ريفا أي ترتج
نحو وصفة تحلبة وتفعل اسما وهو قليل تنضب وتبشر ولذا الاحق
التاء لم يجئ الا صفة نحو تحلبة وحكي صفة تحلبة بغير تاء وعلى
تفعل تنضب وتفعل تنضب وتنضبة اسما وتحلبة صفة وتفعل اسما
بغير تأبل وتفعل تتفل وبالتاء وتحلبة وترعية وتفعل تتفل
وتتفلة وتحلبة ولا يجيء غيرهما وتفعل اسما تتفل وما ادريتا أي
ترتج وصفة تحلبة وأسربية وتفعل بعضهم
اسما وعلى يفعل اسما وصفة يلمع وبالتاء يعملة ورجل
يلمع من الوصف وأما ما زاد بعضهم من نحو يزيد
ويشكر ويوسف ويونس ويحتمل يكون من كلي فما يثبته به أصل
بأيرانه منقول من فعل أو أعجمي أنه ذكر وزن يفعلة يتسع
اسم ماءة وعلى تفعل ولا نعلم غيره بعضهم وأثبته
أيضا وينفعل وقيل وتعاقب التاء
والنون يدل على الزيادة وعلى مفعل اسما مقتل وصفة مقنع
ومفعل اسما وصفة منخر وقيل حركة الميم إتباع والاطل الفتح
وهذا جار في الوجيز ومفعل اسما وصفة مثل ومفعل اسما منبر
وصفة مكعن ومفعل كثير في الاسم قليل في الصفة رجل
منكب ومفعل قليل في الاسم كثير في الصفة مكرم ومفعل
وتلزمه التاء مزرعة وأثبته بعضهم بغير تاء نحو مكرم ومعون
ومألك ومعسر ومنيسر ومهلك ولم يأت غيرها وقيل هو جمع لما فيه التاء
وعن السيرافي أصله الماء لم يجئ الا في
الشعر وعلى مفعل صفة فأما اسم مفعل الميم
أصلية ووزنه فعلول منفوط

ك

معله عن تصرفه

فِعْلِيّ والياء مشددة جِنْيِبة وزمج الماء وعسال العنبر وامرأة سكينة
اليم نابية ووزنه فُعْيَل وفي الشرق أنها عشر لغة تنزلها على كافة
اليم ولا قلنا بزيادة الياء في العباء جنباء بعضهم وجعل ماورد ما يوهم
تقرأ مثلا وأثبته بعضهم وعاليهن على مِفْعَلّ مِسْتَبْر ومِفْعَلّ مِجْنَبع
ومُسْتَفْعَل مُمْتنع ومُسْتَفْعَل كُلّة ومِسْتَفْعِل مِتْلَع وفيل العنبر على
فاعِل اسما عارب وصفة طارب وفاعُل آجُر وكابُل وزعم بعضهم
أن كابلا أعجمي وفوعَل اسما حَوْبَج وصفة هوزب وذكر سحزمة
في الصفات وسوأتم موضع وإذا كان صفة كان من الثلاثي وفوعل صوبج
اسما [illegible] وجاء بالتاء رُوزنة لغة وفَيْعَل اسما غَيْلَم وصفة صَيْرف
ولم يجئ معتلا إلا العين وفَيْعِل معتلا صفة نحو سيد وفي وزنه
خلاف سيأتي إن شاء الله ولم يجئ في الصحيح إلا صَيْقِل اسم امرأة
وفيعل جيزلة ونيلة وفيعل سيلج وبيرز وفيعلة بيزرة لغة
وفيعل صفة نحو حيقس وفيعل في العربية أفرم جيدم وفعالي
فعالل اسما نحو شمأل وقيل جاء صفة قالوا رجل زِأْبل إذا كان قصيرا
وقلما على أول اللغة وفيعل نبطل وفيعل صفة نحو عبيس وأما
حنفة اسم رجل فيقال ووزنه فيعل وفنعل اسما نحو جنزب لغة
وأما ليبة كنثاة فنقله أبو عبيد وأثبته الزبيدي في الصفات وقيل
المواصلة وفنعل اسما نحو قنبر وفنعل قنطر وفنعل حنزم
وفنعل اسما فنكر وصفة عنفص وفنعل عنكبي وفنعلة كنثرة
وفنعلة عنصوة وفعلى فعلل رجل ضمم وفعيل زغلق وقيل وزنه
فعلل وعلى فعلى ضربت بلقعة قاله ابن القطاع وفعلل عكلز
وفعلل دلقة وفعلل دلقة وفعلل فيلح وفعلل قتعل وفعل
[illegible] وفعل حرد وفعل دملح ويجوز أن يكون من [illegible] مالحي
وفنعلة جنجلة وجاء مزيدا بأخرى مثليين فيقال فعلل اسما سلم
وصفة رتل وفعل اسما [illegible] وصفة [illegible] وفعل اسما [illegible] وصفة

1٤

جِلِّزة وفُعَّل اسما وهو قليل تُبَّع وفَعَّل في الأعلام شَلَّم وبَقَّم وبَدَّر
سواضع وخَوَّد وبَقَّم [illegible] وخَضَّم اسم رجل أو لقب وشَرَّ لعبة للصبيان
وبَقَّم اسم خشب صبغ أحمر يجلب من البحر والظاهر أنه ليس بعربي لأنه ليس في
العربية شيء من تركيبه على تقاليبه وفَعَّل إبِّل وفِعَّل إِمَّر وقيل وزنه
فِعْيَل من الأول وقيل اللام على فعال اسما غزال وصفة جبان وفِعال
اسما عِطام وصفة ضِناك وفُعال اسما غراب وصفة شجاع وفَعُول اسما
جزور وصفة جَسور وفُعول اسما نحو خروع وعتود وهو دون كذا في
وفُعُول جُرعيل وفَعُول اسما قتود وصفة صدوق وفُعول اسما أتي
وهو قليل إلا أن يكون مصدرا كالجلوس والخروج وفعيل اسما
عثير وصفة حثيم وفعيل اسما نحو علب وفعيل ضيو وقميس
ومثال الزبيدي مما صنوعان وفعيل عذيب وفعيل اسما بعير وصفة
شهير وإثبات فعيل بكسر الفاء يختلفها وفعيلة قالوا نحو ويبة
وفعال اسما نحو شمأل وفعال ضناد لغة في ضناد وقيل وزنه
(سطا) فنعل كعنكب وفعل جريض وفُعُل [illegible] وصفة [illegible] وفعل
[illegible] وقيل وزنه فُعُلل وفعلل [illegible] وفعلل [illegible] وفعل اسما نحو
بلنة وفعل فعنب وفعل جحفل وفعل دلمص وفعلة [illegible] وفعلة
[illegible] وفعلة سلفة وفعل سمج وفعل سمج وفعل رجل لغة
ومما جاء مزيدا بآخر مثلين [illegible] على فعل اسما جبن وصفة
[illegible] وفعل اسما [illegible] وصفة [illegible] وفعل اسما [illegible] وصفة [illegible]
وفعل اسما جرب وصفة جرب وفعلة اسما نحو تبقة وفعلة
اسما نحو قلة وهو قليل وفعلة درجة وحكى كاعلى فعل امما
[illegible] وصفة دخل وفعل اسما نحو [illegible] وفعل صفة نحو [illegible]
[illegible] وفعل اسما [illegible] وصفة [illegible] وفعل [illegible] وفعل
[illegible] وفعل [illegible] وقصر اللام على فعلى [illegible] ولم يجئ صفة
إلا بالتاء [illegible] وبألف التأنيث اسما [illegible] وصفة [illegible]

وفَعْلُوا اسما بعزن ولم يجئ صفة الا بالهاء رجل عزسهاة وذكر ابن القطاع
بعزسهاة ... رجل ... فجعله ثعلب منونا فعيلا من صفة وفعل اسم
وصف به وقيل من فُعَلى كضِيزى غير منون وفُعْلى اسما بُهْمى وصفة
حُبْلى والفه للتانيث وقالوا بهماة واحدة وليس بالمعروف وروى
ابن الاعرابي ... منونا شبيه بفعلل واما موسى الحديد
فمصروفة وغير مصروفة وفَعَلى اسما دَفَرى وصفة جَمَزى وفُعَلى
اسما فقط أُرَبى وفِعَلى جِيَضى قاله ابن القطاع وقال ابو عبيد البكري
... بسكون الياء على وزن فِعْلى وقال الزبيدي لم يرد في الكلام فِعَلى
وفَعْلُوَة عَرْقُوَة وفُعْلُوَة اسما عُنْصُوَة وفِعْلُوَة جِنْزُوَة وفِعْلِوَة
جِنْزِوَة ولا يكون الا اسما وفِعْلِيَة اسما حِذْرِيَة وصفة رِبْنِيَة
وفَعْلَتَة اسما فقط سَنْبَتَة وقيل وزنها فَنْعَلَة وعلى فَعْلَن صفة
فقط رَعْشَن وفِعْلِن اسما فقط فِرْسِن وفَعْلَن قليلا اسما وصفة
خَلْفَن وفُعْلُم اسما جُلْهُم وزُرْقُم ذكره ابن عصفور وصفة
سُتْهُم وفِعْلِم اسما دِلْقِم وصفة ... وفَعْلَم صفة فقط شَجْعَم
وفِعْلَم ... وفَعْلَل ... على خلاف في بعض هذا الموزون بسبب زيادة
ان شاء الله ... بزيادة اللام وفِعْلِس ... وفَعْلَسَة خَلْبَسَة
وفِعْلِن عِرْفِن وفَعْلُوَة ... وقيل ان ... معرفة النون
فوزنها فَعْلُوَة وما تكررت فيه العين واقتضى الاشتقاق
ان الثاني هو الزائد جاء على فَعَلْعَلَة ... وفُعَلْعَلَة ...
وما الحقه زيادتان مجتمعتان قبل الفاء على انْفَعَل صفة فقط
انْقَحْل وانْفَعْل ... وانْفِعْل ... وانْفُعْل ... لغة
ومُنْفَعِل ومُنْفَعَل ... ومُسْتَفْعِل ومُسْتَفْعَل مُسْتَطْل
ومصطلى به ويستفعل ... وذكروا انه منقول من الفعل
وان كان لم يجئ وفصل العين على فواعل اسما سوابك
وصفة ... وفواعل اسما ... وصفة ... وفياعل

اسما غَيالِم وصفة عَيالِم وفناعل اسما جنادب وصفة عناجيد وفُنَاعِل
اسما خُناجِر وصفة كُنابِر وقيل من فُعَالِل وفَعَوْعَل صفة عَثَوْثَل
وفَعَيْعَل صفة خَفَيْدَد وفَعَنْعَل ... وفَعَاعِل ... جفاف
بفعة الجمعات اذا جمع زُرَّق ... زُرارِق وفُعْلُل
اسما رُجْرُج وفِعْلِل اسما ... وصفة ... وفُعْلُل ...
... وفُعْلُل ... وفُعامِل صفة ... وفَياعِل
... وفُنْعُل ... وفَوْعَل ... وفَوْعِيل ...
وقيل وزنه فَوْعَل وفاعِل ... وقيل وزنه فَعْلَل
وفاعِل ... وفَنْعَل ... وفَنْعِل ...
وفَيْعَل ... وفَيْعَل ... وفَنْعَل ... وفِنْعِل ...
وقيل الكسر ... الساكنين في الوقف وفَلْعَل ... وقيل وزنه
فَعْلَل وفُلامِل ... وفصل اللام على فَعَالِل ...
وفَعْفَل ... وفُعْفُل ... وفِعْفِل ... وفِعْفِل صِفْصِل
وفَعْفَل صَفْصَل وفَعْفَل ... وفُعْفُل ... وفِعْفِل ...
وفَعَامِل ... وقيل وزنه فواعل وفُعْلُل ... وفُعْلَل ...
وقيل وزنها فُعْلُل وفَعْلَل وفِعْوِيل ... وفِعْوِيل ... وفَعاوِل
اسما جَراوِل وصفة ... وفَعَاوِل ... وقيل وزنه فَعَالِل
وفَعْلُول اسما بُلْصُوص وصفة حَلَكُوك وفَعْلُول اسما ... وصفة
بُهْلُول وفَعْلِيل ... وفُعْلُول ... وفَعْلُول ...
وما ... قليلان وقيل جاء صفة ... وفَعْلُول ...
الواو وفَعَوْل صفة ... وكَرَوَّس وفَعَوَّل ... وفِعْوَل
اسما ... وصفة ... وفِعْيَل ... وقيل ... التضعيف ...
على ... وفَعَيْل اسما ... وصفة ... وفَعْوَل
... وفُعَيْل ... وفَعَيْل ... وفَعَيْل ... وفُعَيْل
... وفِعْلِيل اسما ... وصفة ... وفُعُّول اسما ...

وصفة عِثْوَل وفَعَيْلَل اسمًا خُبَيْلَل وصفة خُبَعْثِن وفُعْلُول
خُشْبُوس وفِعَّال زِيمَاس وفُعْيِيل فَحَيْم وفِعْلَل قَمَنْت وفَعَنْلَل زُونَك
وفِعْلَل زُونّك لغة وفيل زُونّك فَعْلَل عُمَرْبَس وفَعْلُول عُزْبُوق
وفُعْلُول حُنْبُوح وفيل وزنه مُفْعُول وفَعُلَّل صفة بفتح عَقَنْقَل
وفَعَايَل قُرَاقِس وفُعَلَانِل جُرَابِس وفِعْلَال قِرْطَاس وفَعَايِل غَشَايِر
وقُرَيْحِي صفة بالقياس جمع قَرَنْبَى وفَعَايِل اسما جَرَايِر وصفة
عُرَايِر وفَيْعُول فَيْعُوب وفَعْفُول قَرْقُوب وفَعْفُول بَشْبُوط وفُعَايِل
عُلَابِط وفِعْلَال قِرْطَاس وفُعْيَال عُيَّان وفِعْيَال اسما فيه كِبْرِيَاس
وفَعْوَال جَبْوَان وفُعْوَال اسما قليلا عُصْوَاد وفِعْوَال اسما سِرْوَال
وصفة جِلْوَاخ وفَعَالَة زَعَارَّة وفُعَايِل قليلا اسما جُرَايِض وصفة
حُطَابِط وفُعَلِيل الجُبَيْلِيل وفَعَالِيل اسما فَرَاديد وصفة لُبَابِيد وفِعْلَال
اسما قليلا قِرْطَاط وفِعْلَال اسما جِلْبَاب وصفة شِمْلَال وفِعَّيْل صفة
سِبَحْبَح وبعض اللام على فَعْلَاء اسما جَلْفَاء وصفة حَمْرَاء
وفُعَلَاء اسما قُوبَاء وفِعْلَاء اسما عِلْبَاء وفُعَلَاء اسما رُحَضَاء وصفة
عُشَرَاء وهو كثير في الجمع وفَعَلَاء اسما فيه قَرَمَاء وفِعَلَاء اسما قليلا
عِنَبَاء وفَعْلَاء كَرِيَاء وفَعْلَان اسما سَعْدَان وصفة سَكْرَان وفُعْلَان
اسما عُثْمَان وصفة خُمْصَان وفِعْلَان اسما فيه سِرْحَان وهو كثير في
الجمع وأمّا رجل عِلْيَان فقيل هو من قبيل الوصف بالاسم وفِعِلَّانَة
هِرْسَانَة وفَعَلَان اسما كَرَوَان وصفة قَطَوَان وفُعُلَان اسما فيه
قُفُزَان وفِعِلَان اسما قليلا سَبُعَان وفُعُلَان اسما قليلا سُلُطَان انتهى
قال ابن لبّي في الكلام اسم على فُعُلَّان الا سُلْطَان انتهى وقرأ
عيسى بن عمر بسلطان بضمتين وفَعَلَّى صفة بفتح عَفَرْنَى وفَعْلَى
اسما قليلا عِبْرِضْنَى وفُعْلَى عُرَضْنَى لغة وفَعَلَّى كَمَرَّى وفَعَلُوت
اسما رَغَبُوت وصفة خَلَبُوت وفَعْلُوت سَلْكُوت وفِعْلِيت عِفْرِيت وفَعْلُوت
مَلَكُوت وفَعَلَاة حُبُلَاة وفَعْلِين اسما قليلا غِسْلِين وفُعَلِّيَة اسما

والياء لازمة بلَنْيَة وفَعْلُوَة حَبَرُوَة لا غير وفَعْلُوس عَبْرُوس وفِعْلَاس
بِرْقَاس وفُعْلِيَا بُلَيْلِيَا وفَعْلُوَى قَرْحُوَى وقيل وزنه فَعْلَلَى وفِعْلِو
قِنْزِنْو والنون بدل من ذال وفَيْعُول باعتبار أصله الشاذّ وفِعْلَم
دِلْقِم وفِعْلَم قِرْزِم وفُعْلُم فُسْحُم وفَعْلَامة حِرْسَامة وفُعْلُوم
جُرْثُوم وفَعْلِين وفِعْلِين وفِعِّلِين رَعَبِيل لغة في زَعْبِيل وفَعْلُون قَرْجُون
وفُعْلُون عُرْجُون وفَعْلُون عَرْجُون وفَعَلُون عَرَبُون وفِعْلُون بِرْجُون
لغة في بِرْجِين وفَعْلَل فَشْقَش وفَعْلَل فَرْكَح وفَعْلَش فِرْطِش وفَعْلِيت
سَلْكِيت وفَعْلِيت سَرْلِيت وتكون الياء أصلها الكسرة غَوْغَى وفَعْلَاة
جُلَفَاة وتكون ثالثة شاذّة غَوْغَى وفَعْلِيل وفِعْيَل أو مُسْتَهْتَان
ويرفع بينها الياء فَعْلِيّ إفْعَالٍ اسما أَجَارِد وصفة أُبَارِز وأُفَاعِل فإمّا
أداري فيذكر ابن سيده في الجبلة والزبيدي وبعد ابن عصفور في
أسماء أو صفة أفاعيل أجابر الجنس وأفاعية نية ويكون جمعا أسما أفاعل
وصفة أباطِل وإفْعَلَّ أبْرَنج وأفْعَلَّ أبرنج لغة ويَفْعَلّ يَرَنْدَج ويَفْنَعَل
يَرَنْدَج لغة ويُفْعَلّ يُوقَقّ ويَرْتَا ويَفْعَلّ يَرْتَأ وتُفَاعِل يُسَلِيع
ويَفَاعِل يَمَابِر اسم مُرَاد ويكون في جمع اسم يَرَامِح وأمّا يَفَاعِل
فقيل من الوصف بالاسم وتُفَاعِل تُرَامِز وقيل وزنه فُعَامِل وقيل فُعَالِل
وتُفْعَلّ اسما فيه تُتْفُل وهو في المصدر كثير وتُفَاعُل تَضَارُع وتَفْعَلّ
تُبَشِّر وتُفْعُل تُبُشِر وتِفْعِلّ تِبْعِلّ وتُفَاعِل تُعَاوِت وكثر في الجمع اسما
تَنَاضُب وصفة بالقياس تَعَالِب جمع تَغْلُبَة وتُفَاعِل تُعَاوِت وتُفَاعِل
تُبَاوِت وتَفَاعِل بالقياس تَرَاجِس جمع تَرْجُس وتُفَوْعِل تُحَوْرِش وقيل
وزنه تُفَعْلِل ومَفَاعِل ولا يكون إلا جمعا اسما مَنَابِر وصفة مَسَاجِد
ومُفْعَنْلِل مُكْحَنْلِل ومُفْعَنْلِل ومُفَاعِل ومُفْتَعَل ومُسْتَفْعِل ومُفْتَعِل اسما
مفعول مجموم ومُفْتَعِل ومَفَاعِل ومَكْرَم ومُفْتَعَل ومُسْتَفْعِل أو الصفة
على مَفَاعِيل اسما كَاعُوس وصفة جَارُوس ومَفَاعِل اسما قليلا سَابَاط
وفاعِيل جَابِيز ويَفْعُول اسما يَحْمُوم وصفة يَفْشُوح وفي على الاسم

فاعل وفاعيل في الجمع اسما
ومفعول

فليلا قُوَرَاب وفوعيلة وكهبلة وفوعلّة حَوْصَلّة وفيعال اسما
خيتعور وصفة غَيْدَان وفيعال اسما صفة ديلمي وأخيرا حقّا البيـم
وفيعولة فيلبطة وفيعال قيل لم يجئ إلا صفة فيعال وقد كسر
بعضهم عيصاء وفعّال فيهما اسما بزاج وصعان وفُنْعال عُنْظاب
وفوعل حَوْأل وقيل وزنه فوعل فيكون ثنائيا وفعّال اسما
قليلا كذراح وصفة عَلّام وفُعّال اسما خُطّاف وصفة خُتّان وفِعّال
اسما فقط فِسّاء فأما رجل تكابة فقيل من الوصف بالاسم وفَعّول
صفة فقط سَبّوح وأثبته بعضهم فيه ذُرُّوخا فيكون اسما وفِعّول
اسما سِقّوره وصفة سِبّوح وفُعّول اسما عُجّول وصفة سُبّوح وفِعّيل
اسما بِطّيخ وصفة سِكّير وفُعّيل صفة قليلا مُرّيق ما ذكر ما بعضهم
وسائر على فُعّيل مُرّيق للعصفر ومُرّيخ للمريخ موادا حل العرق
اليابس وفُعّيل عُلّيق وصفة زُمّيل وفُنْعال رجل فُنْعال وسائر
العرب وزنه فُنْعَلّ ابل عنا جر الشديد بن بمهمة وفيعالة عيزارة
وقيل وزنها فعلالة من عيزر وفيعلة رخينة وفيعل نيلج لغة
وفُعُّول فُعُّوك وفِعّيل مليس وقيل وزنه فعليل وفِعّيل زِرّي
وفنعيل زنجيل وفوعل كوثل وفُنعول عُنفوه وفنعول عنبور
لغة وفُعْلول لُهْلُوم وقيل وزنه فعلول وفوعل فودج وفيعالة
شيزاة وفنعيل شفكم وفوعال خوتفي وفنعولة حنزوة
وقيل هو من باب فوكفه وفُنْعُولة عُنْصُوة أو اللام على فَعَلَى
اسما قرنى وصفة جَنَفى وجاء غير مصروف بلنصي وقيل لا يجئ
إلا اسما وجاء صفة بالهاء قالوا عِزَّان عقنباة وفَعَلَى بَلَنْصَى
وحلنباة وفَعْلَى اسما فقط حُلْفَى وهو قليل كذا قيل وجاء
بالهاء حُلْفَاة وفُعْلَاة جُلْفَاة وفَعْلَى حُلْقَى مصر وفعلى
وفَعْلَى حَفْتَى وفعلى اسما فَحْمَى وفَعَالَى اسما مُسَارى
وصفة جمع تكسير فقط حَبَالَى وفَعَالَى اسما صَحَارى وصفة

حَبَالَى وفَعَالَى الصَّحَارِي وفَعَالَى حَبَارى وفُعَلَى اسما زِمِكَّى
وصفة كِمِّرَى وفِعَلَّى اسما قليلا جِبِنَّى وفُعَلَّى اسما قليلا عُرَضَّى
وفُعَلَّى اسما قليلا فقط حُذُنَّى وفَعَلَّى جَفَرَّى وفَعَوْلَى قَعَوْلَى
وفَعَوْلَى مَسْوَهَى وفُعُوْلَى عُشُوْرَى وفَعَوْلَى عَنَوْلَى وقيل وزنه
فَعَوْلَل وفعالين خلابس وفعالل اسما قراسيم وصفة رعاشن وفعالل
زُرَاقِم وفَعَلْلَاء جَنَفْلَاء وقيل الهمزة فيه بدل من اليد جَنَفْلَى وفِعَلْلَاء
جِنْفَلَاء وفِعَلّاء جِنْفَلّاء وفُعَيْلَاء حُبَيْسَاء وفَعَيْلَى خُبَيْسَى وفَعَالِل
خُبَارِم وفَعَالِيَة اسما كَرَاهِيَة وصفة عباقية وحزابية وفَعَالُوة
سَوَاسُوة وفَعَالُوَة سَوَاسِيَة وفَعَلْنُوة اسما لزمته الهاء قَلَنْسُوَة
وفُعَلْنِيَة والهاء لازمة قلنسية وفَعَلْعَلَة شَعَلْعَلَة وفَعُوْلَاة قَرُوْبَاة
أو الهاء والعين على أفعال اسما ولا يكون إلا مكسرا أجبال وصفة
ابكال وجاء منه مفردا بالهاء أحفارة للكثير وسوناتر وقالوا
أُنْمَاوِيَّة للنمّ التي عليها وشوم وجاء صفة للمفرد بُرْمَة أخلاق
وصف بالجمع وأفعال اسما إعصار وصفة إسكاف وإفعيل اسما
إِكْليل وصفة إِصْلِيت وأفعيل أخيل وأفعول اسما أُسْلُوب وصفة
أُمْلُود وأُفْعُول أُسْرُوع وإفعول اسما إِذْرَوْن وصفة إِزْمَوْل وأَفْعَلان
أُدْمَان وإِفْعَلّ اسما إِزْفَلّة وصفة إِزْزَبّ وأَفْعَل أَزْدَجّ وأَفْعَلى
اسما فقط أُرْبَى وإِفْعَلّة إِكْثَرّة قوصه وأفعل اسما شغف وإفعل
إِفْيَرْش وأَفْعَل أَشْفَك ويفعول اسما يعفور وصفة يحموم ويفعول
يُسْروع وقيل ضمة الياء إتباع الضمة الراء ويفعيل اسما فقط يقطين
ويفعل يَهْيَرّة وقيل لا نظير غير الراء شرة ويفعال اسما يفتال
وصفة يهراج وقيل لا نسبة يفعال صفة والصحيح إنبات ويفعال
قيل لم يجئ إلا مصدرا كتكراب والصحيح تجيئه غير مصدر قالوا
رجل تِنْقَاء وصفى تمرّاء من التيل وتفعيل اسما فقط تَنْبيت وتفعيل
اسما فقط لغة وصفة تِنْبير وتفعلة وفعلت الهاء تِرْعِيَة

وكسر بعضهم التاء وجعله بعضهم أصلا وتُفعلّة تُرعيّة لغة وتَفعول
اسما صفة تَرْتُوب فأما تَيْهُوت فيفعول وأصله تَهْيُوت فوزنه تفلول القلب
تَفعولة وتَفعِين تَفعولة وتُفعول اسما قليلا تُؤثور وتُفعول تُرْعُوب
وتِفعال تِقْراح وقيل وزنه فِعْلال ومِفعال اسما مِثقال وصفة
مِسعاد ومُفعال مُرجان ومُرجانة صفة من رَجَن وقال الأكثرون
فُعّال من مَرَج ومَفعول صفة مَضروب ومُفعول مُغلوق وأما
مُغرود فقيل وزنه مُفعول وقيل فُعلول ومِفعيل اسما مِنديل وصفة
مِسكين ومُفعيل مُسْبِيل ومِفعِل مِرعِز ومَفعِلّ مَرعِزّ ومُفعَلّ
مُكْوَرّ قيل لم يجئ غيره ومُفعَلّ مُكوَرّ لغة ومِفعَلّ مِكوَرّ ومُفعَلل
مُجْزَلِل ومُفعَمّل مُعَسْلَج ومُفعَيل مُكَشْبِي ومُفعَيل مُكَشْنَيِد
عند من أثبته كَشْنَيِد ومُفعَلّ مُطْرَخ ومُفعَلّ مُطْرَخ ومِستفعال
مِلفام أو العين واللام على فَيْعَلى خَيْزَلى وفَوْعَلى خَوْزَلى وفَنْعَلى
خُنْفُسى وفَيْعَلى سَيْزَرى وفَنْعَلى شَنْبَرى وفِنْعَلى صِنْبِرى
وفِنْعَلى صِنْبِرى وفُعْلَى لُبْنَى وفَيْعَلى حَبَيْسى وفُعلى حُمْرى
وفِعْلَو صِنْكَاو وفِعْلاة حِبْرَاة وقيل وزنه فَعْلَوة أو الباء
والعين واللام على أفَعلَى أجفَلى قيل ولا يحفظ غيره وزاد بعضهم
أوجَلى قال ولا يعلم غيرهما وأفعَلى اسما إيَبلى وافعلى إيجلى لغة
فيما وأفعلى الخُرَقي والسيد على أنه حكاية قيل ... [illegible]
ومُفتَعِل مُضحَكي ومُضحَكي والصحيح أن الميم فيهما أصل ومفعلى
مُشْرِقي ومُفعَلى مُفلسي ومُفعَلى مُفلسي أو ثلاث زوائد مجتمعة
قبل الفاء على مستَفعَل مستَشرَف أو قبل العين فَعَنْلَل كَنْتَأْب
وفُعَلْعَل تُحْتُح وفَعَالعة جَجْج وفُعَلعل كُرْتُب أو قبل
اللام فَعالِيل صفة فَرانِق وأما بالقياس عطاء يرجع عضواد
وفعاليل اسما فراديس وفعاليل اسما كُنابيب وصفة عيالِيل ومِفعال
أسماء منها وفِعّال جِمَّاع وفِعّال جِمّال وفُعّال جُنّام لغة

وفَعالِيل فُرالِيبة وفَعالُولة جِبِرالُوفة وفُعَنْلِيل قُفَنْدِير أو بعد
اللام على فَعْلُوان اسما عُنْفُوان وفِعْلِيان اسما صِلِّيان وقيل وزنه فِعْلاّن
وصفة عِنْظِيان وفَعالايا اسما كَمَاهايا وفَعَلّياء اسما قليلا مَرَحِيّا
وفِعْلِيّاء اسما كِبْرِياء وصفة جِرِبّياء وفَعَلُوتًا اسما قليلا رَهَبُوتًا وفعلايا
مَرْحَايا وفَعالايا حَنْوايا وفَعْليايا نَمِيّا وفَعْلُوان مَرْوان وفِعلُوان
عِنْفُوان وفَعْلان فَنْعَان وفُعَلان فُنْعُلان وفُعْلِيّا خَضْخَضيّا
أو متفرقة على أُفَيْعِل وإفْرِيتا ولا يحفظ غيرهما وأفاعيل قيل
ولا يكون إلا جمع تكسير نحو أساليب وحكي رجل أباطيح والظاهر أنه
من الوصف بالجمع وأما يفاعيل جمل منقول من الجمع ويفاعيل اسما
يعاسيب وصفة يعاضير ويفنعول يستعود ووزنه مفعول وفعلول
وتِفعال تِرْتِلّا وتِفعال اسما صفة تِمْتال وأما رجل تِلِقّامة وتِمْتى
من الوصف بالمصدر والتاء للمبالغة وتفاعيل اسما صفة تمابيه وتفاعيل
تعاجيب وتفوعل تَمْوُرّ وقال السيرافي وزنه مُفعَلّ ومفاعيل اسما
مناديل وصفة مكاسيب ومُفعَعِل مُسْمَعِل ومُفاعِل مُكالِم ومُفعَعال
مُتَكّاء قراءة الحسن ومُفوعَل مُكوبِر ومِفعال مِلفلاق ومُفعيل مُضْرِنا
صفة مجيبي ومُفعيلي لعيزي ومُفاعلى بافلى وفاعلى شاطلى وفاعوني
باذولى قيل ولم يجئ غيره ومفعولى منبوتي وحكى ابن القطاع مفيعولى
وتُفعولى تُعضوبي ومفعلى مرعزي أو اسما فأما رجل مرقزي فمن
الوصف بالاسم ومفعلى مُشرفزي ولا يحفظ إلا صفة ومُفعلى
صفة مكورس ومُفعلى مكوري لغة ومُفعلى مكوري وتفعلى
تنبيري وقيل وزنه فعفلي وفعالي اسما صفة شقاري أو تثنية
مجتمعات على أفعلان قيل صفة أنبجان والصحيح أنه يكون اسما
قالوا الحسنان لشيء أو وأفعلان اسما قليلا إشعبان وصفة إضحيان
وأفعلان صفة أخشبان لغة وأفعلان اسما أقحوان وصفة أفعلان وأفعال
أفعال وأفعلال أفعال ولم يحفظ غيره وأفعيل إنقليس ولا تفعيل

إنقليس وقال الخليل أنقَلِيس وانقليس وزنهما أنفَعِيل وإنفعيل
وأُنْقُليل البسيس وقيل وزنه أُفْعُليس وفاعلوس قَبُوس وأفعلاء
أربعاء وأفعلاء أربعاء قيل وما نعلم غيرهما في المفردات إلا أن يكسر الجمع
على أفعلاء نحو أصدقاء أنبياء وجاء أخمِلاء وأرمِداء وأفعلاء إربعاء
وأفعُلاء أربُعاء وأفعَلاء أربَعاء وأفعِلاء أربِعاء ويفعلان يأدمان
ويفعليق يرمعيق ويفعلان ترجمان وتفعلان ترجمان وتفعلاء تركضاء
وتفعلاء تقرجاء وتفعلوة اسما قليلا ترنموة وتفعلان تيقان وتفعلاء
تقرجاء وقيل وزنه تفعلاء وتفعلوت ترنبوت وقال الجرمي وزنه تفعللوت
وتفعلان ترفلان وتفعلاء ترجراء وتفعلاء ترعراء وتفعلان ترمان
وتفعلان تخلان وقيل وزنه فعللان وتفعلان تمجان وتفعليس
مفشوعة قول من جعل الميم زائدة ومن جعلها أصلية فوزنه
فعلويل فيكون ما زيد فيه ثلاث زوائد وقيل هو جمع على هذه
البنية المسبب ومنفعيل منجنيق ومنفعول منجنون كنز أنيم فيها لغة
وبابه الخلاف به وزنها وفاعلاء حاربا وفاعلاء حازباء وفاعلاء
خازباء وفوعلال لوبياج وفوعلاء لوبياء وفعولاء عشوراء وفعولاء
هبوقاء وفاعلون كارزون وفاعيال خاتيال وفعلمان حبالطان
وفعاميل تلاحين وكالخيك عيبر وفعاعيل اسما سلاليم وصفة عواويم
ونحو هذا بنية الجمع إلا أن فيه حرفا كاليس لذلك الباب ... شيء
معيرة وزنه فعاعيل وفعللوت عنكبوت وقيل وزنه فعللوت وفعلوة
عنكبوة بالهاء ومفعلاة مكنباة بالهاء ومفعلت جفربت
وفاعلوت كاعوت أصله كاعيوت وقيل وزنه فعلوت مقلوب من
كعتي وقيل فاعول حعلوا التاء عوضا من الياء المحذوفة وفعليس
خشبيس وفعلاء خنفساء وفعلاء خنفساء وفعلاء عنكباء
وفعفلاء كرنباء وفعلاء حلفراء وفعلاء خلفراء وقيل صيره
صرن فلا يثبت به بناء وفعلاء ... وفعلاء معتالاء وفعلاء

يثربا وفعلاء حفرماء وفعلماء اسما قليلا ثلاثا وصفة كهاهفاء
وفعيلاء كبيراء اسما قليلا قال ابن سيده عجيساء وقريثاء جعلها من
اسمين وجعلها غيره صفتين تجيساء عن سيبويه الكلمة وعشر
غيره العطسم من الإبل انتهى وفعلول يعضوض وقوضوضى
وفعليل يعضيضى وقيل وزنها فيعول وفوعول وفيعيل وتكون
ثنائية وفعليه زكرياء وفاعول دابود وفعلقار حبتلاب وفعلعل
ترعزله وفعلي صفحلي وفعلي صفحلي وفيعول ذيزعون
وقال السيرافي وخالفه ابن جني لم يزعم أن وزنه فيعلول وفعلول
خذرفوز وفعلول جنزنوز وفنعليل قنسطيك وفنعليل
خنفيس فأما خنشليل فقيل وزنه فنعليل وذكر في باب
التصغير أن نونه أصل والكلمة رباعية على فعليل وفنعال
وفنعليل خنجفيق بالياء وفعالل فراشط وفاعيل شا ... مما
وقيل هو مركب من ساقي وزنه فاعل وفعلاء ... وفعلاء
زنكا وقيل وزنها فعلاء وفعلاء وفنعول سمندور وفنعليل
سلسبيل من سلب وقيل وزنه فعفليل من أسبل وفعفعيل مرمريت
وفوعيل صوتير وقيل وزنه فعليل وفيعول شيعور وفعليل
خنفيق وفعليل سلطليط وفعلول حيزبور وفوعيل شوه بيق
وفيعيل شوه بيق وفوعلانا شوه إنق وفنعول سمندون وفعالية
صفة فعفلة قليلا سماريد واسما بالقياس جمع ملكوت تقول ملاكيب
وفعلعلي خذرتيي ومفعال مسماة ويبنيه أدا أنقيم وقيل وزنه
مفعال وأصوله ثمة وفيعفول قيلعوس وفيعلان خيزران وفوعلان
صومران وفيعلان كهيلسان وفيعلان زيلكان وفاعلان كالستان
وفيعلان زيبركان وفيعلان بيزكان وفيعلان تيجان وقيل وزنه
فيعلان وفاعلون آجرون وفعلان جوطان وفيعلان إسحرقان وصفة
حبقان وفعلان قمحان وفوعلان جوهران وفعلان قنزان وفعلان

كُوفان وفِعِلّين عِفِرّين وقيل هو جمع لعِفِرّ كثير وفِعْلون جِنْزِبون
وفِعْلان هِلْقِتان من الهَلْقَة وفُعُلّان فُرُنّان وفُعْلاء جُلاواء وفُعْلالية
قُصْرانية وفُعْلانية عُجْبانية وفاعلاء كارياء وفُعالون رُساعون
وفَعَلّان جَرَبّان وفُعُلّانة جُلُبّانة وفِعِلّانة جِلِبّانة وفَوْعَلاء اسما قبيلة
حَوْصَلاء وفَعالِيّ اسما ابتاريّ وصفة ... او اربع زوايد على افعيلال
مصدرا فعلة اشهيباب وجاء ... اسما فعلة عاشوراء وفِعْلِلان كزبر بربان
فعله ومفعولاء اسما مَعْيوراء وصفة مشيوخاء وافعلاوى اربعاوى
وفُعَيْلاء خُفيلاء فيما حكى ... وزاد ... مُسْتَيطاء وكَنِيلاء وافعالون
السالئون ... افعيلاء اهجيراء وافعولاء اكشوناء ويفاعلات يلابعات
ويفاعلات يشابعات وقيل هو جمع يلابع كبراء ... سيبويه وبفاعلاء
بنابعاء ويفعاليّ يرناتيّ ويفعالين ... اسم موضع ويمكن ان يكون
مثنى سيبويه وفعلعايا ... وفنعلوتى حنزقوتى وفنعلوتى
حنزقوتى وفنعلوتى حبرقوتى وقيل وزنها فعللوتى بيع الها وكذا
وفعللوتى وفعللوتى ويفعلاء يكنياء وفعالين تلاتين ويجوز ان يكون
فيها سيبويه والمرة ... كعثمان وفعللوت ... وقيل وزنه
فعللوت وفعالاء زقاراء وفعلولاء فنصوراء وفعلولاء بعكوكاء وقيل
وزنه ... عن الهيم الهاة وفعولاء قوصوطاء وفنعيلاء
بنجيطاء وقيل وزنها فعلولاء وفعليلاء وفعالين خواربن ويجوز ان
يكون فيها سيبويه او خمس زوايد ... منه الا ما جاء على فعلعلان
كعر بونان مثل الالف ... وفعيليلاء ... وفر ... الا ...
الرباعي مجرد ومزيد المجرد على فعلل اسما جعفر وصفة
شجع ... وقيل الميم ... والبا ... سلهب ...
وجاء ... وفعلل اسما زبرج وصفة خرمل وفعلل اسما برثن
وصفة جرشع وفعلل اسما درهم وصفة ... وقيل ... زاينة وفعل
اسما ... وصفة ... وفعلل ... خلافا ... وفعلل

وما هنا الا الاخفش والكوفيون اسما جخدب وصفة جرشع لوجود سوهم
وعوكه وعشره وفعلل زبرج وخرفع وفعلل جحربة خلافا لقيس
بناها ولا يثبت فعلل بجزبر وفعلل بعرتن وفعلل بعرنن ود ... مسح
وفعلل يقبله وفعلل ... خلافا لما ... ذلك وفيه مزيد ... فعللا
على فعالل والعيراء والهارسي على فعلل الحرمل ... زيادة ولحد
وقيل الهاء لا يكون ... فاعل ومفعول ... مدحرج وقيل العين
على فعلل خنفشة وصفة قنجم وفنعلل اسما ... كنهبل ومنعلل
جنعل وفنعلل ... وقيل وزنه فعلل ويقال بالطاء وبالدال
وفنعلل كنهبل فاما جنعول ما ثبته الزبيدي ... الصوت لفعلول
فعلل واما عجوز ... وقيل هو ... رجله والكامل اسما فنعلله
وعلى فنعلل ... وقيل ... وزنه فعلل وفعلل
... ويمكن ان يكون ذلك من مزيد الثلاثي ذكرت فيه الهاء واما ...
بالكامل انه فنعلل وقيل مقصور من ... كمستقوح ولم يسمع
... وفعلل ... وقيل ولم يجئ الا صفة وقالوا ...
وفعلل قيل ولم يجئ الا صفة نحو ... ومن جاء اسما ... وفعلل
وفعلل ... لغة فاما ... ما ثبته الزبيدي وابن القطاع في مزيد
الرباعي ونحوه بعضهم وفعلل ... وفعلل ... وقال
... وفعلل ... وفعللة ... وفعلل
اسما ... وصفة ... ويمكن ان يكون من مزيد الثلاثي
فاصله ... لوضوح المعنى وقال ... وفعالل اسما ...
وصفة ... وفعالل اسما ... وصفة ... وفعيلل صفة
... وفعيلل ... وفعولل اسما ... وصفة ... وفعلل
اسما ... وفعلل قيل ... وفي الصفة ...
... وقال الزبيدي ... اسما ... وفعلل
... وقال الزبيدي ... الكلام ... حرح ...

مركبة من صوتين جِج جِج وفُعْلُبِل عُرْنُقُصة وفَعَلِّل اسما شَعَلِّع
وصفة عَرَنْتُن وفُعُلِّل اسما قليلا صُعُرُّر وفُعُلِّل زُمُرُّد لغة في
زُمُرُّذ وفَعْفَعِيل شَمْشَلِيق وصفة سَمْسَلِيق وفُعْيَلِلَة جُعْمُبِرية
وفصل اللام الأخيرة على فَعْلِيل اسما زِنْجِبيل وصفة جِرْبِيش
وفُعْلِيل قيل صفة قليلة غُرْنِيق وتفسيره انه من مزيد الثلاثي
وهو الشاب من الرجال وقال الزبيدي انه طائر فعلى هذا يكون اسما
وصفة وفُعْلُول اسما عُصْفُور وصفة قُرْضُوب وفَعْلُول اسما جِرْذَوْن
وصفة عَلْطُوس وفِعْلُول عِلْطُوس لا غير وفَعْلُول اسما قَرَبُوس
وصفة يَلْغُوس وفَعْلُول قيل صفة فقط كَنَهْوَر للمكان التام وقال
الزبيدي قطع من السحاب كالجبال واحدها كنهورة فعلى هذا يكون
اسما لا صفة كَلَنْعُور اسم ملك وفُعْلال اسما قُرْطاس لغة في قِرْطاس
وفِعْلال ولم يجئ منه الا قولهم ناقة بها خَزْعال وأما الشنعال
فقيل انه ... وقيل هو على فَعْلال وياء بعضهم بقراد وقشعام
للعنكبوت وفِعْلال اسما جِرْبال وصفة سِلْقاج وفَعَلَّل صفة فقط
سَبَهْلَل وفِعْلَلّ اسما عِرْبَدّ وصفة عِزْبَلّ وفِعْلَلّ قيل صفة فقط
وجاء ... للعود الغناء فيكون اسما وفِعْلَل ولم يجئ منه الا مِنْطِل
وفُعَلِل شُعَبِل وفُعَلِّل جُعَفِّر وفُعَيْلِل ضُمَيْرِد وفُعَلال الجُلَبان
لغة في جُلُبان وفُعْلُلّ خُرْنُبّ وفِعْلِلّ خِرْدِبّ وفُعْلُلّ ...
... وبعض اللام الآخرة على فَعَلَّى صفة حَبَرْكى
وحَلَفْنَى قال ابن سيدة ولا نعلم هذا البناء جاء للاسم الا ... وجاء في
... ضَبَغْطَى وزِبَعْرى ... قِبَعْثَرى وفَعْلَلى سِبَطْرى
وفَعَلَّى اسما قليلا ... وفُعَالِي اسما فقط ... وفِعْلالِي اسما فقط
... وفَعْلَلي قيل ... ونفسره انه على وزن فَعْلَلَى وفَعَلْلَى
... باشتكال اللام وفتح الحاء لغة ... فما شاء رجل
... الرأس ... انه اطلقه فوزنه على ...

فُعْلُنية وقد ذكر من فِعْلِية وفَعْلُوة اسما فقط والمادة لازمة
قُبَرْزَة وفُعَلّى سُلَحْفى وفُعَلاة سُلَحْفاة تبعا الزبيدي وقيل اصله
سُلَحْفِية فقلبت الياء ألفا على لغة رضى بدل رضِي وفَعَلْطَس
وفُعَلّل جُحَنْبَر وباب ما زاد بقيل حرف وبه كلما ... من خماسي وقيل
اللام الثاني فيكون من مزيد الرباعي ووزنه فُعَلّل وقيل اللام والميم
زائدتان من مزج فوزنه فُعَلّل وقيل اللام والياء زائدتان من مرج
ووزنه مُفْعَلَل أو ... زائدتان مجتمعان وفيه حشوا على فعلويل شرويل
وفَعْلَليل صفة فقط ... وجاء اسما شَمْشَليل
وفَعْلَلُون اسما ... وصفة ... كذا ذكر ...
... فيكون اسما وفُعَلِّيل ... بالتاء ... لا غير ...
وفَعَالُول ... وفِعْفالِل ... وفِعْفالِل ... وفَنْعَلِل
خَنْفَقِيق وقيل وزنه فَنْعَلِيل من الثلاثي أو آخرا على فعلوية
جَبَرُوت وفَعْلَلان قليلا اسما زَعْفَران وصفة شَعْشَعان وفُعْلُلان
اسما عُقْرُبان وصفة ... وفِعْلِلان اسما ... وصفة ...
وفَعَلّاء اسما فقط بَرْنَساء وفُعَلاء اسما قليلا قُرْفُصاء وفِعْلِلاء صفة
فقط ... وفَعَالاء حَلْقَباء وفِعْلِلاء ... ويقال ...
السين وبالصاد والضاد وفُعْلُلاء ... وفُعَلِلاء ...
وفَعْلَلاء ... وتفسيره ان وزنها فَنْعَلاء فيكون من مزيد الثلاثي
وفَعْلَلان عُرْفُطان وفَعَلّان عَرَقُطان او ... على فَعْلَل التي
... اسما ... وصف به ... وقيل
... وقيل ... العرب ... وفَيْعَلول اسما خَيْتَعُور
وصفة عَيْضَمُوز وفَنْعَليل اسما قَنْطَلِيس وصفة ... وفِنْعِيلة
... وفِنْعَالة ... وفَعَاليل ... وصفة
... وفعالل ...
وفُعالِل اسما قليلا ... وفِعْلالِل صفة فقط ... وفعلال

اسما بجمالة وصفة بحرباحية فول من جعل الحذو البيين أصلية
وتفعيل شنصيم وفيل موخماسي الاصول وبعال حلتار وفعنللى
جبنطري وشفنترن وفيل شفنترن تفعللى خماسي الاصول كعفيثرن
وبفعلن شنصلن وتفعلل عفصل ومفعلل فرحتبى وفعلل كنتهى
وتفعيل عفنيل وهنا لى من سوى الخماسي وهنا الفرن ربر سوى ثلاثي
وزنة مفعيل وتفعالل خزنبلش وفيل يمكن أن تكون الالف إشباعا
وفعنلال خزنباش وتفعلول فرتبول وفيل يمكن أن تكون الواو اشباعا
ومفعلل فبلعة وتفعيلل زنبير وتفعيل فنبيك وفيعلل سيركر
وفعلول خنوس وفاعول فالوذج ومفعال مفياله وفعلعول
عفرفوب وفيعلال بيشياء او ثلاث زوابد على فعولال عجوثران
وفعلالة فليلا يرطاسة ونعتر ان النون زابدة ويكون من مزيد الثلاثي
وفعالاة فليلا جخادباة وفعللان مرنبران وفيل الياء زابدة وفعللان
عفتران وفيل ما نشيئة من تجنعل وعفتر كعرتبس ثم سمى بمسلي
وفعيلان عنبثرين وفعيلان عبيثران وفعللان عرنفطن وفعللان
عقربان وفيل اظن الياء التضعيف بشرد كما يشتريه الوفف واجري الوصل
مجرى الوقف وافعيلية اضكفلية وفيل سوى من مزيد الخماسي
الخماسي مجرد ومزيد الخماسي على فعلل اسما نسفرجل وصفة
شمردل وفعلل اسما خزعبل وصفة فزعل وفعلل اسما فرطعب
وصفة جزبخل وفعللل فالوا صفة وفقة جحمرش وفيل فبسلو
للمراة العطية وبشعة الزكر فيكون اسما وفعلل وفرعب
وفعلل عفوكل ويكن ان ينهكل فيل وفعنلل فصنفر وفعلل
زهمنوة ولا يجوز ادغام النون حينيذ لان الكلمة خماسية جيلسى
بعفلة وفعليل منغل انبته ابن السراج في الخماسي ولم يزكر من
المزيد ما الحقه الا زيادة واحدة بيانه على فعليل اسما عنتريس
وصفة غلكيم وفعلل اسما خزعبيل وصفة فزعبل وفعللول

اسما دبغة مضرموك وفعللول صفة قليلا فزصبوب وفعللى صفة
قليلا قبعثرى وفعلنى فبعثرى لغة وفعللانى خزعلانى قيل اصله
ارى ودزة ادخر من الاصل الكمثرى وزرمانة وفعليل
خنبنوع وهنتر الخلاف فيجوز من الاصلية وفعلول شرعنول
فيل يمكن ان يكون مرقبا من عضرفوط كعضرفوط وفعلال خزعال
وفعليل مغنطيس وفعللانة مرعبلانة فيل قسم لاما من كتاب
العين وما يلتقطانها وفعللانة كنرجانة وفعللانة يرجانة ونقل
ابن القطاع عندا الجوهري عن علي بن فعللايل بارج وكان بعينه كان نافظ
لقولهم الخماسي لا يلحقه الا زيادة واحدة او تكون شاذا ملا ينقض

العول في جملة من الاسما العويطا
في السعون ونتسيل ما الحق

يفعلل نحو جعفم الحق بزياده ثالثة مثل حجوم وضيغ وثالثة حزول
وعيبى ورابعة رعشن وبالتضعيف مشرد فعلل نحو يرثرالحق به
دخلك ولم يحق الا بالتضعيف او زيادة في الاحجلهم وفعلل نحو
يرج الحق به يشرد ودلم عمر من جعل الميم زايدة يفعلل نحو درم الحق
به عنبر وحيثوع وفعل نحو مثل الحق به جيرب يفعلل عنيرما لبنه
نحو جرشع الحق به عشرة وسودد وعومكة ممن ثلاثية الاصول
الحق بالرباعي فعلل نحو عرزد الحق به عثيل وعثعل وجيبة
وفعلل فستلو الحق به غور على الصحيح فعلل نحو وكنب الحق به
ازمقل وازلب وانعلو الذرور ممن ثلاثية الاصل الحق بالخماسي
ومن المزيد الرباعي الما طرفعول نحو حبوكرا الحق به حنوفر وفعلول
نحو عصفور الحق به يعلول وفعلول نحو فرنوس الحق به تركوط وفعلول
نحو بزرفع الحق به عنزيوك فعلوة نحو فهرة الحق به على قول من
جعل الهاوز ما قلنسية فعلوت نحو ملكوت على قول من جعل
ذلك ورنما الحق به نحو نوت فعليل نحو يبرطيل الحق به اخليل وفعالية

كرم

نحو سُلَقية ألحق به بلهنية فُعَلال نحو جُلاعد ألحق به [illegible]
فِعْلال نحو سِرْداح ألحق به جِلْباب وجِرْيال وجِلْواخ وعِلْباء فَعْلَل
نحو قُرْدد ألحق به [illegible] فَعَنْلَل نحو جَحَنْفَل ألحق به [illegible]
فِعْلال نحو جِنْطال ألحق به [illegible] فِعْلال نحو جِلْباب ألحق به جِلْباب
[illegible] نحو [illegible] ألحق به جِرْبياء فَعَنْلى نحو [illegible] ألحق به [illegible]
[illegible] فَعْلال نحو صَرْصار ألحق به [illegible] على حاله في وزنه وقيل
تقدم فِعْلال نحو [illegible] ألحق به عِلْوة همزة ثلاثية الأصول الملحقة
بمثل الرباعي ومن الملحق بالخماسي الأصل فَعَلَّل نحو [illegible]
ألحق به [illegible] فُعَلْيل نحو خُزَعْبيل ألحق به [illegible] فَعَلَّى نحو
[illegible] ألحق به [illegible] فَعْلَلُول نحو عَضْرَفوط ألحق به خَيْسَفوج
وعَنْكَبوت ويحتمل على تقدير أصالة النون همزة رباعية
الأصول الملحقة بالخماسي فصل الأسماء الأعجمية قال
أبو منصور الجواليقي فيما كتبنا بخطه [illegible] الأعجمية مذكور في باب
ما لا ينصرف والأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام قسم غيرته العرب
وألحقته بكلامها فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن
حكم أبنية الأسماء العربية الوضع نحو درهم وبهرج وقسم غيرته ولم
تلحقه بأبنية كلامها فلا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله نحو
آجر و[illegible] وقسم تركته غير مغير فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم
لم يعد منها وما ألحقوه عد منها مثال الأول [illegible] لا يثبت به
[illegible] ومثال الثاني [illegible] ألحق بسلم وكركم ألحق بقمقم

باب ذكر [illegible] أبنية من أبنية الأسماء

فَعْل اسم ذات صَقْر ونعت جَلْد ومصدر ضَرْب ونعت مشتق منه
[illegible] وبمعنى المفعول حَلْب واسم جمع صَحْب واسم جنس [illegible] وتخفيف
فَعِل [illegible] وفَعُل [illegible] وجمع [illegible] فَعْلة اسم [illegible] ونعت
صَعْبة ومصدر رحمة ومرة من الفعل ضَرْبة [illegible] فَعُول

[illegible] فِعْل اسم ذات جِذْع ونعت جِلْف ومصدر [illegible] وصفة لمؤنث
[illegible] وبمعنى المفعول [illegible] ومجمع [illegible] فِعْلة اسم
[illegible] ومشتبه الفعل [illegible] وقطعة من شيء كِسْرة و[illegible]
ما [illegible] معنى فُعول [illegible] وجِلْسة ونعت مستوٍ فيه [illegible]
جمع صِبْية وتخفيف فِعْلة كِلْمة ومصدر عِشْرة [illegible] فُعْل اسم ذات
قُفْل ونعت حُرّ ومصدر شُرْب وتخفيف فُعُل [illegible] وجمع [illegible] فُعْلة
اسم [illegible] ونعت [illegible] ومصدر [illegible] وتخفيف فُعُلة [illegible] وبمعنى
المفعول لُقْمة واسم جمع صُحْبة واسم لما له أول وآخر خُطْبة. فَعَل اسم قَتَب
وصفة عَزَب ومصدر طَلَب واسم جمع غَيَب واسم جنس شَجَر وبمعنى
المفعول نَفَض. فَعَلة اسم أَكَمة ونعت حَسَنة ومصدر غَلَبة
ونعت مستوٍ فيه [illegible] وجمع كَتَبة. فَعِل اسم ذات [illegible] ونعت [illegible]
وبمعنى المفعول [illegible] ومصدر [illegible] وجمع [illegible]. فَعِلة اسم [illegible]
[illegible] ونعت [illegible]. فَعُل اسم ذات [illegible] ونعت [illegible]. فَعُلة
اسم ذات [illegible] ونعت [illegible] ومصدر [illegible]. فُعَل اسم رجل ونعت
[illegible]. فُعَلة اسم [illegible] ونعت [illegible] ومصدر [illegible]. فِعَل
اسم جمع [illegible] وصفة [illegible] وجمع [illegible] ومصدر [illegible]. فِعَلة اسم
جمع [illegible] ونعت [illegible] ومصدر [illegible] وجمع [illegible]. فُعُل اسم ذات
[illegible] ونعت [illegible] ومصدر [illegible] وجمع [illegible]. فُعُلة اسم جنس [illegible]
ونعت [illegible] ومصدر [illegible] وجمع [illegible]. فاعل اسم جابر وصفة ضارب
وبمعنى مفعول قالوا ماء دافق واسم جمع باقر. فاعلة اسم عاتكة
ونعت ضاربة ومصدر قالوا العافية وبمعنى الجمع السابلة وبمعنى
مفعولة قالوا راضية وفاعل بمعنى مفعول وفاعلة بمعنى مفعولة
قال الفارسي لا يثبته أصحابنا والبصريون [illegible] أهل اللغة
[illegible] بالحكم الذي [illegible] يكون كالنسب لا اسم المفعول لأنه
اسم الفاعل [illegible]. فَعال اسم أثاث ونعت جَواد ومصدر [illegible]

واسم لوقت بعينه جَزاز واسم جنس جَراد . فَعالة اسم صلاية
ومصدر جَبالة ونعت جَبانة . فِعال اسم حِمار ونعت هِجان
ومصدر جِران وجمع كلاب وبمعنى مفعول لِمام . فِعالة اسم
دِبابة ومصدر رِماية وجمع حِجارة . فُعال اسم غُراب ونعته طُوال
ومصدر سُعال واسم جمع تُؤام . فُعالة اسم لِما زال ذُؤالة ومصدر
خُبارة . فَعّال اسم قَثّاء ونعت بيطار ومصدر كِذّاب وجمع جُنّان
كذا قال ابن القطاع وإنما وزنه فِعلان وفِعّال ليس من أبنية الجموع
فَعّالة اسم إجّانة ونعت بالتاء لمذكر ومؤنثه نسّابة . مَفعَل اسم
مركب ونعت منهج ومصدر مضرب . مَفعلة اسم مأدُبة ونعت
كعاء مجرة وبمعنى المفعول مضحكة واسم زمان ومكان مَرضى
مَفعِل اسم مَجلِس واسم زمان أتت الناقة على مضربها ومكان
مجلس ونعت مُوبِق ومصدر مجيء . مِفعَل اسم مِجنبة للترس
ونعت مِسَح والة مِغزل واسم موضع مِربد . مِفعال وضعت
للمذكر والمؤنث مذكار وجاءت أحرف بالهاء مِجزامة . أُفعُل
اسم أُفكُل ونعت أَشَر وأَقبَل . فَعُول اسم خَروف وصفة ضَروب
ومصدر وَلوع . فَعُولة اسم حَمولة ونعت حَلوبة ومستوي فيه
قَرونة وبمعنى مفعولة رَكوبة واسم جمع حَمولة . فَعيل اسم قميص
ونعت كريم ونعته مستوي فيه جريح ومصدر صَهيل واسم جمع
كَليب . فَعيلة اسم صحيفة ومصدر أكيلة وبمعنى مفعول
ذبيحة ونعته حزينة . فَعلى اسم عَلقى ومصدر شكوى ونعته
سَكرى وجمع مَرضى . فُعلى اسم بُهمى ونعت الحُبلى ومصدر
رُجعى . فِعلى اسم ذِفرى ومصدر ذِكرى وجمع حِجلى . فَعلاء
اسم حَوباء ونعت ... ومصدر بَغضاء . فُعَلاء اسم قُوباء
ونعت ... فِعلاء اسم سِيراء ونعت ... فَعَلاء اسم ...
ونعت عُشَراء وجمع كُرماء . فَعلان اسم ... ومصدر ...

ونعته سكران . فَعلان اسم رَمضان ونعته ... ومصدر غَلَيان
فِعلان اسم سِرحان ومصدر حِرمان ونعت ... وجمع غِلمان . فُعلان
اسم خُطبان ونعت قُربان ومصدر غُفران وجمع شُبّان . فَعّال اسم
كَلّاء ونعت ضَرّاب . فَعّالة اسم سَبّابة ونعت خَيّاطة وعَلّامة
واسم جمع حَمّالة . فُعّال اسم تُفّاح ونعت ... وجمع كُتّاب . فُعّالة
اسم ذُؤابة ونعت للمبالغة حُسّانة وواحد اسم الجنس ... وقد
انتهى الزيد اخترناه من معاني هذه الأبنية وقد تضمن الشرح أكثر
ما تركناه مما فيه ...

باب أبنية الأفعال وما جاء له من المعاني

الفعل ثلاثي ورباعي الثلاثي مجرد ومزيد المجرد على فَعَل
وفَعِل وفَعُل ويرد فُعِل المبني للمفعول وما أشبه خلاف مذكور في بابه
أمّا فَعُل فيأتي بمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كَرُم ولؤم
أو كمطبوع نحو فَقُه وخطب أو شبهه نحو جَنُب شبه بغُسر ولم يرد يائي
العين إلا ما شذ من قولهم هَيُؤ ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

اللام لغة فيهم وعدي الى ثلاثة بكسر الراء ومضارعها يَحِلّ وَيَرِبُ وكذا مضارع فَعِلَ وفَعُلَ وفُرِضَتْه له العقل وفيه بكسر عينه وقالوا ضَلَلْتَ بالكسر تَضَلّ وقالوا فَضِلَ وَنَعِمَ وحَضِرَ ونَكِلَ وشَمِلَ وقَنِطَ وبقية ونَكِرَم لَبِنْتَ بكسرها في الماضي وضمها في المضارع وفي الفعل مثله وجزت وكرثه كرثا وقالوا تاه وتره على القياس وسواء من تركيب اللغات وما بنته جماهير العرب على فَعِلَ ما أمامه واو كشفي أو ياء كفني فكفيت تنبيه على فَعُلَ بفتح العين يعتلون شقي يشقى وفني يفنى ولزوم فَعُلَ آخره من تعديه ولذا عليه في النعوت اللازمة كشنب وجهي والماء فالأعراض كمرض وفرح وإما ألوانا كشنب ودعج وكم الما فضاحة وغبن وضربتا ربا فَعُلَ كعفر وقمر ويقتضي عنه في الباقي اللاتي نحو حنيئي وسلطانه وأويا كشفي وعي كعني ويطاوع فَعُلَ كثيرا حسبه يجرع والوصف منه من أفعل وتشكل فيه فَعِيل وفَعَل وفَعِلا وفَعُل المبني للمفعول نقله ابن سعدان عن ناس من أهل الحجاز وكثير من بني تميم وابن عبد الرحمن تميم ولم يذكر فُعِلَ هنا فعل صحيح ومهموز ومثال وأجوف ولفيف ومنقوص وأصل الصحيح ويقال له السالم ومنه ما لم يكن آخره لما فسام بنفسه فإن كان لمغالبة فيرد فيه البحر إلى مضارعه يكون بضم العين وذلك في كل فعل ثلاثي متصرف تام ويكون مضارعه على فَعَلَ سواء أكان أصله فَعَلَ أم فَعِلَ أم فَعُلَ وسواء أكان متعديا أم لازما كان اللازم إذ ذاك يصير متعديا نحو كاتبني فكتبته أكتبه وعالمني فعلمته أعلمه وواطأني فوطأته أوطئه وفي كلام ابن عصفور ما يقتضي قصره على ما أصله فَعَلَ بفتح العين وليس بصحيح وسواء أكان حلقي العين أم لا خلافا للكسائي فإنه يجيز أن يكون مضارعه على يفعل بفتح العين كحاله إذا لم يكن لقصد مغالبة وصح شاعرني فشعرته أشعره وفاخرني ففخرته أفخره وواطأني

بوطئه أوطوءه بفتح العين والياء والطاء وروايته بالياء الأولى واستثنى بضم العين والياء وفي كلام ابن عصفور ما يقتضي أن مذهب الكسائي أنه يجيز بفتح العين إذا كانت حرف حلق ولم يعم من اللام إذا كانت حرف حلق مع كلام بعض أصحابنا أن الكسائي يجعل المضارع بالفتح تماما مع بيه الفتح وقد شذ الكسر في قولهم خاصمني فخصمته أخصمه بكسر الصاد وتحسبوا ما لم يكن المضارع وجب فيه الكسر نحو سار بسير ووعد يعد ورمى يرمي فإن مضارعه يبقى على حاله في المغالبة تقول سايرني فسرته أسيره وواعدني فوعدته أعده ورامني فرميته أرميه وإن كان لغير مغالبة حلقي عين أو لام فقيل من مضارعه الفتح والتبيين يرجع ضربهم إلى السماع ممن أقوال أئمة اللغة وعند أكثر النحويين ما يستلقى الفتح أو الضم أو الكسر أو لغتان منها أو الثلاثة أكثر من السماع وربما لزم الضم نحو يدخل ويبقى والكسر نحو يرجع أو الضم والفتح نحو يبرغ ويفرغ أو جاء بالثلاث نحو ينبح أو فيهم حلقيها فبابه على يفعل كيجيء أو يفعل كيفتل وقد يكون في الواحد نحو يبيعوه فإن أشكل فقيل يتوقف حتى يسمع وقال الفراء يكسر وقال ابن جني هو الوجه وقال ابن عصفور يجوز الأمران معا أو لم يسمعا والذي يقال إن سمع وقف مع السماع وإن لم يسمع فإن شكل جاز يفعل ويفعل وقد شذ يكن من فعل يفعل وشذ أيضا من فعل في المضارع الصحيح كالصحيح فلا يجوز وإن جاء حلقي عين بالآخر أو العين واللام يكالصحيح الحلقيا تفعل نحو زار يزار وقرأ يقرأ وجاء في الثلاث ما وأن واو أو ياء فمضارعه مكسور العين نحو يعير ويشير إلا إن كانت عينه أو لامه حلقيا فالقياس الفتح نحو وهب يهب ووقع يقع وينع وبهت الشاة تبهت ومن بقر على يبع ويجير من الوجرة والوجران بضم الجيم شاذ وقيل لغة عامرية في مضارع الفرد خاصة وجعل ابن مالك تبعا لما ذكرنا لغة لبني عامر في كل ما فاؤه واو من فَعَلَ الذي صحيح

الأجوف ما عينه أحد حرفي العلة نحو بيع أو واو نحو قول فهو
وقال ابن عصفور ومثله من الواو والعين خلفي اللام كاخ يبوخ وتاه
يتوه لغة من قال ما أتوهه وما أتيهه وقال الخليل سي فعل يفعل
نحو حسب يحسب **اللفيف** ان كان مع فاء وسوا او من العين والياء
اللام نحو طوى يطوى فهو يفعل نحو يفي ويكون **المنقوص** ما لامه ياء
ينقص نحو رمي او واو ويفعل نحو يغزو والفتح خلفي العين والياء
اللام نحو يبقى ويخشى وينا ويكتفي وبقا وسا نحو بنيا
وبغيا ونحا وبشا ونقا وبلا وبطا ونقا وبانا والمختار
يقلى وحكي قلى يقلى وبغى عشوا ويعشو ونسي ويغشو ويعشى
بقا ويقلو وحكي نحا وتقلى ويجلو وشجى يشجى وأبى يأبى
وبعضهم لا الحية نقل فان ما جاء من هذا النوع كما اورده ائمة العربية
على جهة الشذوذ وجاءت افعال منه مضارعها بالكسر والضم وهي
أتا وأثا وأسا وأها وبأى وبغا وبفا وبزا وثنا وبطا وحبا وجلى
وحلا وجزا وحفا وحشا وحكى وحثا وحطا وحزا وجا وحفا
وخسا وذأى ودحا وذعا ودنا ودرا وذأى ورثا ورطا ورنا
ورعا ورفا وكنا وكبا وكما وكلا وكسا وكنا وكرا ونجا
ولطا ومعا ومأى ومنا ومشا ومقا ومطا ومحا ونقا ونما ونغا
ونأى ونثا ونصا ونشى ونضا وعثا وعزا وعشا وعضا
ونما وعسا وعكا وغطا وغفا وفرا وفأى وقلا وقنا وقما وسا
وطلا وشأى وشكا وشفا وصغا وطغا ولم يات منه شيء أوله تاء
أو كلاه اوعاه أو ياء. **الأصم** ويقال المضعف وهو ما عينه ولامه
من جنس واحد فمضارع المتعدي بضم العين وشذ منه لا ما كسر
وهما وجهان مضارع جب فجوابا مضارع نشر وعل وشر وبث
وشذ فيه الفتح عالوا عضضت تعض ومضارع اللازم بكسرها
وشذ منه بالضم وجه لا ينه لا مضارع مر وكر ودر وشب

وخب وأب وجل وأل ومل وفل وثل وكل وعم ورم وذم وعر وقر
وحر ودر وشر وخر وأج ودج وشك وشز وجز وطج جاءا
مع الكسر نحو حر وحز وخب وحر وشر وهم ودر وجر وشب
وذب وأت وشح ودج وشك ونس وشك وعر وحم وبنا فعل
يكون متعديا ولازما ومن معانيه غلبة المفاعل فالضم والنيابة عن
فعل والمطاوعة نحو جللت فلانا جليلته الياء والعين نحو كابه فهو
كيب وأصله أن يكون على فعل ويفعل منه بفعل من اسماء الاعيان
باصابتها نحو جلدته ورأسه أو بنائها نحو عمه وعمه الحصه لذا وفعل
بيانحو رحمه ومنه أصابه بالرمح والسهم ومن بطن تعقيبا حبر
وبأن فعل العران والبيبل أو عمل بها نحو أصلته الا صلة وسبقه التسع
او أخذه منها نحو ثلث المال وربعه أخذ ثلثه وربعه او العشر ومن معاني
فعل الجمع كثر وحشر وينطريه ما يرا على وطر كمزج ومنح والتعريق
كبطر وقسم وبينطر به ما اعلى فكع كفض او كنز كنصف او
حزن كنقبه وربما عكا كنع وفعل والنسخ كحط وجيش والامتناع
كعاذ وليا والابار كلسع ولدغ والغلبة كصر وقسر والدفع
كدرا ودفع والتحويل كقلب وصرف والتحول كحجل وزحل والاستقرار
كسكن وفكر والسير كرمل وذمل والستر كحنا وحجب ويلحق به ما دل على
تجرد وشبه كنفا وقشر والتجريد كسلخ وقشر والرمي كقذف وحذف
والاصلاح كصنع ورفو والتصويت كصرخ وصهل ويلحق به ما
دل على قول كنص ومعنى **المزيد** من الثلاثي ما ألحق بالرباعي
الا ظا أو مستزين ومن ملحق **الملحق** به ما يكون حرف الاعاده وقيل
الياء ويكون على وزن تفعل نحو تيمنا ويتفعل نحو ترمس يعني رمس
وتروى قيل بمعنى قول وعلى نفعل نحو جعل الدواء ومستفعل ماله الا كم
اللام ونسفعل بمعنى نمس ومفعل نحو وعلى العين على
فيعل نحو بيطر وفوعل نحو حوقل وفعول نحو جلوز بمعنى تقلبا وفنعل

فرَّق بمعنى فتّر وفَعْلَة مثل ألفه عكّها وفُعْلُل خُرْخُج وقبل
اللام مثل فِعْيَل قِلْقِيل وهو قليل وفَعْلِيَّة قَلْبِيَّة بمعنى قَلْبَة وفَعْيَل
كَمْنَيا وبعد اللام فَلْسَى قيل وعلى فَعْلَى عَلْجَمَة أي قلصه
وفَعْلَن فَعْفَن البعير وفَعْلَى عَلْسَى أي حَلَب وفَعْلَن والزيادة
خلبه وسطا وفَوْعَل وفَيْعَل وفَعْوَل وفَعْلَى مشهور مما تقدم إلى غير
ما سوى ما ظاهر وفيه دحجها خلاف تَفَيْعَل وفُعْل وفنعل وفعيل
والملحق منها الرباعي على ما خرّج وجاء على افعنلى اسلنقى ومذهب
س أن همزة البناء ما يتعدى وذهب أبو عبيدة والفتح إلى أنه قد
يتعدى وفيه اغرنديني واسرنداني وافعَلَّلَ الرايد ما جاء فعشعر
قيل وافعنللا احنبطا والمحمول احنبطي كاحرنبى وافعوعل
كاحقوقف وهي من كتاب العين وملحق بما خرج وجاء على تفعلى
تقلسى وتفعلت تعفرت وتفعلل تجلبب وتمفعل تمسكن وتفوعل
تجورب وتفعول ترهوك وتسفعل تسكن وتفعّل يكون للمطاوعة
نحو أدبت الصبي فتأدب والتكلف تحلّم والتجنب تأثّم والصيرورة
تأيّمت والتلبس بالمعنى تنحّى وللعمل تفهّم وللاتخاذ توسدت الصبي
ولمواصلة العمل تجرّع ولموافقة استفعل تكبّر والمجرد تعدّى وعوّله
وإغناء عنه تكلم ومن فعّل توثّب ولموافقته تولّى وقلق والختل
تغفّله والتوقع تخوّفه وللطلب تنجّز حوائجه والتكثير تعلّمها .
وتفاعل يكون كالاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية
معنى تضاربا بعمرو والتخييل تغافل وللتروم تعارفت والمطاوعة
فاعل الموافقة فعل باعدته فتباعد ولموافقة المجرد تعالى وعلا
وللإغناء عنه تثاءب وإذا تعدى تفاعل وتفاعل والتآل مفعولين
تعدى بما أنه بعلته المضارع قبلهم ونازعته الحديث فإن تخلله
فلوكان منها عليه والتآل ما يتعدى إلى واحد ومنه اقتسام الفاعلية
والمفعولية لفظا ومن اشتركا فيها معنى ظاركان ما يأتي فتضارب .

وتفعلل تملّش

زنيق ومزق وطعن بما فعّل وهو ما يراد في بعض الحروف فيشعر ويأذن الكلام
به مما في البناء وعنه الملحق الرباعي بما يعمل وغيره ما تقدم المسائل الحيلة
على أفعل أكرم وفاعل ضارب وفعّل ضرّب فأفعل للتعدية أخرجت
زيدا وللكثرة أضبّ المكان وللصيرورة أغدّ البعير وللإعانة نحو
أحلبت فلانا وللتعريض أقتلته وللسلب أشكيته وقد يكون فيه للتعدية
وكالفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه أحمدته قيل وقد تكون الصفة في معنى
الفاعل نحو أبخلته أي وجدته بخيلا وفي معنى المفعول نحو أحمدته أي وجدته
محمودا أو لجعله صاحب الشيء بوجه ما أشفيته أعطيته دواء يستشفي
به أو لبلوغ عدد أعشرت الدراهم أو زمان أمسينا أو مكان أعرقنا ولموافقة
ثلاثي أخزنه وحزنه أو لإغنائه عنه أرقل وأمكا ومن فعّل قشعته الريح
فأقشع أي تقري وحطا فعل انتخه العفة حلما وتحكمه
عنفوانا وقد يكون للجعل بمعنى أنه جعله بمعنى كذا أخرجته أو على
صفة أطردته جعلته طريدا أو صاحب شيء أقبرته جعلت له قبرا والتعرّض
أطلعت عليهم أي هجمت وأما طلعت عليهم فظهرت وللضياء أشرقت
الشمس وأما شرقت فطلعت وللمعنى الغريب أشرع وأبطأ أي عجل
واختبر وللتسمية أكفرته وأخطأته أي سميته كافرا ومخطئا
وللدعاء أسقيته دعوت له بالسقيا وللاستحقاق أقطع النخل أي حضر
النزع و[illegible] على وجه المبالغة والوصول أعقلته أي
وصلت عقلي إليه وقيل يكون مطاوع فعل بمكرته فأمكر والتكثير
أغلقت الأبواب أي غلقتها والحينونة أكثب وأغلّ أي جاء بالكثير
والقليل والتعريف أشرقت الشمس طالعة وشرقت طلعت وقيل أعقلته
وجدته عاقلا . وفاعل للاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك
فيهما معنى ضارب زيد عمرا ولموافقة أفعل أعدت الشيء وأعرته مثل
في التعدية ويكون لإنشاء مسارقة عافى الله ولموافقة فعّل ضاعفت
الشيء وضعّفته وللإغناء عن أفعل وارتيت الشيء أي أخفيته ولموافقة

المجرد جاوزت الشيء وجزته وسعيت وسعوت وللاغناء عنه فاستيت
بفعل للتعرية كلابت الصبي والتكثير فتحت الابواب والتلبه
فسرته البعير ازلت قراده والتوجه شرق والجعل بمعنى ما صنع منه
عمرته ولاختصار الحكاية آمن قال آمين ولموافقة تفعل ولى وتولى
وللاغناء عنه عجزت المرأة ولموافقة فعل قدر الله وقدر وللاغناء عنه
حيرته الشيء ولصيرورة فعلم ثم الحديث نقله على جهة الفساد ونماه
نقله على جهة الصلاح قيل والتغيير على صيغة بطرته والتسمية فسقته
سميته فاسقا والدعاء للشيء سقيته قلت سقاك الله او عليه جدعته
دعوت عليه بالجدع وللقيام على الشيء مرضته قمت عليه والرمي
بالشيء جبنته رميته بالجبن فصل في المسائل ما في أوله همزة الوصل وهو
خماسي وسداسي **الخماسي** يأتي على افتعل اقتدر وانفعل انطلق
وافعل احمر قيل وافعال ادهام وافعول اجلوذ ومما خطأ ان ادمج
افنعل واجلوذ افعل فافتعل للاتخاذ قيل ومعنى الكثرة ادمج والتسبب
اعتمل تسبب في العمل وعن بعضهم من معناه التصرف ولا اجد [illegible] والفعل
الفاعل بنفسه اضطرب والتخير انتخب ولمطاوعة افعل انصفته فانتصف
ولموافقة تفاعل اجتوروا بمعنى تجاوروا وتفعل ابتسم بمعنى تبسم
واستفعل ارتاح بمعنى استراح ولموافقة المجرد اقتدر وقدر قيل
وفيه معنى الكثرة وللاغناء عنه اشتمل ولمطاوعة فعله فعلا افتتح
مطاوع فتحته وللتكلف اكتسب أخذ بسرعة وأكثر ما يأتي افتعل من
المتعدي. انفعل للمطاوعة فعل علا جالسا وحرف ولا يبنى الا من ثلاثي
بل على علاج وتأثير فلا يبنى من نحو عرف ولا من نحو أخذت الشيء
وكذا انفعل اللازم بمعنى انفعل المطاوعة وعن بعضهم افعل انحسته
فانحس والمطاوعة حقيقة في الذي يصح منه الفعل نحو صرفته فانصرف
ويجاز في الذي لا يصح منه نحو قطعت الحبل فانقطع وانفعل أصله من
الثلاثي ولا يكون الا متعديا خلافا للفارسي فانه زعم انه قد جاء من

لازم نحو منهو ومنقو وخرج على انه يكون مطاوع اغويته واغوى تبعه
ومنه لم لاتشجر وانعم غلطا وقيل من بني منهم قطع مستعمل نحو
انطلق وانفتح وقد يشارك المجرد المطاوعة للتعرية وقد
يغني عن المجرد نحو انطلق بمعنى دهب وعن افتعل انجز اتي الحاذ وفي
الفرة انفعل يأتي به المطاوعة ولا يكون الا من ثلاثي وادخلته فادخل
شاذ وقد جاء به المطاوعة اشياء غريبة قالوا طردته فذهب وانفته
فما دلو ولم يقولوا فانطرد ولا فانلتأخ وقالوا حبرته فحبن واهلكته وقال
ابو محمد عبد الله بن الخشاب افعال المطاوعة لا تتعدى لا تقول اخرجته فخرج
ووجدت من الرباعي كشفته فانكشف وازعجته فانزعج واطلقته فانطلق
الشيء ويغني عن انفعل افتعل فيما اوله لام او نون فالنوى او راء نحو
فارتمع او نون نقلته فانتقل او ميم سددته فانسد وشذ مزته فانماز
وعسوه فانعمى وقد يشارك افتعل في المطاوعة نحو شويته فانشوى
فاشتوى وقد يغني عنه سترته فاستتر افعل للالوان اخضر ولا
يبنى الا من مضعف نحو احم وقالوا ارعوى واجواذ من الحوة وقد
يدل على عيب كما من نحو احول وقد يأتي عنه ان احمار واحوال وقلما
جيء بالالف الا به لون او عيب وصرح ابن القطاع ان افعل مقصور من
افعال وقد يجيء لغير لون وعيب كما من كاشعال الرأس واقمطر
النبت وافطار وارعوى وفيه شروط لا مختار في الثلاثي وكونه لغير
لون وعيب وكونه مطاوعا في ارعويته **السداسي** يأتي على افعنلل
اقعنسس واستفعل استخرج وافعال اذ صلح وافعوعل اعشوشب
وافعول اعلوط وافعنلى اسلنقى وافعال وافعل انطاء ملما تعامل
وتفعل اطير واكير وزاد بعضهم افيعل اشيبح وافوعل اخوعط
وافعول اكتوج ومن ان الوزن اغفلهما من اتى قبلنا من
كتاب العين ولا يلتفت اليهما وافعال التاء في اجرابنا وافعل ازتلى
ارتاما وافعول اكمور الفرخ وقيل وزنه افعل كما فتح وافعنلا

اخشيطا وافعال اشعال وافعأل اشمأد وافعلل ازلغبّ وافعوّل
انقض وافعأل اكلأبّ وافعلّ احمرّ وافعلأل اسلنقأم وافعتّل
اشرنبّ وافعنعل اقمستّ افعنلل المبالغة وكثرة الفعل احتنكط
استفعل للطلب استطعم وللتحول حالا استحجر وللاتخاذ استعمل
ولعد الشيء بما هو منه استحسن وللمطاوعة افعل احكمه فاستحكم
ولموافقة افعل استبل بمعنى ابل وتفعل استكبر وافتعل استعصم
والصيرورة استغنى ولاغناء عن فعل استرجع ولبس استحيى من الحبل
مغنيا عن المجرد اذ سمع فيه حيي ثلاثيا فالزم ذا وافعال وتفعل
الكلام فيه فالوا وهو مفيد في كل افعل افعوعل يعني مقتضب
وهو ما وضع على مثال غير مسبوق باخر مولد اظل او كان مع خلوه
من حرف من بعض او كالحاف كاخلولق واعلوط وفي الربع اعلوطه
للتعلق على الشيء والزحوا فيه نحو اعلوط الفرس ركبه عريا واصله من
علط والواوان زائدتان وقيل افعوعل للمبالغة وكثرة الفعل كاعشوشب
الرباعي مجرد ومزيد فالمجرد على وزن فعلل ويأتي لازما
ومتعديا لمعان كثيرة وضبطها من اسم رباعي لعل ... نحو
قرمط ... وحكاية صوت الشيء لواء كالعقرب ...
يجعله في شيء كجعفر الثوب ... طلبه ... او طائفة ... عرجته
اطابه ... او الحكاية ... الشيء اخرجه ... واختصار
حكاية نحو الحمد لله ... على تفعلل وهو ... تعربر او تقبر
تمثل وافعلل المطاوعة ... احرنجم او تقيبل ابر ... وافعلل
نحو ... واقشعر كاقشعر وقيل هو مقتضب وقيل ملحق
باحرنجم ... واشمأز ... واحرنجم فيه لا ... فعلل
فلا يمنع ان يجعل ... الثاني من الرباعي ... الخلاف بالجيم
... وفعلل ... المطاوعة ... كالعلاق ...
... وقال الجرمي ... تقول ...

وزاد بعضهم في مزيد الرباعي بناء رابعا وهو ما جاء على افعلّال
نحو اخرمّش واجرمّز وادريج وبعضهم زاد من مزيد الثلاثي غير
الملحق وغير المماثل ... من الفعل بناء جاء سواعيا على غير
وزن التفاعيل ولسوا ... وحكى وانا وهو قولهم ... كي
... في ... في المضارع ... العرب حركة ما قبل
الآخر من مضارع الثلاثي واما المزيد فيكسر ما قبل الآخر الا ان
كان اول ماضيه تاء زائدة نحو تدحرج وتشعب فيفتح نحو يتدحرج ويتعلم
ويفتح حرف المضارعة وشذ ما روي التلبيني ... الياء من
قولهم يتدحرج وهو مبني للفاعل انتهى ويضم من ذلك ما اصله
ازيد من ثلاثة ... نحو يدحرج ويقيد ويكرم والثلاثي من
ثلاثي على وزن فعل ومضارعه يفعل بفتح العين او فاء معتادة
ازمنة ... والحجاز تفتح نحو تعلم وتشا وتنقاد وتنعاد
وتستخرج ويكسر بعض من العرب تميم وقيس وربيعة ومنها ... عليم
الا في الياء فيفتح لثقل الكسر فيها وفي غير ما من الثلاثة
فان كان مثل وجل مما هو مكسور العين وفاؤه واو فمضارعه على
يفعل بفتح العين وهي لغة قريش وكنانة فاهل الكسر مختلفون
فمنهم من يكسر ... وهي لغة تميم فتنقلب تلك الواو ياء ومنهم
من يكسر الا في الياء فيفتح وهي لغة بني عامر ومنهم من يقول ايقل
الواو الياء فيقولون يا ... وناجل واجل ومنهم من يقلبها
ياء فيقولون ييجل ... وييل وشذ ما سمعه الكسائي من
... تحزن ... وترضب ولشذوذ ... من قرا
... فاما مضارع ابي فالذين يكسرون حرف المضارعة
الا الياء يكسرونه مطلقا في الياء وغيرها والان يكون على وزن
فعل بكسر العين وقد سمع ... فيه ... ان يكون ... ب
... بحصار ... عن مضارع المفتوح العين في الماضي

فصل في نقل إسكان العين من اللام إن كان عليه وزن أفعل أفتح بهمزة قطع
أو أن ماضيه بهمزة وصل افتتح بها أو من غيرهما افتتح بالحرف الذي يلي حرف
المضارعة إن كان متحركا نحو يبوح ويعيد فيقول وذ وعيد أو ساكنا
اجتلبت له همزة وصل وأما ما قبل الآخر فحركته حركة المضارع.

القول في نوادر من التأليف

تساقط أصلية ثلاثي فاءه وعينه نحو ددن وفاءه ولامه نحو سلس
فإن كانا عينا ولاما نحو كلل فلا ونقل ما فيه حرف في لبب وخلفتين
نحو حوة وحيي ولحقت العين وحج ويخ وشعاع وتحرى وما في
نحو مهه ومهه ومن تبين نحو حبالا وقل نحو قلق وفي حلقيين لقل
نحو ملح وأجلي وأقل من باب أجلي تماثل الفاء واللام في الرباعي
نحو قرقف وأقل من باب قرقف تماثل الفاء والعين نحو ددن ود ن
وببر وبابوس وقفص وأقل منه باب ببب وهو ما تماثلت فاؤه
وعينه ولامه والمعروف من ذلك قولهم ببة والفعل منه بب يبب
ببا وببسا وررا وقفق وصصح ومنه بنا الغو يقو
وققفا وقالوا ددا مسرورا وددد محكوكا وددد والياء
حرف الهجاء من باب ببب قيل باتفاق وقيل باختلاف فإن صح
تيييه الياء فهي من باب ببب وإلا فالظاهر أن الهمزة لحظ والعين
منقلبة عن ياء فيكون من باب بيع أو عين ويكون من باب بيع
وباب بيس أو بيع وأما الواو فمن جعلوا الألف منقلبة عن حركة أعلته
فهو مما الكسائي وسيبويه أحمد أن ألفه منقلبة عن واو
وسيبويه الفارسي وغيره أنها منقلبة عن ياء ولم يأت فيما
فاؤه ياء وعينه كالأفيع ومن الفارسي إنكار ولأثبلة
وقيل هو تصحيف بيح بالباء والأيام وما تصرف منه تيوم
أيبح وتيادوه فيأيه تيادوه ويوا ما وأما حيوان
وإنما عنوى على أن فاءه تنازعين يا وكذا حيوة وسـ

السلف في أن كلمة حيي واو والحيوان وحيوة حملا على ما قبل ومثل
باد ويح ولم يسمع منه فعل وهو شوثل وهو فاه ومسلما.
فبا وال وكاواخ وكاواح أبو بشر مصنوع وكثر
باب كوكبة فالحمل عليه أولى من الحمل على فعة وكذا باب أثنه فالحمل
عليه أولى من الحمل على باب أجل واستغنى به باب فقة من مقتبل
وفعل يفعل وكثر مثل تجج وزلزل وأطرد مع الهمزة والنحو أجلج
فإن كانت عينا فهو مسموع نحو بابا وزرا وصيصي وقل مع
الياء فاء نحو يؤيؤ أو عينا نحو صيصية ومع الواو عينا نحو قوقي
وضوضى فالألف أصلها الواو ولم يجئ منه منه عين ساكنة مما له
إنما خفف وما تسرا الواو والياء فيقول حاحا فإنما حاحيت وعاعيت
وهاهيت ولم يجئ منه الخامس الثلاثة عاله إنما حفف قلبا لف
أصلها الياء انقلبت مما حملا في المادي إنه زعم أنها منقلبة عن
واو والمثل ما يكثر تركيبه أكثر من أن يحصر وقد نتعرض ببعض
الثنائية للتراكيب فقال يزاد قبل ثلاثي الفعل ال ثلاثة نحو استخرج
وقبل فاء ربا عيه ال اثنين نحو يتدحرج ومع الاسم من ذلك ما يشاكله
لمناسبة في الاشتقاق نحو مستخرج ومتدحرج وشر ما زيد فيه
قبل فاء ثلاثي حرفان انفعل وافعل نحو وبطالا نحو ثاما نفلس
وانقلس ومحوا ابن عقيل وقال الثالث مع مفعول من الفعل
فإن كان الثلاثي مفعلا يورد فيما شرم إلا الثلاثي
إلا ما قيل فإنه حرفان وذكرا ثنا استبرق وهو مفعول من
لسان العجم ومن لوله ملئ البرياج فلا يورد فيما تقرر من الثلاثي
إلا ما قبل فاءه ثلاثة أحرف وزوائد لتبين عربي الوضع وما جاء على
أفعال المعروف بالاسم وقد يجتمع في الاسم الثلاثي إلا فا
ثلاث زوائد كعنفوان وأنبقاوى وأربعة كلابن وأجر
الرباعي إلا ما قبل ثلاثة كقفودى وعقرباني وقسرقة على مثل

زعم أنه لا يزاد في الخماسي نحو عضرفوط إلا حرف واحد نحو ...
وعلى من زعم أنه يزاد آخر الخماسي نحو قرعبلانة في نحو
الزائد في حشو الكلمة وأما الصفقلينة فيقال من الخماسي المزيد
فوزنها فعلّلينة وأصلها صفلّ وشذوذه من الزائد في حشو
الكلمة وقيل من الرباعي المزيد فوزنها إفعلينة وأصعنرية مبني
الزائد فيه حرف من حروف اللين وقال ابن مالك وغيره أصل من المزيد
فعويل وقد ذكرنا وروده في الأبنية نحو ... وفعولل
عنزول وفتوئلة وقد ذكرنا الخلاف في هذا الوزن فيما مضى وأثبته
غيره ووزنها عنده فنعلل فعولك كعروكس ونقل أبو عبيدة
فتوولاة وموثقة وقال الفارسي لم يعرف مخرجها من جهته فيكون
إليه وأما حبونتى فسمي بالجملة أو وزنه فعلنى أو أصله
حنوة ... إن احتماله قال وفعال فيه المطاعة ... نحو غزمال
نقله الفراء ولا يثبت لكثرة الغلط وزاد بعضهم القسطال والقشعل
قال ويفعال فيه مصر نحو ميلاع قال ونفعال فيه مطاعة
نحو اليربوع قال وفوعال وأفعلة وفعلى أو طفا فعوعال نحو
تنوراب وحكى بعضهم أنه جاء صفة قالوا رجل متوسلاة ويحتمل أن
يكون فعلاها من المشاعب نحو ... فليست وأن ... إنما ...
كضيزى ومشيتى وزاد ثعلب رجل كيصى وغيرى رجل عزمهاة
وامرأة سعلاة وأما ضيزى فمذهب أبي الحسن أن وزنها فعلى
بكسر الفاء ومذهب سيبويه أن فعلى لا يكون صفة إلا بالتاء
فوزن ضيزى عنده فعلى بضم الفاء وحكى السيرافي في الفنح
امرأة جيكى وفيه ... ضيزى بالهمز من ضأزه ... على وجود فعلى
صفة والفاء ... للإلحاق ... على وجود فعلى العمد
الإلحاق ... والعراد ... فلا يكون إلا بهاء
التأنيث قال وفعلى فيه الفعل العهد ... وفوق ... من ...

الفعل فيعل نيلت الوعل ... كثير وشذ عيثر نحو كان
مثل الهاء أو اللام منهما فعلنا وبعمر وتيسر ... وإن
كان واليه ونون ممنوع كيتار ونيدان فأما فيعلى انحمى إنما
ندر من ... وصيقل اسم امرأة وأما حيدار بكسر اللام فعيل
رواية ضعيفة وقد أنكرها الأصمعي وعلى أبو الحسن ...
السائل ... مثال ... ضميد ... مثال أبو حيّن
ما صح ومان وفعيل نحو مليب

باب معاني حروف الزيادة

تعلم أن حروف الزيادة ... والتأنيث المؤذن بذكرها لمعنه
في الزيادة وإن كان منها ... حركة ... وزن على الطب والثانية
الكلمة لا بد أن يكون لجزء منها فلا يفارقها كذا والكاف مشركي
في البنية إلى العشر وشيوا ... إنما من حروف الزيادة ولا يزاد
حرف من العشرة إلا إن كان لمعنى نحو حروف المضارعة وسوا حروف النواب
أو للمد ككتاب وعجوز وقضيب أو للإلحاق ككوثر وصيغ أو للإمكان
كهمزة الوصل أو لتكثير الكلمة كقبعثرى ... وكنونها غير التكثير
أولى ... ومايزيد فيه غير العشرة فللتكرير نحو ... وقطع
أو لام نحو ... وجلبب أو ثالثة ... مع مبالغة اللام نحو مرمريس
ومرمريت أو عين العين نحو ... ومذهب السيرافي أن وزنه فعلعل
تكرير العين واللام فيما زايد من باب المضعف ... التضعيف
ومذهب الكوفيين أنه فعلل وأصله ... أبدل الوسطى منها
نحو كبكب وينفرد الزائد من غير تلك الحروف بما يقابله لا تقول
في ترجيب مثلا فعفيل وفي جلبب فعلل وفي افضلال افعلال
الهمزة تزاد أولا كأحمر وثانية كشمأل وثالثة كشمال
ورابعة كحمراء وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء وسابعة كعاشوراء
وثامنة كم بيكياء فإذا وقعت أولا وبعدها حرفان أو ثلاثة

ومن شرط الرابعة الغالبة فيه مما جلات فعل من في مغدودن ومعرود
فوزنها أن وزنها مفعنلل أو فعلول وفي مرجان الأكثر على أصالته وقال
أبو العلاء المعري الميم زائدة أو رابعة منكسع بأصالتها ما كان نحو مرزجوش
الرابعة نحو مرمريس ومكورح وقال ابن عصفور هي حقيقة أصل وهو
خطأ بل هي زائدة فإن وقعت غير أول ولا طالة الرابعة الغالبة فيقضى
بصنوا في الأسماء دلامص ودلاص من الدلاص وقمارص قمارص من تبث
الخليل وزعم أبو الحسن والمازني أن ميم دلامص أصلية وقمارص وقال
الفارسي من القرص وفسحم وعاج ومح وحليق وعلى على
خلاف في ثلاثتها ومن زاد منه قول الأصمعي ولم يذكر من يزل منها
وما زاد تابعه زيدت الميم وصطارم من الصطر قيل والناعم من النعم
والطارح من الصرح والتنعم من التضريد والجزم من الجبل
والتلادم من التلد ومنبق ومصيغ من سفرة الشمر وحشوا من
الفعل تمسكن وتدرع وتمنطق وتمكن ونوى وتمسلم وحكى تحترم
وصنعه ابن كيسان وأكثر كلام العرب تمسكن وتدرع وتمنطق
وحكى ابن القطاع تكدرع وتضلع قال والميم فيها زائدة وأخرى أنتم
وأنتم وفيما وفتم وضربكما وضربكم وبما وتم ومنثم وزرقم وفسحم
وستهم ودخشم وجلهم وصرزم وحرزم وجزم ودلقم ودقم
وشدقم ودلتم وشجعم وسرطم وحلكم وكلثم وخضرم
وجرثم وجلهم وحلقوم وحلقوم وبلعوم وكابن عصفور
خلاف في تفصيلها بالدليل وأوضح الألف تلو ثانية نحو
ضارب وحائر وثالثة كتاب وتغافل ورابعة كحبلى ومعلقى
وخامسة كانطلاق واخلاق وسادسة كقبعثرى واحرنبى ولا
تكون أصلا في فعل ولا اسم متمكن بل رابعة أو منقلبة عن أصل وإذا كان
كان معها ثلاثة فصاعدا مكسوع بأصالتها زائدة أو رابعة مقابلة بما كان
أربعة منقلبة عن ياء أو واو نحو ملهى وحوضى أو اثنان مكسوع

مكسوع بزيادة نحو أفكل نحو أفكر وأبر أو بأصالته نحو أجم أو محتمل
نحو أشجع وأنين وأفعى وإزبة نحو ما شرفنا وأجرد وأيصل
وأرطى في لغة من قال وأولق في مذهب من وجه ابن عصفور
ووزنه فوعل ومذهب الكسائي أنه أفعل وأجاز الفارسي
الوجهين وفي همزة أرطى قيل أصلية ووزنه فعلى وقيل زائدة ووزنه
أفعل والجمهور على زيادة همزة أفكل وقيل تحتمل الوجهين والحمل
على الزيادة أولى أو أربعة أصول فهي أصل كإصطبل وهمزة
إبراهيم وإسماعيل عند الجمهور وقد أسقطهما من في التصغير
ورد عليه المبرد فقال العبارة أبيرة وأسميع وإن وقعت غير أول
ولم تكن حرفا أصلا إلا إن دل دليل على الزيادة وذلك في الفاء فيصيرة
منها شأمل وشمأل وجرائض وحطائط وقرائم واحبنطأ
وحبنطأ ورئبال وجرشق وحرفتق عند الزجاج والصحيح أصالتها
فيه لقولهم غرقت الدجاجة بيضها وشيئزان واليئزان وحيئا
عند من يرى همزات تلحق أصل وإن كانت آخرا وصحبة أكثر من
أصلين فزائدة نحو حلباء أو أصلين فأصل نحو قباء أو يدل ما أصل نحو ملأ
وكساء ورداء الميم تزاد أولا نحو مسجد ومرجب وثانية
كتملص وتمرع وثالثة كتملص ورابعة كتم وخامسة
كصلادم فإن وقعت أولا وبعدها حرفان أو ثالث مكسوع بزيادة
أو أصل ومالها أو محتمل فزائدة لأنها في معزى ومعير ومأجج ومهدد
بالأصل وأحسنها السراقي في مأجج ومهدد أن تكون الميم زائدة
وجعلها شاذة وفي منجنيق من المنجنون ولذا أكثر على أصالة
الميم في منجنيق ومنجنون والنون فنعليل وفعللول خلافا للمبرد في
منجنيق أن الميم والنون فيه زائدتان وحكى الفارسي عن منجنون
فنعلول من مجن أو منفعول من جن أو فعللول منكسع بأصالتها
ومناسبة في مستنير فهل عليه منبج ومأسل وأولم يعرف اشتقاقها

أصالتها وما عداها محكوم بزيادته فيه فلنذكر أمثلة من ذلك أن يكون في
فعالل نحو [illegible] أو فعلل وأول الكلمة همزة أو ميم أو ثالثها نون ساكنة
فيقضى عليه من أجل الثلاثة وأربعة نحو أفعى وموسى ومثل عقنقل إن
وجد له اشتقاق [illegible] وجدوا نحو سنبطة رابية وعد الجرمي أصالة [illegible] الإلحاق
فقالوا إنها منقلبة من أجل [illegible] وما [illegible] رابع نحو حبنطى
وقصرت وزنه [illegible] من فعوعل ولم يجز [illegible] السيرافي
وإنما فعل وأحفاد لاشتقاقه أبو حيان وعنه من أبنيا فعلعل واختار
ابن عصفور وابن أبي الربيع ومن العجمي القرآن ومراتبه فعنو
[illegible] وابن العوهقية يجوز أن يكون فعوكس فعولى
النون ثلاثة أقسام نحو نرجس ونضب وثانية نحو عنصل
[illegible] وثالثة نحو [illegible] وفلنس ورابعة نحو [illegible]
[illegible] وخامسة نحو [illegible] وسادسة نحو [illegible]
[illegible] نحو [illegible] والنون [illegible] أن لم تكرر زيادتها
[illegible] فإن كانت [illegible] لم يحكم بزيادتها نحو [illegible]
[illegible] غير [illegible] إنما [illegible] فيه [illegible] ونرجس
[illegible] قال ابن الأعرابي في الثلاثة [illegible]
[illegible] قاله أبو [illegible] ونصحة ونعرج
[illegible] وشرحبيل [illegible] أصلية
أصلية وفوق [illegible] والثلاثة [illegible] أصلية
[illegible] فقالوا [illegible] وزنه [illegible] وقالوا إنها أصل
وقيل زيادتها [illegible] وقالوا ونابية وقيل وزن [illegible]
[illegible] الجبر واحد [illegible]
وقيل نونه أصلية واحدة [illegible] وقيل [illegible]
[illegible] أصلية وأنكر اللغويون [illegible] وقالوا [illegible]
[illegible] مكسورة ومضمومة من [illegible]

وإن وقعت [illegible] ثانية متحركة في كنتأل بضم الياء وفتحها
وجنعدل بضم الجيم وكسر الدال وشنتمرة وفيتغر وعنبس وخنفس
[illegible] وكنهرة [illegible] وخناجر وما كنتوا لا [illegible]
[illegible] باطراد [illegible] وما [illegible] وفتيقر وعنبس
وعنزير وخنفيس [illegible] وجنعاظة وحنزاب [illegible]
وعنقل وخنفقر وعنكب وقنبر وكنثأو وبراقة وجنكا
وسنداو وقنداو وكنثاو وجنطأو وحنزاو و[illegible]
وسنبلة وصنبر وحنثية وأثقليس بلغاته وسنربا بلغاته
الثلاث وحنبرت وزنبيل وجنخيم وقنخمد وقنطليس
[illegible] وكنتأل [illegible] وقنبر [illegible]
وعنقود وكنهور و[illegible] والفعل [illegible]
وحنزاة وحنزوانية وعنفوانة [illegible] وخنعبة وقنبرانية
وكنغرة وعنجرد وخنثعبة بكسر الحاء [illegible] وحنظل
[illegible] وخنثى وفي نحو عنفل وخنثى ومنصورة
وخنضرف وعنكبوت ومنجنيق ومنجنيز وقالوا فيها خلاف
الرابعة أن تكون أول ثلاثة متحركة جزيرة في فرناس وبضم القاف
وفرناس في زنوح وبفتح الدال [illegible] وبزنين [illegible] بلغاته
[illegible] وخنفس [illegible] فقيل [illegible]
[illegible] وكنهبل وضمير [illegible] وما كثير [illegible]
كما نحو [illegible] وفيما قبله حرفان أولها مفتوح نحو جحنفل وشرنبث وغضنفر
فإن لم تكن [illegible] مثلها [illegible] فقالوا هو من باب المضعف [illegible]
و[illegible] التنوين [illegible] وزنه [illegible]
[illegible] أو كانت الكلمة مما يكثر فيها التضعيف نحو
[illegible] عند ابن جني [illegible] للأصالة والزيادة فإن [illegible]
[illegible] وجب [illegible] فإن [illegible] أول ثانيها

أو انكسر كعرنتن فزائدة وزيدت سادسة في شعفنتن وبلغوج وبلهنيع
ومائين فيهما بين الباء وعترنتريس وبلنك وفلنس وجعفلم وبعد
الجيم والميم وسفنفد وجلنفع بلغاته وبلنصي وقسرنتي
وعكنبي وسرنتي وسنشي وعلندي وجنبارة وعرنفصة
وجبنكطر وقرنفول وشمنصير وحرنباش بلغاته وعرنقطان
وحبربة وعقنباة وبلنطاة وقعنباة وعبنقاة وجلنباة وبعد
اللام ورابعة متحركة في عترفان وشوذنيق بلغاته وخورنق
وبلهنية وسجنبية وحلفناة وعفرني وعرضني ومنكظاس
وبعد الكاف وساكنة في نيلج واضنج وامرنز واسفنط وان
فعند آخرا وفعل قبلها حرف مد من زيدت في بلغن وبلعن وعرضنة
وخلفن وخلفنة وفرسن ورعشن وعلجن وسرحب من قبل
ضيفن أنها زائدة وسرحب أنه فيها أصلية وزيدت أيضا
مشددة في وشمن وقلون وقرطن وبعد الكاف وفي فعنة
فإن كان قبلها حرف علة فيأة فزيدت في ملكين وجوارين
وعنطين وززجين وسبين وعجرين وكنبزين وسرجين أو واو
فسرنت فيأسا في آخر جمع المذكر السالم وما عداه في سجون
وفيكون والزيتاهون وعربون وعرجون وبربون وخيزبون
وقيلكون في عرون وزيتون ثالثة أو أنها زائدة وقبلها أكثر
من أصلين فزائدة أو من باب جنحان فأصلية وشرط بعضهم في
زيادتها أن لا يكون ما قبل الألف مضعفا وقبلها ثلاثة أحرف نحو
عثران وضح بعضهم أن منه أن لا يكون مضعفا لما قال النحاة
نحو ثلاث وقال البيراقي أن كانت النون بعد جعلها أصلية
أو بناء معقود فزائدة نحو شكران وعمران أو موجود فأصلية
كرمان وشيطان لوجود فعلال وفيعال والصحيح أنها تشرك
في الفطاء زيادة ما قبل الألف أكثر من أصلين وأن لا يكون

من باب جنحان ولا يقضى عليها بأنها طاء لأنها بدليل فوفون ثالثة لم
أرحوامة ونحوه شفلان وشيطان لقولهم ترشفن وتشيطن

الواو تزاد ثانية ككوثر وجوهل وثالثة كجدول وخروع
ورابعة كعرقوة واعتوان وخامسة كعلنسوة وسادسة كأربعاوى
وعند الجمهور إنما تزاد أو أنها بواو وزيتا أصلية وقيل زائدة
والواو إن كان معها أكثر من أصلين فزائدة إلا في الصفة كفوفية
وقوقية وزوزية أولا مطلقا وما عدا أنها مفعول بزيادته فاعل كوابل
أو مجملا في أومن أو أنها فأصل والمستثنى أن كرسب وأوجل وما فيه استعلاء
أو أنها فإنها وتكي لأن أن على دليل صور لأنها طالة كأولق فيمن قال
ألق أو غير ما فأنه والمنتقل أصل أنها أن على دليل على أنها طالة كعرقوب

التاء زيدت بأطراد في التفعل والتفعلل والتفعيل ولا افتعال
وفروعها وفي التفعال والتفعيل مطلقا وغيره ومع السين في الاستفعال
وفروعه وفي تفعلة قياسا في فعل المعتل اللام وجمعها وفي المقصور
جوانا وفي غيرها شذوذا وفي تفعال مصدر تفعل والمطاوعة كتفعو
وللتأنيث كقائمة وقاضية وفي أنت وفروعه على المشهور وفيه كم
عملها في غيرها ذكر بأنها طالة ولا تزاد أولا أنها ثلاث في
حسبك ثلاث وتميز في مواضع تجيز ما من عاطب وتضحب
وتفعا ثالب ويرته وتبراء تفعضو وترعية بلغاته وتزنوف وتموت
وترهيب وبكسر التاء إتباعا وتغشية وتعنوطة بشرب العشكاك
والغيم جمع النابين وزعم الجرمي أنه مصدر فشر وتيشل وتقول وبكسر
تائها وقطارع بضم التاء والراء عن ابن حبيب وتركطة وتبرجا وتزنكا
وتقلمة بلغاتها وتقلي وتقرسية وتمثال وتبيان وتجفاف وتلقام
وتطلح وتضراب وتساد وتجفاف وتلقا وتهواء وتعشار وتبراك
وتلعاب وتنفار وترباع وتكذاب وترهاب وتلعاب وتطفان
وتيسار وتنصال وزعم قوم أن تبالة جمالة وفي تنبيه وتريعيل

وتنهية وشوشور وترقوة وتهمير وتفلوط وبعض التاء وتملكه
وترميثة وترميث وتشوكه وعن اليماني تشوك وتبطط وعن
اليماني بكسر التاء والياء وتبيش وفي نضح الباء وتعاجيب وتباشير
وتباكيم وتعاليب وترخم هي مصروف وشرتي وتمسكان وتمسقة
وتعلوت وتعاوت وتفسولة وتلقامة وتلقاعة وتلقافة وتبنونة
وتنورة وتفولج عند الكوفيين فالوزن عندهم تفعلة وتفعل وعند
البصريين فوعلة وفوعل والتاء بدل من واو ومذهب من أن التاء
أصل في ترقوة ووزنها فعلوة كعرقوة ومذهب غيره أنها فيه
مشتقة من رقى. وفي ترجمان وتراجم خلاف فقيل من رجم ووزنه تفعلان
وقيل من أصل وزنه فعلان وشذ زيادتها في بيت قليلا ثانية في حنطلة
وثالثة في منع ولعلة زيادتها حشوا مما كثر الا انها هي
يستقيم والركوسا بركاء في كيلتل واجتزاء في رغبوت ورحموت وبابه
تبين التاء فيها وخلبوت وملكوت وجبروت وطاغوت وسلكوت
وجبروت وعفريت وعزويت وخنزيت ومنكبوت وكفرتي وأبت وأنت
في البناء وترتبوت وفي تأبدنا ولي خلافه أبي أصل مشتق من التراب أو تبل
من الرمشتق من الرقة وسبروت عفر من فعلول وعنقفير فعلوت
من الشبر وفي تاء الشلبوت وسنبتة خلاف فإن كان من السبت فالنون زائدة
والتاء أصل وإن كان من الشت فالنون أصل والتاء زائدة والصحيح أن التاء
في سنبتة زائدة للالحاق تقول مضى سنبة من الدهر وسنبة أي برهة وسنبتة
أيضا بقلة الثانية بعبرتنا ان الحاق ومن التاء تثبت في التصغير فأنها
سنيبتة لقولهم في الجمع سنابت وهو سنبتة بكسر النون كثير الجزء والجمع
سنوب وزيدت أولا وآخرا في ترنموت وزنه تفعلوت وحكاه أهل
مرتبعة التاء وشرالنون **الـسـيـن** تـزاد فيها شائع مع التاء
في استفعل وفروعه نحو استخرج أمرت نحوا كثير منك
ولغير عجيب أن لم تزد بنية الكلمة فهو كالسين في أكثر منكس

فيلزم الالحاق في قرنوس وقبنوس ومحدوس بمعصفور والقسطلة
والقشعبة بدحرجة والرقبس بدبرج والعزيان بسرداح والخلابس
بعرابر فيل وفي خندريس استطرفه من الخندر واشكاع بينوي
بوزن الزبرة وفي حروف المطارعة وحرفت منه التاء واصتاع والتاء
بدل من الكاف وليست الهاء مزيدة إلا الحروف التاء ومطلع الحسرة
وفي حرف المطارعة بالسين زائدة وأصله أطلع وكذا مستكاع
التاء بدل من الكاف ورا من مذهب من والمصريين ومذهب الكوفيين
أن أصله استطاع وقطعت همزة وفي حرف المطارعة تشبيها بأفعل
الـلام فيل تزاد في الوقف ولغير عجيب أنها لم تزد في بنية الكلمة
وليست عند المبرد من حروف الزيادة فقيل والصحيح أنها مطردة زيدت
في أقمة وأمات وأجاز ابن السراج أن تكون فيها أصلا وقال الخليل
هي زائدة في يركولة ووزنه سفعولة ولما جمعت في مبلخ وجمع
قيل وزيدت في بلتم فتكون الهاء مضعفة من غير تضعيف العين
كشرمريم وفي مبلغام وبلقام وسرفر وسترنبر وتمشع على خبر
القولين وثانية في صنم وزيدت على آخر القولين وثالثة في
الفسطاط الجوهري وتمتع وسلم ورابعة في معلم وخامسة
في ملكه ومن العرب أتشاق وأقراح **الـبـاء** تزاد أولا ثانيا نحو
تبتع وبيرغا وثانية في خيتم وبيقر وثالثة في شيشر وسيفا
في هتل ورابعة في نحو حذيرتة وكعبنة وخامسة في سلقية وتقلسة
فيلزم وسادسة في نحو الثانية وسابعة في نحو عنزوانية والتاء إن
كان معها ثلاثة أصول مزيدة ومانكون فالياء بنات الأربعة الا في
المستعب نحو يحيي وصيصية وكما في بنات الخمسة الا ما شذ ومع
يستعور فالياء أصل على الصحيح وشبرا زيمنا في الخنزير وبين
واو وهي أصل وزنه فعلال وعسرهم يقال أصله بشران أو أقتال
وما عد ان زائدا كان نحو يا ابن أو محنا وأول الكلمة همزة أو ميم فأصل

نحو أقيفر وجيمار من الحكم عليه بالأصالة وعليهما بالزيادة إلا
بدليل نحو أيتم ومئزر فينتقل من مرد أو جمع الحروف والميم حرف زيادة نحو
نبرهم لأنه لو كان ما يدل على الأصالة نحو فاج وضبا وعنبر بن
يقيم يحمل الأولى زائدة والثانية أصل وعند الزبيدي وغيره يجعل
كمعفر **اللام** فقيل مزيدة لأنه لا شاهد ولعن [illegible] ليست
في بنية الكلمة وزيدت ثانية في قلبع وثالثة في [illegible]
ورابعة في زيدل بمعنى زبر وسيدل بمعنى [illegible] وخامسة في جحفل
قاله ابن القطاع وفي وزنل قاله الفارسي فقال فلو بنيت من أاد
مثل وزنل قلت أوّلل وسادسة في شراحيل قاله ابن القطاع وزيدت
أخيرا في عبدل وفي عنبل وزعم أبو الحسن أنه أصل وهو مركب
من عبد الله كما قالوا عبشمي وفي [illegible] ما [illegible] هذا قال فيه
واللام مزيدة في عتبل وخسل وجمعه عبادلة فيكون للأخفش في عبدل
قولان وفي فيشلة وفيلق قالوا فيشر وفيق وأجاز ابن جني
أن تكونا مادتين وعبشل [illegible] من الأصالة اللام ومحمد بن حبيب
إلى زيادة فيه [illegible] ابن القطاع إلى زيادة فيها مشتقا من النهش
وكلام كلا من أصالتها وأصالة النون وعيطل عند المبرد زائدة
من قولهم جمل أعيس وضبع عثواء وصلع [illegible] مشتق من
فاللام زائدة وقيل من [illegible] فأصلية قاله ابن القطاع وزيدت من
الهجل في [illegible] وجحل [illegible] وغيره يقول بأصالة ثلاثتها
[illegible] عمرو بن حبيب [illegible] رجل [illegible] وضريب [illegible] أن الكلام
زائدة وكذا الباء حكى أحمد بن يحيى زيادة تابع [illegible] من قوله
[illegible] وضرب [illegible] كأنه [illegible] من [illegible]
وزعم أبو الحسن [illegible] أن الهاء زائدة في [illegible] لأنه قلب
[illegible] [illegible]
البلة ونحو لم تثبت زيادة الكاف والباء والميم لأن يجعلا من

باب سبهلل وسبطر وأما [illegible] حروف في لسان الحبش [illegible] في آخر
الاسم كما فيها مشددة مكسورة بعد ما بالياء وقد ذكرنا في
كتابنا المسمى جلاء الغبش عن لسان الحبش [illegible] إن كانت
كلمة فيها مثلين [illegible] مثلين [illegible] آخر المتماثلين زائد نحو قردد
وجلبب فإن ثبتت زيادة آخر المثلين نحو مهدد ومعين فالمتماثلان أصل
وكذا المتماثل العين نحو كوكب فيها وقع الفصل بين العين وما [illegible]
بزابر ونحو [illegible] ما وقع الفصل بينهما بأصل لولا [illegible] كجر [illegible]
عند من يقول بزيادة الميم أو ما ماثل العين المفصولة بأصل [illegible]
فإن فصل بينهما بزائد نحو عقنقل وعثوثل وخفيفد أن يتحمل
كثيرة فآخر المتماثلين زائد فإن ماثل حرفان حرفان نحو [illegible]
وصلصل فالأصل للكلمة منهما نحو [illegible] فالأربعة أصول على الاختيار
ووزنه فعلل واختلف النقل عن النحاة فعن البصريين في نقل ما
اخترناه وعن الخليل ومن تابعه من بصري وكوفي أن وزنه فعفل
في نقل وكذا عن قطرب والزجاج في نقل وعن [illegible] وأصحابه
وبعض الكوفيين وزنه فعلل في نقل فأصل [illegible] استثقلت
الأمثال فأبدل من الثالثة حرف من جنس الأول وعن الفراء أن أخرى
أن وزنه فعفع والثاني فعل فأصل [illegible] وبه قال أبو عبيد
وابن قتيبة والزبيدي وعن الزجاج في نقل أنه فصل بين ما يفهم المعنى
بسقوط ثالثه نحو كبكب تقول كبه فهو ثلاثي الأصل وبين ما لا يفهم
فرباعي الأصل وعن الكوفيين في نقل أنه ثلاثي الأصل والفعل [illegible]
قال السيرافي صنه ثلاثي [illegible] فعل نحو كبكب وما أصله
صوت نحو قرقر وقعقع وغيرها [illegible] فيقول هذا تكون [illegible]
ثنائيا وثلاثيا ورباعيا فإن كان الكلمة أكثر من الأربعة فتثليث
المتماثلين [illegible] نحو صمحمح والثالث والرابع نحو [illegible]
فالوزن فعلعل وفعفعيل [illegible] مذهب الكوفيين [illegible]

فَعَلَّل أصله صَمَحْمَح، وفي كتاب الانتخاب أن وزن شَمَرْطَل وصَمَحْمَح
فَعَلْعَل ومذهب الخليل في الحرفين المضاعفين أن الأول هو الزائد
وصححه ابن عصفور ومذهب يونس أن الثاني هو الزائد وصححه
الفارسي وقال من كلاهما صواب وقال ابن مالك [illegible] وتأخير
المثلين أولى بالزيادة في اقعنسس وأولهما أولى في عَلَّم [illegible]
مثل ثالثه وإن دار حرف بين أن يكون زائدا أو من المضعف رجح إلحاقه
بأحدهما بكثرة النظير كمثال جاز أن تكون اللام زائدة كهي في زيدل
وجاز أن تكون من المضعف [illegible] فيحمل على التضعيف لكثرة
المضعف نحو شمال وفرده وقلة زيادة اللام وكعنز جاز أن تكون
النون زائدة كهي في عرنتن وترنج من باب التضعيف كعفرن فيحمل على
التضعيف لقلة فِعْلَل وكثرة فِعِّل وكخفنة جاز أن يكون من باب
المضعف [illegible] وجاز أن تكون زائدة كهي في رونك فيحمل
على الزيادة لكثرة النظير نحو سبنج وكحمس ما النون فيه مشددة
زائدة وقلة فَعَلّ المضعف ومن ذلك فيه اشتقاق وذلك على
الزيادة [illegible] أو على التضعيف ككعثل
قالوا عثل [illegible] اشتقاق وكما قدم أن الزائد أحد المضعفين
لفقدان فُعْلَة في الصفات ووجود فِعْلَة فيها وكما [illegible]
إذا [illegible] من حروف الزيادة بدل من قول المعنى لوجود افعل وفعل
افعل فيكون من المضعف وإذا كان في آخر الكلمة همزة أو نون
بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلّاء وقَثّاء ورُمّان [illegible] أو
حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء وعقبان وعنوان وشيطان
وجهان احتمل أن يكون لا حرف الهمزة أصلا وأحد المضعفين
أو اللين زائدا واحتمل العكس فعلى الاحتمال الأول يكون وزن سُلّاء
ورُمّان فُعّالا ووزن عقبان [illegible] ووزن عنوان فعوالا [illegible]
ووزن شيطان فيعالا نحو بيطار ووزن جوذان فوعالا كتوراب

وأما العكس فيكون وزن سُلّاء فُعْلاء نحو قوباء ووزن رمّان وعنوان
فُعْلانا كسلطان ووزن عقبان فِعْلانا كَسِرحان ووزن شيطان
وجوذان فَعْلانا كسَكران فإن أهملت المادة كبرّاء وسَقّاء ولوذان
وفينان اتبعت الزيادة [illegible] سقاء زائدة وسقاء منقلبة
عن أصل ونحو لوذان زائدة وفينان أصل وإن أهمل الوزن ووجدت المادة
اتبع الوزن الموجود كالمهمل نحو حواء الذي يقال في الحيات وحَرْبان
[illegible] فعلاء ووزن حربان فعلان لا فعيال وإن قل
نظير أحد المثالين أو كثر حمل على النظير [illegible] إن كان فعلاء فهو
قليل أو فعال كان كثيرا فيحمل على أن آخر المضعفين زائد والهمزة
منقلبة عن أصل [illegible] إن كان فعلانا فهو كثير أو كان فعالا
فقليل فيحمل على أصالة آخر المضعفين وزيادة النون واعتبار احتمال
النون للزيادة والأصالة إذا وقعت بعد الألف بينها وبين الفاء حرفية
مشددة أو حرفان أحدهما لين كما ذكرنا قول بعض المتقدمين
واتبعه ابن مالك وتفسير ذلك زيادة النون بعد الألف أنه لا يشترط في
زيادتها إلا أن يكون قبل الألف حرفان وأن لا يكون من باب [illegible]
وهذا مذهب الجمهور إلا أن يدل دليل على الأصالة فيتبع ويتعين
الحمل على قلة النظير نحو غوغاء فيمن صرف [illegible]
فلو جعلناه مثل غوغاء الممنوع لزم منع الصرف على غير سبب
فيما [illegible] ثنائية ورباعية من باب المضعف كصلصال فوزن
الممنوع الصرف فعلاء والمصروف فعلال وحروفه كلها أصول خلافا
لابن [illegible] إذ زعم أنه ملحق بفعلال [illegible] ثلاثي الأصل وقد يجمع
بين همزة [illegible] وقال ابن خروف إلحاق
غوغاء بفعلال [illegible] حرف لين [illegible]
[illegible] الثلاثة أو مضعف أو همزة بعدها ألف [illegible]
أو ميم [illegible] ومرسى [illegible] رجحت زيادة الياء والهمزة والميم

بالزيادة في جعلها رواية في غير تحقيق كمعتد أو لا قال يجوز من أوهم
نظيره كلما معه حكم بأصالة الميم والهمزة إنما إن أدى إلى الإلحاق التبعية كمعب
أو دون كلام فيصل البحث ويحكم بزيادة الميم والهمزة

فصل في الإلحاق قال لما كان يتقدم لنا الإلحاق فيه ويوازن ما الحق به
حركة وسكونا وعدة وأفعالا وزيادة ومطابقة أصل في بناء
بنيته من فعل مثل قلت فعلل ومن فعل مثل ضيون قلت فيعول
ومن الفعول مثل جبال قلت فعال وربما خالف نحو فزلي من فرا
ووزنه بزيادة الهمزة بها بين الإلحاق ولا تلحق الهمزة إلا أولا نحو
قلنسي وهو رأي ابن عصفور وابن مالك أنه منزلة من الهاء وقال ابن مالك
لم يقل أحد أن الهاء للإلحاق ومطابقة قبلان ووقعت الياء حشوا
بعشره عند الزمخشري وابن عصفور في آخر فولية إلى أنها نحو تغافل
للإلحاق والصحيح أنها لا تكون للإلحاق ولا تلحق الهمزة أولا ومعها
حرف آخر للإلحاق نحو أبرد من البرد وإذ رقي من الرزق الحسن
بسرجل وجبرجل وتلحق زوفعة حشوا أو طرفا بغير حرف
آخر للإلحاق نحو شملل وجبرشي وعن يكون ملحقا بكلامه
وما ألحقته العرب من كلامها وما الحقناه نحن في المختار أنه لا
يكون من كلامها بل فعلناه على سبيل التمرين وهذا ظاهر قول
الخليل وذهب الفارسي إلى أنه يصح من كلام العرب وذهب
المازني إلى التفصيل فما فعلته العرب كثيرا أجزنا لنا أن نفعل مثله
وما قل فلا يجوز قال المازني لا إلحاق بالمكرر من موضع
اللام نحو قعدد ومهدد وشملل وفي الفعل كذلك نحو شملل
وصعرر ولا إلحاق بغير اللام شاذة لا يقاس عليه نحو جوهر
وفيعل وجدول وجهور ورهوك وعلى هذا يجوز البناء على
فعلل من جلز يا عمرو فالثي وعلى أفعلل لكثرة إلحاق العرب
بها والثلاثي هذا ... في غيره إنما شاذ من البناء اختلفوا

في المكرر والصحيح أنهما بابان واحد ... ما ... آخر
وهذا مذهب ... وجماعة أن ... متباينان يجري في أحدهما ما
لا يجري في الآخر وهذا مذهب الجرمي والمبرد فلا يبنى من الفعل
مثل أبل فعولا فيه من الغول فول ولا من الصحيح فيعل فيقول من الضرب
ضيرب ولا من المعتل مثل افعوعلت ويبنى منه أفعللت وما كان
من الفعول مثل لا يبنى منه فعللا ولا فعلالا وفعللا فيقول جيئا
وجيئيا وقال الجرمي ... وقال في فعللت
من الشكاء أشكأيت وقال الجرمي هذا لا نقول لأن العرب لم تقله
ولم يستنبه من أول العرب وقال أيضا لا يبنى من المرغم إنما يقيم
فلا يبنى من الرد مثل فعلان ولا فعلان ولا فعلان وقال من يقول فعلان
وفعلان بالإدغام وقال أبو الحسن بالتبعيد واعلم أن الرابع للإلحاق
فيما ان جنسها أن يكون من غير حروف الزيادة كالدال من قردد والثاني
أن يكون مثلا ولا شرك فيه فيقع أولا وحشوا وطرفا كالنون
والميم في نرجس ومرجح الله ولا مصر ومشغل ونحش وقنبم
وذهب بعضهم إلى أن الزائد إذا كان أول كلمة للإلحاق لا بد معه من
زائد آخر أو يكون مثلا ولا يزيد فيه من شرك وهو أن يكون معه زائد آخر
وهذا الزائد إن كان حرف لين وليس حشوا أو ضعيفا فلا يحكم فيه
الفارسي على أنه يجوز للإلحاق فيما في ومرجان وأخويه وأملود
ملحقة بسرداح وقرطاس وزنجبيل وعضفور وذهب أبو الفتح
إلى أن الإلحاق في مثل هذا لا يجوز فإن لم يكن حرف لين وكان حشوا
في الكلمة ملحقة نحو ألندد ألنجج بسفرجل وشيحكر وتعتريب وترموت
ملحقة بسرجج وما حركوا فيه الألف والهمزة وتصرفها وحرف علة
فإن كان ألفا فيعم الكلام عليها أولية أو واوا وما قبلها متحركة
بحركة تناسبها نحو قضيب ويجوز الإلحاق وقال أبو على
ونحو أنه ... ليشترط ... أن لا تناسبها فالإلحاق نحو جوهر

وحوقل وشنبق وتبيكن فسألوا [illegible] الزيادة ثم لم يلحقوا به
وهو اليبين [illegible] زيادة اليبين لا يزال على خلاف ما هنا [illegible]
وأما زيدت للإلحاق وبينهما منافاة وكذا يلحق بتضعيف الميم [illegible] ويتمثل
نحو [illegible] الإلحاق بجعفر [illegible] وكذا بتضعيف ما يبنى من [illegible]
على وزن [illegible] فيقول [illegible] فإن فصل بينهما في كلامهم نحو
[illegible] ساغ الإلحاق وكذا يلحق بالجمع نحو جحفل وهو [illegible] بالتركيب
وكذا يبنى منه [illegible] وقيل [illegible] أبو الحسن فيقول ضربب من
ضرب إلحاقا بجعفر وبرر من ابن مثل برد وبرز مثل قبل وشرطه
اجتناب ما اجتنبت العرب من تأليفه فلا يبنى من جلس اسما على وزن
[illegible] بالتركيب فيقول جلنطس ووزن فلا يبنى من
ضرب اسما على وزن [illegible] وهو [illegible] بالتركيب وكذا من رضي على
مفعل فيقول [illegible] وإن كانت المادة عربية وإذا [illegible] ثلاثي
[illegible] سيبويه ما كان [illegible] أو [illegible] بين
[illegible] الإلحاق وليس من [illegible] كان أولى [illegible]
[illegible] وما كان [illegible] والزيادتان متصلتان
على [illegible] من [illegible] أقل [illegible] وعقنقل وخفيدد
وخفيفد [illegible] عقنقل والعين [illegible] النون [illegible] زيادتها
والياء في خفيفد وخفيفد [illegible] زيادتها وما كان [illegible]
[illegible] أو [illegible] أو
[illegible] وإذا بنيت من الثلاثي [illegible] وكذا من
[illegible] على مثال [illegible] مثلا [illegible]
[illegible] وتركته وأتبع ما قبلها فقلبت الياء وعلى
مثال [illegible] وقال أبو الحسن من قال
[illegible] أربع [illegible] وقيل [illegible] أن تقول
في المثال [illegible]

باب [illegible] الحذف

من [illegible] حرف [illegible] مضارع مكسور العين واويا نحو يعد أو
مفتوح الكسر فيها كيضع ويزع وحمل عليه يذر أو [illegible] مفتوح كيسع
ويطأ ويهب [illegible] فإن كانت مفتوحة كوجل يوجل
[illegible] أصله يوجد أو مضمومة كوضؤ [illegible]
[illegible] وشذ يزع [illegible] ويجد [illegible]
ما سبق [illegible] وفي مصدره [illegible] على فعلة [illegible] وقالوا
[illegible] وسعة ودعة [illegible] فعلة [illegible] قالوا [illegible]
[illegible] بكسر الواو وقال [illegible] من العرب [illegible] على الأصل فيقول
[illegible] وجهة فالظاهر من كلام [illegible] أنه مصدر
شاذ [illegible] وعنه وعن المبرد والفارسي
أنه اسم المكان المتوجه إليه والمسألة [illegible] عوض من الواو المحذوفة
فلا يجوز [illegible] الواو نحو [illegible] وذهب [illegible] أنه يجوز
[illegible] وأنشد
وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا [illegible] أي عدة وخرجه
[illegible] على أنه [illegible] أي [illegible] وأخلفوك
[illegible] وعدوا وقد [illegible] الواو في مصدر
[illegible] وشذ في الصلة صلة
بالضم [illegible] حذفوا الواو [illegible] أما
[illegible] ومذهب [illegible] المبالغة [illegible]
[illegible] وكان قياسه [illegible] وإذا كانت [illegible]
[illegible] مضارع [illegible]
[illegible] وإذا بنيت من [illegible]
[illegible] وقعت [illegible]
[illegible] الفعل من مضارعه واسم فاعله واسم مفعوله تقول

بكرم ويكرم وأصله يؤكرم وتسقط في الضرورة كما قال
فإنه أهل لأن يؤكرما   أو صاليات ككما يؤثفين
على لغة من قال أثفيت وفي كلمة تأدن ومع مؤرنب على قول من
جعل الهمزة في أرنب زائدة قال ابن سيدة قوله
في كساء مؤرنب   على قوله   ككما يؤثفين
وأما التصحيح فكأنه على التشبيه وإنما ... كساء مؤرنبة كما قال
في ثياب الترائب   أهلي   فقلوا نزلت من أفعال ...
كمرفت في أرقت أو مغنا كقنبل في أنبل لم تعرف تقول يمريق ومريق
ومهراق ويقبيل ومقبيل ومقنبل وحذف الهمزة من ... وحذ
وكل قليل فيقول خذ وأوكل وقوله
في ... الذي ... من ... صرفة وفيه ... الثلاثة
يجوز حذف فائه بل إذا اجتمعت مع الوصل وفي الكلمة فالثانية على
حسبه حركة الأولى كأجرو آسر تقول أوخ إيسر وكسره
المضعف في لغة الحجاز تقول في ... من أز وأن أو زاد ... فلو كسر
... على ... خالد خلي الهم اللام أو كسر مما قلت أو ... وأو ...
قال ابن درستويه وابن كيسان أهل الحجاز يجعلون هذا الوجه في لغة بني
تميم وقال الفارسي من أهل الحجاز من يجعل الهمزة كبني تميم فيا
... المضعف فيقول ... وتحذف الهمزة فيقال ...
... أصله ... ثم حذفت الواو وصار ... ووزنه
... ولا ... قيل في ... وقد أجاز أبو الفتح في ...
اسم القبيلة أن يكون من ... وأصله ... من الشوب وأن
يكون ... من الشيب وزعم ابن مالك أنه يجيء ... فيعل وفيعلة
نحو ... وسيرة ولنيل ... في ... الواو فتكون ...
... فيه ... الساعة إلا الفارسي وذلك نحو
لين ... لين وفي ... الأصمعي حكى ...

من العرب وأورد منها مثالا قال إنه جيد يظهر فيه أن ... من العرب
بجمعه فأما ... وكان ... العرب فيه ... أحرى بها
الغلبة ... فيما ... قطر ... و...
... وكذا شاك اشتق من الشوكة وكان ... والثاني
حذف العين ... كثر فيما ... في الأجوف فتقول مار
وحار وجار ... ولا يطرد ... الوجهان ... قائم منقوط
قائم محذوف العين وفيه ... إذا كان محذوفا منه أن المحذوف
اللام وصار ... في الكلام وأصله شاكي من الشكة وذهب
ابن مالك إلى أنه يكون في ... إذا الغرب في آخر ... أن يكون ما حذفه
منه ... في ... من ... أصلها ... و...
فإنه ... الموجودة ... الكلمة ... ولو ...
إذا كان ... في ... والكاف والشأن أن الكلمة مبنية على فعل
فإنها ... وشوك ... فعلوا ... ملا وأصله
... وحنا ... من ... العرب والفرق بينه وبين
قول ابن مالك أنه قوله يبنى على ... وفي قولنا
بني على فعل واعتلت العين ولا حرف ... في ... فاعل
في المضعف نحو ... وكبريه ... وما يفعل
... وإذا كان ... وكان من
... فلا يكون ... وإذا ... أو ...
... كان ... العرب نحوه ... وهي ... فلا تقول
حذفت الراء من ... ثلاثي ورباعي ... في المعنى
وأخطأ ... وما حذفت ... الفعل ... ...
... أصله ... و... من ... الكلمة
على السكون كما ... أحسنا و... و... و...
فوزن ... ولين ... المحذوف اللام فوزنه ... و...

كسر الكلام من حَلَفْت والميم من مست وبقيا وبقي من على أن هذا
الحرف شاذ ولا يطرد في نظاير من ذوات الكلم الثلاث وزعم الأستاذ
أبو علي أن قولهم [illegible] أفعال من المضعف وذكر ابن مالك
أنه يجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي المضعف المتصل بتاء
الضمير نحو ظلت أو نون نحو ظلنا وظلن والماضي المضعف أعم من
أن يكون ثلاثيا كما مثلنا أو مزيدا نحو أحبّ وأحسّ وانحطّ وربما فعل
ذلك بالأمر كقوله تعالى وقرن في بيوتكن والمضارع مع القراءة
يخصص في يخصصن وقرن بفتح القاف أصله اقررن فررت بالكسر
بكسر الراء لغة حكاها الفراء بوصلها ونجه لا نكارها والمضارع
أقرّ فلما أمر منه فعل به ما فعل بمست من حذف عينه ومن كسر
القاف احتمل أن يكون أمرا من قررت بالمكان أقر بفتح العين في
الماضي والكسر في المضارع وحذفت العين شذوذا وأن يكون أمرا
من وقر يقر كما تقول من وعد يعد ومن وقر يقر وحكي في مست مست
بحذف إحدى السينين وأما جئت فقال أبو الطيب عبد الواحد
اللغوي الحلبي يقول في خشية خيت يعوض من السين ياء
والمصحح لا يعوض فيقول حست ومما شذ فيه بعض العرب حذف
همزة جاء وشاء من المضارع فقالوا يجي ويشو أجزوما يجي ويشي
لا عرابه في حالة النصب لن يجي ويشو وفي الجزم لم يج ولم يش
وفي البناء إذا اتصل بها نون التوكيد أو نون الإناث تقول يجين ولا
تشون ويجين ويجون وفي التثنية يجيان ويشوان وفي جمع المذكر
يجون ويشون وحذفت فيه إحدى اليائين من [illegible] ووقوعه
قبل العين وعليه نص [illegible] سيبويه [illegible] استعمال وقيل اللام جوزه
استطاع فقالوا [illegible] وقرأ ابن محيصن
أن [illegible] وروي [illegible] من أبناء الحجاز [illegible]
[illegible] على [illegible] يقول [illegible] وعليه [illegible] وما إذا كانت

استثقالا ثانيا في موضع رفع أو نصب لا يجوز حذف الياء إلا في الضرورة أو في
موضع جر بإضافة نحو بم جئت أو بحرف جر نحو عم يتساءلون
والمشهور الكثير حذف الياء وأما إثباتها فقيل ضرورة وقيل لغة
وقد نقل الجواز أبو علي الزجاجي والزمخشري وإذا حذفت الياء بقيت
على حركتها إلا في الشعر فيجوز إسكانها إن وقفت عليه [illegible]
وإذا كان بعدها ذا لم يجز حذف الياء وإن جرت نحو عم ماذا تسأل
وإذا كانت موصولة أو شرطية ودخل عليها حرف الجر أو أضيف
إليها لم يجز حذف الياء وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون سل عم
شئت حذفوا الياء وهي موصولة لكثرة الاستعمال وقال [illegible]
وكثر حذف اللام وأما الفاء فقالوا ات وأخ وحم ومن وابن وغد وكرة
وقلة وعزة وعضو وعضة وسنة على إحدى لغتيهما وثبة وكبة
ونبة وكعة واسم على مذهب البصريين وزعم الكوفيون أنه مما حذفت
منه الفاء ومن قال سم بكسر السين فزعم المازني أنه محذوف فاؤه لا
من سمو يسمي فيما كسرت السين ليدل على أن المحذوف ياء وزعم غيره أن
ذلك لغة في لا تم راجع إلى أنه مشتق من التسمية ومع كثرته لا يقاس كما تقول
في ذلول فإن كانت اللام ياء أو واوا فالحذف قليل ومنه ابن ومائة
واثنان ودم عند من قال في التثنية دمان ودمي وشفة واست وسنة وعضة
على إحدى لغتيها وشاة ووزنها فعلة وقيل فعلة وقيل اسم الجمع
شاء فيعل أصله شوهة قلبت الواو ألفا والهاء همزة كما قالوا ماء وقيل
[illegible] آخر شوهة وقالوا الشاوي [illegible] ثالث لا واحد له من لفظه
[illegible] شو وأقل من هذا حذف اللام همزة نحو سوءة سواية أصله
سوآية وبرة أصله برأة وأشياء على مذهب [illegible] أصله أشيئاء
كأفعلاء [illegible] قال الشاعر
[illegible]
أوفونا [illegible]

أقامَ هذا أصول ثلاثة دَدَن ودَدٌ ودَدًا فلا يتعين فيه أن يكون
المحذوف النون وأمثال وإن كان المختص بالياء فالمحذوف منه فاء
على الصحيح فإن كان الفاء فلا بد قوله

[illegible] أو جاء في غير أصله حرجٌ وكما
يجيء عيبٌ وحرفوا الأحرف أيضا ما جاء من الوصف في رُبَّ فقالوا رُبَ
ورُبْ وفي أفّ فقالوا أُفْ وفي فكّ قالوا ما فعلته فَكْ وبالضم وقُر
في الحرف في العين خا فقالوا بَخٍ منونا وبَخْ مسكنا ونونا مثلوا
[illegible] أصله عُشْر وذلك لا يكون إلا على مذهب من ادعى فيه البساطة
وبعده لا [illegible] تجوزا وقالوا [illegible] أو وا و
ثم وأصله [illegible] مخارج رأي البصرية أو الغلبة في لغة من [illegible] اللات
والعُزّى [illegible] أصله الوين والولد [illegible] في الله على حسن
[illegible] من أصله [illegible] والقول [illegible]
قول من والعبرا أصله [illegible] وهذا مذهب الكسائي إلى أنه من قال [illegible]
فلا حذف وفي قولهم يا أبا الحكم ويا أبا زيد أصله يا أبا الحكم ويا أبا زيد
وقد حذف همزة أب [illegible] ويا نحو قول الشاعر

تعلّمْ بأجياد وأزمام [illegible] ولست [illegible]

ومن [illegible] الفعل حذف الياء في لا أدرِ وما أدرِ وما أبالِ وأكثر حذفها
أبال إذا دخل عليه الجازم نحو لم أُبَلْ ولا تقل لم أبالِ وحذف الألف في
[illegible] قولهم: خاموا ولو [illegible] الصبيان وقول من
[illegible] أصله [illegible]

باب محال البدل والقلب والنقل

البدل ما جعل [illegible] مقام [illegible] سيذكر في هذا الباب وجميع حروف المعجم
فيها البدل على ما سنذكره إلا [illegible] والذال والظاء والضاد والعين
والقاف والضروري في التصريف جمعت في قوله هدأت موطيا
وجمعها ابن مالك في قوله [illegible] طويت دائما [illegible] واللام والنون

والجيم ويعرف الأصل من البدل بالرجوع إليه في بعض التصاريف
وجوبا كتراث قالوا ورث وحين جمعوا قالوا [illegible] أو غلبة
كأقّتت وأقيتت وإن [illegible] قالوا [illegible] الهمزة أبدلت
وجوبا من حرف لين [illegible] ألفا زائدة متطرفة نحو كساء ورداء
واستقصاء أو متصل بها تاء تأنيث عارضة كعظاءة وعباءة وقيل من
بدا من الياء منقلبة عن حرف فإن بنيت الكلمة على التاء لم تبدل كهداية
وعلاوة وربما صححت مع العارضة كصلاية وشقاوة وأبدلت مع
اللازمة كقولهم في المثل استقوا إنها سقاية ومنهم من يقول سقاءة
بالهمز على ما كان لها قبل التاء ومن واو وياء عينا لاسم فاعل أعلت عينه
في فعله فإن [illegible] نحو قائم وبائع أو اسم [illegible] كعاور وجايزة
وقيل [illegible] من الياء منقلبة عن حرف ومن ثاني واوين تصدرتا
لم يبدل من ثانيهما ولا كانت الثانية مدة عارضة وذلك نحو أواصل
جمع واصلة وأواصيا مثل كوكب من الوصل أصله [illegible] وأويصل
تصغير واصل وأولى جمع الأولى والأول تأنيث الأول وإن بدأت
ثانيهما كالأولى تأنيث الأول [illegible] الواو
الأولى همزة ولا يجوز [illegible] على مذهب المازني قال
إذا بنيت من الواو [illegible] على وزن فوعل قلت [illegible] إذا [illegible] الهمزة [illegible]
وإذا [illegible] بدل الأولى همزة وقال الخليل [illegible]
همزة وقال المبرد يمتنع [illegible] وقال [illegible] الخليل [illegible]
وإن كانت الثانية مدة عارضة لكونها [illegible] فاعل نحو [illegible] أو [illegible]
[illegible] من الوعد [illegible] نحو [illegible]
[illegible] جاز البدل فإن كانت الثانية زائدة وأولى [illegible] في أول
البناء كالبناء [illegible] مثل [illegible] فتقول [illegible] على
وجوب البدل [illegible] ابن عصفور وقيل على الجواز [illegible] اختيار
ابن [illegible] وابن [illegible] من [illegible] الواو [illegible] همزة كانت

حاملة بينهما ضمتان فيقول من وأيت أيأ وأي تنقل حركة الهمزة
إلى الواو إلى الياء فتزول ألف الوصل وتعود الياء واوا لزوال الموجب فتقلبها
فتجيء ووأى فإن نقلت حركة الثانية إلى الواو والحالة هذه قلت ووى
فالفارسي يجيز إبدال الأولى في المثالين همزة وتبعه ابن مالك ومنع الواو
الفارسي بوجه وفي غير ما تقدم يجوز إبدال الواو المضمومة ضمة لازمة
نحو أجوه وأعد وأنؤر وغؤور وفؤوج وقؤول في وجوه ووعد
وأنور وغوور وفووج وقوول وجاء شيء من هذا لازم البدل قالوا
أجنة ولم يقولوا وجنة وهو من الوجنة وأثن جمع وثن ولم يقولوا
وثن قاله أبو حاتم وزعم السيرافي أن همز أدؤر أكثر وقال المبرد
تركه أحسن قيل واتفقوا على أن همز وجوه أحسن وأكثر ولا يجيء هذا
إلا اتفاقا بأن لغة الفصحاء الواو ومن شرط إبدال فيها من ضمة نحو
اخشوا الله ولتبلون وهذا فيها في أو كانت الضمة يمكن تخفيفها
فلا إشكال كنؤر وسؤر جمع نؤور وسوار أو زائدة كما في الترهوك
مصدر ترهوك أو مشددة كتعوذ فلا يجوز البدل هنا فلا أنه اتبع
في الرواية نحو الترهوك وخلافا لابن جني في المشددة فإنهما يجيزان
الهمز فيقول ترهؤك وتعؤذ وقرأة يلؤون بالهمز شاذة وهمز
واو ورقا أو جمع ورقاء حتى به مذكر كلام ... من أنه لا يجوز
وجوه بعضهم ويجوز إبدال الياء المكسورة الواقعة بين ألف وياء
مشددة همزة فيقول في النسب إلى نحو راية رائي وواوي ورائي
فيبدل فرارا من اجتماع الياءات ويجوز إبدال الواو المكسورة المصدرة
همزة فيقول إشاح في وشاح وقال ابن مالك ... على لغة ولا أعلم
أحدا نص على أنها لغة وظاهر كلام ... والجمهور
الجمهور وقال المبرد ... والفراء وأعجمي والمازني ولو
عرض كسر الواو فبلغ وقيس على قول من أبدل واو أدعم وكسر الأكسر في
رئية البيت أصله رؤية فأبدل وأدغم وكسر ... من جواز إبدال

همزة الواو العارض كسرها همزة فيقول إئي وقال بعض أصحابنا لا
يجوز إبدالها همزة وإذا اكتنفت ألف الجمع واوان وولت الثانية الطرف
وجب قلبها همزة نحو أوائل وحوائل أصلها أواول وحواول جمع أول وحول
فلو اكتنفها ياءان أو واو وياء وعكسه نحو غيائل وخيائر وسيائر وحوائل
في جمع غيل وخير وسيد وصائد حملا فالأخفش في إقرار الياء والواو
فلو فصل بين الحرف والطرف حرف فيما لم يفصل فلو اكتنفها غير
ألف الجمع كالياء من الفعول مثل عوارض قلت فوايل خلافا للأخفش والزجاج
في إقرار الواو وقد رضيا ورفي جمع ضيون وما بنا من علته لسو
بنيت من الفعول الثاء على وزن ضيغم وصححته قلت فيول ثم جمعته همزته
فقلت فيائل حملا قال من قال إذا صح في المفرد صح في الجمع فإن أبدل العرب
الطرف فالتصحيح نحو عواوير وطواويس جمع عوار وطاووس فلو
كان ما يلي الألف بدلا من همزة لم تقلب همزة نحو خوايا وزوايا وحيايا
جمع حوية أو حاوية أو حاوياء وجمع زاوية وحيية وإذا كان في المفرد
همزة ثالثة نحو رسالة وكتيبة وحلوبة أبدلت في الجمع همزة نحو رسائل
وكتائب وحلائب وفي الترشيح عجائز وقبائل ورسائل بالهمز ولا تحرك
الياء لأنه لا أصل لها في الحركة وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله وقلبها
ياء أجاز أبو إسحاق الزجاج وتخفيف الهمزة فيها يجوز هذا وضبطه
وقرأ ابن كثير في رواية شعائر بالياء فلو كانت المدة عينا أو ...
في المفرد لم تهمز نحو مقاول ومعايش ومثاوب ومطايب جمع مقولة
ومعيشة ومثوبة ومطيبة وشذ الهمز في مصائب ومنائر ومصائبة
شبهوا مصيبة وسمع التصحيح فقيل مصاوب على القياس وهو
قول أكثر العرب وحكى الزجاج عن الأخفش أن الهمزة في مصائب بدل من
الواو التي أعلت في مصيبة شاذ وسوائق وقليل أن يقول معائن
في جمع المقام ومعائش في جمع المعونة إلا شاذ فأما ... في جمع قبيل
... إلى أن الهمزة أصلية فجمعها قياس ... أعلم

وعند الرازي مشية مفعل من سال فالهمزة في جمعه شاذة وفي التسهيل
مسيل الماء جمعه مسايل بلا همز لأنه من [illegible] فقال الزمخشري
بشبّاك من الغربان يجري مسايله — وإن شئت همزت تجعل
الميم أصلية لأن الجمع مُسُل وحكى يعقوب في مسيل الماء أن جمعه أمسلة
ومُسُل ومُسلان ومسايل قال ويقال للمسيل مَسَل وفيه دليل على أن
الميم أصل كأنه من مَسَل يمسُل إذا مشى فلو كان نقل ألف الجمع ياء وواو
أصليتين في بائعة وكان من باب أول وقيل في نحو همزة نحو أوائل وبائع
جمع أقوال وأبيات وشذ أقاويل جمع أقوال وقالوا في جمع مرآة
ماضية كلمه وهي واو مراوي قالوا فأصله مرائي وقعت الهمزة وقلبت
الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أجريت مجرى رسالة فلو اعتلّت
كلمة أو كانت بدلا من همزة أو مدة كخطيئة أبدلت ياء فقالوا مطايا
ومسايا وخطايا وشذ مطاوي ومراوي وخطائي ومنائي وخطائي
وقالوا في مرآة مرائي على القياس ومرايا عاملوا الهمزة الأصلية
معاملة العارضة للجمع وقبلوا [illegible] حملا على مراوي ضعيف
إذ لم يسمع إلا من [illegible] ولسوء مذهب الأزدي من كلها
فعالى لكان فوقها فعالى [illegible] فيها الواو لما صحت في مفرده ومطايا
اعتلت في مفرده ومسايا جاء على الأصل وخطايا جاء على خطيئة بإبدال
الهمزة ياء ولهذا [illegible] مختلف أوزانها وأحكامها
كثيرا وفي كتاب [illegible] أن خطايا عند الكوفيين وزنها فعالى وإليه
مذهب الخليل وقال البصريون وزنها فعايل وأبدلت الهمزة من الياء في
[illegible] وأمواه وأصله [illegible] عند الجمهور وأصله أهل
فأبدلوا من الياء همزة ثم [illegible] مذهب الكسائي وتبعه ابن الباذش
أن أصله أول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ونقل الكسائي
أن تصغير آل أُوَيل [illegible] على تصغيره ولم يذكر من آل
الماء تصغير [illegible] أو [illegible] عليها

قال ابن عصفور وإنما لم يجعل الهمزة أصلا لقيام الدليل في بعض التصاريف
وأبدلت الهاء من الهمزة في إياك فقالوا هياك وكسرها وفي أرحت وأرقت
وأثرت وأنرت وأرحت قالوا هراق وهياك وهرحت وهرقت
وهرت وهشرت وهرنت وأثبتوا الهاء في المضارع واسم الفاعل
واسم المفعول فقالوا يهريق ومهريق ومهراق ومن همزه لا يستعمل
فقالوا [illegible] أي أريد [illegible] وفي أيا قالوا هيا في أيا
وأبدلت العين من الهمزة في [illegible] قالوا [illegible] وقال أبو الطيب الم أصل
من [illegible] وقالوا لعنك أي لأنك على لغة العنعنة [illegible]
أي [illegible] الشركية وأبدلت
العين من الهمزة في مؤتل وفي أما قالوا عما وعن تميم قال
أبو الطيب الحلبي وقبائل من قيس من همزة أن عن قالوا عن وعن وقال
الخليل تميم تبدل الهمزة من العين والعين من الهمزة يقولون [illegible]
[illegible] ويقولون [illegible] وقالوا [illegible]
أي [illegible] ولم يذكر من إبدال العين من الهمزة لقلته وذكر ابن مالك
أنه كثير ولا يحفظ منه إلا ما ذكرناه أو ما شذ عنه إن كان شذ

فصل تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة مدة تجانس
الحركة كآدم وآمن وأومن وإيمان أصله أأدم وأأمن وأأمن وإإمان
وأما قراءة من قرأ أئمة [illegible] فإنه [illegible] فإن تحركت
[illegible] من الهمزة [illegible] أصله [illegible] أبدلت الثانية ياء لكسرة
ما قبلها والرابعة ياء لاستثقال الهمزتين أو اتصلتا متحركتين والأولى
للمضارع [illegible] حكم الثانية من الحذف [illegible] أبدلت ياء إن
كسرت مطلقا نحو أئمة وأين وإيم أصله أأمة جمع إمام
[illegible] وإيم [illegible] نقلت حركة الميم إلى الهمزة [illegible] فأبدلت
ياء وأدغم الميم في الميم [illegible] والتفصيل
موجبه [illegible] ولو كان [illegible] وفي التسهيل [illegible]

ان ينقد وجايها المن فيها اتفاق تضعيف شاه وحالف اتا حضر
د الم خم وأنّ وانا من هذه حجة ما قبلها فيها الهمز قبل
ان العين همزة اوحركة تكسير او الحذف والى منهم فيما بعد
بحجة ما يجوز اكثرة تخفيف وابدال في تكسير ايضهم
من انه هذه كتابه جمع ومن الى من خط ما قبل من اي وانا حسين
واما عند ذكر انا واما قبل من اي وانه واودع واول من تحته ا
فان ابعد من تكسير الى ابدال الواو او فلم جمع اصله
الى نحو اوادم فانما قبل ما الكسر فيها الواو همزة او سعه
فلك وابوا ها او اوادم جمع ادم واوادم تصغيره اصله اءادم واوادم
وقال الفارسي في سوء قبل ذلك الى واوالا من قلب الهمزة واوا قصد
صاحب المسر في قبل الفتح ابدلت واوا مطلقا فيما قبل و
واصبح من الم تقول اوادم واوادم واوادم فان قيل من اصله
والف ونحوه ميلو فمن قول ابي عثمان فقول قال الفارسي
تقول ابيتوا ايل وقال ابو العباس اوة ولو قال والى من احسب
الفارسي احسن فان وقت انا كتابك شرح جمع ومن حيح ومن
وبسج ومن من قرا ابدلت الهمزة ياء فقلت قرا وقرا
مثل سلق وقسر وقرا وقرا على ما الفعلاء التصريف
وحكى ابو زيد اللحياني انهم قالوا كلاهما وهم اخيج وحجة
وابن جني حيث قال وقد كتبه وكتابه التصريف المرتبة
والقياس حياة وحكاية فان كتبت الهمزة والثانية في سوء من
اللام فلت ياء تقول قرا ياء من قرا على وزن فعل او ما قبت
صحت وادخل الى ومال ابو الفتح فان حطي تيسير
المرتين فيما تاثيرهما الى على بنية من الى مثل ذلك
اول اصله او اوا ابدلت الهمزة ياء وهو خلافه ما قال فان حملت
بالنقل فلنا ان كانت الهمزة الاخيرة لزوال الهمزة ... لما

[illegible] فالهمزة فيه ثقيلة وفي التسهيل [illegible]
[illegible] بالهمزة [illegible] المجتبى [illegible]
[illegible] القرآن [illegible] ولم يقيه حمزة [illegible]
[illegible] بأن أجمع [illegible] في [illegible] القرآن [illegible]
[illegible] وقوله [illegible]
[illegible] الجمع [illegible]
[illegible] الهمزة [illegible]
[illegible] جمع أقوال وقالوا في جمع [illegible]
[illegible] الهمزة [illegible]
[illegible] رسالة [illegible]
[illegible] أو همزة [illegible] فقالوا [illegible]
[illegible]
[illegible] على القياس [illegible] الهمزة [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] إلى أن [illegible]
[illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] والفعل [illegible]
[illegible]
[illegible] الهمزة من [illegible]
[illegible] وفي [illegible] الجمهور [illegible]
[illegible] وتبعه ابن [illegible]
[illegible] ونقل [illegible]
[illegible] ولم يذكر [illegible]
[illegible]

[illegible] الهمزة [illegible] بعض الحروف
وأبدلت الياء من الهمزة في [illegible] وكسرها وفي أرجئت وأرجيت
وأقرأت وأقريت [illegible] قالوا [illegible] وتوضأت وتوضيت
[illegible] وأبدلوا الياء في المضارع [illegible]
[illegible] فقالوا [illegible]
فقالوا [illegible] أو [illegible] وفي [illegible] قالوا [illegible]
وأبدلت العين من الهمزة في [illegible] قالوا [illegible] وقال أبو الفتح [illegible] أصل
[illegible] وقالوا [illegible] على [illegible]
[illegible] وأبدلت
العين من الهمزة في [illegible] قالوا [illegible]
أبو الطيب [illegible] وقبائل من قيس [illegible] قالوا [illegible] وقال
الخليل تميم تبدل الهمزة من العين والعين من الهمزة فيقولون [illegible]
[illegible] ويقولون [illegible] وقالوا [illegible]
[illegible] ولم يذكر [illegible] إبدال العين من الهمزة [illegible]
[illegible]
[illegible] الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة [illegible]
الحركة [illegible] أصله [illegible]
[illegible] فإن لم تتصل
[illegible] من الهمزة [illegible] أبدلت الثانية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الهمزة [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible] خالف [illegible]
[illegible] واولها [illegible] فبان
[illegible] فهاهنا [illegible]
[illegible]
[illegible] واما [illegible]
[illegible] وأوائل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] واوائل [illegible]
[illegible] وأواخر [illegible]
[illegible]
[illegible] أول وأقل وأوفق [illegible]
[illegible] عثمان [illegible]
[illegible] وأقل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] والياء [illegible] وأما
[illegible]
[illegible] من العرب الوزن
[illegible] الوزن
[illegible] الياء [illegible]
[illegible] والكسرة
الحمزة [illegible] بين [illegible]
وان [illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] بين الفتح والعرب
[illegible]
[illegible] الفتح والعرب
[illegible] خبط [illegible] وهذا [illegible]
[illegible] الكوفيين وحكاه
[illegible] بالفتح [illegible]
[illegible]
[illegible] الرحمن [illegible]
[illegible]

العرب وتقول في فعل من [illegible] ما قبلها [illegible] والياء وإذا
لحمة ما قبلها والمبني [illegible] من باب [illegible] فإذا خففته
قلت حُيّي بترك الواو والياء وفيه حكى القلب والإدغام في نحو
شُيِي وضُوِي وشُوِيَة فقالوا شُيّ وضُوّ وشُوّة ولم يقله [illegible]
غير من تقدم [illegible] أبو [illegible] حيي [illegible] وحكى
أبو محمد [illegible] الفرج أن منهم من [illegible] وشبهه
أو حرف من ولين ألف كالساءة [illegible] أو ياء خفيفة أو واو
[illegible] فإن الإدغام [illegible] القلب [illegible] فإن كان الساكن
المدغم تحريك [illegible] الساكن ولم تعتبر بالحركة [illegible]
فقلت [illegible] الأولى [illegible] فإن [illegible] اللام ساكن [illegible]
ما يجوز الإدغام فيه [illegible] باللام [illegible]
وإن [illegible] الساكن [illegible] بالحركة [illegible]
[illegible]

من ... على مثل واجرى الواو مجرى الياء في قنع

... وجرى الواوية ... مع الهمزية فقيل والنحويون

... الحركة من الهمزة الى ما قبلها ... حرف اصلي

... الواو والواو اصلها من الياء وكذا ... مفعل من وأل

... فقلبت الواو ياء على ... فقلت ميل ولما نقلت

... واو فقلت مول واذا خففت سيئة جزيت

... سيئة ... والعرف بينه وبين

... الرؤية والرؤيا والرأي

... جمع ... حذف

... والرؤيا ... والرأي

... التصغير

...

... اوليا واعتل اللام ...

... ورئيان ورؤآء ...

... وجها ...

كما أعلوا ... التصحيح ... جمعا ...

جمعا كثور وثيرة وعود وعيدة وعند المبرد ...

... ثيارة وعند المبرد ايضا ...

...

... فقلبت الواو ياء لسكونها ...

وقيل ... وقيل ...

... الياء ...

...

[illegible] لعصان
[illegible] جمع نحو رضا والأقيا
[illegible] واثنى ونحو جمع
[illegible] آخر فعل نحو [illegible]
[illegible] فيل اللام
[illegible] وتطلب الضمة
[illegible] وسواء
[illegible] عن الهمزة [illegible]
[illegible] وشجيه
[illegible] من وات الياء وبنا
[illegible] الجمهور فقال من تفسول
[illegible] أبو الحسن [illegible] والمبرد
[illegible] وتكسير ما قبلها وقال
[illegible] شريان
[illegible] شريان
[illegible]
[illegible] شريان [illegible]
[illegible] من الفتوة
[illegible] وتجيب
[illegible] قوية والضمة
[illegible] كقلنسوة
[illegible] على البناء
[illegible] رضوة
[illegible] الرشي
[illegible]

عُصِيّ ودُلِيّ [illegible] من الشي على وزن [illegible]
فإذا نقلت حركة الهمزة إلى الواو وحذفته أن تعتبر بالضمة العارضة
فتقول مَسُوَّة وأن لا تعتبر فتقول مَسُوَة وإذا بنيته من الغزو فَعِلان
قلت غَزَوَان ومن الرمي فَعُلان قلت رَمُوان فلو سكنته طرأت غَزْيان
ورموان فيبقى [illegible] وقد يقع التأثير بالإعلال وانحلال
ساكن نحو قنية وهي [illegible] من ذوات الواو [illegible] من ذوات الياء
وقد [illegible] قالوا [illegible] وكذلك [illegible] نحو رضيان
تثنية رضى [illegible] خلافا للكسائي وربما جعلت الياء ولتوالي
الياءات نحو أرضع في أرتبع والواو بلا لرفع لبس نحو أعياد في جمع عيد وأرياح
في جمع ريح وخيايزة جمع خابية ونسيان التمر أو تقليل ثقل نحو صُيَّم
وعدم القلب هو الوجه فإن بعدت الياء من الطرف لم تقلب نحو صُوَّام
وشر صُبَابة وتبلع فإن كان [illegible] مفردا أو جمعا معتل اللام لم يقلب
نحو [illegible] جمع شاوٍ [illegible] إذا كانت ضمة عين عارضة في واو
[illegible] فإن عرضت الضمة فلا نقل
نحو [illegible] فإن عرض اجتماع ثلاث واوات كان [illegible]
[illegible] على وزن افعوعل فتقول [illegible] الثالثة والثانية ياء [illegible]
[illegible] وتقول [illegible] مذهب أبي الحسن [illegible]
[illegible] من التصحيح فتقول [illegible] فإذا بنيت للمفعول قلت [illegible]
[illegible]
[illegible] فإن أجمعته [illegible] المفعول [illegible]
الثانية أو الثالثة [illegible] فتقول [illegible] فإن عرض اجتماع أربع كان [illegible]
من الفتوة مثل [illegible] فتقول [illegible] أصله [illegible]
في الثانية وتقلب الواو الثالثة والرابعة ياء [illegible] من التصحيح فتقول
[illegible] مذهب أبي الحسن وإعلال الرابعة متفق عليه ومثل
[illegible] أبي الحسن [illegible] والقياس [illegible]

فان حي وصونيغل مع الثالثة والرابعة الثانية كبناءك من الفتوة
مثل اغتزوة فتقول اغزويا اصلها اغزووة فقلبها الفا وما يليها لاجتماع
ثلاث واوات فانقلبت ياء وادغم فيها ما قبلها قيل ومن الاولى من
التصحيح فتقول اغزووا والثاني قال مذهب ابي الحسن والثالث الرابعة متفق
عليه وان بنيت مثل جحمرش من حيي قلت على رأي من جعل اللام ياء
حيييي ترد الاولى في الثانية وتحول الثالثة واوا وتحذف الرابعة
تبصير حيو مسكونا او تقسرها على والعرب تحركت الياء وانفتح
ما قبلها وصار حيا مقصورا اولها تحركت الثالثة وانفتح ما قبلها
قلبت الفا وسلمت الا حيي ولذا كانت الواو والياء في كلمة عين
لام وتاء التاكيد بينهما كعيوب وغيور او انما سكنا سكنا
قبلها مع كغزوية او تحركا اعتل بالحذف كبنائك من حيي مثل
ملكوت فتقول رميوت تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالتقى
ساكنان فحذفت الالف فقيل رموت وزنه فعوت فان كانا من كلمتين
فلا ابدال ولا ادغام نحو فبو تبريز وفي يوسف وتري واط ومصطفو بزيد
وان فتح الساكن وكان سكونه لاصليا ولم يكن بدلا غير لازم تعين
الادغام نحو حيي مصدر حيي فان كان التسكين عارضا فلا ادغام
نحو قاضيون لا تستثقلت الضمة على الياء فحذفت وحذف الياء التسكين
تحذف وما تدغم في الواو واتسا قوي مخففة قوي فلا ادغام وقاس
بعضهم على رية وسوبان فقال قي والاذغم وان كان الساكن بدلا
فان كان واجبا واما جائزا فان الاول حسب نحو بنائك من امانة مثل
اثلم فتقول اليم فتحول الساكنة واوا فيصير اويم ثم ترغم فتقول اوم
وكبنائك من اوب مثل ابية فتقول اوبة تبدل الثانية ياء وتدغم
في الياء التي كانت واوا فتقول ايبة والجائز نحو واو سوير
فلا ابدال ولا ادغام وحكى الكسائي الادغام في رؤيا اذا خفف
وسمع من بعض العرب ان كنتم للرؤيا تعبرون وما شذ على يوغ كنوة

وحنو ونحو وبهوة او ادغم على غيرها من جنوة فيه نقلب ونحو
عن المنكر وفيها سنه نحو والقوي للنجم اصله غزويا ففيها سه عيا ومن
قال العقوة والكاملين انما فعلاء فيل ويجوز ان يكون فعلالا وتبدل
ياء الواو والتصحيح لمكان الواو ومن كمفوق في مقوو او بنائك من
القوة مثل عصفور فتقول عقوو على مذهب من قال بعض العرب قال
تقول عنوو او تفسرها كمقوية وعقوية سكنه ثانيها كما مثلنا
فان تحركت كبنائك من القوة مثل فحزوة قلت عقوية اصله عقووة
قلبت الثالثة ياء وادغمت الواو الاولى في الثانية ولم تبدل وكسرت لاجل
الياء فان كانت لام في واحد جمع فالابدال كدلي وجاء في الجمع ابسق
بالتصحيح وفيه العزا فان وقعت لاما في غير ما ذكرت كغزوة
وكبنائك فعلة من الغزو فتقول غزوزوة او افعلة فتقول اغزوة
لا تعل فتقول غزوية ولا اغزية الا ان كانت لام مفعول ليست عينه واوا
ولا هو من فعل كمغزو او لام افعول كادحو او افعولة كادعوة
او فعول مصدرا كعتو فالتصحيح واما القلب واما قال فشاذ وفيه
كلام ابن مالك على اطراده وان كان التصحيح عنده اكثر فتقول في
الاول قال مغزي وادحي وادعية وعتي او لام فعل جمعا فبكسرة الا فعل
والاجود التصحيح فان كان مفعول من فعل والزيد ذكر اصابة الا باعلال
شاذ والتصحيح سوى الفا من فتقول مرضو والا قال عصفا من الرابع
فتقول مرضي وان كان فعل ولا ضمة كشنية فيوشني ومقوا ميشوي
مسبوقا ابوة على بنية بلا بدل السنة ياء وتجعل الاطراد والاطراد فيه
حسن على وزن فعل الا ابنية للمفعول نحو هوي فيعل لبوشي وتبدل
الياء من الواو ولمنا الفعلى صفة محضة كالعليا او جارية مجرى الا سماء
كالدنيا والعليا وشذ الحلوى تانيث الاحلى وحومر الواو طاع والقصوى
في لغة الحجاز فان كان اسما صح كحزوى وهذا مذهب العرا وابن السكيت
والفارسي وطائفة من التصريف واختاره ابن مالك وشيخنا ابو البركات بن الحاج مما لم يعمله

[illegible] إلا أن تضمن حذوي [illegible] وأن القياس [illegible] الاعلال
[illegible] بالدنيا وأما قول ابن الحاجب العضوي [illegible]
[illegible] من [illegible] والعليا من [illegible] وهذا إلى السراج الدنيا
[illegible] [illegible] [illegible] خاصة وبنو أمير
[illegible] [illegible] نحو مثل شروى وكذلك
[illegible] فعلى [illegible] أو [illegible] وأما [illegible]
اللغة [illegible] ويقلبون الواو ياء لأنهم يستثقلون الضمة والواو
وفعلى من ذوات الياء [illegible] من الرمي [illegible] كان اسما أو صفة
[illegible] الواو من الياء لأنما الفعلى [illegible] فيها [illegible] ما
[illegible] وتقول في الصفة [illegible] وخزيا [illegible] من كلام
[illegible] الوحشية [illegible] فالواو [illegible]
[illegible] موضع وأما [illegible] شروى [illegible]
[illegible] والتخويف [illegible] صفة [illegible]
[illegible] فإن كانت اللام واوا فلا تغيير [illegible]
أو صفة [illegible] وأما فعلى فقال أبو الحسن [illegible]
[illegible] كان اسما أو صفة فتقول [illegible]
[illegible] العلياء [illegible]
[illegible] العليا وأصل العليا [illegible]
[illegible] أو واو [illegible]
[illegible] مشترطة [illegible] اللام
[illegible] أن [illegible] من الغزو والرمي
مثل [illegible] رميا وغزوا [illegible]
[illegible] كغزو ورمي أو [illegible]
[illegible] أو [illegible] فلا [illegible] فعل [illegible]
[illegible]

أدغمت [illegible] مثل [illegible] من الغزو والرمي فتقول [illegible]
[illegible] غزووت وأصل [illegible] وأصل [illegible]
[illegible] أو لم [illegible] من الغزو والرمي [illegible] تقول [illegible]
[illegible] لا [illegible] حركتها عارضة
[illegible] من الصحيح [illegible] النزوان
والغليان أو [illegible] فلا إبدال فإن [illegible] أو كسرة
[illegible] حركتها قلبت ثم حذفت نحو يغزون ويرمون
[illegible] المجهول [illegible] يغزون ويرمون [illegible]
[illegible] ويغزين [illegible] تقول [illegible]
[illegible] يغزوان [illegible] لكونها [illegible]
[illegible] من الغزو والرمي مثل ملكوت
ومثل عنكبوت تقول [illegible] وغزووت [illegible]
[illegible] وغزووت [illegible] ولو [illegible]
من الغزو والرمي مثل [illegible] غزوي ورميي [illegible]
[illegible] العين المتحركة [illegible]
[illegible] أو [illegible] أو [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] أو وإو [illegible]
[illegible] أو [illegible] أو لم [illegible]
[illegible] [illegible] من [illegible]
[illegible] أو [illegible]
[illegible] أو [illegible] أو كان [illegible]
[illegible] أو كان [illegible] على افتعل
[illegible] تفاعل نحو [illegible] أو فعل
[illegible] أو [illegible]

ممثو وعمور او اطاحتم بزيادة تشريبه من صورة فعل خال من علامة
تشنية او موصول بها نحو الحوكان والشيلان لم تعل الياء والواو خلافا للمبرد
في سيل الاسم فزعم ان الاعلال هو القياس وعليه جاء داران وجاذان
وحامان وقد ذهب س والمازني الى ان الاعلال لا يطرد والتصحيح اكثر
فان لم تشبه الفعل نحو فالِيَ وحاكي لحقت الثانية الالف المقصورة
قالت وباعت فلا لاتبه والنون فلا يلحقان الفعل واذا خرجت عن
صورة فعل موصول بعلامة تشنية كان تبني من القول والبيع اسما على
فَعَلَى كصَوَرَى وحَيَدَى فمذهب س انه يجب فتقول قَوَلَى وبَيَعَى
قياسا على صَوَرَى وحَيَدَى ومذهب الاخفش ان تصحيح [illegible]
بقلة فيقال بيقول قالا وباعا ولو بنيت مثل قربوس لم تعل فتقول
قَوَلُول وبَيَعُوع لانه شذ مباينة للفعل من فعلان وفعلى وا[illegible]
الاعلال قبور وقولهم فيه عار وقال السيرافي لم يلزمه به مذهب افعل
وقيل [illegible] كما شذ في تصحيح رَوَح وغَيَب وحَوَنة وحَوَكة وخَوَل
وشول [illegible] الكبش وشوهت المراة وجوف الرجل وقود [illegible]
[illegible] جمع [illegible] نقله ابو زيد وأَوُو جمع أَوّة وهو
الداهية نقله الشيباني فاما آية فمذهب الكسائي الى ان وزنها
فاعلة فاصلها آيِيَة حذفت العين كما [illegible] وذهب الخليل الى ان اصلها
أَيَيَة اعلت العين وكان القياس تصحيحها واعلال اللام فعكسوا فوزنها
فَعَلَة والقياس مفعلة [illegible] وكذا غاية وراية لقولهم أَيّة وشاية
وأَيِيَة [illegible] وأُغَيِّيَة ورُيَيِّيَة [illegible] وزعم ابن جني ان العين
منقلبة عن واو [illegible] وقد ذهب الفراء الى ان وزنها فَعْلَة
ابدلوا من الياء الساكنة الفا كما ابدلوا [illegible] في [illegible] و[illegible]
وبعضهم [illegible] وزنها فَعِلَة اصلها أَيِيَة [illegible]
الياء [illegible] ما قبلها فعلت الفا [illegible] وقيل وزنها
فَعُلَة [illegible] فاصلها [illegible]

القياس كجمادة ثم قلبت [illegible] موضع [illegible] و[illegible] ابدال [illegible]
افتعال مما فيه واو او ياء على حسب الحركة فيقال متعل اتعس
وايتسر واتعدوا يتسر وايتعادا وايتسارا ووياتعد وياتسر وموتعد
وموتسر قاله ابن عصفور من هذه لغة وذكر ابن مالك انها لغة
لبعض الحجازيين وابن الخشاب انها الحجاز قال وعلى انها لغتهم جاء القرآن
على لغة غيرهم وفي كلام الشافعي ما تجيئا والكسرة ابدال الواو [illegible]
في جمع فاء واو على وزن افعال مسر بني تميم يقولون آباد وآثاره
اوباد واوثار وتقلب [illegible] الياء الكائنة لاما المكسور ما قبلها الفا
فيتبع ما قبلها وذلك للرعلي الجوازي اطلس احدهما الفعل الماضي الثلاثي
المجرد نحو بقي ورضي وزنا وحكمه ان تبني للمفعول حكمه ان تبني
للفاعل في الحرف كما قال: بقت على الكفر وفي العود
الى الماضي تقول المنه لان بنيا ورضوا فقال نبيا ورضوا الثاني
ما كان على فاعلة نحو الجارية والناصية وكاسية وبادية فقالوا الجاراة
والناصاة والكاساة والباداة وقالوا بادية جمع وادي [illegible]
وينبغي ان لا يقاس عليه نظيره في الوزن كما زينة وان اكسية كما
لم يكثر [illegible] فاعلة [illegible] ما كان من الجموع
على مثال [illegible] و[illegible] جمع [illegible]
[illegible] و[illegible] الراضي [illegible]
[illegible] المفعول [illegible]
[illegible]
الثاني [illegible] ان كانت الياء والواو [illegible]
[illegible] او فعل [illegible] و[illegible] العود [illegible]
[illegible] او مضارعه [illegible]
[illegible] نحو [illegible] او [illegible]
[illegible]

[illegible] مثل [illegible] [illegible] ويقول

الأخفش [illegible] من الواو [illegible] مشتقة مبيع والأخفش

[illegible] الحركات [illegible] لحركة

[illegible] الزيادة والحركات والوزن نحو

[illegible] أو نحو على أفعل [illegible] من الفعل [illegible] يقول ومبيع ومثلها

[illegible] أو [illegible] ومقولة [illegible] أو [illegible] الشمس

[illegible] وأيضا أو [illegible] والتي المشتبين

[illegible] وقياسه

[illegible] القياس الصحيح [illegible] وأيضا [illegible]

[illegible] من الفعل [illegible] فعلوا

[illegible]

[illegible]

[illegible] الزيادة [illegible] الفعل

[illegible]

[illegible] ومقولة وفعلوا

[illegible] ومقصورة [illegible] المبرد [illegible]

[illegible]

[illegible] وقوع [illegible]

[illegible] أفعل [illegible] واستفعل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] وكأنهم

[illegible] وأنهم [illegible]

[illegible] مبيع [illegible] وثياب [illegible]

[illegible] الحركة

[illegible]

لأنها مقصورة من مفعول ومفعال وقال [illegible] الأشبه بقوام وقياب

وتحذف الواو من مفعول بما أعلت عينه وتنقل إلى ما يليه الحركة نحو

مقول ومبيع ومذهب أبي الحسن أن المحذوف عين الكلمة نقلت الضمة

وقلبت كسرة لتصح الياء فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء

وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف

واو المد فإذا قلت نحو مبيع ومقول نقلت الحركة فالتقت الياء والواو

ساكنين فحذفت الواو فبقي مبيع بكسر ما قبل الياء لتصح وثمرة

الخلاف أنه إذا خفف مصوغ على مذهبهما قيل مصوغ بالتخفيف كما تقول

خب وعلى مذهب أبي الحسن مصو بالتشديد كما تقول مقروّ وأما تمام

ذوات الواو فحكاه عن البصريين وعن الكسائي أن بني يربوع

وبني عقيل يقولون خاتم مصووغ وعنبر مدووف وثوب مصوون

وفرس مقوود وقول مقوول فالظاهر أنها لغة لهؤلاء وقاس عليه

الكسائي والمبرد فيما نقل أبو الفتح عنه وقال المبرد [illegible] البصريين

لا يقيسون تمام ذوات الواو في الضرورة ويجوزونه في الضرورة

وحكى الجرمي أن [illegible] وأنه لغة لبعض العرب

وأما إتمام ذوات الياء فنحو قولهم مخيوط ومديون ونحوه

مكيول ومبيوع لغة تميم وقال [illegible] وبعض العرب [illegible] على الأصل

فيقول مخيوط ومبيوع وذكر الجرمي [illegible] بعض العرب [illegible]

وزعم المبرد أنه إذا [illegible] الإعلال [illegible] والف

في [illegible] نحو أقام واستقام [illegible] المحذوف

عند الخليل وس [illegible] الكلمة [illegible]

المحذوف [illegible] الثانية [illegible] واستقامة [illegible]

[illegible] أفعلت

[illegible] واستحوذ

[illegible] واستحوذ

[illegible] الثلاثة وسيبويه الجمهور انه لغة [illegible] أصحّتنا
[illegible] عليه أبو زيد وحكي عنه الجوهري أنه حكي عنهم تصحيح أفعل
واستفعل تصحيحا كما ذكر في الباب كله وقال الجوهري أيضا تصحيح هذه
الأشياء لغة صحيحة فصيحة وأخبرنا ابن مالك فوكما ذكرنا وهو أنه يقيس
[illegible] الثلاثي ونسيل التاء من الا افتعال وهو ما كانت
[illegible] بل من عين فتقول اتّعر يتّعر متّعر متّعرا اتعاد وكذلك
[illegible] قيل [illegible] واوالبدل في اتّعر لما هو من الياء فإن الواو
[illegible] في ايتعاد وفي اتّعر وحمل المطرح واسم الفاعل واسم
[illegible] على الماضي والمصدر وتقررت لغة الحجازية مثل سوا
[illegible] أن من العرب من يقول ايتسر وايتعر بالهمز وهو غير
[illegible] بيائين ممزة كما فعل من ازرة فلم تبدل تاء بل تقر بما
[illegible] التصريف فتقول ايتسر ايتسر وموتسر وموتسر به
[illegible] لأن الباقين يقولون اتّسر وهنا عنهم اتسر
[illegible] وقد يستعير بالتاء من أمانة وأتمل من الأمل وقال
[illegible] الرواية فلا صحة لما سمعت من قوم غير فصحاء
[illegible] ولم يحكه من الأئمة المتقدمين العارفون بالصنعة
[illegible] افتعال وجوهرنا من الثاء كاثّرة أو نوع الشاء
[illegible] أو قصير كاتقرة [illegible] والال كادّلج والذال كاذكر
[illegible] أو قبح الدال [illegible] أو نوع كادجر
[illegible] بعد الطاء كاطّلب والظاء كاظّلم [illegible] أو نصير
[illegible] [illegible]
[illegible] كما [illegible] أو الظاد [illegible] كما تجمع فقال [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] والقياس [illegible] والطاء إلى
[illegible] [illegible]

لا أنها أبدل بعض الطاء [illegible] فقال [illegible] المنتكفة
وقالوا أيضا استنكفة باليين وقالوا أتحج في اتّجح فلبوا التاء بيتا
وأدغموا وفي تجعلهم إنما تغير الجيم قالوا اجترفوا به اجتمعوا واجترّ
في اجترّ ولا يقاس عليه فيقال في اجمع اجتمع وفي بعض شطائيه
ابن مالك أيضا على أنه لغة لبعض العرب ٭ فصل في إبدال من الحروف
الصحيحة غير الهمزة إذ قد تقدم حكمها وحكم حروف العلة فمن المسموع
إبدال من ثالث الأمثال نحو تقضّيت من القضة وأصله تقضضت وتقضّي
البازي أصله تقضّض قاله أبو عبيدة وقال أبو الفتح يجوز أن يكون
من تقضّي بمعنى عل وقضّيت أظفاري أصله قصصت وقال ابن جني
وابن السيد فعلت من أطراف الشيء والياء منقلبة عن واو لظهورها في
القصوى ووزنه فعّلت وتمّوا الصلة تميموا أبدلت ياء وأخربت وقال
أبو الفتح يحتمل أن يكون من مسيت الشيء إذا مسترته ومنه الكمّي ولم يستمر
سمعون قولهم مسنون وتلعّيت من اللعاع ومقيّته قال ابن عباس
أي سمنة أبدل من الميم ياء وقال أبو الفتح يجوز أن يكون من القمي ولبّيته
قيل الباء بدل من الباء أصله لبّبت وقال ابن جني وغيره هو مبني من
[illegible] بالياء والتثنية على مرتبه من وصلي
أصله [illegible] ومصاحي أصله تكامل [illegible]
قال ابن السيد [illegible] وتميّت من التقية واشتقاقه من
التمرو [illegible] أصل الفعل تسريت وقيل كان الفعل أولا بدلت منها
الياء وأصله من التسرّو وقيل وزنه على معنه لا فعال تقعل وقيل
يحتمل أن يكون تفعّلي فالألف ليست بدلا من ياء ولا واو ولا يحتمل أن تكون
[illegible] بياء كهي في تقلّبي وتكلفيه قال الجمهور [illegible]
الظن ويحتمل أن يكون تفعلت من تظننت [illegible]
بل هو نون [illegible] أنه [illegible]
من كلام [illegible] من كلام [illegible] الكلام

وقالوا أورنبط أي وريط وأمليت أمللت وكأنهم لو يكونا أصلين
وتشمل في قول امرئ القيس قالوا أصله تشمل وقضرية في مذهب
الجمهور وأبو عبيدة إلى أن أصله قضرودة وأبو جعفر الرستمي إلى أنه
من القضر والرباجي أصله الرباجيج جمع ربجوج وأما قول
من أول المشكين أيما في أمّا وإيما في إمّا وفي زز زنثر في لغة عمرو القيس
أقتار بعضهم أن تكون النون بدلا من الزاي كما أبدلوها من الميم في
إجّاص قالوا إنجاص اسمي وفي كتاب التصريف لأبي العلاء المعري
قال قوم إن من العرب من يبدل من أول المدغم المضعف نونا فيقولون
في حظ حنظ اسمي ودينار أصله دنّار في قول من جمعه دنانير
كما قالوا [illegible] وقالوا [illegible] من قال ديماس قال دياميس ومن قال
في [illegible] دماميس وديباج أبدلت على الفروع لما قالوا دبابيج
والجمع دبابيج وقيراط كذلك قالوا قراريط وأصله قرّاط وشيراز
جمع شراريز حكاه أبو الحسن فالياء بدل من راء وشواريز فالياء
في المفرد بدل من واو ووزنه فوعال وهو بناء لم يثبت [illegible] وزعم أبو الحسن
أن وزنه فعلال [illegible] والياء بدل من واو وديوان أصله
دوّان جمع دواوين وايتصلت في اتصلت وقد [illegible] أصله
[illegible] وصكصكية أصله صكصكت أي [illegible]
ويحتمل أن يكون صكصكي مثل سلقى وأناسي أصله أناسين
وزعم ابن عصفور أن الياء في أناسي ثانية وقد قالوا أناسين
[illegible] بلا نون ولو قيل أناسي جمع إنسي وأناسين جمع إنسان
لكان قولا سالما من ادعاء البدل وقالوا أناسية كما قالوا زنادقة
وقالوا إنسان وأناسيين [illegible] ومن لغة طيء
[illegible] جمع [illegible] أبدلوا من النون ياء على جهة
التشبيه [illegible] جمع [illegible] كما قالوا [illegible]
[illegible] وقالوا ضفادي في ضفادع

والقنبري في القنبع قال ابن الأعرابي وقال بعض العرب [illegible] اشتهي آكل
من القنبري ما يكفيني وأراني في أرانب وثعالي في ثعالب قال
أبو الفتح ويجوز أن يكون جمع ثعالة وقلب والسادي والخامسي
والثالي في السادس والخامس والثالث فالحروف التي أبدلت منها
الياء في هذا الفصل وفيما تقدم من الواو والألف والميم ثمانية عشر
حرفا وأبدلت الياء أيضا من الهمز في بعض الجمع في قرأت وتوضأت
وأغضيت وواجي وسادي قالوا قريت وتوضيت ونعم وواجي
وسادي في الشعر وربما أبدل من حرف اللين تضعيف ما قبله قالوا أبّ
وأخّ ودمّ ولما ظل أبو وأخو ودمو وبعضهم يبدل من التاء
المتكلم أو مخاطب كافا [illegible] وطاد [illegible] حطت
فحصك جحظ وبعد الزاي والدال دالا فزد وجلدّ في فزت وجلدت
وأبدلت التاء من الواو والياء في تراث وتجاه وتقية وتقوى وتقاة
وتهمة وتخمة وتكأة وتكلة وتكلان وتيقور وتالد وتلاد
وتلاد وتترى وإتلجة وأتكأة وما تصرف منها من الوراثة
والوجه والوقاية والوهم والوخامة والتوكؤ والتوكل والوطر
والولد والمواترة والولوج فلو بنيت من الوعد مثل فعلة لقلت
الزجاج تفعل تعدة لغة وقال الأخفش وعدة وهو القياس
وأما توراة فعند البصريين التاء بدل من الواو ووزنها فوعلة من
وري الزند وعند الفراء وزنها تفعلة كتوصية أبدلت كسرة العين
فتحة والياء ألفا كما قالوا في ناصية ناصاة قال الزجاج كأنه يجيز
في توصية توصاة وهذا غير مسموع وذهب بعض الكوفيين
إلى أن وزنها تفعلة بفتح العين [illegible] وتولج التاء عندنا
بدل من الواو أصله وولج ووزنه فوعل عند البصريين وتفعل عند
الكوفيين وقد تقدم عند الخليل أصله الواو والتاء بدل منها وأصله
ووقم من الوقم [illegible] تقدم فالتاء

أهل اليمن في انقلبة من ... الساقة الساقم والأمت وكله بقول الأصمعي
إبدالها ياء فأما تاء القسم نحو تالله فقيل بدل من الواو ويعزى قول
الجمهور وقال السهيلي وغيره هو حرف مستقل غير بدل وأبدلت التاء
من الواو لازما في أخت وبنت وهنت من الأخوة والبنوة والهنوات
وكلتا التاء عوض بدل من واو وأسنتوا التاء بدل من ياء والياء بدل
من واو وأبدلت التاء من الياء في ثنتين من ثنيت وفي كيت وكيت وذيت
وذيت وهي تصغير ... كية وذية ومن السين في نحو
في ست أصله سدس ... في الثلاث ولا أنت ولا أكيات والكتت
ولا أكل الناس ولا تروا لا أكياس والكيس وحكى أبو يعلى التنوخي
في كتابه عن الأصمعي قال قال اليوعم لغة قطاعة تجعل مكان السين
تاء تقول ... الناس ملك النات ... مخرج السين والتاء واحد
ومن الدال في ... ولصوص وتبدل الهاء من تاء التأنيث في الوقف
في نحو طلحة ومن تاء الجمع في لغة طيء وقفا نحو الأخوات والبنات في
الأخوات والبنات فيسل ... منها في نحو ... في الوقف
وتبدل الميم من النون الساكنة ... نحو عنبر وأن بورك ومن
... عمرا ... في حنكل وانعرت الشاة والبنان
قيل وفي كلام الله على الخبير فقالوا احنكل وانعرت والبنام وكلامه
... من ... وأنهم قالوا ... ولم يقولوا ...
... وأبدلت النون من الميم
... أيم أين وأصل أيم ... وهو بالتقرير وأما
... فقد قال ... بدلا من الميم وقال
ابن جني يجوز أن يكون ... من قوله
... أو ضيطل ... سين
... أو ... أو ... أو ...
... وصقر وصقع

تقريب

فإن فصل حرف نحو أصبغ أو ... ثلاثة نحو ...
بكلا نحو أصبغ والصراط ومصابيح وإن سكنت السين
ووليها دال نحو أشد ويزدل فيجوز أن تبدل زايا محضة وقيل
يضارع بها الزاي ولا تخلص زايا والقولان صحيحان من كتاب ...
حسبه اختلاف ما ثبت في الرياحية وما ثبت عن السيرافي فإن تحركت
السين ووليها ... ولغة كلب إبدالها زايا بعد ... صقر وصقر
أبدلت زايا ... نحو جزت وزبد في ... وإن سكن
قبل دال صاد أو جيم أو شين نحو يصدر وأجدر وأشدق جاز أن يضارع
بالصاد والجيم والشين الزاي ويجوز إخلاص الصاد فيقولون ...
مصدر وهي لغة كلب وكعب وبني القين وقال ...
العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة وهذا ... التصريح ...
وفي القصر ... وفي أغربت أزدرت فإن تحركت الصاد ... الراجزة
المخارصة ... ويجوز ... نحو صدر والصراط
إلى ... ولا يجوز ... في ... ولا يجوز
في فصد ... فإن سكنت الصاد جاز ... من فضله
فصل ... الثاء والذال والتاء نحو
الإبدال ... والمرتبة ...
... وبعدها ...
الثرثرة ... وبين الباء والميم ...
... ابن جني ...
وبين ... ومغفور في ... وبين اللام والراء ...
في ... وبين النون واللام ...
... وبين العين والحاء ...
العين والغاء ...
الضاد واللام ... وبين الذال والثاء

العقوة في العثوة وتلغثم في تلعثم وبين الفاء والراء خنزه بار قاية
أي بار قانه والبشكل في البشكل وبين الجيم والفاء ما أفعاد للزجر
الزجراء في البهر والدياجي في الدماليج ونبيه تقول صهريج في صهريج
وصهاريج في صاريج والياءان كانت مشروطة بصيغة تبرلها
حيثما تغنوا ممن أغاليم وممن دارج قيل ولا بدلا من المشددة
مكررة ومن العميمة أبيجرد ابنهي وفيم كثيرة المشددة قالوا
تكرج بملج وتملج وممرج وبنرجة وصجيج وفقسنيج
وصاريج وأناجل وقالوا في الغنيمة جحجج وبج ووفرنج
وافنيجه وشيرة وقالوا س وأنا فلا س من نبي سفر يانهم يبدلون
الجيم مكان الياء في الوقف وقال أبو زيد والعراء من العرب من يبدلها
في الوقف جيما وقال الجوهري قضاعة يحولون الياء جيما مع العين
يقولون مسحاج معج أي راع معي قيل وربما أبدلت الجيم من الواو وقالوا
جم وإنما هي هو وقيل الجيم بدل من الياء الموجودة في أفواه وقلبه من
قوه إلى فيه وحذفوا اللام وأبدلوا الجيم من الهاء قاله أبو الحسن
وقيل بدل من الياء وعين الكلمة محذوفة وقيل عوض من الواو
والهاء معا وقد تبدل من الياء العين بغرجة أي وعين نحو … حلاها
ونحو مجتمع أي … ومعمم والشين من الجيم قالوا في مزمج مزمش
ومن كلام الموتة قالوا أكرمشن أي أكرمتك ومن الجيم قالوا
جفشوش في جفشوس وإذا سكنت الجيم قبل الدال نحو اجدر جاز أن
تشاب بالشين وأبدلت الهاء وقفا من ألف أنا وحيهلا ومثلا فقالوا
أنه وحيهله ومثه ويجوز أن تكون هاء السكت وألف ما الاستفهامية
في قوله أو لا أرى ما هيه وزعم أبو الفتح أنه يجوز أن
تكون هاء مثلا … قالوا مثره وقد …
منها بالوصل … قالوا مسنيه وقد …
والسين من … أو … واشكلاع

القلب

وتقديم … القلب يقال ما هكذا حين … تصيير
حرف الكلمة إلى حرف آخر وتقديم ذلك والبصائر تصيير حرف
مكان حرف بالتقديم والتأخير ومن أبرز تشكل جيمه من القبطل
وهو على قسمين قسم قلبه للضرورة وقسم قلبه توسعا
ومن الكثير وضعيف … كتب ومن في العلل والهمز كثير وفي
غيرهما قليل نحو تعسلي في لعرب وفي الواو أكثر منه في الياء نحو شاطي
وأيشن … تقديم … والمتلو عينا رأى في رأي ونأى في …
ومصدر النأي على … ومار وشاك ولما أولي في لئا وآيل
وشواع في شوائع وأيامي في أيايم أو حرفا زائدا تراقي في ترقوة
أصله تراقو ومن أكثر من تقديم متلوا آخر على العين نحو جبوبة
أصله جيوأة … جعله مأخوذا من … وتقديم العين على
الفاء أيس في يبس وجاه … أصله وجه … وآبار في أبار والآرام
في أرآم والأدور في أدور وأينق فيه قلب ولا إبدال ولس …
احسرها أن وزنه أعفل ولا خس حذفت الواو وعوض منها الياء
فوزنه أيفل وقيل فيه قلب ثم إبدال ثم قلب … أنوق ثم أنيق ثم أينق
وحكى ابن السكيت أونق عن بعضهم وجاء تقديم اللام على
الفاء في أشياء … أصله شيئاء … وتأخير الفاء
عن العين واللام في حادي وكذا في … واحد وواحد وأما شاء
وجاء ونحوهما من اسم الفاعل … أن أصله جائي ثم قلب
… جايئ … جاءي ثم جاء ومذهب الخليل
أن أصله جايئ ثم قلب … جاءي ثم جاء وعلى القولين …
… الخليل … والعراقية على
المذهبين … وفي جمع فعالى من المهموز خطايا …
وأصلها … على فعالى …
ولا … على … الخليل … الكوفيين وقلب

سوا

ومذهب البصريين عند الخليل أنه مَفَاعِل وما قلناه فيه وقالت العرب
في حَنِيَّة حَنَايَا وهِرَاوَة هَرَاوَى وزعم العلماء أنه جمع على فعائل
والذي نختار فيها ما قاله الفراء في خطايا ونعرف القلب
بكون آخر المتقدم أكثر استعمالا نحو لعمري ورعملي ويكون التصريف
على نظام وزمانا حرك أبيع وشواع فقالوا شاع ولم يقولوا شعي
ويكون آخرهما مجردا من الزوائد وأما حرس برككا ... وأصلان
بالهمزة قبل الميم في مذهب س ونعرفها في مذهب الجرمي وفي
كتاب القاسم الصفار الخلاف بين س والجرمي نعكس ما ذكرنا ومر
وثم ويكون آخرهما فيه ... بشمر بقلب الأمر كما يرى وتبين فبان
انتهى ما نعرف به القلب مما أصلان كجزب وجبر

باب الإدغام

وهو لغة الإدخال واصطلاحا رفع اللسان بالحرفين رفعة واحدة
والوضع بهما موضعا واحدا إذا التقى المثلان في كلمة والأول
ساكن وكانا من ... والأول في الفعل والإدغام نحو ... أو غيرهما
... من ... فالإدغام على ... الثانية ... فتقول ... أو غير
... والأول ... في ... والإدغام تقول ...
أما ... كانت ... من ... ولهم ... من ... ومن يقول
... فإن ... لأنهم يعقلون فإن لم
يلتبس جاز نحو ... فتقول ... أو تعكس فتقول
... الإدغام كأن ... على وزن
... أو ... نحو ... أو يفعل
والإدغام كانت حركة الثانية ... أو كسرة ... أو ضمة
... وكذا ... فعل ... ما ... كان ...
...
...
... حبب وضحض و...

وشمال وفي الشعر ... وأظلل فإن تحرك المثلان أصليين أول كلمة
... نحو ... أو الشائع ... نحو تتذكر فلا إدغام
ويجوز حذف الثانية على مذهب البصريين والأولى على مذهب
الكوفيين أو أظل وأدى إن اجتلب همزة الوصل المضارع نحو
تتتابع فالجواز الإدغام والحذف في الثانية أي تتابع والحرفية
تتابع وتيسر فإن لم يؤد الإدغام إلى ... ماضيا نحو تتابع وتتبع جاز
الإظهار وجاز الإدغام فاجتلب همزة الوصل فتقول اتابع اتبع أو كان
مضارعا لم يحتج إلى همزة وقد جاز الإدغام كقراءة ولا تناجوا فلا ... من
إن شئت أسكنت ... وإن شئت أخفيت وكان بزنة متحرك
... يعني ... اختلاس الحركة وقال ...
... ولا تجسسوا ... ويمنع من الإدغام أن ...
... للإلحاق نحو ... أو ... في ... نحو ... وازدد
... أو ... أولهما نحو ... أو يكون آخرهما للإلحاق نحو ...
وتقول في ... من الرد ... وفي ... ردد
من الرد ... الرائين ... جواز الإظهار
والإدغام ... من الرد ... على قول ...
... على قول ... وإن
... قلت ... قول ...
... ومثل ... ومثل ... ويمنع
من الإدغام أيضا ... ككلل وفعلا
كسرر وفعلا ... أو ... وخششاء
... وجمع السلامة ...
... زيادة ...
... من الرد ... قلت ... مذهب الخليل ...
... الإدغام ... ردان ...

وقال ابن كيسان مذهبه الفك وإنما هو ... ومثل إبل فلت ردد
أو مثل إبل فلت رُدِد بالفك ومن رأى فعل أصلا في الفعل ينبغي أن
يدغم فيقول رُدَّ وفي مذهب ابن كيسان حيث أظهر في فعِل وفعُل
يكون مثل الأول فإنما كظهار وإذا كان ما قبل المدغم ساكنا نقلت
حركة المدغم إليه نحو يَرُدُّ ويَعَضُّ ويَفِرُّ ومُعَضّ أصله يردُد ويعضَض ويفرِر ومعضَض
إلا إن كان حرف مد نحو رادّ وتُمودّ وتُميرّ أو ياء التصغير نحو أُصَيمّ
ومُسَيْرِقّ ودُوَيبّة فلا نقل ويجوز كسره إن كان المدغم تاء افتعال
فيسكن الثاني وينقل حركتها إلى الساكن قبلها فتزول همزة الوصل
فتقول قَتَّل يَقِتِّل واسم الفاعل مُقَتِّل ومُقِتِّل واسم المفعول مُقَتَّل
ومُقِتَّل ومن أهل هذه اللغة من يكسر حرف المضارعة اتباعا لحركة
الفاء وهي لغة من يقول في يقتتل يَقِتِّل ويجوز اتباع حركة
التاء لحركة الفاء فتقول قُتُّل وقِتِّل ومضارعه يُقُتِّل ويِقِتِّل واسم
الفاعل والمفعول مُقُتِّل ومُقُتَّل كالفتح والضرب بينهن وقياس
مصدر قَتَّل قِتَّالا وقِتِّل قِتّالا وقُتُّل قُتّالا ... والمسموع في
المصدر قِتّالا ... وقياس قَتَّل ومَقَتَّل وقِتّال ومِقِتّل وإذا
سكن ذلك المدغم في أفعل للتعجب والفك نحو أحبب ... بإسناد
الفعل إلى ... أو كانت ياء مضمر مرفوع نحو رَدَدْتُ ورَدَدْتَ
ورَدَدْتِ ورَدَدْنا ... ومن يسكن ... وأبل يبرهون
... ردّت وكذا بابها وحكى بعض الكوفيين في ردّن
... هذه اللغة ردّ ... ساكنة ... قالوا ... وفيها
... وحكى بعضهم في ردّت ... أوجها ... يقول يردّه
... الحجاز ... تنقل الحركة إلى
... والكسر ... همزة الوصل ... بها للابتداء
... وحكى الكسائي
... أكثر ... وأجيز في ازدد واعضض وافرر

ومثل ذلك غيرها حكى أبو الحسن في اشتقاق ... من إذا أدغم في النصب
ساكنا وحيث الثاني فيكسي من أربع لغات الأولى تحريكه
بأقرب الحركات إليه فيقول رُدُّ وعَضَّ وفِرِّ إلا إذا اتصل بضمير
المؤنث أو المذكر الغائب فيحركه بحركة الضمير رُدُّه عَضَّه فِرَّه
عضَّها ردَّها فِرَّها ولا إذا ولي ساكن من كلمة أخرى فإنه يحرك
أو غيرها بالكسر نحو غُضِّ الطرْفَ ورُدِّ ابنك الثانية
الفتح مطلقا إلا إذا وليه ساكن بفتح وهي لغة أسدية الثالثة
الفتح مطلقا من غير استثناء شيء الرابعة الكسر على أصل التقاء
الساكنين وهي لغة كعب وغني ومن نحو الضماير سَلَّم فقال
مَلًّا وسلّموا فجعلها فعلا أجمعوا على فتح الميم في هلمّ مشبعة
وحكى الفارسي في الإيضاح هذه اللغات كما حكى من فقال منهم
من يتبع ومنهم من يفتح ومنهم من يكسر ثم قال وإذا اتصل بضمير
ضمير المؤنث فتحوا جميعا وإذا اتصل به ضمير المذكر ضموا وقال
الزجاجي وإذا ثنيته أو جمعته لم يكن إلا الإدغام في جميع اللغات
كلها فهذا يجوز اشددا ولا اشددوا وكذلك إذا ألحقته علامة المؤنث لا يجوز
نحو اشددي وكذلك ... ولم يردّوا ولم تردّي وكذلك إذا ألحقته
نون التوكيد نحو ردّن ولا بضمه الحجاز يقولون ... الرجل ولم يردّه
الرجل فإنهم يضمونه وإن كانت العين واللام ياءين والثانية
ساكنة لم يجز الإدغام نحو حَيِيت وعَيِيت أو متحركة وما قبلها
مفتوح قلبت ألفا نحو حَيا واستحيا أو غير مفتوح وحركتها حركة
إعراب فلا إدغام نحو رأيت مُحيِيا ولن يُحيِيَ وأجاز الفراء لن يُحيّ
أو حركته بناء والياء متحركة نحو حَيِيَ وعَيِيَ فإنما ... أكثر
ويجوز الإدغام فيقال ... تتصل به الواو ... قال حَيُّوا واستحيوا
... الحجاز ...
أو ...

او علامة جمع نحو حُبْليات فلا ادغام فيه او الف ممدودة نحو احْبيآء او
الف ونون زائدتان نحو حُبْلَيان بَعْلي ووزن فُعْلان او قُتاآء تابثة ما حقه
الجمع نحو اخيبة و اضيبة والقلب ولا ادغام او ما حقه المد غير عوض
من محذوف فلا ادغام فيه نحو خبيبة ومعيبيبة او عوضا فلا ادغام
نحو تحبيبة خلا في الفارسي فانه يجيز فيه الادغام وهو ظاهر قول س
و في الادغام فصاحب اكثر النحويين على انه لم يجز التضعيف فيما
كانا فيه منزلتها و قال ابو عثمن يجوز ذلك ويعني بالتضعيف
الادغام الياء فيه لا خفاء الحركة من الياء اما ولي اذا انضم ما قبلهما
من اشباعها واذا ولي المثلان فلا الا افتعال نحو اقتتل جاز
الادغام والاظهار او وقعا افعلال نحو احيوآء مصدرا حوو من
ادغم فعلى فيما اما قال حوّآء وهو قول ابي الحسن وقال غيره
حِيّاء وتقدم ذلك واذا بنيت من رمى وغزو مثل احمر واحمار
قلت ارميا وارمايا واغزوي واغزاوي اصلهما ارمييي وارمايي
والصحيح قبل رمي وتيرمايي وقال الكوفيون يقول ارمي واغزو
وارمايي واغزاوي المثلان ان اجتمعا في كلمة والفعل
الادغام فلا الاظهار نحو اعلة وصوان وتبيان ورمان وزمم اولى
تلبس جاز الادغام ولا الاظهار نحو المحي واشترتع يجوز المحي
واشرتع وفيه مثال النيلوفر انفعل من الوجل اوجل وجاء من
بيس ايتبيس واجاز بعضهم ان يكون كفعلا ولو بنيته
من كثر او من فعل فعلا على وزن افعنلل فمنهم من تم ومنهم من
احاز وادغم النون فعلا اكثرر واعثلل وكما يجوز الادغام في الزاي
الزاي وكالام في اللام لئلا يلتبس بوزن افعلل واذا اجتمعا في افتعل
نحو اختصم يجوز الادغام ويجوز الاظهار وفيه اللغات الثلاث
التي في اقتتل او في تفاعل وتفعل نحو تكاثر وتكبر فالاظهار
ويجوز الادغام فتقلب همزة الوصل في الماضي والامر والمصدر فتقول

اكّثر والكّاثر واكّبر والكّاثر واكّبرا والكّاثرا وتقول في المضارع
يكّاثر ويكّبر ومقاربة التاء فيما تفاعل وتفعل الدال والطاء والذال
والثاء والظاء والصاد والسين والزاي والجيم والشين والضاد
نحو قوله تعالى فادّارأتم وفاطّهروا ولعلهم يذّكرون واثّاقلتم
ويخصّمون وان يصّالحا يسّمّعون وازّيّنت واجّمعوا واشّابهوا
واطّيّروا الاظهار تدارأتم وتطهروا ويتذكرون تثاقلتم ويتخصمون
ويتصالحا ويتسمعون وتزينت وتجمعوا وتشابهوا وتطيروا
ومن المتقاربين قولهم ستّ اصله سدس ولم يعتدوا فيه بالعزل
ابدلوا من السين تاء وادغموا فيها الدال وودّ اصله وتد ومنهم فيه
فلا ادغام وهو اكثر من الادغام ولا ادغام لغة الحجاز وبعض تميم
والادغام لغة بعض تميم وبعضهم قال وتّ فقلب الثاني الى الاول
وقيل وتر بالسكون في الوتر قال ابو بكر بن ميمون فلا تا وتر وكذا
فلا يزعم ويما مضر وتر ووكر وبعض العرب التزم بناءه على فعلة
فقال وترة وكبرة وعثران جمع عثوه يجوز فيه الاظهار والادغام

القسم الثاني من قسمي علم التصريف

ويحصر في التصغير والتكسير والمصدر واسمي الزمان والمكان
واسم الفاعل واسم المفعول والمقصور والممدود

باب التصغير

ويقال التحقير ويأتي لتحقير شأن الشيء نحو زُيَيْد ورُجَيْل متضع
من شأنه ولتقليل ذاته نحو كُلَيْب او تقليله نحو دُرَيْهمات او لتقريب
زمانه نحو قُبَيْل وبُعَيْد او مسافته نحو فُوَيْق وتُحَيْت او منزلته
كأُخَيّ وصُدَيِّق وزاد الكوفيون التعظيم الشيء نحو دُوَيْهية
للسنة وزعموا ان من ذلك أُخَيّ وصُدَيِّق ولا تصغر الا الاسماء
المتوغلة في البناء نحو مَنْ وكَمْ وايْن والمصغر وغير وسوى
والبارحة وغدوا امس وقط بمعنى حسبه وحسب وعند

والمنصوب بالنفي والواقع على ما يعظم شرعا وفي اسماء شهور السنة
فنحاة ومن اجاز ومنهم الجرمي والكوفيون يقول محيرم وصفير
وربيع وجمير او جميدى ورجيب وشعيبان ورميضان وشويويل وذويق
القعدة وذويّ الحجة والمنع مذهب س وكذا الخلاف في البارحة
ومصغر اليوم والليلة والسنة والشهر ولا يصغر غدا وبخلاف
وآن والظروف غير المتمكنة والمحكي وما يعمل عمل الفعل وفي اسم
الفاعل خلاف الكسائي يجيزه مع عمله والجمهور على المنع واسماء
ايام الاسبوع فيه مذهب س واختاره ابن [illegible] وجوز الكوفيون
والجرمي والمازني تصغيرها تقول أحيد وثنيان وثليثاء
وأربيعاء وخميس وجميعة وسبيتة وقيل اذا قلت اليوم الجمعة
واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وان نصبته
فلا وقيل يجوز التصغير في النصب ويشكل في الرفع واجاز المازني
تصغيرهما قيل ومنه قوله . كطلع النجم غربيّة
وبقي الراعي كثيبة فلما اراد كطوفه في اول
الغزاة فلما نوى صغر وفي صغر ولا جمع الكثرة مطلقا
واجاز الكوفيون تصغير ما له منها نظير في الآحاد كرغفان
صغر على رغيفان كعثمان ولا ما ينافي معناه معنى التصغير
كجسيم وعظيم وكبير ولا ما يشبه المصغر وقيل كذا قالوا ومن
صغره العرب قال
ان ربنا قليليز كيانه من الجبرين ذو صلاح
ويقولون تصغير المبنية الا من ودونه ولا تصغر الحروف ولا افعال
الا فعل التعجب الثلاثي على وزن افعله مذهب س وانه يطرد
تصغيره وقصره على السماع قوم واما افعل نحو احسن
في التعجب فلا اجاز ابن كيسان تصغيره ومنعه الجمهور واذا
قلت ما احسن زيد اجمع تصغير الحسن مع ... التصغير

بين حاجبيه فلا يقال للكبير السن ما أحيسنه ولا ما أكيبره وأما
بنية افعل للتعجب من حيى قلت ما أحيّي زيدا وفي المضمر ثلاثة
أقوال ثم كثرها العرب أي يفترق في الثالث بين ما يقبل المقابل
والتكثير فيجوز نحو ضربي وبين ما لا يقبله نحو موت فلا يجوز
وكيفية التصغير في المعرب وأفعل للتعجب بضم لفظ الكلمة
وفتح ثانيها وزيادة ياء ساكنة بعده وزعم بعض الكوفيين وصاحب
الغرة ان الالف قد يجعل علامة للتصغير مكان الياء فقالوا في دلا
مداهن تصغير مدهن ودوابة وشوابة تصغير دابة وشابة
فان ولي الياء ياء آخر حرف بما او لما نحو على تقول فيه عليّ بحذف
ياء الحرف فان وليها واو ساكنة نحو عجوز وجدول بلا مثل سكير
بتكبير عينه او معتلة نحو مقام ومنقاد او لام الكلمة نحو غزو
وعروة وعشواء قلبت ياء وجوبا وادغمت فيها ياء التصغير
نحو عجيز ومقيل ومقيم وغزيّ وعريّة وعشيّاء واختيارا
ان تحركت لفظا في افراد وتكسير ولم تكن لاما ولا لما يلي في كلمة
خماسية مثال ذلك أسيد وأسيود وجديل وجديول في تصغير
اسود وجدول فان كان ذلك من باب لخوي والوى فان صغرته على
قول من اكثر فقال اسيود قلت أحيوي رفعا وجرا وأحيوي نصبا
او على قول من قال اسيّد فابو عمرو أحيّ رفعا وجرا وأحيي
نصبا جعله كأعيم وعيسى بن عمر أحيّ مصروفا البتة مصروفا
جعله كعضيض ويونس يجزيه بالفتحة ويجعل بيانا لياء اعلى هذا
موضع الصرف وهو اختيار س والمبرد وان كانت لاما نحو كروان
فالقلب ولا ادغام لئلا تقول كريان وقيل كرويين وهو
الفارسي كريين تحذف الواو ولا تحذف في اسيود وعند ابيحا
كريان وسبب الخلاف قولهم كراوين ام لا نحو جمع او شاذ
وان كانت الواو للإلحاق في كلمة خماسية نحو عثود جمع على

عكاوير وعِثْوَلّ جمع على عثاول وعثاويل فتقول على مذهب س عُثَيِّل
وعلى مذهب المبرد عُثَيِّيل وهذا جار من هذا أيضا فمن يسقط
الواو لأنها أولى بالإسقاط لأنه واو وهو كما أنه أبعد وأنها بمنزلة
الرابعة فيقال عُثَيِّد ثم تدبر عليه واو ساكنة فصار كعَرَنْقُس
والمبرد يدغم ياء التصغير في الواو لأنها أولى بالتغيير فقلبها ياء وتنقلب
الثانية ياء لسكونها رابعة فصارت كواو مُسَرْوَل ومن يقول
فيه مُسَيْرِيل وتقول في عِثْوَلّ على مذهب س عُثَيِّل وعُثَيِّيل والمازني
والمبرد يقولان عُثَيِّل وهو مخالف لقول العرب وروي عن المبرد إجازة
ما قال س كما اختار حذف الواو وفي حواشي مقرمان حذف
الواو أجود ومن أقوال أبي علي عُثَيْل مثل تصغير أصم وقال
ابو علي أقوال في ألَبّ أُلَيْبّ وأخذ على أصله لأن التصغير من شأنه أن
يرد الأشياء إلى أصولها قال والجيد عندي أُلَيْبِب كما تقول ضُبَيْب ومن
علو قياسه قال المبرد وأنا لا أجيز أُلَيْب لأنه في الشعر وعلى مذهبه
تقول أُلَيْبِب ويذهب إلى أن أَلَبّ ضرورة انتهى وتقول في تصغير
مُعْوِيَة على من قال أُسَيْوِد مُعَيْوِيَة ومن قال أُسَيِّد مُعَيَّة ووزنه
مُفَيْعَة وإذا صغرت أُرْوِيَّة على أن وزنها أُفْعُولة في قول من قال وزن
أُرْوِي أُفْعُل على قول المبرد قلت أُرَيْوِيَّة ووزنها أُفَيْعِيلة وعلى
قول أسير أُرَيَّة ووزنها أُفَيْعَة وعلى أن وزنها فُعْلِيَّة ووزن أُرْوِي
فُعْلى فيل يصغر على أُرَيَّة لا غير ومذهب المبرد أُرَيْيَة وتقول في
تصغير غَزْو وظبي من قال أُسَيْوِد غُزَيْو وظُبَيّ ومن قال أُسَيِّد
غُزَيّ وظُبَيّ وما صح ثانيا لأجل التصغير إن كان منقلبا عن واو نحو
دِيمَة وباب أو ألفا زائدة نحو ضارب أو مجهولة الأصل كصاب وآل
وعاج أو بدلا عن همزة تلي همزة كآدم وجبت صيرورتها واوا نحو دُوَيْمَة
وبُوَيْب وضُوَيْرِب وصُوَيْب وأُوَيْل وعُوَيْج وأُوَيْدِم فإن كان
ياء نحو شيخ فمذهب البصريين شُيَيْخ ويجوز ضم ما قبل الياء وكسره

ومذهب الكوفيين جواز ضمه وجواز قلب الياء واوا لضمة ما قبلها
نحو شُوَيْخ وسمع في بُيَيْضة بُوَيْضة بالواو وهو شاذ عند البصريين
وإن كانت زائدة نحو مُبِيت قلت مُبَيِّت وقياس مذهب الكوفيين
جواز مُوَيْت بإبدال الياء واوا لكون النقل جاء عنهم في إبدال الياء واوا
إذا كانت عينا فإن كانت ألفا منقلبة عن ياء نحو ناب قلت نُيَيْب
وفيه الخلاف الذي في شُيَيْخ وقالوا في ناب المسن من الإبل نُوَيْب شذوذا
في قلب الياء واوا وفي كونهم لم يلحقوا تاء التأنيث ويكسر
ما ولي ياء التصغير نحو جُعَيْفِر وحكى المبرد جُعَيْفِر وكذا يقول في
مُعَيْجِم ومن شأنه وما كان مكسورا نحو زِبْرِج فيبقى على كسره
أو يقال هذه الكسرة هي التي تحدث بعد ياء التصغير في آخر نحو
بُلَيْبِل ومتصلا بتاء التأنيث نحو طُلَيْحَة ومركب تركيب مزج نحو بُعَيْلَبَك
وألف تأنيث نحو سُكَيْرَى وحُبَيْلَى بخلاف الممدود لها ويقول فيه عُلَيْقِي
وعُلَيْبِيّ في تصغير عَلْقَى وعِلْبَاء وفرق بعضهم فقال عُلَيْبَاء
حُمَيْرَاء أو ألف أفعال نحو أُجَيْمَال ولو سمي به أو ألف ونون مزيدتين لم
يجمع على فعالين نحو سَكْرَان وعُثْمَان تقول سُكَيْرَان وعُثَيْمَان فإن جمع
تكسيرا على فعالين نحو سِرْحَان وسراحين قلت سُرَيْحِين أو شذوذا نحو
ظِرْبَان في جمع ظَرَابين لم يلتفت إلى هذا الجمع بل تقول في تصغيره ظُرَيْبَان
وأما الظربان فقيل يصغر ظُرَيْبَان لقولهم ظَرَابِيّ وحكي في جمعه
ظرابين فعلى هذا يجوز ظُرَيْبِين قال ابن هشام الخضراوي وينبغي
لمن جمعه على ظرابي أن يصغر على ظُرَيْبِين لأن الياء بدل من النون انتهى
وإنسان في تصغيره قياس ... لأنهم قالوا أناسي وأناسين فلو كان
الذي ... جمع كثرة نحو عِقْبان ... تصغيره على لفظه فتقول
عُقَيْبَان وإن كان قد سمع فيه عِقَابين بل يرد إلى جمع القلة ومن
أَعْقُب وتصغيره فتقول أُعَيْقِب وتصغيره مذهب الكوفيين جواز
تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد وإذا ورد ما آخره

ألف ونون من يقظان ولم تقرب مثل تقلب الحرف ألفه ياء أول كباب التصغير حمل
على باب عثيمان وعثمان لأنهما كثير ويتوصل إلى مثال فعيل وفعيعل الثلاثي
مجردا أو وضعا بزيادة حرف فالمجرد ثلاثة فأول نحو عُيَيْنة ووُشَيَّة
وأخيرة عين وشية وجمل وعينة نحو سُقَيْنة ومُنَيْرة [illegible] ومسر
مسمى به وكامه نحو بُرَيْه وشُفَيْهة في شفير وشعير وشُنَيَّة وصُنَيْنة باعتبار
تقدير المحذوف في صنو والشاة وضعا ذكر أصحابنا أنه يجعل
كأنه حرف علة واو الزيادة وقيل بالأولى فيقال صُنَيّ في تصغير صنو مسمى
به وزاد ابن مالك أنه يجوز أن يضعف الحرف الثاني من جنسه فيقول
في أب مسمى به أُبَيْب وفي الرابع قالوا سل وبل ومن في التسمية
فقيل في التصغير فيمن سُلَيّ وبُلَيّ ومُنَيّ وقيل سُلَيْل وبُلَيْل
ومُنَيْن وقيل سُلَيّة وبُلَيْبة ومُنَيْن فمن قال سُلَيّ لغيره [illegible]
ذم ومن قال سُلَيْل [illegible] التشديد والتضعيف متصل منه
ومن قال سُلَيّة [illegible] التاء التأنيث
فيقول مؤنثا ثنائي [illegible] في بنت وأخت وهند وكيت
وذيت ومنت بُنَيَّة وأُخَيَّة وهُنَيَّة ومُنَيَّة وكُيَيَّة وذُيَيَّة
وشُنَيَّة [illegible] واضطر إلى
تصغيره واستقل [illegible] وسواه انبنى على مثال في الأسماء [illegible]
الثالث عن قرض بغير التصغير [illegible] فيعتمر
[illegible] تصغير استخراجا فيقول [illegible]
وذهب المازني إلى أنه لا يرد المصغر ما فيه [illegible] الوصل أن يكون
على مثال الأسماء فيقول في تصغير انطلاق وافتقار [illegible]
بالحرف حتى يصير على مثال [illegible] وذهب ثعلب إلى أنه يقول [illegible]
استطاب [illegible] بقاء الهمزة وحذف [illegible] من تاء افتعال
والتاء زائدة وذهب الجمهور [illegible]
ما بقي من منقوص لم يرد إلى أصله فيقولون في [illegible] وشاط وميت

وحيي وشيير وطاين فمن جعله مقلوبا من الناس سُوَيّ وشُوَيْطة ومُيَيْتة
وحُيَيْر وشُيَيّ وطُوَيْن وشيء سُوَيّر وذهب أبو عمرو ويونس
إلى جواز رده في ذلك فيقول سُوَيّر ومُيَيْت وأُخَيّ وكذا بابها وقياس
قول س في ما لو ذكره سُوَيّر وقال الجرمي مُوَيْر والمبرد قياس
أُنَيْس وفي أبناء أُبَيْنون وفي أَدْوُر أُدَيْر وفي جمعه [illegible] وبعض
وقال ابن إسحق من قال أَدْؤُر وجمع فقال أُدَيْر فلم يفرق بين تصغير
أَدْوُر وأدؤر ويقول الجرمي في تصغير فيق فُيَيْق وكذا جميع سائر
[illegible] وإذا سميت به رجلا فإن صرفت الفيق جمع الفوق قلت
أُفَيْق كأنك إنما تصغر أفوقا [illegible] أبو عمرو في
[illegible] والمازني [illegible] فيرده في مثل
وفي الأشبه [illegible] في جميع منطق [illegible] ومن سمي
[illegible] ويقول بُرَيّ وبُخَيْع والمازني يقول [illegible]
على مذهب الخليل ويونس [illegible] ويونس يرده [illegible]
على أن [illegible] به في جوار مسمى به وقياس قول س أن لا يرده فيقول
بُرَيّ وإذا لم يرد لم تقع الياء [illegible] فلا يصرفه [illegible] أحق
[illegible] مركب من [illegible]
[illegible] فإن خففت [illegible] بالإبدال قلت بُرَيْئ تجمع بين ثلاث
ياءات والوسطى متحركة [illegible] التحريك [illegible] إذا اجتمع
ثلاث ياءات إذ إحداها أصلها مدة و التصغير والتكسير
من واد واحد فيأتي التصغير على فُعَيْل أو فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل وفي الجمع إلى
مَفاعل أو مفاعيل أو شبههما في الحركات والسكنات فإن تم منه
حرفه فرع في التكسير وما [illegible] فيه التكسير [illegible]
فيه مثال الأول عُنَيْبِس ومثال الثاني كُنَيْهِل وحُنَيْبِيل
فإنها ما حكي إلا [illegible] من سُفَيْرِجل تصغير سفرجل بلا ثلاث
اللام وفتح الجيم فقال فيه بعضهم ومنهم لا يقاس عليه وبالجملة أن مثال

فنقول جميع العرب ينفي حرف المد في التصغير ويرده الى اصله ما كان
جمعه على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعال من غير الآخر
منقلبا سواء كان حرف لين أو غيره تقول في ملتى مليتي وفي عطاء
عطيّه وفي سقاء سقيّ وفي حمراء حميرّ فان كان الرابع غير آخر فلوجوبه
الى اصله شرطان أحدهما أن يكون حرف لين كان بدلا من حرف لين
أو من حرف صحيح والثاني أن يكون بدلا من حرف غير همزة تلي أخرى
تقول في مال وقيل وريان وميزان وموقن مويل وقويل ورويان
ومويزين ومييقن وفي قيراط ودينار وديباج وديوان قريريط ودنينير
ودبيبيج ودويّن وفي آدم عند من يقول أصله أأدم أؤيدم ولو انخرم
الشرط الأول بأن يكون بدلا من حرف صحيح كما في قباب أو من
حرف لين لعلة وثابت اصلها وجمه وورات لم يرد الى أصله في التصغير
تقول أبيّب وتخيمة وتريث ولو انخرم الشرط الثاني بأن يكون
منقلبا تلي أخرى نحو آدم وأيمة لم ترد الألف والياء الى اصلهما من
الهمز بل تقلب الألف واوا وتقر الياء على حالها تقول أويدم وأييمة
وأما في نحو ذئب اسم رجل فيه الهمزة فتقول ذؤيب وقال ابن
الطراوة لا ترده بل تقول ذويب فلو كان البدل من حرف لين حرفا
صحيحا لم يرد الى اصله نحو متلم تقول متيلم على مذهب س وقال
الجرمي متيم اصله موتيم فقلبت الواو تاء وادغمت فيها تاء التصغير
وس يقول في أوايل أليا علما أو وسما بالهمز كقويئم وقياس قول
الجرمي في تصغير مائم أن يبدل الهمزة أويبل ويخالف قول س وقال
ابن الطراوة فيهما واتفقوا في جمع ذؤابة على ذوائب بالهمز وتقول في
تصغيرها ذؤيبة بالهمز على مذهب س والجرمي والمبرد
يقولان ذويبة بغير همز قوما ورد بخلاف ما تقدم من مادة أخرى
أو شاذ مثال ما خالفت العلة فيمنطه وبمكاكه تقول في
التصغير فبيتينة وبيتيكية لا تقول التاء بل من الكلام بمحل

الكلام على ما ذكره في التكسير ومما اختلف فيه التصغير والتكسير
أنه لا يعتد في التصغير بهاء التأنيث تقول في دحرجة دحيرجة ولا
بألف الممدودة تقول قونيصعاء ولا بياء النسب تقول في بريعي
ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعيفران في
زعفران ومشيريقان في مشرقان وعبيثران ولا يعتد بشيء من هذه الزوائد وعفيثران
ونسقط في الجمع على ما يأتي إن شاء الله فأما اسطوانة فالصحيح
أن النون أصلية فوزنه أفعوالة فتصغر أسيطينة وتجمع أساطين
وقيل أفعلانة كأنها ... وقيل فعلوانة كعنفوان فإن كانت ألف
التأنيث مقصورة بعد أربعة فصاعدا حذفت في التصغير تقول
في قرقرى قريقر وشقيقير في شقارى وعرضنى وألف
التأنيث حذفها أبو عمرو كما حذف ألف جحجبى فقال جحيجب وقال
الفارسي قرينض بحذف النون لأنه قريب من عرضناة وحكاه عن أبي
زيد ولا ألف عنه لغير التأنيث كألف التلقيم كما تحذف في الجمع
ولو صغرت رجلا بحبارى وحبارى وصفرته فلا تحذف منه وصير
وتقول في فكوكى فكيكي بحذف الواو وفيه لأنه فعوعل والمبرد يجعله
فعلعلا وقيل فيه فكيكي لأنه لا ... وأخرها أولى بالحذف فهو في
حذف أيهما شئت تقول عقيقم وعقيقيس لأنهما زيدا للإلحاق ودليل تنوينه
وأما علاوة وهراوة وقرباء فمذهب س حذف الواو والألف
والياء فتقول حليلاء وهريكة وقريباء ومذهب المبرد أن لا حذف
فتقلب الواو والألف ياء وتدغم فيها ياء التصغير فتقول حليياء
وهرييكة وقرييّاء ولو جاء اسم على وزن فعلوة فالواو للإلحاق فلا
تحذف بل تقول فعيلوة ولو كانت الواو رابعة لم تحذف تقول في
مثلوة مثيليّة وأما ثلاثون مثلا وظريفون علما وجداران
علما فمذهب س حذف آخره ثلاثين وظريفين وأجيدران
ومذهب المبرد إثباته فتقول في جلولاء وقال الفارسي ثليثون

مما كان الرابع في الجمع فسانيك وفساطيط والشاذ قولهم
في عيد عُيَيْد كما قالوا في الجمع أعياد وفي مُتَّعِد ومُتَّسِر مُتَيْعِد
ومُتَيْسِر وأكثره والزجاج يرى بقول مُوَيْعِد ومُوَيْسِر وقال س
في أَدْؤُر المهموز أُدَيْئِر بالهمز ووافقه الزجاج وقياس قول س
في الجمع أداير بالهمز وخالف المبرد فقال أُدَيْر وأداير وقالوا
في أينق أُيَيْنِق وأيانق وكذا سائر ما انقلب يُصغَّر ويُكسَّر
على لفظه لا على أصله تقول في فَتِيّ فُتَيّ وفي جاء جُيَيْء به
وفي أشياء على مذهب س أُشَيّاء وفي لاث وشاك لُوَيْث
وشُوَيْك ومن قال بالقلب ما شرتيه مكتهي فإنه يصغر على أصله
تقول في تصغير حَيّة حُيَيّة لا حُيَيْوة . فصل الاسم المؤنث
إن كان ثلاثيا مصغرا في الأصل نحو حرب أو اسم جنس مذكر في
الأصل نحو ناب لم تدخله التاء في التصغير كذا قال ابن مالك وغيره
الناس للمرسل الشاذ الذي لم تدخله التاء وهو ثلاثي مؤنث وذلك ذَوْد
وشَوْل وناب للمسن من الإبل وحرب ودرع وقوس وفي ربع الحرير
ونعل وعرس وعُرُس وضحى ونعل ونصف وبعض العرب يذكر
الحرب والدرع والعرس فلا يكون من هذا الغلط وبعضهم ألحق
التاء في حرب وقوس فقال حُرَيْبة وقُوَيْسة وزعم الفارسي
أن ضُحَيًّا تصغير ضَحْوة لا تصغير ضُحى فتصغيره على القياس
إذ هو مذكر وغيره لم يُصغَّر بالتاء نحو ذُوَيْد وقُدَيْر وعُوَيْرة
في دار وبلد وشُنَيْرة في … وما صُغِّر بغير تاء نحو بُضَيْع وعُشَيْر
وماة ونيا من عدد المؤنث الثلاثي تقول بُضَيْع وعُشَيْر وخُمَيْس
وما رُخِّم ترخيم التصغير من صفات المؤنث مجردة زوائده فصار
ثلاثيا نحو حُبَيْلى وحُبَيْلة وعلم مؤنث منقول من مذكر نحو رمح
اسم امرأة فسيبويه لا يلحقها اعتبارا لأصله فيقول رُمَيْح
ومذهب غيره أنه لما صار علما لمؤنث … به صغير

بالتاء فيقول رُمَيْحة كما لو سميتها بنار قلنا نُوَيْرة وإذا سميت امرأة
بحرب وناب وإن كانا يُصغَّران بغير تاء ثم صغرت قلت حُرَيْبة
ونُيَيْبة وقال الكسائي في العرب تصغر ما كان من أسماء النساء
ثلاثيا مثل بُثْن ولُبْنى وخَوْد وجُمْل ودعد بالتاء وبغير التاء فمن
صغر بالتاء لم يجز ومن صغر بغير التاء لم يجز الأول وأجاز الآخر وأما
الأسماء التي ليست للأناسي فأكثر ما جاءت بالتاء لأنها المؤنثات
وقعت وقال ابن الأنباري إذا سميت امرأة باسم مذكر كلُقْو
وبشر وجمال وحرب فلا بد في تصغيره وجعل أن تقويت أنثى
تثنيته بعد من اللفظ صغرتها بالتاء فتقول لُمَيّة فرجعت وفي
رُبَيْعة وإن شئت قلت … فرجعت بغير التاء وإن نويت
أن تسمي باللفظ الذي يقع على الكثير لم يكن تصغيره إلا بإخراج
التاء فكان بمنزلة امرأة سميتها بزيد وقال الفراء إن سميت امرأة
باسم مذكر من أسماء الرجال كحسن وزيد وعمرو وفتح فقال الفراء
يصغر بغير تاء وإن سميت مذكرا بمؤنث فالجمهور على أنه لا
تلحقه التاء نحو أذن تقول أُذَيْن وذهب يونس إلى أنه تلحقه
التاء فتقول أُذَيْنة وإذا صغرت أُرى من الثلاثي المؤنث بغير حرب
غيره إذا اسم أذني حطار ثلاثيا لم تلحقه التاء وجيء منعما من
حبل كذلك لا تلحقه التاء فإن كان المؤنث رباعيا فأزيد لم تلحقه
التاء تقول في زينب زُيَيْنِب وفي عناق عُنَيِّق وشذ ما جاء في
أمام ووراء وقدام فقالوا أُمَيِّمة ووُرَيِّئة وقُدَيْدِيمة …
وعُرَيْبية فإن صغرت زينب أو عناقا أو سعادا تصغير
الترخيم قلت زُنَيْبة وعُنَيْقة وسُعَيْدة وإن صغرت فعيلا
بمعنى مفعول صفة لمؤنث ظاهر قلت كف خُضَيْب وعين كُحَيْل
فلا تلحق التاء فإن أفردت أو أضفت قلت قُتَيْلة وقُتَيْلة
بني فلان وقاله في الفصيح وقال أبو القاسم بن … في امرأة

يُصغَّر وكلمة غير تشبه الهاء كانه مونثة على ثلاثة أحرف ولم
يُصغَّر بما حذف من آخره مع أنه غير تدخله الهاء في مكبره وفي
امرأة معطار ومعطير وفي تصغيرها كالون وكاميث كُوَيْلِيل
وكُوَيْمِث انتهى وما آخره ألف تأنيث مقصورة خامسة
نحو حُبارى أو سادسة نحو لُغَّيْزى فإذا حذفت الف حبارى
إذا حقرت فيقول أبو عمرو حُبَيِّرة بإلحاق التاء وغيره يقول حُبَيِّر
بغير تاء ومنهم من يحذف الألف التي بعد الباء فيقول حُبَيْرى ولُغَيْزى
يقول فيه أبو عمرو لُغَيْغِيزة وغيره لُغَيْغِيز وفي تصغير حَوْلايا
وجَرْجرايا ثلاثة أوجه حُوَيْلايا وجُرَيْجِرايا والثاني
حُوَيْلِيّا وجُرَيْجِرايا والثالث حُوَيْلِيا وجُرَيْجِيا وفي
المرخي والبافلي مُرَيْعِزة وبُوَيْقِلة على قول من قال
كُمَيْثِرة وبُوَيْقِلة ومُرَيْعِزة على قول من كُمَيْثِرة وذكروا
في تصغير كُمَّثْراة أيضا فيكون في تصغيرها ثلاثة أوجه
أو ممدودة خامسة نحو باقِلّاء أو سادسة نحو بَراساء فلا
تحذف وكانت فتقول بُوَيْقِلاء وبُرَيْنِساء خلافا لابن الانباري
إذ يجيز حذفها ويعوض منها التاء فيقول بُوَيْقِلة وبُرَيْنِسة
وإذا حقرت مذكرا بنتا وأختا حذفت ولم تعوض تاء التأنيث
فقلت بُنَيّ وأُخَيّ أو مونثا حذفت وعوضت فقلت بُنَيَّة
وأُخَيَّة وإذا صغرت بعلبك وأنت تجعلهما اسما واحدا قلت
بُعَيْلِبك وقال الفراء ربما حذفوا فقالوا بُعَيْلة وقال بعضهم
بُعَيْك يحذف بَعلا ومن قال هذا بعلبكّ فلم يجر بكًّا قال في
التصغير هذه بُعَيْلة بكٍّ وإن شاء قال بُعَيْلبك فيعامله
مذكرا ومن قال هذه حضرموت قال في التصغير حُضَيْرِم
وحُضَيْرة وموتة ومن قال هذه حضرموتُ قال في التصغير
حُضَيْرموت وقال الفراء أحسن أن يقال حُضَيْر مُوَيْتة

ويصغر اسم الجمع على لفظه فتقول في قوم ورهط ونفر قُوَيْم ورُهَيْط
ونُفَيْر وسواء أكان له واحد من لفظه كركب وسفر وصحب
وكيف أنه لم يكن كذلك وأما أبو الحسن فيما له واحد من لفظه يرده إليه
فيقول رُوَيْكِب ومُسَيْفِر وصُوَيْحِب وكُوَيْثِر ويُصغَّر اسم الجمع
على لفظه نحو تُمَيْر في تمر وجمع القلة على قياس تكثير المفرد
فتقول في أكلب أُكَيْلِب وفي صبية صُبَيَّة وقالوا أيضا أُصَيْبِيَة
في تصغير صبية وأُغَيْلِمَة في تصغير غلمة وتقول في أرغفة
أُرَيْغِفَة إلا ما كان منها على أفعال فيصغر بالألف نحو أُجَيْمال في أجمال
بخلاف نظيره نحو إجمال مصدر أجمل فتقول فيه أُجَيْمِل وتقدم مذهب
الكوفيين في تصغير جمع الكثرة الذي على زنة المفرد وجمع الكثرة
إن كان له واحد مستعمل ليس على القياس نحو ملامح واحده لمحة
رد إلى الواحد المستعمل فتقول لُمَيْحات وقياس ملامح أن يكون
المفرد مَلْمَحة خلافا لأبي زيد إذ يصغر على المفرد القياسي فيقول
مُلَيْمِحات وإن لم يكن له رد إلى الواحد القياسي نحو عباديد فتقول
عُبَيْدِيد فإن كان مذكرا عاقلا قيل في جمعه عُبَيْدِيدون أو غيره ما
قيل في جمعه عُبَيْدِيدات والصحيح أن سراويل وإن كان على زنة
الجمع مفرد فتقول سُرَيْوِيل فتصغيره تابع علما تقول فيه سُرَيْيِيل
ومن زعم أنها جمع سروالة رده إليه وصغره مجموعا بالألف والتاء
فقال سُرَيْوِيلات وفي الغرة سراويل يصغر ما يونس سُرَيْوِيلات
وسُرَيْوِيلات بأن لفظها جمع الجمع كثرة رميص وقيل من جمع
سروالة وبعضهم يصغرها على لفظها فيقول سُرَيْيِيل وسُرَيْوِيل
انتهى وإن كان للجمع جمع كثرة وجمع قلة وأردت تصغير جمع
الكثرة لم تصغره على لفظه بل جاز أن ترده إلى المفرد وتصغره وتجمعه
بالواو والنون فتقول فُتَيُّون وصُبَيُّون وسواء أكان معرفة
المكسر يجمع بالواو والنون كشعراء أم لم يكن كغلمان وفتية وجاز أن

ترد إلى جمع القلة وتصغير فتقول فُتَيّة وصُبَيّة وإن كان لمذكر
ما يقال نحو جَبَل وأجْبُل وجبال أو لمؤنث كعَناق وأعنُق وعُنوق
وصغّرت جبالا وعنوقا رددته إلى جمع القلة فقلت أُجَيْبِل وأُعَيْنِق
أو إلى مفرده فقلت جُبَيْلات وعُنَيِّقات وإن لم يكن له جمع قلة بل جمع
كثرة وكان لمذكر عاقل كرجال وسكارى رددته إلى مفرده
وجمعته بالواو والنون فقلت رُجَيْلون وسُكَيْرانون إن كان مكبّره يجمع
بالواو والنون وإن لم يكن أو لمذكر غير عاقل كدراهم أو لمؤنث
كجوار وسكارى وحمر رددته أيضا إلى مفرده فقيل دُرَيْهمات وجُوَيْريات
وسُكَيْريات وحُمَيْراوات وسواء أكان مكبّره يجوز فيه الجمع بالألف
والتاء أم لم يكن وإذا صغّرت أرامل وهو جمع أرملة جمع رملة
فعند من ترده إلى مفرده أرملة فتقول رُمَيْلون وعند من يجيز
رده إلى أرملة فيقول أُرَيْملة ومعرفة ما يلي متعرفة من هذا
الباب قال الأخفش لو صغّرت ... من اسم رجل قلت على قول الشاعر
بما أن رقرق الشمس حتى ... مُتَيّ وقال الفراء
إذا صغّرت مِغْلاة ومِحْياة اسم امرأة ... فقلت مُغَيْلِيَة ومُحَيِّيَة
فإن حذفت إحدى الياءين قلت مُغَيْلِيَة ومُحَيِّيَة تلحق التاء وقال
إن صغّرت ... قلت ... ولم ... أو ... قلت عُلَيّ وإن
شئت ... وقال ولو صغّرت ... قلت
... وشُوَيْ ... النسبة ... الصيغة
كانت تدل على النسب فلما حرف التصغير وأزال تلك الصيغة رددت
ياء النسب وقالوا في ... أُبَيْلة وفي الغنم غُنَيْمة وفي
... وفي ... وقال الفراء المؤنث الرباعي
إن كان في العرب من يذكّره لم يصغّر بالتاء فإن كان مما يذكر
بعض فلا تلحق التاء نحو كُراع وذراع فتقول ذُرَيع وكُرَيع
ومن يؤنث ... فيقول ذُرَيْعة وكُرَيْعة ...

المصري لما زُنَيْقا وكُرَيْنقا مؤنثا ومذكرا وقالوا اللثان ولُثَيْنة
فيمن أنثت ولُثَيْن فيمن ذكر حملوه على التكسير حيث قالوا اللثة
في المذكر والثنية في المؤنث فيرد إلى التصغير كما جرى في
التكسير ومنع الفراء من تصغير مثل وشبه وأجازه ... وقال
قول العرب هو مُثَيْل منه وأُمَيْثال منه فما لا ... أن يبينوا أن
المشبه به محقر حقير وقال الفراء فعلاء أفعل إن سميت الرجال
قلت أُحَيْمرون أو النساء قلت حُمَيْراوات أو غيرهما من المذكر قلت
أُشَيْعِرات أو المؤنث قلت شُعَيْراوات حرام لما ... غرب
لزوال الصفة للزيد أو جيء له البناء وشذت العرب بجمعهما ما يجمع
جمع المذكر العاقل فقال

فتزيث بشاه دُنَيْريينا فليطاي وأبيكرينا

جمع دُنَيْر وجمع بُكَر على أُبَيكر ثم صغروهما وجمعوهما من
الجمع والقياس دُنَيْرِيات وأُبَيْكِرات وإذا صغّرت سنين معربا
بالواو والياء قلت سُنَيّات كما سُنَيّون وأرضون قلت أُرَيْضات كما
أُرَيْضون أو سنينا معربا بالحركات بالنون قلت في مذهب الفارسي
سُنَيْن وسُنَيْن ومذهب الزجاج ردها إلى الأول فتقول سُنَيّات
أو سميت بأرضون معربا بالواو والنون رجلا أو امرأة قلت أُرَيْضون
أو سميتهما بسنين معربا بالحرفين قلت سُنَيّون ومن جعل الحروف
... قال سُنَيّون أو سنين معربا بالحركات رجلا قلت سُنَيْن وصرفته
ولم ترد المحذوف ... ويقول يونس سُنَيْنين ... أو امرأة قلت
سُنَيْن وسُنَيْن على الخلاف ولم تصرفه ولو سميت بجريان وصغّرت
قلت جُرَيْيان ... كما قلت في ... ولو سميت
بدراهم ثم صغّرته قلت دُرَيْهم وقبل التسمية يرد إلى الواحد وتجمعه
بالألف والتاء فتقول دُرَيْهمات وتكلمت العرب بأسماء مصغرة
ولم يتكلموا بها مكبرة منها الكُمَيْت وكُعَيْت وجُمَيْل والقُصَيْرى

والعُمَيّا والشُرَيّا والقُصَيْعِلاء والمُرَيْجِلاء وسُكَيْتة مخفف الكاف
وأما ما على غير ذلك من المصغر فهو مُبَيْطِر ومُسَيْطِر ومُبَيْقِر
ومُهَيْمِن وتصغيرها يكون بالتغيير وكذلك سُمع المصغر دون
المكبر لأنه لم يتكلم بكُمَيْت وجُنَيْنَة وكُعَيْبَة وسُرَيّا وسُلَيْم
واستغنوا بتصغير مثل عن تصغير مُسْتَعمَل فقالوا مُغَيْرِبان
وعُشَيْشِيَة وعُشَيّان ولُيَيْلِيَة ورُوَيْجِل وأُنَيْسِيان في مغرب
وعشية وليلة ورجل وإنسان وقالوا في إنسان أُنَيْسِيان فدل
الكوفيين على أنه مشتق من النسيان ووزنه إفعلان وذهب
البصريين والشيباني أن وزنه فِعْلان وقال البصريون مشتق من
الأُنس وقال الشيباني مشتق من الإيناس بمعنى الإبصار
وتصغير آخر المتزايدين بعد تصغير الآخر قالت العرب أتانا
عُشَيّانًا ولم يصغر وأعضوا استغناءً عنه بتصغير عُشَيْشِيَة
وقال ابن مالك ويكون لما استغنوا بتصغير آخر المتزايدين أن
يجعلا لواحد فقالوا للرجلين بمعنى مجالس وقال الجوهري في تصغير
جليس جُلَيْلِس وفي تصغير مجالس جُلَيْس ومن الزيدية كمن
لم أن لغيره فينبغي التوقف فيه حتى ينقله أئمة العربية المشهورون
بيان الغريب وقد يكون الاسم تصغيران قياسي وشاذ
فقالوا في تصغير صَبِيَّة صُبَيَّة وهو القياس لأنه جمع قِلَّة وجمع
القلة يُصَغَّر على لفظه وقالوا في الشعر أُصَيْبِيَة وليس بالقياس
قال الفراء رجعوا إلى جماع أُصَيْبِيَة وإن لم ينطق به في الكلام
وقال ابن مالك وإنما قالوا في الشعر غِلْمَة كصِبْيَة وقد قالوا
صُبَيَّة ولم يقولوا غُلَيْمَة واستغنوا بصُبَيَّة وغِلْمَة عن أَصْبِيَة
وأَغْلِمَة وصغروا صِبْيَة ولم يصغروا أَغْلِمَة والرجوع في هذا
كله إلى السماع أقيس ولا يُصَغَّر من الأسماء المتوغلة في البناء إلا
أشياء منها ذا وتا غير المكانية والذي والتي من الموصولات وتثنيتها

وجمعها وعمرويه فإن الصحيح أنه لا يعرب فلا وتقول في كيفية
تصغيرها فتقول في ذا ذَيّا وفي تا تَيّا وفي التثنية ذَيّان وتَيّان
وفي الجمع أُلَيّا في أُلى وأُلَيّاء في أُلاء وليس من إن ما خص كل ما لها حالة
التكبير وذهب المبرد أن أصل هذه ألا أُلَيّا قلبت همزة وعند
الزجاج أصلها ألف قلبت همزة وعند الفارسي الهمزة أصل ليست
منقلبة من ياء ولا ألف بل هذا إنما هي كأنه همزة كما شاء فيل وهو
الصحيح وتقول في الذي والتي اللُّذَيّا واللُّتَيّا بفتح لامها وقيل
وقال ابن خالويه أجمع النحويون على فتح اللام في اللُّتَيّا إلا الأخفش
فإنه أجاز اللُّتَيّا بالضم وفي التثنية اللُّذَيّان واللُّتَيّان وفي
جمع الذي على مذهب س اللُّذَيّون واللُّذَيّين وعلى مذهب
الأخفش والمبرد اللُّذَيُّون واللُّذَيِّين كالمقصور ومنشأ الخلاف
من خلافهم في التثنية فمن يقول حذفت الف الذيا حين ثنوا
حذفوا التنقيص وللعربيين تثنية غير المتمكن والمتمكن فالحرف
ليس لالتقاء الساكنين ولا الأخفش يقول بعدم حذفها لالتقاء الساكنين
ولم ينقل عن العرب شيء يستند إليه في جمع اللذيا وقالوا في جمع اللتيا
اللُّتَيّات وأما اللائي فمذهب س وظاهر كلامه أن العرب لا
تصغر اللائي فقال س استغنوا بجمع الواحد المصغر السالم إذا قلت
اللُّتَيّات وأجاز الأخفش تصغير اللائي فقال اللُّوَيّا واللائي فقال
اللُّوَيّا وأجاز بعضهم تصغير اللائي فقال اللُّوَيّا واللائين فقال
اللُّوَيّون وهذا جار على مذهب الأخفش إذ أجاز تصغير اللاتي
غير مهموز وزعم المازني أن تصغير اللائي اللُّتَيّا واللاتي اللائيا
والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتي ولا اللائي ولا اللائي ولا اللوا في
استغنائهم بجمع اللتيا عند الأخفش وهو مذهب س وتصغير هذه
الأشياء لا يقتضيه قياس وينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع
وما حكاه الأخفش في اللائي وشبه من أنهم قالوا في تصغير اللائي اللُّوَيْئِيا

فلعل يمنا حاجة قليلا كوذر ووذح وفي الهرة قال الفراء لم يسمع
في تصغير الشيزى الشيزيز بالياء وقال الكسائي من قال اللذ
واللت وصغر فوجه الكلام أن يسكن الذال والتاء فيقول اللتيذ
واللتية إذ دخلت ياء مشددة بين اللام والذال والتاء وقال الفراء يلزمه
أن يقول في لاتي اللتيان قال ولم يفعله وقال الفراء إذا صغرت
اللواتي رددتها إلى واحدها فقلت اللتيات فإذا صغرتها على جمعها
قلت اللويتيات وإن صغرتها على صيغتها قلت اللويتيا في قال
بعضهم وأحسبه من سيبويه أن أقول اللويتيات انتهى وإذا
صغرت مؤنثا فالقياس حذف الميم وأحد المضعفين فتقول
مؤيبس كما تقول في مكمين ومقشعر وقيل مميس بحذف الهمزة وآخر
النونين ولا تقلب الواو ياء وإدغام ياء التصغير فيها وإن شئت
قلت مميسين كما قلت في أسود أسيود وتقول في سفرجل سفيرل
في قول ابن السراج حذفت العين لأنها آخر الكلمة وسمى عمرو خماسية
وعيف تقول مصيريلج بحذف النون ولا يشبه من الزوائد لأنها أصول
وفي عقيرية عقيبرية وحكي عن بعض العرب عقيبرة شبهها بألف
التأنيث التي في حبارى وتقول إذا بنيت من الرمي اسما على وزن
سفرجل رمياة وإذا صغرته فقال المبرد تقول رميتي
ولا يجوز أن تحذف منه شيئا ومثل سيبويه كتابه من تقول في تصغير
عنزويق عنيزيق ولا يجوز الحذف بأنك لو حذفت لما صغرتها
بلا تصغير وتقول في برداريا بريدير بحذف ثلاث الزوائد وفي
حولايا حويليي وتعني الثلاثي في تصغير حولايا وجرجرايا
وفي أهوق مهموز الأمية أميق وفي الشرد في مذهب من أتبع
بتشديد الدال وفي مذهب المبرد الشيد بحذف الزائد كما في تكسيره
وفي مكابل علم مشتكر محقق على تقدير مختلفين مدافع قال
قال الخليل يقول قبيل ولو أن تعوض تقول قبيبيل

ويونس قبيل فعلى قول الخليل تحذف الألف التي قبل الياء وعلى قول
يونس تحذف الياء التي بين الألف لأنها كالهمزة من قبائل وجوز
الفارسي الوجهين وفي مضحان علما لمذكر في مذهب أبي الحسن
مضيحين والصحيح مضيحان وقيل أن يكون علما لا تصغيره على
لفظه بل ترده إلى جمع قلة الذي هو أفعلة فتقول أميضحة واختلف
في وزنه فمذهب أبي الحسن أنه مفعل من ضاح يضيح وأن جمعه
مضحان على سبيل الشذوذ ومذهب الفارسي أنه فعيل وجمعه متوا
مصحان ميس وفي رؤبة مستلا من الهمز رؤيبة مهموزا أو بالواو
أخل رويبة وفي خطايا علما لمذكر خطيئ برد الهمزة كما تقول في
نساء نسيئة بالهمز وفي آخرة أخيرة ببدل الراء ولا تعوض
ولو حذفت الراء الواحدة وقلبت الألف واوا قلت أويخرة وجاز التعويض
فتقول أويخيرة وفي أشكرجة وهي فارسية معربة قال الفارسي
أسيكرة بحذف الجيم وعلى التعويض أسيكيرة وكذا قياس التكسير
إن احتيج إليه وقياس ما ذكر من قول ابن [illegible] سكيرجة انتهى
وتقول في فرزدق فريزد وفي جحلنة فويصة وفي محلة [illegible]
ودنيلة وفي سفرجلة سفيرلة وسفيرجة قال الفراء وسفيرجلة
بسكون الشين فيستأنف العرب عن تركيبها وتقول في بناء اسم من الكهي
على فعاليل مكاي وتكسيره على مكايا وتصغيره مكيق من مذهب
الخليل ويونس وقال المازني تهمزها فتقول مكيني ومكيا
وفي جماتة جميتة ببدل الراء ولا تعبث وفي تكسيرها خلافه من قبلها
لا يعطت ومذهب الفراء يعط فتقول جميتر وفي ثمانية ثمينية
بحذف الياء وتبقى الياء وثمينية بحذف الياء وتبقى الألف وفي [illegible]
وإذا صغرت ثلاثون وثمانون وجرادان اسم رجل قلت في مذهب من
ثليثون وثمينون وجريذان وفي مذهب المبرد ثليثون وثمينون
بقلب الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها وإذا صغرت [illegible]

ولم يحذف وما كان فيه زيادتان ... من العرب تصغير الثالث فتقول أُجَيْفِي
والتكثير وسواء كانت الكلمة لعاقل أو غير عاقل وقيل في السويس
تصغير كتاب ... فتقول أبي بكير وأميمير ... لعاقل
الزيد جمع ... فإن لم يكونا كلمتين فلا خلاف أنه لا
يصغر لعاقل وما شذ في تصغيره مغيرب وعشية وعشي
وأصلان وليلة وإنسان وعلية وصبية ورجل قالوا مغيربان وعشيشية
وعشيان وأصيلان أو أصيلال ولييلية وأنيسيان وأغيلمة وأصيبية
ورويجل وتصغير الترخيم بحذف الزوائد كانت للإلحاق أو لغيره فالثلاثي
... فتقول ... نحو ضعيفرة وحبيرة
ضعيف وحبير وفي ... منطلق طليق ومستخرج
خريج والسرباعي ... فتقول في نحو زعفران زعيفر
... وعثمان خلافا للفراء وثعلب وقيل خلافا
للنحويين فإنه مختص ... بالعلم ويشمل ... غير العلم
... الترخيم على ... من تصغير أزرق ... العرب
... على حال أزرق ولما صغروه أبدلوا منها ...
... وقولهم ... بليق ... من تصغير أبلق وقد
استدلوا أيضا بقولهم في مثل ... وحبين ... قالوا تصغير أحمق
وإذا صغرت من التصغير مؤنثا علما نحو علاب وسعاد وزينب
الحقت التاء أو مذكرا علما أو صغرت صفة مؤنث نحو طالق وحائض
... التاء ... واسما على ... بهما ... ويحنيح
اتباعا وإن وضع العلامة في تصغيرها فتصغير الترخيم ... وقال
... والترخيم ... عكرمة ... وقال ...
... ... وهو الصحيح الذي ... أبو زيد
وغيره من العرب

باب جمع التكسير

الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين إما أن يكون له واحد من لفظه
أو لا فإن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على أوزان الجموع الخاصة
بها أو لا إن كان فهو جمع واحد مقدر نحو عباديد ... ما شذ معا فيه
فيسمى بالجمع وكذا ... جمع ... وسراويل الأعجمي وقيل جمع ... والله
وأعراب جمع ... وقيل ... بالجمع لا مختص به
لقولهم ... وإن لم يكن على أوزان الجموع فهو اسم جمع نحو قوم
وإبل وذود ورهط وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه في
أصل اللفظ دون البنية أو يوافقه فيهما فإما أن يميزه تغييرهما فيما ...
... إن لم يكن فهو جمع كالضرب له أو وصف به أو أخبر به أو وقع
حالا ... فإن الصحيح فيها أنه لا يثنى وإن ثني نحو ... وجعلان
... جمع ... الكوفيين وأنه جمع ... بعضهم وقيل ...
... وإن وافقه في أصل اللفظ ... فإما أن يصغر
تصغير المفرد أو يخبر عنه إخبار الواحد أو يوصف بوصف المفرد
أو لا إن كان أخرجه ولم يتميز بتاء التأنيث وياء النسب مفرده فهو
اسم جمع نحو ركب وصحب ويجوز أن يعود الضمير على جمع والمفعول
... وذكر ... أن قول الجمهور ... ركب
أنه من ... الباب ... وما أراه في القياس ... نحو
وحضم ... ونشابير ... وزور وأنه يصغر على
لفظه ثم قال وإن صغرت شيئا من ذا على واحده فهو جائز على قياسه
... ومن ... لما يقال السيرافي وغيره ... لا يجيز
تصغيره على لفظه وأنه يرده للواحد ويجريه مجرى الجموع المكسرة
وإن امتاز بتاء التأنيث وجاز تذكيره وتأنيثه نحو نخلة ونخل أو غلب
عليه التذكير نحو ... خلافا للفراء إذ زعم أن
... وعامة جمع تكسير وكذا عند كل ما له واحد يوافقه
في اللفظ أو ... بالتأنيث نحو تخمة وتخم وتهمة وتهم فهو جمع

والعدد على ما أمثناه، وأجمع بتاء التأنيث من أسماء الجنس التذكير، قاله
أبو حاتم قال وعليه أكثر العرب قال وربما أنثه أهل الحجاز وتميم
بعض هذا ولا يعبئون به كل شيء لا تجيء خواص يقولون هي
البقر والبقر في القرآن مذكر وما علمنا أحدا يؤنث الرمان ولا الموز
ولا العنب وقال ابن سيده التذكير والتأنيث سواء في ذلك لاستعمال
الكثرة وأما ما امتاز بياء النسبة نحو رومي وروم وزنجي وزنج
فهو اسم جنس قال الفارسي وقياس هذا أن يجري فيه التذكير
والتأنيث على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة وليس ما قاله على
إطلاقه فالروم والزنج وما أشبههما أمم عقلاء فهم كرجال وعبيد
تقول غلبت الروم وذل اليهود وتقول قامت الرجال وسبي الرجال ولا تقول
سبو الرجال كما قاله هو وتقول النساء أتين والركب كاتب ولا تقول الروم
كثر ولا اليهود لأنك لا تقول الرجال قام وقد منع من هذا وقال
ما جاء منه ومنع القياس عليه وكذلك الروم واليهود تقول كثروا
وقلوا وقد تقول الروم كثرت كما تقول الرجال قامت وهو قليل
وهو في اليهود والمجوس يجوز جوازا حسنا كثيرا وإن عري من هذا
كله فإما أن يجيء على أمثاله عليه أو لا إن لم يجئ نحو قريش
فليس بجمع لأنه ليس من لفظه جماعة منسوبين لقريش فهو مخالف لقرشي
إذ ليس أمثاله عليه وإن جاء فإما أن يكون على وزن الجموع
المتفق عليها أو لا إن لم يكن نحو كمأة وتوأم وكبير فاسم جمع
على الصحيح ويجوز أن تقول كمء وكمأة وتوأم وتوائم فتقعد
وإن كان على وزن الجموع المتفق نحو رجال فهو جمع تكسير وما بين
واحده وجمعه تاء التأنيث فتكسير فهو كذلك لا ينقاس نحو كمء وكمأة
وأكلب وتكسيره من الثلاثي يدل على الكثرة إذا كان وكذا في آخر
الغبن وجمعها لأنه والتاء يدل على القلة نحو ثمرات وكذا جمع
التصحيح في المذكر والمؤنث إلا أن تدخل عليها أل للعموم أو يضاف

إنما يدل على الكثرة وهذا من باب التنقل مع أن ولما ظاهره أن الكثرة
فنتج بذلك من أظن موضوعه أن في هذا له قبل أن ولما ظاهره
وأمثلة القلة أفعل وأفعال وأفعلة وجمعا التصحيح العاريان
مما ذكرنا وفعلة خلافا لابن السراج في زعمه أنه اسم جمع لا جمع وليس
من جموع القلة فعل نحو كلم ولا فعل نحو سرر ولا فعلة نحو قردة
خلافا للفراء بل هي جموع كثرة وقد يكون للاسم جمع قلة
وجمع كثرة نحو كلب وأكلب وكلاب وقد يختص الاسم ببنية
القليل كرجل وأرجل وبنية الكثير كرجل ورجال فيستعمل في عدد
القليل والكثير وقد يستغنى بجمع القليل عن جمع الكثير وهو
مستعمل نحو قوله تعالى ثلاثة قروء وهو جمع قرء وقد جمع
في القلة على أقراء فاستغني بقروء عنه وما جاء في أمثلة
من أنه أصول في التكسير نحو شقية وشقاء وسيد وأسياد
فإن يقل تعد العدد فيه إنما يراد على ثلاثة كثير عليها نحو نار
وأنوار والخماسي أصول وموازن مفعول وغيره الثاني المفعوب
العين والسرير أوله ميم مضمومة يغني غالبا التصحيح عن تكسيره
مثال ذلك قولهم مفتون ومضروبون ومضروبات وشذ
ميمون وحشاشون وقالوا على التكسير
وقالوا مشائيم ومكاسير ومسالخ
وقالوا حمامة ودجاجة وأنشد لابن مقبل
إنما فاستولت ركابنا عن الجبابير بالبأساء والنعم
فإن كان الثلاثي مضعف العين واللام نحو سرير جمع تكسيره قالوا
أسرار فإن كان المضموم فيه لمؤنث على مفعل نحو مكحل
الهالك كثيرة أو على مفعل كامرأة مكعب في الهالك يسيرة
أو على مفعل نحو امرأة مرضع وناقة مبعث ومفعل نحو حادم
متبع أو على مفعل نحو أرض مجمل جمع هذا كله جمع التكسير

ما التصحيح إلا ما كان فيه تاء التأنيث نحو مكرمة فيجمع تصحيحا وقد
يستغنى عن التكسير في بعض صفات المذكر العاقل بالتصحيح
قالوا جلفون وحزّون وترسون فهذه لم تكسر وقالوا مشئ
ومشؤون وأشرار فجمعوه الجمعين معا وجرت عادة النحاة
س وغيره على أن يتكلموا في جمع التكسير على أبنية الموزون
فيقولون مثلا فَعْل تجمع على كذا وتكلم بعضهم فيه على أبنية
الجمع كأفعل نحو [illegible] وبدأ بأبنية جموع القلة فنقول
يطرد أفعل في شيئين أحدهما في جمع اسم ثلاثي صحيح العين على
فعل نحو كلب وأكلب وسواء في ذلك المضعف نحو صك
وأصك والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب إلا أن جمعه
العرب على غير ذلك فيتبع المسموع وأفعال في الواوي العين والمضعف
نحو وسم وأوسام وعم وأعمام أكثر من أفعل قالوا وجه وأوجه
وكف وأكف شذوذا وربما خصوا بفعول المضعف فلم
يجمعوا على غيره قالوا حز وحزوز وخط وخطوط وشذ
أفعل في معتل العين نحو سيف وأسيف وثوب وأثوب والثاني
في جمع مؤنث بلا علامة رباعي بمدة ثالثة مثاله عناق وعنق وذراع
وكراع ويمين تقول أعنق وأذرع وأكرع وأيمن فإن كان
مذكرا كحمار أو مؤنثا بالتاء كسحابة أو رباعيا بلا مدة
لم يجمع هذا الجمع إلا ما شذ من قولهم حمال وأحمل وهو مذكر
وكذا عيان وأعين وجنان وأجن وجاء أخبز [illegible] اليمين
ومكان وأمكن على فعل من جعل ومن كان فعالا وفعيلا
أفعل في اسم وفي صفة على فعل نحو ذيب وأذوب وجلف وأجلف
وفي اسم على فعل كجبل وأجبل وفعل كعضد وأعضد وفعل
كضلع وأضلع وفعل كضبع وأضبع وفعل كضلع
وأضلع وفعلة كأكمة وآكم وفعلة كنعمة وأنعم ونحو

عنبر ورسيل فما استعمل من الصفات استعمال الأسماء جمع جمعها قالوا
أعبد وأرمل فإن كان اسما مؤنثا على فعل نحو قدم فزعم
يونس والفراء أنه يطرد فيه أفعل نحو أقدم أو على فعل نحو ضرس
أو فعل نحو غول أو فعل نحو عجز أو فعل نحو عنق فزعم الفراء أنه
يطرد فيها أفعل وما يطرد عند الجمهور كما في فعل ويطرد
أفعال في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل ما كان على فعل نحو بيت وأبيات
وحوض وأحواض وعلى فعل جزء وأجزاء وفعل جمل وأجمال
وغلب في نحو لب قالوا الباب وفي نحو مري أمراء وحنو وأحناء
وفعل عضد وأعضاد وفعل عنب وأعناب وفعل نمر وأنمار
وفعل جنب وأجناب وفعول معتل اللام بالواو قلو وأقلاء
وعدو وأعداء وقل في فعل معتل العين خال وأخوال وحال
وأحوال وشذ في فعل ركب وأركاب وفعل صلب وأصلاب
ويحفظ في فعل صحيح العين زند وأزناد وورد منه ما لا يكاد
يحصى فلو ذهب ذاهب إلى اقتياسه لذهب مذهبا حسنا وذهب
الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف وآلاف أو واو نحو وهم وأوهام
ونسب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما ويحفظ أيضا في فعيل بمعنى فاعل
نحو شريف وأشراف ويتيم وأيتام وقال ابن عصفور وجماعة يحفظ
في فعول كأفعيل وروي ذلك عن الفارسي وفي فعال نحو جبان وأجبان
وفعلة نحو [illegible] وفي نحو شيعة [illegible] أشياع وأقطار
وفيعة أقوال [illegible] أنهار وجلف أجلاف [illegible]
وحجر أحجار [illegible] وخلق وأخلاق وعرب وأعراب [illegible]
وأعمال وجنب وأجناب [illegible] وأنكاد
وفرح وأفراح وكود وأكواد [illegible] وأفلاك [illegible]
وخريدة وأخراد [illegible] أموات [illegible]
وأنداء [illegible] وأعضاد وأعقاد [illegible]

وفكاهتي وأفكهة ويطرد أفعلة في اسم مذكر رباعي ثالثه
مدة نحو طعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة
وعمود وأعمدة وشذ في كتاب كتب ولم يقولوا أكتبة
وعن أفعلة من الجموع فيما ألحق به ألفه شذاذ إن كان على فعال
وفعال مضاعفا نحو قنان وقنن وحجاج وحجج أو معتل اللام نحو
سماء المذكر بمعنى المطر قالوا سما وسمي وقياسه أسمية وسمو
مسموع فيه ويحفظ في نحو شحيح وشحج ونحو وبني وسرير
وسرر وفرح وفرج وخال وقلبا وجائز وجائر وناحية وجنين
ونصيحة وعتيق وجزة وعقيل وعقاب وأدحي ورمضان
وخوان قالوا أشحة وأنجية وأنجزة وأزمنة وأسمة وأفرحة
وأقنة وأخولة وأقفية وأجوزة وأخمرة وأنجية وأكنة وأبنة
وأصبة وأجزة وأعقلة وأعقبة وأدحية وأرمضة وأخونة
وقالوا واد وأودية وكيس تقول أوذاة ورحى وأرحية وباب
وأبوبة وندي وأندية على خلاف فيه والتزم فعلة بل
تحفظ في فعيل كصبي وصبية وجليل وجلة وفي فعل كفتى
وفتية وولد وولدة وفعال كغلام وغلمة وشجاع وشجعة
وفعال كغزال وغزلة وفعل كثني وثنية قاله الفارسي

جموع الكثرة منها فعل وفعلاء أحمر وحمراء تقول في
جمعها حمر فإن كان أفعل لا مقابل له من جهة الخلقة كآدر
وأعزل وأقلف وأكمر أو فعلاء لا مقابل لها كعزلاء ورتقاء وعفلاء
فكذلك تقول حمر وعفل ولو اشترك في الوصف واشتهر كل منهما
باستعمال الصفة بل على المعنى كرجل آلى وامرأة عجزاء في أشهر اللغات
فقياسا فيهما جمعه على فعل خلاف أو لم يشتهر بل طار مختلط يدرك
له مقابل لا من لفظه ولا من معناه نحو قولهم للفرس الذكر الخفيفة
الناصية أسفى ولم يقولوا للمؤنث سفواء وقالوا ديمة هطلاء ولم

يقولوا منه أهطل فالقياس سفو وهطل فإن كان مستقبلا نحو أعزى
وعزاء أو معتل اللام كأعمى وعمياء وأعشى وعشواء أو معتل العين
كأسود وسوداء وأبيض وبيضاء تعين سكون عين فعل نحو عمي
وعمي وعشو وسود وبيض وتكسر ما قبل الياء في نحو بيض لتسلم فإن
كان صحيح العين واللام جاز في الشعر ضم عينه فيقول حمر بضم الميم
ويحفظ في فعول وفعيل معتلي اللام نحو عفو وثني وفي نحو ورد
صفة وحوار وخوارة ومؤمن وعمية وبازل وطاهر وحاج وأسير
والخيل وبدنة قالوا عفو وثني وورد وحور وثم وعم وبزل
وطهر وحج وأسر وخيل وبدن فأما سقف فذكر ابن مالك
أنه جمع سقيفة وذكر النحاة أن سقفا جمع على سقف بضم القاف
وتخفيفه فيقال سقف وزعم بعضهم أن من قرأ وسقفا بالضم فإنه
جمع سقيفا على سقف وقيل إن مرجله نظير فعل على فاعله نظير ونير
كرئة بإفراد نعل ونعل بإسكان العين وقالوا ذباب وذب
ولذين ولز وتقوق ونوق وكم فعل في نحو دار ودور ونار ونور
وفار وفور وندر فعل في زغبوب قالوا زغب وقياسه زعابيب
كزغبوب ورعابيب والتأبيد للالحاق نحو عصفور وقياسا ما لا فعل
فعل يطرد في فعول صفة لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر وفي
اسم مذكر على فعول نحو عمود وعمد وفعيل قضيب وقضب
وفي اسم مذكر ومؤنث على فعال قذال وقذل وأتان وأتن
وفعال حمار وحمر وذراع وذرع لا مضعفين نحو جنان ومراد ونزر
وحطط وعنز جمع عنان ويحفظ في فعل رهن ورهن وفعل
نمر ونمر وخشن وخشن وفعيلة صحيفة وصحف وحديقة وحدد
وفي صفة على فعيل لا بمعنى مفعول نذير ونذر ولفيف ولفف وفاعل
شارب وشرب وفعلة فرحة وفرح وفعال نعال ونعل وفعال
كناز وكنز وقيل ينقاس في فعال وفعال فعل فعول صناع وصنع

وذِبات وذلك لأنها بمنزلة فَعُولة كونها لا يجمعان بالواو والنون ولا
على فعاعيل وفي الاسم على فُعَال فُرَاد وفُرَد وفيل موضعين والجمع
فضه على الطاع وفَعْلة تُمَرة وتُمُر وفَعِل خَرِج وخُرُج ومنا
الجمع إن كانت عينه واوًا فلا تحرك عينه بالضم عند البصريين
إلا في الشعر نحو سِواك وسُوك وسِوار وسُوُر وقال الفراء إنما
قالوا نُوُر لكونه بل فرقوا بين جمعي العانة والعوان أو ياءً نحو
سَيال وعيان جاز تحريكها بالضم فتقول عُيُن وسُيُل وتسكينها
بكسر ما قبلها لتسلم الياء فتقول عِين وسِيل كبِيض أو مضعفًا
على فعيل إنما نحو سرير وسُرُر فلم يحك في عينه إلا الضم
وحكى أبو عبيدة وغيره فيه الفتح وأنه يقال فتقول سُرَر ونحو
منقول عن بعضهم وكذلك فإن كان صفة لا بمعنى مفعول نحو ذُلُل
وذلول وحرير وجُدُد فأجاز الفتح فيه أبو الفتح ولا استثناء أبو علي
وابن مالك ومنع منه إلا ابن قتيبة وغيره من الكوفيين وهو اختيار
شيخنا أبي الحسن بن الضائع وإن كان غير ما ذكر جاز سكون عينه تقول
خُتْر وكُتْل ورسل وسكن في المطرف فالواو داب وذُبّ **وفُعَل** يطرد
في اسم على فُعْلة صحيح اللام غُرفة وغُرَف ومضعفه جُدّة وجُدَد
ومعتل اللام عُروة وعُرًى ونُهى وفُعْلة جُمّة وجُمَم والفُعْلى أنثى
الأفعل الكبرى والكُبَر والعُليا والعُلى والفُضلى والفُضَل وإن كان
مضعفًا كالأجل والجُل وقياس المبرد فُعُل نحو ثلاثة بعض
نحو جُلّى وجُلَل والفراء في نحو أرنبًا فتقول في رُجعى المصدر رُجَع
كما قالوا الدُنيا والدُنى وفي نحو نَوبة مما ثانيه واو ساكنة على فُعَلة فتقول
جُوَر وجُور كما قالوا نُوبة ونُوَب والصحيح أنه لا يقاس إلا في
فَعْل وفي الأُفعل وفي الفُعْلة المذكورات وجمعه أيضًا في ما كان على
فُعْلة وصفًا نحو بُهمة وفي نحو تُخَمة وتُهَمة ولُكَعة ولُمَعة وبُرَق
ونُجابة وفُرَية ونُزَوة وشِموة وكُوّة وحِلية ولِحية وبُرَق

قالوا بُهَم ونُعُم ونقص وبعضهم شدد الفرا وخُشي ولُغى ونُزى
ونُجى وقُرى ونُزى وشُهى وكُوى وزعم الفراء أنه جمع كُوّة بضم
الكاف فيكون مقيسًا ولِحى وحِلى وكسر بعض العرب فقال لِحًى
وحِلًى فيكون مقيسًا وقُرى والمشهور في النساء فيه فقالوا عُرًى
وفِعَل يطرد في اسم تام على فِعْلة كسِرفة وسِرَف وحِجة وحِجج ومرية
ومِرًى ولِحية ولِحًى وزعم بعض أصحابنا أنه لم يجئ فِعْلة صفة
بالتاء وليس كما زعم فحكى الفيصي صِغرة وكِبرة وعِجزة وقِرَمة
في ألفاظ من صفات وسوى ما ذكر المفرد والمثنى والمجموع فإن كان
غير تام لم يجمع على فِعَل نحو رِفة أصله وِرفة وجمعه في فِعَل إلا
ذِكرى وذِكر وفي فُعَلة بياء العين ضَيعة وضِيَع ونقله عليه
الفراء وجمعه في فِعلة وأخر فِعَل سِيرة وسِيَر وفي المعوض من
لامه تاء عِزة وعِزى ولِثة ولِثى وفي مَعِدة مِعَد ونِقمة نِقَم وقِشعة
قِشَع وقصعة قِصَع وقضعة قِضَع وحلقة حِلَق وحِقبة حِقَب
وقامة قِيَم ولبنة لِبَن وحاجة حِوَج وسِيرة سِيَر وفي زيدة زِيَد
وحِجة حِجَج وصورة صُوَر وقوة قُوَى فأما عِدّة وعِدى فذكر
ابن مالك أن سيبويه جمع على فِعَل وذكر التبريزي في أبنية الأسماء
البشرة وأما جيرة وجِيَر فذكر ابن مالك أنه جمع والذي
يظهر أنه اسم جنس لأنه بينه وبين واحده تاء التأنيث وذكر أيضًا أن
فِعَلًا يكون جمعًا لفعيلة نحو بنيقة وبِنَق وشكيلة وشِكَل وقاس
المبرد فِعَلًا في جمع فِعَل المؤنث بغير تاء نحو مِئبر ومِئَر كما أنه في فُعَل
فُعَلًا والصحيح أنه لا يطرد ما على إقلاع **وفِعَال** يطرد في اسم
ووصف على فَعْل غير ياء العين نحو كلب وكِلاب وصعب وصِعاب
وفي اسم وصفة على فَعْلة ولو بياء العين جفنة وجِفان وصحفة
وصِحاف وضيعة وضِياع وفي اسم على فَعَل جمل وجِمال وإنما كثر
استغناؤهم بأفعال من فِعال والمضعف نحو كلال والمعتل اللام نحو

فيني ما يجمع على فعال بل فيما سمعا أفعال وعلى فعلة رقبة ورقاب
وحسنة وحسان وفعلة نيب ونياب وبثر وبثار وفعل زمح ورماح
ما بائي اللام نحو مزي وما واوي العين نحو حوت وضب وصيغة على فعيل اللام
بمعنى فاعل وفعيلة بمعنى فاعلة ظريف وظريفة وظراف وطويل
وطويلة وطوال ولم يقلب الواو في العين لما التصحيح نحو طويلون
وطويلات وزعم العسري أن فعالا يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو
خطأ بل المذكر والمؤنث يجمعان على فعال يشتركان فيه وعلى فعلان
وفعلانة نزمان ونزمانة ونزام وفعلان وفعلى أنثاه غضبان
وغضبى وريان وريا غضاب ورواء وفعلاء وصيغة على فاعيل
وفاعلة طيم وطامة وصيام وراع وراعية ورعاء وأم وأمة
وإماء وعلى فعلى أنثى ما ذاك ورئي ورئاب وفعال جواد
وجواد وفعال هجان وذلك للواحد والجمع والتغيير في الحركات
مختلف وكثير من أهل اللغة يجعلون هجانا وذلك من باب جنب قال
أبو عبيد هجان لفظة مفردة تقع للواحد والجمع ولم يذكر منها شيء وقالوا
يكسلون هجان وذلك على المثنى كما يقال ناقتان هجان وكان زعارة كما صر
وحكى الجرمي أنه يقال ذلك وقد جمع هجاز وذلك على فعل قالوا
بازل بزل ومروع مرع وفعيل نحيف ونحاف وأفعل وفعلاء أعجف
وعجفاء وعجاف وأجرب وجرباء وجراب وأبطح وبطحاء وبطاح
وفعيل بمعنى مفعول ربيط ورباط وفعل ثلاث وثلاث وكث وكثاث
وورد ووراد وصيغة في اسم على فعول خروف وخراف وقلوص وقلاص
وفعلة لقحة ولقاح وفعل وفعلة بر وبرة وبرام وفعالة عباءة
وعباء وفعلة برمة وبرام ونقرة ونقار وجفرة وجفار وبرقة
وبراق وفعل ربع ورباع وفعل جزء وجياد وفرك وفراك
وخف وخفاف وعش وعشاش وحض وحضاض وفف وفعاف
ويجوز في الظاء كثير وفعل رجل ورجال وسبع وسباع وضبع وضباع

وفعل رجل وفعيل رفيا وجيل وفيعة ...
شرير وشراد وجيح وجياح وفعال يقال ...
وشر وفعل بائي العين نحو ضيف وضياف أو الفه ...
وبدائم وجرة وفتية إكاف وجراة وفتان فعول
في اسم على فعل كعب وكعوب وكما تجمع واوي العين نحو فوج وفوج
بل في بائيه نحو بيت وبيوت وليث وليوث و...
وعيون وفعول وفعال كثيرا يجمع فعل الصحيح العين وعلى أفعال
العرب أتبع فإن لم يجمع منهما واحد نكسر في بابها أبنية الجموع فإن
على واحد منهما أو أكثر اتبع فإن لم يوجد جمع على واحد منهما
التغيير وعلى فعل جسم وجسوم وفعل ضعف وكما ...
برد وبرود فإن صوعف نحو خفيف أو أعل بالواو وفنظ كحوت أو بالياء كما
كفن وكفين لم يجمع على فعول إنما شذ في المضاعف نحو حص وحصوص
وفي العيل كما مثل بالياء نحو ... وعلى فعل ... وأسود
وفعل يقتصر فيه على السماع وعلى فعل كبير وكبير ... وكثير
وكرش وكروش ويجيء فيه فاعل وصفا شاهد وشهود وباكي وبكي
فإن ضوعف كراة أو اعتلت عينه كقائم فلا يجيء وفاعلة ...
وأنوس وفعل نمل ونمول وفسل وفسول وضيف ... وفعل
المضعف ظلل وظلول ومعتل العين ساق وسوق وفعال ...
وعنوق وسماء وسمي وفعالة سراة وسري وفوعل فوس وفوس
وفعول شصوص وشصوص وقالوا شطا بجر على القياس وفعل
واوي العين فوج وفوج وفعلة برة وبرور وطانة وشعر وشعر
وشعور وفعلة صحيحا ومضعفا شعبة وشعوب وقنة وقنون
وفعيل ظريف وظروف وحسيبة وحسوب كثير وما على حذف الزيادة
قاله الجرمي والفارسي وحكى المبرد من أبنية كلاما فيه زيادة من الثلاثي
إذا ظل وتنسيه بتصغير الترخيم فقال ... ...

لفافة القلنسوة ... في ... الكلام

٥٦

القليل ومن ما جمع على غير واحد المستعمل كأنه عقالة لما يجب في تكسير
من تكسير ما يلحق به كالمزاكير وأحاد السيار فهو أن يكون اسم جمع
وأحاد أن يكون جمع تكسير شذوذا وعلى فَعيلة أمينة وأسون
وفُعول وفِعال بعض ما كان كثيرا وقد تلحقهما التاء كجمالة وفحالة
وفحولة وعمومة وذلك قليل ولا يطرد وقد يستغنى عنهما بفعيل قالوا
ضأن وضئين ومعز ومعيز وقالوا فِعال وكلب وكليب وعبد وعبيد
وبَرد وبَريق ولم يأت من فَعل على فَعيل غير هذا وقال أبو حاتم كليب
جمع لكلاب وكلاب جمع لكلب فكليب جمع جمع وفُعّال قالوا كُثّر وكُوّار
ورُخّل ورُخّال وقيل فعيل وفعال اسما جمع وقيل جمعا تكسير وفِعال
اسم جمع فإن جاء الضمير على فعيل مذكرا كان اسم جمع

فَعَلة يطرد في وصف على فاعل وفاعلة نحو ظارب وظاربة وضرَب
فيهما ونحيل في المعتل اللام نحو سابق وسُقي وعاف وعُفي وغاز
وغُزي وجاب وجُبي ونُزر في فَعَل ونُفَساء ونُزول وخُرب
وأجوف وأعزل وعُزّل ونُفَساء وخُرّد وقالوا خُرّاب على العباس
وخوص وخُول وأنكر لكونه أن أَفْعَل جمع أعزل على عُزّل ونحو
تابت في كلام العرب **فُعّال** يطرد في وصف مذكر على فاعل نحو
ضارب وضُرّاب وصائم وصُوّام وقيل يكثر ما فيه من فُعّل وفُعّال
فيشمع فلم يجمع بالرجوع في المذكر العاقل بالواو والنون وفي
المؤنث بالألف والتاء فإن خلط بعض شرحهما جمع بأيهما شئت
مالم يرد حائم بخلافه وفُعّال في المؤنث ولا ينقاس ويعزّ في المعتل اللام
قالوا غاز وغُزّاء وسار وسُرّاء وحان وحُنّاء وقالوا في نحو ونسر
نُحّال ونُقّاس وقالوا في حاكم وحاكمة حُكّام وحَقّالك ويجوز أن يكونا
جمع حاكم ورد إنه استغنى بها عن جمع حاكم وحاكمة **فَعَلة** لفاعل
وصفا المذكر صحيح اللام عاقل نحو كافر وكفرة وبار وبررة ويقل
فيما لم يصحح نحو [illegible] وسيّر وخيّر وأخوق ودنع

72

قالوا حبشة وساحة ومكارة لأن أطلق سودة وحبيرة وخوفة ودقيقة فقيل
وقالوا في بُرّ بُرَرة ويجوز أن يكون من باب ما استغناه عن جمع بُرّ بجمع بار
فُعَلة لفاعل معتل اللام وصفا المذكر عاقل نحو قاض وقضاة وهو
عند الجمهور فُعَلة والفراء يقول أصله فُعّل بتضعيف العين والهاء
فيه عوض مما ذهب من التضعيف وقيل وزنه فَعَلة بفتح العين وضمت
فرقا بين المعتل الآخر والصحيح وشذ فيه غاز وغُزّى وعاف وعُفّى
وشذ في الحسن والتمرين غُزّى بتخفيف الزاي ونُدر في سادر وسُدْي
وردي وبار فقالوا سُراة وكُماة ورُداة وبُراة قيل وفي غوي وغُزّيان
وعُزّي وقالوا غُواة وعُراة وعُزاة ويجوز أن يكون جمع غاو
وعار وعاد واستغني به عن جمع ذا **فِعَلة** لاسم صحيح اللام على
فُعْل كثيرا نحو دُرج ودِرجة وقُرط وقِرطة وكوز وكِوزة وعلى
فَعْل وفِعْل قليلا نحو زوج وزِوجة وعَود وعِوَدة وجبا وجبأة
وقِفح وقِفعة وفرد وفِردة وجِبل وجِبلة ونُدر في علج صفة
وفي وفعة وسادر وكتيب وذكر ضرانش وخطرة فقالوا علجة ووقعة
وسدرة وكتبة وخطرة **فَعْلَى** لفعيل بمعنى مات نحو قتيل وقتلى
وصريع وصرعى ومويح نحو جريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه
ما أصيب ما في فعيل نحو مريض ومرضى وفعل نحو زمن وزمنى وفعلان
نحو سكران وسكرى وفيعل نحو ميّت وموتى وأفعل نحو أنوك ونوكى
وأحمق وحمقى وفاعل نحو هالك وهلكى ونُدر في كيس وحلبير
قالوا كيسى ودبى وحلتى **فِعْلى** لظربان وحجل قالوا ظِربى
وحِجلى وقال إنها ضمي اليعقل لغة في الحجل وقال الفارسي حِجلى
جمع حجل وهو الذكر والأنثى حجلة وقيل الحجلة تقع على الذكر والأنثى
فِعال لفعيل وصفا المذكر عاقل بمعنى فاعل نحو كريب وكُرَماء
واستغنوا في صغير وجميع وسمين بفعال عن فعلاء قالوا صغار
ونصاح وحمار أو فعيل قالوا سبيع وسمعاء وسرا فيه [illegible]

أو بمعنى مُفاعِل كجليس وجُلَساء وحُمِل عليه خليفة وخُلَفاء من اجل سبب
من وجعل الفارسي خُلَفاء جمع خليف وخلائف جمع خليفة وجمع
خليفة وخليف فناسب أن يجمع كل منهما على ما يقتضيه القياس وحكي
غيرهم سفيه وسفهاء ولم يقولوا سفائه وقالوا سفيهة وسفائه
وسفهاء والذي يظهر أن سفهاء جمع سفيه وسفائه جمع سفيهة وفي فُعَلاء
على فعيل ما دل على خير أو ذم من فُعال نحو شُجاع وشُجعاء وجُبان
وجُبناء وفاعل نحو صالح وصُلَحاء وجاهل وجُهَلاء وندر في فُعَلاء في
رسول وودود وخريث قالوا رُسَلاء ووُدَداء وخُرَثاء وفي فعيل
بمعنى مفعول كأسير وقتيل وجريح وذبيح وخليق وسجين قالوا أُسَراء
وقُتَلاء وسُجَناء وذُبَحاء وخُلَقاء وسُجَراء وقالوا في سجيح وجليح
بالجيم المعجمة سُجَحاء وجُلَحاء **أفعلاء** لوصف على فعيل معتل
أو معتل اللام نحو شرير وأشراء وصحيح وأصحاء وغني وأغنياء وولي
وأولياء وفي معناه نصيب وصديق وكريم وسمين وعزيز قالوا أنصباء
وأصدقاء وخميس وأخمساء وربيع وأربعاء وأضرعاء وأشوناء وأقرباء
قريب وشريك صديقه قالوا أصدقاء وفي الحديث أرسلوا إلى أصدقاء
خديجة جمع صديقة ويجوز أن يكون جمع الصديق لأنه يطلق على المذكر
والمؤنث تقول هي صديقي **فِعلان** لاسم على فُعَل نحو صُرَد وصِرْدان
وفُعَل نحو جُرَذ وجِرذان وخال وخيلان وفتى وفتيان وأخ وإخوان
وفُعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وفُعل وادي العين حوت وحيتان
وفيه بأسم على فِعْل نحو قِنو وقِنوان وفُعال صُوار وصِيران وفَعال غزال
وغزلان وفَعِل نحو خرب وخربان وفعيل ظليم وظلمان وفاعل حائط
وحيطان وفَعْلة نسوة ونسوان وفُعْل عُنز وعِنزان وفَعَلة قمعة
وقمعان وفَعَلة ... ركبان وفَعَلة أمة وإموان وإمان أمة
أمة وفيه وصف على فَعل شيخ وشيخان وضيف وضيفان وفَعال
شجاع وشجعان وندر في كروان وقلنان وصمان وضفر قالوا

كِروان وقِلنان وصِمان وصَفنان **فُعلان** لاسم على فَعيل رغيف
ورُغفان وفَعَل جمع العين ذكر كُروان وفُعل بطن وبطنان وفِعل
ذئب وذؤبان وقيل منه قليل في فَعل وفيه يكثر في فاعل حاجر وحجران
وراع ورُعيان وأفعل فعلاء أسود وسودان وزعم الفراء أن فُعلان
فيه ... ونحو جمع فُعل جمع أفعل وقال أبو زيد أحمر مثل بيض وسود
جُمِع في الجمع ... ما جمع منه شيء على ... فهي كان على فُعلان ومن
جمع الجمع نحو بيض وبيضان وسود وسودان وعُمي وعميان وعور وعوران
وكذا القياس في كله إنشي وكلامه على أنه مقيس ... وفي نحو
حُوار قالوا حِيران وزقاق وزقّان ونحو ثني وثنيان وقفيز وقفزان
ونحو رجل ورجلان وجذع وجذعان وشذوذه أنه صفة
فواعل لفاعل غير موصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة
نحو حائط وحوائط وفاعل ... وسال ... وشذ ... فلم يجئ
على فواعل ونحو خاتم علما خواتم وكاهل كواهل وقاصعاء نوافق وحائض
حوائض وشامخ شوامخ وموصوفة صفة مما لا يعقل ... ومثله من
قال بشذوذه أو ثانيه واو ... نحو جوهر وجواهر ...
لم يجمع على فواعل ... ونحو خوارق ... تقول خواتم وكاهل
فإن ... العين ... جاموس وجواميس ...
وعاشوراء ... نحو ... وجواميس وطواحين وتواريخ ...
ومشتق ... وقال ... جمع ...
على ... وهو القياس كـ ... وعثمان وعواثم ...
وشواجر ... وحاجة وحوائج وجمع حاجة ...
حوائج جمعا لما استغني به عن جمع حاجة على ... الوزن قالوا حاجات
وحاج ... وسوالف وكواهل وغوائب وشواجر ... جمع
... وكاهل وغائب ... من الغلمان ...
صفات المذكر العاقل ...

اليتيم وعمي منه لأنها كالنعت يعبر بها ويليق لأن المراد كطابعة مسوّال
وكطايفة وطوايف واجاز ابن عصفور أن يجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل
عليه **فَعَالى** كاسم على فعلاء نحو صحراء وصحارى وبفعلى نحو ذفرى
وذفارى وبفعلى نحو علقى وعلاقى ولو صفة عن فعلى كالأنثى لا فعلان
حبلى وحبالى وعلى فعلان سكران وسكارى ونزمان ونزامى وفعلى سكرى
وسكارى قال ابن خالويه سكارى وسكالى لغة بني تميم وشاة حرمى
وشياه حرامى وبفعطابه نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وطاهر
وطهارى وعذراء وعذارى ومهرى ومهارى وشاة ربى وشياه
رباء وأيم وأيامى على مذهب من يقول إن الكسر هو مقلوب
واصله أيايم أبدل من الهمزة ياء فصار أيامى كالحبالى ثم قلبت الكسرة
فتحة والياء ألفا فصار أيامى كحبالى ووزنه فعالى مثل فعالع وإن شئت قلت
لما كان أيامى قلب فلان تصير أيايم للقلب منه وكان القلب عوضا من
ذلك مقلوبا منه ومذهب أبي الحسن عند أبيه الحسن **فُعَالى** لوصفه على
فعلان وفعلى سكران وسكرى تقول فيهما سكارى ويرجح على فعالى
بفتح الفاء وقالوا في قديم قدامى وأسير أسارى **الفَعَالِي** في عذرى
ومهرى قالوا العذارى والمهاري وفي حبلى وذفرى وعلقى وصحراء
ومسومر الحبالى والذفارى والعلاقى والصحارى ونعني جمع من على
فعالى ويلزم الفعالي في نحو حذرية وسعلاة وعرقوة وماقي العين
فتقول الحذاري والسعالي والعراقي والماقي ويجوز
في نحو حبنطى وتعرقى وعرقوة وقمحدوة وحبلقية وقلنسوة وحبارى
فعالي آخره ما الفعالي إذا حذف أول زائديه فتقول الحبالي
والعذاري والعرالي والقلاسي والحباري والآخر
أن يحذف الزائد الأخير فتقول الحبانط والعلابي والعراقي والقلاس
والبلانيم والقلانيس والحبابير **فَعَالِيّ** لثلاثي ساكن العين زائد
آخره ياء مشددة لا للنسب نحو كرسي وبردي تقول كراسي وبرادي

وليفه عقلا وجزيلا وقوبا ما الهمزة فيه للإلحاق بزبرج وقرطاس نحو
علابي وجرابي وقوابي وفي حوايل حوالي وجمعه في نحو صحراء وعذراء
وانسان وظربان قالوا صحاري وعذاري واناسي وظرابي **فعايل** لفعيلة
اسما نحو صحيفة وصحايف وصفة لا بمعنى مفعولة كطريفة وطرايف فإن
كانت بمعنى مفعولة نحو قتيلة بني فلان لم تجمع على فعايل وكاسم نحو شمال
وشمايل وجرايض وجرايض وفريشة وفرايش وبراكاء وبرايك وحلوكاء
وحلايل ونحو حبارى وحزابية ابن جزء ما بقي كاسما فيقول الحبابير
والحزابي وان حذفت الزائد قلت الحزابي والحباري وقد تقدم مثله في
حبارى وكاسم على فعولة حمولة وحمايل وفعالة سحابة وسحايب وفعالة
رسالة ورسايل وفعالة ذؤابة وذوايب وجمعك فعايل المؤنث على فعول
قلوص وقلايص وعجوز وعجايز وصعود وصعايد وحلوب وحلايب
فجل وما ذكر العينا من مالم يستغن باستغناؤهم ببعض الامثال عن بعض وفعال
كشمال وشمايل وناقة بجار ونوق بجاير وفعال كشمال وشمايل وفعال
كعقاب وعقايب ولم يذكر على فعال جزر وجزاير وفعال سما وسماء
في قول من ذكر السما ولذلك جمع على اسمية نحو قذال وأقذلة وعلى فعيل نحو
وصيد ووصايد وسليل وسلايل وهو الولد في الرحم يضبة الكلام والبيزر فقالوا فيه
سلايل ولفعيل بمعنى مفعول وفعيلة بمعنى مفعولة رهين ورهينة فقالوا
فيما رهاين وقالوا الصحيحة والكايم وذبيحة وذبايح وليحو ضرة وضراير
وكتيبة وحنية وحراير وكتائب وكتايب **فصل** ما زاد على
ثلاثة أحرف من غير ما سبق جمعه على فواعل وفعايل جمع على ما تماثله في الحركات
والسكنات إن كان ثانيه غير مدة وكان على فعل وفعلاء ولو بالتغيير وكانت
بعد الفاء رابعة كابالي ونحو تقطر عن الذي فعلاء وإن كان مضعف
اللام مفكوكا لما يراد في الجمع نحو قردد وقرادد أو غير مفكوك
فيهم لم يعد نحو معد وكلات وزعاق وجمع وجرت تقول معاد وزعاق
وكهار وحزاب وذهب بعض النحاة إلى أن كان ملحقا أدغم في الإفراد

نحو حبركى ... في الجمع فيقال حبارك وما رابعه حرف لين
ذا ... منقلبا عن أصل أو زائدا إن كان عن أصل نحو مختار ومنقاد قلت
مخاير ومقاود وإن كان زائدا مدغما فيه إدغاما أصليا نحو محمرّ في
ومُبَيِّج أو غير ما نحو جُرَيِّل تصغير جروال وعُثَيِّر تصغير عِثْيَر قلت في
الجمع محامد ومبايج وجراول وعثاير فلا يبطل بالحذف الواو والياء
أو غير مدغم فيه نحو قنطول وسرجال وقنديل وعرند ذو ونحو ... وحصلت
ثالثة من آخره بما ساكنة فعلت تماثيل وكذا فيها وربما عاقبت المد
الياء نحو جبابرة وهي جاحلة إذ قياسه جبابر وجاجيل وإذا تعذر
مثل فعالل أو فعاليل الوجود زوائد حرفه ما تعذر ببقائه آخر
المثالين نحو عنكبوت تقول عناكب بأنك لو أقررت الياء قلت عناكيب
فتعذر ببقائها آخر المثالين فإن تأتى بحذف يعجز وإبدال يعجز حرفت
ماله مزية في اللفظ نحو استخراج تقول تخاريج لا سخاريج ونحو ذرارج
كما خارج وكما دارج ومن ... مرابيح ما ... وخبيرة كما ... خطاطيف
أو مزية في المعنى كمتصل ومعلم ومستعجل ومستخرج تقول مطالين
ومعالم ومعاد ومخارج وكذا ... ما ... وفيما مسمى به نحو
... وتعين الهمزة وكذا حكاية نحو الهمزة ونحو ... ونحو
... وحذف الهمزة فتنقلب ... همزة وكذا ... تقول
... وبيانه ... وبقي الياء فأشبه بالياء عفريت فتقول
الياء كما تقول العفاريت وتبقى الزائد الذي لا يغني حذفه لو حذف
عن حذف غيره نحو ... أحد المضعفين ... زائد فتبقى
المضاعف فتقول ... فإن ... التكافؤ ... مرتبة ... الزائدين
على الآخر ... في اللفظ ولا في المعنى ولا فائدة في حذف الزائد آخر فالخيار
في حذف أي الزائدين شئت نحو حبنطى وعفرنى وقلنسوة تقول حبانط
وعفارن وقلانس والحباطي والعفارني والقلاسي وحج المبرد
حذف الواو في قلنسوة وأشار فيه إلى ... قلنسوة ولم ... من

... حذف الواو ... من وإن ... حذفه النون من قنداو
إن شئت ... سواء ... وقاله الفارسي لأنه ملحق بجرد جل فإن كان آخر
الزائدين بخلاف ... أصلا ولا آخر ... نحو مقعنسس فيمن تقول
مقاعس والمبرد فقاعس ... وما ... أو ... وخالفه في حذف
من ... التصحيح والتكسير فإذا كان المصدر على وزن إنفعال كانطلاق
أو افتعال كافتقار ... أنك تقول تطاليق وفتاقير ...
... ولا افتعال إلا ... فتقول في اضطراب ضطاريب ومن ... المازني
أنك ... تفاعيل فتقول تطاليق وتقاتير وإن تعذر آخر المثالين بعض
... حرف خامسها ونحو زائدة حيث كان فتقول في سفرجل
سفارج وفي جحمرش جحامر وخدرنق خدارن وفي فرزدق فرازد
فإن كان رابع الخماسي يوافق الزائد كخدرنق أو مخرجا كدال
فرزدق جاز حذف الخامس فتقول خدارن وفرازد وحذف الرابع وإبقاء
الخامس فتقول خدارق وفرازق وكذا شمردل تقول شمارد وشمادل ...
... ومذهب المبرد ... مثل فرزدق وخدرنق لا يحذف
منه إلا الخامس وفرازد ... ومذهب الكوفيين ...
حذف الحرف ... فيقال الرابع ... مثل فرزدق وخدرنق ... في الجمع
فرازد وخدارن بحذف الزاي والزاي وأشار ... على ...
وقيل ... و ... باختلاف ... وزنه فعلل ...
والميم ... زائدة وقيل ... أصلية ... في الميم ووزنه ...
وفيما زائدة للإلحاق ووزنه ... وأي زيادة كانت في رباعي الأصول
وجمع ... الجمع حرف كانت أولى ... أو ثانية كقنفخر
أو ثالثة كعفرنى أو رابعة كجحنفل أو خامسة كعنكبوت
وعفرطان ... فتقول جحاجح وفيما ...
... وجحاجل وعناكب وعفارت ... ولا تحذف زيادة
رابعة إن كانت ... حرف لين نحو ... أو ... في رباعي

(٥) حول الخامس زيادة أخرى نحو عنكبوت وعضرفوط فإن كان الزائد حرف
لين فلا يحذف فإن كان ثالثاً حركة ما قبله من جنسه نحو قنديل أو من
غير جنسه نحو فرعون أو فردوس فيقال قناديل وفراعين وإن كانت واواً
نحو سلول وقيل ومن أولها نحو سربال قلبت ياء نحو سرابيل وفراديس
وسرابيل فإن تحرك حرف العلة نحو كنهور لم تقلب ياء تقول كناهر بحذف
حرف العلة فلو كان حرف اللين غير رابع نحو خيتعور حذف تقول
خناعر ويجوز أن يعوض ما حذف ياء كان ثالثاً أو رابعاً نحو منطلق
أو رابعاً نحو قنفخر أو خامساً نحو سفرجل تقول مطاليق وعراكيس
وسفاريج وتغني عنها الياء التي هي مستحقة لغير تعويض من المحذوف
نحو لغيزى تقول لغاغيز فهمزة الياء هي التي كانت في المفرد وقد
تعوض هاء التأنيث من الياء الخامسة تقول في جحنكى وعفرنى جحانكة
وعفارين في آخر تكسيرهما فإذا عوضت فلا تقول جحانيك وعفارين
ولا أن تقول جحانكة وعفارنة وتلحق الهاء بما حذف منه ياء النسب
نحو أشعثي وأشاعثة ولغير تعويض في العجمي كموزج وموازجة
وغيره فلبس كجحر وحجارة وإذا ماثل الجمع مفاعل أو مفاعيل
وانقلبت في مفرده الواو ياء لكسرة ما قبلها نحو ميقعة الكلب وميزان
فإنها تصح في الجمع تقول مواقع وموازين لزوال موجب قلب الواو
ياء وشذ قلبها ياء في الجمع نحو قول الشاعر

حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا ولا نسأل الأقوام عقد المياثيق

يريد المواثيق ومذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل
مفاعيل ولا زيادتها في مثل مفاعل إلا في الضرورة وأجاز الكوفيون
ذلك في الكلام وعليه جاء عندهم قوله تعالى مفاتح الغيب جمع مفتاح
ومعاذير جمع معذرة ويجيزون في عصفور عصافر وفي دراهم دراهيم
ووافقهم ابن مالك وأجاز الجرمي الياء في نحو كواهل وكواهيل وخاتم
وخواتيم وكل ما جمع على فعالل وجعله فيما شذ هذا واستثنى

ابن مالك ما كان على فواعل فلا تدخله الياء إلا نادراً في ضوارب ضواريب
إلا ما شذ ومثل بالصيغة كسوابغ ونص س على أن العرب من
يقول دوانيق وطوابيق وخواتيم وسمع فواعيل وحكي ابن خالويه
وسمع في الشعر مناديح في جمع مندوحة وشذ في الجمع ما لم يفتح
المفرد كمفرده ملامح ومحاسن ومشابه ومذاكير كأنها جمع ملمحة
ومحسنة ومشبهة ومذكار وهذه المفردات مهملة الوضع وجاء
جمعها على واحدها المقيس المهمل والمسموع في مفرد سالحة وحسنة
وشبه وذكر وهذا قولهم في جمع استخراج واستغفار تخاريج
وتغافير كأنها جمع تخراج وتغفار مما جمع واحده فيما هو مهمل
وكذا كل ما حذف في الجمع أوله مما ثبت في مفرده نحو خاريج في مستخرج
أو زيد في الجمع ما لا يكون في الواحد كأراهط في جمع رهط على فواعل
ويقول المبرد جمع أرهط كأكرع وأكارع وأباطيل في جمع باطل
ويقول المبرد جمع إبطال من قوله أبطل إبطالاً فهو تكسير المصدر
واستغني به من تكسير الاسم وأقاطيع وأقاطيع في جمع قطيع
ومتالح في لمحة وأعاريض في عروض ويقول المبرد تكسير إعراض
مصدر أعرضه وأكاليب الجزور ومكاليبه وأحاديث في حديث على ما
زعم س وشيوخه القراء وتبعه الشلوبين جمع أحدوثة بمعنى حديث فهو
جمع على القياس وزعم ابن خروف أن أحدوثة إنما يستعمل في المطايب
والدقاييق بمعنى الحديث الذي يتحدث به ومن الزيد ما هو
إليه من أن معناه جموع لما لم ينطق به كالمنطوق به هو قول
الجمهور وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع المنطوق به على
غير قياس كما ينسب إلى الاسم على تغيير خارج وزعم ابن جني أن الاسم
بعينه يغير إلى بنية أخرى وينبني تكسيره في ذلك أباطيل إلا اسم غير
أن إبطيل أو لا تطول تكسيره وكذا سائر الباب فأما القلائل والأصاغر
فالمستعمل المشهور قبيلة وصغير ومع ليلة والصغير مكان مسافر

الجمعين جاء أعلى العليل غير المشهور **فصل** جمع العلم المرتجل
[illegible] آدد والمنقول من غير اسم جامد يستغرق لجمع كالمنقول من صفة
نحو جابر أو من فعل نحو ضُرَّب جَمْعَ مُوازِنه أو مُقارِبه من جوامد
أسماء أنما اجتمع الموافقة لده التركيب والتأنيث فيجمع أُدَد على
آدادٍ كصُرَد وأصراد وجابر على أجابر كجابر وجوابر وضُرَّب
على أضارب كجعفر وجعافر ومثال المقارب زينب على زيانب
كأرنب وأرانب وسُعاد على أسعُد كذراع وأذرُع فلو
ارتجلت اسما من السعر على فُعلة فقلت سُعْرة جمعته على سُعَر
كغُرفة وغُرَف ولو سميت امرأة بخالد جمعته على خوالد كخالد
وكواهل ولو سميت بفِعَال قلت فُعول كسائل وسُئول وبجرب
وسوى كنحو له في ما اشمل جمع جمع ما فارقه في الوزن فعلة ضرائب
كجزم ونحو أثر أو بأفتل مضارع مبني المفعول وسوى كنحو له في
أوزان الأسماء قلت أفاتل كما قلت في أفكل أفاكل فإن كان
المنقول من جامد مستغرق لجمع لم يتجاوز نحو مُنتَمٍ بقرآنه يجمع على
أنمريه وبجزيل فإن لم يستعمل لجمع بأن كان لم يجمع البتة كالمنقول
من أكثر المصادر نحو ضرب مسمى به فيجمع في القلة على أضرب ككلب
وأكلب وفي الكثرة على فعول ككعب وكعوب أو جمع لكنه
لم يستعمل لجمع بل اضطربت المجموع فيه فإن كان فيها مقيس اتبع كأغزال
جمع مقيسا على عِزَل وشذ أعلى عُزل وعُزال وأعزال فإذا سمي
بأعزال جمع على عُزل فلو كانت كلها شاذة مضطربة نحو غزال
جمع على غزلان وعلى غزلة فلو سمي بغزال كنت بالخيار في جمعه على ما
شئت منها وما امتنع جمعه كالمسمى بجمل ومالا شبيها أو مجموع
بالواو والياء والنون بجوز الوجهان كان بفعل يزيد تقول جاء في
ذوو تأبط شرا وذوو إما الرجل بجمى إما وذوو زيدين وذوو زيدين
وشر جمع اثنين على أثانين ومن منع جمع سيبويه والمسمى

بالمركب تركيب المزج فنا لأجر وو سيبويه وذوو معدي كرب وما
أوهم الجمع ولنبين جمع كالمتكبرين فعلى رواية ضم الباء وباليائي فتح
النون فوزنه فُعَيْليل كعُرَيْقِيل وعلى رواية فتحها وبالتاء
جاز أن يكون أصلها الضم وفتحت اتباعا لحركة التاء وعلى رواية
كسر الباء وبالواو وجاز أن يكون جمعا للمتكبر لأن معوون موجود
كمعقد واستدل البطليوسي فذهب أبو الحسن إلى أن وزنه فعاليل
والنون أصلية وقد نسب غيره إلى أنه جمع سمي به وحكيت حالة
الرفع فيه في أحواله الثلاث وقد سمع مفتوح النون وإن كان ما يعقل
فإنه في جمعه بنات كذا وأخوات كذا وذوات كذا تعاملها في الدلالة معاملة
المؤنث وسواء أكان اسم الجنس الزيدين ما لا يعقل نكرة كابن لبون
وبنت مخاض أم علم جنس كابن آوى وابن مقرض تقول بنات لبون
وأخوات ابن مقرض وذوات أم جبين والكني بأب وأم إن كان
تحته معنى لجماعة كل منه ولا اسم بكر فيجمع الأباء والمضاف إليه ثم
فتقول آباء البكرين وإن لم يكن تحته معنى بل كني كل واحد منهم
أبا بكر وليس لهم أولاد يسمون بكر فيرتب من أنه يجمع الآباء
وبفرد ما بعدهم فتقول آباء بكر وأجاز الكوفيون جمعها فتقول
آباء البكرين والمثنى يجري مجرى الجمع في هذا الفصل اتباعا وجوازا
وإذا كان المضاف آبا أو أما استغني بجمعه غالبا عن أن يلحقه المضاف
على مثال مفاعل كالزيانب والعقاول والشكاسك والنوافل أو مفاعلة
كالمهالبة والمسامعة والجماحمة والاشاعثة والأزارقة أو بالواو
والنون كالأشعرين في بني الأشعر وكرابه اتباع المسامع كالنوابل والقشاد
في أبناء باهلة وحنوف وقد يجمع بأن يلحقه والنار كالعبلات أولاد
أمية الأصغر والعكلات أولاد الحكة بن عمرو بن تميم والاسم الحارث
واسم الجمع لا يبلغ جمعه من ظاهر كلام س وبعض كلام غيره
جواز جمعه ولا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياسا ولا أسماء

وانواع [illegible]
[illegible]

الصادر وما أشبهه الا أخماس [illegible] لمختلفة أنواعها فإن اختلفت فقيل
لا يقدم جمعها على ما جاء منه وعليه جماعة أصحابنا وذهب المبرد
والرماني وغيرهما إلى قياس ذلك واختلفوا في جموع القلة وهي
أفعال وأفعلة وأفعل وفعلة فذهب الأكثر إلى أنه يفعل من جمعها
كما حكاه وأن ما جمع من جمع جمع القلة الأكثر مما سمع من جمع جمع الكثرة
واختار ابن مالك جمع جمع التكسير تماما وأن معاعل أو معاعيل أو
فعلة أو فعلة فيه دليل على أنه يجمع جمع جمع سائر أبنية الكثرة غيرهما
ذكر وقد ذكرنا أن جموع الكثرة لا خلاف في أنها لا تجمع قياسا
وذهب الجرمي إلى أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقا لا جمع القلة ولا جمع
الكثرة ولا يجمع من الجموع إلا ما جمعوا وبه قال السيرافي كلام
وهو اختيار ابن عصفور وقد جمعوا بعضها ولكن معاعل وأفعال
وفعال بالألف والتاء فقالوا في جزابير جزابرات وفي صواحب صواحبات
ونوافذ معاتيح وأتون معاتيحات وسراويل وسراويلات وضبع خضاجم
وضباع خضاجرات وقالوا في الشعر لعينات وبالواو والنون قالوا
أقمصون معكوكا جمع أعمة جمع عم وأنيكرون جمع أكر مصغرا
جمع بكر وقالوا البناء سعير وأنباوات وأسماء جمع اسم وأسماوات
وأسقية وأصصبة وأشربة فقالوا أسقيات وأعصيات وأشربات
وجمالات ورجالات وكلابات وعيلات ومما ورد في الكلام من جمع
الجمع أكلب وأكالب وأكاليب وأكالب وأينق وأيانق وأسقية
وأساقي وأصحاب وأصاحيب وأشماء وأسام وأسورة وأساورة وأبيات
وأبابيت وأنعام وأناعيم وأقوال وأقاويل وأقراب وأقاريب
ومعز ومعاز ومعاز ومصارين وحشان وحشاشين وبيوت
وبيوتات وسقاء وسواليات بني سلم وفي ورود ورات وفي
وعودات وحمر وحمرات وطرق وطرقات وجزر وجزرات
وأنطاء وأناطي وأتيرة وأتاير في جمال وجمائل وقال الجرمي

حبائل جمع حبالة كرسالة ورسائل ومما جاء في الشعر أكثر علات
وأيامنون وأكاسون وعطابين وعرابين وأما الطائل فقيل هو
جمع جمع جمع فالطائل جمع آطال وآطال جمع أطل وأطل جمع أصيل
قاله ابن الشجري ورده عليه ابن الخشاب وقال إذا كان ما بابه الجمع
قد أطل لا استعمال جمعه نحو جرض وبرح وبابه جمع إنما أن يقيسه قائس
فكيف جمع الجمع الزائد فيحكم القياس عليه ووقف على السمع فيه
وبه أن تشكو كتبهم نص عليه س والجرمي والفراء وغيرهم انتهى
ويعني ابن الخشاب أن جمع جمع الجمع أبعد بكثير من جمع الجمع الزائد منه
مانية وقيل هو جمع جمع فالطل مفرد والطال جمعه والطائل جمع آصال
وذكر ابن الباذش أن آطالا جمع أصيل كيمين وأيمان وأن أطايل جمع أصيلة
كسفينة وسفائن فليس من باب جمع جمع الجمع ولا من باب جمع الجمع والزيد
ذكره ابن الباذش قاله أبو الحسين بن فارس وقال ابن الخشاب أصائل
مفرده أصيل حكي من أصيل وأفاعل وأما أصيل الصغير من أصائل والثم
الجمع فيطن وقيل ليس له واحد من لفظه كعفو ورمك ويتر وقيل له
واحد من لفظه وجاء على فعل نحو كتب وسبق ذكر إحدها فيه وأن
الأمر أخذه يوشك أن الجمع تكسير في مفرد فعل كطاهر وراجل وراكب
وعابر ونابعة وعلى فعلة نحو راجل قالوا رجلة وفعل نحو خادم
ورابع وعمود وعقاب وناشئة وأديم وبعير ولعاب وأفيق قالوا
خدم وروح وعيب بعضه خرج العلة وكذا لا فيما وفعلة نحو صاحب
وصاحب وراح وفعل نحو طريان قالوا الحرب وفعيل الذكر نحو ضان
ومعز وعاز وبير وفعلاء نحو قصبة وحلقة وخرقا وشيء صلى
من بعض من ومفعول نحو بغل وشيخ وعلج وكبير وأنان وفعل
نحو عبير ومفعلة نحو عنبر وشيخ وشيخ وأسر وفعلان نحو
صبي قالوا صبوان بفتح الصاد وفاعل نحو جمل وبقر وفعال نحو
رثي وكليم ورجل وقرير ومعرق وثني ونقصا وبسة وتوم

خلاف عرب

خلاف
خلاف

خلاف

[illegible]

خلاف
خلاف

خلاف

وفَعَلة لسَرِيّ قالوا سَراة وجمعوه سَرَوات وليس جمع جمع بل جمع اسم جمع
فأما أَزْوى فقيل اسم جمع واحده أَزْوِيَة وقيل جمع وقيل مفرده
مؤلد في أزوية وأما البَلَنْصى فقيل اسم جمع واحده بَلَصوص وهو
نضر من ... وقال بعض أصحابنا الزبيدي نقل الناس أن البلنصى واحد
والجمع البلصوص أنثى وقال أبو حاتم في كتاب الطير الشمال
قال وهو كأنه قصير المنقار والرجلين كثير الصياح صليب الصوت
وهو مقصور وجاء عنه البلصوص وقيل البلنصى الأنثى والبلصوص
الذكر وقيل بالعكس ونونه زائدة والحادي بلصوص للإلحاق
بعُصْفور وأما عُراعِر فقال أبو زيد جمع عُرْعُرة قال الفارسي يعني
اسم الجمع وفيما أورده ابن مالك في أسماء الجموع جملة مما بينه وبين المفرد
تاء التأنيث أو ياء النسب وأصحابنا لا يسمون هذا النوع اسم جمع
بل يسمونه اسم جنس

باب أبنية المصادر

الفعل ثلاثي ورباعي وكلاهما مجرد ومزيد الثلاثي المجرد
إن كان على وزن فَعَل متعديا فمصدره يجيء على فُعول كجُحود وفَعَل
كسَرَق وفِعْل كحِنْث وفُعْل كشُغْل وفَعِل ككَذِب وفِعْلان كلِيّان
وروي فيه كسر اللام وزعم المبرد أنه لا نظير وفتح استثقالا للكسرة
مع اجتماع ياءين وفِعْلان كحِرْمان وفُعْلان كشُكْران وفِعِلّان
كعِرِفّان وفُعال كسُؤال وفَعال كنفاذ وفِعال ككِذاب وفَعالة
كنَطاحة وفِعالة كعِبادة وفَعْلة كرَحْمة وفِعْلة كحِمْية وفُعْلة
كرُؤية وفَعَلة كغَلَبة وفَعِلة كسَرِقة وفَعَلّة كبَعثة بغير
التاء وفُعْلة كغُلْبة وفُعْلى كشُكْرى وفِعْلى كذِكْرى وفَعْلى
كرَجْعى وفَعِيلة كحَرِيبة وفُعَيْلية كوُلَيْرية وفُعولية
كخُصوصية وفَعْلية كفَرْقية وفُعْلية كصُفْقية وفَعَلوت
كمَلَكوت وفُعُل كقُعُد وفِعِّيلى كحِثِّيثى وفُعُلّى كدُلُّبى

وجاء في معتل اللام على فَعْل كغَزْو وعلى فُعْل كسُرى وفي المعتل
العين كغَيْبوبة وصَيْرورة وإن كان لازما فمصدره على فَعْل كعَجْز
وفِعْل كحِلْف وفُعْل كمُكْث وفُعْل كحُلْم وفُعُل كحُلُب وفَعِل كحَلِب
وفِعْلة كحِمْية وفِعْلة كشِعْرة وفُعْلة كغُرْبة مصدر غرب على الشيء
وفَعال كذَهاب وفُعال كصُراخ مصدر فرغ وهي لغة تميمية وفُعال
كمُزاح وفَعيل كوَجيب وفَعالة كعَرارة وفِعالة كعِمارة مصدر
عمرت الدار وفُعالة كزُعابة وفُعول كحُلول وفَعول كقَبول وفُعولة
كعُبوسة فتح الشيء صلب وفَعيلة كنَميمة وفَعَلان كرَجَفان
وفَعَلان كغَلَيان وفِعْلان كحِرْمان وفُعْلان كشُكْران وفُعَلى
كبُشْرى وفَعْلاء كسَلْكاء وفُعَلاء كعُلَواء وفِعِلّاء كحِيِلّاء
وفَعالة كزَعامة وفُعَيْلة كقُتَيْلة وفَعُلة كمَلُكة وفَعْلية
كرَبُوبية وفِعِّيلاء كهِجِّيراء وافْعِيلاء كاجْهِيراء وافْعُولاء كحَلْوَلاء
ومَفْعولة كمَأْدوبة مصدر أدب له إذا دعاه ومَفْعُلة مثلث العين
كمَقْدُرة ومَفْعِل مثلثا كمَنْزِل وجاء في المعتل اللام على فُعْل ككُرى
وفُعْل ككُرْه وفي المعتل العين على فَيْعولة كبَيْنونة وإن كان
وإن كان على وزن فَعِل متعديا فمصدره على فَعْل كعَلْم وفِعْل كحِفْظ
وفُعْل كلُبْس وفَعَل كطَرَب وفُعْلة كغُفْلة وفِعْلان كحِرْمان وفَعَلان
كشَنَآن وفُعْلان كشُكْران وفِعال كصِراع وفَعال كسَفاد
وفُعالة كسَآمة وفِعالة كوِراثة وفُعالة كجُزازة وفَعْلة كغَلْبة
وفَعْلة كحَمْلة وفَعَلة كرَحَمة وفُعول كقَبول وفُعول كلُزوم
وفَعالية ككَراهية وفَعَلوت كرَغَبوت وفَعَلوتا كرَحَموتا وإن
كان لازما فمصدره على فَعَل كشَبَع وفَعْل كضَرْب وفَعَل كبَرَق
وفُعْل كشُبْع وفَعْلة كشَهْوة وفِعْلة كحِمْية وفُعْلة كقُدْرة
وفَعال كسَماع وفُعول كلُزوم وفَعَلة كصَبَغة وفَعالة كضَمانة
مصدر ضمن إذا الزمه العلة وإن كان على وزن فَعُل فمصدره

على فُعْلٍ كقُفْل وفَعَال كجَمَال وفُعُولة كخُصُومة وفَعِل كرَحِم
وفَعْلَة ككَثْرة وفِعْلَة كنِعْمة وفُعْلَة كجُرْأة وفُعْل كضُعْف
وفَعَل ككَرَم وفِعَل كحِلَم وفُعْل كحُسْن وفِعَال كجِمَال وفَعَالية
كرَفاهية وفَعِيلة ككَبِيرة بجميع هذه الأبنية التي ذكرناها لما
تقدم في أبوابها. وأما المصدر على زنة مفعول فأثبته
الأخفش والفراء وأنكره س وأما على زنة فاعل وفاعلة ففيه
هذه الفلج كالعافية والعاطلة والعاقبة والكاذبة والثالثة وفي
فاعل قيل بمعنى اللغو والعطل والفيق والكذب والرتالة والقيام
والعشرة أن يعني بفعالة وفعولة المعاني الثابتة كالفصاحة
والسهولة كان الفعل على فعُل كالبراعة أو فعِل كالجهالة أو فَعَل
كالجزالة وكونهما من فعُل وفعِل ونشر بعض وأما من
فعَل فهو المصدر المعبر فيه ببعض من وجاءت منه ألفاظ كثيرة
جدا وسلك ابن عصفور فزعم أن المعنى في فعُل هو فعْل نحو فتح
وحين وأما فعول فجاء منه ألفاظ في المعاني الثابتة وكانتصار
والعسالة أيضا أن يعني بفعالة الحرف وشبهها كالتجارة ومنها
الولايات كالخلافة وزعم ابن عصفور أن فعالة تنقاس في الولايات
والصنائع ونص غيره على كثرة ذلك ويعني بفعال ما فيه
امتناع كالشراد والجماح وزعم ابن عصفور أنه ينقاس في الهياج
وما جرى مجراه كالنكاح والوداق وفي الأصوات كالصياح وفي
انتهاء أوان الشيء كالجراد بلا أراد والفعل منها على فعل وفعالا
حصد وجز وقال س وأما الوسم فجاء على فعال إذا أرادوا
انتهاء نحو العلاف والكشاح والعز يكون فعلا نحو وهمت وشما
وذكر ابن عصفور أن فعالا ينقاس في الأصوات نحو الصراخ
وشذ الفؤاد بمعنى الغبن وفي الأدواء كالسعال قال
ويكون أيضا في معنى الأجزاء كالحطام فإن لحقه التاء الحمرة في

الفعلان نحو الغليان وأن فعيلا يطرد في الأصوات نحو الصهيل والرنيم
لا ينقاس وكثر في ضروب السير كالرحيل والرسيم ويعني بفعلان
ما فيه تقلب وزعزعة ونص أصحابنا على أنه مقيس في ذلك قال س
وأكثر ما يجيء الفعلان في هذا الضرب ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل
إلا أن يشذ شيء منه نحو شنئته شنآنا ولا يعلم شيء فيه الجولان
والنزوان ... على غير القياس ونعني بفعل الأعراض
كعرج وترح وبفعلة الألوان كحمرة وقد خرج منه المعاني من
بعض هذه الأوزان كما قد تكون من الأوزان لغير هذه المعاني.
والغير من فعَل وفعِل المتعديين فعل من مذهب س والأخفش
وذلك فيما لم يسمع فيه غيره وشرط ابن مالك في فعل المتعدي كونه يفهم
عملا بالفم نحو لقم وزرد ولم يشترطه س وذهب الفراء إلى أنه يجوز
القياس على فعل مع ورود السماع بغيره وذهب آخرون منهم
إلى أنه لا يجوز القياس على فعل مع عدم السماع وقال أبو القاسم بن جودي
فعل وفعل وفعل إنما تؤخذ سماعا وكذا مصادرها إنما جاءت
مختلفة الأوزان لا تنقاس وقصر فعل اللازم ينقاس على فعول كقعد
قعودا ما لم يغلب فيه فعالة أو فعال أو فعيل أو فعلان أو يشتبه
فعول كسكوت وكون القياس فيه فعول هو مذهب س والأخفش
والجمهور والخلاف فيه كالخلاف في فعل هل هو مقيس فيما سمع ولم
يسمع أو مقيس فيما لم يسمع أو يقتصر فيه على مورد السماع وقال
أبو العباس من الحاج والمعتل العين من هذا الباب يقل فيه فعول كالشغل
نحو غابت الشمس غيوبا وزعم أن فعل نحو صام صوما وأن فعال
نحو قام قياما ويستثقلون أيضا في المعتل اللام نحو دنا دنوا فيعدلون
إلى فعال نحو نما نماء وإلى فعل نحو مضى مضيا ففعول فيه من ... عن
المعتل العين والمعتل اللام قليل والأكثر فيهما ما مثلت ومن ذلك
ينبغي أن يقاس عليه عند عدم السماع وفعل فيما عينه ...

فِعالٍ وفَعَالٍ والقياس في فعل فَعِل كفَرِح وتَرِح ما كثر الخلق
أكثر الغالب ويَنبغي أن يُقيَّد قال ابن الحاج غير المتعدي من
فَعِل فَمِمّا أن أخرتما ما كان عِلاجًا وعَمَلًا وكان اسم الفاعل
منه فاعلًا ومصدر الفعل كفِعل اللازم نحو قَضِم قَرمًا ولَحِق
به لُحوقًا والقسم الثاني ما لم يكن عملًا ولا علاجًا واسم الفاعل
فيه أحد ستة أوزان فَعِل وأفعل وفَعلان وهو يتسع اتساعًا
كثيرًا في باب الأدواء وما أشبهها وفي باب الجوع والعطش وما
شابه ذلك وما ناسب بوجه ما وقد يجيئون أضداد هذه الأشياء
[illegible] من التقابل ويكون أيضا في باب الألوان
وفي باب الخصال وأما أحوال الثابتة وجملة ذلك ما لم يكن عملًا ولا
علاجًا مصدره فَعَل نحو عَمِي عَمًى وحَبِط حَبَطًا والمرة من الفعل
الثلاثي التام تُبنى على فَعْلة نحو ضَرْبة وجَلْسة فيما سُمع مكرّرًا
وشذّ إتيانة ولقاءة ويجوز أتية ولقية على القياس وفي
[illegible] من الماء فيما سمع قبلًا [illegible] وغلمة [illegible]
[illegible] على مصدر القياس فيقول انطلقت انطلاقة
واستخرجته استخراجة فإن كان المصدر فرع على التاء نحو رحمة
وتجربة ومضاربة فتبين الوحدة بالصفة فيقول ضاربة واحدة
والهيئة من الثلاثي المجرد [illegible] التام تُبنى على فِعلة نحو
[illegible] حسن الركبة والجلسة فيما سمع مكررا وشذ فعلة من غير
[illegible] حسن العمة والخمرة من اختمرت [illegible] الخمار
الرباعي المجرد جاء على وزن واحد وهو فَعلَل نحو دحرج
ومصدره الغالب فَعلَلة نحو دحرجة ويجيء فيه فِعلال قالوا [illegible]
وكثر في المضاعف قالوا زلزال وشذ فيه فُعلال [illegible]
[illegible] فُعلّى [illegible] قالوا [illegible]
[illegible] مصدر [illegible]

جَلبَب جلبَبة وشذ فيه مصدر حوقل حيقالًا ومصدر زلزل زلزالًا
ومُزلزلة وزِلزيل وزَلزيل وكلها بمعنى زلزال وفي مصدر قرقر
قُرقُور ويجوز فتح أول مصدر فعلال المضاعف فيقول زلزال ويكثر
أن يراد بفعلال اسم فاعل كصلصال بمعنى مُصلصِل ومصدر ما زاد على
أربعة إن كان في أوله همزة وصل وهو مسموعة ومصدر بناء ما للمفعول
عليه والمختلف فيه فإنه يزاد في آخر المصدر ألف ويكسر ثالثه فيقول
انطلاق واقتدار واستخراج فإن كان استفعل عينه حرف علة وصح
في المصدر نحو استحوذ استحواذًا وإن اعتل نحو استقام واستبان
حذف [illegible] على الخلاف ولزمته التاء [illegible]
واستبانة وشذ استتباءة مصدر استقاء مجردًا بغير [illegible] وراحة مصدر
استراح وشذ في افتعل صحيح العين مصدرًا تُؤدة وخِلبة مصدر وتُؤدة
اتّأد واختلب فإن كانت عين افتعل وانفعل حرف علة
واعتل فيه أعتل في المصدر نحو انقاد انقيادًا واختار اختيارًا ويحذف قبل
الألف وشذ حوكة وجيطة وغيبة وجيئة [illegible] احتاك واغتاب
واختار وإن صح فيه صح فيه نحو اجتور اجتوارًا وانكوى انكواء وإن
كان آخر الفعل همزًا [illegible] نحو ارتأى ارتواء [illegible] فإن كان
قبل الهمز ألف [illegible] وإن كان [illegible] الآخر [illegible]
صح فعلى حاله نحو [illegible] أو معتل نحو اغلوطه فيقول اغلواطا
وأجاز بعضهم فيه اغليواطا نقلب الواو ياء وإن كان على افعوعل
نحو اغرورق انقلبت ياء [illegible] أو افعوّل [illegible] نحو اعلوّط
قلبت أيضًا ياء [illegible] إذا كان [illegible]
فيه نحو [illegible] فالمستقبل مصدره [illegible]
ادغم [illegible] أو [illegible]
وخِطاء [illegible]
بكسر [illegible] وزعم ابن كيسان [illegible]

فعل كالرأفة ... أفاعل وافعل القرقر أصلهما تفاعل
وتفعّل نحو اطّايرة تطاير واطّيّرة تطيّر بضم ما قبل الآخر
فتقول اطّاير واطّيّر وشذ به اشعرّ واطمأن واشرأبّ
طمأنينة وقشعريرة وشرأبيبة وقيل هي أسماء وضعت موضع
المصدر ومصدر ما أوله تاء مثل تدحرج والملحق به أن يضم
آخره مع ما قبله نحو تدحرج وتكسّر وتغافل وأما اعتل فقلبت الضمة
كسرة وجاء من باب المفتوح نحو تعزّى وترامى وشذ تكلّام وتحمّال
... تكلّم وتحمّل وتملّق وكبرياء وجبروت ورهبوت وطموت
وتفلّة وخيرة وأفعلة مصدر تكبّر وتجبّر وتوضّأ وتحصّن وتقدّم
تفكّر وتأنّى ولم يجئ من المصادر على وزن فعلّة إلا تفيّة خيرة
وخمسة كيسة وزعم الأخفش وابن السراج أن يكون ما به المصادر صيغة
المصدر الميمي ... وأقيمت الصيغة مقامه وشذ تفاوت
بضم الواو وكسرها مصدر تفاوت وكذّابا به مصدر تكاذب
مصدر أفعل إفعال نحو أكرم إكراما فإن اعتلت عينه فعله
نحو أقام وأبان لزمته الهاء بدلا من العين نحو إقامة وإبانة والحذف في المحذوف
كرمه استطاعة واستقالة وجاء به سورة الأنبياء وإقام الصلاة
وحسنه مقارنته لما يقوم من قوله وإيتاء الزكاة وقالوا أرأيته
إراءة وأصله إرآية فنقلت حركة الهمزة وحذفت وقالوا إراءة
وكان قياسه إرائة بالياء وقيل إراءة مصدر رآه كقولهم جاءه
إجاءة وشذ تفرقة وتفرّقة به مصدر أفرق وفرق وشذ
به مصدر أفعل وأفعل نحو ... وعطاء وفتيا وقبول ونقيا
ونفوق ورغيا ورغوى وعزوى وإلية وكافة وحاجة وطاعة
وعارة وزهمة وحليّة به مصدر أفعل نحو أنبت وكذا فيها
دون كافة وتطويعا من المعتل العين عند الخليل فعلة ومصدر
لا نظير لها وشذ الخضر والقتل والترح والبشر والنقد

والبِشر والبُجر وهي مصادر لأفعل ومصدر فعّل إن كان معتل
اللام تفعلة نحو زكّى تزكية وشذ تنزّي وقياسه تنزية والتحيّ
جمع تحية لا مصدر حيّا أو صحيح غير مهموز تفعيل نحو كرّم تكريما
وشذ فيه تفعلة نحو جرّب تجربة في التفعلة وفعّال قالوا
كلّمه كلّاما وحمّله حمّالا وقد خرج عليه قوله تعالى وكذّبوا
بآياتنا كذّابا في قراءة من خفّف من الشذوذ وقيل هو مصدر على
غير الصدر أو مهموزا كان على تفعيل نحو تنبيء وعلى تفعلة
نحو تنبئة فيما لامه همزة فيها وتفعيل به أكثر وأجود قاله
أبو زيد ومصدر فاعل المنفاعل مفاعلة نحو خاصم مخاصمة وباشر
مباشرة وجمع فعال وفيعال قيل ومراظ بيطال وشذ ديوام
ومنه المصادر التي شذت عن القياس أكثرها تسميها معظم النحاة
أسماء مصادر لا مصادر ويسميها بعض اللغويين مصادر لفعل لم تجر
عليه ولا مشاحة في الاصطلاح ومن المصادر ما يجي على تفعال
كالتكرار والترداد وهي كثيرة وذكر بعضهم أنه للتكثير
ومذهب البصريين أنه مصدر يدل على الكثرة وليس مبنيا على
فعل المشدد العين الذي يراد به التكثير ومذهب الفراء وغيره من
الكوفيين أن التفعال بمنزلة التفعيل والألف عوض من الياء
ومنه المصادر بفتح التاء فأما التبيان والتلقاء بكسرها فوضعا
موضع المصدر وزعم الأعلم أنهما مصدران شذا بكسر تائهما
ومعناهما التكثير وهو خلاف لفظ سيبويه وما جاء بكسر التاء من
الوزن فأسماء تقعة نحو تمساح ومن المصادر ما جاء على فعّيلى نحو
الهجّيرى والرّمّيّا وهو مما يدل على التكثير وجاءت منه ألفاظ
بالمد خلافا لمن زعم أنه مقصور وأكثره مقصور وجاء بعضه
ممدودا وقال مصنف الكتاب فيما جاء من جمع ما ورد منه
يجيء المصدر ... على صيغة اسم المفعول

منه وتقول مصطلى ومنتزح ومرحرح فيا شامطرد في اسم المفعول
والمصدر والزمان والمكان والثلاثي يأتي مصدره والزمان
والمكان على مَفعَل بفتح العين إلا أن مصدر يفعل بكسر العين فيأتي
مفتوحا نحو مضرَب بمعنى ضرب ومفرّ بمعنى فرار وما عينه ياء
نحو محيض ومبيت كالصحيح العين والمصدر بالفتح والزمان والمكان
بالكسر نحو المغيب والمقيل أو يجيء بناء المصدر على مفعل أو مفعل
أو يقتصر فيه على السماع فإنه من باب والثالث أقوى فلا تقول
في المعاش المعيش إلا أن سمع وكلا المحيض المحاص إلا أن سمع وأجاز
بعض النحاة الكسر والفتح مصدرا كانت أو اسما مكانا أو زمانا وأجاز
المثال والمجيل والمغاب والمغيب وما فاؤه واو وصحت لامه وكان
على فعل يفعل نحو وعد يعد فإنه على مفعِل بكسر العين نحو
موعِد وفي التسهيل أن كيفية إنما تلتزم ذلك ولم يبين حاله في المصدر
والزمان والمكان وإن كان على فعِل يفعَل ولم تتحرك فاؤه ففي
المضارع نحو وجِل يوجَل فأكثر العرب على الكسر في المفعل نحو موجِل
كموعِد وبعضهم يفتح في المصدر ويكسر في الزمان والمكان وزعم
الجوهري أن الكسر والفتح في توجل وبابه في المفعل منه فيأتي مطرد
[illegible] وبابه إلا الكسر وكلامه كلام من أنه لا
يقاس فإن تحركت فاؤه فالفتح في المفعل قولا واحدا نحو ودّه [illegible]
أو [illegible] موقة وحكى الفراء في المفعل من وضع موضع بالفتح وكل مفعل
ما فاؤه واو وصحت لامه فإنه بكسر العين إلا موكل وموحل وموهب
وموحد وموزد وموسعة وموألة وموروق فإنه بفتح العين وشذ من
[illegible] الزيد أحد عشر في المفعل أشياء للمكان مشرق ومغرب ومربق
ومنبت ومجزر ومنسك ومسكنة ومزنة ومحل ومعرق الرأس ومعبر
المرفق ومسكن ومطلع ومسجد بالكسر وفيها الفتح لأن
مضارعها ضم العين فأما المسجد فزعم أبو عبيد أنه من

مشرق [illegible] موضع السجود [illegible] لموضع
السجود ولو أردت به الاسم مسجد بفتح الجيم ومن كلام الحجاج
ليلزم كل رجل مسجده بفتح الجيم أراد موضع سجوده وقال الفراء
سمعنا المسجد والمسكن والمطلع بالفتح يعني به المكان وأجاز هو
وأبو عبيد وابن قتيبة في مشرق وما بعده الفتح قياسا وإن لم يسمع قال
أبو حيان والظاهر أنه نص على كل حال وأشياء للمصدر مكبر ومرزئة
ومشيئة وفيها سماع الفتح لأن مضارعها مفتوح العين ومرجع ومعرفة
ومعجزة ومأوية ومعصية ومحمية وفيها سماع الفتح لأن قياس مضارعها
مكسورة وما جاء فيه الفتح والكسر وقياس مضارعه مضمومة مفرق
ومحشر ومسكن ومعتبة ومنسك ومحل ومناص وأما المطلع
بالفتح فيه القياس والكسر من الشاذ وعلى أنه مصدر بالكسر ذكر من
وقال غيره المصدر بالفتح والمكان بالكسر وأما مرزئة فمضارعه
بالضم وليس بقياس وروي فيه بالكسر وهو القياس لأنه مضعف
لازم وما جاء فيه الفتح والكسر أيضا وقياس مضارعه مكسورة مأوِق
الإبل ومحمدة ومحمية ومظلمة ومزلة ومضربة السيف وما قياس
مضارعه مفتوحة موضع وموجل وموقعة الطير ومحمدة ومحسبة
ومعلوكة وجاء مثلثا مهلك ومقبرة ومشرقة ومأدبة ومقبرة
ومزرعة ومشرفة ومقبرة [illegible] الكلام مفعُل
وأثبته بعض الكوفيين وقال فيه جاء مفعل كمكرم ومعون وجاء
أيضا [illegible] وزيادته تاء مفعلة [illegible] ملكة ومكرمة
ومعونة ومألكة [illegible] من القراءة فاحتمل
أن يكونا [illegible]
[illegible] الثلاثي [illegible]
[illegible]
[illegible]

محشة للحشيش والعود مأتمة ومنيمة وكثرة الشرب مبولة ومما
اسم مختلفة لذلك ومجبرة ومقثأة ومعركة وكطعام متخمة ومن
الشاذ مأسدة ومضبعة ومذأبة ومثعلة ومكمأة ومقعاة ومفثاة
والما لازمتم فلا يقال مأسد ولا مسبع وقالوا ولينية لكل شيء
يقال لها آن تعير أي آن قيست على ما تكلمت به العرب من العطن وقالوا
أرض محياة كثيرة حياتها وقال بعضهم حيوات وقالوا في العين
أرض مفعاة وضرحابه الجيل معقلة بضم الغين حكى ابو عبيد عن
ابا لهم مثربلة ومكمجة ومقثأة بالضم والفتح قيل ومفعل لمكان
الكنخ ومزقوق لبيت الحلال وقال أما خبغر في ابو سكمي من بداسم لم
يرد بكسر الميم معنى وكذا مخيخ ان المكان فيها سه ان يكون مكيخ
وقال انما صعني مربد الابل بالكسر لانه يربد بها اي يحبسها وقد
ربتها وميلقة الكلب التي يلغ فيها فإن كان الاسم غير ثلاثي لم يبن
منه ما يدل على الكثرة الا ما شذ حكي من ارض متعلبة ومعقربة أي
كثيرة الثعالب والعقارب ولا يقاس عليها فيقال ارض مضفدعة
والذي حكاه من فتح اللام والراء على زنة المفعول وحكى ابو زيد
عن العرب أنهم يجعلونه بزنة اسم الفاعل بكسر اللام والراء يريدون الكثرة
وحكى بعض اللغويين مكان معقرب وأرض معقربة بكسر الراء فيها
وصرح معقربة بفتح الراء ... وحسن الشاذ قولهم أرض معقرة
على وزن مفعلة أي كثيرة العقارب كأنه رد الرباعي الى الثلاثي
ثم بنى منه معقلة بفتح الميم والقاف وسكون العين كأنهم لا يحكوا
في العقرب معنى العقر وقد صاغ من مصدر الفعل الثلاثي آلة وعلاج
اسم على مفعل نحو مقص ومخصف ومكسر بكسر الميم وشذ الفتح
نحو منقل والتثليث نحو مغزل والكسر أشهر ومفعل في بعضها
مقصور من مفعال ولذلك جمعه ولا ينقاس من القصر ... في
الشيء لا يقال فيه مصباح ... وقد يطلق أيضا على مفعـ

مصباح ومفراض ومحراث ومنقاش وقد تلحقه التاء نحو مكنسة ومسلة
ومكسحة ومرآة فأما ستة مناقل فليست آلة إنما هي للمكان الذي يوضع
عليه السرجة والمسرجة من الآلة وهي التي توضع فيها الفتيلة والزيت
ويطلق أيضا على فعال نحو إراث وسراد ولا يطرد فيقال في آلة الوجاء
بالضم في الميم وعين الكلمة مسعط ومنخل ومدهن ومدق ومكحلة ومحرضة
ومنصل لم يذهبوا بها مذهب ما صيغ من المصدر ولكنهم جعلوها أسماء
لهذه الأوعية وقال بعض العرب مدق جاء به على الفعل وحكاه
لما خبغر في لا وسك وقال فيه قال بعضهم يدقون الذي في البر تعلقه
ما يبقى به بكسر المسيم

باب اسم الفاعل واسم المفعول

منهما من مزيد على ثلاثة كمضارعه عددا وحركة الا أن أولهما ميم
مضمومة وما قبل الآخر في اسم الفاعل مكسور وفي اسم المفعول مفتوح
لفظا أو تقديرا فيهما وشذ في اسم الفاعل وارس ويافع من أورس
وأيفع ومسلقع ومسهب بصيغة اسم المفعول من ألفج وأسهب
في الكلام ومحصن وأحصن ومجزأ أشة بفتح الهمزة من قولهم أجزأت
الابل إذا أسنت وحكي ... أنتجت الناقة إذا استبان حملها
فهي نتوج ولا يقال منتج ... العرب استغنت عنه بنتوج
إنتهى واسم المفعول من الثلاثي على زنة مفعول فيما ... مطرد
واسم الفاعل منه إن كان على فعل بزنة فاعل فيما ... مطردا وجاء
على فعول نحو ... وعلى فعيل نحو ... وفعل
نحو ... وفعال نحو ... في المؤنث
وفعلى في المؤنث نحو ... وفعال نحو جواد وفوعل نحو ...
ومفعل ... وإن كان بزنة فاعل نحو
عالم أو لازما كان على فعل نحو فرح أفعل نحو أخوار وأحول ...
... أكثر ... وفعلان نحو عطشان

وَرَيّان وبابه أن يكون دالا على امتلاء وخُلُوّ وفاعل سالم ونابل وفعيل
حزين ومريض وبخيل فعيل في الغني عن فَعُل نحو حَسِيب وسمين وقَر
يقظ فعل فَعَلا قالوا أجم وجَم وعَجِل وعَجْل وفَعِل ويقظ وتيقظ
وأفعل نحو أسود وأسوَدّ ونحو أحمر وأخضر وعَوِر وأعور وفَعْلان نحو فَرِح
وفرحان وجَذِل وجذلان وسَكِر وسكران وقد تشترك الثلاثة في
شَعِث وأشعث وشعثان إذ كان على فَعِل كان فيه فعيل فيما نحو
شَرُف فهو شريف وقال في ما الأكثر فعيل وفعال في فَعُل ومن
استعمل القياس فيما لم يسمع من العرب السماع فهو مصيب وخالف الخلاف في
كونه جعل فعلا مقيسا عند عدم السماع وجاء اسم الفاعل على
فَعِل كخشن وفَعِل خشن وفَعال جبان وفُعال فُرات وأفعل أحمق
وفِعل عِفّ وفَعْل ضَخْم وفُعال وُضّاء أي وضيء وفَعُول حَصُور
أي ضيق مجرى اللبن وفُعُل جُنُب أي ذو جنابة وفاعل فالأصل
خالونه تفيد الفرة فهو فارغ حدث من الحروف فعله وسائر ما ورد على
فاعل فيه لفظان نحو كمل وكمل فهو كامل من كَمُل كامل من كمل انتهى
وقالوا حمض وفل وكمد وفضل بضم العين وفتحها وجاء اسم
الفاعل منها على فاعل فهو من تداخل اللغتين وجاء على فعلان قالوا
ضرع فهو ضرعان وعلى فعل نحو نزر وشكس وجاء بصيغة
المفعول قالوا ودع الرجل فهو مودوع وأحيب بأنه اسم الفاعل من
الزمان جاء على فاعل نحو آتي كان على وزن فعل أي فعل أي فعل
نحو سامر وكارب وحاسر وناقل

باب المقصور والممدود

المقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة والممدود هو
الاسم الذي حرف إعرابه همزة بعد ألف زائدة وذكرهما من المقصور
والممدود عند ذكر ألف التأنيث والقصر في كل معتل
الآخر يقع ما قبل آخره في نظيره من الصحيح إما لزوما وإما غلبة

فاللزوم اسم مفعول ما زاد على الثلاثة نحو مُعطًى ومُنتهًى ومُفترًى
ومُستَدعًى ونظيره من الصحيح مُكرَم ومُنطلَق ومُفتخَر ومُستخرَج ومَفعَل
نحو مَرمًى ومَغزًى لمصدر وزمان ومكان ونظيره مَذهَب ومِفعَل
آلة نحو مِرمًى ومِهدًى للوعاء الذي يُهدى فيه ونظيره مِخلَب
وقد جاء الصحيح منه على مِفعال نحو مِحراث وكذلك يجري في
المعتل وجمع فُعلة نحو دُمًى وعُرًى ونظيره ظُلَم وجمع فِعلة
نحو مِرًى ونظيره قِرَب وكذا لو كانت جمعت فِعلة على
فِعَل نحو لحية ولحًى وجلية وجِلًى وفُعلة على فُعَل نحو كُسوة
وكُسًى بضم الكاف في المفرد وبكسرها وضمها في الجمع ومفرد
الأفعل الذي مؤنثه الفُعلى نحو الأعلى والأدنى ونظيره الأكرم
ومؤنثه نحو العُليا وجمع المؤنث نحو العُلى ونظيره الكُبر ومؤنثه
الأفعل للتفضيل نحو الكُبرى والصُّغرى وكل اسم جنس لمفرد ثلاثي
في آخره ألف يفرق بينها تاء التأنيث نحو حصاة وحصًى وقناة وقنًى
ونظيره شجرة وشجر وأما الغالب فمصدر ما كان على فَعِل اللازم
إذ الغالب فيه أن يكون على فَعَل نحو هَوِي هوًى وجَوِي جوًى ونظيره
أشِر أشَرا وقد جاء على غيره في الصحيح نحو شكس شكاسة
وصعب صعوبة وسكر سكرا وجاء منه في المعتل على غير فعل
قالوا رَوِي رِيًّا فأما مصدر غَرِي فحكى أبو زيد أنه ضعيف
فيه غَرًى بالقصر على القياس في إخوانه ونقله ... والفراء غَرَاء
بالمد على وزن فَعال والترخيص في كل معتل الآخر
قبل آخره في نظيره من الصحيح ألف إما لزوما وإما غلبة فاللزوم
مصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وانجلى انجلاء
مما أوله همزة وصل يكسر مصدر ما ممدوده ... ترايا وانجلى
ترائيا ونظيره الحبير والغالب ... تكسير ما قبل الياء في
ترائي وترائي بإخلال الياء ومصدر فِعال نحو عِداء وشقاء ونظيره

[illegible]

فِعال وموازن تِفعال نحو تِمراء وتِيماء ونظيره تكرار وتكلاب
وواحد ما أعرب جمع أفعلة نحو كساء وأكسية ونظيره جمل
وأجمِلة ومصدر لما عُل على فَعال نحو عادى عِداء ووالى وِلاء ونظيره
ضارب ضِرابا وفُعَلاء جمعا لفعيل نحو كُرماء وخُطباء ونظيره كَعبة
وكِعاب وأفعِلاء جمع لفَعيل وفَعْل نحو صديق وأصدقاء وصَدِيّ وأصداء
ونظيره جِرب وأجراب ونَجر وأنجار وفُعال لا للأصوات والأمراض
الصفة نحو الرُّغاء والمشاء ونظيره الصراخ والنيام وفُعلاء جمعا
نحو شُعراء واسم جنس كاسم وآخره تاء التأنيث وفعلها واو أو ياء
تقر العين زائدة نحو سقاية وسقاء وعظاية وعظاء ونظيره صحابة وصحاب
جمع على فِعال مفرده فَعْلة نحو ركوة ورِكاء وظبية وظِباء وشذ
قَرية وقُرى ونَزوة ونَزى وشَهوة وشُهى جاءت على غير فِعال
والغالب مِفعال صفة نحو مِعطاء ومِهذاء ونظيره مِهذار وشذ منه
شيء جاء مقصورا قالوا مِعطى وما سوى هذا الذي ذكرناه من
تمييز المقصور والممدود وسوى ما يلحق فيه ألف التأنيث مدركه
السماع وقد ذكر الزجاج في الجمل وابن السكيت في الغريب منه كثيرا
أشياء من الغبير والمسموع وذكر ابن عصفور في المقصور كل
فعل آخره حرف علة قبله فتحة نحو أعطى ورمى [illegible] القضاة
ما [illegible] من الأفعال والحروف مقصورا لأن المقصور من الأسماء في
يوجد من جنسه ممدود ولا [illegible] نحو رمى ورماة [illegible]
[illegible] وفي مد المقصور في الضرورة خلاف منعه البصريون وأجازه
جمهور الكوفيين والفراء إن لم يكن له ما يوجب قصره نحو الغنى
فإن كان له ما يوجب قصره نحو سكرى فلا وقال الجمهور يجوز قصر
الممدود في الضرورة مطلقا والفراء إن لم يكن له ما يوجب مده
نحو الولاء الشاغل بين السماء وإلا نحو ما كان له ما يوجب مده
نحو فعلاء أفعل فلا وقد [illegible] قال

من الجملة الأولى وتعرض لبعض الحروف تغيير صفة وقد تقدم منه شيء
بذكر حروف العجم ونذكر هنا ما بقي علينا من ذلك وهو
الإمالة وتغليظ اللام وتخفيف الراء

باب الإمالة

الإمالة
أن ينحى بالألف نحو الياء فيلزم منه أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة
وأصحاب الإمالة تميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد وأصحاب الفتح
الحجازيون إلا في مواضع قليلة وتحسن الإمالة غالبا في الأسماء المتمكنة
والأفعال وأسبابها الكسرة والياء وانقلاب الألف عن الياء أو كونها
للياء في حال ما وتشبيه الألف المنقلبة عن الياء وشبه الألف المشبهة
بالألف المنقلبة ويفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال وإمالة
لإمالة ونحن نرتب الكلام على هذه الأسباب

السبب الأول الكسرة وهو مذهب الأكثرين وإلى أنها في باب
الإمالة أقوى من الياء وهو ظاهر كلام س وذهب ابن السراج
إلى أن الياء أقوى من الكسرة فالكسرة إن تقدمت الألف ووليتها الكسرة
نحو ساجد وبايع فلا إمالة وإن تأخرت الألف بحرف نحو عماد أو بحرفين
أولهما ساكن نحو شملال أو ميل أو متحرك نحو أكلت عنبا أو ثلاثة
نحو قتلت قتبا فلا إمالة وشرط في زمان فلا إمالة فإن كان بين
الكسرة والألف حرفان ثانيهما الهاء وما قبلها مفتوح أميل نحو لن ينزعها
ولا يمال لن يضربها لأنه [illegible] وحكم الكسرة [illegible] حكمها في أوله
[illegible] مثل عماد وكلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت
الإمالة أقوى فكتاب أقوى من جلباب وكلما كثرت الكسرات
كانت الإمالة أقوى [illegible] أقوى من جلباب وإذا تأخر عن الألف
حرف استعلاء منع نحو ناقد وعاطس وعاصب وعاجب وباخل
[illegible] وخائط أو بينهما حرف نحو ناهض ونابغ ونافق وسامح
[illegible] وحاجز [illegible] المستعلي الكسرة فلا [illegible] آخر

إلا من لا يوثق بلغته فإن كان الفصل بحرفين نحو مناشيط ومعاليق ومعاريض
ومواعيظ ومبالغ ومنافيخ ومصابيح فالنصب هو الكثير وحكى س
أن قوما أمالوا حين تراخت هذه الحروف عن الألف وهي قليلة وذهب
المبرد إلى منع الإمالة في مناشيط وأخواتها فإن كانت الكسرة منوية
نحو هذا ماض في الوقف أو هذا ماض أصله ماضي لم تمل الألف لأنها
في شروط فإن تقدم حرف الاستعلاء وليه الألف غلب الكسرة
ومنع الإمالة نحو قاعد وغائب وخامد وطاعن وطائف وضامن
وظالم فإن تقدم حرف الاستعلاء مكسورا نحو صعاب وغلاب
وخباث وقفاف وضباب وصعاف وطلاب مصدر طالب للمبالغة
أو ساكنا نحو مصباح ومطعان ومضراب ومقلاة جازت الإمالة
وبعض العرب يجعل حرف الاستعلاء غالبا وقال س وبعض من
يميل قفاف ويميل ألف مفعال وليس فيه شيء من هذه الحروف يعني
حروف الاستعلاء ينصب الألف في مصباح ونحوه فيعتزون بين ما
كان مكسورا وما كان ساكنا ورأيت ضرما بمنزلة صعاد كأن
رأيت عرقا ورأيت علقا بنصبه كما ينصب في قائم وقاعد فإن فصل
بين الألف وحرف الاستعلاء بثلاثة أحرف نحو [illegible] بما يسوك
أو أربعة نحو [illegible] فلم يحفل بعد الحرف الكسرة فيمال وبعض
العرب يغلبه فينصب وهذا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولي الألف من
كلمة غير كلمة الألف نحو يريد أن يضربها قبل وكذلك طالب مال ملق
لبعد القاف عن الألف وانفصال الكلمة فيستوي كل من المنفصل والمتصل
ومن أجرى المنفصل مجرى المتصل أقل والإمالة في المنفصل أقوى وشذ
عدم الاعتداد بحرف الاستعلاء في رأيت عرقا فأميل وفيما سمع أن لا
يمال لأنه مثل قاسم وعدم الاعتداد بالحركة في رأيت عنبا فأميل
وقيل سببه أن لا يمال والكسرة المنوية في الموقوف عليه نحو [illegible]
[illegible] أو في مدغم نحو حاج وخواج فإن الكسرة [illegible]

مطلقا ومنهم من يقتصر على إمالة حالة الجر وينصب حالة الرفع والنصب
فإن كان الإدغام من كلمتين نحو قراءة أبي عمرو الأبرار ربنا
والنهار لآيات فقالت الغلاة من أميل التجويد لا تمال أصلا وقال
الأكثرون تمال وهو مذهب ثعلب وهو الصحيح والإمالة لكسرة
بناء نحو هؤلاء أقوى منها لكسرة إعراب نحو بابك مجرورا وللمتصلة
كائنة ما كانت أقوى منها للمنفصلة نحو لثلثا درهم وللكاسرة
أقوى منها المقدرة نحو حاد والاعتداد بالكسرة في الراء أقوى
من الاعتداد بها في غير الراء ولذلك أميل نحو داري في الوقف من يمنع قال
في الوقف وتغلب الكسرة الراء المفتوحة تغليبا الألف نحو أشر
وبراش أو تلي الألف مفتوحة نحو رأيت جملا أو مضمومة نحو هذا
حمار فلو كان بينهما حرف نحو هذا كافر أو حرفان نحو هذه
دنانير فكذلك عند بعضهم وبعض العرب لا يلتفت إلى الراء فيميل
فإن كانت الراء التي تلي الألف مكسورة كفته ما يمنع من الإمالة
سواء كان حرف استعلاء نحو قارب أم رائي نحو من غرائبك فإن فصل
بينهما بحرف لم تغلب قال س ومن يقول قارب فيميل ينصب مررت
بقادر [illegible] قال وقد أمال قوم ترضى عربيتهم وتقول
هذا قادر فيفتح ومن العرب من يجعل المكسورة إذا فصل بين الألف
وبينها بحرف كالمفتوحة والمضمومة فيقول مررت بكافر وتفتح
وقال الفارسي فأما إن سلم من حرف استعلاء وراء أميل نحو عابد
أو فيه الراء وحرف [illegible] نحو راشد [illegible] أو غير [illegible] مضمومة
أو مفتوحة نحو [illegible] وفيه من أن يمال [illegible] على حد ما [illegible]
أو مكسورة نحو [illegible] أميل أو ليس بغير [illegible] أميل نحو بارد أو كانا
فمذهب الإمالة والمنع والثالث [illegible] في الجر في الرفع والنصب
نحو كافر أو حرف استعلاء وحده فإن نحو كاتب أو عينا نحو عاقل
أما نحو ذلك فلا إمالة أو اجتمعا فيه [illegible] والمستعلي فإن

والعين رآء نحو كارب او عين والهاء رآء نحو راهب او كاهن والعين رآء نحو عارف
او المستعلي غير واللام رآء نحو جابر او جار والعين رآء نحو فاجر او كاهن
والقاف رآء نحو رامق ميراقر ورامق وطارق مما يجوز فيه الامالة وكارد نحو
وباقر يمتنع رفعا ونصبا وامتنا به الجر فلا امالة فيه منعه والمنع
مذهب وهادر يمتنع نصبا ورفعا ويجوز جرا وان كان مع الرآء
حرفا الاستعلاء والرآء اول نحو رافق او ثانية نحو فارك وكارق
او ثالثة نحو فاطر فالامالة ممتنعة وان كان مع المستعلي رآء ان
نحو قادر وكابر امتنعت رفعا ونصبا وامّاله قوم جرا كما اما لوا
صغار وقرار لانكسار الرآء وحبه المستعلي وبه الغرض للرآء
في هذا الباب مواضع خمسة منع الامالة اذا كانت مفتوحة
بعد الالف او قبلها او مضمومة نحو راشد ورعاف وهذا رو جابر
وجاب الامالة مكسورة كالركاب والشارب وغالبة اذا ا
تقدم مما استعلاء مفتوح وتأخرت مكسورة نحو غارب ومغلوبة
كان تقدم وبنائهم نحو طارق وغالبة اختها اذا اجتمعتا والرآء
مفتوحة والثانية مكسورة ومعها المستعلي نحو قادر بالقوي الغوالب
منع الامالة انتهى **السبب الثالث** اليآء ذكر سيبويه ان اهل
الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء وان اهل نجد يميلون للكسرة
فالياء قال الالف لا تميل اذا اتصلت متغيرة نحو سيال وضياح
وبياع ومميز المشردة اقوى منها في المجمعة او انفصلت عن
الالف بحرف نحو شيبان والحيوان ورأيت يداه الوقف والامالة
مع الساكنة اقوى منها مع المتحركة او حرفين ثانيهما هاء نحو
فتح ما فيها نحو بينها ورأيت يدها امالوا بينها لان الهاء ان
نسرها ويدها في الوقف من امالها في الوقف حكمو للياء ما حكموا
للكسرة ولو اتصلت الياء متأخرة عن الالف فان سيبويه لم يذكر ذلك
كتابه وذكره بعض اصحابنا وابن الدهان ومثاله الريان

ومع كون الياء من اقوى اسباب الامالة لم يا خذ بالفتح فيها
علماء الشاذ في قراءة ورش الحمزات وخيران يا امالة ولاثابة في قراءة
فتية الثيار **السبب الثالث** انقلاب الالف عن الياء وهو
سبب تقديري ضعيف ليس فيه قوة الكسرة والياء وذلك نحو فتى وبنى
ومرمى وملهى وسواء بعد الاسم والفعل وما كانت منقلبة
عن ياء اصلية او عن ياء نحو ملهى واقصى ومن العرب من لا يميل ما
انقلبت فيه الالف عن ياء قال س وقال بعضهم اكثر العرب يقرأ امالة
يعني بالعرب غير الحجازيين وغيرهم ومثال الالف الى الياء في حال
اجري مجرى ما انقلبت الالف عن الياء نحو حبلى فانها تقول الى الياء في حال
التثنية والجمع تقول حبليان وحبليات ونحو تقول الى الياء اذا بنى
للمفعول نحو غزي فان الت الى الياء واحملها الواو بمنزلة زيادة تسمى
التصغير والتكسير نحو العصا والقفا فانك تقول عصيّ وقفيّ
فكان من مذهب س انه يستوي في الثلاثي بين ذوات الواو وذوات الياء
فيميز الامالة ويترجم غيره كالفارسي فحكم والامالة في الفعل
نحو غزا وجعلوها شاذة في الاسم نحو العصا وانقلاب الالف عن
ياء او واو في فعل ثلاثي اذا اسند الى ضمير متكلم او مخاطب
عينه وانكسرت فاؤه وذلك نحو كاد وجاء وشاء مما هو على فعَل بفتح
العين وهاب وخاف مما هو على فعِل بكسرها والامالة لبعض الحجازيين
يوافقون بني تميم وكلهم يفرقون بين ذوات الواو ونحو خاف فلم يمل
ويفرد ذوات الياء نحو طاب وهاب فاما وبعض الغلاة يقيس
بالامالة الكسرة تعرض في بعض الاحوال وقال الفارسي واما لوا
خاف وطاب مع المستعلي طلبا للكسرة في خفت وقال ابن مسلم
الحضرمي امالوا ان كان الالف امالة فيه كان الالف منقلبة عن ياء وفي
كان العين مكسورة ارادوا ان يدلوا على الياء والكسرة انتهى
شرط امالة ما انقلبت فيه الالف عن ياء في اسم ثلاثي فالوا

من خاف وهاب وشبهوا ما ألفه منقلبة فيه عن واو وقالوا من مَسال
وباب فأمالوا شذوذًا ولم يشبهوا الفعل منه وإن الياء على فَعَل
بفتح العين نحو قال لأنها تشبيهًا نحو كال بكال كما شبهوا غزا برمى
فشبهوا قال بكال ونحوهما **السبب الرابع** تشبيه الألف بالألف
المنقلبة عن الياء ومزيدة للإلحاق وتكون الألف فيه للإلحاق نحو عَلقى
وللتأنيث نحو رضوى مع الاسم وفي الصفة سكرى وفِعلى
وتكون فيه للإلحاق نحو ذفرى وللتأنيث نحو ذكرى ولا يكون
في الصفة إلا ما رواه أحمد بن يحيى من قولهم رجل كيصى منونا
وفُعلى ولا تكون ألفه إلا للتأنيث ويكون اسمًا نحو بُهمى وصفة
نحو حُبلى وفُعالى وألفه للتأنيث ويكون اسمًا نحو حُبارى وصفة
جمع نحو سكارى **السبب الخامس** شبه الألف
المشبهة بالألف المنقلبة وذلك ألف التأنيث قال س سمعنا العرب
يقول ضربته ضربة وأخذ أخذة شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما
يميل ما قبل الألف ولم يبين من ياء الألف شيئًا والظاهر أنها شبهت
بألف التأنيث وكلمة التأنيث فالإمالة جائزة في الفتحة التي تليها
والألف التي قبلها نحو الحياة وسواء كانت الهاء للمبالغة نحو
علامة أم لغيرهما فإن كانت هاء سكت نحو كتابيه فمذهب
ثعلب وابن الأنباري إلى جواز إمالة ما قبلها وقد قرأ به
أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي والصحيح المنع ::
السبب السادس الفرق بين الاسم والحرف ومراده من إمالة الفواتح
الفاتحة قال س وقالوا با وتا يعني بالإمالة لأنها أسماء ما
يلفظ به فليست مثل ما ولا وغيرهما من الحروف المبنية على
السكون وإنما جاءت كسائر الأسماء وحروف التهجي التي في
أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من
يميل فإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في

السبب السابع كثرة الاستعمال وذلك إمالتهم الحجاج علمًا في الرفع
والنصب وكذلك الحجاج في الرفع والنصب نص عليه الداني في
جامع البيان وأما إمالتهم الناس في الرفع والنصب ورويت
الإمالة فيه مطلقًا عن أبي عمرو والكسائي **السبب الثامن**
الإمالة للإمالة ويسميه بعضهم مجاورة الممال وقد عده أبو جعفر
ابن الباذش في أسباب الإمالة قال س رأيتها عمادا فأمالوا الألف لإمالة
كما أمالوا للكسرة قال وقالوا معزانا في قول من قال عمادا فأمالها
جميعًا وذا قياس انتهى وقد تتقدم الإمالة على الألف التي أميلت لأجلها
وقد تتأخر فإمالة تاء اليتامى وسين أسارى وكسائي وكاف
سكارى وصاد النصارى لإمالة ما بعدها وقد مرّ بذلك بعض القراء
ومن المجاورة ما جاءت فيما هو كلمة أو كالكلمة نحو معزانا لاتصال
الضمير به وقد تبعد المجاورة وتعظم كلمة أمالوا الضحى لإمالة
وما قلى والاسم غير المتمكن إن كان البناء عرض له أميل نحو يا فتى ويا حبلى
وإن كان لم يعرض له نحو إذا وما الاستفهامية والشرطية ونحوهما
لا يستقل فلا يمال وقد أمالوا من هذا النوع نا والهاء نحو مرّ بنا
ونظر إلينا ومرّ بها ونظر إليها ويريد أن يضربها ونهيها وأميلت أيضًا
مفصحة غير معربة لأنها قد تمكنت وتعرب وأما الواو التي للإشارة
ومتى في كلتا حالتيها من الشرط والاستفهام وأنّى ووزنها أفعل
واختاره أبو الحسن بن الباذش وقيل فَعْلى واختاره ابن عصفور
والأستواري وأمالوا من الحروف بلى ويا في النداء ولا في إمّا لا
وعن قطرب إمالة لا في الجواب من الفتح أمالها من العرب من لا
ترتضي عربيته وحكي ذلك عن قوم من الكوفيين انتهى وأما حتى
فالعامة فيها على الفتح وحكى ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل
نجد وأكثر أهل اليمن وأما الداني والكسائي في إمالة الكلمة
ونسب س وابن الأنباري وقاس إلى منع إمالة حتى قال س

وممّا يميلون أيضا حتّى وأنّا ولمّا فيفرّقوا بينها وبين الأدوات لأنّها أسماء
نحو معطى وقال الخليل لو سمّيت بها رجلا أو امرأة جازت الإمالة
وأمال القرّاء ألف بلى تشبيها بألف فاعل ومنعه الجمهور وإذا تلت
الراء المكسورة فتحة جاز إمالة الفتحة بشرط أن لا تكون الفتحة في ياء
نحو من الغِيَر وبشرط أن لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء نحو
الشرق والشرك وسواء كانت الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر
ومن الكبر أو فصل بين الفتحة والراء مكسور نحو بأشر أو ساكن
غير الياء نحو من عمرو فيرقين وحيث لا تمال فيها الفتحة كانت الراء في كلمة
كما مثّلنا أو في كلمتين نحو رأيت خبط رياح ولو فصل بين الفتحة
والراء المكسورة حرف مكسور جازت الإمالة نحو خبط بريد وتقول
من الحاذر فتميل فتحة الذال فتكون إمالة لإمالة نص على ذلك س
وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عماد لا يجيز إمالة الألف فعلها أمال
ما قبل الحاذر لإمالة فتحة الذال ويجوز أن تمال الفتحة للإمالة في
الألف بعدها إذا كانت الإمالة في حرف حلق نحو رأى ونأى
ونعى فإن ذهبت الإمالة لالتقاء الساكنين نحو رأى القمر فيل
ومنهم من يميل الفتحة وإن ذهب موجب الإمالة لما فإن كان بعدها
فيل الألف غير حرف حلق نحو رمى فإمالة فتحة الراء قبيحة وقد
حكيت الإمالة لغية وتمال الفتحة أيضا لأجل الكسرة التي تليها
كانت في راء أو غيرها كإمالة فتحة العين في فإنهم لا يكسرونه
لأجل كسرة الميم قال ابن خالويه حكى أبو جعفر أن بعض بني
أسد يقولون فإنهم لا يكسرونه وإنما كسرنها بكسر العين والواو إنّني
لأن كانت الفتحة في حرف مضارعة نحو نَعْبر أو في ياء نحو بيلب أبرا بيرا
ولا تمال فإن فصل بين الفتحة والكسرة في الراء أو غيرها ساكن وسو
ياء نحو يعقر وبينت فلا إمالة أو غيرها فتميل نحو بجزر ويخزب
فإن ذهبت الكسرة بالتقييد نحو رحمه الله في رحمه الله لم تمل

الفتحة ومنهم من يميل وينحو بالضمة إذا كان بعدها راء مكسورة
مثل الفتحة فتمال نحو من السمر ومن المنقر وخبط رياح فيشمّونها
الكسر والمتصلة أقوى في ذلك من المنفصلة فإن كان بعد الضمة واو
كمن عمور وابن نور فأقوال أحدها تميل الواو والضمة قبلها
الثاني تميل الضمة لا الواو الثالث تشم الكسرة في الواو وتخلص
الضمة قبلها الرابع تروم الكسرة فيما قبل الواو وتبقى الضمة
على حالها وعبارة س الروم وعبارة أبي جعفر الإمالة وكان
ابن خروف ولا أستاذ أبو علي يزعمان أن مذهب س وأبي جعفر واحد
وأن تسميته رومًا وأبي جعفر تسميته إمالة فإن كان الروم والإمالة
واحدا فتلك ثلاثة مذاهب أحدها روم الكسرة في الضمة والواو
الثاني روم الكسرة في الضمة وإخلاص الواو الثالث روم
الكسرة في الواو وإخلاص الضمة والذي يتأتّى في النطق الأوّل
والآخران يعسر النطق بهما اللام الفتح المستعمل فيها وسكّه
الفتح من حروف الهجاء غير المستعلية والراء نحو كاتب ودال وياء
وواو ويجب تفخيمها في اسم الله إذا انفرد مثلها فتحة نحو سمع الله أو ضمة
نحو يعلم الله وإن انكسر ما قبلها نحو لله فالفتح أو أميل ما قبلها
نحو ترى الله جاز فتحها وتفخيمها ويجوز أيضا تفخيمها إذا الفتحة وليت
صاد ساكنة نحو صلاح ويصلب وأصلاب أو مفتوحة نحو الصلاة
ومصلّى أو طاء مفتوحة أو ساكنة نحو الطلاق وطلقته ومطلع
أو فصل بين الصاد والطاء نحو أصلح وطال أو تأخّرت الصاد والطاء
والظاء عنها نحو خلص وخلط واختلط واستغلظ وكذا إن انضمّ
ما قبلها طاء نحو فطل أو ظل وبعد الظاء نحو اغلظ ... تفخيمها
من أجل ثلاثة والفتح الفتح المستعمل فيها الراء التفخيم
فإن كانت مكسورة كسرا لازما كالحرير أو عارضا نحو والجار
أو ساكنة قبلها كسرة لازمة نحو شرعة وفرقة إلّا أن كان بعدها

حرف استعلاء نحو اصطبل أو كانت الكسرة عارضة نحو ارجع وأم ازنابها
فالتفخيم فإن كان بعدهما ياء نحو قرية ومريم أو حرف استعلاء مكسور
نحو جرز ومرفقا أو كانت مفتوحة نحو خبزان أو مضمومة تليها
نحو خيم وفريزا ومخبز أو كسرة لازمة نحو خيم وخيرا أو تليها راء
مكسورة نحو بشر أو بين المفتوحة والكسرة قبلها باطل وليس بعد
الراء ياء ولا حرف استعلاء والكلمة عربية نحو الذكر والذكر جاز
الترقيق والتفخيم فإن كانت الكسرة عارضة نحو بسحر وبروح أو
كان بعدها ياء نحو مريا ومرياء أو حرف استعلاء نحو إعراض أو
الكلمة أعجمية نحو إبراهيم وإسرائيل فالتفخيم

القسم الثالث من الجملة الأولى

وهو قسمان قسم يلحق الكلمة من أولها وقسم يلحقها من آخرها

القسم الأول همزة الوصل وهي التي تثبت في الابتداء بالكلمة التي
هي فيها وتحذف متى اتصلت بما قبلها فتثبت وكثر ذلك في
أوائل الأفعال والأسماء التي في أول وغيرهما نحو . وليرنا الغيد .
وكان حقها أن تسكن وأضيفت إلى الوصل لسقوطها واختلف فيها فقيل
وضعت أولا همزة وهو قول ابن جني وقيل يحتمل أن يكون أصلها
الألف لأنا نرى ثبوتها في الاستعمال في الرجل العام لم يضطر إلى الحركة
وقيل اجتلبت همزة ساكنة وهو قول الفارسي واختاره الأستاذ
أبو علي وقيل اجتلبت متحركة وهو قول س وتكون من الأفعال
في الفعل الماضي الخماسي والسداسي ومصدره والأمر منه وفي
الأمر من الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا نحو اضرب اقتل اذهب
فإن سكن تقديرا نحو قيم وبرة وبود ونبل وبرن أو حرف فإنه
يقدر تقديرا ونسخ فلا تدخله نحو قم ورد ووده وسل وزن وعد
وسع وتسقط الكلام على حذف كل ومر وتكون من الأسماء
غير مصادر الأفعال التي أولها همزة وصل في ابن وابنة وابنم وامرئ

وامرأة واسم واست وتثنيتهما واثنين واثنتين ومن تثنية ابنم
في قول الشاعر

ومنا ضرار وابنماه وحاجب مؤجج نار المكارم لا المخبي

وأيمن المخصوص بالقسم على خلاف فيه أهو مفرد وهمزته وصل أو جمع
يمين وهمزته قطع ومن الحروف في أل وفي أم بمعنى أل في لغة حمير
خلافا لابن كيسان في همزة أل فعنده همزة قطع حذفت تخفيفا وتفتح في
أيمن وفي أل وفي أم المذكور وتضم مع غير مما قبل ضمة أصلية موجودة
نحو اخرج أو مقدرة نحو اغزي أمرا من الثلاثي وانطلق واستخرج مما
بني منها للمفعول من المفتتح بها وإذا أشممت الضمة في التاء والقاف
نحو اختير وانقيد أشممت الهمزة الضم وإذا أخلصت الكسرة كسرت
الهمزة وبدلا فصحاح اغزي يا امرأة بضم الهمزة أشممت أم لم تشم وحكى
ابن جني كسر الهمزة في نحو اخرج ولا تتبع الضمة وهي لغة شاذة وتكسر
في سوى ما ذكر من فعل ماض خماسي أو سداسي بني للفاعل وفي الأمر
منه ومن نحو اضرب واذهب واعلم ومن الأسماء المذكورة أولا وليست
وهي مفتوحة وقد تليه أل وأيمن وأيم همزة استفهام فقال ابن الباذش
الذي يوجبه قول س في باب الهمزة أنها تحقق بين بين وذكر الفارسي
أنها تبدل ألفا وقرأ نافع وأصحابه قل آلذكرين بالإبدال وبالتسهيل
وزعم أبو علي بن عطية أن إبدالها إلى الوزن فيه وإلى آخرها وإنما همزة
الوصل في أل ليست بدلا من همزة وإنما زيدت للفرق بين الاستفهام
والخبر انتهى ويرجح ثبوتها قبل حرف التعريف المنقول إليه حركة
ما بعده فتقول الحمر في الأحمر وبه قرأ القراء في الأشهر ومن العرب
من يعتد بالعارض فيقول لحمر ومن تتبع الكلام على ذلك مستوفا في
باب مجاز البدل والقلب والنقل وإذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح
نحو ولقد استهزئ وخبيثة اجتثت أو جار مجراه نحو أو انقص منه
[illegible] زكرياء و[illegible]

القسم الثاني وهو ما يحتوي من آخر الكلمة

وهو علامة التثنية وعلامة الجمع على حدّه وياء النسب وعلامة التأنيث ونون التوكيد ونون التنوين

باب التثنية

قال أبو سعيد علي بن مسعود صاحب المستوفي متى أمكن أن يتفق معنيان في اسم واحد يدل به على كل واحد منهما دلالة على حيالها كما قالوا رجل ورجل وزيد وزيد كان لهم الصيغة التي يدل بها عليهما معًا من حيث هما اثنان كقولهم رجلان والزيدان وهو التثنية ولا يكاد يوجد لها في اللغة العربية إلا نهي وعلامتها في الرفع ألف ونون وفي الجر والنصب ياء ونون يلحقان آخر الاسم المفرد القابل لذلك المتفق مع ما ضم إليه في اللفظ والمعنى فإن كان غير مفرد كان يكون جمع تكسير فلا يجوز تثنيته إلا نادرًا قالوا لقاحان سوداوان أي ضربان نحو قوله

عنز النقترق في الهيجا جمالين   أو اسم جمع فلا يثنى إلا

ضرورة نحو   فيتوما بها أخشوان   أو اسم جنس فما دام

على جنسيته فلا يثنى فإن تجوز فيه وأطلق على بعض الجنس فقد يثنى نحو لبنين وكلام ابن مالك اقتياس تثنية جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ولا تثنى أسماء العدد إلا مائة وألفا وضرورة نحو قوله

فبتوني مستعين دايم   وأجاز أبو الحسن تثنية أسماء العدد

ولا يثنى كل وبعض وأفعل من وأسماء الأفعال وتوابع الكنى نحو أبي بكر وأم بكير ولا أسماء المحكية التي هي جمل إلا ما كان نحو تأبط شرا والمختص بالنفي نحو عريب واسم الشرط وإن كان معرفا والمبنى نحو من وكم وحذام وما به في لغة من بنى وما لا ثاني له في الوجود نحو شمس وقمر للكوكبين النيرين والكنى عن العلم نحو فلان وفلانة وأجمع وجمعاء وأخواتها والمركب تركيب المزج إذا أعرب خلافًا للكوفيين في إجازتهم تثنيتهما ولا ما لا ثاني له خلافًا لبعضهم وقد

إن تثنيته على من جعل إعرابه في الآخر فلت هذان معديكربان وخضرموتان وفي النصب والجر بالياء وكذا بلال أباذان وفي الجمع بالواو والنون والياء والنون وإن ثنيته على مذهب من أعرب إعراب المتضايفين قلت رفعًا حضرا موت ونصبًا وجرًا حضري موت وكذا الأسماء هذا واسم الإشارة والموصول خلافًا لمن ادعى أن هذان والذان تثنية حقيقة ولا الاسم الجاري مجرى الفعل إذا رفع الظاهر نحو مررت برجل قائم أبواه ومضروب غلمانه إلا في لغة أكلوني البراغيث فتقول قائمين أبواه ومضروبين غلمانه ولا المصدر المراد به المصدرية وأريد به الجنس نحو ذر وخضم في الأعلام وأما قضم في إلى في باب الحكاية أن تثنى وفي عمم تضعف تثنيته وإن بقي العلم على علميته وأريدت تثنيته ضم إليه علم آخر وعطف عليه فتقول جاني زيد وزيد فإن تنكر جازت تثنيته فتقول زيدان وقال الأكثرون إذا ثني العلم نفر التنكير وأردت التعريف أتيت بال عوضًا مما سلبه من تعريف العلمية فقلت الزيدان وكذا في الجمع تقول الزيدون وقول من قال لا تدخل أل ونبقي على حاله فتقول زيدان وزيدون فقد أخطأ جميع كلام العرب على خلافه وإذا ثنيت ما فيه أل كالرجل فلا بد من أل فتقول الرجلان وقيل تحذف وتعوض منها ثم لما وعلامة التثنية تدل على اثنين وقد تدل فيما لا يشبع الواحد إذا قصر التكثير نحو حنانيك أو أريد بها الواحد نحو الجلمين أو الواحد على التغليب كما قال

كأن حصة الثوب في الوعاء ثيون   بين الثوبين في الوعاء والزند

يراد به التكثير من المثنى نحو أن يعرف منا ويعطف عليه مثله والمعنى على التكثير نحو قوله   لو عدّ قبر وقبر كنت أكرمهم ميتا

وقد تغني في هذا النوع التكرير عن العطف نحو قوله تعلم كذا كذا وصفًا صفًا أي كذا بعد كذا وصفا بعد صف وقد يأتي من المثنى ما لا يصلح التجريد منه حتى صار اسم جنس نحو كلمتي

المزيد وعلم كالعمرين والزيدين وكتابين ومثال غيرهما في التجريد
والتثنية فيه مستعار فقولهم حواليك وإنما أبانان وإنما أخرمان وعاقلان
وتجريده الحوال وإنما أبان لعرف وإنما أخرم موضع وعاقل جبل ومثال
أعرب إعراب المثنى وليس مثنى لعدم صلاحية التجريد اثنان واثنتان
وجاء فلان يضرب أصدريه والجونين لعمرو ومعوية ابني شرحبيل
ابن عمرو وقول العرب جنبك الله الأمرين أي الفقر والعري وكذلك
الأمران خوفين أي البخل والفرح وأذاقك البردين أي الغنى والعافية
ومنه قولهم لبيك وسعديك شيء سويه لكفتيه وكفايته وإذا كان
المثنى على أصل وضعه جاز فيه العطف إذا قصد بين المتعاطفين
بظاهر أو مقدر إما أن فخم أو شرف وغير بعضهم بعضا فقيل ولا يدري
أيهما والتثنية لعلها وحقيقيا فإن اختلفا لفظا لم يجز إلا قياسا سمع
على سبيل التغليب كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لأبي بكر وعمر
والأبوين للأب والأم وللأب والخالة والأمين للأم والجدة والعجاجين
للعجاج ورؤبة والقمرين لعمرو بن جارية وزيد بن عمرو والأحوصين
للأحوص بن جعفر وعمرو بن الأحوص والمصعبين لمصعب بن الزبير
وابنه والعيينتين لعيينة وعباس ابني عبد الله بن مسلمة والحريثين الحر
وأخيه والزمزمين لزمزم وكرمه ابني قيس وفي المسيبة
لزهير وقيس ابني جذيمة وإن اختلفا معنى كالمشترك أو متضاد
بتضاد كالجونين للأسود والأبيض أو بغير تضاد كالعينين
للينبوع والباصرة والعلمين كالزيدين اسم إنسان واسم كلب
فأكثر المتأخرين على أنه لا يجوز تثنيتهما وهو مختار أصحابنا
وتمثلوا الحريري في قوله ..... فما ثنى بالعينين
وصحح ابن مالك الجواز وإن اتفقا في اللفظ والمعنى فلا خلاف في
جواز التثنية وإن كان لكل واحد منها خصوصيات ليست
للآخر ومذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلا الكسر مطلقا

وأجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء وقال الكسائي هي لغة لبني
زياد بن فقعس وقال الفراء لغة لبني أسد ونصا على أن الفتح لا يجوز
مع الألف وأجازه بعضهم وحكى الشيباني وغيره أن ضمها
مع الألف لغة وأما مع الياء فلا يجوز وقيل من العرب من يجعل الإعراب
في النون فيلزم الياء ويفتح مع الياء نصبا ويكسرها جرا وحذفها
للإضافة كثير ولشبه الإضافة في اثنى عشر واثنتي عشرة وحكى
غلاماك على مذهب من يجيز ذلك ولتقصير الإضافة نحو رأيت بيرتي
ورجلي زيد ذكره ابن مصاح اللخمي وفي ليتك وأخواته على مذهب
الأعلم وتخرج لتقصير الصلة مطلقا على مذهب س والفراء
خلافا للمبرد إذ قصره للرعي فنقل اللذا واللتا ولا يجيز الضاربا
وحذفها من تثنية الذي والتي لغة لبني الحارث وبعض ربيعة وإثباتها
لغة الحجاز وأسد وحذفها من نحو ضاربا الإضافة على مذهب س
والجمهور خلافا للأخفش وهشام فحذفها عندهما للإضافة والضمير ولا
سوى ما ذكر يحذفها فيه ضرورة على مذهب البصريين خلافا
للكسائي فإنه أجاز في سعة الكلام نحو قام الزيدا وينبغي لمن أجاز
حذفها في الضرورة أو سعة الكلام أن لا يؤدي حذفها إلى اللبس نحو
ماذان وما قائمان فلا يجوز قام سرا وأنت تريد سرماذان وجعل المثنى
كالمقصور فيلزم الألف رفعا ونصبا وجرا لغة منقولة عن كثير
من العرب بنو الحارث بن كعب وزبيد وخثعم وهمدان وكنانة
وبنو العنبر وبنو الهجيم وبكر بن وائل وبطون من ربيعة وإنكار
المبرد ما نقله الأئمة عن هذه القبائل مكابرة لا يليق بمثله
وأما كلا وكلتا ففي مذهب البصريين إلى أنهما مفردان لفظا مثنيان
معنى فإذا أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقا وإن أضيفا انقلبت
الألف ياء نصبا وجرا وثبتت رفعا ولا يجيز البصريون غير هذا
وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان حقيقة وحكى الكسائي والفراء

وحكى يونس وجماعة أن بعض العرب يجريها مجرى الظاهر مع المضمر
وحكى رأيت كلي أخويك وعزاها الفراء إلى كنانة وإنما قرر
بخلافها أن المضمر ويكونان بالألف في كل حال وقال أبو بكر بن طاهر
وتلميذه ابن خروف وأبو ذر لغة لقوم يجعلون كلي مثنى ولا
يقولون كلا ما قام . فصل الاسم صحيح ومعتل الصحيح مهموز
وغير مهموز غير المهموز تلحقه العلامة من غير تغيير لبنية الاسم
وخصية فتقول الزيدان وخصيان بغير تاء والبنتان وخصيتان بالتاء
وقالوا ألية وخصي فجاز أن يكون أليان وخصيان على [illegible]
اللغة وتقول في قائم وقائمة قائمان بتغليب المذكر وقالوا
ضبعان للمذكر وضبع للأنثى فلما ثنوا غلبوا المؤنث فقالوا
ضبعان وقيل ضبعانان فيها على الأصل حكاه أبو زيد وإذا
جمعوا قالوا ضباع فغلبوا جمع المؤنث ولم يقولوا ضبعانين
وقيل ضبع يطلق على الذكر والأنثى فلا تغليب في قولهم ضبعان
والمهموز إن كان ما قبل الهمزة ألف زائدة والهمزة أصل نحو قراء
أقرئت فقيل قراءان وقل إبدالها واوا ولم يذكره س في
كتاب بقية الأمالي حكى النحويون الفارسي في جواز قلبها واوا
قياسا على النسب أو مبدلة من أصل نحو كساء فإقرارها أولى
من قلبها فتقول كساءان وكساوان فإن كانت للتأنيث فأشهر اللغات
أن لا تثنى فتقول هما سواء استغناء بقولهم هما سيان وحكى أبو زيد
تثنيته فتقول هما سواءان وقالوا ثنايان فلم يهمزوا أو ملحقة
بأصل نحو علباء فقلبها واوا أولى من إقرارها فتقول علباوان
وعلباءان ومن [illegible] كساء وعلباء [illegible]
[illegible] أصحابنا [illegible] الجزولي أن الإقرار
[illegible] فيها [illegible] القلب [illegible] الأخفش
وإنما [illegible] القلب في علباء والقلب في

كما يذكران القلب في علباء أكثر منه في كساء [illegible]
من القلب ولم أر فراءان يتكلم بها جميع العرب وحكى أبو زيد في كتاب
الهمز لغة ثالثة لبني فزارة وهي قلب الهمزة ياء فيقولون كسايان وسقايان
أو للتأنيث نحو حمراء وهي بدل من الألف الموضوعة للتأنيث عند
البصريين خلافا للأخفش والكوفيين لم يذكر س فيها إلا القلب
واوا نحو حمراوان وأجاز الكوفيون على ما نقله المعاصرون فيها
القلب والإقرار وحكى أبو حاتم وابن الأنباري إقرارها عن
عن العرب وقلبها ياء لغة لفزارة وقال السيرافي مما يستثقل وقوع
الألف بين واوين فعدلوا به عن القياس فقالوا في تثنية لأواء وعشواء
لأواءان وعشواءان وكرهوا لأواوان لأجل الواو فلم يهمزوا وقال
صاحب [illegible] واستحسن الكوفيون في الممدود إذا كان
قبل الواو ألف أن يثنوا بالهمز وبالواو فقالوا في لأواء لأواءان ولأواوان
وأجاز [illegible] وهي المرأة القبيحة سوآءان وسواوان وقال
بعض العرب [illegible] وعاشوران وقرفصان [illegible] تثنية
[illegible] وعاشوراء وقرفصاء [illegible] على ذلك
قياسا للكوفيين أجازوا حذف الهمزة فيما كان من ممدود هذا
النوع والمعتل منقوص ومقصور المنقوص [illegible] من نحو
قاض وشج [illegible] وحم في أكثر اللغات ومن في نقص
اللغات [illegible] فتقول [illegible] وأخوان وأبوان وحموان وهنوان
وأما يد ودم فتقول يدان ودمان والكلام أن المحذوف من يد اللام
فتكون اللام لم ترد في التثنية [illegible] فزعم أن المحذوف
من يد [illegible] واو [illegible] اللام وقالوا [illegible]
على [illegible] على [illegible] من المنقوص
بل تقول [illegible] في تثنية [illegible] وقالوا في تثنية
أبيان [illegible] الفراء على لغة من قال أبة [illegible] وقالوا [illegible]

وفي مِيان ومِيوان وقَنوان وهذا على لغة من قصر فقال البري والبني
والفتى والمقصور ثلاثي وأزيد فالثلاثي ان زيد تقلب ألفه ياء مطلقا
نحو حبليان وملهيان وحمديان وشذ مذروان والممدود إن كانت همزته
أصلية وقال أبو علي العالي لا يعرف البتة وحكى أبو عبيد عن
ليدهم مبرزي معبدنا وحكى عن أبي عبيدة مِذرى ومذريان وشذ
قهقران وخوزلان وصنعصران ومشريان في القهقرى والخوزلى
وصنعصري ومشري في لغة من قصر مذروي بحذف الألف
وما من [illegible] فيما نقل ابن [illegible] أو خامسة
فصاعدا وقال بعض أصحابنا في المقصور الزائد على ثلاثة
لا خلاف بين النحويين في أنه لا يثنى إلا بالياء ثم ذكر أن الألف
التي [illegible] والثلاثي إن كانت ألفه منقلبة عن واو كعصوان
انقلبت [illegible] نحو عصوان ورحيان [illegible] من العرب من لم يعرفوا
[illegible] على فِعَل أو فُعَل أو فَعَل ونقل ابن مالك عن الكسائي
أنه سمع في نحو رضى وعلى أن يشذ إلا بالياء قياسا على ما سمع من قول
العرب في رضى رضيان ونقل أصحابنا عن الكوفيين أن المقصور
الثلاثي إذا كان مضموم الأول أو مكسوره يثنى بالياء كان من
ذوات الياء أو من ذوات الواو إلا العصيين [illegible] قالوا فيها
ورضى فإن العرب تثنيها بالياء والواو وحكى [illegible] رضوان
خلاف ما هو [illegible] وحنوان بالواو وشاذ عند البصريين وألفاظ
لا يتثنى به أو مجهولة كالتي [illegible] فقيل تقلب واوا وقيل ياء
وقيل إن أميلت أو انقلبت إلى الياء في حال نحو لدى وإلى قلبت ياء
وإلا قلبت واوا وهذا الأخير قول الأخفش وإن كانت بدلا
من همزة في الوقف عليها [illegible] أو سمي بها فالمعتبر أنها
تقلب ياء [illegible] وما الحق ألفه من حروف المعجم نحو [illegible]
[illegible] وخاصة الفتح [illegible] واسم نحو [illegible] وقا [illegible]

فتثنى بيان رفعا وبيين نصبا وجرا وكذا ما [illegible] مثله وتثنية
باء المهموز باءان رفعا وباءين نصبا وجرا.

باب جمع التصحيح

علامة جمع التصحيح في المذكر واو رفعا وياء نصبا وجرا ونون
بعدها خوال الثلاثة ولا يجمع جمع سلامة ولا تكسير اسم لا ثاني له في
الوجود ومعرفة لا يمكن تنكيرها ومثنى ومجموع إلا ما شذ
ولا منقلب الغالب إلا بتغليبه نحو الخبيبين ولا مركب ومختوم بنحو
وطالع لو منعه على جمع نحو كيل ولا عامل عمل الفعل إلا في لغة أكلوني
البراغيث ولا مشترك والخلاف فيه كالخلاف في تثنية المشترك
ولا اسم عدد إلا مائة والمائة ونون هذا الجمع مفتوحة وقد
تكسر ضرورة وقيل من العرب من يكسرها على الأصل ومن النون
تسقط للإضافة نحو قوله تعالى حاضري المسجد الحرام وفي صلة لغة الألف
الحسن والمقيمي الصلاة بنصب التاء وفي الزيد نحو
وإن الذي حانت بفلج دماؤهم [illegible] أي وإن الذين وقيل لا
ساكنة كقراءة من قرأ غير معجزي الله ولذا يقوا العذاب بنصب التاء
والباء وفي شذوذ كقراءة الأعمش وما هم بضاري به من أحد
وفي ضرورة نحو قوله: لو كنتم منجديه حين استنجدتم
ويكون هذا الجمع علامته واو وياء [illegible] المجموع المشهور في لسان
العرب وقال أبو جعفر بن الباذش للعرب في المجموع بالعلامة
مذهبان أحدهما هذا الذي من الإعراب بالحروف والآخر نقله من
الإعراب بالحروف إلى الإعراب بالحركات وقال بعض أصحابنا ومن العرب
من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم إلا أن ذلك لا يجعله إلا
في الشعر وانتصروا على الإعراب في النون أنها تاء حملها المبرد على أن ذلك
مذهب للعرب لا يختص بالشعر وفي البسيط هو جائز إن حقيقي
كزيدون وعمرون فهو ساكن وغير حقيقي نحو سنون وأرضون [illegible]

واوْزون وهذا فيجعل الاعراب في النون وقبل النون الياء فأصل
مُرَّ جاءني ثبات الواو ومما قياسا على زيتون فبعير انتهى والمثنى
وهذا الجمع معربان خلافا للزجاج في المثنى فانه عنده مبني وقياس
دليله في المثنى يقتضي ان يكون هذا الجمع مثله وذهب
الخليل وس الى ان حركات الاعراب مقدرة في الالف والواو والياء
واختاره الاعلم والسهيلي واليه أذهب وذهب الجرمي
الى انهما معربان بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك
حالة الرفع ونسبه ابن عصفور الى س واختاره ونسبه السهيلي
الى المازني وذهب الاخفش والمبرد والزيادي قيل والمازني
الى ان حركات الاعراب مقدرة فيما قبل الالف والواو والياء وهذه
الحروف دلايل على الاعراب ومنع من ظهور الاعراب شغل ما قبل هذه
بالحركات التي اقتضتها الحروف وذهب الكوفيون وقطرب
وابن جني وطايفة من المتأخرين الى ان هذه الحروف هي الاعراب
نفسه ونسبه لس الى الزجاج وذهب بعض اصحابنا المغاربة
الى انها باجتماع اعتبارين من حيث الحرف حرف جلة موضع الاعراب
ومن حيث كونه الفا او واوا او ياء هو دليل على الاعراب او هو
من نسبة التثنية الاعراب نفسه وقال ابو القاسم خلف من فتح بن
جودي س والكسائي والفراء يقولون في الف المثنى وتاليه
انهما حرفا اعراب بمنزلة الدال من زيد وحركة الاعراب مقدرة فيهما
والاخفش والمبرد دليل اعراب وهي العلامة وقطرب والزيادي
وثعلب الالف اعراب وقد روي عن الكسائي انتهى واما
النون فمذهب الزجاج الى انها عوض من حركة وابن كيسان عوض
من تنوينه وروي هذا عن الزجاج وابن ولاد وللفارسي عوض
منهما وهو اختيار ابن طاهر وابي موسى وابو الفتح عوض من
الحركة والتنوين الذي في المبرد الكاين منهما فيه وعوض من

الحركة فقط في تثنية أحمر وشبهه اذ لا تنوين فيه وعوض من التنوين
فقط نحو عصى وقاض اذ لا حركة فيه ولا عوض من واحد منهما في
تثنية حبلى وهذا والذي وذهب الفراء الى انها نفس التنوين لا نون
غيرها وذهب ابن مالك الى انها لرفع توهم الاضافة في نحو رأيت بنين
كرماء وتحقيق من خيرين بانعين او الافراد في نحو هذان ومررت
بالمشترين وذهب الفراء ايضا الى انها فارقة بين رفع الاثنين ونصب
الواحد ثم حمل ساير التثنية والجمع الذي له وذهب س الى انها زائدة
في الآخر ليكمن فيها حكم الحركة التي كانت ينبغي ان تكون في التثنية
والجمع تارة وحكم التنوين اخرى من غير ان تكون عوضا منهما وهذا
الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون لم تبق له طايل ولا ينبغي
عليه حكم وشرط هذا الجمع ان يكون المعرب مذكرا ولو كان
معنى مؤنثا كزينب وسلمى وانما عاقلا علما مكملا خلافا
للمازني في منعه جمع حمزة وشبهه من العلم المعدول وتثنيته خلافا من
لعمله بجرعين نحو تبرنق وتبرنق مسمى بها فيه حواشي من فقال
سألت ابا انشا و عن مسلمين فمين قال مسلمين سل يجوز ان تجمعه بالواو
والنون فقال لا لأنها اذ خلعها متى جمع ولو كان ذلك لكان مسلمين
فكان يكون الجمع لا علامة فيه ومن تركيبه اسنادي نحو تابط شرا
او مزج نحو معدي كرب وسيبويه خلافا لمن اجاز جمع سيبويه
فيعتبرونه وتقول سيبويون او بحذف فيقول سيبون والخلاف في
تثنية ما ختم بويه كالخلاف في الجمع ومن تاء تانيث لا تكون سقوطها
في كلمة خلافا للكوفيين وتبعهم ابن كيسان فإنهم يجيزون جمعه بحذف
التاء فيقولون طلحون وابن كيسان يفتح العين فيقول طلحون فان
كانت التاء عوضا من فاء الكلمة نحو عدة او لامها ولم تكسر نحو
ثبة وسمي به رجلا اذ ينصب عند فلت عدون وثبون وربون وعزات
وثبات وربات هذا مذهب س وخالفه المبرد في عدون فقال لا يجوز

لما عقلت ولا يجوز يجرون اثنين ولا ينبغي ان يجوز ربعون لانا ان سمع
ولو سميت بسنة قلت سنون وسنوات او بثبة وكبة قلت ثبات
وكبات فهذا حلال على ابي الحسن فانه اجاز كبون وثبون او ببنت
او اخت وهنيت وكيت قلت بنات واخوات وهنيات وكيات
قال الفراء فانه اجاز حذف التاء وجمعها بالواو والنون مما اخذ
جمع لاسم **واما الصفة** فشرطها ان تكون لمذكر عاقل خال
من تاء التانيث لا يتمنع مونثه من الجمع بالالف والتاء نحو طالب
ولا افعل فعلا طاحكون ولا فضلون لانك تقول في المونث طالحات
والفضليات فان كان الوصف لا يقبل تاء التانيث ولا كان من باب
لا افعل والفعلى لم يجز ان يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين فانهم
اجازوا جمع عانس ونحوه مما يشترك فيه المذكر والمونث اذا وصف
به المذكر وجمع افعل الذي مونثه فعلاء نحو احمر بالواو والنون
قالوا العانسون والاحمرون وجاء ذلك في الشعر وحكى يعقوب عن
العرب رجل نصف ورجال انصاف ونصفون وامراة نصف ونساء
انصاف وعن ابن بري ان ما ورد من ذلك ففي الشعر وان جاء في
الكلام فشاذ واجاز الفراء احمرون وحمراوات وحكاه سماعا
وكان ابن كيسان لا يرى بذلك باسا فان لم يقبل التاء لا بمعنى
التانيث نحو غيور وغيورة فلا يجمع بالواو والنون ومما لا يقبل التاء
ما كان على مفعل نحو مرضع ومفعال نحو مهذار وفعال نحو جواد
وفعول نحو غفور وفعيل نحو جريح ومفعيل نحو مخضير وشذوا
في مسكين فقالوا مسكينة وقالوا في الجمع مسكينون واذا صغر
الاسم وكان مما لا يجمع بالواو والنون نحو رجل وغلام
جاز ان يجمع للصفة بها تقول رجيلون وغليمون لانه التحق
بالصفة وفي اخير وسكير اخيرون وسكيرون وصيعون
وقد جمعت صفات بالواو والنون لما لا يعقل تشبيها

بالعاقل كقوله تعالى رأيتهم لي ساجدين وقول الشاعر
فبتنا ماضون يعني السهام ومن انجال الرواسي لاقون
والعاقرون ولا افوتون والبرخون وعليهم العليين ويلحق فيه
البلغين وقالوا في مثل هذا منصرون وفي اكبر اكبرون وعليون جمع بكر
باعلى الجنة ومن لا مالك ضريبون وحفون ونصيبون وقشرون
ويبرون وفلسطون وداروبن وقالوا علمون واتلون ومرة ون
وارضون وعشرون والعقود الى تسعون واولون ومئون وربون
وعزون وعضون وسنون وثبون وكرون وبرون ورفون ولدون
واضون وقنون واوزون واجرون وحرون وشلون وسبون
وعزسون والوارثون والقادرون والمجيبون في صفات الله تعالى
وكل مسموع لا يقاس وقد جاء فيه شرط الجمع بالواو والنون
ولا يجيز من في كتبة في جمعها الا كتبي وكتبات والنحويون
يجيزون كتبون جمعا بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا وجرا
وهو مسموع في الشعر وقال المبرد النحويون يجيزون امون وامون
وشفون وشفون في امة وشفة وقال المبرد من يذهب الى انه يجريه
كما اجرته العرب فاذا جاء اسم يجوز فيه الواو والنون والالف والتاء
وكانت العرب قد جمعته على احدهما اتبعت العرب والنحويون يقولون
كلاهما جائز وكذلك ان جاء شيء قد كسرته العرب كسرته ولم تجمعه
بالالف والتاء الا ان يكون مما الغرب من المعتل اللام
المعوض منها هاء التانيث بالواو والنون وهي لغة الحجاز وعليا قيس
في سنين يجوز ان يجعل الاعراب في النون وتلزم الياء وهو الغالب
في سنين قاله الفراء وقال يتنونها بنو عامر ولا تنونها بنو تميم
عليه سنين كثيرة وكذا عند بعض سنين بالضم قال الفراء هو
فيهم انما كسر حول الالف واللام من سنين لم يجر والتنوين واذا كان
الاعراب في النون سنين لم تحذفه للاضافة وعلى هذه اللغة في سنين

د ج

جيء بما فعلين و أخرنا خشين أن يكون فيهما كذب
وكسر والعشر كسرنا ما تعرفنا واجاز ابن مالك في نحو رهبين وعشرين
ان يجعل الاعراب في النون وتلزم اليا وذكرنا في الشرح انه لا يجوز
ورددنا عليه ما اعترض به وحكم اسم المجموع بذلك والنحويون حكم
المثنى في التغيير وعدمه فلا تقول في نحو قرآن قرآون وفي
كساء وعلباء مسمى بهما كساءون وعلباءون وكساوون وعلباوون
وفي حمراء مسمى به مذكر حمراوون واجاز ابن كيسان حذف الواو
فتقول حمراون كما اذا كان المنقوص فتحذف ياءه ويضم ما قبلها
فتقول العاصون واما المقصور فتحذف الفه ويبقى ما كان قبلها
فتقول مصطفون واجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر
ما قبل اليا مطلقا فتقول موسون وموسين وحكاه ابن ولاد نحو
العيسون وقال ابن الحاج خطأ ونقل ابن مالك عن الكوفيين التفصيل
فان كان الف اوله الياء زائدة اجازوا فيه الوجهين نحو موسى وحبلى
مسمى بهما وقال بعض اصحابنا مثنى من جمع الاسم من المقصور
مفتوح من قول الشاعر ... حتى كانا كابد مفتونينا
وكذلك القياس مفتنين فيجمع مفتنى كما كرجا وابقى على ما كان قال
ويحتمل ان يكون حرفه منه في الباب وكان ان ما مقتوين كما
جرت في الشعرين وفي البيت قالوا رجل مقتوي وفي الجمع
مقتوون وحكى ابو زيد الفتح والكسر فيقالوا وقيا ايا وحكى ابو
وابو عبيدة جعل الاعراب في النون ولزوم الياء حتى قالوا رجال مقتوين
ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابن بري وكذلك المرأة والنساء
تقول امرأة مقتوين ونساء مقتوين ... كما في الاقفة
المفرد والمثنى والمجموع ان يلي به على ما وضع له ... المفرد
فيوضع موضع المثنى كقوله
حمامة بطن الواديين ترنمي ... سقيت من الغر الغوادي مطيرها

الواديين وموضع الجمع كقوله
كلوا في بعض بطنكم تعفوا ... فان زمانكم زمن خميص
الكوفيون في الموضعين وتبعهم ابن مالك وأما التثنية فجاءت
يراد بها المفرد
اذا ما الغلام الاحمق الام ساقني ... باطراف انفيه
يريد بانفه وقد قالوا على انه اراد المنخرين والكلام على كل نفس
منها انها وثناء وجاءت ويراد بها الكثير من اثنين كقوله تعالى ثم
ارجع البصر كرتين اي كرات وأما الجمع فجاء منه في الواحد
قولهم شابت مفارقه وفي التثنية مثل عظيم المناكب ويعلم
منه نوع واحد وجاز ان يكون في كل شيء من اثنين عضو واحد فيعبر
عنهما بلفظ الجمع ويوافق بين لفظ التثنية ونحو يشترط اضافة الجمع
الى مثنى مجمع او كلا مر وأما ايراد مثل هذا المثنى فيعتبر خلاف
الكوفيين والبصريين فيه وقد يغني عن ما اضيف اليه من الجمع
في التثنية كلفظها نحو قوله
رأيت ابني البكري في حومة الوغى ... كفاغري الافواه
عند عرين
يريد كفاغري افواههما فان كان الاثنان ليسا جزئين مما اضيف
اليه نحو وضعا ايديهما ارجلهما فالجادة الابعد ان لم يلبس ونعته
ابن مالك وهو عنده ... مما شاذ لا يقاس فان لم يتضمن نحو
خرجته انها زيد وعمرو فاجاز بعضهم ذلك قياسا وحمله بعضهم على
الشذوذ وتقول فيما كان اثنين لشيء واحد نحو العينين والاذنين
والعينين اراد الجمع منها فالمطابقة تقول عيناه حسنة
وعينيه حسنتان وهذا نبه بعضهم والاجود قصره على السماع
فصل علامة جمع التصحيح في المؤنث الف وتاء زائدتان
في آخره والذي يجمع بهما انواع احدها ما فيه تاء التأنيث
المبدلة سكانا في الوقف علما كان او اسم جنس او صفة نحو هاء حمزة

تانيث أو مبالغة ونساء بنت واخت فسمي بها مذكر أو مونث أو لم يسم
وكنية وذية سمي بها مذكر أو مونث تقول فاطمات وسنبلات
ورجال نسابات وبنات واخوات وكنيات وذيات ولا يجوز جمع
شفة وشاة وأمة وشاة وامرأة وفلانة وفلة بالالف والتاء
وان كان فيها تاء التانيث فان سميت بامرأة قلت مروات أو امرأة
بأم قلت أمات وأمهات وقياس فلانة وفلة سمي بها مذكرا
ونقل ابن خالويه عن ابن الانباري انه يقال في جمع أمة أمهات
وامهات ويحتاج ذلك الى نقل عن العرب ونص ابن جني انه لا
يقال امهات وفي حواشي مبرمان قال المبرد النحويون يجمعون
شاة شامات قال المبرد وهو خطأ ويجيز النحويون شفهات وامات
انتهى والصحيح ان مثل هذا لا يجوز ولم يسمع شيء منه **النوع الثاني**
علم المونث نحو زينبات وسعديات وعفراوات ولا يجوز في
فطام ونحوه على لغة من بناه وان كان علما ان يجمع بالالف والتاء
واما على لغة من اعربه اعراب ما لا ينصرف فيجوز فتقول
فطامات ورقاشات وذكر ابن ابي الربيع انه يشترط في هذا العلم وهو
أن يكون لعاقل فلو سميت ناقة بعناق أو شاة بعقرب لم يجز جمعه
بالالف والتاء **النوع الثالث** صفة ما لا يعقل مذكرا تقول
جبال راسيات وايام معلومات فان كان صفة مونث نحو حائض لم
فلا تقول نساء حائضات او صفة مذكر يعقل فلا تقول رجال
علامات **النوع الرابع** مصغر ما لا يعقل مذكرا نحو
دريهمات ودنينيرات فان كان مصغر مونث أرينب وخنيصر
فلا تقول ارينبات ولا خنيصرات **النوع الخامس** اسم الجنس
المونث بالالف وقيل الا ما نحو بهمى وبهميات وعفرا وعفراوات
والصفة نحو حبلى يسمى بها تقول حبليات وامرأة حبلى ونساء
حبليات فان كان مونثا بغير الف نحو قدر وشمس وناقة

شرح فلا يجمع بالالف والتاء فمن كان المونث فعلى فعلان نحو
سكرى او فعلاء افعل فلا يجمع مذكره بالواو والنون ولا يقال نساء سكريات
ولا نساء سوداوات ونقضه ما اجازه الفراء سوداوات وهو
قياس قول الكوفيين جمع اسود بالواو والنون فان كان فعلاء الصفة
لا افعل لها من حيث الوضع نحو امرأة عجزاء او من حيث الخلقة كامرأة
عذراء فنص اصحابنا على انه لا يجوز عجزاوات ولا عذراوات وقال
ابن مالك لا مانع من جمع عجزاء وحلفاء وشوكاء بالالف والتاء وقد
سمع ذلك في خيفاء وهي الناقة التي اتسع ضرعها وفي ركاء وهي
الركية المسكة وكلاهما نظير عجزاء وحلفاء وشوكاء في انهن
صفات على فعلاء لا مقابل لها على افعل فان سمي بسكرى وعجزاء
مونث جاز ان يجمعا بالالف والتاء اذ قد انتقلا الى الاسمية حقيقة
وان انتقلا اليها حكما فكذلك نحو بطحاء وبطحاوات واما سوى ما
تقدم فقيل هو مقصور على السماع من مونثه ومذكره قالوا
سماء وسماوات وارض وارضات وعرس وعرسات وشمال وشمالات
وعير وعيرات وجو وجوات وثيب وثيبات وحسلم وحسلمات
وحمام وحمامات وكذلك سرادقات وسرادق وايوان وايوانات
وشمال وخوان ومقام وأوان وهي جموع [illegible] تكون للرايض وبوان
بكسر الباء وضمها وهو عمود في الخباء وشعبان ورمضان وشوال
ومحرم وفي الترشيح ومن قال الاثنان لليوم جعل الرفع والنصب
والخفض في النون جمعه الاثنانات كما تقول رمضانات وشعبانات
واجاز ابن قتيبة الاثانين كما تقول الزعافير وتكسيره
على فعالين اثانين واثابين لغة عن العرب ولا هو مجموع
على السلامة انتهى [illegible] وقال ان كان اسم مذكر او مونث
المكبر اسم علم ولا فيه تاء التانيث جمعا جمع تكسير فلا يجوز ان
يجمعا بالالف والتاء نحو جوالق وأرانب وخنصر قالوا جواليق وأرانب

وخناصر فلا يقال خواتمات ولا أزميلات ولا خنصرات وشذ منها
كثير وقد جمع بالألف والتاء بُوان فقالوا بُوَن وبُونات وعُرس
فقالوا أعراس وعُرُسات وضِفدع فقالوا ضفادع وضفدعات
ولم يستغنوا بالتكسير في قولهم بُونات جمع بُوَن وهو
كثير في العرب فقالوا أبوان وإن لم تكسرها العرب جاز أن تجمع
بالألف والتاء فيما شاكلها ومن الظاهر كلام من يقول بعد ذلك
مكسرا لأنه الزيد لا يفعل وصفه فقالوا جمل سِبَحْل وجمال سبحلات
ولم يكسروا سبحلا وكذلك ربحل وسبطر سبطرات إذا كان فيه
لأنه من تاء التأنيث حذفتها فإن كان قبلها ألف قلبتها إن كان أصلها
فتقول في قناة وفتاة قنوات وفتوات وإن كانت همزة أصلية
أو مبدلة أو ملحقة فكما في التثنية وقالوا بنات فلم يردوا المحذوف
وفي أخت أخوات فردوا وفي سنة سنات فلم يردوا وفي سنة
سنوات فردوا وقالوا لِثات جمع لِثة فلم يردوا وفي ذات ذوات
فلم يردوا ولو ردوا لقالوا ذويات أو ذوايات على رأي من رأى أن
اللام المحذوفة ياء قالوا تاه وقالوا أمات وأمهات جمع أم وقد
جمع أمهة وقال الجوهري تقول هذه أم ومن أمهة وإنما
يقول أمهات من يقول أمهة وأمات الذين يقولون أم وما
آخره ألف مما زاد على ثلاثة قلبت في الجمع ياء فتقول في سُعدى
سُعديات وربما حذفت لثالثة الزائدة خاصة كقولهم في جمع
سراوي جمع سراة سراوات وفيما زاد على خمسة قولان فيقولون
قبعثرات وإذا كان المؤنث بالهاء أو مجردا منها ثلاثيا فإن كان
مضعفا أو معتلا اعتلالا مبينا جمع على حاله فيقولون في جمع درّة
درّات وقُرّة وقامة وسورة وقيمة ودِرر ودُرر وقدر وظُلَم
ديم ونور مسمى بها دُرات وكذلك بابها وذكر ابن الخباز
في صورة التسكين والفتح في الواو والفتح فهم أو أصلا لا ...

كبيضة ... بفتح الياء والواو وقرأ
ابن أبي إسحاق عورات ثلاث بفتح الواو وقال شاعرهم
أخو بيضات ... بفتح الياء وغيرهم بسكون الياء والواو
وقال ابن الأنباري بنو تميم يقولون روضات وجوزات وعورات
وسائر العرب بالإسكان وأجمعت العرب على عيرات بفتح الياء
وفي المصباح سيبويه يقول في بالفتح في جميع هذا الباب
والعرب كلهم يقولون عيرات جمع عير بالفتح لا غير والصحيح أن
عِيَرات بكسر العين جمع عِير والعير مؤنثة وأصل العير الإبل التي تحمل
عليها الأحمال وقيل قافلة الحمير ثم كثر فقيل لكل قافلة وذهب
المبرد والزجاج إلى أنه عَيَرات بفتح العين فقال المبرد جمع عَير وهو
الحمار وقال الزجاج جمع عَير الذي في الكتف أو القدم وهو
مؤنث فإن كان الاسم الساكن العين الثلاثي صفة غير مضعفة
ولا معتل نحو ضخمة وخَونة وعَبْلة وجَلْفة وضخمة فليس إلا
التسكين في جميع لغات العرب ... وغيرهم خلافا لقطرب فإنه
أجاز الفتح في جمع فعلة نحو ضخمات قياسا على ما جمع من كهلة
وكهلات بالفتح وكهلات بالتسكين أشهر وقالت العرب شاة لجبة
بسكون الجيم وفتح اللام وكسرها وضمها وهي التي قل لبنها وقالوا
ربعة وقالوا لجبة وربعة بفتح الجيم والباء وقالوا في الجمع لجبات وربعات
بالفتح فزعم ابن مالك أن لجبات جمع لجبة الساكنة الجيم وأنه التزم فيه
جمعه فعلات وأنه نظيره في ربعة الساكنة الباء ربعات بفتحها والذي
أذهب إليه أنه استغني بجمع لجبة وربعة المفتوحي العين عن جمع
لجبة وربعة الساكنة وقال أصحابنا لجبة وربعة الساكنة
العين يجوز في جمعها التسكين لأنها صفتان والفتح لأنهما قد استعملا
استعمال الأسماء فوليا العوامل تقول جاءني ربعة ومررت بلجبة
قال ابن مالك ويجوز في لجبة الفتح وقد ذكر العلماء يعني

أكثر مما جيات بالتسكين كما تقول ظلمات وظاهر قوله والتزم
فعلات في لجبة أنه لم يسمع من العرب في لغة الساكنة العين إلا الفتح
في الجمع وقد ذكرنا أنه يجوز أن يكون من باب ما استغني فيه بتكسير
جمعا للجبة وإن كان اسما غير مضعف ولا معتل العين على وزن فعل نحو
دعد أو فعلة نحو جفنة فبفتح العين في الجمع تقول دعدات وجفنات
ويكثر التسكين في الشعر فإن كان معتل اللام نحو ظبية وعلوة
فحكى ابن جني أن قوما من العرب يسكنون العين من المعتل اللام
اختيارا وقال ابن مالك وربما عدلوا عن الفتح إلى التسكين لشبه الصفة
كقولهم أهل وأهلات وبالفتح أكثر وحكى أبو زيد أهلة وقد
تسكن فعلات المصدر كحسرات تشبيها بالصفة لأنه قريب منها
قال أبو الفتح ظبيات أسهل من قطعات لاعتلال اللام ورفضات
اسما من [illegible] لأن المصدر يشبه الصفة فإذا قيل امرأة كلبة فهي
جمعها [illegible] احتمالا لما قبل والتسكين احتمالا للعارض [illegible]
وتقدم [illegible] مستثناة من فعلة إذا كان اسما سواء أكان [illegible] صحيح
اللام أو معتله مضموم الفاء [illegible] وإن كان على فُعل أو فُعلة نحو جُمل (أو فعلا أو فعلة)
وغرفة وسدر وسدرة ففيها التسكين على الأصل فتقول جُملات
وغرفات وسدرات وسدرات ويجوز الإتباع لحركة العين
فتقول غُرُفات وهي لغة الحجاز وأسد والتسكين لغة تميم وناس
من قيس وتقول سِدِرات وكسرات تتبع العين الفاء وهي لغة نص
عليها الأخفش ونص [illegible] على جوازه للرواية [illegible] وقصره
الفراء على المسموع وفي كتاب لأبي الحسن [illegible] أن الكوفيين
يكسرون بكسر العين في جمع كسرة ويجيزون الفتح فتقول
غرفات وسدرات وهي لغة حكاها الأخفش وغيره وزعم قوم
أن الفتح في غرفات إنما هو على أنه جمع غرف الذي هو جمع غرفة
فهو جمع جمع وإن كان معتل اللام بالواو نحو خطوة ففيه اللغتين

الثلاث ونحو كلية ورشوة ولحية فبالتسكين والفتح وشذ جروات
بكسر الراء جمع جروة وفي ما يتبع في لحية خلاف بين البصريين
فمنهم من منع وهو اختيار ابن عصفور ومنهم من أجاز وهو اختيار
أبي الحسن ابن الضائع أحد شيوخنا وكل جمع لما لا يعقل يقال فيه
بنات كذا وإن كان مذكره ابن وسواء أكان علما نحو ابن آوى أو
نكرة نحو ابن لبون تقول بنات لبون وبنات آوى وبنات نعش وبنات قترة
في ابن آوى وابن نعش وابن قترة وابن قترة ضرب من الحيات كذا حكى
[illegible] وقال الجوهري [illegible] ذكرا كان أو أنثى وجاء في الشعر بنو نعش قال

إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا — وقال

وجانت جيئل وبنو أبيها — وهو [illegible] وإليها بنات

نعش وبنات أبيها ويونس يقول بنات الرايات وبنات [illegible] كثيرا وأملات
العوامر وآباء الحصيرات وآباء ابن [illegible] وقد يجمع ما أضيف إليه
بنو [illegible] بنات داية وبنات كبير وأمات عامر وآباء ضبيع وهو
الصحيح والمسموع من العرب وقالت العرب بنات نقا للمعز وبنات خود
[illegible] والتثنية والجمع في الكنى [illegible] تقول
أبوا بكر وآباء بكير [illegible] وهو أحسن من آباء
الزبير وقال بعضهم وقال الكوفيون تقول [illegible] وكذا يفعل
حروف المعجم أكثرهم تذكيره ويجمع بالألف والتاء تقول ألفات وجيمات
وما كان على حرفين ثانيهما ألف في الفصيح والمسموع تقول [illegible] وهمزة
ياء فإذا جمعت قلت في الأول [illegible] وفي الثاني ياءات

باب النسب

تحدث ياء النسب ثلاث تغييرات لفظية وهي كسر ما قبل الياء وانتقال
الإعراب إليها ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وحكمي
وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة إذا كان مسندا
نحو مررت برجل قرشي أبوه أو مضمرا نحو رجل قرشي والمنسوب

اليه مركب تركيب إسناد وشبيه به وتركيب مزج وتركيب إضافة
ومعتبره فمركب الاسناد والشبيه به يحذف له الجزء الثاني فيقول
في تأبط شرا تأبطي وفي كنت كنتي وقالوا شروا كنتي
فنسبوا الى الجملة وكينونتي يراد والونتا واجاز الجرمي في النسب
الى الثاني فيقول شري وحبي في تأبط شرا وذري حبا وتقول في شبيه
الاسناد إذا نسبت الى لونما وحيثما لوي بتضعيف الواو وحيثي وتركيب
المزج يحذف الجزء الثاني منه فيقول في بعلبك بعلي واجاز الجرمي
النسب الى الجزء الثاني مقتصرا عليه فيقول بكي وغير الجرمي كابي حاتم
لا يجيز ذلك الا منسوبا اليهما قياسا على رامية سرمرية فيقول بعلي بكي
او يقتصر على الاول وقال ابو الحسن في الاوسط في بلال اباد بلالي
وأباذي فنظيره القيسي كما يقول الجرمي وقال في الاوسط وان خفت
الالتباس قلت رامي هرمزي وشبه تركيب المزج النسب الى اخر
عشر فقال ابو حاتم احدي عشري واحدي عشري في احدى عشر
فجعل مراليا تابع المركب كما اجاز بعلي بكي والصحيح النسب الى الجزء
الاول فيقول احدي واحدي وتركيب الاضافة ان كان الاول تعريف
بالثاني تعريفا كابن كراع او تخصيصا كامرئ القيس ولم يلبس نسبت الى الثاني
فقلت كراعي وبكري او لبس فالى الثاني ايضا كمنافي ومطلبي
في النسبة الى عبد مناف وعبد المطلب ونسبوا الى بني عبد الله بن
دارم دارمي والى بني عبد الله بن الدئل دئلي خوف اللبس وان لم يتعرف
به لا تعريفا ولا تخصيصا ولم يلبس نسبت الى الاول فيقول امرئي او مرئي
في امرئ القيس وعبدي في النسب الى عبد القيس واذا سميت اثنا عشر
ونسبت قلت ثنوي واثنوي بحذف الاخير وعجز مضر عليه س وشذ
النسب الى مجموع المركب فقالوا بعلبكي كما شذ تأبطي فقال من المركب
والمضاف وشبهه اليه والمنحوت حضرمي وتيملي وعبدري
ومرقسي وعبقسي وعبشمي في النسب الى حضرموت وتيم اللات

وعبد الدار وامرئ القيس الشاعر ابن حجر وعبد القيس وعبد شمس والمعدود
ان كان فيه آخره تاء تأنيث كفاطمة أو علامة تثنية أو جمع سلامة
كزيدين وزيدين ومسلمات أو شبيهتهما كاثنين وعشرين
وأذرعات فالحذف تقول فاطمي وقولهم في خليفة خليفي لحن وزيدي
ومسلمي واثني او ثنوي وعشري واذا نسبت الى أرضين وسنين
غير مسمى بهما نسبت الى مفردهما فقلت أرضي وسنوي او سنهي او مسمى
بهما قلت أرضي بفتح الراء وسيني بكسر السين ونحو الا كالعد والتفات
او بعد تغيير وجوبا كجفنات او جوازا كغرفات وسدرات ان لم يكن
علما رد الى مفرده او علما أتبعته الحركة التابعة لا كما في سدرات فتفتح
الدال فيقول سدري وما اتبعت فيه الحركة العلمي نسبة الى العبلات
حي من قيس وهم أمية الاصغر وعبد أمية ونوفل ابناء عبلة بنت عبيد بن
تميم وقال ابو عبيدة فرقا لو ابا لاطاعة الى العبلات وهو حي من قريش
عبلي او تبع الاطاعة يقولوا جرا تنبي واذا اوقعوا على الواحد قلبه
الياء ساكنة واذا نسبت الى كريعات علما قلت كريعتي ولا تتوهم رده
الى كريعة فيعرف فيه ما يجري في جهينة من حذف الياء وان كان منقوصا
ثنائيا رد المحذوف وانقلبت الياء ان كانت فيه واوا فقيل شجوي وشجوي
وان كان رباعيا جاز حذف الياء وقلبها واوا فقيل قاضي وقاضوي
ويغزوي ويغزووي والعباس فيه عند من الحذف واحتاله قلب من شواذ
تغيير النسب وكذا قال أبو عمرو خاروي عن شاة لم تجمع من التمايح بيت
واحيد وحكى ابو الحسن ذلك في الاوسط وشنطوقي في
العالية وبدوي في البادية وان كان آخره حرف الياء فقيل مقصلي
ونشرعي فاما محي فقال ابو بكر بن السراج سألت ابا العباس
عنه فجوز ان يحذف من محيي يا لاجتماع الياءات فلان لا ما محي جاء
على فعيلة واللام تعتل كما تعتل في الفعل فلذلك ما حملت عليه محيي
بأنه لا جمع حذف ما بعد حرف ومن قال محوي يجب عليه محيي

وصول سو الزيد ذكره من انتهى وان كان مقصورا ثلاثيا قلبت
الفه واوا فقيل عصوي ورحوي اورباعيا متحرك الثاني نحو جمزي
او رابع على ربعة للتانيث نحو قرقري وضوضي او كاما نحو مشترى أو
رابع للتكثير نحو قبعثرى حذفت الالف او رابعا ساكن الثاني
والف للتانيث فحذف تقول في حبلى حبلي او تقلب واوا حبلوي
او تمد حبلاوي وحكي دنياوي وان كانت للالحاق وشذ في بني
العبلي من الانصار فقالوا العبلي بفتح الباء او للالحاق فالحذف والقلب
ذكرهما من ولد الجزولي الفصل فقالوا علقي وعلقوي وعلقاوي
وحكي ان كان او منقلبة عن اصل نحو ملهى فالحذف والقلب
واختار السيرافي الفصل فيقول ملهي وملهوي وملهاوي فان
كانت خامسة فما فوقها حذفت نحو مصطفي ومسر والحمزة يجيزون
فيقولون مصطفي ويونس يقلبه فيقول مصطفوي فيقال وجوبا وقيل
جوازا والوجه ما ذكره فتقول من واحد احدث الى كلتا قلت
في مذهب من كلتوي وفي مذهب يونس كلتي ويجوز في مذهب
كلتوي وان كان ممدودا والهمزة بعد الف زايدة والهمزة اصل
او منقلبة من اصل او ملحقة باصل فبالاقرار والقلب كالتثنية او للتانيث
فتقلب واوا تقول حمراوي وذكر ابو حاتم ان قوما من العرب يقولون
حمرى يقولون الحسائي وذكر ابن سيدة انهم نسبوا الى بهراء بهراني
فالنون عوض شاذة معدول النسب وان كان آخره ياء مشددة بعد
حرف نحو حي ولية فلست حيوي ولوي وسمع نحو بعضهم حياني
فيخار او بعد حرفين كعلي وامية وثنية وبنية ورمية حذفت
اولى الياءين وقلبت الثانية واوا فقلت علوي واموي وتحوي ورموي
وشذ فتح الهمزة في اموي واقرار الياء في نحو امتي وشذوا
في كفية فقالوا كفوتي باسكان الياء مع ضم الكاف وفيها قالوا
كفيتي بتصغير كساء فنسب اليه كفيتي بعد ثلاثة بعد او لا

بحو عدي وأجاز بعض النحويين كفوي والمحذوف من الياء المنقلبة
عن الف كساء وفي كتاب من المحذوف من الياء الاخيرة ومن كلام
الكلمة او بعد اكثر من حرفين نحو كرسي وشافعي ومن حذفت
الياء المشددة وجيء بياء النسبة وشذ في مرمي مرموي وان كانت
آخره واو مضموم ما قبلها قبل حرف نحو قرنبي متممي به او حرفين كرموة
مبنيا على الماء قيل قرنبي ورموي او ثلاثة فصاعدا نحو عرقوة ومحروة
حذفت الواو فقيل عرقي ومحري وقال ابو اسحق من قال عرقوي
فالنسبة في عرقوة عرقوي لانه يقلب الواو ياء لما طرقه ويكسر ما قبلها
ثم يبدل من الكسرة فتحة للتخفيف فتنقلب الياء الفا ثم تقلب واوا للنسب
وان كان قبل آخره ياء مدغمة متحركة بالكسر نحو معيل او ساكنة للتعويض
نحو مهيم تصغير مهوم او مهيم او ميتام او مدغمة مفتوحة نحو مبيج
فلا تغيير تقول مغيلي ومهيمي ومبيجي او مكسورة نحو سيد واسيد
تحذف الياء الثانية فتقول سيدي واسيدي وشذ طائي في طيء وقال
ابو سعيد في كتاب المستوفي كتيب وعليم واسير واسيد تقول كتيبي
وعليمي واسيري واسيدي تحذف الياء المتحركة لئلا تلتقي الياءان والكسرتان
وتقول في ابيض ابيضي لانك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها الا التي
وليس بعلة واضح ولو قلت ما ابالي من امر لكان حسنا والحذف في
والجملة قياس على الاخف من سيد وابيد وان كان على وزن فعيلة او فعولة لغة
او فعيلة فلو كان مضاعفا او معتل العين صحيح اللام نحو شديدة وصرورة
وضريبة وكوبلة وقوولة ونويرة نسبت اليه على لفظه وقال
ابن مالك ان عرفت الشهرة نسبت اليه على لفظه ومن الشهرة ما نقل آخرا
ذكره وان كان بعد ما حذفت نحو حنيفة وجهينة حنفي وجهني فان
كان غير مضعف ولا معتل نحو حنيفة وجهينة من الاخلاف بحذف الياء فتقول حنفي
وجهني الا ما شذ فاقروه على لفظه فالواحد في عميرة كلب وسليمي في السليقة
وسليمي من بني سليمة وقد نبهني عدوية وخرشني في خرشة من اسماء البصرة

او غيره تغييرا ضعيفا ... بني زبينة زباني وفي بني عبيدة
حي من بني تميم عُبدي وفي بني جذيمة جُذمي بضم العين والجيم
ولو سميت باسم شذت العرب في النسب اليه نسبت اليه على ما يقتضيه
القياس فتقول في اسم رجل زبينة اذا نسبته اليه زبني على القياس واما
فعولة كركوبة وفعولة كحمولة فمذهب س حذف الواو فتقول ركبي
اذ قد سمع من كلامهم شنئي في شنوءة ومذهب ابي الحسن والجرمي
والمبرد النسب اليه على لفظه فتقول ركوبي ومذهب ابن الطراوة
انه تحذف الواو وتغير ما قبلها على ضمه فتقول ركبي بضم الكاف
ووقع في الغرة نسبة هذا المذهب الى س والى ابي الحسن وسوى والمعتل
اللام من فعولة كالصحيح فتقول في النسب الى عدوة عدوي والمبرد
لا يحذف الواو ويرى مسبة في شنوءة وان كان على وزن فعيل وفعيل
معتلي اللام كعدي وقصي فلم يذكر س في غني الا الحذف فتقول
عدوي وقد ذكر الفارسي فيه وجهين قصي ونقل يونس الا اثبات
في مثل عدوي فتقول عدويي وعرفوا لابراهيم بن سيار النظام ورده
عليه الجرمي في حكاية جرت بينهما وان كانا صحيحي اللام فمذهب
س اثبات الياء فتقول قريشي وثقيفي وشذ حذفها ومذهب
المبرد جواز حذفها قياسا على ما سمع من ذلك وهو قرشي وسلقي
وضبري وفقمي في فقيم وهذيل وبني ضبيرة وفقيم كنانة
وملحي في مليح خزاعة وقرمي في قريم وسلمي في سليم وقالوا
في ثقيف ثقفي بحذف الياء ووافق السيرافي المبرد وقال العرب في
هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في لغة اهل الحجاز وقال
[illegible] ان كانت الياء ثالثة ولم تكن قبلها ... علامة تانيث حذفت
الياء فقلت في قريش قرشي وفي هذيل هذلي وكلامه [illegible]
لمذهب س ولا لمذهب المبرد وتسويته المبرد بين فعيل وفعيل
ليست جيدة اذ سمع الحذف من فعيل كثيرا ولم يسمع من فعيل

الا في ثقيف فلو فرق بينهما لكان احرى في النظر وشذوذا في القريب
والربيع فقالوا خرفي وربعي وان كان على فعل او فعل او فعل كنمر
وشقرة وابل وحبرة ودئل فتفتح عينه وجوبا فتقول نمري وكذا
با فيها وفي مقدمة كلام الفارسي جوازا مثل كتغلب ولو سميت
بعمر فالقياس بعمري بفتح العين او بفتح الذي اصله بكسر وبعلمت
الحركة وحذف الهمزة [illegible] او [illegible] المخفف من [illegible] الثلاثي
فلا خفيف [illegible] بني وعيم [illegible] الوجهين ولو ابقيت حركة العين الحركة
العين كالضعف واستصحاب الكسر في النسب شذوذ قيل لا بد من
فتح العين وان شئت ابقيت حركة العين على ما هي عليه من حركة
لا تباع فقلت صعقي كما تقول وان شئت رددتها الى حركتها الاصلية
فقلت صعقي وان كان ما قبل الاخر مكسورا في ازيد على اربعة كجحمرش
فلا تغيير وشذ قولهم في ازمينية ازمني قال ابن مالك وفي معاملة فعليل
ونحو معاملة نكرة اثنين والذي يقتضيه النظر ان ينسب الى [illegible]
على لفظه من غير تغيير او على اربع متحركات نحو جندل وعلبط وعلبطة
وعلى لفظه او نما كان ثانيا كتغلب ومغرب ويثرب فالكسر وتبقي
الفتح مع الكسر في تغلبي ويحصبي ويثربي والفتح عند الخليل وس
شاذ وعند المبرد وابن السراج والفارسي والرماني والصيمري جائز
مطرد وقال الجزولي المختار ان لا يفتح وفي الشرح المنسوب للعقباني
ان الجمهور قالوا بجواز الوجهين وان ابا عمر قال الفتح شاذ فان
كان ثانيا محذوف الاصل صحيح اللام نحو صنة تقول صيري ولم ترد او معتلها
نحو شية رددت فيه بفتح العين وقلب الياء واوا فتقول وشوي والاخفش
يسكنها ويرد الياء فيقول وشيي او محذوف العين صحيح اللام [illegible]
مضعفه نحو [illegible] مسمى به تقول [illegible] وكذا [illegible] مسمى به تقول [illegible]
اذا لم [illegible] او كان مضعفا نحو رب الخفيف من رب المشددة
الماء وقرة خفيفة الراء قوم من عبد القيس او معتل اللام نحو [illegible]

والمبرد رد المحذوف فتقول رُبَوِيّ وحكي عنه س ووافقه الأخفش
وفي تَرِقة والبُرة تَرِقيّ والبُرَوِيّ والبُرِيّ أو محذوف اللام صحيح العين مجبورا في
التثنية برد لامه كأب وأخ أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وسنة
وسنة فيتعين في النسب رد اللام فتقول أبوي وعضوي وسنوي وسنهي
وإن شئت شفهي وعضهي أو لم يجبر برد ما نحو حر وشفة وعد
وثبة و [illegible] س أن ثبة محذوفة اللام وهي ياء من ثبيته أي جمعته
والزجاج يزعم أنها محذوفة العين من ثاب فيجوز الرد وعدمه
فيقول حرحي وشفهي وعدوي وثبوي وتمنع عين الكلمة في مذهب
س وإن كان أصلها السكون كغد وحر أصلهما غدو وحرح ودم
أصله دمي فتقول بسكون العين وعند المبرد يحركها وذهب
الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون فتقول غدوي وحرحي ودميي
ثم رجع في الأوسط إلى مذهب س وذكر سماعا عن العرب وأما
عدم الرد فتقول حري وشفي ويدي وثبي ولم يذكر أبو البقاء
العكبري في شفة إلا الرد فلا يقول إلا شفهي وذكر كتاب
[illegible] فيها الوجهين ولو كان المحذوف اللام معتل العين رد إليه ذو وشاة
أصله ذوي عند س وذوو عند الخليل وشاة أصله شوهة وفوها
واللات فأما ذو فاتفقوا على ذووي الخليل وإن كان يرى
أن أصله ذوو و س وأبو الحسن والجرمي كأنه عندهم فعل بتحريك العين
وأما شاة فعلى مذهب س شاهي وعلى مذهب الأخفش
شوهي ثم رجع إلى مذهب س في الأوسط وأما فوها فذكر ابن [illegible]
أنك تقول فمي وفموي وذكره س في باب النسب إلى فم وقال
المبرد الصواب فمي أو فموي وأما اللات فقالوا لائي وقياسه
لووي لأنه من لوي قاله الفارسي في الإغفال وجمعها لوات وقال س
فعل به ما فعل بلا مسمى به ولا يعرف له لام معلومة لا من جمع ولا من
تصغير ولا اشتقاق فهو اسم غير متمكن على حرفين والنسب

إليه على قول س والخليل لائي ومن زعم أن أصله لائة محذوفة اللام رده
في النسب فقال لائيي وإن كان في أوله همزة وصل وهو ابن وابنة واسم واست
واثنان فيجوز حذف الهمزة ورد المحذوف فتقول بنوي وسموي وستهي
وثنوي بضم سين سموي وكسرها ويقتضي مذهب الأخفش فيما كان
ثانيه ساكنا الرد إلى الأصل فيقول سموي [illegible] ومذهب س
لا تغير الفتح ويجوز إقرار الهمزة ولا ترد اللام فيقول ابني واسمي
واستي واثني فأما ابنم فذكروا فيه حذف الميم فينسب إليه كالنسب
إلى ابن بنوي وابني وإقرارها فينسب إليه على لفظه فإن كانت النون
تابعة لحركة الميم إعرابا فقيل النسبة كسرت في النسب لكسر الميم
وصار مثل زبرجي ومن فتح في تغلبي قال ابنمي [illegible] ويفتح
ومن جعل النون مفتوحة ليست حركتها تابعة لحركة الميم في الإعراب
أقرها مفتوحة في النسب فقال ابنمي بفتح النون وما أوله همزة وصل
وليس من قبيل ما تقدم أن كان حرفا صحيحا غير [illegible] امرأ وامرأة
فإذا نسبت إليهما أقررت الهمزة فقيل امرئي أو حذفتها فقيل مرئي بفتح
الراء هكذا قالت العرب ولم يقولوا امرئي بسكون الراء وقال
ابن حبيب ينسب إلى امرئ القيس مرئي وإلى امرئ القيس من كندة
ينسب إليه مرقسي وإذا نسبت إلى ما هو على حرفين وضعا وهو صحيح
الثاني جاز في النسب تضعيفه تقول كمي وكمّي في النسب إلى كم أو معتل
وجب تضعيفه إن كان ياء أو واوا تقول في المنسوب إلى كي كيوي
وفي لو لوي أو ألفا فتهمز فتقول في لا لائي وتنسب [illegible]
[illegible]
وإذا فتقول [illegible] ولا يجوز [illegible]
كانت الياء [illegible] فيجوز إقرارها وقلبها همزة وقلب الهمزة
واوا فتقول رائي ورائي وراوي [illegible] الهمزة فإن كان آخره
[illegible] واو أو ياء [illegible]

ونظيره أو فِعلة كرِشوة ورِئة [illegible] كالتغيير فطريق النسب
إنما ما ورد بتغيير فقالوا في رَوقة رقيّ وفي ربية ربيّ حيّ من
العرب وبكريّ في البكرية وذهب من المذهب إلى الخليل وهو اختيار ابن أبي
الربيع وهو مذهب يونس واختار الزجاج أنه يفتح الساكن منه وأن الواو
والياء فيقول غزويّ وظبويّ وعزويّ [illegible] وزنويّ
وقيل عن الخليل أنه يجيز الوجهين في ذوات الياء ويختار الإسكان على الأصل
وذهب قوم إلى التفرقة بين ذوات الياء فيفتح ما قبلها ويقلبها واوا
وبين ذوات الواو فيبقيها على حالها وهو اختيار ابن عصفور والنسب
إلى فُعلة صحيح اللام على لفظه من غير تغيير تقول في النسب إلى الحُضرة
حُضريّ وذكر [illegible] أن [illegible] يقولون في [illegible] وفي كل ما على
فُعلة فُعليّ بغير زيادة [illegible] على حالها [illegible] الشاذ وفي بني
[illegible] بن [illegible] [illegible] والنسب إلى ابنة وأخت وبنت
وكلتا وكيت وذيت فيه مذهب [illegible] من حذف التاء ورد المحذوف فتقول
أخويّ وبنويّ [illegible] وكيويّ وذيويّ وكلويّ ومذهب يونس أنه
ينسب إليها على لفظها فتقول أختيّ وبنتيّ وثنتيّ وذيتيّ وكيتيّ
وكلتيّ واتفق هو والخليل على حذف التاء من [illegible] و[illegible] إذا نسب
إليها ومذهب الأخفش أنه يبقى ما قبل المحذوف على سكونه
وما قبله على حركته ورد المحذوف فتقول أخويّ وبنويّ وكلويّ
وثنويّ وقياس [illegible] فيه [illegible] المحذوف
[illegible] كيّا وذيّا فينسب إليه كما ينسب إلى حيّ فيقول كيويّ وذيويّ
ويجوز كيتيّ والجمع المكسر للذي لا واحد له من لفظه نحو عباديد وشماطيط
وأبابيل [illegible] ينسب إليه على لفظه فتقول شماطيطيّ أو له
واحد من لفظه شاذ [illegible] فنسبته إلى المفرد فتقول [illegible] خلافا
لأبي زيد فإنه ينسب إلى لفظ الجمع فيقول ملاهيّ وقال أبو زيد قالوا
في النسب إلى [illegible] و[illegible] بقولك [illegible] العرب [illegible]

سلاو

وكان النسب إلى المفرد يوهم تغيير المعنى نحو أعرابي [illegible] فينسب
إلى الجمع وجعل التبريزي [illegible] أنه لا واحد له من لفظه فينسب
إليه بقوله أعرابي أو كان لا يوهم تغيير المعنى نسب إلى مفرده فتقول في النسب
إلى الفرائض فرضيّ وفي الناس [illegible] وكتبيّ و[illegible]
ومنها جاء [illegible] وذكر سيبويه [illegible] أنه منسوب إلى الجمع من قولهم
[illegible] وينبغي أن يكون [illegible] وهو عندنا منسوب إلى [illegible]
والأبنية ويحتمل أن يكون [illegible] مما بني على الياء التي تشبه ياء
النسب ومن النادر [illegible] أنه منسوب إلى الدور
[illegible] مثل كرسيّ وأما الصفرية فنسبة إلى الصفرة وهم قوم
من الخوارج وقيل إلى الصفر وهو النحاس وقيل إلى رجل فيهم يكنى
أبا صفرة [illegible] وإذا سمي بالجمع نسب إليه على لفظه
فقالوا معافريّ وأنماريّ وكلابيّ وضبابيّ وأكلبيّ ومدائنيّ وقراميسيّ
من أن [illegible] سموا بالجمع [illegible] بن [illegible] ابن بري
[illegible] وقال بعضهم [illegible] نسب إلى المفرد [illegible]
[illegible] قبيلة [illegible] كان الجمع غالبا على [illegible]
[illegible] أنماريّ [illegible] قوم من الفرس [illegible] العرب
[illegible] أنماريّ [illegible]
لغة بني [illegible] وقال [illegible] من قبايل من بني
[illegible] بن مرة بن تميم وقال أبو عبيدة [illegible] كعبا وعمرا وقالوا
وحكى أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون في [illegible]
[illegible] إلى الواحد [illegible] أن لا يكون [illegible] من أبناء
فارس وحكى أبو الحسن أنه قيل في النسب إليهم [illegible] وقال [illegible]
كما قالوا في أبي بكر بكريّ [illegible] والجمع الذي لا واحد له
من لفظه نحو قوم ينسب إليه على اللفظ فيقول قوميّ أو له
واحد من لفظه [illegible] يقول [illegible]

ومنهم ارتكبا وسعوا جمع راكب وساعٍ وإن أنا تاجمع شبه إلى
مفرده فقيل راكبي وساعوي وإنما نبي ولبي غير وقال من هي
إنما ظاهر إلى أناس انساني وأناسيّ ومواخود القولين ومما يطرد
فيه بغير لفظ الجمع على فعال وكالفوب ما النسبة له فقالوا أبناوي
ورواسيّ وعضاديّ وفناديّ للعظيم ذلك العضو منه ونعض الاعراد
لصواب الشيء اوسرعه شيء او انير فقالوا أخادي ونشأ في أن العنة
المذكر والمؤنث فيه سواء فتروفوا بينه وبين من ينسب الى ثلاثة فقالوا
ثلاثيّ كما فرقوا في النسبة إلى الرجل القديم الدّهر فقالوا دهريّ وإلى
من كان من بني دهر من بني عامر دهري ذلك بضم الدال ومما بعضها
لا غير وكسرها أيضا ما زيد في آخره ألف ونون تغيرها في النسب
مشعرة بعظم ذلك فقالوا رقباني وجُماني وشعراني وروحاني لمن له
روح ... شخصه بالبحر وكما اليا فيه مبارقة بين المفرد وجنسه
نحو رومي وزنج وكان الله على المبالغة نحو احمري وأشقري وأخضري
[illegible] وحواري وبرديّ وكتب [illegible]
[illegible] والقلقاني والمهراني والصلقان والعراب
[illegible] أشياء شذوا فيها في النسب مالم يتغير [illegible]
[illegible] التنقل [illegible] وفي الزهر دهري لمن مرت عليه زمان طويل
وللطويل اللحية [illegible] بلا تغيير وفي الكلام كلاحي بضم الكاف
وكسرها وفي [illegible] أفقي وفي السهل سُهلي وفي حمار حماري
وخراسي وفي الحرم حِرمي وفي الغفا [illegible] وفي قار [illegible]
وفي البري [illegible] وفي الجمة الموت [illegible] وللانسان [illegible]
تغيير وفي السدرة [illegible] والرحل [illegible] على الفطر [illegible]
[illegible] للانسان [illegible] ولقيس مروتي بلا تغيير وفي الأمر [illegible]
[illegible] وفي [illegible]
[illegible] وفي البل سفلي وفي دار [illegible]

[illegible]

بضرق وقيل البصر تنادا [illegible] مستثقل للقاة ونقل كسرتها
إلى الياء في الشتاء شتوي [illegible] في آن الشتاء جمع واحد
شتوة فيما ينسب إليه رد الواحد وهو شتوة وكذا سوية حواشي برمان
مثال الشتاء جمع شتوة كصحفة وصحاف واستغنوا عنها من ياء النسب
بالبناء على فعال من لفظ المنسوب إليه في الحرف والصنائع فقالوا خبّاز
وقزاز وبناء وزجاج وعوّاج وعطار وقالوا زجاجي وعاجي
ولؤلؤي وبزاز وبقال وخياط وعطار وحمال لمن يعمل بالجمال
وعكّار وقالت لبائع البرقوق ويسمى أخشبية وقالوا عكري وبتي
وبالبناء على فاعل لصاحب الشيء وإن لم يعالجه فقالوا لابن وتامر
وتاجر وكاس ودارع ونابل وفارس وسائف وفارس وناجل
وحاد وقد يقوم مقام فاعل فعّال فقالوا نبّال وكلاء وسيّاف
وتراس ونبّال لصاحب هذا الشيء ذلك ونه كما يقوم مقام فعّال فقالوا
[illegible] بمعنى خواط وقد يقوم فعيل مقام فعّال وفاعل معا فقالوا
امرأة معطار أي ذات عطر وطاعم أي ذات حظ ومنسب من
أن [illegible] وان كثر ما يفعل فقال لا تعول لطحو الزنبود فاز وكالطحو
الراكب مكلاه وكالطحو البر نقار وكالطحو الشعير شعار والبرد
[illegible] واستغنوا أيضا عن ياء النسب بالبناء أيضا على وزن فعل
من النسب إليه فقالوا رجل طعم ولبس وعمل ونهر المعني وكذا وكذا
رجل حبري وطرح اذا كان ... العبد ... وهذا كله موقوف على السماع
وقالت العرب في النسبة إلى اليمن والشام يمني وشامي على القياس ثم حذفوا
إحدى ياءي النسب وزادوا ألفا قبل اللام عوضا منها وطار منقوصا فقالوا
يماني وشآمي [illegible] ورايت رجلا يمانيا وشآميا
[illegible] بين ياءي النسب [illegible] وقالوا تهامي فعوضوا الألف وجعلوه
منقوصا [illegible] كثيرا و[illegible] ولا تقول
[illegible] تكسر التاء [illegible] والنسب على

لا نظير لها فقالوا ابنتي وشأمتي

باب علامة التأنيث

علامة التأنيث في الاسم المتمكن التاء المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن زعم أن التأنيث بالهاء وإنما تبدل تاء في الوصل والألف المقصورة والألف التي قبلها مدة وهي عند البصريين بدل من ألف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاج أن الهمزة ليست مبدلة من الألف وإنما هي علامة التأنيث ومذهب الأخفش أن الألف والهمزة معا هما علامة التأنيث وزاد الكوفيون في علامة التأنيث تاء أخت وبنت والياء والتاء في المثنى

باب التاء

أصلها دخولها في فعل وضعها المؤنث من وصف المذكر نحو ضاربة وضارب وفي فعل الأسماء المخلوقة من أجناسها نحو جدة وجد وتمرة وتمر وبقرة وبقر ويكون الأنثى من نحو بقرة بالهاء والمذكر بغير هاء ذهب إليه الكوفيون وحكوا أنه تقول على نعامة وحمامة على حمامة وهو عند البصريين شاذ لا يقاس عليه وقالوا كماة وكمء على القياس وقال بعض العرب كمء للواحد وكماة للجمع وقد تأتي في الفعل الأسماء العامة نحو امرئ وامرأة ورجل ورجلة وغلام وغلامة وأسير وأسيرة وإنسان وإنسانة وحمار وحمارة ونحوه ونحوه وهو قليل لا ينقاس وفي الأسماء المصنوعة قالوا عمامة وعمائم وسفينة وسفين وحجرة وحجر ولبنة ولبن وقلنسوة وقلنس وللفرق بين الواحد والجمع في الصفات نحو بغال وبغالة وحمار وحمارة وجمال وجمالة ووراد ووارد وشارب وشاربة ومنه البصرية والكوفية والزبيرية والمروانية والسودة والبيضة الواحد بصري وكوفي وزبيري ومرواني وأسود وأبيض وزعم أبو زيد أحمد بن يحيى أن هذا مطرد في باب الجمع الذي يؤخذ من لفظ الفعل وأورد ألفاظا كثيرة وقال السلف في هذا أن كل جمع مؤنث مثل المؤنث والجمع في هذا واحد انتهى

وللفرق بين المفرد والمفعول نحو ضربة وضرب وللفرق بين الاسم والصفة نحو رمية وشاة رمي وذبيحة وشاة ذبيح فرمية وذبيحة اسم لما يرمى ولما يذبح ورمي وذبيح صفتان وقالوا الكيلة للأسير وعريبة أرادوا به الاسم وكذا حلوبة وركوبة اسم لما يحلب ويركب وحلوب وركوب صفتان وجاءت صفات المؤنث بغير تاء وليست من باب مفعول قالوا شاة سريح وريح حريق وكتيبة حصيف وللفرق بين المذكر والمؤنث العدد نحو ثلاثة رجال وثلاث جوار وتأتي أيضا في صفات مشتركة بين المذكر والمؤنث لغير مبالغة نحو ربعة ويفعة وللمبالغة نحو علامة ومكرابة وفروقة وملولة وجابة وبقاقة وخاصة بالمذكر نحو رجل همة أي شجاع وفي اسم مشترك نحو شاة يطلق على الذكر والأنثى ولتأكيد التأنيث نحو نابغة ونعجة والأصل في الأسماء المختصة بالتأنيث ألا تدخلها التاء نحو عنوق وعناق ذ ... كرها حنزة وشيخة ولتأكيد الجمع نحو حجارة وفحولة وقال الأعلم أبو علي سمي فيما قبل التأنيث ... ولتأكيد التأنيث ولتأكيد الواحد نحو غرفة وكلمة ... عن هذا بتأنيثه الكلمة إذا ليس يحسنه تأنيث معنى وليس التأنيث نحو المالية والمتأصقة والمنافحة والتاء شبه تأنيث المنسوب بالتأنيث نحو صفرية والمعجم ولا المفرد من أسماء التاء والأول لا تفهم من غير دار اختلفت أسماؤهم ولو حذفت التاء كان جمعا لمن يعم كل واحد منهم وكذا يا فيها وقيل التاء فيه من النوع عوض من ياء النسب ولذلك لا يجتمعان لا تقول المليتون أو المالية والعجمة نحو مهارجة جمع موزج وهو الخف وقيل الموزج وكيالجة جمع كيلج وهو مكيال يكتال به وعبر ابن مالك عن هذا بالتعريب والنسب والعجمة نحو البرابرة والشيابجة المفتي البربريون والسيابجيون واحدهم بربري وسيبجي وهم خدام القبلة وقيل قوم من السند وللعوض من تعويض الاسم المحذوف نحو ثقة وعدة

جاؤوا وزنه مدينة إنما هو ثلاثية مزيدة عوض من مدة تفعيل وفي
إقامة واستقامة عوض من عين الكلمة على خلاف في ذلك أو معاقبة
نحو زنادقة وجحاجحة التاء عوض من ياء زناديق وجحاجيح ومما
وتعاقبا وإنما لإفراد الياء كجمالية ولتعويض من ياء إطالة كتاء
أينق وأمد

باب الألف المقصورة

فُعْلى ضمّا فو غُبْلى وزُبْقى وحُبْقى وكذا بُشْرى ورُجْعى
وشُورى وإنما يُمنى ويُخولم كماة شاذة وصرفه يا شاذ وكذا
مُرْسى منونا هو سنتى الحرير وقيل وزنها مُفعَل من أوسيته حلقت
وقيل للعالي للغناء وفِعْل الزنير وقال الجرمي سمعت أبا زيد يقول
سوة مُوسى غريبة فهي مُفعَل ولو كانت اسم أصلية لم تنصرف
ولست موسى اسم الرجل فهو أعجمي لا ينصرف وقال أبو العلاء إنما
أعجمي سميت به في الجاهلية إنما جرى في الإسلام ويعني اسم موسى
النبي وفُعالى حُمارى وحُبارى وسُمانى ونُعامى ولُبادى وجلاوى
للفضا ورُخامى وخُزامى وشُكاعى وحُبارى ولم يجئ صفة إلا جمعا
نحو سُكارى وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفردا وحكى عنهم جمل
عُلادى وفَعالى نحو سكارى وحذارى وحوارى وفِعْلى
نحو ذِكْرى وشِعرى ولعرى وفُعْلُلى مَنْطَوى من ماض وقيل
وزنها فعولى من فعل وقال القوصى وفيضيضى والطاهر
أنها فعلولى وفعليلى وقيل وزنها فوعولى وفيعيلى وفي الفن
فيضوضى ممدود فعلى مما يكون مشتركا بين باب المقصورة
بأن يكون من المشترك وفعالى ولم يجئ غيره وأُفعلى
أُربعى وأفعلاوى أربعاوى وفعلوى مُنصوى وفي كتاب
الزبيدي قرنوى بالقاف وقيل وزن القرنوى فعللى وفعولى
فعنوى بالفاء وهو فعال من أخرى في المثنى

وفَعَلَّى نحو سَبَطْرى وجَفَرّى وكَمَثّرى وهَبَيّخى متوبعين
فيكون هذا الوزن مشتركا بين التأنيث وغيره وفِعِلّى دِفِقّى
وسِبَطْرى وضِبَغْطى ودِمَثّى وجِيَضّى وذكر بعضهم فعلاء
ممدودا ومنها أوزان مشتبهة يعتبر فيها على آخر الحا بين فَعَلى مما يكون
الوزن مشتركا بين ألفي التأنيث المقصورة والممدودة وفُعَلّى حُذُرّى
وبُذُرّى وكُفُرّى وفُعَلى عُرَضى وكُمَثرى ونقل الفراء الشُّعْبا
والشُّعَباء ودخول التاء دليل على أن الألف في الشعباء ليست للتأنيث
إلا أن تجعل نادرا كسمى وسماة ونقل بعضهم فُعَلاء ممدود الموضع
بالحجاز فيكون الوزن مشتركا وفِعَلّى عِرَضّى وفُعُلّى عُرُضّى
وفَعَلوتا رَغَبوتا ورَحَموتا وسواه قليل وفِعْلَوْلى حِنْزَقْوى
وقيل وزنه فَعْلُولى نبت ويقال بكسر الحاء ويقال بكسر الحاء والزاي
ويقال بفتح الزاي والقاف مع كسر الحاء وفتحها وذكر س حنزقوى
على وزن فِعْلُولى وأنه صفة وبغير الياء ذكر التصريفيون وبالياء
ذكر ابن القطاع وفَيْعَلى وفوضوى وفَيْعُلى
هَبَيّخى ذكره بالياء ابن القطاع وذكر التصريفيون س وغيره
بغير الياء على وزن فَعَيَّل وهو الغلام والجارية وفَعَلّى بَعَرّى
ولم يجئ إلا اسما وهو قليل ذكره ابن السراج وابن القطاع
وقال وزنه فَعَلّى والمحفوظ فيه بِعَرّى بغير الياء ووزنه فِعَلّ
ولم يثبت س هذا الوزن وأثبته الزبيدي وفُعَلّى مُكَوّرى مثلث
الميم ومُفَعّلى مُرِعِزّى ولم يجئ إلا اسما وزعم الزبيدي أنه جاء صفة
قالوا رجل مرقدى للكثير الرقاد وفي تبع فيه ومِفْعَلّى مُشفيلى
ولم يثبت س هذا البناء وأثبته الزبيدي مستدركا على س وابن
القطاع وأن شيئه تبع وتكسر وذكر ابن القوطية شُفَعلى على
وزن فَعَلّى منونا فإنه للإلحاق بسفرجل وفَعَلَنا مرحنيا وبُرَدايا
وفلنيا ويفعلايا بُرُدرايا وذكر ابن القطاع أن وزنه فَعَلعايا

وفُعَلَايَا حَوَايَا وفِعِّيلَى خِصِّيصَى وفَعَلَّى بَلَنصَّى وفُعَّيلَى
قُصَّيرَى ومِفْعِلَّى ولم يجئ الا صفة قالوا مِرْعِزَّى وفِنْعَلَى
خِنْثَرَى وشِنْعَبَرَى وفَعْلَلَّى قَرَعْبَلَّى وإِفْعِلَى إِنْجِلَى ومِفْعَلَى
مِشْرَبَى وفُنْعَلَى سُنْدَرَى وفَعْلَلَى صَعْبَنَى وفُعَّلَى نُحَّشَى وفَعُّولَى
سَبُّوقَى وفُعَالِلَى قُرَاشِمَى وفُعَيْلَى خُبَيْثَى وفُعَيْلِلَى خُزَيْزَبَى
وفَعَوْلَلَى حَبَوْكَرَى وفَعْلَلَّى قَرَعْبَلَّى وفِعِلَّى كِمِثْرَى وفَعْلَى
أُنثَى وفَعْلَانَى سَكْرَى ومَصْدَرًا دَعْوَى وجمعًا جَرْحَى وفِعْلَى
مَصْدَرًا ذِكْرَى وسِوَى حِرْوَى شِعْبَة وجمعًا حِجْلَى وظِرْبَى

باب الالف الممدودة

فَعْلَاء مَصْدَرًا سَرَّاء وضَرَّاء واسمًا صَحْرَاء وسَحْنَاء والخَشْنَاء
والعُشَرَاء واسم جمع كُرْبَاء وحَلْفَاء وقَصْبَاء وصفة لما مذكره على
أفعل حمراء او لما مذكر له ديمة هطلاء وامرأة حسناء وداهية دهياء
وفرس عزباء ورجلة شوكاء وامرأة عجزاء وفَعَلَاء اسمًا ثَلَاثَاء
وقَرَمَاء وبَرَامَاء وبَرَاكَاء وقَطَاطَاء وصفة عَبَابَاء وكَبَافَاء
وقد اثبت ابن القطاع فَعَالَى مقصورًا جَبَارَى وزَبَادَى وحَبَارَى
واكافى فيكون مشتركا بين الالف المقصورة والالف الممدودة وفَعَلَاء
جَنَفَاء وجَسَدَاء ولم يجئ الا اسما وهو قليل وحاء جَنَفَى اسم ماء فهو
وزن مشترك الا ان كان منعه الصرف للتأنيث والعلمية فيكون فَعَلَاء
وزنا مختصا وفِعْلَاء نحو زِيزَاء أبنية الكوفيين والالف عندهم للتأنيث
وقال البصريون هي للالحاق وفَعَالَاء قَطَّاطَاء وفَاعِلَاء قَاصِعَاء
ونَافِقَاء وسَابِيَاء وحَاثِيَاء وفُعُولَاء عُشُورَاء وليس في الابنية نظيره
وقد ذكر بعض النحويين فيه القصر فيكون مشتركا وفَعُولَاء
جَرُورَاء وجَلُولَاء ودَبُوقَاء وبَرُوكَاء وهو وزن مختص بالالف الممدودة
عند ابن عصفور وابن مالك وقد ... ابن القوطية وابن القطاع الى انه
يُقصر مقصورًا واورد ابن ... سُوكَى وحَضُورَى ودَبُوقَى

وذُفُوقَى وقَصُورَى ونحو ذلك ضبط الزجاجي والتبريزي اللغوي عَرُوضَى
وفي شعر امرئ القيس تَنُوفَى والصحيح انه وزن مشترك وفَعِيلَاء الوُكَيْعَاء
انشد ذكره الزبيدي علي ... وقيل وزنه فَعَلِّلَاء نحو خُنْفُسَاء وفِعَلَّاء عِلَّاء
ثُنَابَعْلَى لم يذكره الا ابن القطاع وذكر فيه الباء الضم والفتح وفَعَلَّاء
تَرْكَنَاء ويقال ايضا بكسر الثاء والكاف كِبْرِيَاء وفِعْلِيَاء بِرْحِيَاء
انشد ذكره الزبيدي وقيل وزنه فِعْلِلَاء وفِعْلِيَاء اسما كِبْرِيَاء وسِيمِيَاء
وصفة جِرْبِيَاء وفَعَلَّاء زِمِكَّاء ذكره ابو مالك وعن الزبيدي وابن
القطاع وصاحب المنتخب ما جاء علي فَعَلَّاء وفَعَلَنَاء بَرْنَسَاء ذكره ابن مالك
وهو الصحيح لقولهم في معناه بَرَاسَاء وذكر النحويون انه فَعَلَّاء وفَعْلَلَاء
قَرْفَصَاء ذكره ابن مالك ولم يثبته غيره الا فيه ضم الفاء فيكون الفتح
تخفيفا نحو رُفِع في رُفْع وفُعَلَّاء قُرْفُصَاء ولم يجئ الا اسما وهو قليل وذكر
ابن القطاع انه يقصر فيكون علي هذا وزنا مشتركا وفُنْعَلَاء وفِنْعَلَاء خُنْفُسَاء
وخُنْفُسَاء بضم الخاء والفاء والفتح وخُنْفَسَاء بفتح الفاء وذكر ابن
القطاع خُنْفُسَى مقصورا بضم الفاء وفيهما فيكونان مشتركا ومَفْعُولَاء
مَشْيُوخَاء ومَعْلُوجَاء صفة ومَعْيُورَاء وما توفقا اسما ومَفْعِلَاء وهو قليل
مَرْعِزَاء ومَشْيَخَاء بالياء المعجمة وقال الشمري الفوم في مَشْيَخَاء بالعصا
المسالة أي في جِيرُوسِم وفي شرح الشافية الكافية بالميم من قوله تعلى
مرتكبه أصلح فُعَلَّى مما يكون مَفْعِلَاء كما مَعْلَاء ومَفْعِلَاء ووزن مشترك
ومَفْعِلَاء مَرْعِزَاء بتشديد الزاي وفي المنتخب تخفيف الزاي وفتح الميم مع
مَشْيَاء وذكر الشمري بكسر الميم وتخفيف الزاي ممدودًا وذكر فيه
القصر ايضا فما يكون مختصا بل مشتركا وأَفْعِلَاء ... جمع تكسير أَصْدِقَاء
ومُفْرَدُ الا أَرْبِعَاء اليوم المعروف فاما أَرْمِدَاء فذكر ابن القطاع انه
الرماد فهو مفرد وذكر ابو زيد أَرْمِدَاء جمع مثل رماد وأَفْعِلَاء أَرْبِعَاء
اليوم وحكي الا أَرْبُعَاء وقال الزبيدي حكي من ... وقد يكون
يكون فُعْلُلَاء كُعْبُرَاء وأَفْعُلَاء بضم الهمزة والعين ... من

أتلع العرب ومعروض به جم واسم موضع أيضا وقيل بضمهما وفعللاء كعفرجا وأفعلاء قالوا وسويشى إلا أربعاء وينسب أربعاوي لضرب من المشي والجلوس وفعليلاء مرتيفاء ذكره ابن القطاع وابن مالك فيه من الأبنية وزاد ابن القطاع الكبيصاء ولم يذكر النص يعقوب بان على مشيئة المصغر بلا يشيّة وفعلاء سلمياء ذكره ابن القطاع وابن مالك وافعلاء أربعاء وفعلاء مفرياء وفاعلاء قالوا منافلاء وشاملاء وفاعلاء خازباء وفوعلاء لوباء وشوبياء وفعلاء فنكاء وأفعوا أكثوا وفعليلاء بريصاء وفعولاء فعلوراء وفعلاء كبرياء وفعلياء تيماء لضرب من الحوز

باب الأوزان التي تشترك فيها الألفان

فعلى اسما أجلى وقلهى والخلفى وصفوى وفرى وصفة جمزى وبشكى وناقة زلجى ومرطى وفعلاء قرباء وجنفاء وابن دأثاء فعلى شعبى وأدمى وأربى وفعلاء أسماء البشاء الصعداء وصفة ناقة عشراء وفعلى شمصرى وشفرى وفعلاء عفرباء وجرملاء فيعلى الهيربرى وفعلاء الجلحاء فوعلى الحوزلى وفوعلاء الحيرلى وفنعلاء أثبته الزبيدي وابن القطاع ومنه الركشاء وقيل هو فعلاء فعيلى كثيرى فعيلا قريثاء فعيلى عجيرى فعيلاء عجيراء فاعولى بادولى وفاعولاء عاشوراء إفعيلى إهجيرى وإفعيلاء إهجيراء فعلى فخنى وفعلاء زمكاء وزمكاء وذكر ابن مالك في الشافية في شرحها أن فعلى من الأبنية المختصة بألف التأنيث المقصورة وأن الممدودة الهمزة فيه للإلحاق بحزملح وبيطار وذكر في التسهيل أنه من الأبنية المشتركة فعلولى فوضوضى وفعلولاء أثبته الزبيدي ومنه عشوراء وقيل وزنه مفعولاء والياء بدل من الميم فعليا زكريا فعلياء زكرياء فعيلى لغيزى وفعيلاء خيلاء فعللى حلفطى وفعللاء حلفطاء أفعلى الأجفلى وأفعلاء الأربعاء

فعاعيل فيا فعلا وفعاعيلاء يا ايعاء ونقل ابن القطاع فيه فتح الياء فعالى جمادى وفعالاء جمادباء فعولى شروري وخروري وفعولاء سيوحاء فاعلى فافلي وفاعلاء قاقاء مفعلى مضكى ومفعلاء مضكاء مفعلى مضكى ومفعلاء مضكاء وقيل الميم أصلية فوزنه فعللى وفعللاء وكذا في ضم الميم والقول عن ابن القطاع فعللى كربنا وفعللاء كربناء

باب نوني التوكيد

هما خفيفة وثقيلة والتأكيد بها أشد منه بالخفيفة وليست الخفيفة مخففة منها بل هي نون على حدتها خلافا للكوفيين إذ زعموا أنها مخففة منها ويلحقان صيغة الأمر مبنيا ومعربا مطلقا فالأول نحو اضربن وليخرجن زيد ونحو تعلمن يعني اعلم في الشعر وتلحق في لغة من جعلها فعلا وقد خولف في أفعال التعجب وفي الماضي شروط نحو أحسن بزيد وأما هل تفعلن وصيغة النهي لا تضربن والتحضيض نحو والعرض ألا تنزلن والتمني نحو ليتك يوم الملتقى ترتيني وإذا استفهم بالحرف نحو هل تقومن وأتقومن وبالاسم المتضمن معنى الهمزة وبالاسم نحو متى تقومن خلافا لمن منع إلا البيت شعرية ما تقولن فوارس وفي جواب قسم الا إذا كان إلا مستقبلا وهو مذهب ابن الكراهة والمضارع المثبت المستقبل الواقع جواب قسم فلزم معه اللام نحو والله لتخرجن فإن تعاقبا فمردود عند البصريين وجائز عند الكوفيين فإن فصل بين اللام والمضارع معموله أو حرف تنفيس أو قرن لم تدخل النون وبعد أداة الشرط فإن كان بعد أما التي هي الشرط بإداة نحو فإما ترين أو أولم تكن فإن كانت ما بعد ما كيد من نفعني في ولم ينفع إذ لا يحوز زيادة ما التي بعد إن وأي ونحوهما قاله المبرد والزجاج أنها إذا لم تلزم النون نحو قوله تعالى وإما ينسينك ومن

ان شئت جمعت بين ما والنون وان شئت اكتفيت باحداهما فعلت إمّا تعم أمّ
وأمّا ... حولها في الجزاء فقليل في الشعر نحو
متى ما يأتك الخير ينفعا   وإمّا التقي ما آويلا ميزنيب
الجمهور أنه لا يجوز أن تدخل في المضارع المنفي وأجاز ابن جني ذلك وابتعه
ابن مالك ومثل بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وجاء في الشعر
فليتا به ما يحرتك وارث   ولا آية منا تولة عند الجمهور
والوقف في الشعر نادر أو ضرورة وغير كانه في الشعر لحا فيها ومن فصل
بينها والفعل معموله نحو: فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه
أو بغير الفعل نحو: فلا الجارة الدنيا لها تلحينها   وأتاه دخولها
على المضارع المنفي بلم فنص س على أنه ضرورة وقال س وقد
يقولون أقسمت لما لم تفعلن لأن ذا طلب فصار كقولك لا تفعلن كان قولك
أقسمت فيه معنى افعل وأما التقليل المكسوب بما فقال س زعم
يونس أنهم يقولون ربما يقولن ذلك وكثر ما يقولن ذلك وإن شئت لم تقم النون
في ... الذي هو أكثر وأجود انتهى وأمثاله
... ربه عن توقي في شمالات   فبعين جرا ومن مواضع دخولها
قولهم في مثل بجهد ما تبلغن يقال على ... أحدهما ان يحمل
شيئا ... لا يأبه فيقول له ذلك الأمر لا يزال من فعله بمشقة والثاني
ان تنعم ما يليها في ذلك من المشقة وقولهم بألم ما تختننه هو خطاب
لامرأة أصله تختتنين ثم جي بالنون الشديدة ... الساكن والحقن
الفصح وهو أيضا الحجاج يقال هذا لمن ينال بالفعل ويكرمه ولا يترك
منه وقولهم في عضة ما ينبتن شكيرها العضة شجر والشكير ما
ينبت حول الشجرة من أصلها الصغار ومعناه أن الكبير لا ينبت إلا من
صغارها يقال لمن يشتهي شيئا ويكفي أنه لا يزين ... ما يظهر من
الصغار يدل على الكبار وقولهم بعين ما أرينك يقال لمن يخفي
... أمرا أو حيلة أنت محمد ... فيقول ذلك أي إني أراك بعين بصيرة

وما الزائدة في سوى لا مثال على داود النقري ... ان لا بصر وأعقبه
إمّا بألم وما ينبت في عضة إلا شكيرها وما أرى إلا بعين وما وأين لا زمة
ولا يجاس على ... مثال ولا تغير لو قلت بألم تختنين بغيرها والنون
لم يجز أن تقول إما والحق حقيقة ولا يجوز حذف ما من من مثال وقال
ابن مالك يجوز ومن غير ... دخول النون أشكاله ما ذكر العزاني في
المعاني أنه يجب دخولها إذا كان المقسم عليه لو دخولها وقبلها إن لم تكن
مقترنة عن اللام نحو والله لو تكرمن عمرا لأكرمنك وتدخل أيضا
ضرورة في الواجب الخالي مما تقدم نحو أنت تفعلن وفي اسم الفاعل نحو
أقائلن احضروا الشهودا   لما كان في معنى أتقولن
فصل الذي تدخله النون وكان متفقا على إعرابه قبل دخولها ففيه
ثلاثة مذاهب أحدها أنه مبني مطلقا فحذف نون الرفع للبناء
كما تحذف الضمة عند التجريد وهو مذهب ابي جعفر والزجاج وأبي علي
لا نحاس والمستغرب أنه معرب كما كان قبل أن تدخل عليه النون والثالث
التفصيل بين ما اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة فمعرب وعلى
إعرابه وبين ما لم يتصل به شيء من ذلك فهو مبني نحو هل تخرجن والحركة التي قبل
النون فيه فتح لأنها حركة بناء وقيل إنها حركة عارضة لالتقاء
الساكنين وهو نص س وفي الغرة فتحة ما قبل نون التوكيد مثل هل
تضربن عند س والمبرد وابن السراج والفارسي فتحة بناء وقيل فتحة
التقاء الساكنين وهو مقتضى قول السيرافي ونسبه الزجاج الى س والصحيح
القول الأول بدليل هل تضربن ولم يلتق ساكنان انتهى وإذا لقيت النون
الساكنة همزة بعدها نحو هل تكرمن أباك وجب فيه التخفيف
القياسي بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها فيقال لا تجوز وقال
الفارسي تحذف النون وتجعل الهمزة بين بين فيكون حينئذ كأنه سكون
بحذف النون لذلك وإذا كان قبل النون ياء تلي كسرة نحو ارمين وابكين
فلغة لبعض العرب حذف هذه الياء فيقولون ارمن وابكن ونسبها ابن مالك لل...

لقرارة أو واو أو ظلي ضمة نحو يغزو وقلت يغزون فإن كان قبل ياء الضمير فتحة
نحو اخشين فالجمهور على أنه لا يجوز حذف نون الياء وأجازه الكوفيون
وحكى الفراء أنها لغة طيئ وإذا كان مضعفا نحو ردّ لم تفكه فتقول
ردّنّ ولا تقول ارددنّ وإذا كان في آخر الفعل واو الجمع أو ياء المخاطبة
فإن كان ما قبلها من الحركة غير مجانس لها ثبتت الواو والياء وحركت الواو
بالضم نحو اخشوُنّ زيدا والياء بالكسر نحو اخشيِنّ بكرا وإن جانست حذفت
الواو والياء نحو لتضربُنّ يا رجال ولتضربِنّ يا هند ولا تقع بعد الألف إلا
نون التأكيد الثقيلة وتكسر وتفصل بين النون والألف نحو اضربانّ
وقولهم اضربنانّ عني وأجاز يونس والكوفيون وقوع الخفيفة بعدها
فيقولون اضربانْ زيدا واضربنانْ عمرا ولو كان بعد النون ما تدغم فيه نحو
أن تكون راء تحركا فلا يجوز الجمع بين الألف والنون الساكنة نص على ذلك بعض
النحاة قيل ويمكن أن يقال يجوز وإذا لقيت النون الخفيفة ساكنا
حذفتها نحو اضربَ الرجل واضربُ الرجل واضربِ الرجل وقد ورد
حذفها لغير ساكن نحو قوله كما قيل قبل اليوم خالف تذكر
وإذا وقف عليها وهي تلي فتحة أبدلت ألفا نحو لنسفعا أو ضمة أو كسرة
رد ما حذف بسببها من الواو والياء نحو اضربوا واضربي وليخرجون ولتخرجن
أصلها اضربُنْ واضربِنْ ولتخرجُنْ ولتخرجِنْ وأجاز يونس إبدالها بعد
الضمة واوا وبعد الكسرة ياء كما أبدلوا بعد الفتحة ألفا فيقولون في هل تضربُنْ
يا رجال هل تضربو وفي هل تخرجِنْ يا هند هل تخرجي ولا ترد النون
وليست الواو والياء عن ضميرين بل هما بدلان من النون فإن وليت النون
الخفيفة ألفا وجاء بعد النون ساكن فلا يتصور إلا على مذهب يونس
والكوفيين نحو اضربانْ الغلام يا رجلان واضربنانْ الغلام يا نسوة
فمذهب يونس أنه يبدل النون همزة ويفتحها فيقول اضربائَ الغلام يا رجلان
واضربنائَ الغلام يا نسوة قال س وهذا لم تقله العرب قال
والقياس اضربا الغلام واضربنا الغلام بحذف النون لالتقاء الساكنين

ولا ألف للالتقاء مع الساكن الذي حذفت له النون فيصير به اللفظ بغير النون
وقال الزجاج ينبغي أن تبدل الألف الثانية همزة ثم تسهل بين الألف
والهمزة فيكون ذلك إشعارا بأنها كانت [illegible] فيقول على هذا
اضربا الغلام بإثبات الألف وهمزة مسهلة بعدها ويكون ذلك إنما على إرادة
النون الخفيفة وقال س وهو ما يعني الهمزة ولم يكسرها الخفيفة
وإذا وقفت على النون الخفيفة بعد الألف نحو اضربانْ أو الألف التي بعد نون
الإناث نحو اضربنانْ على مذهب يونس فهي الفتح تبدل من النون ألفا
فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباءْ [illegible] وقياس قوله في اضربنانْ
اضربناءْ وقيل تبدل من النون ألفا وتمد مقدار ألفين وكان [illegible]
أنه لا تبدل النون الخفيفة ألفا فيها فيلتقي ألفان [illegible] لالتقاء
الساكنين فيقول اضربا واضربنا وتعتقد أن الألف فيها هي المبدلة من نون
التوكيد لا ألف الضمير في اضربانْ ولا الألف الفاصلة في اضربنانْ

باب التنوين

تنوين نون ساكنة زائدة تلحق حركة آخر الكلمة وهو أقسام تنوين
التمكين وهو اللاحق للأسماء على أصالة إعلاما بشبه المبني فيبنى ولا
الفعل فيمنع الصرف ويسمى تنوين الصرف قاله س وقيل وجاء به فرقا
بين ما ينصرف وما لا ينصرف وحكي عن س وخص المنصرف به لخفته
وقال الكسائي والفراء فرقا بين الاسم والفعل وقال المبرد وبعض
الكوفيين والتنوين فرقا بين المفرد والمضاف وتنوين التنكير وهو
يلحق بعض أسماء الأصوات فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو صه وسيبويه
وسيبويه آخر وصه إذا أردت التنكير وصه إذا أردت سكوتا
وإيه إذا أردت به حديثا معلوما وإيه إذا أردت به حديثا [illegible]
[illegible] ولا [illegible] أسماء الأفعال [illegible] ما استعمل
منها معرفة فقط وما استعمل منها نكرة فقط وما استعمل معرفة ونكرة
إن شاء الله وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من الجملة المحذوفة

المنادى البناء ولذلك لا يجتمعان وبابه في الكلام على بابه في المرفوعات إن شاء الله
ومثاله وأنتم حينئذ أي حين إذ بلغت الحلقوم ويلحق أيضا الجمع المتناهي
المعتل اللام الذي لا ينصرف رفعا وجرا نحو قام جوار ومررت بجوار
ونحو نون علما ويعيل تصغير يعلى وهو عوض من الياء المحذوفة بحركتها
هذا مذهب سيبويه خلافا للمبرد والزجاجي زعما أنه عوض من الحركة
فقط وزعم بعض النحاة أنه تنوين صرف وأما كل وبعض ففيل
التنوين فيهما عوض مما أضيفا إليه وقيل تنوين تمكين وأما وإذ فإن
مذهب الجمهور أن الكسرة إعراب وتنوينه تنوين تمكين وذهب
المبرد أنها ليست إعرابا وهو تنوين عوض من الجملة المحذوفة تقول
حينئذ أي إذ قام زيد وأي إذ الحجاج أمير حذفت الجملة وعوض منها التنوين
وتنوين مقابلة وهو اللاحق ما جمع بألف والتاء المزيدتين نحو
مسلمات فإنه بإزاء نون مسلمين ولذلك ثبت مع ما هو متحلى به كما تثبت النون إذا سمي
بما هي فيه وزعم الربعي أنه تنوين صرف ونقل في عن بعضهم أنه
تنوين عوض من الفتحة التي كان يستحقها وتنوين يلحق الروي المطلق
وحروفه الواو والياء والألف يعوضون التنوين من الحروف وذلك
لغة كثير من تميم وقيس إذا أنشدوا وأهل الحجاز لا يعوضون إلا بيقوى
حروف لها كما إذا أنشدوا وفيه أيضا تنوين الترنم وقال
ابن مالك سماه بعضهم بتنوين الترنم وسمى التنوين يلحق الاسم المتمكن معربا
بال وبغير عوض ولا من المبني والفعل ماضيا ومضارعا والحرف
وتنوين يلحق الروي المقيد وأنكر الزجاج والسيرافي وقالا إنما
ورد من ذلك وأثبته الأخفش وسماه التنوين الغالي وسمى الحركة التي
قبله بالغلو وسبيل هذا خارجه التنوين الذي قبله من الاسم المتمكن
في أل وغيره والمبني من الاسم والحرف وفي الفعل والشعر أيضا
فهم من أنه معنا بتنوين الترنم وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من
تنوين الترنم واختار هذا القول أبو البقاء بن يعيش والقسم التنوين

أي من الفتحة هذا مذهب الجمهور وذهب أبو الحجاج يوسف بن معزوز
إلى أن الأربعة الأول هي تنوين التمكن وهو تنوين الصرف قال وهو مذهب
س وقال الحابر قول س في الذي يسمونه تنوين الترنم أنه ليس بتنوين إنما
هو نون تبدل من المدة لا تنوين فعلى هذا لا يكون التنوين إلا فيما وأما
وهو تنوين التمكين والمسمى تنوين الصرف وهنا انقضى الكلام
في الجملة الأولى

الجملة الثانية في أحكام الكلم حالة التركيب

وهي إعرابية وغير إعرابية وغير الإعرابية البناء والحكاية والإتباع على
من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين ولحاق علامة التأنيث للفعل
لإجرائه مجرى والعدد والكناية من العدد

باب البناء

لزوم آخر الكلمة سكونا أو حركة لغير عامل والسكون أصل والحركة
في المبني لكونه معربا قبل البناء نحو يا زيد ومن قبل ومن بعد أو لشبه
المبني بالمعرب نحو ضرب أو لكونه حرفا يحرك ما قبله نحو بدية أو لكونه
على حرف كواو العطف أو لالتقاء الساكنين نحو أمس وأصل حركة
التقاء الساكنين الفتح ولا يعدل عنها إلا لاتباع نحو منذ أو لحالة الإعراب
نحو من قبل أو لنصبها به نحو يا زيد أو لطلب تخفيف نحو أين أو لفرق بين
أداتين نحو لموسى غلام ولموسى غلام أو لفرق بين معنيي أداة نحو
يا للناس أو لمجانسة عمل نحو باء الجر ولام الجر أو لمقابل الفاسد نحو كاف الأمير
في نحو ليضرب زيد أو لكون الحركة تعرب في الأصل نحو منذ اليوم أو لشبه قبلها
بالكسرة التأنيث وما خرج عن هذا بناء والحروف كلها مبنية والفعل
الماضي مبني على الفتح والأمر بغير لام مذهب البصريين أنه مبني على
السكون نحو قم إلا إن كان مضاعفا فيجوز ضمه وفتحه وكسره ومذهب
الكوفيين أنه معرب والمضارع معرب إلا أن اتصلت به نون الإناث
والتوكيد أنه مبني على الفتح ومنهم من زعم أنه معرب

خلاف

في البيان كأن الكلمة لما لم يكن بناؤها ... لازما كلما نقضت

بأن ينتهي إلى ... التقاء الساكنين

وتبعه التميلتي وإن اتصلت به نون التوكيد فثلاثة مذاهب يفصل في
الثالث وهو ما رفع بالنون فيكون معربا وما لم يرفع بها فيكون مبنيا
والأسماء أكثرها معرب والموجب للبناء عند الفارسي شبه الحرف
كالمضمرات أو تضمن معناه كأسماء الشرط تضمنت معنى إن وأسماء
الاستفهام تضمنت معنى الهمزة وزاد غير الفارسي أو وقوع موقع المبني
نحو نزال ويا زيد والبناء واجب في هذه الأقسام الثلاثة وجائز فيما
طرأ ما وقع موقع المبني وهو العلم المؤنث المعدول الكائن على فعال
في لغة الحجاز أو خرج عن نظائره وهو أي الموصولة إذا حذف صدر صلتها
وكانت مضافة وذلك في مذهب س نحو اضرب أيهم قائم وامرر بأيهم
قائم أو أضيف إلى مبني ولغير كل مبني ومنه أن يضاف الزمان إلى جملة
مصدرة بماض فإعرابه أحسن فإن صدرت بمضارع فوجهان إعرابه عند
البصريين وجاز عند الكوفيين نحو أعجبني يوم يقوم زيد أو الجملة اسمية
جاز فيه الإعراب والبناء نحو عجبت من يوم زيد قائم والمبني على
حركة إن كان حرفا أو فعلا ماضيا قبل أن يبنى على حركة ولم تختص
بتلك الحركة وإن كان اسما فقبل من ذي بيان وما بني بني وتفصيلات
المبني يأتي ذكرها مفرقة في الأبواب إن شاء الله. وأسماء الأشياء
المسكنة قبل التركيب كحروف الهجاء ألف با تا ثا جيم وكأسماء العدد
واحد اثنان ثلاثة فلا يوصف ببناء ولا إعراب خلافا لمن زعم أنها معربة
في الحكم دون اللفظ وخلافا لمن ذهب إلى أنها مبنية وهو اختيار ابن مالك
والمبني مفرد ومركب المفرد اسم وبني منه على الفتح نحو أين وعلى
الكسر نحو أمس وعلى الضم نحو قبل إذا كان غاية وفعل وبني منه
الماضي على فتح وأمر وفيه الخلاف أهو مبني أو معرب وحرف ومنه
ما بني على ضم وذلك منذ إذا جررت على أحد القولين ورب في لغة
ومن في قول من يجعلها بقية أيمن ومن الثلاثة ما بني على السكون
نحو كم واضرب ومن والمركب منه ما هو كذا في الظروف وما هو كذا

في آخر باب الحال وما هو كذا في العدد وما ركب تركيب مزج على أحد الوجوه
المذكورة فيه ومن المركب حيص بيص والخازباز فأما حيص بيص فيقول
العرب وقعوا في حيص بيص أي في اختلاط من أمر لا مخرج لهم منه جعلا
اسما واحدا وبنيا على الفتح حكاه أبو عمرو وحكي في حيص بيص بكسر
الحاء والباء وفي حيص بيص بكسر أولهما وآخرهما والتنوين وحكى
ابن الأعرابي عن أبي زيد حيصا بيصا ويقال حاص باص لغة في حيص بيص
ويقال حيص بيص قال الراجز:

صارت عليه الأرض حيص بيص حتى يلفه عيصه بعيص

وأنشد الأصمعي:

فركتك خراجا ولوجا صيرفا لم تلتحصني حيص بيص لحاص

قال الفراء حاص عنه وانحاص عدل وقال بعضهم مما اشتق من حيص
وبوص جعلا واحدا وأخرج البوص على لفظ الحيص ليزدوجا والحيص
الروغان والحيد والبوص السبق والفرار ومعناه كل شيء يتقلب عنه
ويفر منه وأما الخازباز فهما اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر
ويطلق على الذباب وعلى صوته وعلى نبت وعلى داء وعلى السنور
وهو مبني على الكسر رفعا ونصبا وجرا وقال الشاعر:

وجن الخازباز به جنونا

وقال الآخر:

والخازباز السنم المجودا

وقال الآخر:

يا خازباز أرسل اللهازما

فالأول الذباب والثاني
نبت والثالث داء وذكروا فيه سبع لغات خازباز وخازباز
وخازباء وخزباز ومن أعربهما في الأحوال وخازباز إعراب
المتضايفين وخازباز مبنيان على الفتح والخازباز مبنيان على الكسر

باب الحكاية

إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام والمحكي
مفرد وجملة وباب الكلام في ذلك إن شاء الله والكلام هنا في الاستفهام

بأيّ ومن وإذا استفهمت بأيّ استعمال استثبات عن مذكور في كلام
غيرك وكان نكرة عاقلًا أو غير عاقل أو معرفة جملة الأسماء الواقع عليها
الوجه كثير منها حفظ فلم ندر ما هو فيجوز لك وجهان أحدهما وهو
المختار وأفصح أن يطابق المحكي إعرابًا وتذكيرًا وإفرادًا وفروعهما
فتقول لمن قال قام رجل أيٌّ ورجلان أيّان ورجال أيّون وامرأة أيّة
وامرأتان أيّتان ونساء أيّات ويجيء في النصب والجر كذلك
وذلك في الوصل والوقف ولا يسكن أيّون وأيّات لما جمع بالواو والياء
والنون مع العقلاء أو لما صلح أن يوصف به نحو رجال فإنك تقول رجال
مسلمون والوجه الثاني أن يطابق في الإعراب وفي الإفراد أو
التأنيث فقط فتقول أيًّا في قام رجل أو رجلان أو رجال وأيّة في قامت
امرأة أو امرأتان أو نساء ومن أن الوجهان يطلق حالة أيّ في
الاستفهام غير الاستثبات فإنه الأفصح أن تكون مفردة بلفظ واحد
المذكر والمؤنث في جميع الأحوال ومن العرب من يثني ويجمع
ويؤنث ومع دليل ما يكاد يوجد إلا في شعر والحركات التي في
أيّ حركات إعراب نشأت عن عوامله وقيل ليست بإعراب وإنما هي
إتباع لفظ المتكلم فهي بمنزلة من في موضع رفع دائمًا بتدأ والخبر
يفسر أن تكون معمولة محذوفًا وهذه كل بعضهم إذ خالف في الخبر
فتقول بأيّ وقياس مذهب البصريين أنك إذا قلت أيٌّ ارتفع على
الابتداء وحذف الفعل المحذوف الواقع هو قبل الكلمة قام رجل والتقدير
أيّ قام وأجاز الكوفيون رفعه بفعل مضمر قبله ولو أظهر لجاز وأجاز
بعضهم مع المختار في مثل الشعر أيّ أيًّا حكاية لمن قال اشتري رجل
فرسًا وإذا كانت أيّ منصوبة أو مجرورة حملت على فعل مضمر ويجوز
أن تأتي به على طريقة التركيب فكن متأخرًا فتقول أيًّا ضربت
وبأيّ مررت وأجاز بعض أصحابنا أن تأتي به مقدمًا ولا يعرفون
العامل في الاستثبات إلا مع أيّ ومن وما من سائر أدوات الاستفهام

يقولون لمن قال أكلت خبزًا أكلت ما ولمن قال لقيت زيدًا لقيت من ولمن
قال ضربت رجلًا ضربت أيًّا ولا يقولون لمن قال خرجت يوم الجمعة خرجت
متى ولا لمن قال مررت بكذا حكاية مررت بكيف وسمعت الحكاية في أين
الاستثبات فقال بعضهم لمن قال إني موضع كذا وكذا العشب والماء
إن أين العشب والماء وفي كم محكوية على قياس ما حكي من كلامهم عشرة
عشرين وكم استثباتًا لمن قال ضربت عشرين وكذا وكذا وشرط
الاستثبات بأيّ أن لا تكون مطابقة وأجاز بعضهم ترك الحكاية في أيّ
ويرفعها في جميع الأحوال على الابتداء والخبر فقال لو لم تحضرت لقلت أيّ
من ذكرت وإذا استثبت بمن في الوقف عن النكرة استثبتّ عنه بلفظ فيه
وجهان أحدهما ما عليه أكثر العرب من أنك تشبع الحركات في حالة
الإفراد للمذكر فتقول منو لمن قال قام رجل ومنا لمن قال لقيت رجلا
ومني لمن قال مررت برجل وفي المؤنث الأفصح أن تقول منَهْ بفتح النون
وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث وحكي منْتْ بسكون النون
والتاء وقيل الهاء في منه ليست للتأنيث وإنما هي صورة التي يحكى بها
التأنيث وفي التثنية منان ومنين ومنتان ومنتين وفي الجمع منون ومنين
ومنات فيبقى التثنية حكاية الإعراب والتثنية والتذكير والتأنيث
وفي جمع من يعقل حكاية الجمع والإعراب وفي جمع المؤنث حكاية
التأنيث والجمع لا الإعراب وأجاز يونس الحكاية بمن في الوصل وهو مذهب
لبعض العرب تثبت الزيادة في الوصل تقول منو يا هذا ومنا يا هذا ومني
يا هذا ولا يعرف ويقول في المؤنث الرفع منه يا فتى وفي النصب
والجر منت يا فتى يشير إلى الحركة ولا ينون وفي التثنية منان ومنتان
يا فتى فيكسر النون ومنين ومنتين ومنون ومنين يا فتى فيفتح النون
ومنات يا فتى فيضم التاء وينون في الرفع ويكسر التاء وينون نصبًا وجرًّا
والثاني منو أنتم فوجه على هذه اللغة التي حكاها يونس
عن بعض العرب ويكون استثباتًا عن العاقل إذا جهلت كل الاستثبات

من النكرات وهو قليل ولشذوذ هذه اللغة قال يونس لا يجوز بما كل
أحد وقال من هو شاذ لا يعرف في كلام ولا شعر إنما سمع في هذا
البيت وحده ثم لم يسمع في غيره ووجهه على ما حكاه يونس والكسائي
من أن بعض العرب قال ضرب مَنٌ مَنًا فأعرب فيكون جمع من المعرب وحارث
بمنزلة أيّ وأيٍّ لا تحذف منه العلامات وصلاً فيكون منٍ ووجهه الكسائي
على أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف ووجهه أيضا على لغة من يجعل الزيادة أنه من
في مثنى أنه لا يستطاع فيقول منو أنت ومنان أنتما ومنون أنتم وحكى
الكسائي ضرب غلامٌ مَنٌ مَنًا فأعرب من المعطوف إليها بالجر وتنوينها
ويُثبتها لا إعراب فيها وتسكينها وتقول ضرب غلام مَنْ مَنًا وقال بعضهم
ضرب مَنٌ مَنًا حرف من لا من الزيادة وأُثبتها في الثانية ومن من يا فتى
بالظاهر أنه إتباع وقيل هو مُعرب فيعرب تجري أيّ في الإعراب ومن التزم
دخول الياء في أيّ الترمذية من يقول مَنِي والوجه الثاني أن يجيء واوًا
رفعًا وألفًا نصبًا وياءً جرًّا سواء أكان لا مثنيات عن مذكر أم مؤنث
مفرد أم مثنى أم مجموع فتقول مَنُو ومَنَا ومَنِي وأمثال هذه اللغة كأنهم
أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم السابق فقط فاقتصروا على الواو والألف
والياء الدالة على العلامات ولا يكون الاسم معها ولا يوجد شيء منها في الوصل
مصرحا في الوقف وقد ذهب بعض من صنف أن الذي عنى بها يقع بالواو
ونصبه بالألف وجره بالياء من باب الحكاية والمراد على القطع لا أنها
معربة بالحقيقة واختلفوا في هذه الحروف اللاحقة فمذهب المبرد وأبي علي
أنها حروف زيدت أولا ولزمت فيها الحركات وقد ذهب السيرافي إلى أن
الحكاية وقعت بالحركات ثم أُشبعت فتولدت عنها الحروف وقد ذهب
بعضهم إلى أنها عوض من لام الفعل لأن التنكير إذا أُعيدت كانت بلا لام
وقد ذهب بعضهم إلى أن الحروف بدل من التنوين ولا يخرج هذا الخلاف
كثير فائدة وقال بعضهم هذه الحروف في النصب والجر عوض مواضعه
للعامل فيكون مبتدأ على كل حال والتقدير من الذي تتكلم به والصحيح

أنها موافقة بالتعيين في مَنُو من قال وفي مَنَا من ضربت وفي مَنِي من مررت
وأجاز ابن عصفور ما أخبر التعريفين وقوى قول من يقدر عاملا النصب
والجر وفيه إضمار حرف الجر ومن التزم إضمار في أيّ التزمه في مني فيقول مني
ومن فروع هذا الباب أنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث العطف بلا آخر
فتقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة مَنٌ ومَنَهْ فتحكي الأول بأنه وصل وتبني
فقال رأيت امرأة ورجلا مَنَهْ ومَنًا أتبعوا الإعراب ما كان أو اختلف فتقول
لمن قال ضرب رجل امرأة مَنٌ مَنَهْ وفي عكسه مَنَهْ مَنًا وكذا لو اتفقا في
الوحدة كما ذكرنا أو اختلفا فتقول لمن قال رأيت رجلا وامرأتين مَنًا ومَنَتَيْن
ورجلا ونساءً مَنًا ومَنَاتٍ ولمن قال رأيت امرأة ورجلين مَنَهْ ومَنَيْن ونساءً
ورجالا مَنَاتٍ ومَنِينَ وهل يجوز أن يغلب المذكر على المؤنث فتثني بصيغته
فتقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة مَنَيْن كما تقول ضربت أحمر بنية رجل أحمر
وامرأة حمراء وفيه نظر وإذا سألت بأيّ يجري على هذا القياس فتقول
لمن قال رأيت رجلا وامرأة أيًّا وأيَّةً ولمن قال رأيت امرأة ورجلا أيَّةً
وأيًّا تجري كلا منهما على ما يقتضيه إعرابه وقياسه إنه الزوايد تثبت
الوصل فلا فرق إن اتفقا في الإعراب أو الوحدة أو العقل أو اختلفا تقول لمن
قال رأيت رجلا وحمارا أيًّا وأيًّا ومثل يجوز فيه تغليب المذكر على المؤنث
فيه احتمال السابق ولو خلفت سأل عنه بأيّ ودل في العاقل وغيره
كما في قول من قال رأيت رجلا وحمارا مَنًا وأيًّا وفي قول من قال رأيت جملا
ورجلا أيًّا ومَنًا فتأتي بكل واحد منهما على ما يليه من العاقل ومثنى
وإن استفهمت بأي عن معرفة قلت في مررت بأخيك أيّ أخوك وفي رأيت
الرجلين أيّ الرجلان وفي رأيت الرجال أيّ الرجال بالرفع على الابتداء وخبره
ولو قلت أيًّا الرجلان وأيون الرجال وأيّة المرأة وأيتان المرأتان وأيّات النساء
جاز وكان حسنا ونظم غيره والتركيب في هذا كله أحسن من الجمع
فصل العلم العاقل الذي يقبر بعين الاشتراط فيه لا يكون من قال جاء
الفيروز ولا يقال له من الفيروز ولا تستعمل الاشتراط وإنما يستفهم

كرشح

فمنهم لا يحكي بل يرفع من بعدها مبتدأ وما بعده الخبر كان ما قبله في كلام المخاطب
مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا فتقول لمن قال قام زيد من زيد ولمن قال رأيت
زيدا من زيد ولمن قال مررت بزيد من زيد وأهل الحجاز منهم من يوافق بني
تميم ومنهم من يحكي بعد من حركة الاسم في كلام المخاطب فيقول في قام زيد
من زيد ولمن قال رأيت زيدا من زيدا وفي مررت بزيد من زيد ومذهب الجمهور
أن من مبتدأ وزيد خبر كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة واختلفوا في
حالة الرفع فقيل الحركة في من زيد حركة إعراب وقيل حركة حكاية وهو
الصحيح وذهب الفارسي إلى أنك إذا قلت من زيدا ومن زيد كانت مرفوعة
بالابتداء وخبره جملة محذوفة وزيد يفسر تلك الجملة والتقدير من
ذكرته زيدا ولم يفصح بإعراب زيد والظاهر أنه يريد أنه بدل من الضمير
المنصوب الذي في الجملة إذ التقدير من ذكرته زيدا وكذا في الجر من
مررت به زيد إلا أن زيدا لا يكون بعض الجملة إلا أنه اغتفر أن العامل
في البدل هو العامل في المبدل منه لأنه على تكرار العامل أو يتجوز في جعله
بعضا إذ كان العامل هو المكرر وذهب كثير من الكوفيين إلى أن من
محمولة على عامل مضمر بعد من عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد
من بدل منها فالتقدير قام من زيد بدل منه وضربت من زيدا بدل منه
وفي مررت بمن زيد بدل منه فيستفيد العامل من قبل من في الحكاية على حرف العرب
ضمير من مثنا ونقل عن الكوفيين طريقة أخرى زعموا أن لا حكاية أصلا
فإذا قلت من زيدا فإنما أعربت زيدا لأن السؤال عن صفته أي رأيت زيدا من
كما قلت المنتي حين قال رأيت زيدا القرشي وكذا من زيدا وكذا من زيد
أي مررت بزيد من وكذا من زيد لمن قال جاءني زيد أي جاء زيد من هذا
حملوا على معناه في كلام المستفهم من لفظ الخبر المتقدم وزعموا أن العرب
تقول من أبا القاسم وخرجوه على ما خرجوا عليه من زيدا من أنهم
حكوا الاسم ولا يكون موضعه على حسب العامل كما قررنا فقالوا
من أبا القاسم لمن قال رأيت أبا القاسم وقال أبو إسحاق

فقد

يقول رأيت زيدا

إذا قلت من زيدا فلا أشير إلى الذي تقول في جواب رأيت زيدا انتهى وإذا دخل
حرف العطف على من وحكيت اتبعت أو أكثر ما يحكى على حرفه وكثر فيه
من جازت الحكاية فتقول لمن قال ضربت زيدا وعمرا من زيدا ومن عمرا
ولا يبطله دخول الواو على من الحكاية فإن تعطف على من وأدخلت عليها
حرف العطف بطلت الحكاية فتقول ومن زيد لمن قال قام زيد وضربت
زيدا ومررت بزيد فصل غير العلم من المعارف وإن كان مضمرا فلا يحكى
إنما على ومنع فماله في ومعو شاذ حكى اليونسي ما يعقل عليه ومنه قولهم مع
منبني استثبتا لمن قال ذهب معهم وقال الزجاجي لو قال رأيته ومررت به
لم يجز إلا أن تقول في إنما استثبات من هو ولا يجوز غيره وإن كان غير مضمر
فلا يخلو أن يكون وصفا منسوبا أو غيره إن كان غيره لم تجز فيه الحكاية بل
تقول من ضاحبط ومن هذا ومن الرجل ومن الذين وأجاز يونس فيه
الحكاية فتقول من أخاك ومن أخيك لمن قال رأيت أخاك ومررت بأخيك
[illegible] عليه من الرواة حكاية العلم أيضا وكنيته ولقبه في لغة الحجاز وحكى
أيضا خبير أن منهم من يحكي الاسم مطلقا علما كان أو وصفا أو ما كان وشبه
قوم ليس بقر سلاحا جوابا لمن قال البيت مسلا وسمع من [illegible]
جوابا لمن قال ما عندنا تمرتان وإن كان وصفا منسوبا أدخلت على من الألف
والياء والنسب فلما المنتي لمن قال قام زيد القرشي إذا لم يتهم القرشي فيما يشتبه
منه وتعرب وتنوينه وتثنيه وتجمع بالواو والنون وبالألف والتاء وتشبه من
الزيادات في الوصل والوقف فيأتي بمثل الصيغة المنسوبة ولم يفهم المنسوب
لم تحك بل تقول من زيد القرشي إنما على لغة من يحكي العلم المنتهج فيما قبلها وفيما بعده
وقيل إذا قيل ضربت زيدا قلت المنتي تحمله على كلامه مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فيحمل معناه بمنزلة أي ويجري فيه الخلاف أمعرب أم لا وكذلك
فنائب من عن [illegible] إنما استعمل وأدخلت عليها كلام العرب وحرف العطف
حكاية لما يوصف به ويشتمل [illegible] أقوال والتذكير وفروعها
[illegible] أن التثنية والجمع لم [illegible] إلا في حرف العطف [illegible] والكلام آية

القرشي

مخصوص بنسب من جعلها كان من لا تكون اماله ولم يذكر من هذه صورتها ولا
عموما وقال المبرد هو مختص بمن يعقل واشترط شبه ما لا يعقل
بالقياس بما لا تماله فاذا قيل رأيت الحمار رواه ثم ثبته قلت المنآن
والمناوي وقال يونس ان اذا سالت عن نسب ما لا يعقل نحو اعوج ولاحق
وضمران قلت المنآن والمناوي لانه لا يعقل فالسؤال عنه بما فان نسبته
العرب الى من يعقل نحو التميمي قلت المنى وقال السيرافي من انما تقع
على المنسوب اليه لا على المنسوب فاذا قال رأيت الجار فقال المنى فقد
من الذي نسبته اليه فان نسبته الى ما لا يعقل كالوحشي والبحكي
قلت المنآن والمناوي وقال ابو العلا انه رأس الكلام عموم النسب
بالمنى لعاقل وغيره لان ما كثيرة من ان تكون لمن يعقل فعلموا العامل
وصار المنى يعم النسب لمن يعقل ولما لا يعقل وقيل لا فيه ان تدخل فيه
اي لان انما اعم العاقل ولما حكيه الحكاية فتقول لمن قال رأيت الحمار
انما يروي نسبته الى من انتسبي ولم يسمع المنآن والمناوي وانما قاله
المبرد ويونس بالقياس واطلق من القول المنى في النسب الى بلد او
صنعة او قبيلة او اب وخص السيرافي ذلك بالنسب الى الاب والام
والقبيلة وقال لم يسمع ذلك في النسب الى الصنعة والبلد ومن قال عندي
عشرون فقلت لعشرون ماذا فاذا استعمل مستانفة عن التمييز وليس من
باب الاستثبات عن التمييز اذ لم يجر ذكره في كلام المخاطب لانه تميم
بعضهم ولو صرح بالتمييز فقال عشرون رجلا لم يجز ان يقول اعشرون رجلا
فلو قلت عشرون ماذا او عشرين ماذا جاز ولو قال كان من زيد منطلقا
فاستفهمت عن منطلق لقلت كان زيد اي منى ترجع ايا لانه ثبت او فصل
خبره التقدير اي شيء هو ولو قال رأيت زيدا وانت تعرف زيدا كثيرة
استفهمت عنه بالصفات فقلت الطويل ام القصير القرشي ام الثقفي
تحكيه على لفظه لا تحكوه فان اجابك عنه كان الجواب على قدر السؤال
فتقول الطويل بالنصب كما سالته عن منصوب والمعنى رأيت الطويل

ويجوز الرفع ومن كان لا يحكي فيه فبابه اي ومن فتح منها تقول القرشي
ام الثقفي على خبر ابتداء تقديره اهو القرشي وان اعرفه زيدا فصفات
مختلفة او من انساب شتى وان اتبع العلم بنا تبعه او بدل او عطف بيان
او نعت لم يجعل مع الموصوف كشيء واحد ففيه حكاية لمن قال رأيت زيدا
نفسه او رأيت زيدا اخاك او رأيت اخاك حفيظ عمرا او رأيت زيدا الطويل
فتقول في الاستثبات من زيد نفسه ومن زيد اخوك ومن ابو حفص عمر
او نعت مجعول مع موصوفه كشيء واحد وذلك ابن مضاف الى العلم
فيحكي تقول من زيد بن عمرو لمن قال رأيت زيد بن عمرو وكذا فيه الرفع والجر
وذهب يونس الى الحكاية في الوصف والموصوف مطلقا او عطف فذهب
يونس وجماعة الى ان العطف يبطل الحكاية كغيره من التوابع وذهب
غيرهم الى جواز ذلك فيها اذا كانا من قبيل ما يحكى وان اختلفت كذا بنيت على
المتقدم منها واتبعه الاخر في الحكاية او ابطلها تقول لمن قال رأيت زيدا
وصاحبه عمرو من زيدا وصاحب عمرو ولمن قال رأيت صاحب عمرو وزيدا من
صاحب عمرو وزيد بالرفع ولمن قال رأيت زيدا ورجلا من زيد او رجلا ولمن
قال رأيت رجلا وزيدا من رجل وزيد وقيل تقول من زيدا وفلان الغرض
النكرة فان فوقها قلت من زيدا ولا يقع منا من جمع فيه من منهما
ومن اخوهم ولانه انحطه بالحكي وقيل في ان اخرهما لا يحكي فان عطف
من جهة العلم دون الثاني وان لم تقل بعطف وقيل تجوز الحكاية وقال من
وانما فانه فقط سوا فقالوا اتقوا من اخوتنا يرو ومن عمرا واخا زيد فنمنع
الكلام بحذفه [illegible] وان كان الاسم مفردا مجردا
من التركيب لفظا وتقديرا والمراد الجملة ودخل عليه القول فقيل يجوز
ان يحكي ومنه يقال لعل ابرهيم فابرهيم مفعول صريح بيقال وقيل لا يجوز
وهو الصحيح وتأولوا هذا فقيل على حذف حرف النداء اي يقال له
يا ابرهيم وقيل خبر مبتدا محذوف اي هذا ابرهيم او نصب مفعول
وزعم الاعلم انه مرتفع على الاهمال لان الاهمال يتنفره ما لم يوجبه له القول

لا يعرف فيه المبهم الا ان يتضمن معنى الجملة نحو من هو وما صنع فتقول قلت حسنا
وقلت باطلا ويحكى اللفظ المردود المنسوب اليه حكاية للمحكي او يجري
بوجوه الاعراب احكام الكلمة او اللفظ ان كان مما يعرب فاذا قال ضربت
زيدا جاز ان تقول زيدا مفعول بالنصب حكاية وان تقول زيد مفعول
بالرفع والاول قوي لما يعود على الكلمة باعتبار لفظها وان تذكر باعتبار
اللفظ والمبني ان قال قام من في الدار فتقول من موصول او موصولة وفي
من زيد من جاء او جائز وتقول زيد بلا تنوين واضرب بغير لام وتسكين
اللفظ تعرب زيدا وتبني اضرب على بنائه ومن ذلك الاسناد اللفظي يشترط
فيه الاسم والفعل والحرف. فصل الاستفهام على ضروب
طلب المعرفة وهو الاستفهام الذي لا يشوبه شيء والاستفهام على ضروب
التسوية سواء علي أقمت أم قعدت والاستفهام على سبيل التقرير
نحو ألم أحسن اليك ولا يكون الا بالهمزة والاستفهام على سبيل الانكار
وهو الذي يتكلم فيه في هذا الفصل فتقول لا يكون من آه وايه
لاستفهام الا بالهمزة متغيرة ثابتة في المشهور من اللغات وحكى
ابو زيد عن الكلابيين انهم قالوا لمن قال رأيت زيدا أزيدا انيه بغير الهمزة
الدالة علامة الانكار عليها وقال ابو الخطاب بينهم أزيدا انيه
باتي بالهمزة ومن الانكار التي تلحق العلامة لا يكون الا عن
مذكور في كلام المخاطب فلو أنكرت ابتداء لم تأت بالعلامة قيل
وربما لحقت الاستفهام الذي لا يشوبه شيء من الانكار قيل لاعرابي عن
اخوته وعن نفسه فقيل له أتخرج عن اخيك زيد فقال أزيدا انيه
والله ما رأيت احدا اشد كفورا ولا اشد فجورا ولا آخذا بزينة جميلة
فتقدم رأسها من زيد قالوا فهذا الاستفهام محض ليس فيه انكار البتة
وقد حمل في التاويل على الانكار بانه من شهرة الاخوة والحيلة
بحيث لا ينبغي ان يسال عنه انه معلوم الاوطان ومن ذا الانكار
على ضربين احدهما ان تنكر ان يكون الامر على ما ذكر المتكلم

فاذا قال قام زيد فتقول أزيدنيه منكرا لصدور القيام من زيد ويكون فيما
لو قال انما خبار عن زيد بالقيام ولا يكون الا في الخبر والثاني ان تنكر
المخاطب كون رايه على خلاف ما ذكر من انكار بين بنفسه في الرأي
الذي ذكر وتتعين بحسب القرينة ويكون في الخبر نحو اضرب زيدا او امثاله
فيقول أزيدنيه اي كيف لا تضربه ومن حاله وفي غير الخبر نحو اضرب
زيدا فتقول أزيدنيه اي كيف لا تضربه وصورة الانكار واحدة وقال
ابن ابي الربيع الانكار اما لتعجب وقوع ما او لانه معلوم او لكون الامر
نفسه بعيدا قبل الاخبار ومن شبه بالانكار التعجب والحاق علامة
الانكار ليس بحتم بل هو جائز فيجوز لمن قيل له قام زيد ان يقول أزيدنيه وان يقول
أقام زيد ونحوه مما يؤدي في المعنى ويكون الانكار عاريا من حكاية لفظ
المتكلم ولا يلحق علامة الانكار الا في الوقف وهي مدة تلحق نحو حركة
ما تقف عليه فتقول في قام عمر أعمروه وفي ضربت عمر أعمراه وفي مررت
بعمر او بالحارث أعمريه والحارثيه فان كان الاخر ساكنا نحو موسى
والقاضي رفعا وجرا قيل نحو موسى الف والقاضي يا وما علامة الانكار
فيلتقي ساكنان فتحذف الف موسى وياء القاضي وقيل وهو الصحيح اذا
كان مثل موسى والقاضي فلا تلحق الا ان وتلحق الياء باق وسط اتكت فتقول
أموسيه والقاضي انيه وقالوا الانانيه ولو كان على القول الاول
لقالوا آلانيه وان كان الساكن ياء اطاعة في لغة من سكنها حذفت الياء
كما حذفت في التثنية فتقول في مثل غلامي أغلاماه على قول من كان يحرك ومن
يحركها قال أغلاميانيه وان كان الساكن تنوينا كانت العلامة بعد نونه
يكسر بالتنوين فتقول في قام زيد أزيدنيه وفي ضربت زيدا أزيدانيه
وفي مررت بزيد أزيدنيه فان كان اخر الاسم حرف صحيح من نحو
رأيت وضحى فالقياس ان يكسر التنوين فيتوافق العلامة لالتقاء الساكنين
وهو الضعف الا تكسير نحو أخضرانيه وأراميه وقد يقال كحكم
كحكم زيد في الحكاية فتقول أزيدا وتجوز أزيد

في آخر الكلمة فإن كان آخره غير تنوين [illegible] فلا بد من تغيير [illegible] النون
العلامة وهي ساكنة فيلتقي ساكنان فتكسر نحو [illegible] فيلزم أن
تكون العلامة [illegible] كانت في المنون الذي لم يرد نحو أن يقول أحمر أنيه
وإن كان منونا فثلاثة أوجه أحدها إقرار التنوين ساكنا وتحقيق همزة
إن فتقول أزيدٌ إنيه والثاني [illegible] التنوين نونا [illegible] في
الهمزة فتقول أزيدُنيه وزعم ابن عصفور وابن أبي الربيع أن الهمزة حذفت من
إن ابتداء [illegible] التنوين نونا وأقول إنه نقلت حركة الهمزة إلى
التنوين فتحرك بها فصار أزيدُنيه فأدغم النون التي هي التنوين في نون
إن كما قال في قوله تعالى لكنا هو الله ربي أصله لكن أنا هو الله ربي
فنقل به ذلك وأدغم وفيما حكاه أبو زيد من قولهم أزيدنيه [illegible] النون لم
يرد في آخر الكلمة إنما نقل التنوين على [illegible] وقف على الحرف بالتشديد
[illegible] والثالث نقل حركة الهمزة إلى التنوين فتحرك بها فصار
أزيدُنيه بالفك بغير إدغام وقد تدخل إن على ما يجيء به المعنى وإن لم
يطل [illegible] للقول بعض العرب وقد قيل له أتخرج إذا أخصبت البادية
فقال أأنا إنيه [illegible] فقال أتخرج وفيه ضمير المخاطب [illegible]
فلا [illegible] إذا [illegible] على أنا ولم يحك [illegible] به إلى المتكلم فقال
[illegible] حين [illegible] حالة [illegible] قال س ومن قال إنه [illegible] فقال
[illegible] على أنا [illegible] على الفارسي على أنه حرف
[illegible] في الوقف ومن قال إنه [illegible]
حكي فيه كلام المتكلم [illegible] أن تقول أأنا إنيه
لأن الضمير [illegible] كقولهم أأنا إنيه حيث كان
الضمير [illegible] ضربته أأنا [illegible]
أأنا إنيه ولا تقول [illegible] والعلامة [illegible]
[illegible] على قول من [illegible] ومن قال [illegible]
[illegible] ولم [illegible]

وقلبي العلامة [illegible]
[illegible] أزيد إن [illegible]
أضربت [illegible] وإن كان [illegible] في أجزاء
المضمر [illegible] والعلم والعامل [illegible] غير [illegible]
[illegible] ولا [illegible] أن يكون [illegible] نحو قام زيد
ثم تقول إنما [illegible] عليه الحركة [illegible] يقتضي [illegible]
[illegible] علامة [illegible] فتقول [illegible]
نحو اليوم فتقول [illegible] أحمراه [illegible] اليوم [illegible] العلامة [illegible]
[illegible] بالعامل في الذي [illegible] العلامة [illegible] فقال ضربت
زيدا أضربت زيدنيه وزعم ابن السراج أن [illegible] الإنكار لا يجوز ما صرح معه
العامل فإنه إذا قال ضربت زيدا فتقول أزيدنيه ولا يجوز أضربت زيدنيه [illegible]
تقول أضربت زيدا [illegible] على جواز أضربت زيداه [illegible]
[illegible]
العلامة [illegible] **الإنكار** [illegible]
[illegible] المقصود [illegible]
[illegible] بعض أجزاء [illegible] الكلمة [illegible]
[illegible] العلامة [illegible]
[illegible]
[illegible]
وهي في [illegible]
[illegible] والعلامة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العلامة [illegible]

باب الادغام الكبير

ان يرد المثلان فيه من كلمتين جاز الاظهار وهو لغة الحجاز والادغام ما لم يكن
ساكنا قبلهما اولهما مدغما وفيه صور احسنها ان يكون
ما قبل الاول متحركا وما بعد المثل الثاني متحركا نحو جعل لك وولي يزيد
وقصوا ود الثانية ان يكون ما قبل الاول متحركا وما بعد الثاني
ساكنا نحو يريد اود وولي يلبين وقصوا واقل الثالثة ان يكون ما
قبل المثل الاول ساكنا وما بعد الثاني ساكنا نحو قام الليل وابن ياسين
وواو وادو الرابعة ان يكون ما قبل المثل الاول ساكنا وما بعد الثاني
متحركا نحو قال الله واني يزيد وواو ود فان كانا همزتين نحو جاء
ابوك فلا ادغام لغة رديئة وان ولي ساكنا غير لين فقالوا لا يجوز
الادغام وجاءت حروف قرأها ابو عمرو بالادغام نحو الرعب بما والعلم
ثمنا وتبرؤا منهم قال من ارتضيت اخفيته وكان يرته متحركا فاشار
قوله فنعما هي فقال من جاء الادغام على لغة من يقول نعم بكسر العين
وهي لغة هذيل لا على لغة من قال نعم بسكون العين فالادغام فيه من
باب ما قبل المثل الاول متحرك وقد اجاز الفراء الادغام اذا كان قبله
ساكن صحيح وحكى اخفوا الجمع بين ساكنين كما روي عن ابي عمرو
والفراء والشاطبي الحركة من الاول على الساكن قبله فيقول
في مثل الجمع بينه نحو الجمع ثم نقل حركة الراء الى العين فتسكن الراء وتدغمها
في الراء وفي كتاب التصريف لابي العلاء المعري الادغام في مثل شهر رمضان
ما قبل الحرف الاول ساكن صحيح لا يجوز عند البصريين واجازه الكوفيون
وقال قوم ان العرب لما ادغمت شهر رمضان نقلت الى الهاء الساكنة حركة
الحرف المدغم فتنقلبت فيقولون شهر رمضان انتهى فان كان ساكنا
لينا نحو ثوب بكر وجيبه بكر جاز الادغام وقال ابن مالك في ثوب
بكر اخفوا منه في الانبياء انتهى ومع جواز الادغام فليس مثل جيب
بكر كله في كسبه كل ولكن في المد وان كان مدغما نحو عدو وولي قد

وولي يزيد وعدو بعض فيه يجوز الادغام وشذت قراءة من قرأ من شفع
بلا ادغام فان سكن الاول جاز الادغام نحو اضرب بكرا واخشى يا سرا
واخشو واقدا فان كان هو يريد ولين نحو يعز واقري بني يزيد فلا ادغام
فاما ما ليه قال ونحوه من ليا السكت فمنهم من ادغم ومنهم من اظهر
فصل المتقاربان ان تحرك ما قبل الاول او سكن لينا فهو مثل الثاني
وادغم جوازا نحو اصبحه مطر وباب قمطر فان سكن غير لين فلا يدغم نحو خرب
مالك وقد ادغم القراء من غير اللين نحو والحرث ذلك وكذا ان كان همزة
نحو قرأ ما ربك او طاء نحو فرطت واروي عن ابي عمرو ادغاما في
الدال نحو لما رض ولما وفي الشين نحو لبعض شانهم او باء نحو حسب تريد
وقد قرأ الكسائي نحسب بهم بالادغام وهو ما انفرد به او ميما ومقاربها
الباء نحو اعلم بالشاكرين والفاء نحو علم فابن والواو ونحو علم واقل اوصحبها
قبل غير صحيح وقد روي عن ابي عمرو ادغام الراس شيبا او صبيا وقد
روي عن ابي عمرو ادغام الذي في العرش سبيلا فاما ادغام الراء في اللام
نحو لنغفر لكم والله واصبر لحكم ربك فمذهب الخليل ومذهب جمهور البصريين
انه لا يجوز واجاز ذلك ابو عمرو وقد انه رواية وحمادا ويعقوب واجازه
الكسائي والفراء وابو جعفر الرؤاسي وحكي عن العرب وتدغم الباء
في الفاء والميم نحو اضرب فاجرا واضرب مطرا والباء في الفاء نحو اجب
قائما والبيان احسن والحاء في الهاء لا تدغم الهاء حاء فيقول امدح
هلالا امدح حلالا وقال من لا تدغم الحاء في الهاء ولا تدغم الهاء في العين
ولا العين في الهاء فهو اجتمعا قلبا حاء تقول في اجبه عنبة واقطع هلالا
اجتحبه وامدحا لا وقال بعض العرب من بني تميم محم وعما وكا يريدون
معهم ومع هاولاء وتدغم الجيم في الشين والتاء نحو اخرج شططا وقرأه
ابو عمرو والمعارج تعرج ولم يذكر من ادغم الجيم في التاء الا هذه وكذا في الشين
وقال قراءة ابي عمرو وسهولة انه اخفاه وذكر صاحب اللباب ان الشين تدغم في
الجيم وما كسر قبحا وقد تدغم الكاف والدال والثاء والطاء والذال والضاد في

يجمعهم

الجيم والطاء والسين نحو جحمره وحمر وسالم بعد ضبك ونقي وسكت
ودعك وأخذ وليث ولم يحبك من إدغام ميم البتة في الجيم ولا يحكى
ه كره للمغني وبعض العرب يبعين لها كما في الطاء والظاء وسواكا فلى
وبعضهم يرتبه وإدغامه مع الذال أقوى منه مع الشا وقال س كلا عربي
يعني أنهما كما تعطى فصل وقع التكافؤ بين الحاء والعين وادغمت
الحاء في العين كقراءة أبي عمرو فمن زحزح عن النار ولا جناح عليهما والمسح
تسيمي قال أبو عمرو ومن العرب من يدغم الحاء في العين وضع س من
إدغام الحاء في العين وقال بعضهم لا إدغام على أن المرأة به لا خفية
ولا يجوز أن تقلب العين إلى الحاء فتقول في امدح عرفة امدح حرفة وأدغمت
العين في الحاء نحو اقطع حبله قال س لا إدغام والبيان حسن وأما
إدغام العين والحاء في الغين والخاء فحسن س والجمهور أنه لا يجوز
فيما يجوز في نحو امدح غالبا وامدح خلفها واسمع غالبا واسمع خلفها
إلا الإظهار وقد ذهب بعض النحويين إلى جوازه وزعم أنه مستعمل في اللغة
معروف حكى في العباس ودوي عن أبي عمرو إدغام العين في الغين في قوله
تعالى واسمع غير مسمع ويتبع غير سبيل المومنين وبين الحاء والغين نحو
اسلخ غنمك وامدح خلفا البيان وإدغام حسن وقال س البيان
في الغلي غنمك أحسن ومن العرب إدغام الغين في القاف روي ذلك
عن أبي عمرو في قوله تعالى ربنا لا تزغ قلوبنا وبين القاف والكاف نحو
الحق كلدة وامسك فلكها قال أبو العباس الإدغام أحسن وقال
غيره البيان في الكاف عند القاف أحسن من الإدغام وقيل إدغام
القاف في الكاف أحسن من إدغام الكاف فيها وبين الضاد والشين
نحو سالم وزامر وطاء بعد فحص وأوجز وجبس فيس والإدغام
فيهن أحسن من الإظهار وإذا الإطباق الطاء أحسن من الهمر
مثلا مع الزاي وروي إدغام السين في الشين في قوله تعالى الرأس
شيبا وبين الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء فيدغم كل واحد

مبهن في الخمسة نحو فاربط وتيم وظالم وقد بيب وثابت بعد رابية ونحو طالب
والأربعة بعد أنعزا أو بعد اسكت ونحو طالب والأربعة بعد بعضك وانبز
وأنعث وتبيين الثلاثة التي قبل الثلاثة التي تليها أحسن من تبيينها
إذا وقع بعضها قبل بعض وتبيين الثلاث الأخر قبل الثلاث الأول
أحسن من تبيينها إذا وقع بعضها قبل بعض ويدغم الستة في الضعيفة
نحو طابر وسالم وزامر بعد ضبك ونقي ونعت ووعك ونبز ونعث
ويدغم اللام في الستة وفي الطاء والشين والراء فإن كانت اللام
للتعريف أو للجمع الصفة أو زائدة نحو اليرمعان والضعف والزبرجد
فالإدغام على ما حكيه البصريون وقال الكسائي سمعت العرب
تكلم التعريف عند هذه الحروف إلا عند اللام والراء والنون فتقول
الطامت وإن كانت اللام لغير ما ذكر جاز الإدغام وبقوي الإدغام
في الراء نحو هل رأيت قال س والإظهار لغة لأهل الحجاز عربية فنسي
ولذلك مكث القراء فيه وإنما وقع من أهل الإدغام ويضعف الإدغام
في النون نحو هل نذكر ولذلك أجمع القراء السبعة غير الكسائي على تعويل
قال س والإدغام مع الشين والضاد أضعف ويترجح لنا أنه إذا
كان ما قبل النون ساكنا وكان ما يجوز الإدغام فيه أن القراءة فيجب
الإدغام فيه بأحرف بغير وكذا قاله في المتقاربين وأجاز في مثل نحو شمس
إدغام الدال في السين وإن التقى ساكنان على غير الحد وعلى نقل الحركة
من الدال إلى الباء فتشكل الدال وبعدها في السين والبصريون لا يجيزون ذلك
ولو أولوا ما أوهم جوازه ذلك والنون الساكنة تكلم عند حروف الحلق
من كلمة ومن كلمتين وقد حكى س عن قوم من العرب إخفاءها عند
الغين والخاء وقال أبو بكر بن السراج الإظهار متطاول وأنشر
وأنشده وأنكه عند الهمزة ثم الهاء ثم العين ثم الحاء وأخفه عند
الحاء والغين وتقلب مع الميم والباء وبعضهم يبقيها لا تبدل فيها وهو
إجماع من العرب وزعم الفراء أن النون عند الباء مخفاة لا تخفي عند

وقلّ إظهارها وكسرها وإن كان غير ذلك حرك لالتقاء الساكنين بالكسر نحو اضرب
الغلام وحينئذ وبه ومه والثاني إن كان آخر كلمة نحو أين وأمس
وحيث وجير وإن كان التنوين فإنه يحرك بالكسر نحو زيد الظريف
حالا فإن كان بعد الساكن مضموم ضما لازما فمن العرب من يكسر ومنهم
من يضم التنوين إتباعا نحو محظورا انظر وبمنزلة اخرج ابنه ومن أبي بكر العز الآن
كانت الضمة عارضة فيكسر نحو هذا زيد ابنك وزيد ابنك وعن يونس
حذف التنوين لالتقاء الساكنين في الشعر مثل معلق بالنفاق وفي نحو
وأعلام زيد أنه على مذهب البصريين وقال غيره كقراءة من قرأ أحد الله
وزعم الجرمي أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة فأما
النعت خلفه البكار بالنسبة فلم يعمل البصريون لا يقال عليه
وجاء عند الكوفيين وقاسوا عليه وإذا دخلت همزة الاستفهام على ما
فيه لام التعريف وأبدلت همزة الوصل ألفا نحو آلآن وفيه يبقيه الممدود فقيل
المرفع المنفصل ونحو قول أبي بكر في ذلك ومنه تشاقّوني ولا تشاجرون
وفعل الساكن العارض تحريكه نحو لم يقُم ولم يخفْ ورمت المرأة ولا حاجة لتحريك
لا أحمر ورمت المرأة وقال الجمهور وأصل ما حرك فيها الكسر قيل ويحتمل
أن يكون لا أصل الفتح وقيل لا يقال لا أصل فيها لحركة بل يقتضي
وجوده التحريك وتعيين الحركة يكون لوجوه تخص والتفريع على قول
الجمهور فما بعد عن الكسر لا تعينها نحو أين وكيف والم الله وقراءة من
قرأ مريم من الله بفتح النون وقرأ أبو جعفر الرواسي الم الله بسكون
الميم وقطع الهمزة وقال أبو الحسن الكسر فيها جائز وقال من آمنا
الم الله فلم يكسر وحكى أبو عمر أن بعض العرب يقول ادخل الدار وارفد
اليوم وافعلا ولا يعني بإتباع حركتها حركة الفعل للضمة قبلها قال
وسمعته ولا نشبهه للنظم جمع المذكر وحكى عن قوم أنهم قالوا
يجوز الإتباع في المفتوح نحو اصنع الخير وقالوا الخير ولم نسمعه وحكي
قط بن فم الليل واضرب الرجل يعني بالفتح مكررا فيما تاليه لام التعريف

وكل ما خارج عن ما جاء به الجمهور أو جيء نحو قطر ونقر وانطلقا نحو
مثل أو ردّ إلا ذلك نحو مُذُ اليوم أو تحتنا البشر نحو انتا والكاف في الكاء
نحو أنت وأنتِ وذاك وذا الخفيفة نحو اضربَنْ واضربِنْ ولا تضربَنْ ولا تضربِنْ
أو حملا على النظير نحو لتنقرنّ حملت على هو والضمة كقالوا وإبيشار الضمة من
نحو أيضا علما مرخا ويجوز فيه نون من مع اللام نحو من الغلام ومن ابن ونحو
وكثر حذفها مع اللام غير المدغمة نحو ملقوم تشبيهه لا يكاد يجيء إلا من
كثرة ما ورد ويجوز عن وفي سعة الكلام وليس بقليل ولا مخصوصا بالضرورة
حتى إذا أتيها وشذ حذفها ونحو ما اللام المدغمة في النون كقوله لما
حذف الكسرت اللام فقال المنوج التعليق
السكرين لدن الشتاء سرابها مليب غبرا
وقد تكسر نون من مع اللام نحو من الغلام وهي لغة بجزائية فإن لقيت
ساكنا غير اللام كسرت نحو من ابنك ومن انطلاقك وقد تفتح فيقول
من ابنك ونون من مكسورة مع اللام ومع غيره نحو عن القوم وعن ابنك
وحكي إنها تفتح ضمها مع اللام نحو عن القوم وتكسر نون لاكن قبل العوامل
نحو ولكن الناس ولكن ابنك وجاء حذفها إذا كان في الشعر قال المعري
أما الشفاء ولكن الحبس ما فيما من جيته كأتأ التاء العادير
وتضم واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشوا القوم وقد تكسر نحو اخشوا
القوم وعلى قياس من يكسر نحو اخشون ولم يحك من وقال
أبو عمر قد كسروا واو الجمع فيما قوم وحكي قبل فقالوا اخشون وقد تفتح
مع اللام فقرئ اشتروا الضلالة بفتح الواو وحكاه أبو الحسن وقال
فإن كانت لغير الجمع جاز فيها الضم نحو لو استطعنا وإذا فتحت همزة
أشرق ولم يضرب وشبهها وجاء بعدها ساكن قال أبو حيان الوجه أن
تكسر لالتقائهما ولا تحرف مثل أقرأ ولم يقرأ حرفنا لالتقاء الساكنين
وقال بعض أصحابنا الهاء مشبهة أن همزة ثم تستعمل على حال
تستعمل من قالها فيقبل يقرأ وبنح الساكن بعدها لالتقاء في حرف متحرك

غريب

غريب

علته

وكذلك في الجمع تجعلها بين الهمزة والواو والياء وفي سيبويه بياء محضة
وبين الهمزة والياء في قول الخليل ويونس وتحرك في الفعل الثلاثي المعتل الساكنين
إن تمنى وتحذف نون لكن ضرورة **الفعل** المضاعف اللام الساكنها
للجزم أو للوقف ولبناء أفعل في التعجب يظهرها أهل الحجاز ويفكون وبه نزل أكثر
القرآن نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر ولا تشططوا واغضض من صوتك
واستفزز من استطعت إلا إن اتصلت به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مؤنثة
أو نون توكيد فيدغم كغيرهم من العرب فيقولون ردّا وردّوا وردّي وردّنّ
وردّنّ ويدغمه تميم وقيس وأسد وقال ابن مالك بنو تميم وهو
قول غيرهم من العرب وهم كثير وعليه جاء ومن يشاقّ الله وقراءة من
يرتدّ ومن هو الوقف فلما يدغمه تميم نحو ازدد ردّ ولم يردد وإن كان
أفعل للتعجب فالعرب مجمعون على الفك نحو أشدد بحمرة زيد وأقلل به
ومسألة عند بني تميم خاصة وتفتح إن اتصل بها ضمير غائبة نحو ردّها أو غائبين
نحو ردّهما أو ساكن نحو ردّ الرجل وتكسر لضمير المؤنث نحو ردّي وتضم لواو
الجمع نحو ردّوا فإن اتصل بها نون إناث فسيأتي الخلاف فيه عند الكلام
على ردّ بعد أسماء الأفعال إن شاء الله ولغة غير تميم من أهل الحجاز وغيرهم
إتباع الفعل وأصل غيرهم ردّ في لغة تميم ومن وافقهم فإن اتصل بها ضمير غائبة
فتح نحو ردّها ولم يردّها وفرّها ولم يفرّها وأفرّها ولم يفرّها أو ضمير
غائب نحو ردّه ولم يردّه وحكي الكسر فيقولون ردُّه بالضم والكسر وردّه
بالفتح والكسر وذلك في الضمير الغائب وقال أبو عمرو [illegible] على ما
كان عليه قبل أن تلحقها الهاء المفتوحة والمضمومة ولم يغيروا فيقولون
ردّها وردّه [illegible] فإن كان قبل ساكن كثير
نحو ردّ الرجل [illegible] لغة [illegible] ردّ القوم بالكسر
قال أبو علي ومنهم من يفتح مع الألف واللام فيقولون فتح الحرف
وقال من [illegible] الكسر [illegible] مع الألف واللام فقال من
منهم من يدعه على حاله مفتوحا وحكى الضم ابن جني وهو قليل

فلم يضمنا بهمزة القطعية وهاء السكت وما قبلها ساكن فتح نحو ردّه وفرّ وعضّ
وهي لغة أسد وناس من غيرهم أو كسر نحو ردِّ وفرِّ وعضِّ وهي لغة كعب
وغنيّ فأما ما انتظر ولم يظهر ونحوه فلم يجئ فيه إلا الفتح وأجاز الفراء الكسر
فيلتقيا ولم يحكه لغة أو أتبع حركة العين نحو ردُّ وفِرِّ وعَضَّ وهو الكثير في
كلامهم [illegible] وحكى الكسائي [illegible] القيس
[illegible] يقولون [illegible] وقال بعض أصحابنا [illegible]
[illegible] وأما غير أهل الحجاز من العرب فيدغم ويفتح إن اتصل به ألف
نحو ردّا ويضم عند الواو نحو ردّوا ويكسر عند الياء نحو ردّي فإن لم يتصل
شيء من هذا فمنهم من يتبع حركته حركة ما قبله مطلقا نحو ردُّ وفِرِّ
وعَضَّ إلا إن اتصلت به هاء المؤنث فيفتح ردّها وفرّها وعضّها أو هاء
المذكر فيضم ردُّه وفرُّه وعضُّه أو يكون بعده ساكن من كلمة أخرى فيكسر
ومنهم من يفتح مطلقا إلا الساكن فيكسر نحو ردِّ القوم [illegible] مطلقا
كان بعده ساكن أو لا وكسر مطلقا ولغة أناس من بكر بن وائل أنهم
يفكّوا قبل تاء الضمير نحو ردَدت وردَدنا [illegible] وفي تاء ضمير الرفع
ونون الإناث نحو ردَدنا وردَدن يقولون ردْت وردْنا وردْن فأدغموا
وردّنا [illegible] وحكى الفراء أن من أهل هذه اللغة من بني بكر يقولون
ردّات ومرّات وقال الخليل وغيره كسر هذه اللغة عن ناس من بني بكر بن
وائل وهذا ما ينبغي أن يوجد فيه قال أبو الفتح وقياس قول من قال مرّين
أن يقول [illegible] وكونهم لم يكرهوا [illegible] على شذوذه انتهى وأما
ما شذّ في كلام العرب ولم نرجعه من المضاعف [illegible]
[illegible] والياء [illegible] المكان [illegible]
الراء [illegible] والنون [illegible]
غيرهم [illegible]
[illegible]
[illegible]

ولا يلاحظ همزة وجعل ذلك من جملة الغلط على الشذوذ وأنه لا يقاس
عليه أشبه من أن يجعل وزعم الفراء أن من العرب من يقول رثأت وحلأت
ويهمز رثيت ومررت وزعم أبو زيد أن هذه اللغة مطردة لبني سليم وذكر ذلك
في كتاب التسهيل ولا نعلم ذلك إلا من جهته

باب الهمزة التي

أجزأت همزة إذا التقت أخرى

فالمحققون للهمزة الواحدة يخففون إحداهما الأولى وهو اختيار أبي عمرو
وهو أقيس أو الثانية وهو اختيار الخليل على قياس تخفيفها منفردة ويخففون
الأخرى بحسب ما أشركها يجعلون الأولى بينها وبين الألف ويخففون الثانية
أو يخففون الأولى ويجعلون الثانية بينها وبين الألف والمحققون للهمزة
الواحدة وهم أهل الحجاز يخففون الهمزتين على قياس كل واحدة منهما إذا كانت
منفردة فيقولون في أأنك السلام يبدلون الأولى ياء ويجعلون الثانية
بعد نقل حركتها إلى الياء فيقولون أفرئ باك وتقول في يقرأ أبوك إذا
سهلت الأولى على قول من يبدل الأولى يقرا ابوك يجعل الأولى بين الهمزة
والواو وتقول في قول من يبدل الثانية يقرأ ويوك تبدل من الثانية واوا ..
وإذا اجتمعتا متحركتين في كلمتين فتكونان مفتوحتين نحو جاء أحلهم ومضمومتين
نحو أولياء أولئك ومكسورتين نحو هؤلاء إن كنتم فإذا سهلت الثانية كانت
بين بين ومن القراء من يبدلها ألفا وواوا وياء على حسب الحركة والقياس
بين بين لأنه أكثر من قال أصحابنا ومن جمع التخفيف فيهما وهو من الشذوذ
والثقل بحيث لا يطير عليه إنسي ولغير كوفي وقد قرأ بالتحقيق فيهما
الكوفيون وابن عامر من السبعة وليس بشاذ فأما همزة لا استفهام إذا
جاءت بعدها همزة وإن كانت همزة وصل فقد ذكر من أنها تخفف بين بين
وقد ذكر أصحابنا أنها تخفف بالبدل فإن كان بعدها همزة قطع نحو أأنت
أإذا أألقي سهلت بين بين وجاز أن تدخل بينهما ألفا فقلت آأنت آإذا
آألقي ومنهم من يبدلها حرفا من جنس حركتها فيقول آانت أيذا أولقي

ويجوز أن تدخل بينهما ألفا وقد حكي عنهم التخفيف بعد الهمزة أن يبدل بينهما
بالياء نحو أأنت أإذا أألقي نحو قوله

تعكتر إذا أتيته يعنون أم فيشرها   وهو أخص من الجمع بينهما

بغير فصل وإن اختلفت الحركتان في الهمزتين من غير همزة لا استفهام فتكون
مضمومة ومفتوحة نحو السفهاء ألا ومضمومة ومكسورة نحو نشاء إلى
ومكسورة ومفتوحة نحو ... ومفتوحة ومضمومة نحو جاء أمة
ومكسورة ومفتوحة نحو من الشهداء أن تضل ومكسورة ومضمومة نحو
من السماء أنزل فهذا سهلت الثانية أبدلتها واوا نحو السفهاء ولا وياء نحو
من السماء إن تضل كما سهلوا جؤنا جونا ومئر مير ولا يجعلونها بين بين
وليس في ... مذهب الخليل وهو أنه تجعل بينها وبين الحرف الذي منه
حركتها وعلى ذلك من القراء من يضعف العربية فأما إن أبدلت فالحركة
ما قبلها نحو يشاء إلى فليس يجب لأنه قرأ بعض القراء يعزونه إلى أبي جعفر وفي
كتاب الحرمي عن أبي جعفر أنه يبدلها واوا في المقطع كسبيل ويجعلها بين الهمزة
والياء في المتصل وروى الكوفيون تحقيق الهمزتين في هذا الضرب الستة
وإذا كانت الهمزة أول كلمة وقبلها ساكن صحيح فأهل الحجاز يخففونها بنقل
حركتها إليه ويسوون في ذلك التنوين ولام التعريف وميم الجمع إلا ساكنا
وسائر حروف المعجم الصحاح نحو من آمنة والأحمر ولهم أصوات
ومن أجاز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة الزجاج وأبو عبد الله بن
أبي العافية وإبراهيم النقلي وذكر أنها لغة قريش وكنانة وقال أبو الحسن
ابن الباذش ... عن الكتاب الذي عليه الخليل وسيبويه
التسوية المتقدمين ومثال نقل حركتها الوسطى الحروف الصحاح فلا علم
وقد أفلح ومن آمن أو ساكن معتل ألف فيجعل الهمزة بينها وبين الحرف
الذي منه حركتها يقولون سماء أهل بينها وبين الألف سماء أمي بينها
وبين الواو وسماء إليهم بينها وبين الياء فهو وتنقل حركتها إلى الياء نحو
يغز وجد ويتر وغيرهم ويغزو قة وقاضي بيك وقاضي أبرهم وقاضي أمة

ومنهم من يقلبها إذا كانت مفتوحة مع الياء ياء ومع الواو واوا ويدغم آخر
حرفي العلة في الآخر فيقول أبوّ بوب وغلامىّ بيّ ومنهم من
يستثقل نقل الضمة والكسرة في الواو والياء فيحذفهما فيقول يغزدة
وجزم حوائه نحوب بل يرمي بالتقاء الساكنين ويغير حرف الواو والياء التقايا
وعشيرة العجائز يعقبون الهمزة في جميع ذلك

باب العلامات التي تلحق الفعل

الدالة على تأنيث المرفوع به وعلى تثنيته وجمعه

تلحق الفعل التاء الساكنة وجوبا الماضي المسند إلى المرفوع تأنيثه
حقيقي إذا لم يفصل بينهما ومثناه وجمعه بالألف والتاء نحو قامت هند
وقامت الهندان وقامت الهندات وقولهم قال فلانة قبيح لغية وقيل
شاذ لا يقاس عليه وأجاز الأخفش والرماني ورده المبرد وخالف
الكوفيون في جمع المؤنث بالألف والتاء فأجازوا فيه قام الهندات واختار
أبو علي إن فصل بينهما بإلا أن لا تلحق التاء فيقول ما قام إلا هند وما قام إلا
الهندان وما قام إلا الهندات قال الأخفش يقولون ما جاءني إلا امرأة
فيذكرون حملا على المعنى إذ لا يؤنثون إلا في الشعر وقال ابن مالك
الأحسن أن لا تلحق ويجوز أن تلحق وإن فصل بغير إلا كالفصل بالظرف
والجار والمجرور والمفعول وما يجوز أن يفصل به جاز لحاق التاء وهو أحسن
وأن لا تلحق وإن كان المرفوع بالفعل مذكرا غير مضاف إلى مؤنث ولا هو
مؤنث بالتاء لم يجز إلحاق التاء نحو قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون
خلافا للكوفيين في هذا الجمع فأجازوا قامت الزيدون ولا حجة لهم في نحو
البنين فإنما يعربونه جمع تكسير فتلحقه التاء فيقول قامت البنون وإن كان
مؤنثا بالتاء نحو طلحة وعنترة فالمشهور أن لا تلحق التاء ويجوز على قلة
قامت عنترة وإن كان مضافا إلى مؤنث فجاز تأنيثه بشرطين أن يكون
بعض المؤنث ومؤنثا في المعنى كقوله تعالى تلتقطه بعض السيارة
في قراءة من قرأ بالتاء وقطعت بعض أصابعه الثاني أن يكون

بعض المؤنث ولا يكون مؤنثا في المعنى نحو شرقت صدر القناة وتواضعت
وتواضعت سور المدينة الثالث أن يكون ليس مؤنثا في المعنى ولا بعض
مؤنث لا كلمة شاركه في المعنيين فلا يجوز أن يحذف ويلحق بالمؤنث
ومن ذلك مسبوق نحو جنحت أعلى اليمامة وسقته أعاليها مر الرياح
الرابع أن يكون مذكرا وهو كل المؤنث نحو وجيئت كل نفير وقد
أطلق العلة في المؤنث بالنظر أنه يجوز سواء كان المؤنث كلا أو بعضا
وزعم الفراء أنه لا يجوز ذلك مع الضمير فلا يجوز إلا طبع فقطعت بعضها ولا
القناة شرقت صدرها وأن العرب منعت من استعماله الخامس أن لا يكون
واحدا من هذه الأربعة فلا يتعدى إلى فعله التأنيث كقولهم قام غلام هند
فإن كان المذكر أولى بمؤنث كتأنيث الكتاب ويراد به الصحيفة فهذا
لا يجوز إلا في قليل من الكلام وتركه سواء المعروف وقد نص النحويون على
أن قوله أتته كتابي فاحتقرها من أقبح الضرائر لأن فيه تخريب اللغة ورد
لا نظر إلى العرب وإن كان المذكر أخبر عنه بمؤنث فلا يجوز تأنيث فعله عند
البصريين إلا ضرورة وأجاز الكوفيون في سعة الكلام بشرط أن يكون
المذكر مصدرا ويكون الخبر مؤنثا متقدما نحو قوله
وقد خاب من كانت سريرته الغدر وإن كان المسند إليه
الفعل جمع تكسير لمذكر أو مؤنث نحو الزيود والهنود جاز أن تلحقه
أو جمعا لمذكر بالألف والتاء نحو الطلحات والزينبات والحمامات أو اسم
جنس لمؤنث نحو المرأة في ... والتمر والسدر أو اسم جمع لمؤنث نحو نوح
جاز إلحاق التاء وأن لا تلحق وقوم اسم جمع لمذكر فيجوز فيه إلحاق التاء كقوله
تعالى كذبت قوم نوح وجاز أن لا تلحق كقوله تعالى وكذب به قومك وما
ذكره ابن التاء في اسم الجمع لمذكر وإن كان التأنيث مجازيا ولا اسم كالشمس
جاز إلحاق التاء وجاز أن لا تلحق نحو طلعت الشمس وطلع الشمس وطلعت أو
... فإن رفع الفعل ضمير مؤنث
حقيقي أو مجازي لزمته التاء نحو هند قامت والشمس طلعت

وما يجوز فيه الأمران الجمع التكسير والتأنيث المجازي كالقانية الملاقي عونا ولزوما
تقول تقوم هند وتقوم النسوان وتقوم الهندات وتحضر القاضي امرأة
وتضحك الدار ويجوز يحضر ويضحك بالياء وما يقوم الا هند او الهندان
او الهندات وقراءة من قرأ بالضم لفظه الا مساكنهم بالرفع شاذة واللغة
المشهورة ان لا تلحق الفعل إذا أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع علامة تدل على تثنيته
وجمعه كما تلحقه التاء على تأنيثه ومن العرب من يلحق علامة التثنية وواو الجمع
ونون الاناث والمختار أنها حروف علامات تدل على التثنية والجمع
وحكى النحويون أن أصحاب هذه اللغة هم طيء يلتزمون العلامة أبدا وربما
يعارضونها وذكر بعض الرواة أنها من لغة أزد شنوءة وأنهم من يقول
واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك وضربنني نسوتك ويسميها
بعضهم لغة أكلوني البراغيث وابن مالك يقول لغة يتعاقبون فيكم ملائكة
وممن استعمل أبو نمل لغة قومه كثير فقال

بكار فتي ماشاب من رقع وفخر وماكف قد شيب منه الوقائع
كما استعمل قسم ... والكتابة فقال
ألفا هو عرفه فلم ترك حبالة وأنا الغي حبالة المحتال

وذهب بعض النحاة إلى أنها ضمائر واختلفوا فقال فيهم ما بعدها بدل منها
وقال قوم مبتدأ والجملة السابقة خبر وهذه اللغة عند جمهور النحويين
ضعيفة وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة وتلحق مع الفعل
بأنها مع الكلام مع الضمير تقول ما قاما الا أخواك واحذر ما قاما
لأنها علامة كتاء التأنيث ولو فصلت التثنية والجمع لبعض مجرورات الفعل
أو تظاهرت الا لم تك في العكس جاز الحاق هذه العلامات خلافا لمن
منع ذلك فتقول قاما زيد وزيد اذا كانا عطفين وقاما زيد وعمرو وقاموا
زيد وعمرو وبكر لأنه كثر وجود صيغة التثنية والجمع

باب العدد

إذا سردت أسماء العدد من غير عامل قلت واحد اثنان ثلاثة أربعة

بالسكون وأجاز بعضهم أن تتبع الواو من النون وضع الرا الا خمس واجاز
بعضهم فتح همزة أربعة والقاء حركتها على الميم من ثلاثة وذكر من عزى
يوثق به مطلع ذا لا يعز العرب وذكر المبرد عن المازني أنه لا يجيز ذلك ويمنع
من أحد عشر الى تسعة وتسعين بمفرد منصوب وذلك المركب والعقود
من عشرين الى تسعين والمعطوف عليه العقود المركبة فتقول قام أحد عشر
رجلا وقام عشرون رجلا وقام أحد وعشرون رجلا والحادي والعشرون
رجلا الى أن تبلغ العشر وذهب الفراء الى أنه يجوز أن يميز ذلك بالجمع
فتقول أحد عشر رجالا وثلاثون رجالا وأجاز بعضهم عندي عشرون
دراهم لعشرين رجلا فاصلا أن لكل واحد منهم عشرين درهما وحكى الكسائي
أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته الى المميز منكرا ومعرفا فيقول
عشرو درهم وأربعو ثوب ومنع أصحابنا مثل ذلك ما بني عليه فلا عبرة
وفي المصباح لا تضاف عشرون الى تسعين الى التمييز ولا غيره فلا يقال عشرو
درهم ولا عشروك اثنتي وقال أبو حاتم تجرد الظاهرة فيما جاوز العشرة
والعشرين فتقول رأيتهم أحد عشرهم الى تسعة عشرهم ورأيتهن إحدى عشرتهن
الى تسع عشرتهن وقال رأيتهم عشريهم ورأيتهن عشريتهن ورأيتهم خمسيهم
وعشريهم وأخا من عشرتهم وكذا في الثلاثين وما بعدها الى المائة وأنكر
غلوه الأعشيه أنتسي ولا يفصل بين هذا التمييز والعدد الا ضرورة نحو

في خمس عشرة من جمادى ليلة ... لا أستطيع
وعشرون منها أصبعا من ورائها

وإذا ايت بعد جاز فيه
الحمل على المميز نحو عندي عشرون رجلا صالحا وعشرون درهما وأن تحمل على
اللفظ وأن تحمل على المعنى ووزن سبعة على المعنى وما في هذا أن يكون
للعدد جاز فيه نحو عندي عشرون درهما وزن سبعة وإن شئت رفعت
على عشرون جعلت عشرون درهما وزن سبعة وان كان النعت جمعا صالحا
فلا يكون الا على العدد نحو عشرون رجلا طالعون وان كان مكسرا جاز على
العدد نحو عشرون رجلا كرام وعلى التمييز فتقول كراما وقال ...

المازني عندي عشرون رجلا صالحين ولا يجوز الا فيه فعل فاذا وصفت فجمع
التكسير جاز تقول عندي عشرون رجلا جيادا ويبطل في التمييز العدد
بعضهم ما ذكر وذلك ما بين اثني عشر واحد عشر فصاعدا او دالا على الجمع على حد
يائه نحو ثلاثة أثواب وثلاث ليال وشذ ما حكى ابو زيد من قولهم اشتريت
ثلاثة من البصرة فقال أو فعول الواحد موضع الجمع فاما نصبه فان كان
جامدا جاريا على فعله فيا ابا هنا الغراء وخص ذا بالشعر عند س
واما حسن نافعة لا فيه ويجوز ان يعطف او نعت فتقول ثلاثة من
الرجال واذا جعلت الجمع نفس المفرد وأتبعت الجمع اعراب المفرد فتقول
عندي خمسة دراهم ورأيت خمسة دراهم وانتفعت بخمسة دراهم وكذلك
اذا عرفتها لا ينفك البصريون فصلا وروى ابو زيد ان قوما من العرب
يقولونه غير فصحاء ولا يقولون الخمسة الدراهم ولا الثلث الدراهم وان كان
صفة فان كان ظاهرة ضعيفة نحو ثلاثة صالحين والاحسن ان لا يتبع على
النعت فتقول ثلاثة صالحون ثم النصب على الحال فان كان تمييز الف ومائة
فبمفرده تقول الف رجل ومائة رجل واجاز الفراء جمع تمييز المائة قال
من العرب من يضع السنين موضع وقال المبرد هو خطأ في الكلام وانما
يجوز في الشعر للضرورة وجوز المبرد أيضا نصب عليه مائة بيضا فتمييز
... ومن نصبه جمع وفي القراءة المتواترة ثلاث مائة سنين
على انه ظاهرة وان جعلت الالف تمييزا جمعه فقلت ثلاثة آلاف فاما
قراءة الحسن ثلاثة الف وخمسة الف بتوحيد الالف فشاذة وان جعلت
المائة تمييزا نفيته معرفة تقول ثلاث مائة وأما جمعه نحو ثلاث مئين
وثلاث مئات فبعضهم جعله شاذا لا يجيء الا في الشعر وهو قول ...
وحكى الفراء ان بعض العرب يقول عشر مائة يجعل العشر من لفظ العشرة
قال فاقل ... اللغة يقولون ثلاث مئين الا من لا يقول الف وانما يقول
عشر مئين ومن يقول الف ولا يقول عشر مئين لا يقول ثلاث مئين وبعض
من كلام من جواز جمع المائة في الكلام ونصبه تمييز مائة ومائتين

[illegible]

حكى في الشعر واكثر نصبه ونصب تمييز الالف ابن كيسان ... فقال
مائة ثوبا وما يقارب ... والف ثوبا ولا يبطل في واحد او اثنين ... لا تقول
واحد رجل ولا واحدة امرأة ولا اثنا رجال الا في ضرورة شعر نحو:
فيه ثنتا حنظل وكان الصواب فيه حنظلتان او في شذوذ
من الكلام حكى ابو زيد اشتريت ... واثنين واشتريت اثني ...
الجزة ... واثني ... والقلة الموفية معنى الجمع ان كان
اسم جنس او اسم جمع ففيه ثلاثة مذاهب احدها انه لا يضاف الا اضافة
اليها بل يفصل فيها ورد منه ... على السماع وهذا مذهب الاخفش والمبرد
والسيرافي وابي علي وابي حاتم وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وصرح
... انه لا يقال ثلاث غنم ... انه لا يقال ثلاث ابل ولا ثلاث بقر
ولا ثلاث نحل ولا ثلاث ... المذهب الثاني انه يجوز فيهما وينقاس
وهو ظاهر كلام ابن عصفور الا انه قال في بعض كتبه واضافته اليها قليل
المذهب الثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز وبين ما
يستعمل للقليل والكثير فلا يجوز فتقول ثلاثة رهط وحكاه ابو علي في الايضاح
من ابي ... الى ... ونفر ولم يضيفوا الى قوم لانه لا يكون
للقليل والكثير ... لانه يكون للكثير ... الفارسي ... قوله
... الكثير وهو يقع على الواحد والجمع والمسموع ... وثلاث
ذود وخمسة رجلة وتسعة رهط وثلاثة نفر ... ونحوها
على انهم لا يقولوا ثلاثة بشر ولا يقولوا ثلاثة قوم قاله ابن عصفور والجمع
المتفق عليه المطرد تقول ثلاثة من القوم وثلاث من النخل وان كان جمع
تصحيح ... جمع ... الجمع ...
نحو ثلاثة ... وسبع ... وسبع ... وسبع ... او ...
... على ما ... كقوله وسبع سنبلات ... على سبع ...
وان كان جمع تكسير ... على جمع التصحيح ...
سبع سنابل وسبع ... وسبع ليال وعشر ... وثلاثة ...

٤٥

الماردي فهؤلاء عشرون رجلا صالحين لا يجوز الا فيه قول فاذا وصفت بجمع
التكسير جاز تقول عندي عشرون رجلا صباحا وسقط في التمييز العوض
فيه غير ما ذكر وذلك ما بين اثنين واحد عشر فصيغتها اوداله على الجمع على كل
باقية نحو ثلاثة اثواب وثلاث ليال وشذ ما حكى ابو زيد من قولهم اشتريته
ثلاثة من البصرة فقال انهم قعوا الواحد موقع الجمع فاما نصبه فان كان
جامدا فجائز على قلة فيما قال ابن العزاري وقد عنون كاف الشعر عنه من
ولا احسن نحو فيه كما قلنا ويجوز ان يعطف وتعرف فتقول ثلاثة من
الرجال واذا جعلته الجمع نفس المفرد وانعت الجميع اعراب المفرد فتقول له
عندي خمسة دراهم وانفقت خمسة دراهم واشتريت بخمسة دراهم وكذلك
اذا عرفتها لا يختلف البصريون في هذا وروى ابو زيد ان قوما من العرب
يقولونه غير فصحاء ولا يقولون الخمسة الدرهم ولا الثلث الدرهم وان كان
صفة فلا ترى ظاهرة خصيصة نحو ثلاثة صالحين ولا احسن الا اتباع على
النعت فتقول ثلاثة صالحون ثم النصب على الحال فان كان تمييز الف ومائة
فيفسره تقول الف رجل ومائة رجل واجاز الفراء جمع تمييز المائة فقال
من العرب من يضع السنين موضع وقال المبرد هو خطأ في الكلام وانما
يجوز في الشعر للضرورة وجوز المبرد افرادها عليه مائة بيضا فقيس
وهو مفسر جمع وفي القراءة المتواترة ثلاث مائة سنين
على انها ظاهرة فان جعلت الالف تمييزا جمعت فقلت ثلاثة الاف وانما
قرأ الحسن ثلاثة الف وخمسة الف بتوحيد الالف فشاذة وان جعلته
المائة تمييزا بقيت مفردة تقول ثلاث مائة فاما جمعه نحو ثلاث مئين
وثلاث مئات فبعضهم جعله شاذا لا يقيس الا في الشعر وهو قول الاخفش
وحكى الفراء ان بعض العرب يقول عشر مائة فيجعل العقد من لفظ العشرة
قال وافعل من الالف يقولون ثلاث مئين اذا ما من لا يقول الالف وانما يقول
عشر مئين ومن يقول الف ولا يقول عشر مئين لا يقول ثلاث مئين ويكفي
من كلام من جواز جمع المائة في الكلام ونصبه تمييز مائة وما تقدم

جائز في الشعر واجاز نصبه ونصب تمييز الالف ابن كيسان فتقول
مائة ثوبا وما بين ثلاثا والف ثوبا ولا يعطف واحد اثنان وثلاثة ولا تقول
واحد رجل ولا واحدة امراة ولا اثنا رجال الا في ضرورة شعر نحو:

فيه ثنتا حنظل وكان الصواب فيه حنظلتان اوقع شذوذ
من الكلام حكى ابو زيد اشتريت فرخا واثنيه واشتريت اثنتي عشر
الحبة جبيرة واثني فرخ واثني عشر واللفظ المودي معنى الجمع ان كان
اسم جنس او اسم جمع فعندي فيه ثلاثة من وما احسن ما انه لا ينقاس ولا ناجعة
اليهما بل يقتصر فيما ورد من ذلك على السماع ومن ذهب الى هذا الجرمي والمبرد
والسيرافي وابي علي وابي حاتم وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وصرح
من انه لا يقال ثلاث غنم وكلامهم انه لا يقال ثلاث ابل ولا ثلاث بقر
ولا ثلاث نبق ولا ثلاث نسوة المذهب الثاني انه يجوز الترتيب وينقاس
وهو ظاهر كلام ابن عصفور الا انه قال في بعض كتبه ولا طاقة اليها فليل
المذهب الثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز وبين ما
يستعمل للقليل والكثير فلا يجوز قال به قوم وحكاه ابو علي في الحواشي
عن ابي عثمان قال تقول ثلاث رهط وثلاث نفر ولم يضيفوا الى قوم لانه لا يكون
للقليل والكثير ولا الى بشر لانه يكون للكثير ووهم الفارسي ابا عثمان في قوله
ان بشر للكثير وهو يقع على الواحد والجمع والمسموع خمس ذود وثلاث
ذود وخمسة رجلة وتسعة رهط وثلاثة نفر وخمس ابل وخمس بقر ونصوا
على انهم لا يقولوا ثلاثة بشر ولا يقولوا ثلاثة قوم قاله ابن عصفور والجمع
المضمر عليه المطلقين تقول ثلاثة من القوم وثلاث من النخل وان كان جمع
تصحيح ولم يكن للمفرد جمع الا هذا الجمع تعينت الا ظاهرة اليهما
نحو ثلاثة جبارين وسبع سماوات وسبع بقرات وتسع ايات او يرجح
العكس على ما تقرر كقوله وسبع سنبلات فعطفها على سبع بقرات
وان كان جمع تكسير من باب مفاعل او فعل جمع التصحيح نحو انبية
سبع صفات وسبع نياق وسبع ليال وعشر مساكين وثلاثة اطهر

وثلاث زيانب ويجوز التصحيح على قلة فتقول ثلاثة أحمدين وثلاث
زينبات وقال بعض أصحابنا إن جمع التصحيح من النوعين تضيفه إليهما وإن
كان لهما جمع من باب مفاعل فتقول ثلاثة أحمدين ولا يحسن ثلاثة أحامد
وقال ابن عصفور وكذلك أيضا يختار الجموع السالمة إذا لم تكسر
صفات تقول ثلاثة زيدين وثلاث مسلمات انتهى وإن كان جمع التكسير
من غير باب مفاعل فالمختار أن يكثر فيه التكسير أو جمع القلة أيضا إن كثر
فالفصيح ما جاء ثلاثة زيود وثلاث هنود وثلاثة أفلس قال تعالى ثماني
حجج وقال يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر ولا يجوز ثلاثة زيدين وثلاث هندات
وثلاثة فلوس إلا قليلا وإن قل أوثر التصحيح وأوثر جمع الكثرة نحو ثلاث
سعادات وثلاثة شسوع ويجوز ثلاث سعائد وثلاثة أشسع فأما
قوله تعالى ثلاثة قروء فقيل من جمع قرء بضم القاف وجاء على جميل
ربما استغنى ببعض الجموع عن بعض [illegible] وقيل أقرا جمع قرء بفتح
القاف وإن كان شاذا في جمع فعل الصحيح العين ولم يجمع قرء فيكون له
الجمعان بل يكون قرء ما جمع جمع كثرة فقط فأضيف إليه لا بناء إذ لم [illegible]
المميز قلة وكثرة إذا تعين وقال المبرد ساغ ذلك لأنه على تقدير من أي ثلاثة
من القروء ولا تقول ثلاثة حمير وثلاثة كلاب على تقدير من الحمير ومن الكلاب
قاله [illegible] المبرد [illegible] من أن ثلاثة كلاب يتأول على معنى
من الكلاب ويجوز إضافة العدد إلى غير التمييز فيغني عنه لكونه معلوم
الجنس بمعنى المصاحب نحو [illegible] [illegible] ومن كلامهم [illegible]
من [illegible] [illegible] وأنه الأجرة [illegible] من المعدود من ثلاثة
إلى عشرة كان كله بالتاء تقول ثلاثة [illegible] [illegible]
وإن أردت بالعدد المعدود فأما أن تذكر المعدود في اللفظ أو لا تذكره
إن لم تذكره فالفصيح أن يكون بالتاء للمذكر وبغيرها للمؤنث تقول صمت
خمسة تريد خمسة أيام وسرت خمسا تريد خمس ليال ويجوز أن تحذف التاء
الثانية حكى الكسائي عن أبي الجراح صمنا من الشهر خمسا وحكى الفراء

أفطرنا خمسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان وقال بعضهم ما حكاه
الكسائي لا يحتج به ولا يلتفت إليه انتهى وقد جاء في النقل في الحديث
ثم أتبعه بست من شوال يريد بالست ستة أيام وإذ ذكرت المعدود في
اللفظ فإن تقدم العدد بالتاء للمذكر وبغيرها للمؤنث [illegible] ثلاثة
[illegible] من [illegible] بالتاء فقالوا ثلاثة أنفس وثلاثة أعين جمع
عين [illegible] وثلاثة دواب [illegible] وحكى ترك التاء في
الثلاث والعشرة التذكير وإنما [illegible] المعدود كالجمع فلا يقولون ثلاثة
[illegible] وثلاثة [illegible] فإنهم يقولون ثلاث حمامات
فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت
ثلاث سجلات بغير هاء وإن كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله
ولم يقل به الفراء والعرب على قول [illegible] ولا يعتبر أيضا تأنيث اللفظ
المميز إذا كان علما لمذكر نحو طلحة وحمزة والمؤنث المجازي كالحقيقي
ونقول عندي ثلاث [illegible] وأربع [illegible] وربما [illegible]
باعتبار الواحد [illegible] وقال الفراء كان بعض من مضى من أهل النحو
يقول ثلاث بنات عرس وثلاث بنات آوى وما أشبهه مما يجمع بالتاء
ولم يصنع شيئا لأن العرب تقول في حمامات ثلاثة والحمامات الثلاثة
[illegible] وأما إن كان المعدود [illegible]
غير نائب عن منكر [illegible] تقول
في اسم الجنس [illegible] ثلاث من البط [illegible]
[illegible] ومن [illegible]
من [illegible] فإن كان اسم الجنس استعمله العرب مذكرا [illegible]
ومؤنثا فتقول عندي ثلاثة من [illegible] وإن استعمله مذكرا [illegible]
كالنخل فتقول ثلاثة من النخل وثلاث من النخل وإن كان اسم الجمع للعاقل
كان مذكرا فتقول عندي خمسة من النفر [illegible]
أنهم قالوا ثلاث [illegible] ثم الأكثر التذكير انتهى وقالوا ثلاثة رجلة

كما اذا اسم جمع نائب عن مذكر والرجلة بفتح الراء وكسرها فإنه الى الثلاثة مع الجمع
المذكر تقول رجلة وان كان لغيرها فإن كان مؤنثا نحو ذود وإبل وغنم وشول
امتنع أشياء على مذهب من قال عنده اسم جمع كالطرفاء فقالوا ثلاثة
اشياء وفرحة من اسم الجمع الذي لا يعقل ما هو مذكر نحو جامل وكمنع قال
تعالى فخذ أربعة من الطير وقال وجاؤا خوخ من بيه
وان سبق المؤنث بوصف يدل على التذكير فالتاء نحو ثلاثة ذكور
من البط وأربعة فحول من الإبل وقال بعض أصحابنا يجوز حذف التاء فالا
تلك الوصف لكن الأولى أن يلحقه فلو كان العطف غير مضاف فيه للفائدة لم
يعتبر به نحو قوله ثلاث حسان من البط وثلاث حسان من الخيل وكذا لو تأخر
وصف التذكير تقول ثلاث من البط ذكور وثلاث من الإبل ذكور وقد
يؤول مذكر بمؤنث وعكسه فيجي العدد على حسب التأويل نحو عشر أبطن
تعني قبائل وثلاث شخوص تعني جواري ووقائع نسمة تعني
مناسم وعن ابن عصفور أن ثلاث شخوص حملا على المعنى لا يكون إلا في
ضرورة وذكر شروح ثلاثة أنفس حملا على المعنى وعن رؤبة ثلاثة أنفس
على تأنيث النفس وذكر أن النفس تقع مذكرة ومؤنثة واذا كان في
الكلمة التذكير والتأنيث فإن راعيت التذكير أتيت بالتاء أو التأنيث لم تأت
بها ونحوه الحال والعصفر والنبات واسم الجنس المميز واحد بالتاء وربما
التزم فيه أحدهما معا وان طابق صفة من صفات فالمعتبر حال الموصوف
تقول ثلاثة ربعات إذا أردت رجالا وثلاث ربعات إذا أردت نساء ومن
مراعاته قوله تعالى فله عشر أمثالها أي عشر حسنات أمثالها وقال من نقول
ثلاثة نسابات وهو قبيح لأن النسابة صفة كأنه قال ثلاثة رجال نسابات
استغنى حذف الموصوف وقالت العرب ثلاثة دواب واقة جرت الدابة مجرى
الأسماء الجامدة فصل يعطف العشرون والعقود معه الى التسعين
على النيف والنيف ما بعد عشرة أو عشرون وأخواته فلم يخص تغيير
النيف المعطوف عليه فتقول واحد أو أحد وعشرون وثلاثة وعشرون الى تسعة

وتسعين والتاء في النيف من ثلاثة الى تسعة في المذكر وتحذف مع المؤنث وأول
النيف في المؤنث إحدى أو واحدة نحو إحدى وعشرون جارية أو واحدة
وعشرون وأصله إحدى عند ما كثر من التأنيث وقيل للإلحاق وزال التنوين
للتركيب فإذا أطلقت إحدى وعشرون نونت فقلت إحدى وعشرين والذي
يلي ذلك للمذكر اثنان وللمؤنث اثنتان وان لم يقصد تعيين النيف أتي ببضعة
مع المذكر وبضع مع المؤنث فتقول بضعة وعشرون رجلا وبضع
وعشرون جارية وقد يستعمل دون تمييز كقوله تعالى في بضع سنين
وهو بكسر الباء وقد تفتح ولا يختص بالمعطوف والمركب بل هو مفرد فيهم
من ثلاثة الى تسعة يجري مفردا ومع العشرة يجري الثلاثة الى التسعة في الافراد
والبناء تقول بضعة رجال وبضع نسوة وقال الفراء البضع لا يذكر
إلا مع العشرة ومع العشرين الى التسعين كذا رأيت العرب تقول ولا يقولون
بضع مائة ولا ألف وهو نيف لما بين الثلاثة الى التسعة وان كان للمذكر
قيل بضعة وفي حواشي ان البضع ما بين العقدين من واحد الى عشرة
ومن حد عشرة الى عشرين وأما النيف فيكون بغير هاء للمذكر والأنثى
يكون مع العقود ... مع العشرة ما بين الواحد الى أقل من العشرة
وان كثر ... أو أقل ... ألف عشرة فأكثر انتهى وقال
أبو محمد بن الخشاب ... على الواحد الى التسع ولا يستعمل مفردا لا تقول
عندي عشرة أو عشرون ونيف انتهى ويبني النيف مع العشرة الى العشر كان
معينا أو مبهما فتقول أحد عشر وأحد عشرة وبضعة عشر وبضع عشرة
وأجاز الكوفيون إضافة النيف الى العشرة والعشر واستشهدوا ...
وقالوا ... خمسة عشر وخمسة عشرك وزعم ابن مالك أنه يجوز فيه هذا
المبني فتقول عندي خمسة وعشرة بزوال البناء والتركيب ويرجع الى الإعراب
واستدل على ذلك ... وحكي في إثبات نحو عندي خمسة وعشرة
رجلا وخمس عشرة أمة الى ... العرب ومن الثلاثة الى التسعة
في المعطوف والمركب ... للمذكر ولا تكون المؤنث

تقول ثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون جارية وقبلها المذكر أحد
او وحد او واحد واثنان وللمؤنث إحدى أو واحدة واثنتان وتفتح الشين
من عشرة المذكر فتقول ثلاثة عشر وتسكنه للمؤنث فتقول ثلاث عشرة
وتجمع لما بين علامتي التأنيث فتقولوا إحدى عشرة واثنتا عشرة وتكسر
الحجاز شين عشرة وتكسرها تميم وفتحها بعض العرب ومنه قراءة
الأعمش اثنتا عشرة بفتح الشين وقد تسكن عين أحد عشر وما بعده
كقراءة ابن القعقاع أحد عشر وقراءة ابن هبيرة اثنا عشر شهرا بجمع بين
ساكنين ومنهم من يسكن الياء في أحد عشر واثنا عشر واثنتا عشرة
معرب إعرابا مثنيا ويعربا حسن على مذهب الجمهور وذهب ابن درستويه
وابن كيسان إلى أن الصدرين مبنيان كثلاثة من ثلاثة عشر وأما عشر
فمبني لقيامه مقام النون ولذلك لا يضاف إليها لا تقول اثنا عشرك ولا
اثنتا عشرتك بخلاف أخواته من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر فإنه يجوز إضافته
فيبقى الاسمان على بنائهما فتقول هذه ثلاثة عشرك بفتح الراء وثلاثة
عشرك بفتح الثاني في جميع الأحوال قال ابن عصفور وهو الأفصح
وفي البسيط هو القياس وعليه أكثر كلام العرب وفي المؤنث ثلاث عشرتي
وثماني عشرتي وقوم من العرب يعربون فيقولون هذه خمسة عشرك
ومررت بخمسة عشرك وموافقة خمسة عشرك وقد رخص الأخفش
واستحسنه واختاره ابن عصفور ورجحه وبراه وأجاز الفراء إضافة
صدر المركب إلى عجزه ... وحكي أنه سمع ما فعلت خمسة
عشرك وهو قول الكوفيين وقول ابن عصفور أنه لم يسمع من كلامهم ليس
بشيء إذ قد سمعه الفراء من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي
وقد حكي الإجماع في ثماني عشرة بالإضافة أنه لا يجوز إلا في الشعر
بالكلية بل تقدم النقل عن الكوفيين أنهم أجازوا إضافة الصدر إلى العجز
مطلقا دون ... وإن كان البناء معها لا يجوز ولا يختصون ذلك بثمانية
عشر والمصريون ... على المصرية على تقديم ... الفعل

فيه وقال الأخفش لا يجوز ... ونقول للنساء أتتني إحدى عشرة وللرجال
أتوني أحد عشر ثم إلى العشرين لا يكون إلا مفتوحا ومن العرب من لا يتكلم بها
إذا جاوز العشرة لأنه إنما يقع على واحد إنما يقول خمسة عشر رجلا وكيف
يقول خمسة عشر ثم ومن العرب من يقول ثمانية عشر رجلا يجعل ثمانية عشر ثم
لا أن الذين أضمروا ... يعني الرجال كأنهم قالوا ثمانية عشر رجلا
... فيه لا أن ... على قول من قال خمسة عشر رجلا لا التمييز
ويقال ثماني عشرة بفتح الياء وسكونها في التركيب وتسكينها
وتعرب الياء مفتوحة المنون وسكونها وتحذف في الإفراد ويجعل
الإعراب في النون فتقول هذه ثمان ورأيت ثمانيا ومررت بثمان ولا يثنى
ولا يجمع من أسماء العدد إلا مائة وألف فيقال مائتان ومئات ومئون وألف
وألفان وآلاف وألوف وقد سمع تثنية واحد وجمعه قال:
فلما التقينا واحديون عونه بذي الكف إني للكماة ضروب
وقال الكميت: فقد رجعوا واحدا واحدا واختص الألف بالتمييز
مطلقا يتميز به العدد المضاف والمركب والمعطوف والمعطوف عليه وكذا مائة
يميز بها من ثلاث إلى تسع فيقول ثلاثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة
فيقول ولا يقال عشر مائة ولا عشرون مائة استغنوا بألف وبألفين وتقدم عن
الفراء أن بعض العرب يقول عشر مائة وأن أهل هذه اللغة من التميميين يقولون
ثلاث مئين وأما تمييز المركب بمائة فتقول إحدى عشرة مائة إلى تسع
عشرة مائة فيحتاج فيه إلى إثبات ذلك بالسماع من العرب وقد أجاز ذلك ابن مالك
تعريف العدد
مستدلا بشيء ورد في الحديث مثله ويعرف العدد المفرد بدخول أل عليه
فتقول الواحد والعشرون والمائة والألف والمضاف إليه ما يقبل أل بدخول
أل على الثاني فتقول ثلاثة الأثواب وثلاث الجواري ومائة الدرهم وألف
الدرهم وحكى الكوفيون دخول أل على الأول والثاني فتقول الثلاثة الأثواب
وحكى أبو زيد عن قوم من العرب ليسوا فصحاء وهذا مذهب الكوفة
على العدد ... زيادة أل في الأول ...

أبقيته فيها الثلاثة أثواب جاز على البدل وتعين ذكره ونقل أبو زيد
فيه وأما الثلاثة أثواب فإضافة ذي اللام إلى نكرة فبعض الكتاب يجيز ذلك
وإن كان يؤول على تقدير الخمسة خمسة أثواب مثل خمسة ويبقى أثوابه
على إعرابه كما لو كان خمسة ملفوظا بها ومثل الثلاثة الأثواب إضافة تقول
العدد إلى ما يجوز نصبه [illegible] فإذا أردت التعريف فلك نصب الدرهم وقول
أهل البصرة وذهب الكوفيون إلى إجرائه مجرى العدد فيقولون الثلث
الدرهم والنصف الدرهم تشبيها بالحسن الوجه أو المركب فإدخال أل على كل
جزء من المركب فيقولون الخمسة العشر وحكاه الأخفش عن العرب
ويبقى المركب على حاله من التنكير وحكى الأخفش أن بعض
العرب يقول الخمسة عشر الدرهم وحكى أيضا دخول أل على جزءي المركب
وعلى التمييز وصحح الفراء القياس عليه وحكى عن الكوفيين
واختار قوم دخول أل على تمييز العقود والعشرين الدرهم وفي المعطوف تدخل
أل على المتعاطفين تقول الأحد والعشرون درهما وأجاز قوم دخولها
عليها وعلى التمييز ومنع إدخالها على المعطوف عليه وتركها من
المعطوف تقول الأحد وعشرون وجوزه [illegible] أستاذنا أبو الحسن
[illegible] وإذا اجتمعت عدة أمرين من مذكر ومؤنث [illegible] فالحكم
في العدد للمذكر سواء أقدم التمييز المذكر أم أخر واتصل بالمركب أو انفصل
ببين أو كان المذكر عاقلا أو لا تقول اشتريت خمسة عشر عبدا وأمة
أو أمة وعبدا أو بين عبد وأمة أو بين أمة وعبد بتغليب المذكر ولو كان واحدا
فإن لم يعقل منهما فإما أن يتصل التمييز بالمركب أو ينفصل ببين
فإن اتصل فالحكم للسابق منهما فتقول اشتريت ستة عشر جملا وناقة وست
عشرة ناقة وجملا وإن فصل ببين فالحكم للمؤنث تقول اشتريت ست عشرة
بين جمل وناقة وست عشرة بين ناقة وجمل [illegible] ويجوز
القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة وليس بجيد في كلام العرب فلو كان
أحد التمييزين من مذكر أو مؤنث عاقلا والآخر غير عاقل فالذي

يقتضيه القياس تغليب المذكر العاقل فتقول اشتريت خمسة عشر عبدا وناقة
أو ناقة وعبدا وإن كان العاقل المؤنث فالذي يقتضيه القياس تغليبه إن فصل
ببين تقول اشتريت أربعة عشر بين جمل وأمة أو بين أمة وجمل وإن اتصل
التمييز فالكلام أنه يعتبر العاقل المذكر تقدم أو تأخر تقول اشتريت
أربعة عشر عبدا وناقة أو ناقة وعبدا والتمييز المعطوف المنصوب أو
المجرور يعني أن كل العدد يقتضي التنصيص كان التمييز منصوبا وإن
كان العدد لا يقتضيه كان العدد تمييزه مجرورا وإن ميزت عددا مضافا
فالحكم لما ميز من مذكر ومؤنث تقول عندي عشرة أعبد وإماء وعندي
إماء وأعبد [illegible] تنصيصه [illegible] فإن لم يكن التنصيص [illegible]
عطفت على العدد لا على المعدود [illegible] المعطوف [illegible]
تقول عندي أربعة رجال ونساء وثلاثة جوار ورجال [illegible]
وموافق الكسائي [illegible]
بالمؤنث وما على المؤنث بالمذكر فإذا قلت عندي ستة رجال ونساء فمعنى
أن عندي ستة رجال فلو أردت أن بعضهم مذكرا وبعضهم مؤنثا وقصد
معنى أنهم مذكرون وكذلك في التأنيث [illegible] فإن لم تضف وأخبرت ونساء
العدد غلبت المذكر فتقول عندي ستة رجال ونساء ورجال ستة وتقول
في المعطوف عندي أحد وعشرون عبدا وأمة [illegible] واشتريت أربعة
وعشرين بين عبد وأمة أو بين أمة وعبد واشتريت أربعة وعشرين جملا وناقة
واشتريت أربعا وعشرين ناقة وجملا [illegible] أربعا وعشرين بين ليلة ويوم
أو بين يوم وليلة وإذا قلت اشتريت ستة بين عبد وأمة كان العبد [illegible]
والإماء [illegible] وإذا قلت [illegible] بين يوم وليلة كانت [illegible] الأيام
الليالي عشرا [illegible] الليالي تستتبع الأيام والتمييز
لا تستتبع الأيام [illegible] فصل اسم الفاعل المشتق من العدد [illegible]
الوصف [illegible] من اسم الفاعل [illegible]
التاء المؤنث [illegible] فتقول في المذكر [illegible] وإذا [illegible]

فما فوق إلى العشرة لا تشتق أو محذوف ... إن كان لها فيه ... فلا تشتق وقيل

يشتق إلا من اثنين وما فوقه فقال بعض ثاني اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة

والجمهور أنه لا يجوز إعمال اسم الفاعل في ما يليه من لفظه وذهب الأخفش

في أحد قوليه والكسائي وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله فتقول ثان اثنين

وثالث ثلاثة وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور العرب لا تقول خامس

خمسة غيرا بالنصب ولا ثان اثنين غيرا بالنصب وقد يجوز فيما دون العشرة

أن تنون وتنصب وإن ثنا في بالنصب واللام لأنه لا يكون إلا فعلا وإن

كانت العرب لا تتكلم به ولكنه في القياس جائز ومنع أن تقول أنا ثالث

ثالث وثالث الثلاثة أنا رابع رابع وقيل بالتفصيل فيعمل ثان وحده

ولا يعمل ثالث وما بعده وهو اختيار ابن مالك ومن فروع هذه المسألة

تقول هذا خامس خمسة إذا كان أربع نسوة معهن رجل كأنك قلت

هذا تلك خمسة وهذا أيضا تقول خامس خمسة إذا كن عشر نسوة معهن رجل

وإذا أتيت به مفتصرا عليه ركبته مع العشرة تركيب العشرة مع النيف

فقلت في المذكر حادي عشر إلى التاسع عشر والحادية عشرة إلى التاسعة عشرة

أو مضافا إلى المركب الذي بعده فقلت حادي عشر أحد عشر وحادية عشرة إحدى

عشرة إلى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة وهو الأصل عفرا

تستعمل اسم الفاعل مع الذي يليه من المركب المبني أو حذف ما ...

الفاعل وبنا بناء المركب فيقال حادي عشر أحد عشر وحادية إحدى

عشرة إلى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة فيعرب اسم الفاعل لزوال

التركيب ويبنى المركب على بنائه وهو أكثر استعمالا من الذي قبله

وإذا اختلف ... بحوب مونثه غلب التذكير فتقول حادي إحدى

عشرة ... وغيره عن العرب كان معي عشر

... ... وذهب بعض النحاة إلى جواز حذف عقد

... وتبقى اسم الفاعل على بنائه والعقد الذي في المركب على

بنائه ... ... إلى حذف

إلا ثنتي عشرة في المذهب الذي قبله واعراب كل من الباقين فتقول حادي عشر

وثالث عشر وحادية عشرة وثالثة عشرة لزوال موجب البناء وأجاز بعضهم

حذف العقد الذي مع اسم الفاعل وحذف النيف العقد الثاني فيعرب اسم

الفاعل ويبقى العقد الثاني وهو مسبوق فتقول حادي عشر وثالث عشر

ورأيت حادي عشر وثالث عشر ومررت بثالث عشر وهذا الوجه حكاه

الكسائي عن قوم العرب ثالث عشر بإعراب ثالث وبناء عشر وأصحابنا

... من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه واسم الفاعل المبني

إن كان في آخره ياء وهو الحادي والثاني يجوز فيه إسكان الياء والفتح وهو

الوجه وإن لم يكن في آخره ياء فالفتح ومن جمع بين ثلاثة نحو ثلاثة

عشر ثلاث عشرة وفي نحو ثالث ثلاث عشرة وثالثة عشرة في قول من

... قاله صاحب البديع وقال الجرمي المذكر خامس عشر ... وفي الثامن

والمؤنث خامسة عشرة بطرح خامسة عشر ... وقال

السيرافي لا أعلم خلافا في جواز حادية عشر يعني بطرح التاء من الثانية وقال

الزمخشري الحادية عشر والحادية عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة تبنى

... على الفتح كما بنيتها في أحد عشر ومعنى ثالث ثلاثة عشر واحد من

ثلاثة عشر وبين ثالث وواحد فرق وهو أن الواحد لا يعلم أنه انتهى به العدد

إذ يجوز أن يستمر فيصير ثالث يعلم أنه الذي انتهى به العدد وحكى الكسائي

أنه سمع من العرب ... واحد ... ومثله القياس ... وكذلك

... واحد حادي عشر ... من واحد ... ولو كان ... قلبت ...

... ما قبله وجعلته ... وقال الفراء ... ... عنده

... أول ... ... الواحد ... العشرة وإن كان ...

... ... واحد ... ... قد تقدم ...

وقال ... ... واحد ... ... وقال الكسائي بعض العرب

يقول ... واحد ... وأيضا وقال ثان ... والمعنى ...

واحد ... وتقول ثالث اثنين إلى عاشر تسعة وثالثة اثنتين إلى عاشرة تسع

واتحدوته عن العرب في هذا النوع إلا نادرا بمعنى الماضي قال س وتقول
هذا خامس أربعة وذلك أنك تريد هذا الذي خمّس الأربعة كما تقول خامسهم
وربعتهم ثم قال وإنما تريد هذا الذي صيّر أربعة خمسة وقلما تريد العرب
هذا المعنى إنك لا تسمع أحدا يقول ثنّيت الواحد ولا ثاني واحد ثم قال في آخر
الباب وتقول هذا خامس أربع إذا أردت أنه صيّر أربع نسوة خمسة ولا تكاد
العرب تتكلم به وعلى هذا تقول رابع ثلاثة عشر كما قلت خامس أربعة وذهب
أكثر النحويين الأخفش والمبرد وغيرهما إلى أن اسم الفاعل في هذا الباب كاسم الفاعل
في غيره فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل على ما تقرر في اسم الفاعل وإن كان من أمثلة المضي
لم يعمل وإن كان للحال أو الاستقبال جازت الإضافة والعمل أجود ولم يذكر س
فيه التنوين والنصب ولا معنى الحال والاستقبال بل معنى المضي وقال قلما تتكلم
به العرب وجعله قياسا فيما سمع من الماضي وقاس عليه رابع ثلاثة عشر ولم
يستعمل النحويون على النصب بكلية واحتج من ذهب على أنه يعمل بقياس
وبلا إضافة جاء القرآن قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة
إلا هو سادسهم وذكر الأخفش أن الإضافة في هذا المختلف اللفظ قال
وهذا كلام يقل في كلام العرب إنما كلامهم الكثير ثالث ثلاثة ويقولون في
هذا القياس ثاني واحد والكلام الجيد ثاني اثنين وقال أبو جعفر كما تقول
ثلاثة فربعتهم أي صرت رابعهم إلى العشرة وكذلك الآحاد الثلاث من
أسماء الى العشر وفي العدد تثليث وتخميس الى العشرة وفي الأموال يثلث
ويخمس الى العشر إلا أن الثلاثة أخف فإنما بالفتح في الجميع يربع ويسبع ويتسع
وتقول كانوا ثلاثة فربعتهم إلى حادي والرابعة إلى العشرة على فعل وكانوا
تسعة وعشرين فثلثتهم أي صرت لهم تمام الثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين
فربعتهم وكذا جميع العقود إلى المائة فإذا بلغت المائة قلت كانوا تسعة
وتسعين فأمأيتهم مثل أفعلتهم وكانوا تسع مائة وتسعة وتسعين فآلفتهم
ممدودة وكذلك إذا صاروا هم كذلك قلت قد أمأوا وآلفوا مثل أفعلوا
أي صاروا مائة وألفا انتهى وقال ابن مالك وينبغي أن يضيفه بعد الى حوان

هذا ثالث تسعة وعشرين لأنه يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أي صيرتهم
ثلاثين انتهى وقال ابن السكيت عشر ونصف إلى ثلث والجمع أثلاث وقال
أبو عبيد يقال ثلثه وخمسه وسدسه وسبعه والجمع أسباع وثمين وتسيع
وعشير يريد الثلث والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر قال
وقال أبو زيد لا يريدوا الخميس ولا الربيع ولا الثليث فإذا جاوزت العشرة قالوا جزءا
من وجماعة من المتأخرين أن يبنى اسم الفاعل مع المركب فتقول رابع عشر
ثلاثة عشر بينا أيضا وإضافة المركب الأول إلى الثاني وتقول رابع ثلاثة عشر
بحذف العقد الأول وإعراب اسم الفاعل وإضافته إلى المركب الثاني وذلك قياس
منهم وذهب الجمهور الكوفيون والأخفش والمازني والمبرد والفارسي
إلى أن ذلك لا يجوز ومن النحويين من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف ويقول هذا ثاني
أحد عشر وثالث اثني عشر وثنين وقال ابن الطاهر العرب إنما تشتق من
العقد الأول في التركيب ومنها اشتقاقه ثالث عشر ثلاثة عشر أي اشتق ثالثا
من ثلاثة عشر ثم ركبته بعشر مع تغيير قال والعرب تقول ربعت الثلاثة عشر
أي رددته أربعة عشر فاشتقه من الصدر ولم تركب الفعل مكررا فيشتق ثم
الفاعل من الصدر ولا يركب وإنما قال س رابع ثلاثة عشر ولم يعلم أنه معروف
من تركيب واسم الفاعل تابع للفعل وقال ابن خروف لم يجز ثالثا أحد عشر على
إجازة أبي الحسن ثالث واحد ونحوه من قاس مع إجازته إياها حملا على
ثاني اثنين يريد أن من قاس على ثاني اثنين ثالث اثني عشر قال رابع أربعة
فيما تقدم ثالث ثلاثين ولا رابع أربعين والقياس يقتضي أن لا يقال عن الزمان جمع
والزيد حكى من ذم هو ما تم عشرين وقال الكسائي تقول هذا الجزء العاشر
عشرين وفيها هو الثالث ثلاثين والرابع أربعين إلى آخره وقال س والعرب
هذا الجزء العشرون والورقة العشرون على معنى تمام العشرين حذف في الكلام
وقال بعضهم تقول هذا متمم عشرين ومتمم عشرين وقال أبو علي في
العقود كلها هو الموفي كذا والموفية كذا نحو الموفي عشرين والموفية
عشرين وقال بعض أصحابنا الصحيح أن تقول مكمل العشرين أو ...

العشرين وتارة بأسماء العقود فتقول العشرون والثلاثون إلى التسعين
والتاريخ عدد الليالي والأيام بالنظر إلى ما مضى من الشهر أو السنة وإلى ما
بقي منها ويقال أرّخ وورّخ والمصدر تاريخ وتوريخ لغتان فإذا كان
الليالي والأيام بالنسبة إلى السنة أو الشهر وذكرت العدد كان على حسبه من
تذكير أو تأنيث فتقول سرت من شهر كذا خمس ليال أو خمسة أيام وإن لم تذكر المعدود
فالعرب تستغني بالليالي عن الأيام فتقول كتب لثلاث خلون من شهر كذا ولنحو
من تغليب المؤنث على المذكر هنا فالفقه منهم الزجاجي وتقول في أول الشهر
كتبته لأول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله وقيل تقول في أول شهر كذا وفي أول
ليلة من كذا وفي غرة أو في مستهل وإن أرخت في أول يوم قلت كتبته في أول يوم
أو في غرة يوم وغرة الشهر إذا مضى منه يوم ويومان وثلاثة ومفتتح
في أول يوم منه وقال فيه خلاف منهم من يجعله مثل الغرة ومنهم من
يجعله في أول يوم فإن خفي فهو الثالث وهو الصحيح ثم لليلة خلت ثم خلتا
ثم خلون إلى العشر وقيل تقول لعشر مضين لليلة ليلة مضت ولعشر مضين
لليلتين لليلتين خلتا أو مضتا وبعد مضي يوم قلت ليوم مضى أو ليومين
قلت ليومين مضيا ثم بعد العشر تقول لإحدى عشرة خلت إلى التاسعة إلى النصف
فإذا كثرت التمييز ورده حتى لا يخالف إليه وكان يوما قلت خلت أو بقيت
أو منتصف كذا أو لمنتصف كذا أو بقين ويا حبذا عشرة نهارا خلا أو بقين ثم كتب لنصف
شهر كذا وهو أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ثم لأربع عشرة بقيت إلى عشر
بقين وقيل في التاريخ خلاف منهم من يؤرخ بالنظر إلى ما مضى ولا يكثرون
يؤرخون بالقليل مما مضى أو بقي وإذا تساويا ورخ بأيهما شاء فمنهم من يجعله
لما بقيه ومنهم من لا يجعله ثم لا حرج ليلة منه أو سلخا وانسلاخه ثم لا حرج
يوم منه أو سلخه أو انسلاخه والسلخ آخر يوم منه والآخر كذلك وجمعه أواخر
وهي الليلة الأخيرة من الشهر ويكتب الغلس في أول يوم من الشهر وفي ثانيه
وفي ثالثه والعقبة في الليلة الأخيرة من الشهر وقد تقع المنامات مكان الأيام
والعكس فتقول لثلاث خلت إلى عشر خلت ولأحد عشرة خلت إلى تسع

عشرة خلت وتقول في العشر الأول أوائل والوسطى أواسط ثم إلى تسع
العشر الأخير أواخر وأول الأواخر وإذا كان أخر ليلة يلتبس بالثوالث

باب الكناية عن العدد

يكنى عن العدد بكم وكأين وكذا أما كم فاسم خلافا لمن زعم أنها
حرفية والتكثير فيها مقابل رب للتقليل فلهذا قال الكسائي والفراء
زعما أنها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية حذفت ألفها كما تحذف
مع سائر حروف الجر وكثر الاستعمال لها فأسكنت الميم وهي لعدد مبهم
جنس قليله وكثيره ولذا يقع الجواب بها في أن حكي أن أبا جعفر بن العرب ثم محمد
عبد الله أيونا أم بوعين هنا فالمزعم أنها في الاستعمال للتكثير وهي لا تدل
على جنس المعدود فاحتاج إلى ذكر جنسه ليتميز به العدد ويجوز أن يحذف
التمييز لدلالة الدليل هنا فالمنع حذف تمييز الخبرية ومن نص على إجازة حذفه
ابن عصفور وصاحب البسيط ونص على منع حذفه بعض شيوخنا وصاحب
كتاب نظم الفرائد وينبغي أن يفصل في تمييز الخبرية منصوبا أو
مجرورا فإن جاز حذفه أو بأنه ظاهر فلا يجوز وقيل يقع حذفه إلا إن كان منصوبا
وتمييز الاستفهامية منصوب ولا أحسن أن لا يفصل بينه وبينها ويجوز الفصل
فتقول كم لك درهما والعطف بالظرف والمجرور أكثر وقد يفصل بالخبر وبالجملة
العاملة فيها نحو كم ملك درهما وكم ضربت رجلا ويجوز أن يتبع كم بمثل وغيره
وأفعل من فتقول كم مثله لك وكم غيره لك وكم خيرا منه لك قال ابن كيسان يجوز أن تقدر
عشرين فيما زعم يونس ومنع الفراء عشرون مثله وعشرون غيره وحكى
أبو إسحاق أن من العرب من قال كم غيره مثله وحكاها عن يونس قال ومنعه غيرها
ولم يتقوى على المانع من جهة ومقتضى مذهب الفراء أنه منع ذلك نظير ما
في العشرين وقال ابن كم غيره مثله لا انتصب غير بكم وانتصب المثل بأنه
صفة له ... والأحسن أن تحمل على كم من حيث الأجود ولا يكثر بحذف
التمييز ويجوز جره بمن في مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجمهور فتقول
على كم جذع بيتك ولم يذكر بعضهم الجر إلا إذا دخل على كم حرف الجر

وهو مذهب الفراء والزجاج وابن السراج وجماعة ...
الخبرية وحملا عليه أكثرهم ... كم ...
الزجاج ... على ...
تمييز الخبرية مطلقا بحضارة المذاهب ثلاثة ...
مطلقا سواء ... على كم ... وتمييزها ... هذا والكوفيون
لا يجيزون أن يكون جمعا فيقولون كم غلمانا لك ... تمييز الخبرية ... والأخفش
إنه أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافا تقول كم غلمانا لك تريد كم صنفا من
... أصحابنا فقال كم ... لا يعتبر
بالجمع ... أن يكون السؤال ... وكان السؤال
عن الجماعات ... تمييزها بالجمع فيقول كم رجلا عندك تريد كم جمعا من
الرجال ولم يقل ... تريد كم صنفا من الإبل عندك ...
أصحابنا ... ويجوز في الباب كم ثلاثة ... وعشرون ... والأربعون
... على قول أبي الحسن ... وكم ...
... ثلاثون أو أربعون ...
... ثلاثون أو أربعون وإذا دخلت ...
كان إعراب ... على ... التعظيم والتقليل ...
كم ... والخبرية ...
أن يكون ... ويجوز أن يكون ... والتمييز محذوف ...
... أن يكون تمييزا ... مع النكرة ... ويحذف التمييز
ويقدر ... الكلام ... كم رجل جاءك ... أو ... ورجل
... ولا ... أو ... وتمييز
كم الخبرية مجرور ويكون مفردا وهو الأكثر والأفصح وجمعا وزعم بعضهم أن الجمع
شاذ وقيل الجمع على معنى الواحد ... على معنى كم جماعة من الرجال ...
... الكثير ... من ... أبا بكر بن
... على القليل والكثير ...

مذهب ... الكسائي واستدل له ابن عصفور ...
... وقال الكوفيون ... وإن فصل بين كم
الخبرية وتمييزها ... كم نالني منهم فضلا على عدم
والنصب ... لغة تميمية ... من بعض العرب وهي لغة قليلة
وإذا انتصب ... جاز أن يكون مفردا وجمعا ...
... على جواز الجمع ... فيقولون ...
... كلام العرب والفارسي ...
اللغة ... مفردا أو جمعا ... وتبعه ابن مالك ... مجرورا ... بينهما بظرف
أو مجرور وفيه مذاهب أحدها أنه يجوز في الكلام وهو مذهب الكوفيين
وقال صاحب البسيط هو ... يونس ... أنه لا يجوز ... إلا في الشعر وهو
مذهب جمهور البصريين وسواء أكان الظرف أو المجرور ... الثالث
إن كان ... لم يجز وإن كان ... جاز وهو مذهب يونس ...
... وكم اليوم جاءني ... فإن كان الفصل بجملة فمذهب الكوفيين جوازه في
الكلام ... ومذهب ... المنع في
الكلام وفي الشعر ... بجملة ... أو بظرف ومجرور لم يجز ويجوز دخول
من على تمييزها ... تمييز الخبرية ... قوله تعالى وكم من ملك وكم من قرية
ولا يكثر ... ولا يجوز أن يكون ... الخبرية ولا ...
لا ... كم لا رجل ولا رجلين ... كم لا رجلا ولا رجلين
...
ولا امرأة ... عشرون لا رجلا ولا امرأة ... كلام ...
... التمييز ...
... التمييز ... كم ... رجل وامرأة أو على أن يكون
التمييز محذوفا ...
بالتبعي ... كم ... لا رجل ولا رجلا ...
أي ... لا رجل ولا رجال ... وقال

وذكر الفراء والزجاج وابن السراج وجماعة خفضه في كل موضع كالنصب في الخبرية وحمل عليه أكثرهم كم عمة لك يا جرير وخالة وذهب الزجاج إلى أن الجر على إضمار من ومن النحويين من منع حمل تمييز الاستفهامية على تمييز الخبرية مطلقا فصارت المذاهب ثلاثة منع الخفض مطلقا وإجازته مطلقا بشرط أن يدخل على كم حرف الجر وتمييزها مفرد لا جمع خلافا للكوفيين إذ يجيزون أن يكون جمعا فيقولون كم غلمانا لك يا جارية في تمييز الخبرية وخلافا للأخفش إذ أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافا فتقول كم غلمانا لك تريد كم صنفا من الغلمان أصنافا وإن نحو أصحابنا لأن الاستفهامية لا تفسر بالجمع أن يكون السؤال عن عدد لا أشخاص ولأنه لو كان السؤال عن الجماعات لجاز تمييزها بالجمع فيقولون كم رجالا عندك تريد كم جمعا من الرجال وكم عندك تريد كم صنفا من عندك وحسبويه حتى أصحابنا ما قيده ويجوز في البابين كم ثلاثة لك والعشرون ثلاثة والأربعون المبرد على قول أبي الحسن وكم الاستفهامية تقتضي فتقول كم فيقولوا ثلاثون أو أربعون إذا أنزل مع الجر الاستفهام أثلاثون أم أربعون وإذا دخلت كان إعراب ما دخلت عليه على حسب إعراب كم وأفادت معنى التفخيم والتعليل نحو كم يحكم عليها كم الخبرية وتقول كم ضربت رجلا يجوز أن يكون رجلا تمييزا ويجوز أن يكون مفعولا بضربت والتمييز محذوف فإن أدخلت من على رجل لزم أن يكون تمييزا مع النكرة ويجوز في التمييز ويفصل بما يحتمله الكلام فإذا قلت كم رجل جاءني كم أو يوما ورجل مبتدأ وما بعده الخبر ولا تجر الرجل أو وتمييز كم الخبرية مجرور ويكون مفردا وهو أكثر وأفصح وجمعا وزعم بعضهم أن الجمع شاذ وقيل الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال وكونها يراد بها العدد الكثير هو مذهب المبرد ومن تبعه من النحاة بكر بن وزعما أنها تقع على القليل والكثير وزعما أنه

مذهب الكسائي واستدل له ابن عصفور ما جاء خلافا للفراء وقبل الكوفيين إذ زعم أنه مجرور بمن مقدرة وإن فصل بين كم الخبرية وتمييزها انتصب نحو كم نالني منهم فضلا على عدم والنصب في الفصل لغة تميمية وقد حكى عن بعض العرب وهي لغة قليلة وإذا انتصب بفصل أو بلا فصل جاز أن يكون مفردا وجمعا كما كان حالة خفضه نص على جواز الجمع في هذه اللغة السيرافي قيل وفي كتاب ما يدل على ذلك وهو ظاهر كلام المبرد والفارسي وزعم الأستاذ أبو علي أنه لا يكون في هذه اللغة إلا مفردا لا جمعا وتبعه ابن مالك وإن جاء مجرورا وفصل بينهما بظرف أو مجرور ففيه مذاهب أحدها أنه يجوز في الكلام وهو مذهب الكوفيين وقال صاحب البسيط هو رأي يونس الثاني أنه لا يجوز إلا في الشعر وهو مذهب جمهور البصريين وسواء كان الظرف أو المجرور تاما أم ناقصا الثالث إن كان ناقصا لم يجز وإن كان تاما فهو جائز وهو مذهب يونس أتاني وكم اليوم جائع جاءني فإن كان الفصل بجملة فمذهب الكوفيين جوازه في الكلام وكذا ظاهر كلام المبرد أنه يجوز ذلك في الشعر ومذهب المنع في الكلام وفي الشعر جاز فصلت بجملة وظرف أو جار ومجرور لم يجز ويجوز دخول من على تمييزها ويكثر إذا فصل تمييز الخبرية بالفعل نحو قوله تعالى وكم من ملك وكم من قرية ولا يكثر في الفصل إذا انفصل ولا يجوز أن يكون مستقبلا في الخبرية ولا في الاستفهامية لو قلت كم لا رجل ولا رجلين أو كم لا رجلا ولا رجلين لم يجز كما لم يجز عشرين على وأجاز بعض النحاة كم لا رجلا ولا امرأة ضربت وضربت عشرين لا رجلا ولا امرأة في كلام هذا المبهم أصحابنا إلى أنه التمييز لم يجز وإن جعله نعتا لمحذوف من التمييز فكأن التقدير كم شخصا غير رجل وامرأة أو على أن يكون التمييز محذوفا عليه جاز ويجوز أن تعطف على كم الخبرية بالنفي تقول كم أتاني لا رجل ولا رجلان وكم عبد ملكت لا عبدا ولا عبدين أو كم أتاني لا رجل ولا رجلان وكم لا قليل ولا وقال

خطاب كم رجل جاءك لأن الثلاثة والأربعة مختصرة بالعلم كم عشر بعضهم ولا يحسن
أن يكون الثلاثة والأربعة من نعت كم انتهى ولزمت كم التصدير إلا إذا جرت
بإضافة أو بحرف جر أو كانت استفهامًا وكيف في الاستثناءات أو كانت
خبرية في اللغة المشهورة نحو غلام كم رجل ضربت وعلى كم ... حصلت وبكم
درهما اشتريت ... وبكم ... اشتريت وبحسبه عشرين وكم زيد الخ ... من
قبل ... عشرين ... وكم ... وأما اللغة الأخرى فجوز كلما
لا أحسن ... جوازه ... فيقول ملكت كم عبد وملكت كم غلام
أي ما ... كثيرًا ما جاز ... كثيرًا من الغلمان وملكت كثيرًا من الغلمان
واحتط في القياس على هذه اللغة فيقبل ... من العرب ... لا يقاس
عليها والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة وكم في حالتيها تقع مبتدأة
فيقبر ذلك كم رجل أفضل منك برفع أفضل ولما كان تمييزها فإنها كان لا أحسن
في خبرها أن يكون فيه إبهام بأن يكون نكرة وإنما نكرة نحو قولك كم رجل قائم
وكم رجل ذاهب وكم رجال قائمًا وكم رجال ذاهبون ويجب أن يكون خبرها
إنما معرفة نحو كم رجال قومك وكم غلمان غلمانك تريد قومنا مقصودين أو
غلمانًا مقصودين فإن أردت على معنى كم رجال قومك وكم غلمان غلمانك
جاز ... لأنها لا يجوز أن يخبر عنها بالظرف ولا بالمجرور لأن في ذلك
من ... وكذا لا يجوز الإخبار عنها بالمعرفة نحو كم رجل عشرون وكم
امرأة ... وإذا قلت كم رجل جاء في ... في خبره والحسن
... أن يكون جاءني ... لرجل ... من المعنى
وقال أيضًا لا يحتاج إلى خبر وأحسن ... لا غنية في قولك رجل
يقول ... وإذا كانت كم ... بعد ... من أنواع ... لا ...
بعد فيها قبله نحو كان ... كم كان أخوك ... نحو كم كنت أخوك
وكم ... الزيد ولا ... وأخواتها ... إعمال الظن
فيها والعامل ... كم ... رجلًا ... على ...
وربما على ... الثلاثة ... ذلك

ولا بد من تمييزه وتقع مفعولًا به لا يتقدم الفعل ... أو مجرورًا بحرف نحو كم غلامًا
اشتريت وكم غلام اشتريت وعلى كم مسكين تصدقت أو تصدقت وسط قبل
إليها نحو غلام كم رجل ضربت ... كم أسير فككته وقال بعض أصحابنا
... أن يكون ... ظرف ... مفعولًا لما بعدها انتهى و...
... أن لا يجوز غلام كم رجل قام أو آتاك ولا غلام كم رجلًا داخل ...
... إلا جاءني ولا ... أو ... وتكون ... نحو كم ميلًا
سرت وكم يومًا صمت ومصدرًا نحو كم ضربة ضربت وخبرًا لمبتدأ
نحو كم درهمك في أحد الوجهين ويجوز أن تكون كم مبتدأ ودرهمك خبر
ويجوز العكس وهو أحسن الوجهين وأن تكون خبر لكان وأخواتها المتصرفة
في معمولها نحو كم غلامًا كان غلمانك وكم ... كان ... ومجرورة بحرف
جر ... أن يكون ... متعلقًا بالفعل ... نحو بكم درهم اشتريت
ثوبك ومر ... على اللغة التي حكاها ... أجاز ... كم جارية
... من ... لا تكون فاعلة ويعني به من حيث المعنى
نحو كم رجل ... فاعلة في الصناعة النحوية وزعم ابن ... أنها
تكون ... نحو ... إكرامًا ... وكلت ... ولا ... إلا ... لا ...
... ... و... أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار بن محمد ابن عيسى التسوسي
... في ... ذلك ولا نعلم أحدًا ... على جوازه ... ابن ... قال
ولا تكون ... لأنه لا يتقدم ... وكم ... معرفة ... الجمع والمعدة
... تمييزها في التذكير والتأنيث نحو كم رجل ... وكم امرأة رأيتها ...
المعنى ... نحو كم رجل رأيتهم وكم امرأة رأيتهن قال تعالى وكم من
ملك في السماوات لا تغني شفاعتهم شيئًا والحمل على اللفظ ... فإن كان
التمييز جمعًا ... نحو كم ملوك ... وكم ... لا
تقول كم رجال ... وإذا ... على اللفظ ... على المعنى وهو الحمل
على اللفظ ... في جوازه و... نحو كم أسير فككته ...
الفعل ... فإن كان ... ... كلام ... حسن

نحو كم مسكين تصدقت عليهم وأما الصرفة عليه فأجازه فيه التوابه وإذا
عطفته على التمييز فقلت كم رجلاً رأيت ونساءً أو نساءً ثم جاز فيه وجهان
وامرأة فأجازه الجمهور ومنعه الفراء ولا تستعمل كم ورب إلا بالماضي أو
المستقبل المحقق لا تقول كم عالم سألقاه ولا رب عالم سألقاه

تفسير في إعراب كم أن تفتقر إليها حرف جر فهي مجرورة به
وإن لم فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان فهي في موضع نصب
على المصدر أو الظرف وإن لم تكن كناية عن ذلك وليس بعدها فعل أو كان
بعدها لازماً أو متعدياً مستوفياً لمعموله أو لضميرها فهي في موضع رفع
على الابتداء أو [illegible] ولم يأخذ معموله [illegible] أو أخذ فيجوز
فيه الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال وجوابها [illegible]
يجوز أن يكون مرفوعاً وإن خالفه [illegible] من الرفع والنصب والجر ويجوز أن
يكون على حسب موضعها إن [illegible] رفع وإن نصبا فنصب وإن [illegible]
[illegible] فإذا قلت كم عبداً خلفه ملكت وكم عبد اشتريت
وكم عبداً استعبدت فيجوز في جوابه [illegible] أن تقول عشرون عبداً ويجوز أن تقول
في المثال الأول عشرون وفي الثاني عشرين وفي الثالث بعشرين وإذا كانت
[illegible] لاستعمال نحو كم عبداً اشتريته يكون في الجواب الرفع والنصب
[illegible] وأما كأين فزعم [illegible] مركبة من كاف التشبيه ومن أي
[illegible] الاستفهامية [illegible] كمن [illegible] وحكم على
[illegible] بالإعراب وقال ابن عصفور الكاف [illegible] لا تتعلق
بشيء وأجاز [illegible] أن تكون مركبة من كاف التشبيه التي هي [illegible]
ومن أي [illegible] ولم يستعمل [illegible] مع كاف
التشبيه وهو مبني على السكون من حيث استعماله بمعنى كم وقال بعض أصحابنا
ويحتمل أن تكون بسيطة [illegible] وهو الذي [illegible] فيكون [illegible]
على قول هذا القائل وكأين الذي [illegible] من استعمال العرب أنها خبرية
[illegible] على التكثير وتمييزها [illegible] من [illegible] وكأين من نبي

وكأين من قرية وكأين من آية وأجاز ابن عصفور في قوله إنه [illegible]
من وقال س وكأين رجلاً رأيت زعم ذلك يونس وكأين قد أتاني رجلاً
إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من قال [illegible] وبمن [illegible] وفصل لا [illegible]
إلا في غير الواجب وقال في النصب

وكأين لنا فضلاً عليكم ونعمة وقال
بكائن أملاً [illegible] ولا [illegible] وكأين [illegible] تمييزها ولا [illegible] حتى
فإن جاء كان بإظهار من وهو مذهب الخليل والكسائي ولا [illegible]
[illegible] ابن كيسان وقال س وقال بعض الخليل [illegible] أكثر من العرب
[illegible] بإظهار من وقال ابن خروف يكون في تمييزها النصب ويجوز
الجر من [illegible] بفضل [illegible] ومعناها التكثير ولها حكم الخبرية
في جميع أحوالها انتهى [illegible] أن تمييزها لا يكون جمعاً فليست
مثل كم الخبرية في التمييز لأن الجمع [illegible] أن يكون جمعاً وإن كان الأكثر
أن يكون مفرداً وأما حذف تمييزها فإن المبرد جوز في كأين رجلاً ضربت
أن يكون رجلاً مفعولاً بضربت ويكون التمييز محذوفاً ويقدر كأين [illegible]
رجلاً ضربت [illegible] رجلاً واحداً [illegible] وقال ويحتمل أن يكون تمييزاً
[illegible] وقال صاحب البسيط حذف [illegible]
[illegible] من كأين [illegible] محذوفاً
واحد [illegible] التكثير [illegible]
كأين من [illegible] أكرمت [illegible] وأجاز ابن قتيبة [illegible]
[illegible] فقال ابن عصفور في [illegible] بكأين من رجل مررت
وقال ابن قتيبة في كتابه الجامع في النحو كأين بمعنى كم تقول بكأين [illegible]
[illegible] وفي [illegible] التمييز [illegible] من العرب
[illegible] حرف الجر عليها وحذف تمييزها واستعمالها الاستفهامية ونص
[illegible] من النحويين أن كأين لا تكون إلا خبرية [illegible]
[illegible] بها [illegible] على [illegible]

الفعل عن النحوية بما روي في الحديث وفيه لا تأثير لما نقله الأعاجم الذين يلحنون
وما لم يتعين أنه من لغة الرسول ولا من لغة الصحابي فيكون حجة إذا أجازوا
النقل بالمعنى وكأين تكون مبتدأة ولم تجئ في القرآن إلا مبتدأة أو وقع بعدها
فيها النصب على الاشتغال وقد استقرأت جملة مما وردت فيه مبتدأة
فوجدت خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرة بماض أو بمضارع أو بجار
ومجرور ولم أقف على خبرها يكون اسما مفردا ولا جملة اسمية ولا فعلية
مصدرة بمستقبل فينبغي أن لا يقدم على شيء منه إلا بسماع من العرب
وتكون مفعولة نحو قوله: وكأين رددنا عنكم من مدجج
والقياس يقتضي أن تكون في موضع نصب على المصدر وعلى الظرف وعلى
خبر كان وفي البسيط أنها تكون مبتدأة وخبرا ومفعولا لا غير ويجوز
الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور والجملة والأفصح اتصال تمييزها
بها كما جاء في القرآن وفيها لغات عن العرب بعد الكلمة وأفصح لغاتها كأين
وتليها كائن وهي قراءة ابن كثير وكثير في الشعر حكاها المبرد وكأي وبه
قرأ ابن محيصن … وحكاها ابن كيسان … وزعم
ابن عصفور أن … وإنما تحكى بالغرابة وهو الغالب في
… وهي جائزة في الشعر أن تبدل من الهمزة الساكنة ألفا تقول
… واختلفوا في الوقف عليها في اللغة المشهورة وهي كأين
فذهب الفارسي والسيرافي وجماعة من البصريين إلى أنه يوقف بالنون وذهب
ابن كيسان وابن عصفور إلى أنه … منقول عن أبي عمرو والكسائي
واختلفوا أيضا في الوقف على كائن وهي اللغة التي تليها في الرتبة في الشهرة
فوقف المبرد وابن كيسان بالنون وجماعة بحذفها ومن غريب المنقول أن يونس
ذهب في … اللغة إلى أن كائن اسم فاعل من كان … فلا يوقف
بالنون … وقفا … يجوز أن يكون اسم الفاعل من
كاي يكي … إذا رجع وارتدع … من … اللغة …
ثم الذي لا … بمعنى كم … وأما كذا فالكاف للتشبيه

وذا اسم إشارة للمفرد المذكر فلما أتيته كل واحد منهما على موضوعه الأصلي
قبل التركيب فيه ولا يكون إذ ذاك كناية عن شيء وإذا خرجت عن
موضوعها الأصلي فإن العرب استعملتها كناية عن عدد وعن غير عدد
وفي كلتا الحالتين تكون مركبة ولذلك لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث ولا تتبع
بتابع لا نعت ولا عطف بيان ولا تأكيد ولا بدل ولا عطف نسق ولا تتعلق الكاف
بشيء ولا تدل على تشبيه ولا تلزم الصدر ولا تكون مقصورة على إعراب خاص
بل تستعمل في موضع رفع ونصب وجر بالإضافة وبحرف ولا تدخل على ذا
ها التنبيه ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالإعراب وجعلها
اسما ومنهم من حكم عليها بالزيادة فإذا كانت كناية عن غير عدد
فتكون مفردة ومعطوفة تقول العرب مررت بدار كذا ونزل المطر مكان كذا
ومكان كذا وقالت العرب أما بمكان كذا وكذا … فقال بلى … ولا
يراد بالمتكلمين أن المكان يوصف بصفتين معطوفة إحداهما على
الأخرى وهي كناية عن معرفة ومن وقوعه على النكرة قوله:
وأسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا أنس أوقع كذا موقع
الحال وهي نكرة وتقول العرب مررت بدار كذا فتنصب به النكرة وبدار
كذا واشتريته بثمن كذا وله عندي كذا فإذا كانت كناية عن عدد
فمذهب البصريين أن تمييزها يكون مفردا … سواء أكانت مفردة أم معطوفة
وأن يراد بها عدد قليل أو كثير فتقول له عندي كذا درهما وله عندي كذا وكذا
درهما وفي … من المتأخرين ابن مالك وابن عصفور ومنع ابن عصفور
في إفراد ما يراد العدد وزعم أنه غير مستعمل في كلام العرب ومذهب
الكوفيين أنها تفسر بما يفسر به العدد الذي هي كناية عنه من الثلاثة إلى
العشرة بالعدد المخفوض تقول له عندي كذا أثواب وتكون مفردة ومركبة
بالعدد المنصوب ومركبة تقول له عندي كذا كذا درهما ومن
العقود بالمفرد المنصوب ومعطوفة تقول له عندي كذا وكذا درهما ومن
المائة وما فوقه بالمفرد المجرور … تقول له عندي كذا درهم …

والكوفيين على هذا المذهب إلا خمسة فيما نقله صاحب البسيط والمبرد
وابن الدهان وابن معط وذهب الأخفش وابن كيسان والسيرافي فيما
نقله أبو بكر عتيق بن داود اليمني إلى موافقتهم في المركب والمعطوف
وذكر ابن عصفور أنه قاس الكناية عن الثلاثة إلى العشرة وعن
المائة والألف له عندي كذا من الدراهم فيكون التمييز جمعا معرفا بأل
وزعم أنه مذهب البصريين واضطرب أبو حيان [?] فيه قال بقول البصريين
ومرة بقول الكوفيين وأما حكاية ابن السيد أن البصريين والكوفيين
اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة وأن كذا كذا
كناية عن الأعداد المركبة فليس كذلك إنما فيه خلاف وقد بنى على
حكاية ابن السيد الاتفاق ابن عصفور وهو نقل غير صحيح والمسموع
من لسان العرب أن كذا إذا كانت كناية عن غير عدد تكون مفردة ومعطوفة
خاصة ولا يحفظ تركيبها وإذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ إلا
كونها معطوفة ولا تحفظ مفردة ولا مركبة ولذلك [?] بها من ولا أحفظ
والفارسي في الأعداد إلا معطوفة وهذه الصورة المسائل والذي أجازه
الكوفيون ومن وافقهم من التراكيب ليست مسموعة من كلام العرب
نص على ذلك الفارسي والنحاة وابن خروف وأبو العلاء وابن مالك
وأجاز أبو الربيع وابن عصفور في بعض التراكيب وهو إجازتهم كذا درهم
بالخفض وكذا دراهم وأما تجويزهم بعد كذا الرفع فخطأ والخفض في
التمييز لحن ولا يجوز خلافا لمن زعم أنه يجوز على الإضافة وخلافا لمن زعم
أنه يجوز على البدل ويقال على هذا الذي قررناه لو قال له عندي كذا
وكذا درهما فيلزمه على مذهبهم أحد وعشرون وإن قال أردت به عددا أكثر من
ذلك فهو مقبول وإن قال كذا كذا درهما فلا نجعله تركيبا بل
يكون مما حذف منه حرف العطف على مذهب من يجيز ذلك فحكمه كذا
وكذا ولو قال كذا درهما لا نجعله مفردا بل يكون مما حذف منه المعطوف
وأصله كذا وكذا درهما حكاه الأخفش في كلامهم ومن أن كذا لا تستعمل

في العدد إلا معطوفة وكذا الوقف بخفض الزيم أو رفعه لأن الذي لا يحصل
الإقرار وقد اختلفت مذاهب الفقهاء في الإقرار بهذه الكنايات اختلافا
كثيرا وقد ذكرنا منه كثيرا في تأليفنا كتاب الشذا في مسألة كذا ومما هو
كناية عن الحديث والخبر كيت وذيت تقول كان من القصة كيت وكيت
وذيت وذيت والأصل كية وذية وتاء التأنيث وأبدلت التاء من
الياء التي هي لام الفعل فإن وزنتها على الأصل قلت فعلة أو على اللفظ
قلت فعت وبنيا لافتقارهما إلى جملة يكنى بها عنها فجريا مجرى الحرف
الذي معناه في غيره ولو سميت رجلا بكيت لم يجز أن تجمعه بالواو والنون
لأن هذه التاء مختص بالتأنيث فجرى مجرى بنت وأخت ولا يجوز أن
يستعملا إلا مكررين وفيهما الضم والفتح والكسر

باب الوقف

الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة وهو اختياري وهو غير الوقف
الذي يكون استثباتا وإنكارا وتذكارا وترنما وغالبه يلزمه
تغييرات إما في الحركة بحذف وهو السكون أو بروم أو إشمام وإما
الكلمة بزيادة عليها إما بتضعيف وإما بهاء السكت أو بنقص بحذف
حروف العلة أو بقلب آخر الكلمة إلى حرف العلة وبإبدال حرف صحيح من
حرف علة وبيانه [?] ذكره مفصلا إن شاء الله فنقول الموقوف عليه
إن كان آخره ساكنا يوقف على سكونه نحو كم ومن والذي ولم يقوما ولم
يقم وإن كان حرفا أتى فيه الخلف ووقع على التسكين نحو التنوين ونون
التوكيد الخفيفة بعد فتحة أو كلمة إذن على رأي من كتبها بالألف فقال
[?] كان المازني يقف على إذن وقف بالألف لأن المازني
يقول هي حرف بمنزلة لن وأن فقف عليها كما تقف عليهما وهو قول
المبرد انتهى والتنوين إن كان بعد فتحة في غير مؤنث بالتاء أبدل ألفا
نحو رأيت زيدا وأيما وعصا ورحى وقد ذكر أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد
والكوفيون أن من العرب من يقف على المنصوب المنون بالتسكين فيقول

رايت زيدْ وعمرْ شاهدا من قول ابن ... وسعد الله أكرم ربيعة القوم من شعرا من
معشر من عمران وفي البصون التي عرفت من ربيعة قال لم شعرا ولا يحصون
ولا يهجونه لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفا إلا أن كان على سبيل
الشذوذ وعند الجمهور أن هذا مما جاء في الشعر ولا يجوز في الكلام وإن كان
به مؤنث بالهاء فإنها تعرف أن تبدل التاء هاء فيقولون رأيت قائمة وتقف
عليها بالتاء بعض العرب مطلقا وتجري في الفصل مجرى سائر الحروف عند
بعضهم فيجري فيها ما يجري فيها من الإشمام والروم والتضعيف ولا إبدال فيبدل
من التنوين ألفا فيقول رأيت قائمتا وأكثر أهل اللغة يسكنها لا غير
وبنت وأخت في النصب كغيرهما يبدل من التنوين ألفا ومنت يوقف
عليها منته شذوذا وإن كان التنوين بعد ضمة أو كسرة حذف إلا في
لغة أشير إليها فيما مر يبدل منه حرفا يناسب الحركة فيقول قام زيدو
ورأيت زيدا ومررت بزيدي وزعم أبو عثمان أن هذه اللغة قوم من اليمن ليسوا
فصحاء والمقصور المنون يوقف عليه بالألف وفيه مذاهب
أحدها أن الألف بدل من التنوين واستصحب حذف الألف المنقلبة
وصلا ووقفا وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة
الثاني أنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا وهو
مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وس والخليل فيما قال أبو جعفر بن
الباذش والثالث اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التنوين وفي
الرفع والجر هي بدل من لام الفعل وقد ذهب إليه أبو علي في آخر قوليه ونسبه
أكثر الناس إلى س ومعظم النحويين وأما النون الخفيفة بعد فتحة
فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدالها ألفا وأما إذن فمذهب أبي علي
والجمهور أنه يبدل من نونها ألفا وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون
ولغة الأزد وناس من قيس يقلبون الألف الموقوف عليها ياء يقولون هذه
أفعي ورأيت أفعي ومررت بأفعي وهي قليلة وبعض طيئ يقلبها
واوا فيقول هذه أفعو ورأيت أفعو ومررت بأفعو وبعض طيئ أيضا

يقلبها همزة فيقول هذه أفعأ ورأيته أفعأ ومررت بأفعأ وليس من لغة
التنبيه مثل س وكذا كل ألف وزعم الخليل أن بعضهم قال رأيت اليه وآخرا
رجلأ فيهمز وكذا هو يضربهأ والفعل الماضي الذي آخره ألف كالمعرب
المقصور يجوز إقرار ألفه وإبدالها واوا وإبدالها ياء وإبدالها همزة
وكل مبني آخره ألف نحو أنا وهنا وإنما يجوز إقرار ألفه كحالة الوصل
وإبدالها همزة وإلحاق هاء السكت فلا تقول هاهنا وهاهنأ وهاهناه
وقلب الألف هاء شاذ نحو [illegible] من ها هنا ومن هنه أما المنقوص
فلا يوقف عليه إلا بإلحاق هاء السكت لا بالألف وحروفا ولا إبدالها
همزة وإلحاق الهاء مختص بالمبني فلا تقول عطاه ولا مرماه وسيأتي
حكم الفعل الماضي مع السكت وقد تحذف ألف المقصور ضرورة نحو قوله
رهط مرحوم ورهط ابن المعل جرير العلي وجاء حذفه
في صغير العائبة منقوصا [illegible] قبلها مع ذلك قول بعض طيئ والكرامة
ذات أكرمكم الله بيه يريدون بها ولم يحكه منه غير [illegible] من العرب
فلا يتعرض فيوقف على مثنا وعصا [illegible] وبعض [illegible]
كليلا والمنقوص المرفوع والمجرور إن كان منونا محذوف الياء نحو [illegible]
أو العين نحو مر اسم فاعل من أرى وقفت عليه بالياء قولا واحدا أو غير محذوفها
نحو قاض فالأجود والأكثر حذف التنوين والياء فيقول قاض ومن العرب
من يحذف التنوين ويثبت الياء فيقول قاضي وإن لم يكن منونا بل كان معرفا
نحو القاضي فقيل يوقف عليه فالخليل يختار أن يوقف بالياء ويونس يختار
أن يحذف فيقول القاض فلو كان المنادى لو حذفت ياؤه لبقي على حرف واحد
فالوقف بالياء نحو يا مري أو [illegible] التنوين [illegible] فلو كان مرفوعا ومجرورا
فالياء أفصح وأكثر والسكون [illegible] س وفيه جواز
حذف [illegible] الياء [illegible] في الكلام حالا [illegible] وإن كان منصوبا
نحو رأيت [illegible] فالوقف بالياء ومن قال رأيت القاض بسكون الياء
فينبغي أن يقف بالحذف كحالة الرفع والجر وحكم ما حذف [illegible] أن [illegible]

مع أن حاتم مع منونه يوقف عليه بالياء قولا واحدا أو بان سقط التنوين لكونه
لا ينصرف نحو جواري نصبا فتقفه بالياء فتقول رأيت جواري أو بان يسقط
للإضافة فلا تسقط فيه الياء نحو قاضي مكة أو حذفه للساكن نحو قاضي المدينة
أو قاضي أبيك جار فيه الوجهان في المنون وما لم يحذف منه لا حرف ولا حذف فيه
وقف عليه بالياء فتقول في نحو مستقيم أجيب يريد ويبنى على مثل
تقدم فرع وهو ما حذفت نونه لأجل الإضافة نحو ضاربو وقاضو المدينة
ووقفت عليه أن تقفه عليه بالنون فتقول ضاربون وقاضون فأما قوله غير محلي
الصيد ووقف القراء عليه بالياء وحذف النون وإتباع لرسم المصحف.
قال: المتكلم إن كانت ساكنة في الوصل وقف عليها كما لا يخفى وإن كانت
محذوفة وقف على ما قبلها بالسكون فتقول في يا قومي يا قوم وإن كانت
متحركة فتقف عليها بالسكون أو بالهاء والياء فتقول يا غلامي أو غلاميه
وأما مثل يغزو ويرمي إذا كانت الواو والياء مفتوحتين نحو لن يغزو
ولن يرمي فالوقف بحذف الحركة فتقول لن يغزو ولن يرمي وإن كانتا
ساكنتين فذكر أصحابنا أنه لا تحذف الواو والياء إذا وقف عليها إلا في
الفواصل والقوافي نحو والليل إذا يسر وسنقول يسير
وبعض القوم يقلونه لا يفسد إلا ما شئتم من قولهم لا أدر وما أدر
فإنهم حذفوا ووقفوا على الراء ساكنة أو بهاء السكت ولا يجيزون ذلك
في غير هذا قولهم لا أدر وما أدر ويجيزونه في الفواصل والقوافي وإتباعها
حسن ومن حذف بعض القراء في غير الفواصل والقوافي نحو الواد إذا عار
اتباعا لخط المصحف وما عدا هذا لا يجوز إلا في الضرورة عند من وأجاز
الفراء حذف هذه الياءات في الكلام فأما الألف نحو يخشى فلا تحذف
في شيء ما نص فرع الوقف على التاء المحذوف منها النون سيرتا
نحو عليه بعض أصحابنا والفراء يقفون على الكلمة ولا يردون النون
المحذوفة. فصل الحرف الموقوف عليه ولم يكن هاء تأنيث يجوز
فيه الإسكان وهو الأصل ويجوز فيه الروم وهو الإتيان بالحركة ضعيفة

إشعارا بما كان له في الوصل وبحركته لا الأعمى والبصير ويكون في المتحرك مطلقا
في المرفوع منونا كان أو غير منون وفي المنصوب غير المنون وفي المفتوح وفي
المنصوب بالكسرة وفي المجرور بالكسرة والفتحة وفي المكسور ويمتنع في
المنصوب والمفتوح إلا رواية لخفة الفتحة وتناول اللسان بها سريعة ومذهب
الجمهور جوازه في الفتحة وقال أبو الحسن بن الباذش زعم أبو حاتم أن الروم
لا يكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه وعلامة الروم خط بين
يدي الحرف وصورته ـــ ومن وقف على المنصوب المنون من العرب بغير
إبدال التنوين ألفا وقف عليه بالسكون وبالروم ويجوز في المضموم الإشمام
وهو إشارة بضم الشفتين إلى الحركة المحذوفة من غير صوت ويدركه
البصير لا الأعمى وهو مختص بالمضموم سواء كانت ضمة بناء أو غيرها
وما روي عن الكسائي أنه يجيب أن يشم آخر الحرف الرفع والخفض في الوقف
ومن رأيه حمزة أنه قرأ وقف بإشمام الجر ومن زعم أنه يشير إلى إعراب الحرف
عند الوقف ينبغي أن يحمل على الروم وعلامة الإشمام نقطة بين يدي
الحرف ساكنا. ويجوز التضعيف وهو أن يجيء بحرف ساكن من جنس الحرف
الأخير فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني وتدغم فيه الأول وله شروط
أحدها أن لا يكون الأخير همزة نحو شاء والثاني أن لا يكون
حرف لين نحو يدعو ويرمي الثالث أن لا يكون تالي ساكن نحو عمرو
وزيد والرابع أن لا يكون منصوبا منونا فيه مشهور اللغات وقد
جاء في المنصوب المنون في ضرورة الشعر:

لقد خشيت أن أرى جدبا ... ويسكن إلا حرم التضعيف نحو
قام الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل وأنشد أبو العلاء في كتاب الشاهين
لسيان بن قطاعة:

حتى إذا الصبح بدا أن تشعلا ... راح كميت شامه الجيفل

وشبع إطلاق الياء مع التضعيف في قول بعضهم أعطيني أبيضه ولم يؤثر
الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا ما رواه حفصة عن عاصم أنه

ووقف على قوله مستقر في سورة القمر بخفض الراء [illegible] ولا ساكنان والسر فيه
ولا اشمام وعلامة التضعيف شين فوق الحرف ما لم يكن [illegible] وقد يجوز أن
تنقل الحركة الى الساكن قبل الحرف وشرطه ان لا يكون حرف علة نحو دار وبوم
وبيتي ولا مدغمًا في الحرف [illegible] نحو العل وان لا يكون المنقول منه [illegible] صحيحا
احترازا من نحو [illegible] وان لا يؤدي النقل الى عدم النظير [illegible]
كان مضموما فلا ينقل في غير مجرورًا فتقول بسر ولا في بكر مرفوعا فتقول
بكُر وان لا تكون الحركة فتحة نحو رأيت العلم واذا أدى النقل الى عدم النظير
او امتنع ذلك في الفتحة عدلوا الى تحريك الساكن بحركة ما قبله يقولون هذا
البُسُر ورأيت البُسُر ومررت بالبُسُر وهذا العِجِل ورأيت العِجِل ومررت بالعِجِل
ورأيت العِلِم ولا ينقلون في الفتحة فيقولوا رأيت البكَر كما نقلوا الضمة والكسرة
وأجاز الاخفش والجرمي والكسائي والفراء النقل في الفتحة الى الساكن
وان لم يكن مهموزا يقولون رأيت العَلَم بنقل حركة الميم الى اللام و[illegible]
[illegible] ذلك في ضربت عمرو وقلت [illegible] اذا حذفت التنوين في الوصل ولم تبدل
منه ألفا [illegible] ولغة [illegible] وحكى أبو حيان وابن جني [illegible]
بين الفتحة والضمة والكسرة فان بعض العرب يقول رأيت الرجلا [illegible] ولا يقولون
هذا الرجلُو ولا مررت بالرجلي وعليه حمل الظنونا والرسولا والسبيلا
باشباع الفتحة فتولدت منها الألف ولم يوقف بالنقل عن أحد من القراء
الا ما روي عن أبي عمرو أنه وقف [illegible] بالصبر بكسر الباء والراء [illegible]
في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف [illegible] حين نقلت الى الساكن قبله وهو
قول بعض النحاة وقال أبو حيان هي الحركة لالتقاء الساكنين وقال
[illegible] لالتقاء الساكنين [illegible] الحركة المحذوفة
من الثانية [illegible] على ان النقل [illegible] من التقاء الساكنين [illegible]
على حركة [illegible] وقال [illegible] النقل [illegible] على الحركة
المحذوفة [illegible] وقال أبو البقاء العكبري [illegible] يريدون
بالحركة المنقولة أن حركة الاعراب [illegible] على ما قبل الحرف [illegible] الاعراب

لا يكون قبل الحرف [illegible] يريدون أنها مثلها [illegible] وقال [illegible]
عمرو فلم [illegible] ومررت ببكر [illegible] ضربته واضربه [illegible] ضربته
ضربتْه وهذا كله في الوقف على هذه المذكورات وقبلها ساكن صحيح
نحو أخذت منه [illegible] وحكي عن بعض بني تميم ضربتِه يحركون بالكسر لا
بحركة الهاء وقال أبو العباس النقل هنا أقوى منه في الشعر لانه [illegible]
الهاء واذا كان مثل [illegible] علمنا اخواننا بنو عجل [illegible] الحركة يجوز أن
تكون لاتباع ما قبلها [illegible] أبو حيان أن تكون للاتباع وقال
ابن [illegible] النقل [illegible] ولم يوقف بالنقل عن أحد من القراء الا
عن الكسائي فان خلف بن هشام [illegible] بالتضعيف وجزم النون
في الوقف قال [illegible] برفع النون في الوقف وما [illegible] من المشدد في الوقف
نحو [illegible] كما [illegible] فذهب الفارسي الى أنه
من حذف [illegible] وقال [illegible]
بسكونه [illegible] أولى بالحذف كما حذفوا في [illegible] وان كان
مهموزا [illegible] حركة الهمزة وان كانت فتحة الى الساكن قبلها الصحيح فتقول
رأيت الردءا والخبءا والبطءا في رأيت الردء والخبء والبطء و[illegible]
التضعيف النقل من الهمزة فتقول هذا الردءْ والبطءْ والخبءْ ومررت بالردء
والبطء والخبء و[illegible] النقل الى اتباع حركة العين
لحركة اللام ويسكن الهمزة فيقولون هذا الرِدِءْ ورأيت الردَءْ ومررت بالرِدِءْ
وهذا البُطُءْ ورأيت البطَءْ ومررت بالبِطِءْ وهذا الخُبُءْ ورأيت الخبَءْ
ومررت بالخِبِءْ [illegible] الأحوال الثلاثة [illegible] النقل بينهما
واذا نقلت حركة الهمزة حذفها [illegible]
اليه الحركة يقولون هذا الخَبَ ورأيت الخَبَ ومررت بالخَبَ وكذلك البطء
والردء [illegible] في السكون والروم والاشمام ولا ابدال حينئذ [illegible]
والتضعيف [illegible] ساكنة [illegible] البُطُو ورأيت البَطَا ومررت
بالبطي وكذلك الردي والخبا [illegible] حركة ما قبلها على سبيل

لا اتباع نحو هذا البكُو ورأيت البكَو ومررت بالبكِو وهذا
الردِي ورأيت الردِي ومررت بالردِي وهذا الخبُا ورأيت الخبَا ومررت بالخبِا
او النقل الى الحرف نحو هذا البطُو والردُو والخبُو ورأيت البطَا والردَا والخبَا
ومررت بالبطِي والردِي والخبِي ولم يذكر س هذا الوجه وهو من كلام
تسهيل الفوائد لابن مالك وذكر س مكانه في الوقف انهم يبدلون الهمزة بحسب
حركتها واوا في الرفع وياء في الخفض والفا في النصب ولا ينقلون حركتها
الى ما قبلها في الرفع ولا في الخفض يقولون هذا الوثُو ومررت بالوثِي ورأيت
الوثَا ويحتمل هذه العبارة ان تكون حركة نقل ولا اظنها انما يسبيه لا في
إذا لا تكون الا نحو قِمة ولست ادري يذكر س هذا الوجه الذي في التسهيل لابن مالك
وذكر غيره من الوجوه قال الا انما على لغة الذين يخففون الهمزة ولا يسهلونها
ذكر ان الذين يحققون يتفقون على تحقيقهم في الوقف ويقفون على ما يقتضيه
القياس لهم في لغتهم هذا الوجه الذي ذكر ابن مالك من نقل الحركة في الوقف ثم ابدال
الهمزة الساكنة بعد الحركة المنقولة ليس موجودا في لغة المحققين لان س لم
يذكره في وقفهم ولا في لغة المسهلين لان من يبدل الهمزة من المسهلين ابدا يسهل
بحكم حركة ما قبلها لا يختص بذلك الوقف دون الوصل بل يفعله فيهما والوجه
الذي ذكره س مكان الوجه الذي ذكر ابن مالك هو الذي عبر عنه ابن مالك
بقوله ورمال بدلت بحاضر حركتها بعد سكون حاجز فان الوقف حركة عين
منقولة مثاله هذا الكلُو ومررت بالكلِي ورأيت الكلَا يسكن في ذلك
ولا يحذف ولا يبدل لما اشار الجار بقوله حركتها الا بما سبق ثم الحركة يقولون هذا
الكلا واقرأ ومن لا الا كمو وجوضو واستو لا الكلا واقرا ولا كمو
وتوضو واستو وعن بعض اصحابنا عن ابي العمور عن ابي العمور على
سيبويه من يحقق الهمزة ومنهم من يحذف ما قبلها كالخطاء يكسه
كالصحيح في التضعيف ونقل العرب بعدها في الرفع واوا وفي النصب
الفا وفي الجر ياء وان سكن جعلها كالبكء والردء والخبء كالصحيح
ويجوز النقل على ذلك الى بيان معهود في لا تنم او في الكلام او الى النقل من الهمزة

ومن العرب من يتبع حركة الساكن حركة ما قبل ويتبع في النصب ومن
العرب من يقلبها الى حرف من جنس حركتها واوا في الرفع وياء في الجر والفا
في النصب فيتبع الساكن اخر الا ان يكون مكسورا حرف علة فعلة نحو شيء وضوء
فحكمه حكم نحو ونون او مبدولين كشيء وضوء وكساء فحكمه حكم غريب وظريف
وليجلم وأما من يخفف من اهل الحجاز فان تحرك ما قبلها فليس بنا الى حرف
يناسب الحركة وان سكن صحيحا نقلت الحركة اليه وحذفت الهمزة وصار
المنقول الى اخر الكلمة حكمه حكم الصحيح قال ويجوز ان تجعل الهمزة بعد
النقل حرفا من جنس حركة النقل فيقول هذا الخبُو ومررت بالخبِي ورأيت
الخبَا او مثلها الفا نحو كساء فالوقف بالتسهيل بين بين وبحرفة تجري
ربية لا الاشمام والروم ولا تبدل ان كان منونا الا في النصب بل للمراد به
حكم كبا التصحيح ونص بالعلة الى جنس حرف العلة وادغم فيه نحو برئ
وشيء تصغير شاء على وزن فعلي او لفظ مسير نحو خبؤ فتقول في الخبء
او خبير الا نحو سوء وشيء كالخبء وبحرة قراءة ابن ... ومن حقه
لا يسكنون بمنزلة لانها قراءة والمنحرف الساكن ما قبله نحو مسئلة
يجعلون الهمزة بين بين ويبدلون من التنوين الفا ونحو شيء ومكلوء
يقلبون من جنس ما قبلها ويدغمون فان سكن ما قبلها صحيحا نحو الخبء
والردء نقل حركتها وحذفت في الوصل واما في الوقف فيسكن او يشم او
يروم تلك الحركة المنقولة فان انضم ما قبلها او انكسر مثل اكمؤ ويستهزئ
فمن جعل الهمزة بين بين في الوصل لم يبدلها من جنس حركة ما قبلها الا قياسا وقفه
تسكين ... قال الخليل لا خلاف عنهم في ذلك واجاز جماعة من اهل العربيات
الوقف على همزة بين بين وهو لا يجوز وممن انكره ابن ... وكثير يقفون
على ... بهمزة بين بين على ... وفي المفتوحة ... لانها لا
يروم ... المفتوح ويشيرون الى الحرف والصواب ان ... لا ...
الثالثة في لغة من يسهل ... ولا ... ولا الاشمام في همزة بين بين ولا الحرف به
لا على ... قال ابو ... من ... ان يجمع

بين الثبوت في الوقف كما يجمع بين ساكنين في الوقف فجعلها لا يجمع بوجه فالله
ابن مصباح قال وقول من يقول منهم إن الوقف يجمع على همزة بين همزتين
روم الحركة لأنها بمنزلة الثابتة لا يجمع من التخفيف إلا تسمى وزعم ابن مالك
أن الوقف بالنقل إلى المتحرك لغة لخم واستدل على ذلك ربيعة فجعل التأويل
ولا تثبت القواعد به وتقدم الوقف على تاء التأنيث فأما ما
جمع بالألف والتاء التي يرى نحو مسلمات والمسلمات ولا أخوات وأولات
فالأعرف فيها منها تاء لأنها في الوصل ويجوز فيها الإسكان والرفع
ولا يسمع بتركه وحكى قطرب الوقف عليها بالهاء وروي كيف
الإخوة والأخوات ودفن البنات من المكرمات فأجاز بعضهم وذكر
صاحب اللوامح أنها لغة طيئ وقيل هو شاذ لا يقاس عليه وذكر وجه
هيهات الوجهين ووقف عليها في القراءات السبع وقال من فتح
التاء وقف عليها بالهاء ومن كسر وقف بالتاء والوجهان في الوقف على
لات وجاءت في القراءات السبع وأما ثمت وربت ولعلت والقياس
على لات ساغ جواز الوقف عليهن بالوجهين وقد نسب لابن مالك في ثمت
وربت ولات أحسن في الوقف عليهن بالتاء كالوصل وإن سمي بهيهات
فمن جعلها كلمة اختار الوقف بالتاء ومن جعلها كهيهات اختار
التاء والفعل المعتل الآخر جزما أو وقفا إن كان محذوف العين نحو لا تر
بكلا ورزقا أو محذوف الفاء نحو لم يز نزلا ومن هذا تقف عليه بالهاء
وإن كان غير محذوفهما نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم فالمختار إلحاق الهاء
ونشر الضمة على حالها وحكى أبو الخطاب كسر الضمير فقال الغزة
ولم يغزه وقال من هو لغة رديئة ويجوز الإسكان فيقول لم يغز
واخش وارم ونحو لم يطل والمراد من بابه نحو لم يبق كذلك المختار إلحاق
الهاء فأما ما الاستفهامية بجر نحو بتقي بنفي فهكذا كلام ابن مالك
أنه يجب الوقوف عليه بالهاء فتقول لا يقتضيه ما حذفت منه الهاء ولم
يبق منها إلا حرف النهاية والذي يقف عليه النكرة يسكن الوقف

عليه بالهاء اختيارا لا وجوبا وقالت العرب في الوقف على لم أبال لم أباله يحذف
الألف ويجوز أن لا تحذف فتلحق الهاء فتقول لم أباله أو لا تلحق فتسكن اللام
فيقف على لام الفعل فتقول لم أبل وما الاستفهامية إن جرت بالإضافة
وجبت الهاء فتقول مجيء مه إذا وقفت أو بحرف اختيرت فتقول عمه ولمه
ويجوز السكون فتقول عم ولم والسكون فيما جر بحرف على أن يوقف حرف
أقل منه فيما كان على حرف واحد وجاء في الشعر سكون الميم المجرور بالحرف
وصلا وفي الترشيح هاء السكت ساكنة أبدا وزعم قوم أنها تزيد
للسكت ولتكون عوضا من الألف الذاهبة والذي قوله أن العوض يكون لازما
وهاء السكت ليست بلازمة إنما هي كل فعل بقي على حرف واحد نحو قه وعه
إن شئت فصل الوقف على المبني المحرك آخره إن كانت حركته مشبهة
حركة الإعراب يجيء بها فالوقف بالسكون نحو لا رجل ويا زيد ومن قبل
وشذ إلحاق هاء السكت بقل قالوا من عله فإن كان ماضيا فمذهب س
والجمهور الوقف بالسكون ولا تلحقه الهاء وقيل تلحقه مطلقا وقيل تلحق
في اللازم نحو قعد فيجوز السكون فتقول قعد والهاء فتقول قعده فإن
لحقته تاء الضمير نحو انطلقت فعن جواز لحاق الهاء خلاف وأما الوقف
على مثل فيجوز بالهاء فتقول مثله وإن لم تكن مشبهة بحركة الإعراب وكانت
في ضمير ما وتحرك ما قبله نحو ضربه أو تسكن قبلها فإن شكل نحو ضربه
ورماه ورموه أو منها فالأعل يشكل نحو ضربته ويجوز النقل فتقول ضربته
ومنه وعنه ومنهم من يقول ضربته وإن كان الضمير غير هاء فالإسكان
ولحاق الهاء نحو علامه وعلانيه تشبه كسرة فتقول ضربتيه وأكرمتكه
وأكرمتكه وأكرمتكه وأكرمتكه وتختص الكاف في ضمير الخطاب في
المؤنث فيلحقون عند بعض العرب نحو أكرمتكش وهي لغة بكر بن وائل
فإذا وصلوا حذفوا وتسمى الكشكشة ويشير عن بعضهم وهي
لغة أسد وتميم وتسمى الكسكسة فإذا وصلوا حذفوا وفي العوض عن
الهاء فإن بعدها وما قبله ساكن أو متحرك نحو ضربه ومن

الصحيح غير المنون في الروم والإشمام والتضعيف والنقل والحركة المنقولة
وإن كان غير صحيح أو صحيحا فيما قبله حرف ساكن ونحو النداء كان ما قبله
متحركا أو ساكنا تقول هذه مُوَّةٌ وجيبة ولينة وتغلبكة وبأسطابة
وبأسطوانة ولا يجوز فيه ما في ولا يجوز فيه نقل لأجل السكون والكلا ثم
يقتضي جواز نزاله ورفاقه ويجوز الإسكان ومنع ما بنى أهل عن السماع
في حَبَلْ وأنا قالوا حَبَلَه وحَبَلْ وحَبَلا وقالوا إن الوقف بالإبدال
وإنه بالسكون واختار بعضهم في الوقف أن يسكن النون فيلزم أن يضم
الوقف على أنا بسكون النون يعني في لغة من فتح النون وإن كان في لغة
قضاعة يقولون أنَ فَعَلْتُ وصلا ويقفون عليه أنْ والمرخم بحذف التاء إن كان
بعد حذفها يبقى على حرفين نحو يا شِ ويا عِ فيجب الوقف عليه بالهاء
أو الفه لأنه كالإنصاف أو على الأكثر نحو يا فاطم ويا سعا فالأكثر إلحاق الهاء
فيقولون يا فاطمة ويا سعادة ومن العرب من يسكن فيقول يا فاطمْ ومن
الإلحاق: قفي قبل التفرق يا ضباعا ... سوى الحكم على لغة
من ينتظر الحرف وأما من لا ينتظر فيبنيه على الضم لفظا أو نية فلا يحذف
الهاء والمبني المسكن آخره إن كان صحيحا والذي ونحو لتسفعا واضربن واضربين
أو الفاعل فعل نحو ومن فيقف على ذلك الأكثر نحو سرا فلا فرار
كالوصل وإن كان منوعا والمعلوم أن الحكم نحو لم يلد نحو مياه ومنا هو ما ذا
الإلحاق آخره منسوب والماء فيه أو بيا إنما ضمير منكسر نحو مرضي وقد تقدم أنها
مفتوحة في باطنه أو غائبة أو ضمير متكلم نحو غلامي وبابي وضربني
ومثيل فكالباء أو حرفها وإسكان ما قبلها تقول علام ولا وأكرمني ومن
ترك الحذف أفصح وحذفها في الفصل أحسن منه في الاسم والكلام يقتضي
جواز الحذف في عليكمني ولا غير فيقول عليكم ومررت بالياء في غلامي
والتي وإن اتبع فوقف عليها بسكونها أو بالحذف أو حرفها صلة
ضمير نحو ويعني وعليهم فحذف في الوقف أو في اسم إشارة نحو هذه
أفنى ولا يجوز حذفها ويجوز تسكينها ساكنا ومنهم من يحكي الهاء وصلا

ووقفا ومنهم من يتبع الهاء في الوصل فيحذف الياء فيقول بهذي أو في نونه
فيلحق الهاء نحو وإذا ما نابه عليه أو معطا وإذا أثبتها نحو خطوا ورموا
أو حرفا صلة لضمير حرف نحو عليهمو ومنهمو أو في نونه لحذف الهاء نحو واعلامهموه
وقد يوقف على حرف واحد في الحروف الطارئة بطيم ألفه نحو قوله:
جارية من قيس بن ثعلبه ... ترضع أسو أو تبيع أوتا
يريد أن لا يبغي أو تمنع أو يعني بما يحذف بعض العرب يقف بما ألفه نحو قوله
بالخير خيرات وإن شرا فا ... ولا أريد الشر إلا أن تشا
يريد فشر ولا إن تشاء ويجري الوصل مجرى الوقف كثيرا اضطرارا وربما أجري
اختيارا ومنه فيما قال أثبتت وكقراءة أبي بن قراءة من أثبت الهاء في الوصل
ومنه في قول بعض كيف في ... في الوصل يختلف ويختلف الوقف على
الروي يكون في حال الترنم وفي غير حال الترنم ووقف الترنم خاص بأنشاد الشعر
والترنم زيادة في الصوت وتطويل فيه ويكون في الغناء والتطريب ومخلفة
القوافي فبعض بني تميم وغيرهم يقف بتسكين الروي كما يقف في
الكلام نحو: أقلي اللوم عاذل والعتابا ... كأنه لم يرح شعر
وأهل الحجاز يثبتون مدة بعد حرف الروي تشبه القافية بترنم القافية إن
كانت منونة موضع نصب فيما تقلع أو زيادة مدة الترنم وكذا آخر
منقوص أو مقصور حال الرفع أو بياء فيما كسرة أو واو فيما ضمة نحو منزلي
وقضي ويرمي ويغزو وكلوا وإن كانت في الروي حرف الروي ساكن ولا
يكون إلا في قافية مكسورة أو مجرورة كقوله: فاقر وازده
ومهمى ترها في العلب يقعل ... أو متعطا عن الحركة مثلا
بل جمعها كانت إلا أو بما في منون وغيره فاعلم إنما الصحيح السابق ذكره نحو
وهم مسود ... والشيب شامل ... والصبر العواليا
ويا أبتا علك أو عساكا ... ولقد أطابا ... حكم الوقف
حال الترنم أما في غير حال الترنم فأهل التميم لا يجوزون إلا فائدة إن كانت
المدة مبدولة لتصوير الترنم فأهل الحجاز يثبتونها كما في مما ذكرنا وذاك

كثير من بني تميم يجعلون مكانها نونا فيما فيه نون وفيما لا ينون وحكاية عن بني
تميم وغيرهم يفعلون كما يفعلون في الكلام كما قاليمت قوافي شعر وإن كانت
غير منونة فالف المقصور والف بعضا لا يجزيان ويا المنقوص الجير تجزئ
والواو والياء إذا كان ما قبلها حرف روي نحو يغزو ويرمي يجزيان من حروف
الترائت المنون نحو ... ثم لا يقفن فيحار ونعت الياء والواو
حرف روي فلا يجزيان والياء والواو إذا كانا ضميرين نحو كلوا واذهبي يجوز فيها
في القوافي ثلاث كثير من قيس وأهل نجد وما صنع وبالغوا تكلم
يريد وما صنعوا وتكلمي

القسم الثاني في احكام الكلم
حالة التركيب التي هي إعرابية

الكلام في اللغة يطلق على الخط وعلى الإشارة وعلى ما نفهم من حال الشيء
وعلى القول المركب الذي لا يفيد وعلى المعنى الذي في النفس وعلى التكلم
والذي يعج أنه للحقيقة على سبيل المجاز لا على سبيل الاشتراك حدا فالراجح ذلك ولما
في الاصطلاح فالمشهور عند انه قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها
فقولنا جنس يشمل الكلمة والكلم والكلام دال على نسبة احتراز من الكلمة
فإنها لا تدل على نسبة وإسنادية احتراز من النسبة التقييدية ...
... نحو غلام زيد ونسبة النعت نحو الرجل الخياط على أنه نعت
ونسبة العامل نحو الضارب زيدا ولا إسنادية نسبة شيء إلى شيء على سبيل
الاستقلال ويستفهم الوهم والإنشاء في الخبر ممكن وغير ممكن وغير
الكلام كذب ومحال ولا فشاء ما اقترن فاصله بالزمن والمتعلقة به زمانه
ووجودا كالطلب مع أقسامه والنداء وقسم لا فصل على نفسه والعقود
وقولي مقصودة لذاتها احتراز من الجمل التي تقع صلة نحو جاء الذي
خرج أبوه وعطفا ما الجملة الشرطية نحو إن تقم تقم يفهم الطلع أو غيرها
نحو ... وقسم بعض النحاة الكلام إلى قطع
... من النحو لا ... والقسم ... ومعنى العلم

مستقيم حسن نحو أتيتك أمس ومستقيم قبيح نحو قد زيدا رأيت ومستقيم كذب
نحو حملت الجبل والمحال نحو أتيتك غدا وأما غير القسم فزعم أبو الحسن
أن الاستفهام والأمر والطلب وهو إن شئت ومما واحد عشر والكسائي
والفراء وجماعة وراه الفراء وابن كيسان الزجاجي وهو إلى الطلب وهو
المسألة وراه فالطلب التعجب والعرض والتخصيص والتمني التحضيض سوى
أنه ماقتل رجعت إلى الخبر والإنشاء وأقل ما يتركب الكلام من جزء بين
ملفوظ بهما أو مقدر بين أو ملفوظ بأحدهما خلافا لابن طلحة إذ زعم أن الكلمة
الواحدة وحدها أن تقدير أقم تكون كلاما إذا أقامه مقام الكلام وجعل
من ذلك نعم ولا في الجواب والصحيح أن الكلام هو الجملة المقترن بهما وما واحد
منهما وليس من شرط الكلام قصد الناطق به ولا كونه صادرا من ناطق واحد
ولا إفادة المخاطب شيئا يجهله خلافا لزاعمي ذلك بل متى حصل الإسناد
المقصود كان كلاما ولو من ساه أو نائم أو من ناطقين أو تركيبا
يستفيد به المخاطب شيئا أو تركيبه محال والمؤلف كلاما فعل وفاعل
وفعل ومفعول لم يسم فاعله واسمان مبتدأ وخبر واسمان ليصار إليها نحو
نزال ومسماه العراق واسمان مع حرف نحو فأين الزيدان وما زيد حرف
على مذهب أبي الحسن واسم وحرف على مذهب أبي علي في النداء وحرف ...
... ... أن
... على مذهب أبي علي ومن اتحدن وفعل على مذهب
جماعة نحو كان زيد قائما

باب الاعراب

الإعراب في اللغة الإبانة أعرب عن حاجته إذا أبان عنها والتحسين أعرب الشيء
حسنه والتغيير عربت معدة الرجل وأعربها الله غيرها ولما انتقال
عربت الدابة في مرعاها جالت وأعربها جعلها تجول والإبانة تعرب بعض
بالمعنى ليست المعربة وفي التابع للمعربة لا ... معنى ...
... ... وأن ...

حكايته وأما الاعراب في الاصطلاح فمن ضبطه كما بينه أو أنه تغيير
الحركات اللاحقة آخر المعرب من الاسماء والافعال وهو الاحرى بالاعراب بقوم
لفظي وهو اختيار ابن خروف والاستاذ أبي علي وابن الحاجب وابن مالك إذ قال
في التسهيل الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون
او حذف وهو [illegible] ما قبله من الصاحب وكلامه أن الاعراب معنوي وهو
تغيير في آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا والحركات
علامات الاعراب وهذا الذي عليه وهو كلام سيبويه واختيار الأعلم والجزولي
بفصل الاعراب صوتا لا يكون مع العامل موقوفا فإذا دخل العامل أثر والاعراب
العامل أن يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم ولا حظ فيه مع العوامل التوقع
فإن كان من نوع واحد فالمشابهة فلا يكون من نوع المعمول كان العامل
العامل وما يؤثر العامل أثره فيه واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا
في التنازع نحو ليس زيد قائما خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد ولا يمنع أن يكون
للعامل معمولات وحركات الاعراب ضمة وفتحة وكسرة والحركة سبع
الحروف لتقدير خلافا لأبي الفتح والجزم قطع من الحركة أو ما قام مقامها
وهو حذف إما الحركة نحو لم يضرب ولما يضرب نحو لم يقم ونحو على الصحيح
وبقية الكلام فيه والحركات حركة إعراب وحركة بناء نحو أين وحركة
إتباع نحو الحمد لله وحركة حكاية نحو من زيدا ومن زيد وحركة نقل نحو الم الله
أن الله وحركة التخلص من التقاء الساكنين نحو اضرب الرجل وحركة المطابقة
الياء نحو غلامي على الصحيح والإعراب عند البصريين أصل في الاسماء
فرع في الافعال وعند الكوفيين أصل في الاسماء والافعال وعند بعض
المتأخرين أصل في الحروف أيضا إعرابها من لا شيء وهو من الخلاف الذي لا
يكون معه كبير منفعة والقائل بأن الاعراب فرع في المضارع قالوا
أشبه الاسم في الإبهام والاختصاص والقرب وانسياقه إلى الحال
والاستقبال وأخصه بالحال كما تقول رجل في الحمد كل رجل في الدنيا
لكان معنى ذكر من الرجال واختصاصه بواحد من أول العشرة عليه

وكلام من كلام من أن الفعل المضارع من وجوه الشبه كما تقول إن
زيدا لقائم وفيه قال ابن عطية وابن الخباز والصيمري وقيل ليس من وجوه
الشبه إنما هو حلف بغير استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كالخصص
السين وسوف وشبهها من المخصصات بالاستقبال والمعرب ما ثم
المتمكن وسميا حالا من سبب البناء وفيه ما يقتضي ذلك الاعراب البناء والمضارع
وتفسير الخلاف فيه إنما تعلقه بالاعراب فيذكر من قال أنه متفق على
المتمكن والخلاف والذي كان أكثر بأن سيبويه ابن درستويه وتبعه الشلوبين
وابن طلحة وكذا فيه أنه معرب والبناء من مذهب الأكثرين من المتقدمين
والمتأخرين وهو كلام فتأمل وأنواع الاعراب الرفع والنصب والجر
وأما الجزم فعند قوم من النحاة وقال المازني الجزم ليس بإعراب
وقال الكسائي وأكثر الكوفيين إنما الكلم على ثلاثة أضرب على
الرفع والنصب والخفض فالرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة
والجزم عندهم أنه إعراب للعرب واختص بالإعراب الاسماء الستة
على مذهب سيبويه أبيك وأخيك وحميك وفيك وهنيك ومال والمؤلف وأنكر الفراء
أن يكون هنوك مما رفع بالواو ونصب بالالف وجر بالياء وهو محجوج بنقل
من لا حفظ له من العرب والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة في
الحروف وأنها أتبع فيها ما قبل الحرف الأخير فإذا قلت هذا أبو زيد فأصله
أبو زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الضمة
على الواو فحذفت وإذا قلت رأيت أباك فأصله أبوك فتحركت الواو
وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركة لتتبع
حركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الحركة التابعة
لحركة الواو وإذا قلت مررت بأبيك فأصله بأبوك ثم أتبعت حركة
الباء لحركة الواو فصار بأبوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت
فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت في ميزان وهذا الاتباع
وهو نظير في امرئ وابنم على أحد القولين فيهما فتقول هذا ابنم وامرؤ

يكونانا بمنزلة امرئ وابنم ومررت بابنم وامرئ وهذا مذهب البصريين وذهب
الكوفيون إلى أن امرأ وابنمًا معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون
ليست إلا كالحركة في الهمزة والميم ودون امرئ عند الجرمي فعل لو سمي
به رجل قال هذا مرء وامرأ وعن أبي بكر بن شقير مرء مسكن الراء
واللغة لا تجري فيها فتح الراء والنون في أحوال الثلاثة ولا يجمع ابنم
ابنم ولا يجمعه بالواو والنون ولا يصغر وهذا المذهب من اتباع ما قبل
الآخر للآخر هو مذهب س والفارسي والجمهور من البصريين وأصحابنا
وذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من
الكوفيين إلى أن هذه الحروف هي نفس الإعراب نابت عن الحركات
وذهب المازني وأصحابه إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف
والحروف إشباع وهو اختيار الزجاج وذهب الربعي وقوم إلى
أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وذهب
قوم من المتأخرين منهم الأعلم وابن أبي العافية إلى أنها معربة بالحركات
التي قبل الحروف وهي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف وثبتت
الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وانقلبت ألفا لأجل
الفتحة وذهب الكسائي والفراء إلى أنها معربة بالحركات والحروف معا
وهو الذي يعنون به أنه معرب من مكانين وذهب الجرمي وهشام في
أحد قوليه إلى أنها معربة بالتغير والانقلاب في حالة النصب والجر وبعدم
ذلك في حالة الرفع وذهب السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي إلى أن فاك
وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وأن أباك وأخاك وحماك
وهناك معربة بالحروف وذهب الأخفش إلى أنها دلائل إعراب
واختلف في تفسير قوله فقال الزجاج والسيرافي معناه أنها معربة بحركات
مقدرة في الحروف التي هي حروف العلة ومنع من ظهور الحركات فيها ثقلها
الحروف لكون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وقال ابن السراج
وابن كيسان معنى قوله أنها حروف إعراب ولا إعراب فيها كما هو لا

معرب بها كما لو كانت حروف إعراب في هذا التقدير فيها وفي تفسير قول الأخفش
وقال صاحب البسيط قال الأخفش من روايته وأن على الإعراب كالحركات
فظاهر هذا القول أنها ليست حروف إعراب ولا إعرابا وذهب أبو علي
وجماعة من أصحابه إلى أنها حروف إعراب وقد دلت على الإعراب وكأنه جمع
بين قول الأخفش وقول س وقد حكى بعض الشيوخ عن شيخ من أهل
النحو يقال له أبو عبد الله الحضرمي أنه كان يقول هذه هي حروف العلة وهي
لامات يعني في أخوك وأبوك وحموك وهنوك وهي في فوك وذو وسبيل
هذا فيها أن تثبت على حالة واحدة ونقص ...لا تتغير فتكون
مقصورة لكن جعلوا تغييرها بالواو والألف والياء إعرابا ومن قول
يقول بقول الجرمي ومن وافقه وفسر بمواصلة على مذهب من قال
إنها معربة من مكانين فقالوا إذا أتيت من أدى مثل أبوك قلت أدوك أو دوك
وأدى قلت وادوك أو دوك قلت ما أبوك فإذا جمعت قلت أأبوك وما أبوك
ودوك فيختلف في الواو بين المفرد والجمع وبتقدير في وأدوك وإذا
ثنيته قلت هذان أباك وأبيك واختلف الكسائي والفراء في
تثنية ما أبوك فقال الكسائي ماويك وقال الفراء ما باك وقد
تعرض النحاة للفعل وزنه في كتب ... ابن النقص والقصر والتشديد
فقالوا هذا أبك وهذا أباك وهذا أبك واشتقوا من المشدد
فقالوا ... أبا أي اتخذت أبا بياء فرق وزعم ثعلب أن التشديد في
أب عوض من الواو المحذوفة وفي أخ الثلاثة وأخو بسكون الخاء
وفي حم النقص والقصر وبأوتي محمو زنه على فعل كقبل وعلى فعل ...
أو فعل وكدلو وفي هن النقص والتشديد وإتمامه محكي فيه النقص
والقصر بالحركات الثلاث فيها وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها
في الرفع والنصب والجر وإتباع حركة الميم في الإعراب وقالوا في
على فعل وفاة على فعل وفيه على فعل ولا إعراب في ثلاثة
الباء واتضح أن الفم أربع ...

وقب م م ومع جمعه على أملم ويجوز فيه أيح وأيب وتيم ويمين من الإضافة
وأمثاله وقلما يجوز فيه وأما عوض فلا يعرد إلا ويميم تشم اللغات
وقد الجراح .. خالك من ظلمي خبا شيم وفا
فأفرده لهذا حالة النصب ولا يكون إلا في الكلام عند البصريين وقال
عيسى بن عمر الرابعة يقول من أفوه [illegible] يقولون قبح الله ذا أفا
وهي عربية فاستعملها في الإفراد من غير عوض وزعم الفارسي أن الميم
إلا عاقبة إلا في الشعر والصحيح جوازه في النظم والنثر وعلى قول الديلمي
[illegible] تكون [illegible] والواو والياء شرط أن لا
[illegible] المتكلم وأن لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع في أمثال [illegible] الى
[illegible] في باب [illegible] إن شاء الله ووزن أبي وأخ عند
البصريين فَعَل وعند الفراء فَعْل وفوه عندهم فَعْل وعنده فُعْل وبعض
[illegible] وهو فُعَل وعند الخليل فَعْل أصله ذو وقال ابن كيسان يحتمل
الوزنين والمحذوف في قوله [illegible] اللام وهو قول شيوخنا [illegible]
وقال [illegible] فيه المحذوف [illegible] وما جمع بالألف والتاء المزيدتين ذهب
الجمهور إلى أنه معرب وحركته حالة النصب حركة إعراب حمل فيه النصب
على الجر كما حمل جمع التصحيح في المذكر وما ألحق به حالة النصب
على الجر وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الكسرة فيه حالة النصب
حركة بناء وكذلك الفتحة في حركة ما لا ينصرف حالة الجر مذهب
الجمهور أن الفتحة فيه حركة إعراب وذهب الزجاج إلى أنها حركة بناء وقيل
[illegible] في الصنفين تعربان في حالتين ويبنيان في حال ونيابة الكسرة
عن الفتحة فيه كثير [illegible] عند البصريين ولا يعربون [illegible]
وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة وحكوا [illegible] لغاتهم ومنها [illegible]
الناقص [illegible] جمهور الكوفيين على جواز النصب بالفتحة ومن مذهب
[illegible] في الناقص نحو [illegible] جمع [illegible] وهي الجمعية
[illegible] جمع [illegible] وقال إنما جمع

انتزعت عرفاتهم بفتح التاء هي واحدة أذرعات وهم [illegible] مسلمًا
العلم ينصب بالكسرة فلا تعلق وإن كان [illegible] كما جمع المذكر السالم
بالواو والياء ولنيرها وأحرس لبعضها وقال أبو بكر [illegible] بفعل
[illegible] وحذف إليها المنقلبة [illegible] ساكنة مع الألف والتاء التي
التي دلت على تكثير [illegible] وقيل يحتمل أن يكون أصلها [illegible]
[illegible] وحذفت الألف والتاء كما حذفت ياء [illegible] ويكون [illegible]
وإذا سمي بما جمع بالألف والتاء فيه [illegible] في باب [illegible] إن
إن شاء الله والمضارع المتصل به ألف اثنين نحو يفعلان وتفعلان وواو الجمع
نحو يفعلون وتفعلون وياء المؤنث نحو تفعلين ذهب الجمهور إلى أنه معرب
بثبوت النون في الرفع وبحذفها في الجزم والنصب حمل النصب على الجزم
كما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع المذكر وذهب الأخفش وابن
[illegible] إلى أن [illegible] النون ليست إعرابا وإنما هي دليل الإعراب مقدر قبل
[illegible] وذهب [illegible] من الحروف [illegible]
[illegible] الإعراب [illegible] بالحركات التي [illegible] وما الإعراب مقدر فيما قبل
الحروف كما [illegible] الحركة التي اقتضتها الياء
وذهب الفارسي إلى أنه معرب ولا إعراب فيه وفي البسيط زعم بعضهم
أن هذا المضارع معرب [illegible] الحروف الألف والواو والياء [illegible] الحروف
علامة الإعراب كما هي في الزيدان والزيدون والزيدين ووجود [illegible]
[illegible] قال ابن عصفور [illegible] لا خلاف بين النحويين في أن النون علامة إعراب
[illegible] إعراب والنون التي في آخره مكسورة بعد الألف [illegible]
[illegible] بفتح النون مفتوحة بعد الواو والياء وتحذف جزما ونصبا
نحو لم يفعلا ولن يفعلا ولنون التوكيد نحو [illegible]
[illegible] فإن اجتمعت مع نون الوقاية نحو [illegible]
وهل [illegible] فيجوز إثباتها وإدغامها [illegible] نون الرفع في نون الوقاية
وحذف إحداهما [illegible] نون الرفع والنقص [illegible]

المازني بن ... الأخفش والمبرد وعلي بن سليمان وأبو علي وابن جني إلى أن
المحذوفة نون الوقاية وشذّ حذف نون الرفع في المضارع المرفوع نحو
وتبيتي تدلكي   أي وتبيتين تدلكين وفي قراءة شاذة قالوا
ساحران تظاهرا أي أنتما ساحران تتظاهران أدغم التاء في الظاء :
فصل لا إعراب ... نحو يقومُ ويدعو ويخشى وزاد
بعضهم ومنوي وهو المعتل بالألف منقلبة فيه نحو ملتقى والمنوي
بالياء ... الياء منقلبة عن شيء نحو حبلى وأرطى وكذا العصا فلا يبين
الإعراب فيه منوي والاسم المقصور يقدر فيه ثلاث الحركات إلا إن كان
لا ينصرف فيقدر فيه الضمة والفتحة والمضارع الذي آخره ألف نحو يخشى
أو واو نحو يدعو أو ياء نحو يرمي تقدر فيه الضمة رفعا إلا في الشعر نحو
يغلو وتساوي والفتحة في نحو يخشى وتظهر الفتحة في الواو والياء
نحو لن يدعو ولن يرمي إلا في الشعر أو في ... نحو : كي تقضيني
وفيه وأن ترى موسى ... أي ... وأجاز القراء في نحو [illegible]
نقل حركة العين إلى الساكن قبلها وإدغام الياء في الياء بتكسر الضمة فيقول
[illegible] ولا يجوز أن يكون حركة ما قبل الواو من جنسها إلا في الفعل
نحو يدعو ولا يكون في الاسم إلا ما كان مبنيا وذلك هو والموصولة في لغة طي
أو معربا عرض تطرف الواو فيه نحو ... أو كان يستعمل أو غيره نحو جاء أخوك
يستعمل إلى الإضافة نحو رأيت أخاك والياء نحو مررت بأخيك ... والفعل
في مقرب غير ما ذكر أو عارض ... قلبت الواو ياء والضمة كسرة إلا إن
كان منقولا من لسان العجم نحو ... أو من الفعل نحو يدعو وسيبويه ...
العلم فيقول جاءني يدعي ومررت بيدعي ورأيت يدعيَ فيجعله حكم المنقوص
و... الكوفيين إعرابه فيقولون جاءني يدعو ورأيت يدعوَ ومررت بيدعو
ولما دخل الجازم على بني الأفعال حذفت الواو والألف والياء نحو لم يغزُ ولم
يخش ولم يرم والمشهور المقرر أنها حذفت ... والرأي ... في الشرح
وقيل إنما حذفت عند الجازم لا بالجازم ويجوز في الشعر تثبيت ... الحروف

المحذوفة نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ولا قرارها مع الجازم ... وقيل يجوز
في الكلام وهي لغة لبعض العرب وإذا ثبتت هذه الحروف مع الجازم فالمحذوف
هي الضمة الظاهرة التي على الواو والياء إذ كان من يقول يغزوُ ويرميُ في
الشعر وقيل المحذوف هي الضمة المقدرة فيهما قبل دخول الجازم وأشبع
... لا يجوز في ... لأنها ... إذا دخل الجازم لا يعلم
تكن فيها ضمة ظاهرة أو يجوز كان المحذوف هو الضمة المقدرة وقال ...
وأنت ... يجوز أن تقول لم يخشا ولم يسعا ... الألف واحتج
بقراءة حمزة لا تخف دركا ولا تخشى ... ولا يجيزون
... ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الحروف الثابتة مع الجازم
ليست التي هي لام الفعل ... الجازم ... وهذه حروف إشباع تولدت
من الحركات التي قبلها والمضارع الذي آخره همزة نحو يقرأ ويوضؤ ويقرئ
... تسهيل الهمزة فيه ... حرف لين
... على لغة من قال في قرأت وتوضأت قريت وتوضيت وهي لغة
ضعيفة حكاها الأخفش وعلى هذا ... أصحابنا على أنه لا يحذف
حرف اللين للجازم وأنك تقول لم يقرا ولم يوضو ولم يقري وزعم ابن عصفور
أنه يجوز حذفه للجازم فتقول لم يقر ولم يوض ولم يقر ورد عليه أبو العباس
ابن الحاج ... ولا في المنقوص ...
الفتحة نحو رأيت القاضي إلا في الشعر ... بعض العرب
إجراء ... وزعم أبو حاتم أن إسكان
الياء في المنقوص في حالة النصب لغة صحيحة ...
... بسكون الياء وتقدر فيه الضمة والكسرة إلا في ضرورة الشعر فتظهر
... نحو ... وإذا كان ... القاضي
تحذف الياء منه رفعا وجرا ... من لغة ... وإذا قلت
مررت بجوار ... في الياء المحذوفة ...
... والكسائي ... في الياء ... بجواري

وهو أعني تخفيف الهمزة له أوجه وإذا كان حرف الإعراب صحيحا فلا يجوز
إلا لضرورة لأن الإعراب فيه وحروف الحركة منه خفته أصحابنا بالشعر وذهب
المبرد إلى أنه لا يجوز إلا في الشعر والنثر وذهب بعضهم إلى جوازه
وإن كان قليلا وسنده قراءة مرجئا وبعولتهن بسكون التاء وما حكاه
أبو زيد ورسلنا وحكى أبو عمرو أن لغة بني تميم تسكين المرفوع من نحو
يعلمهم وقراءة بارئكم ومكر السيئ في الوصل بسكون اللام والميم
والهمزة وتسكين الحركات أيضا في حرف الإعراب وهو صحيح إذا سكن
الحرف للإدغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات
ضبحا وفي الحكاية على قول الحجازيين نحو من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن
زيد لمن قال مررت بزيد ومن زيد لمن قال قام زيد في الصحيح فيه [illegible]
[illegible] حكاية لا حركة إعراب وفي المضاف إلى ياء المتكلم على صحيح
الأقوال وفيما في باب لا طاقة لنا إن شاء الله وأما نحو يلده إذا جزمته
فتقول لم يلده فإن خففته بسكون حركة اللام قبله بكسر الجزم بين
الساكنين فتفتح الدال فتقول لم يلده للتخفيف أو تكسرها على أصل
التقاء الساكنين وكذا إذا اتصل بالفعل الضمير فتقول لم يلده ولم يلده

باب ما لا ينصرف

وهو المعرب الذي لا يوجد فيه تنوين إلا تنوين الترنم أو ما دخلت عليه
[illegible] فالعلل التي تمنع الصرف محصورة في كون الاسم معدولا
أو جمعا مقصورا أو وصفا أو علما نحو نحو عثمان وسكران ونحو كثير وقرشي
وثلاث وسلمى ومحروة مهدا أو جمعا نحو حمراء وشعراء ولو سميت
بكلمة من قولك فاطمة كلثمة أحمد امتنع الصرف أو من أربع كلمتين
المرأتين أو من كلمتها ضربه وكذلك علي المرخم من حبلوي سميت به ومنها
وإن مثله فيما على أفاعل والحركات والسكنات وما جمع المتناهي
وتبعه الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ولو سميت به منع الصرف نحو دراهم
ودنانير ومساجد وفي حواشي ممل إن ... إذا سميت رجلا بمساجد

لم يصرف في معرفة ولا نكرة لأنه لا نظير له في الآحاد إذا سمي به رجلا صرفه قال أبو إسحاق
وهو القياس وكان الأخفش يقول إنما منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه
الواحد فلما نقلته وسميت به خرج من ذلك المانع وعن الأخفش أيضا أنه يصرفه
في المعرفة والنكرة فإذا نكرته صرفته أعني فإن مثال وسراويل بخصوص نحو جمال وحمار
الواحد بمثابة صرفت وإن جعلته جمعا لأنه جمع تكسير منعته الصرف وكان تقدير ...
حماليل والأشتراك حركة ما بعد الألف لفظا وتقديرا إنه مذهب الجمهور وذهب
الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فيما جاء في تكسير حتى أن نحو مسافر يكون علم قال
وأصل الياء المشددة في حد التسكين ولو إذا كان كما في [illegible] وبعضهم الكسرة
تقدير الألف نحو الشافعي أو بعد ياء النسب نحو مكي أو الألف المعوضة من إحدى
ياءي النسب تخفيفا نحو يمان أو تغيير النحويين نحو شام أو دخلت التاء نحو صيافلة
صرف وقال الأخفش العرب تصرف أماني جمع أمنية قال ولو سميت رجلا
علاني من علانية فإن كانت الياء ياء النسب صرفت في المعرفة والنكرة وإن
وضع على واحد من الجمع مثل حذفت التاء بنى بناء الجمع امتنع في المعرفة
والنكرة والمعروف في ثمان منع الصرف وجاء مصروفا في الشعر وفيه
لغتان وقال ابن عصفور إن سميت رجلا بثمان لم تصرفه لأنه اسم مؤنث كثلاث
وعناق إذا سميت بها وقال الفراء هو مصروف لأنه جمع أنثى وفي حواشي
[illegible] قال المبرد إذا سميت رجلا بثمان أو أحد هذه إذا كان من هذه الأبنية
فإن سميت رجلا بكراسي منعته الصرف لأنه من كثر والياء في كراسي
ياء النسب وأما ... والمنسوب منسوبا ومنع الصرف في النكرة والمعرفة
ونقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعله اسما مفردا وذكر أنه سمع
أنه سمع من العرب سراويل وقال [illegible] من العرب من يقول سراويل والعرب لم
[illegible] بالضمة أو آخر جمع مع الصيغة نحو مثنى وثلاث [illegible]
[illegible] في الزنة لا من حيث التاء قطع آخر فلم ينصرف نحو عشرون
[illegible] فإن أمكن أن يكون الوصف وأخذ منها وذهب الزمخشري إلى أنه
امتنع لأنه معدول في اللفظ وعدل عن التنكير وذهب الفراء إلى أنه امتنع للعدل

والتعريف بنية أل فإن سميت أجمع وأخواته فامتنع للعلمية وشبه الصفة أو شبه
العلمية وبقي في الكلام في أخر وجمع والصفة وشبه الزيادتين بالعلمي التأنيث
مثاله في باب ما لا ينصرف على وزن فعلان في فعلى فيمنع خلافا للمبرد
في زعمه أنه امتنع لكون النون بدلا من ألف التأنيث والقولان عن
أبي علي وقد نسب الكوفيون الى أنه لا يليق الشبه بالعلمي التأنيث بل يكون شبيها
زائدتين لا تلحقهما التاء وزعم الأخفش أن سكران مشبه بأحمر من حيث أنه صفة
مثله مؤنثه على غير مذكره لا بالتاء فإن لحقته التاء نحو ندمان وندمانة
فالصرف فأما لحيان ورحمان فالصحيح الصرف وبنو أسد يؤنثون باب
سكران بالتاء فيقولون سكرانة فيصرفون مذكره فيقولون سكران
بالتنوين ويجرونه بالكسرة ولا تنزل النون الأصلية بعد الألف الزائدة
منزلة النون الزائدة نحو ديان وشيطان فيمنع الصرف خلافا للفراء ولو أبدلت
النون الزائدة لاما بعد العلمية زائدة تنزلت اللام منزلة النون فامتنع [illegible] ثم
الصرف نحو أصيلال مسمى به فإنه لا تغير وأجراه في منع الصرف مجرى
ما آخره ألف ونون مبدلة من الهمزة في منع الصرف وأصله أصيلان تصغير
أصلان جمع أصيل مثل [illegible] تصغير أصيل أصيلال وأصيلان وقال
ابن جني ليس واحدهما تصغير أصيل وقال الفارسي أصلان مفرد
ليس جمع وذلك سائغ تصغيره ولو أبدلت النون من همزة أصلية صرفت نحو
حنان أصله حناء ووزن الفعل الغالب والخاص بالفعل يشركه في منع
الصرف [illegible] والغالب ما في أوله زيادة
من حروف نأتيت وهو منقول من فعل نحو يشكر وغير منقول من فعل نحو
أفكل ويرمع فإن كان الوزن مشتركا ونقل من فعل انصرف نحو ضرب
مسمى به خلافا لعيسى بن عمر والعبدي فإن كان الوزن مختصا بالاسم نحو إصبع
وإثمد [illegible] فالوزن [illegible] الراء والنون
امتنع [illegible] من الفعل [illegible] لا علمية
لعلة لازمة فلم يخرج إلى مثال من أمثلة الأسماء نحو [illegible] امتنع صرفه بسبب

أو بغير علية لازمة وبعد التغيير قبل التسمية نحو [illegible] ويمنع صرفه
عند الفارسي وامتنع عند الأخفش أو بغير التسمية فيما [illegible] نحو قيل
في ضرب إذا خففه بعد التسمية انصرف وفيما [illegible] قول الأخفش في رد ضرب
بغير المنع وفي حواشي [illegible] من يقول [illegible] رجل يضرب ثم سكنت
صرفه لأنه خرج إلى مثال الأسماء والمبرد يقول لا أصرفه لأن فيه نية الحركة
والتغيير [illegible] منزلة وقيل لأنه لا يجوز فيها ردها ولا قبل وأنشد أبو الفتح
في ضرب جاز أن ترد الكسرة انتهى والصحيح صرف النظر ويباع
ويقصر وانطلق ولا تعلق لغير كائن ولعوقبل التسمية والممنوع من الصرف
بكثر وجيده انصرف [illegible] بعض أو [illegible] نحو انطلق مسمى به
أو [illegible] وزن أفعل يعني منع صرفه خلافا له وجوز ابن خروف الوجهين
أو بغير التسمية وإن كان لها أمثال لازمة [illegible] وقيل لغة من يتم ويحيي
انصرف ولو سميت بقم وبع رد [illegible] الواو والياء قوم وبيع وصرفت أو في
لغة من أشم يحكي لا خلاف فيه خلافا والأولى [illegible] منه وصرفه عند
الفارسي وابن جني والغالب في أفعل يمنع مع الوصفية الأصلية وهي
قبول مؤنثه تاء التأنيث نحو أحمر فإن تعرض فيه الوصفية نحو مررت برجل أرنب
أي ذليل ونسوة أربع وبرجل أرمل انصرف لأن مؤنثه أرملة خلافا للأخفش في
أرمل مسمى به فإنه يمنع الصرف ويجريه مجرى أحمر لأنه صفة على وزن الفعل
وأما [illegible] على أرمل [illegible] وكان يعقوب حكى فيه [illegible] رملاء
كأحمر حمراء وزعم ابن الطراوة أن أحمر منعه من الصرف كون التنوين معروفا
في أصله إذ كان وصفا لا يفرق [illegible] بما يعامل الصفات [illegible] لأن أفعل وأفعل
الممنوع الصرف [illegible] مؤنث [illegible] نحو أحمر وحمراء أو [illegible]
نحو آلى وعجزاء في المشهور وما لا مؤنث له [illegible] نحو آدر وأكمر
وأما [illegible] فامتنع عند [illegible] وعند الكوفيين
المنونين واختلفت العرب في أجدل وأخيل وأفعى فجعلها الأكثر
أسماء فصرفها كأفكل وأربع ولو [illegible] شيئا منها [illegible] بعض النحاة

بنعت الصرف لوحظ في أجدل معنى شديد وفي أخيل معنى التخيل وفي أفعى
معنى خبيثة ووزن أفعى أفعل ولامه واو لقولهم أفعوان ومعناه [illegible] لغولهم
مفعاة وزعم ابن جني أنها مشتقة من [illegible] وهي [illegible] أصله [illegible]
ثم قلب وزعم الفارسي أن ألفه منقلبة عن ياء وهو مشتق من [illegible]
إذ كان أصله [illegible] وأما أجمع وأبتع وأخيع وإن استعملت استعمال
الأسماء ملحوظ فيها معنى الوصف وهو أول لأن [illegible] تابعا بجملة [illegible]
ولو حذف [illegible] الاستعمال [illegible] يصرفه وأما أدهم للقيد
وأسود للحية وأرقم للحية فيما [illegible] كالرقم [illegible] أن كل العرب لا
تصرفها لأنه لم تصرف أجمع وأبتع وأخيع وأن العرب لم تختلف في منع
صرف الصفة من الصرف وقال الكسائي في العرب تصرف مثل أسود
سالخ وصرح ابن جني بأن [illegible] الأسماء كلها تصرف واضطرب قول
أبي علي في صرف السحابات التي جمعت جمع الأسماء هل يحمل [illegible]
[illegible] وقال لا [illegible] قال ثعلب ونقول أسود سالخ ولا تضيفه
[illegible] أسودة وأنكر ابن درستويه أسودة وأنكر الجبان أيضا وقال
[illegible] من قبل الكوفيين وكان العرب تصرف أسود سالخ ونحوه مما حكى
الكسائي ولأنثى أسودة وذهب ابن الطراوة إلى أن أدهم وأسود
وأجدل صفات [illegible] الصرف وأن أجدل اسم [illegible] ورد على [illegible] جعله
صفة مع أنه [illegible] من الصرف وفي التوشيح قوله للقيد اسم وللحية
أسود وأرقم لما [illegible] أن لا تصرف [illegible] صفات [illegible] ابن الخباز وقوله [illegible]
[illegible] إلى ترك الصرف لغة فيها ومن [illegible] أن العرب لم تختلف في ترك
صرفها لأنها صفات [illegible] والغالب أيضا يمنع مع العلمية نحو أحمد علما
لابن الطراوة [illegible] أنه إنما [illegible] من النحو [illegible] أصله إذ
أصله الفعل وزعم أن العرب لا [illegible] من كلامهم [illegible] صرف أفكل مسمى به
ومن الغالب يفعل نحو يرمع ويعمل وتفعل نحو تولب وتفعل نحو تنضب
وتفعل نحو [illegible] و[illegible] إذا سمي بها منعت الصرف للعلمية

ووزن الفعل الغالب وما أوله [illegible] أو ياء وبعدها ثلاثة أصول [illegible]
بالزيادة [illegible] دليل [illegible] أولق [illegible] إن كان
[illegible] نحو أيدع وأفكل [illegible] عليه [illegible]
[illegible] وأرطى [illegible] وأكلل [illegible]
ولو [illegible] وأمثلة [illegible] منعها الصرف [illegible]
الفعل لا تكون الهمزة فيها [illegible] منع الصرف
وعروض سكون التخفيف مثل [illegible] نحو ضرب مسمى به ثم خفف فمنعه في
مذهب المبرد والمازني وابن السراج والسيرافي ومذهب [illegible] صرفه
وأما [illegible] منع الصرف وبعضهم [illegible] الأخفش [illegible]
[illegible] العرب [illegible] الأخفش وأما [illegible]
منع صرفه مسمى به [illegible] الأخفش صرفه وعروض [illegible]
أفعل [illegible] منع الصرف مسمى به للعلمية ووزن الفعل
وإن [illegible] يصرف في المعرفة وانصرف في النكرة
[illegible] وهو نكرة وأحمر
وأكثر [illegible] مع العلمية نحو ضرب
وضورب وجميع الأوزان المختصة بالأفعال ومن ذلك ضرّب ولا يلتفت إلى
[illegible] فعل [illegible] من ذلك ما لم يكن
من الفعل [illegible] اسم رجل ولموضع وبذّر وعثّر [illegible]
بالعقيق وبقّم اسم مكان [illegible] اسم [illegible] اسم موضع [illegible]
اسم [illegible] وكلها ممتنعة عند العرب الصرف [illegible] أبو الحسن
في [illegible] ووزنه فعّل [illegible] مسمى به
وإن كان [illegible] عن [illegible] مسمى به [illegible]
وما كان من الفعل [illegible] لا يوافقه في
الحركة والسكون نحو [illegible] لا يوجد [illegible] شمّر [illegible]
[illegible] إذا سمي به [illegible] من الصرف

كما يمنع العاص ونحوه. (فألف التأنيث) والنون الزائدتان في آخر الاسم على
فعلان أو شبهه من الأوزان يمنع الصرف مع العلمية وتقدم التركيب في
زيادة النون تفسير الألف الزائدة والخلاف في ذلك ولو صحبت من فعلان
فمن حسب القليل ومن منع صرفه لاعتقاده زيادة النون ومن صرف
لا تحفظ صرفه لاعتقاده أصالة النون وحسان وشيطان ودهقان
ينبني على أصالة النون فيصرف أو زيادتها فيمنع حتى لو وقد
منعت العرب شيطان وإن طرأ سمي قبيلتين وتقدم زيادة الألف
والنون في الوصف والفعلانة والفعلون نحو أرطى في لغة ما ركب
ثم مع العلمية وكما تمنع الممدودة نحو علباء وحرباء حتى سماء المركب
تركيب المزج يمنع مع العلمية نحو معدي كرب وآخر الاسم الأول المفتوح
إلا أن كان ياء نحو معدي كرب وقالي قلا أو واوا نحو بادو زحبلة
فإنه يسكن ولو ركبت مثلا من زيد لحركت التاء بالكسر وقلت مثل
مثلات زيد ولو ركبت مثلة مع زيد لقلت مثلة زيد ولا يتحتم في
تركيب المزج منع الصرف بل يجوز فيه الإضافة ومن معنى في بعلبك
ومعدي كرب وحضرموت والقياس سائغ ولم يجعلا الأخفش الإضافة
في قالي قلا وفي البسيط وقال الأخفش ومن العرب من يضيفه من أوله
وزعم التبريزي أنه لا يضاف في قالي قلا وحيث قلا اسم موضع ثوانيه
قال والأكثر ترك التنوين والفعل الجر أولها كمعدي كرب ولا أكثر فيه
حالة الإضافة إذا نصب أن تعرب الحركة في الياء فتسكن وقيل يجوز فتحها
على الأصل وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر والجزء الثاني
له ما له لو كان مفردا فيصرف نحو حضرموت ويمنع مثل رام هرمز وكرب
في حالة الإضافة ممنوع الصرف عند س والفارسي وحكي عن بعض العرب
صرفه وقياس غير منع الدال ... وفي باب المركب تركيب المزج
خلاف فيما يكون عند حالة المصريين والكوفيين والعجم خوارج
فيصير فيه ثلاث مذاهب للعرب منعه الصرف وإعرابه إعراب ـــــ

المتضايفين وبناؤه وما ركب في العدد كخمسة عشر إذا سمي به فلا أن
تبقى على حاله وأن تعربه إعرابه ما لا ينصرف وإعراب المتضايفين
وما ركب ولم ينصرف فإن لزم حالة واحدة كالنصب على الحال نحو
شغر بغر أو على الظرف ولم يلتزم فيه التركيب فإن ركب بعض الأحيان
تقض إذا سميت ... مثال الضبعي لا أول الشائع ولم يبن على تركيبه
فمنه ما جاء في شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء ورأيت شغر بغر
وبيت بيت وصباح مساء ومررت بشغر بغر وببيت بيت وبصباح مساء
... وقيل يجوز فيه التركيب والبناء وإذا كان المركب أعجميا
نحو ... فقيل يجوز فيه أوجه ... وإذا أضيف فمنع منصرف
ونص اللقبة على استعمال العجم ... بأن يستعمل تغيير
في لسان العرب فيتبع في ذلك وقول الجرمي في شرحه ينبغي أن يكسر أوله
ليكون ... وفي ... ينبغي أن يقع فيه ...
وجمل ما اعترض عليه س ... في شعر المتنبي بالواو
وكما حكاه أبو مروان بن حيان و... الزبيدي بالياء ساكنة
بلا واو ... وما ركب من اسم وصوت نحو سيبويه وعمرويه
فمذهب الجمهور أنه يبقى على حاله مبنيا وذهب بعضهم إلى أنه يجوز
فيه منع الصرف وقال أبو حاتم إذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة قلت عاقلة
لبيبة على حضرموت وعاقلة لبيبة مثل حضرموت وإن شئت أن تحكي النكرة
نونت وصرفت والتفسير إذا قلت ... عاقلة لبيبة ...
عاقلة لبيبة فإذا قلت رأيت فالتفسير رأيت الذي يقال له رأيت عاقلة
لبيبة ... إذا سميته بعاقلة ...
... فلم تصرف وإن شئت حكيت النكرة ...
... إذا قلت ... عاقلة ... ولا يدخل
عليها أل ... بعض ...
و... حكاية النكرة ...

عمرو بن

فيهما: القسـم الثاني يمنع مع العلمية في نحو عُمَر وهو معدول عن عامر
العلم المنقول من الصفة ونحو ثُعَل معدول عن أثعل فإن وُرد فُعَل مصروفا
وهو عَلَم علمنا أنه ليس معدولا ونحو أُدَد ولا يجعله لأن أُدّ فهي
النكرات وهو عُمَر من مشتق من الود بهمزة بدل من واو وهو
غير من الأود وهو العظيم ومن الغريب أن فُعَل علم جنس لا علم
شخص فالواحد بُعلق ومثل بغير أل فلا ينصرف فأما جُمَع وكُتَع
وبُصَع وبُتَع فتمنع الصرف للعدل وشبه العلمية فجميعها عن فُعيل
أو فعالى أو فَعْلاوات أقوال الأول للأخفش والسيرافي واختلف في
تعريف أجمع وبابه ما أضيف في التوكيد غير ملفوظ به لحميم فقيل تعريفها
بالعلمية وإليه ذهب أبو سليمان السعدي قال تنزلت منزلة
أنما عم الإحاطة المنتفية حال العلمية كغطفان وسعاد وقيل تعريفها
بنية الإضافة وهو اختيار السهيلي وابن عصفور وابن هشام رحمه الله جُمَع
وكُتَع انصرف في المعرفة والنكرة في قول الأخفش لأنه فيها عدل ومعرف
توكيد فلما زال عنه وصفه حقيقة وانصرف ومن لا يصرفه في المعرفة
كان فيما عدل وعرفه في النكرة لأنه رده إلى حال لم يكن فيها معدولا
فالذي في الترشيح وقد يجوز أن يقال إن العدل مع شبه الصفة في باب
جُمَع لا العرفية له فيه سلفا وأما سَحَر من يوم بعينه فيمنع الصرف
ولا يدخله تنوين فقال الجمهور هو معرب وقال صدر الأفاضل هو مبني
وقيل لا ينصرف للعدل عن أل والعلمية وبعضهم كلام ابن مالك وقيل
للعدل وشبه العلمية وهو اختيار ابن عصفور وقال السهيلي هو على نية
الإضافة وذكر الشلوبين الصغير أنه على نية أل فتعين من بين القولين
لشيوخ باب ما لا ينصرف وإذا سميت بفُعَل معدولا بعضها امتنع صرفه وإذا
سميت بغيرها انصرف قولا واحدا أو جمع فهو لا يصرفه ولا خفيف يصرفه
ولو نكر فُعَل الصفة انصرف أو بفُعَل الكسر والبناء كحذام فمذهب
سيبويه صرفه ويصرفه في النكرة ومذهب الأخفش وتبعه ابن

اليمين صرفه في المعرفة والنكرة وقال ابن بابشاذ لا خلاف في صرف جميع
معدولات المعرفات والتصغير لأن حرفت علة أخرى وهي التأنيث أو تبقى
علة متغيرة كالزيادة في فُعْلان ويمنع العدل مع العلمية فيما كان علما
على وزن فَعَالِ في لغة تميم نحو حَذامِ ورقاشِ وقطامِ وسَكابِ فهي معدولة عن
حاذمة وراقشة وساكبة كما أن عُمَر معدول عن عامر هذا مذهب سيبويه
خلافا للمبرد إذ زعم أنها امتنعت الصرف للتأنيث والعلمية وما هو مذهب
الشارح كباب عمر ومذهب الحجازيين بناء هذا النوع على الكسر ووافقهم
أكثر بني تميم على البناء فيما آخره راء نحو وبار وظفار وعن الأخفش بعض
بني تميم يبنونه على الكسر يعني الباب كله وحكى أن بني تميم يعربونه
إعراب ما لا ينصرف إلا فيما آخره راء فأكثرهم يبنيه كما ذكرنا وفي
الترشيح إن نكرت شيئا من هذه صرفته لأنه إنما عدل حال التعريف فإذا زال زال معه
ثقل العدل فصرف تقول هذه حذام وحذام أخرى انتهى فأما فَعَالِ أمرا
كنَزالِ ومصدرا كحَمادِ أو حالا كبَدادِ أو صفة جارية مجرى العلم كحَلاقِ
أو ملازمة للنداء كفساقِ وخباثِ فكلها مبنية على الكسر إلا ما كان منها
أمرا فبنو أسد يبنونه على الفتح ويجيز الجمهور ومن باب المصدر
وقصر السيرافي من باب الصفة الغالبة نحو حلاق وفَعَالِ في النداء بعضا من غير
الجمهور ولا يكون إلا في الذم وقال بعضهم لا يقاس شيء منها إلا في الثلاثي
قياسا على نَزالِ وفَعَالِ في هذه كلها معدولة عن مؤنث فلو سمي بشيء
منها مذكر فالمبرد حكاها من هشام فإذا أجاز فيه مالا وأجاز البناء
وعن المبرد إذا سمي بشيء من الباب فيه لا بد البناء وزعم ابن مالك أن كل فعال
المذكور يجوز صرفه لا الوصفية بصلاح وإن سمي به مؤنث فيمتنع على لغة
الحجاز ولغة تميم في حذام ونحوه ولو سمي مذكرا بحذام وبابه فمنعه الصرف
عنده معربا أو لم يكن مجاز أبقاه مرتبة ولا يكون فيه البناء كما قاله
المؤنث في لغة الحجاز والعدل يمنع مع الصفة في أُخَر جمع أخرى تأنيث آخر
من باب أفعل التفضيل خلافا للأخفش إذ زعم أنه ليس من بابه فلأن الأصل

جمع أُخرى بمعنى آخِرة فصُرِف ولو سمي بأُخَر الممنوع الصرف فمذهب أبي الحسن
والمبرد والكوفيين أنه يصرف ومذهب س على منع صرفه لأنه معرفة ولا نكرة.
ويمنع العدل أيضا مع الصفة فيما وازن مَفْعَل وفُعَال في العدد وفيه لك
ثلاثة مذاهب أحدها مذهب الكوفيين وهو القياس فيما لم يسمع على ما
سُمع والمسموع عند الكوفيين والبصريين عُشار ومَعشر وخُماس ومَخمس
ورُباع ومَربع وثُلاث ومَثلث وثُناء ومَثنى وأُحاد ومَوحد ويقاس
على هذا الكوفيون سُداس ومَسدس وثُمان ومَثمن وتُساع ومَتسع
وترك البصريون القياس واقتصروا على مورد السماع وقيل يقاس على ما
سُمع من فُعال لا على ما سُمع من مَفعل وقيل يقتصر من البناءين وهو الصحيح
لسماع ذلك من العرب فتقول مَوحد وأُحاد إلى مَعشر وعُشار وحكى البناءين
أبو عمرو الشيباني وحكى أبو حاتم ويعقوب من أُحاد إلى عُشار ولا تدخل هذه
آل وأما هنا فقليلة ولا يجوز صرفها مذهوبا بها مذهب الأسماء خلافا للفراء
وإذا سمي بشيء منها امتنع الصرف للعلمية والعدل عند الجمهور وقال
الأخفش والجرمي وأبو علي وابن بابشاذ وابن برهان ينصرف ولو نكر بعد
التسمية فالجمهور على المنع ومن صرفه أجمع بعد التسمية صرفه هنا لأنها
العُجمة جنسية وشخصية فالجنسية ما نقلته العرب إلى لسانها نكرة
فتصرفه فيه بإدخال آل عليه وبالاشتقاق منه والشخصية في أول
أحواله إلى اللسان علما ومذهب الجمهور أنه لا يشترط كونه علما في لسان
العجم أول النقل وإليه ذهب الأستاذ أبو علي وأصحابه وابن عصفور وذهب
الأستاذ أبو الحسن الدباج إلى اشتراط كونه علما في لسان العجم وسوى
كلامه قول من قال من أهل إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز
وفيروز وقارون وفرعون وأشباه هذه الأسماء فيما لم تقع في كلام
الأعجمية على حينما كانت في كلام العجم وعلى هذين القولين
يكون الخلاف في بُندار وقالون وبهزاذ على قول الدباج ويمنعان
على قول الجمهور ومنه وابن عصفور يقولون بصرفه وبندار

فلم يصرفه ولا يقيد وتعرف العجمة بنقل أئمة لسان العرب وبخروجه عن أوزان
الأسماء نحو إبريسم وبتتبعه الراء النون في أول كلمة نحو نرجس وقد
تتبع في الآخر نحو قُنْدُر وباتباع الزاي الدال نحو مهندز وباجتماع
الصاد والجيم نحو الصولجان وباجتماع الجيم والقاف نحو قج وإن فصل
بينهما حرف فيكثر في الأعجمي نحو المنجنيق وبكونه خماسيا عاريا من
حروف الذلاقة أو رباعيا فإن كانت فيه الراء مع السين فقد يكون عربيا
نحو عسجد وسوسن وقليل وما بني على فيما من كلام العرب وسمي به فينبني
على الخلاف أيمنع بالعربي أو لا يمنع أو يفصل بين ما هو على فعل مكسور
أولا فمن قال يمنع اعتبره بأنه إن كان فيه مانع منع وإلا صرف والعجمة
الشخصية تمنع مع العلمية وزيادة على ثلاثة نحو إبراهيم فإن كان ثلاثيا
متحرك الوسط نحو لَمَك وتمثل اسم رجل ففيه خلاف وإن كان ساكن
الوسط نحو نوح فالأكثر الصرف على الصرف نحو ساكن الوسط أو متحرك خرج
نص السيرافي وابن برهان وابن خروف وأجاز عيسى بن عمر وتبعه ابن
قتيبة وعبد القاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع فإن انضاف إلى ذلك
التأنيث نحو جور فالمنع فإن كان رباعيا بياء التصغير نحو عُزير صرف
وألف البيضاء زائدة فإن ألفه وصيغت بالانصراف واختار الفارسي أن يكون
أزيد للمنع الصفة كسيبويه القياس ومنع وابن جني العربي
كان شغاف مصر أعني يعقوب ذكر الفتح ممنع وحمله على تفسير
الأسماء على عادة الناس في التسمية بالأسماء الأعجمية ولا يقال في الأعجمي إنه
اشتق من مادة عربية لا يقال إنه زيد من الرتبة ولا يعقوب من العقبى وقد
رد أبو علي على ثعلب في قوله إن إبليس من أبلس ولا تستنزل جهله أول الحكم
بمنزلة العجمة فيمنع الاسم الصرف ولا يكون الاسم لنبي من غاية التسمية به
نحو مصحر ورحمة فيما لغة آدم ولا يدعى عربية إلا في نبيا حكاه أبو جعفر
الرواسي عنه . الثالث تقدم التأنيث اللازم وأنه يمنع الصرف
وحده وقيل الملازم يمنع مع العلمية فإن أنث بالحاء فيمنع كان لمذكر

أو مؤنث كطلحة وعلانية وربعة ولو قيل بمؤنثه وسمي به من
الماء فإن كان ثلاثيا كبر ففي به الوجهان المنع والصرف وقيل يصرف بلا
خلاف أو ثلاثيا ساكن الوسط نحو هند كشمس أو رباعيا كجعفر وسكت
بعضهم التسمية أو ثلاثيا ... وسميت به مؤنثا ولم ... إليه جهة
جاز الصرف ومنعه على قول الجمهور والمنع أكثر وأجود وعليه أبو علي
وقال المبرد أنفع وذهب ... والزجاج إلى تحتم المنع إذا كان
اسم بلد نحو فيد وفي التوضيح ما لا علامة فيه ... بعض النحويين يجريه
مجرى ما فيه التاء فلا يصرف في معرفة قلت حروفه أو كثرت ويصرف
في النكرة وهو القياس وبعضهم يتوسط في هذا المذهب فما كان من هذا
الضرب ثلاثيا محرك الوسط نحو قدم اسم امرأة أو جمل أو كان ما قبل
آخره ... نحو زينب وسعاد لم ينصرف في المعرفة وصرف في النكرة
وما كان من هذا ثلاثيا ساكن الوسط يصرف في كل حال نحو هند ودعد غير
وجمل لا ينبغي فإن اضطر ... بالمنع وحكى ابن عصفور فيه خلافا قال
وإن كان محرك الوسط نحو قدم وسميت به مؤنثا امتنع خلافا لما في
الأنباري إذ جوز فيه الوجهين وفي التسهيل ... منعها الصرف
بإقبال التأنيث المعنوي والعلمية أو ... الصرف خلافا للفراء
وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف ... أو سكن وخلافا
لابن خروف في محرك الوسط إذ ... إذا سمي به مذكر وإن كان
أزيد من ثلاثة لفظا نحو سعاد وزينب وعناق وأتان أو تقديرا نحو جيل
أصله جيئل وسميت به مذكرا امتنع من الصرف فإن كان المؤنث صفة
تذكير فأما أن يكون منفردا به المذكر نحو ... وقال ... امرأتين
سمي به مذكرا أو مشتركا فيه المؤنث انصرف نحو حائض وقتول وقال
الكوفيون إن سميت المذكر بوصف المذكر فيه أو باسم امرأة ...
أو قتول جاز أن لا تصرفه ولا أعلم أحدا أجازه وقال بعضهم ... بالكثرة
تسمية المؤنث به نحو حلوب وسمي به مذكر منع وإن لم يكثر صرف نحو

قتول وفي التسهيل يجري مجرى حائض فعول ومفعال وفعيل بمعنى مفعول
ومفعيل إذا كان معناه مختصا بأنه موضوع للمذكر على مذهب الخليل
و س وذهب الفراء إلى أن فعيلا بمعنى مفعول أصله الهاء وتركوها للفرق
بينه وبين فعيل بمعنى فاعل فلا يصرف إذا كان خالصا وسمي به مذكر
كحائض وأما فعول ومفعال فجرى ... ومذكار من فاعلة
فيمنعه للمذكر وإن كان وصفا خاصا بالمؤنث نحو حائض وطامث
وطالق وسميت به مذكرا انصرف خلافا للكوفيين فإنه يمنع الصرف عندهم
وما كان اسما على لغة ... نحو جنوب وحرور وسموم وقبول فإن سميت
به مذكرا انصرفت على تقدير أنها أوصاف ... كحائض ومنعت
على تقدير أنها أسماء ... كصعود مسمى به وفي المختصر جنوب
وحرور وسموم وقبول ودبور أسماء في قليل الكلام فإذا سميت بها امتنعت
الصرف وصفات في أكثر الكلام فإذا سميت بها انصرفت ... وأما
ذراع فسمعت عنهم ... وتذكيرها قليل ولو سميت به مذكرا
صرفته حملا على العرب والقياس ترك الصرف وأما كراع مؤنث
وحكي إنما ضعيف تذكيره فإن سميت به مذكرا فمن العرب من يصرفه قال س
يشبه بذراع ومنع ... فإن كان التأنيث بتاء جمع نحو كلاب
وعنوق وسمي به مذكر انصرف وأما اسم رجل ... على مذهب
الفراء وسواه جمع اسم سمي به ... تسمية المؤنث ... به
فامتنع للعلمية والتأنيث وعلى مذهب س وسواه فعلاء وسمية
نزل من واو وأصله وسمه فامتنع للتأنيث اللازم ... التكبير
غير التسمية فينصرف على مذهب الفراء ويمتنع على مذهب س وإذا سميت
بثلاثي مذكر ساكن الوسط نحو ... وسمي مؤنثا فابن أبي إسحاق
وأبو عمرو والخليل و س والأخفش والفراء والمازني يحكمون فيه بالمنع
الصرف وعيسى وأبو زيد والجرمي والمبرد ... نقل كتاب
عنه يصرفونه ... أنه يمنع الصرف بلا خلاف انتهى ولو سميت

عرس [illegible]

بابل وهم رحلاً جمع لا تبرح صرفه لأنه لا واحد له من لفظه فيا بيته كتابيث
الواحد فقال كخطاب الأردي ولا أدرية ما سمولا ولو كان ثنا بيته تلا نيث
الواحد لوجب صرفه لأنه ثلاثي كرجل سميته بهند اسم امرأة. إنفسي
وصرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبني على المعنى
فإن كان اسم أب نحو معد وتميم ولخم وجذام أو اسم حي كقريش
وثقيف أو اسم مكان ككثير وثبير أو اسم لفظ نحو كتب زيد ما جاء
صرف إلا إن كان فيه مانع نحو تغلب فيمنعه كما إن سمي حي أو قبيلة
لوجبه منع الصرف فيه وهذا غلط الزجاجي في جعله مصروفا إذا أريد
به اسم الحي وإن كان اسم أم كباهلة وسلول بنت زبان بن
امرئ القيس في قضاعة أو اسم قبيلة كمجوس ويهود أو اسم بقعة كفارس
وعمان أو اسم كلمة نحو كتبه زيد فإجادة منع الصرف وأما أسماء
ولا أفعال والحروف فتذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار
الكلمة فإن انضاف إلى التأنيث ما يوجب منع الصرف منع وكذا حروف
الهجاء تذكر وتؤنث وزعم الفراء أن تذكيرها لا يكون إلا في الشعر وتقدم
الكلام على شيء من ذلك في باب التذكير والتأنيث وقالوا إذا كان اسماً
لحي أو قبيلة منعوتا بابن أو أب وأضفته إليها أيضاً ولو في التعريف والنية
كان ذلك الاسم على ما كان عليه لو لم تضفه إليه ابتداء فإن كان فيه مانع
منع وإلا صرف والحكم هنا بالاختيار والخطاب وغيره إلا أن يكون لو لم
المحذوف لا الملفوظ به لتنافي حذف المضاف في غير هذا الباب فإن الحكم
غالباً الملفوظ به لا للمحذوف كما قال   تميم بن مر وأشياعها
يريد أبناء تميم ولا تقول وأشياعه ولا خصصت لا لفظا ولا نية وأردت
الحي صرفت إلا إن كان فيه مانع أو القبيلة منعت إلا إن كان فيه
مجوز الوجهين فيجوز في الفصائل وإذا خيرت على أقسام ثم تحقيق
للقبيلة وذلك يهود ومجوس علمين للقبيلتين وبمعنى الصرف فإن
جعلتها جمع يهودي ومجوسي ككرومي وروم فيجوز إدخال مثل

أل عليهما وفيهم يغلب التحقيق للحي   وفيهم يغلب عليه اسم القبيلة كسلول
وسدوس وفيهم يغلب عليه اسم الحي وهو قريش وثقيف وكلب ومعد
وعاد فينصرف ومن لا انصرف باعتبار القبيلة وفيهم يجوز فيه الأمران
وهو ثمود وسبأ وقد تسمى القبيلة باسم الأب والحي باسم الأم فيجعلان
بابن وبنت فقالوا في اسم الأب تميم بن مر وتميم بنت مر وقالوا في اسم الأم
باهلة بن أعصر وباهلة بنت أعصر أنثوا فيهما على معنى القبيلة وذكروا
على معنى الحي وأسماء البلاد ما كثر فيه أل انصرف نحو الرقة والبصرة
وما عري منها وفيه علامة التأنيث امتنع نحو مكة وحزوى وما عري منها
مذكر فيصرف وذلك بدر وثبير ودابق وحجر والحجاز والحجر والشام والعراق
وما يغلب عليه التأنيث وذلك فارس وعمان وما يغلب عليه التذكير وذلك
منى ونجد وواسط وحنين ودابق وما يستوي فيه حراء وقباء وبغداد
وما يستعمل مؤنثا فقط وهو ما بني نحو مشق وجلق. أسماء السور
إن كانت السورة سميت بجملة نحو قل أوحي وأتى أمر الله أو بفعل لا ضمير فيه
فإن كان في أوله همزة وصل فقطعت أو تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف وأعرب
إعراب ما لا ينصرف فتقول قرأت اقتربه أو باسم من حروف الهجاء على
حرف واحد وأضيف إليه سورة لفظا أو تقديرا أو لم تضف فبالحكاية ولا إعراب
وقرأت سورة صاد فتحكي أو سورة صاد فتضع وتعرب على اعتبار
التأنيث في الحرف كيف ولا تعرب على اعتبار التذكير فيه لأن في حروف الهجاء
الوجهان التذكير والتأنيث وفي قاف والقرآن وصاد بالفتح وخرج
على أنه منصوب بفعل محذوف فمنع الصرف وعلى أنه لما كانا علمين للسورة
ولم يتمكنا بنيا على الفتح مثل هذا الوجه من أو على أكثر من حرف فإن
وازن الأسماء الأعجمية وأضيف إليه سورة لفظا أو تقديرا نحو ياسين وحاميم
فقال ابن عصفور بالحكاية وقال الأستاذ أبو علي الحكاية وإعرابه
إعراب ما لا ينصرف وهو حضرموت فإن جعلته اسما للسورة أو أضفته إليه
وقال الأستاذ أبو علي ولا يجوز التركيب وقد جعلهم يا سين مخرج

على أنه منصوب بفعل مضمر أي اذكر ياسين ومنع الصرف لأنه علم أعجمي وعلى
أن سين مبني على الفتح وقال [illegible] وليس بناء تركيب وإن [illegible] وأمكن فيه التركيب
نحو طاسين ميم وأضفت إليه سورة لفظا أو تقديرا قال ابن عصفور فالحكاية
وقال الأستاذ أبو علي فالحكاية والإعراب إعراب وجهي حضرموت فيجعل
الإعراب في الميم وتفتح النون أو يضاف فيكون الإعراب في النون وميم مصروفة
إن اعتقدت فيها التذكير وغير مصروفة إن اعتقدت فيها التأنيث وإن لم تضفه
إليه فالحكاية والبناء نحو خمسة عشر والإعراب إعراب ما لا ينصرف وإن لم يمكن
التركيب فالوقف ليس إلا أضفت إليه سورة أو لم تضف نحو كهيعص وحم عسق
وأجاز يونس كهيعص بفتح أربعتها وجعلها إعرابا في الصاد لعلة [illegible] فيما
لا ينصرف وفي حواشي [illegible] يونس بقول كاف ها يا عين صاد برفع
الصاد وبنصب الكاف والعين قال المبرد يونس بفتح الكاف لالتقاء الساكنين
ويضم ويجعل ما قبل الصاد حشوا انتهى أو ما [illegible] من حروف العلة وفيه أل
انصرف نحو الأنعام ولا إعراب إن لم تكن فيه ولم تضف إليه سورة لا
لفظا ولا تقديرا امتنع الصرف نحو هذه هود وقرأت هود وتبركت بهود
وإن أضفت وفيه ما يوجب المنع [illegible] وقرأت سورة يونس وإلا صرفت نحو
قرأت سورة هود وسورة نوح [illegible] وعلمية أفعل وفعلان
الصفتان بشروطهما وأخر والمعدول في العدد والجمع المتناهي وذو التأنيث
اللازم [illegible] المذكور إذا سمي به خلف الصفة العلمية فامتنع من الصرف
فإذا نكر بعد التسمية فالمشهور عن [illegible] أنه يصرفه وبه قال المبرد وقال
[illegible] لا ينصرف [illegible] وفعل
[illegible] أحمر [illegible]
[illegible] والخبر في التنكير وقال
أبو علي يجوز الوجهان وإن كان أفعل للتفضيل ونكر بعد التسمية وكان
مجردا من من انصرف [illegible] وفيه من لم ينصرف [illegible]
ولا يجوز فيه خلاف لما خشن وفعلان المذكر لضعف الصفة فيه

العلمية فإذا نكر بعد التسمية لم ينصرف والمعدول في العدد إذا نكر بعد
التسمية فالجمهور يصرفونه ومنع أبو علي فوات المنع والصرف والجمع
المتناهي إذا نكر بعد التسمية فمن منعه والمبرد يصرفه وعن الأخفش
قولان المنع والصرف وذو التأنيث اللازم إذا نكر بعد التسمية لا ينصرف
ولو ركبت تركيب حضرموت وكان الأول منهما متناهيا كان [illegible]
مجاريب [illegible] أو بعشر [illegible]
بعد التسمية فمذهب الجمهور أنه ينصرف وقيل لا ينصرف [illegible]
[illegible] وما يمنع الصرف مع العلمية إذا نكر [illegible]
الزيادتان من غير فعلان فعلى ووزن الفعل من غير أفعل فعلاء والعدل في غير
العدد وأخر وألف الإلحاق وألف التكثير والتركيب والعجمة والتأنيث
بغير اللازم [illegible] آخر [illegible]
آخر [illegible] إذا زالت إحدى العلتين وهي العلمية وقيل
زالت العلتان [illegible] إذا نكر بعد التسمية [illegible]
يكون جمعا متناهيا نحو جوار أو [illegible]
[illegible] الرفع والجر [illegible]
كان منه [illegible] يونس [illegible] عيسى [illegible]
أن [illegible] حالة الجر [illegible] في النصب [illegible]
فإن جواري ورأيت جواري ومررت بجواري [illegible]
امتنع للعلمية وشبه العجمة أو امرأة امتنع للعلمية والتأنيث
[illegible] للعلمية ووزن الفعل ولو سميت [illegible] امرأة امتنع
[illegible] حالة الرفع وتحركت حالة الجر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ومررت بجواري [illegible]

ولتعذر أن وما ذهب إليه ابن الضائع فابتها الكوفيون من أنك إذا صغرت يغزو
لم تقلب الواو ياء لأن الضمة تكسر بل تقول جاءني يغيزو ورأيت يغيزو ومررت
بيغيزو مخالف لقول الجمهور وبناء الجمع المتناهي إذا صغرته ألفا كعذافر وعلائق
وصغار لم تنون فيقال إذا كان اسما مؤنثا نحو زينب وسعاد أو ذا شبه
مانع بالمضارع أو مانعين نحو أحاديث مصغرا أو أعجميا نحو إبراهيم أو مركبا نحو
بعلبك أو وصف نحو أفضل مكبرا ومصغرا نحو سكران فتصغير جميع ذلك يبقي
منعه منع الصرف نحو زيينب وسعيد وتغيلب وأحيمد وأبيرة أو مسبرهيم
فإذا صغرته تصغير الترخيم وتغيلب وسكيران لوجود العلتين فيه
فإن أزال بناء التصغير أحد سببيه صرف نحو عمير وعمر وتميم وعلي ومريم
وجنيد ولو صغرت لأحمد تصغير الترخيم نحو حميد لأحمد صرف ومن
يكون التصغير موجب المنع وهو فيما إذا ينتهي صرف مكبره حتما نحو
تحلئ والمترد وتوسط وترتب مستثنى فإنها إذا صغرت كان فيها العلمية
وشبه المضارع فامتنعت للعلمية والوزن تقول تحيلئ والمترد وتويسط
وترتيب وفيه صرف مكبره جوازا نحو هند فإذا صغر دخلته التاء نحو
هنيدة فامتنع من الصرف وجوبا فيصرف إن الصرف من اللام
بصرف وهو لغة محذوف من الهاة ومن أجل ذلك الصرف لأجل ...
وأما الجمع المتناهي فقال الأخفش بعض العرب يصرفه وقرئ ...
سلاسلا وقواريرا قواريرا بالتنوين وقال بعضهم هو بصرف للتناسب
ويجعلونه للرسالا سلاسلا وقواريرا ويغوثا ويعوقا في قراءة من نون واستثنى
بعضهم ما آخره الياء نحو جوار فذكر أنه لا يصرف للضرورة واستثنى
الكوفيون أفعل من فعل لا يصرف للضرورة وأما منع صرف ما ينصرف
فيذهب أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين إلى أنه لا يجوز
وذهب معظم الكوفيين والأخفش وأبو علي إلى جوازه في الضرورة

باب التسمية

إذا سميت بما يتضمن إسنادا نحو قائم شرا وبرق نحره وذرى حبا

نحو تغلب

عن بنسب عنه

وقام بما ولي فيه الحكم ... وأجاز بعضهم فيما انتقل به حكم الفعل نحو قمت
الإعراب فتقول قام قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت وأجاز بعضهم حركة
البناء فيه ... قمت وقمت وبقمت وبقمت ولو سميت بتأبط حكيته
ولم تغير التسمية مثل سائر كلامهم واختص التسمية بالجملة
الاسمية بالعطف على الجملة الفعلية أو بما تضمن عملا بعضه أو نصبا قبله
الحكم الذي كان قبل التسمية ... ذلك أن تسمي بقائم أبوه أو ضارب
زيدا ويضاف للعوامل فتقول قام قائم أبوه ورأيت قائما أبوه ومررت
بقائم أبوه وقام ضارب زيدا ورأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا
فإن كان الناصب حرفا حكيته نحو أن زيدا تقول قام لكن زيدا ورأيت إن
زيدا ومررت بأن زيدا فيما يتضمن عملا جزئيا ظاهره فيما تقدما وللعوامل
والثاني مخفوض فتقول في التسمية بغلام زيد جاء غلام زيد ورأيت غلام زيد
ومررت بغلام زيد أو بحرف جر وهو على ضربين واحد حكيته فتقول في
التسمية بزيد جاء بزيد ورأيت بزيد ومررت ببزيد وأجاز المبرد والزجاج
فيه الإعراب بزيادة حرف عليه من جنس حركته ثم يزاد عليه حرفا من
بنائه وهو على ثلاثة أوجه الثاني ونحو فتقول جاء بني زيد ورأيت بني زيد
ومررت ببني زيد أو على حرفين والثاني صحيح نحو من زيد فيجوز فيه الحكاية
والإعراب في النون فتقول جاء من زيد ورأيت من زيد ومررت بمن زيد
أو الثاني علة نحو في زيد فالجمهور على الحكاية وأجاز المبرد والزجاج
فيه الإعراب بزيادة حرف فتقول جاء في زيد ورأيت في زيد ومررت
بفي زيد أو أكثر فالحكاية والإعراب إعراب المضاف والمضاف إليه
وقد منع بعضهم إعرابه إذا كان الحرف ثلاثيا أو ثنائيا صحيح
الأحرف ولم يذكر ... من زيد وشبهه فالإعراب كغلام زيد وإن تضمن
إتباعا كأن تسمي بمعطوف ومعطوف أو بصفة وموصوف فلا إعراب
الذي له قبل التسمية فتقول قام زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد
وعمرو وكذلك الصفة والموصوف أو تسمي بحرف من حروف كالتسمية بإنما

وكذا انما وان ما وان زائدة الجزاء ولعل بأن اللام زائدة وكأن ومع
كله تحكى فتقول قام انما ورأيت إنما ومررت بأنما وكذا إذا ضبط بحلا في أما
في قولك أما والله وأشابه أما تعز والتي لا استفتاح فان سمي بما قبيحة
ولا معرفة من أنه يشترط في هذا الزائد ان يكون لمعنى يصير مع ما قبله معنى
لم يكن له فان كان زائدا محضا في سولك

ليتما هذا الحكم لها وفي قوله تعالى فبما نقضهم وعما قليل
ونحوه وحي بشي منها فعلا لا يحكى بل يعرب ويفتقر [illegible] بينهم
منهما ما يحتاج الى الكلام فتقول في عقاقا عمد ما وفي بما بيوما وقيل
يحكى وان كانت لمحض الزيادة وهو مفهوم من كلام [illegible] والظاهر
انه اول او تركيبا من حرف واسم كان تسمي بما زيدا او نحو ما او منذا
او انه عنه من يقول بتركيبه وحيثما وأما التي للاستفهام اذكرا او كائن
او هذا او سما ولا يجمع هذا يحكى او تركيبه حرفي ويعل نحو ملح إذ الى بعض
فيه فيحكى فان اضمرت كان من تركيبه الاسناد ونحو يضربون وضربوا
في لغة اكلوني البراغيث ثم يقول يعرب بالحروف وتزاد نونه ضربوا
فتقول ضربون وتقلب الواو ياء في [illegible] كيبرين وقال الزجاج لا تقلبه
بل يجري مجرى زيتون وبعض بتا الواو فتقول قام ضربون ورأيت ضربونا
ومررت بضربون [illegible] وقيلها في [illegible] اللغة يحكيه [illegible] التسي
اما يجي به وكلمي النون [illegible] ونحو [illegible] الفعة يعرب ويمنع الصرف
للعلمية وشبه العجمة وان كان موصولا وصلته نحو ان تسمي بالذي رأيت
فلا يغير عن حاله بل يحكى فان كان التركيب من غير ما تركيبه العرب نحو
من او لو لو ندا ونحو قام وقام فلا يكون على الحكاية ويرجع الى اصل الاعراب
والتركيب ويجري على قياسه من التسمية في الجزء [illegible] واحتاج اليه وقال
المبرد كل شي [illegible] سميته بما هو منه كذا فالواحد ان سميت حكيته بجملة
[illegible] ومنع الصرف وان سميت حكيته وان سميت بما تقول
ان ماذا وان سميت حكيته فيصير به الشبه [illegible] يقال له

في رويته رأيته انا يحكى [illegible] ان يكون اسما لنتسمى او حرف [illegible] ومعطوفا
دون متبوع فكالجملة يحكى على حاله من الموضع الرفع [illegible] فمن كان مرفوعا
نحو وزيد فلا تقول قام وزيد ورأيت وزيد ومررت بوزيد وكذا من نصب
فتقول قام وزيدا ورأيت وزيدا ومررت بوزيدا وكذا من جر تقول قام وزيد
ورأيت وزيد ومررت بوزيد وجميع ما تقدم لا يضاف ولا يصغر ولا يثنى ولا
يجمع ولا يرخم ولا ينادى ان كان موصولا فيه ال نحو الذي رأيت [illegible] سمي
ولو سميت بالرجل منفصلا جاز ندائه مع اقرار ال ومثنى او مجموعا على حده
او جار مجراهما منفصلا نحو زيدان وزيدون واثنان واثنتان وعشرون
وماية اعرب بما كان له قبل التسمية وتثبت النون بعد الياء وان تسمي بها او نقش
اعرابه في المثنى وما واقعه ويجعل الاعراب في النون ويمنعه الصرف فتقول
جاء زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان اذ فيه العلمية والزيادة فان [illegible] نحو
دان وشان مسمى بهما [illegible] فتقول جاء دان ورأيت دانا ومررت بدان
وكذا كان وفي حواشي [illegible] وتقول ماذان كما تقول رجلان ومن قال
هذا رجلان قال ماذان [illegible] زيادتين فلا [illegible] إن تسمى
وهو مثال لما ذكرناه او تقلب الواو ياء في الجمع وما واقعه ويجعل الاعراب
في النون وتصرفه فتقول جاء زيدين ورأيت زيدينا ومررت بزيدين ولم يذكر من
في هذا الجمع [illegible] الواو [illegible] واجاز غيره ان تلزم الواو وتمنع الصرف
للعلمية وشبه العجمة فتقول جاء زيدون ورأيت زيدون ومررت بزيدون وحكى
هذا [illegible] ورأيت [illegible] ومررت [illegible] وقال بعض
اصحابنا وهذا شاذ لا يقاس عليه وذكر السيرافي وحكى ابقاء الجمع
وهو ان تلزم الواو [illegible] والنون مفتوحة وزعم ان ذلك صحيح من لسان العرب
تقول قام زيدون ورأيت زيدون ومررت بزيدون فان جاوز المثنى والمجموع
على حده صيغة اخرى فلا يجعل المثنى كعمران والجمع [illegible]
بل يحكى فيها اعرابها قبل التسمية او مجموعا بالف وتاء نحو مسلمات فيحكى
اعرابه فيجوز منصرفا او يترك تنوينه [illegible] واجلد

الكوفيون أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ككلمة أو حاميم أو طاسين وياسين
فتمايز يمنع الصرف للعلمية وشبه العجمة أو يحكيها قلت هذا حاميم ورأيت
حاميم ولا تصرفه أو حرفين ثانيهما حرف لين نحو لو وكي وما
ضعّف ثانيهما تقول جاء لوٌّ وكيٌّ ورأيت لوًّا وكيًّا ومررت بلوٍّ وكيٍّ
وتضعيفه لا ما فإنه يزيد ألفًا ثانية بعد الياء فتقلبها همزة فتقول ماءٌ ولاءٌ ويا
أو صحيح نحو من وعن ولم يضعف تقول جاء منٌ وعنٌ ورأيت منًا وعنًا ومررت
بمنٍ وعنٍ وقالوا إذا سميت بكمْ وسمي عن الواحد على ما لا ما ستعلمه فيه
فيجوز الحكاية ويجوز إعرابه فتقول عن ماءٌ وعن ماءً ومن ماءٍ ويجوز
إلا إعراب أو مقتطعين من كلمة كالتسمية برب من ضرب ويلي من ليت تقول
ربٌ وربًا وربٍ ولتٌ ولتًا ولتٍ أو حرفًا واحدًا فإما أن يكون متحركًا أو ساكنًا
إن كان متحركًا فإما أن يكون كلمة أو بعض كلمة إن كان كلمة كتاء
ضربتُ وضربتَ وكاف ضربكَ تقول توٌّ وتيٌّ وكاءٌ وتوًّا وتيًّا وكاءً
وتوٍّ وتيٍّ وكاءٍ على حسب العرب وإن كان بعض كلمة فيكمل بما أنها
تقول في التسمية بالراء من ضرب جاء ضرٌ أو راءٌ فيكمل بعينها تقول جاء ضرٌ
أو إنما يكمل بالفاء أو بالعين تقول جاء ضبٌ أو ربٌ ومن النحاة من يكمل
بالتضعيف ولا يرد شيئًا من حروفها لفظًا فتقول في التسمية بالطاء المفتوحة
من ضَرب والمضمومة من ضُرب والمكسورة من ضِرب قام طاءٌ وطوٌّ وطيٌّ
ورأيت طاءً وطوًّا وطيًّا ومررت بطاءٍ وطوٍّ وطيٍّ وإن كان ساكنًا
كالراء من التسمية وغيره يجوز وسواء كان كلمة أو بعض كلمة إن كان كلمة
فإما أن يقبل الحركة أو لا إن كان لا يقبل الحركة كالألف قلبه همزة فإما وقيل لا
تصح التسمية به وقيل لا يمتنع فيقلب همزة وتضعيفه فتلتقي همزتان
ولا أولى ولا يمنع من قلب الثانية ألفًا فتقول آءٌ وهو ما قالت العرب آءٌ التشطير
وإن كان يقبل الحركة وكان حرف لين زيد عليه من جنسه ما يحتمل الحركة
ويتوصل بهمزة الوصل وذلك كالتسمية بالواو والياء من اضربي تقول جاء
أوٌّ وجاء أيٌّ وإن كان بعض كلمة فقد يجتلب له همزة الوصل إن كان صحيحا

فيقول في التسمية بالباء من اضرب قام أبٌ ورأيت أبًا ومررت بأبٍ وفي حواشي
مبرمان قال في كتاب الجرمي يقول من إذا سميته بالباء من اضرب أب خطأ لأنه جاء
بألف الوصل وأدخلها على حرف متحرك وألف الوصل لا تدخل على المتحرك انتهى
وقيل قال بعضهم لا يجوز أن يسمى بالباء من اضرب إذا قلت أب لأنك لا تكمله أو تبقيه
بقيته على حرفين ومن أصل مذهبه فوقٌ وهو خلاف مذهب من انتهى وقال
فيها أيضًا قال أبو إسحاق وأجاز أن أقطع الألف يعني من اضرب إذا سمي بالباء انتهى
وإن كان قبله ما قبله كما لو وكي وما ومن مذهب المازني أنه يرد على الساكن
الحرف الذي قبله فتقول قام ربٌ ورأيت ربًا ومررت بربٍ ومن مذهب
الأخفش أنه يرده ذلك وبائه بهمزة الوصل فيقول إضبٌ ومن النحاة من صيره
الصحيح ويكمل بهمزة الوصل فيقول اضربُ وفي التسمية بكل واحد من الساكن
والمتحرك إن سمي به مقتطعًا من كلمة معينة كأن يسمى بالراء وبالباء من
اضرب أو غير مقتطع كأن يسمى بباء متحركة بالفتح أو ساكنة فمذهب الخليل
ومن في المتحرك في الضرورة أن يزاد حرفًا من جنس حركته ثم يضعفه إن كان
ألفًا فتقلب همزة فتقول باءٌ وبوٌّ وبيٌّ ومذهب الأخفش والمازني بين
المقتطع فردًا حرفًا من حروف الكلمة المعينة وبين غير المقتطع فيرد إلا
حرفًا من جنس الحركة كمذهب الخليل ثم اختلفا فقال المازني لو كان الحرف
اللام أو الفاء ردت العين أو العين ردت الفاء وفرق الأخفش بين ما يكون
من اسم فكالمازني أو فعل فالمردود غير الفاء إن كانت التسمية باللام
واللام إن كانت بالفاء وإن سمي بالعين فبالفاء وعندهم يرد الكلمة
فإذا سميت بالباء من ضَرَبَ فعلى رأي الخليل ومن تقول باءٌ وعلى
رأي الأخفش ضبٌ وعلى رأي المازني ربٌ وعلى رأي غيرهم ضربٌ وإذا
سمي بعين شمّ أو رُدّ بمعنى طاحب قلت حِيَوي على رأي من رد
على رأي الخليل ويرد عليه بهمزة الوصل فكفتحا الياء في سمي به أو يفعل
محذوف لأنه حرفه نحو يرم ويغز من لم يرم ولم يغز قلت قام يرمٌ
ويغزٌ ومررت بيرمٍ ويغزٍ ورأيت يرميًا ويغزيًا وتقرأ منه همزة الشلة

e ج 4

الكوفيون أن يعرب إعراب ما لا ينصرف كطلحة أو حاميم أو طاسين وياسين
كهابيل يمنع الصرف للعلمية وشبه العجمة أو يحكى فلت من حابيل ورأيت
حابيل ولا تصرفه أو حرفي هجاء كلمة ثنائية ثانيهما حرف لين نحو لو وكي ولا
ضعف ثانيهما فتقول جاء لوّ وكيّ ورأيت لوًّا وكيًّا ومررت بلوٍّ وكيٍّ
وتضعيف لا ماء يوثر لأن ألفها الثانية تنقلب همزة فتقول لاء وكاء وباء
أو صحيح نحو من وعن وفي يضعف فتقول جاء منٌّ وعنٌّ ورأيت منًّا وعنًّا ومررت
بمنٍّ وعنٍّ وقالوا إذا سميت بقم وصه من الواحد على حاله لا مستبعا [illegible]
فيجوز الحكاية ويجوز الإعراب [illegible] فتقول [illegible]
أنه إعراب أو مقتطعا من كلمة كالتسمية برب من ضرب وبلي من لبى تقول
ربٌّ وربًّا وربٍّ ولِيٌّ ولِيًّا ولِيٍّ أو حرفا واحدا فإما أن يكون متحركا أو ساكنا
إن كان متحركا فإما أن يكون كلمة أو بعض كلمة لمن كان كلمة كهمزة
الاستفهام وكاف ضربك تقول ثوٌّ وتيٌّ وكاءٌ وثوًّا وتيًّا وكاءً
وثوٍّ وتيٍّ وكاءٍ على حسب العرب وإن كان بعض كلمة مبنيا فيكمل بما كان يليها
فتقول في التسمية بالراء من ضرب جاء رًى أو رآء فيكمل بعينها تقول جاء ضرٌ
أو بلامها فيكمل بالباء أو بالعين تقول جاء ضبٌ أو ربٌ ومن النحاة من يكمل
بالتضعيف ولا يرد شيئا من حروف الكلمة فيقول في التسمية بالباء المفتوحة
من ضرب والمضمومة من ضُرب والمكسورة من ضرِب هذا ضاءٌ وضوٌّ وضيٌّ
ورأيت ضاءً وضوًّا وضيًّا ومررت بضاءٍ وضوٍّ وضيٍّ وإن كان ساكنا
فالهمزة [illegible] التسمية وغيره يجيء [illegible] كلمة أو بعض كلمة إن كان كلمة
فإما أن يقبل الحركة أولا إن كان لا يقبل الحركة كالألف [illegible] فإما لا
تصح التسمية به وقيل لا تمتنع فيقلب همزة وتضعف فيلتقي همزتان
ولا [illegible] فتقول آء [illegible] التصغير
وإن كان يقبل الحركة وكان حرف لين [illegible] من جنسه فيكمل الحركة
ويفتح [illegible] همزة الوصل [illegible] التسمية بالواو والياء من اضربي تقول جاء
أوٌّ وأيٌّ وإن كان بعض كلمة [illegible] همزة الوصل إن كان صحيحا

يقول في التسمية بالباء من اضرب جاء أبٌ ورأيت أبًا ومررت بأبٍ وفي حواشي
[illegible] كتاب الجرمي في قول من إذا سميته بالباء من اضرب أب خطأ لأنه جاء
بألف الوصل فأدخلها على حرف متحرك وألف الوصل لا تدخل على المتحرك انتهى
وقيل قال بعضهم لا يجوز أن يسمى بالباء من اضرب إذا قلت أب لأنك لم توصله
[illegible] على حرف [illegible] فوق [illegible] من اتقى وقال
فيها أيضا قال [illegible] إذا سمي بالباء انتهى
وإن كان [illegible] والمازني أقرب من الساكن
الحرف الذي قبله تقول [illegible] رب ورأيت ربًا ومررت بربٍ ومذهب
[illegible] همزة الوصل [illegible] ومن النحاة من [illegible]
[illegible] همزة الوصل [illegible] وفي البسيط [illegible] الساكن
والمتحرك إن سمي به مقتطعا من كلمة معينة كأن يسمى بالراء وبالباء من
اضرب أو غير مقتطع كأن يسمى بباء محركة بالفتح أو ساكنة فمذهب الخليل
ومن [illegible] أن يزاد حرفا من جنس حركته ثم يضعف إن كان
ألفا فتنقلب همزة فتقول باء وبوٌّ وبيٌّ ومذهب الأخفش والمازني يزيد
المفتوح قبله حرفا من حروف الكلمة المعينة ويزيد غير المفتوح حرفا
حرفا من جنس الحركة كمذهب الخليل ثم اختلفا فقال المازني إن كان الحرف
اللام أو الفاء ردت العين أو العين ردت الفاء ومذهب الأخفش بين ما يكون
من اسم وكالمازني أو فعل فالمردود عين الفاء إن كانت التسمية بالفاء
واللام إن كانت بالفاء وإن سمي بالعين فيرد الفاء وعندهم يرد الكلمة
فإذا سميت بالباء من ضرب فعلى رأي الخليل ومن تبعه باءٌ وعلى
رأي الأخفش ضبٌ وعلى رأي المازني ربٌ وعلى رأي غيرهم ضربٌ فإذا
سمي [illegible] أو [illegible] على رأي من [illegible]
على رأي الخليل ويفعل فيه همزة الوصل [illegible] ما لم يسم به أو يفعل
معروف [illegible] نحو [illegible] ولم يقرّ قلت [illegible]
ويقرّ ومررت [illegible] ورأيت [illegible] همزة الوصلة

وحكاه الكوفيون فيهما أو محذوف ما قبل الآخر نحو بع وقم وخف من لم يبع
ولم يقم ولم يخف قلت هذا بيع ويقوم ويخاف ورأيت بيعا ويقوما ويخافا
ومررت ببيع ويقوم ويخاف وكذا قياس ما كان على حرفين نحو قل وبع
وخف تقول هذا قول وبيع وخاف وعلى قول من تقول قيل وحكي بضم بين
هذا وبين التضعيف فتقول قمّ وبعّ وخفّ وفي البسيط إن كان على
أكثر من حرفين وكان فيه ما حذف لغير الجزم لم يرجع كالمستغنى أو محذوف
الفاء واللام نحو عه تقول هذا وعٍ ورأيت وعيا ومررت بوعٍ أو فيه حرف
المضارعة قلت هذا يقٍ ورأيت يقيا ومررت بيقٍ وكالمردة هاء الكلمة أو
محذوف العين واللام نحو رَه تقول إذا أي تره المحذوف وتقلبه همزة الوصل
وتصرفه وقيل تقول رآ وفي البسيط رأي كعصى أو به وفيه حرف
المضارعة نحو يَرَ من قولك لم يرَ تقول هذا يرىً ورأيت يرىً ومررت بيرىً
ترد لام الكلمة وتمنعه من الصرف أو بلام وفيه هاء السكت حذفتها
وقطعت همزة الوصل فتقول هذا إرمٍ ورأيت إرميَ ومررت بإرمٍ أو بمتحرك في
الجزم أو للوقف نحو يرده وإذا هو نسرع فتقول جاء يرده ورأيت يرده ومررت
بيرده ومنع الصرف وتقول جاءني ردٌّ ورأيت ردًّا ومررت بردٍّ تحذف همزة
الوصل وتصرف أو فيه الإدغام لم يغير لأنه لا يخل [illegible] ولا يكون في الأسماء
رجع إلى قياس الأسماء [illegible] ولو سميت بقول قلت قيل على مذهبه ويصير
وعور قلت [illegible] وعار [illegible] قلت [illegible] وبالمضمر قلت [illegible] فالدرس
أو بمتحرك [illegible] جاز [illegible] يسمى بالبسيط من قوله
باب التسمية لم يغير أو بحرف معنى على حرف واحد نحو الباء من
زيد واللام من لزيد وكالمسمى به من الحروف التي لغير معنى تقول هذا بق
ولق وما كان ساكنا كلام التعريف تجلب له ألفا وقيل تبقى لها ألفا المفتوحة
أو تجلب لها مكسورة أو غيرها [illegible] على حرفين [illegible] قاله
في البسيط وعلى رأي الخليل يسمى بمنزلة قد أو على حرفين نحو [illegible] حرفا
فلا يرد ما حذف منه وكذا إن كان لتضعيفه وعن وسل ولم تقول [illegible] أم

وأجاز الفراء الحكاية تقول هذا من وهذا قل ورأيت من وقل ومررت بمن
وقل وأطلق بعضهم الوجهين في كل مبني سمي به وفي كتاب الخليل يضعف
فتقول هذا من ورأيت منا ومررت بمن وأنكر الزبيدي ونسبه السيرافي
وقيل الوجه في هذا كله التضعيف وإن كان ثانيه معتلا زيد ثالث من
جنس الثاني إلا إن كان الثالث محذوفا فالقياس رده نحو التسمية بسو فإنه
قيل محذوفه من سوف وفي التسمية بلا مضعفه ونحو وبأو وبلو يضعف
وقال من بعض العرب يهمز إذا كان المفرد قبله مفتوحا فتقول لوء وفي
وكي وكي أو على أكثر من حرفين صحيحا أعرب كالأسماء نحو ليت
ولعل فإن كان الآخر جرى مجرى المقصور نحو إلى وعلى وما كان على زنة ما
هو مؤنث كفعلى نحو إلا وإما فإنهم على أن ألفه للتأنيث وما يكون
لغير التأنيث نحو مسألة فجعلها للتأنيث أو لغير التأنيث كان الحروف مؤنثة إلا ما ثبت
أنه تجمعها في رتبة ومنه إلا إن منع من كونها للتأنيث مانع كلتا وحاشى
وما كان منها الغير على مثال الأسماء نحو كان ولكن أجريت مجرى الأسماء الأعجمية
ومسمى الحروف في التذكير والتأنيث على معنى العرب والكلمة فإذا سميت
بها فيهما لم تدخلها أل فإن سمي كلما قلام في الجنس فإن أخبرت عنها
فالحكاية تقول إن تنصب الأسماء وإن تنصب الأفعال وإذا سميت بمنية أو لعنة
مذكرا فهو مصروف عند من منع الصرف وعند قوم منعه الفراء أو بمنية
فقيل برده إلى تمنية فيمنع الصرف وقيل إن سمي به من حالة الوصل فهو كمنية أو
من حالة الوقف فهو كمنية وعلى قول الفراء يمنع الصرف في الحالين ولا يصير
كل واحد من حاله إذا سمي به والتسمية بزيد كسمي بمن على إعلامه ومن زيد
كمي بقة وكذا كنيه لأنهم لم يشكلوا بها مشتركة البناء على الأصل وإذا
سميت بأيما أو الذي أو التي أو اللاتي أو اللاتي فعلى مذهب من يقول تعرفه بأل
ترعته منه وترعت الصلة لأنه طرحها فأغنى عن تعريف أل وعلى مذهب من
يقول تعرف بالصلة وأل زائدة فيل تحذف أل وقيل لا تحذف بل تترك الصلة فيه
بإيقاء تعريفه العلمية عنها قيل هذا إذا لم يجعل فيه معنى الصفة فإن لحظ لم يكن

بتنوين أو الصلة ويجوز أن يجعل حرف الإعراب ياء الزيدين والتي وتسمية
قبل التسمية وأن تجري الزيدين مجرى غسلين إلا أن يسمى به مؤنث فيكون في النصب متمّا
دون تنوين أن مشددة فكونه يجعل الإعراب فيها أو حذفت انتقل الإعراب
إلى ما قبل الياء تقول قال لذوت ورأيت لذا ولذيتا ومررت بلذي ولذيت فإن سمي
به مؤنث فكان فيه الخلاف في نحو مسلمات وإن ثبتت الياء في اللاءي واللائي في
قبل التسمية كانا من باب قاض أو حذفت قبل التسمية كانا من باب ...
وحروف الهجاء موقوفة كما جاء في القرآن العزيز كاف هيم وما آخره ألف قصر
نحو با تا ثا فإن دخل عليه عامل أعرب ومد المقصور تقول كتبت ألفا
وتاء وحكى الفراء فيها الحكاية كما هي قبل أن يدخل عليها عامل فتقول
كتبت با وتا والرد عليه كلام العرب بالإعراب فلو سميت به متكيفا
فالإعراب لصواب تمّا ونحو قال زاي وزي فإذا كتبته قلت كتبته زاءً وزيًّا
تقول الياء في زاي مهمة وتبدل ياء زي وكذا الدامية وفي نظائر مدا أبا وكتبته
بآ وهذا شاذ وإذا عطفت بعضها على بعض كطريقتهم فيها شبه الإعراب تقول
جيم وكاف وياء كما ظهر به الإعراب إذا عدوا وعطفوا ولم يدخل عامل
تقول واحد واثنان وثلاثة وأربعة ومن يحكي المعرب المبني نحو كاد ووات
وعن ... يجعله اسما للسورة مرفوعا على تقدير مبتدأ
... أو منصوبا على تقدير اقرأ ويجوز جرها ومن نوّن جعله اسما للقول
والكلام ومن سكنه جعله صوتا ... موضع شيء ... قول بعضهم
أو صورة ما يذكر فيه من الحروف وما عمل اقرأ على هذا المعنى
وإنما له في موضع شيء بل مجرد صوت على أنها حروف ... على التقطيع
أو على أنها تشبيه على تأليف السورة منه على مثال قوله ؛
أتانا ابن حبا ... فقيل إنما جعله اسما لابنه حكاه ... وهو فعل غير
منصوب ... محكي وقيل في موضع الصفة ... أي ابن رجل حبا
وقال عيسى بن عمر سمي بالفعل وهو وزن مشترك ومنعه الصرف وما
جمع فيه حروف المعجم وهو أبجد وأخواته ففي ... فيه من يجعل

أبا جاد وهواز وحطيا عربية وباقيها أعجمية وآخر ... أن يكن كلمن
أعجميات ... على قولهما ... التسمية بشيء منها في التعريف ومنعه

باب النكرة والمعرفة

النكرة الاسم الموضوع على أن يكون شائعا في جنسه أن تقول ... جزئيه
جنس وأنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش
ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل وهذه ... لكل منها مقابلة والنكرة
بمعنى ... والمعرفة كأنه عليها ... مرتب س ومثل الكوفيون وابن
الطراوة ... ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير
نحو مررت بزيد وزيد آخر وما التنكير فيه قبل التعريف ومن المقصي
عنهم ... والمعرفة الاسم الموضوع على أن يخص
واحدا من جنسه وزعم ابن مالك أنه لا يمكن حد المعرفة قال لأن من الأسماء ما هو
معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما أول وعكسه نحو أسامة وما
فيه الوجهان كواحد أمه ... وذو في أل الجنسية ورد ذا عليه ... الشروح
ولا تركيب في النكرات إلا ما شذ من قولهم بيت بيت وكفة كفة أو كان
التنكير فيه ثانيا عن التعريف نحو مررت بمعدي كرب ومعدي كرب آخر
ويوجد التركيب في النكرات كثيرا في لغة بعض العجم كلغة الترك وتتفاوت
المعرفة في المراتب خلافا لابن حزم إذ ذهب إلى أنها لا تتفاوت
وكلها مستوية والتفريع على مذهب الجمهور ففيه المضمر أعرف
وهو مذهب س والجمهور ويليه على قول ... العلم ثم المبهم ثم ذو أل
والمضاف في رتبة ما أضيف إليه إن كانت الإضافة محضة إلا المضاف إلى المضمر
فإنه في رتبة العلم ومن ... من أقوال الشيوخ ... المبرد
إذ زعم أن المضاف إلى واحد منها دون ما أضيف إليه في التعريف وقيل
أعرفها العلم ونسب إلى س وإلى الكوفيين وهو قول الصيمري وقيل
أعرفها المعرف بأل ولم ينسب ... إلى ... وقيل أن المضاف أعرف المعارف وقيل
أعرفها العلم ثم المضمر ثم ذو الأداة ثم اسم الإشارة وهو مذهب ...

العلم أعرف من المبهم ومذهب الفراء أن المبهم أعرف من العلم وبه قال جماعة
منهم ابن السراج وابن كيسان وهو مذهب الكوفيين والمعارف في
المشهور خمس وزاد بعضهم المنادى والموصول وهو اختيار ابن مالك وأما
المنادى فما كان نكرة غير مقبل عليه فلا خلاف أنه نكرة وإنما الخلاف
في العلم والنكرة المقبل عليها فقيل النداء يعرف النكرة المقبل عليها والعلم
بعد زوال تعريف العلمية والذي صحح أصحابنا أن العلم في النداء باق على تعريف
العلمية وأن النكرة المقبل عليها تعرفت بأل المحذوفة النائب عنها حرف النداء
منابها وأما الموصول فمذهب الفارسي أنه تعرف بالعهد الذي في
الصلة ومذهب الأخفش أنه تعرف بأل وما ليس فيه أل فهو في معنى ما فيه
أل وأما أيهم فتعرف بالإضافة وهي وما المستفهم بها نكرتان خلافا
لابن كيسان إذ ذهب إلى أنهما معرفتان وضمير النكرة معرفة خلافا لمن قال
إنه نكرة وأما ذو وأل الموصول فقيل هما في رتبة واحدة في التعريف
وقيل إن أل أعرف من الموصول وقيل الموصول أعرف منه وقال أصحابنا
أعرف المضمرات المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وأعرف الأعلام أسماء
الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف المشار ما كان
للقريب ثم للوسط وأعرف ذي أل ما كانت فيه للحضور ثم للعهد الشخصي
ثم للجنس وأسماء الأجناس لا يعرف تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء
فمنها ما هو معرفة ابن آوى وابن قترة وما هو نكرة ابن لبون وابن مخاض
وما هو معرفة ونكرة ابن عرس وابن أوبر مذهب من خالف المبرد في ابن أوبر
إذ زعم أنه نكرة فقط وقال ابن مالك في التسهيل وأعرفها ضمير المتكلم ثم
ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم من إبهام ثم المشار والمنادى
ثم الموصول وذو الأداة ولا نعلم أحدا قال في المعنى فجعل العلم أعرف من ضمير
الغائب إلا ابن مالك والذي يظهر أن المعارف خمس أعرفها العلم الشخصي
ثم الضمير ثم المبهم وذو أل وأن المضمر والمبهم وذو أل كليات وضعا جزئيات
حالة الاستعمال ألا ترى أن كل متكلم يقول أنا وكل مخاطب يقال له

أنت وكل غائب يقال فيه هو وكذلك أسماء الإشارة يشار بها إلى كل قريب
ويشار بذي لكل قريب وكذا الباقي

باب المضمر

هذه تسمية البصريين وتسميه الكوفيون الكناية والمكني ولا يحتاج
إلى حده لأنه محصور وهو ينقسم إلى متكلم ومخاطب وغائب في موضع
مرفوع وموضع منصوب وموضع مجرور وقسموا المرفوع إلى مستكن وبارز
وأيضا إلى متصل ومنفصل فجعلوا المستكن من المتصل وقسمه ابن مالك إلى واجب
الخفاء وهو ما لا يمكن أن يرفع ظاهرا ولا مضمرا بارزا وإلى جائز الخفاء وهو
ما يمكن أن يرفع ذلك وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه فواجب الخفاء
المرفوع بالمضارع في المتكلم نحو أفعل أو النون نحو نفعل وبفعل أمر المخاطب
المذكر نحو افعل ومضارعه نحو تفعل واسم فعل الأمر مطلقا نحو صه
للمذكر والمفرد ومقابلهما واسم الفعل الذي هو مضارع المتكلم
نحو أوه أي أتوجع وأف أي أتضجر وفي النيابة الضمير المستكن وجوبا
في نحو ما أحسنه لأن الاسم والفعل والحرف يطلق على الكلم وهو الضمير
بكلمة انتهى وجائز الخفاء المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام والغائبة نحو
هند قامت أو معناه من اسم فعل نحو زيد هيهات وهند هيهات واسم فاعل
واسم مفعول نحو زيد ضارب ومضروب وهند ضاربة ومضروبة وكذا
نحو زيد حسن ومجرور نحو زيد في الدار فهذه يجوز أن ترفع الظاهر
والضمير البارز إنما كان من شبه الفعل الغائب والغائبة فلا يرفع الضمير
البارز لا يجوز زيد ما قام إلا هو ولا هند ما قامت إلا هي ولا يرفع المضمر
المحصور لا يجوز ما هيهات إلا هو ويجوز فيها تقديم ما لم يكن له جائز الخفاء
البارز لا يعنى به المعنى ينفصل هو ما له موضع الرفع والنصب والجر
نحو قمنا وضربنا زيد ومر بنا بكر وإن كان في موضع رفع بفعل ماض
فتاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة نحو ضربت ضربت
ضربت وحكي ضربتي بياء ساكنة بعد كسرة التاء قال إلا الأخفش

بي كتابه انما أو تشكسي لغة ربيعة لربيعة تقول ضربتيه وأعطيتكيه
للمرأة وتقول للرجل أعطيتكاه إنتهى. وأنشد أبو الفتح

رُمِيتِيهِ فأصْمَيْتِ فما أخْطَأتِ في الرَّمْيَة
بسهمين مليحين أعارتكيهما الظَّبْيَة

ولا يقع أنا موقع التاء لا يجوز فعل أنا فالإ من وأجاز غيره تحسبه
الجرمي في الشعر أجاز فيه فعل أنا وفعل هو وجوزه المبرد في الشعر والكلام
قال وتغيير المعنى بمعنى التاء بل لا يقال إلا على معنى النفي والإيجاب أي ما
فعل إلا أنا وتقول للمخاطبين مطلقا ضربتما وللمخاطبين ضربتم بسكون
الميم مطلقا أو بضمها موصولة بواو مطلقا أو مع همزة القطع أو غير موصولة
فإن نُطق بالميم ضمير نصب فالأعرف وصلها وكذلك ميم أعطيتكموه
وأعطيتكموه ويجوز التسكين ولم يعرف الفصل يونس كما زعم ابن مالك
بل نص على جوازه من وذكر أن الوصل بالواو أكثر وأعرف وللمخاطبات
ضربتن وإن وقع البارز المتصل بفعل غير ماض من فعول مفتوحة للمخاطبات
نحو اضربن تضربن والغائبات نحو يضربن وألف لتثنية غير المتكلم نحو
افعلا وتفعلان وواو المخاطبين والغائبين اضربوا وتضربون ويضربون
وياء المخاطبة نحو اضربي وتضربين وللغائب مطلقا مع الماضي ماله مع المضارع
تقول زيد ضرب فيستتر في ضرب الزيدان ضربا والفتحة في آخر فعلا من أجل
مثاله الضميرة وفتح المجرورون فتحة الماضي التي كانت قبل لحوق الواو
المسند إلى ضمير الزيدون ضربوا الهندات ضربن كما تقول يضربن مثل
تضربن الزيدان يضربان الهندان تضربان الزيدون يضربون الهندات يضربن
ومثله في الشعر إنما جئ بالضمة مع الواو للجمع في الماضي والأمر وهو معروف
في المضمرات وبعض العلماء قال من العرب من يقول في الجمع الزيدون قام فيجتزئ
بالضمة وأنشد وقلت لشفاع المدينة أوجف
حذف الواو وسكن للوقف فيكون هذا مثلا على قلة ومذهب الجمهور
أن النون والواو والألف والياء حروف ما كانت أسماء وذهب المازني إلى أنها

علامات كالتاء في قامت والضمير مستتر كما استتر في زيد فعل ومثله
فعلت كما يقول الجمهور في هند أخواك وقاموا أخوتك وقمن الهندات
وذهب الأخفش إلى أن الياء في تفعلين ونحوه حرف تأنيث والضمير مستتر
وفي الياء في تفعلين عند المبرد علامة للضمير المستكن في بقية الأواخر
وأبو الحسن يجريه في ضمير التثنية والجمع مجرى ضمير الواحد فيكون الضمير الواحد
يستتر ويكون الضمير هنا أنثى وذهب الجمهور من ومثله إلى أنها ضمير
ويسكن آخر المسند إلى التاء والنون ونا في ضربت وضربن وضربنا ويحذف
ما قبل آخر المسند من معتل ويتحرك على ذلك بنية الأمر والطارئ نحو خفن
ولا تخفن وخفن ولا تخفن وقلن ولا تقلن وتنقل حركته إلى فاء الماضي
الثلاثي نحو قلت وخفت وإن كانت الحركة التي كانت للعين مثلا لا تنقلب
فتحة أبدلت حركة الفاء بما يناسب المحذوف ضمة إن كان واوا نحو قمت وكسرة
إن كان ياء نحو بعت وربما نقل ذلك إن أسند إلى أحد الثلاثة وذلك كاد فقال
وحكى أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل كذا يعني في
كاد أخته عيسى قال لا أستطيع أبو علي وهو شاذ وكذلك في الأخت كان
الناقصة تقول ما زلت زيدا قائما فما بعد حرف العلة الحركة فقلم أو كان
العل حرف نحو أنتم ترمون وأنت ترمين وأنتم تغشون وأنت تخشين وإن كان
الضمير واوا وإنما حذفا أو العكس نحو أنتم ترمون وأنت تغزين إنما حصل
ترمون وتغزون من حذف الياء والواو وما في التصريف استعمله ابن مالك
أبعضاء وليس عما ذكر وضمير الغيب الغافلين إن عاد على جمع سالم فبالواو
نحو الزيدون فعلوا ويفعلون ولا يجوز فعل ولا قامت وما استوى به ابن مالك على
الزيدون قام كان لما ليل فيه أو على جمع تكسير جاز بالواو وكالواحد نحو
الرجال خرجوا وخرجت والرجال أعطاه ما أو على اسم جمع جاز به سواد
وكضمير المعرد الرجمة خرجوا والركب سار وضمير الإناث وضمير ما بلا ذلك
بغير أفعل التفضيل كمو بعضهم تقول هن أنبل الرجال وأجملها
وهي أحسن النسوة وأجملهن وإذ حكى ابن مالك أنه بلغه مرة أمرا

يُمى عمله

مستثنى ما عاد به اليه فاجاز زيد أنبل الرجلين وأفضله ومثل احسن النساء وأجمله
وان عاد على جمع غير ما قيل فيه التاء والنون نحو قوله تعالى واذا النجوم انكدرت
فالبين أن تجعلها والتاء لجمع الكثرة أولى من النون فالجذوع انكسرت
أكثر من الجذوع انكسرن وفيها جاء كضمير المفرد وان كان لما لا يعقل
لعبرة نسقيكم مما في بطونه والضمير غير المرفوع مثل الضمير المرفوع نحو
الجذوع كسرتها وكسرتهن وان عاد على أقل جمع المؤنث غير العاقل أو
على العاقلات كان جمع صحة أو جمع تكسير فالنون أولى نحو الأجذاع انكسرن
والأجذاع كسرتهن أولى من الأجذاع انكسرت والأجذاع كسرتها والهندات
والزينبات خرجن أولى من خرجت قال تعالى في المطلقات النساء فطلقوهن لعدتهن
وقالوا النساء [illegible] زينا ويجوز التخالف بين النساء خرجن وضربت زيدا
وقال ابن مالك [illegible] موقع يعقل طلبا للتشاكل وأورد الحديث
وفيه وربي الشاكلة يعني أضللن أو أضلوا أو أضلت فلا تعين فيه
الواو كما قال ومن البارز المتصل في الجر والنصب ياء المتكلم نحو ربي
أكرمني وكاف مفتوحة للمخاطب مكسورة للمخاطبة نحو أكرمك وأكرمك
فان اتصل بها ما أمكن إظهار فالأفصح أن لا تشبع حركتها فتقول أكرمتكه
وأكرمتكيه وحكي عن إشباع في مثل هذا ربيعة من العرب فتقول أكرمتكاه
وأكرمتكيه وحكى بعضهم ذلك وان لم تكن هاء إضمار فتقول أكرمتكا
وأكرمتكي وناس من تميم ومن أسد يبدلون كاف المؤنث شينا يقولون
إنش ذاهبة ومالش يريدون إنك ومالك وتعرف هذه بالكشكشة [illegible]
وهاء للغائبة نحو أكرمها ومربها ومجموع الهاء والألف هو الضمير
وقيل الهاء والألف زائدة تقوية لحركة الهاء وأجاز فيه حذف من الألف
وهذا [illegible] الله [illegible] يبرئون بها ومضمومة للغائب
نحو [illegible] ومنه وحده الضم والواو تقوية للحركة خلافا للزجاج إذ زعم
أن الضمير هو مجموعهما وان وليت هاء الغائب ساكنة نحو فيه وعليه [illegible]
[illegible] الهاء مكسورة في [illegible] وفيه [illegible]

واليه ولغة غيرهم كسرها بغير ياء [illegible] وقال الفراء قريش وأهل الحجاز
ومن جاورهم من فصحاء اليمن يرفعون الهاء من نزل عليه الذكر وعليهما وعليهم
وعليهن وما رغبتم فيه ونزلت به وأهل [illegible] ومنهم وفيهم وفيه وابن كثير يصلها
وفي المصحف تكملة ما كان قبلها كسرة أو ياء ما لم تتصل بهم آخر نحو يعطيهم
ولم يعطهم انتهى فان وليت ساكنا غير الياء ضمت نحو منه وعنه ومن لدنه
ولم يعطه وكذلك في التثنية والجمع نحو منهما ولم يعطهما ومنهم ولم يعطهم ومنهن
ولم يعطهن وبنو تغلب يقولون منهم بكسر الهاء وقال [illegible] يطرد [illegible] نحو
عنه ومنها ومنهن وقال إذا كان ساكن غير الياء وقال الفراء [illegible] لغة مرفوضة
وتشبع حركتها بعد متحرك نحو له وبه وله وبه وقرأ أبو جعفر له وبه
ويعقوب يرتع بها خلافا لمن [illegible] من اللغة فان كان قبل الهاء حرف لين نحو أبيه
أباه ومن أبيه ومررت بأبيه فخرج فيه الياء والواو أحسن [illegible] عمرو
فان كان ساكنا غير لين نحو منه وأضربه فلا يلزم [illegible] فقال أبو عمرو ومن
من العرب [illegible] فالمبرد إذا [illegible] خلاف [illegible] ونقله ابن مالك
وقرأ ابن ذكوان [illegible] بكسر الهاء [illegible]
وبين الهاء ساكن [illegible] ابن مالك [illegible]
بينها [illegible] جزما أو وقفا [illegible]
[illegible] الإشباع [illegible]
لغة [illegible] وتقول ضربكها [illegible] وضربكهم [illegible]
[illegible] وضربهما [illegible] وضربهم [illegible]
[illegible] وفيها وفيهم [illegible]
وفيها وفيهم وفيهن [illegible] الكسر [illegible]
[illegible] الكسر [illegible] من العرب [illegible]
تميم [illegible] من بني أسد [illegible]
[illegible] الكاف [illegible] الجمع [illegible] يقولون
[illegible]

نحو ما مر من بحر من وأنا قال ابن خالويه وكم تكتبا الكاف قال وهي رديئة
جدا وانتهى من نقل الفراء ومن أنها لما كان في الجمع أمر كثير قبل الكاف ساكن
من الياء أو كسرة تكسر الكاف وهو لا يكون ذلك في التثنية أو في جمع المؤنث
نحو بكما وبكم وبكن وبكنّ لأن ذلك من امتداد الحاجة إلى نقل فإن كان
قبل الكاف ساكن غير الياء فالضم نحو منكم وعنكم وتسكين ميم الجمع أجود
من الإشباع والاختلاس فإن وليها ضمير متصل نحو أنلزمكموها فتحتم الكلام
فيه وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة بالاختلاس قبل ساكن نحو بهم الأسباب
وبهم الله وبالإشباع دون الساكن أكثر نحو ومن يولهم يومئذ وتشاقون
فيهم قال ويجوز السكون نحو عليهم وبهم وضمها قبل ساكن نحو بهم
الأسباب واضمها قبل متحرك نحو ومن يولهم أكثر فإن كانت الهاء
مضمومة نحو منهم قام الملائكة وبعضهم الرجل فلا تكسر الميم وإن كانت
الهاء مختلفا فيها نحو عليهم من ضم ضم الميم نحو عليهم الملائكة ومن
كسر كسر الميم إذا لقيها ساكن نحو عليهم الذلة وبعض بني أسد يكسر الهاء
ويضم الميم عليهم الذلة قال الفراء لغة قريش وبني تميم [illegible] يفتحون في
ميم الجمع إذا لم تلق ساكنا وفي السبع وأما ميم الجمع فاللغة الفصحى
الحسن فإن كان قبل الهاء ضمة أو فتحة أو ألف أو واو نحو بيوتهم ولن يجيئهم
وأصحابهم ويخرجوهم ضمت الهاء أو كسرة أو ياء ساكنة نحو بهم وعليهم
فكسر الهاء أفصح وقال الفراء ضم الهاء لغة قريش والحجاز ومن حولهم من
فصحاء اليمن فيصح في عليهم عليهمو وعليهمي وعليهم وعليهم وعليهمو
ويمتنع عليهمي وإذا حذفت حرف اللين وجب إسكان الميم ولا تحرك إلا
بالتقاء الساكنين أو بحركة الإعراب قال أبو حاتم وهي لغة فاشية في
الحرمين وقال الفراء هي لغة بني أسد والكسر لغة سليم ووقف
تكسر الميم فإن ساكن وإن لم تكسر الهاء مكسورة نحو فتوليه
ومن الفطانة ومنهم الكلام قال الفراء العرب جميعا يقولون
من الفطانة [illegible] والام [illegible] بعضهم

يكسرها وفي الحالة يقولون فيهم فيهمي فيهمو فيهم فيهمو فيهم فيهمي
فيهم عن لغات في كل آخر من [illegible] وقعت [illegible] كسرة نحو بهم أو ياء
نحو فيهم وكذلك إذا كانت مضمومة محضة [illegible] فيهم فسلن
أنثى [illegible] بعضيه وبعضيهو وبعضيهمو وبعضهي
وبعضهمي ولا يعرف [illegible] بكسر الكاف [illegible] فعلها
الياء وأكثر في المتكلم الحركة ويجوز إسكانها وإذا كانت في موضع
نصب بفعل ماض أو مضارع أو أمر أو اسم فعل كلن فبلها نون مكسورة
تسمى نون الوقاية نحو ضربني ويضربني واضربني وعليكني ورويدني
يقول وسمع الفراء بعض سليم [illegible] وإن كان
منصوبا بالصيغة نحو الضاربي إذا قلنا إن الضمير منصوب فلا تلحق النون
وتلحق الفعل الذي لا يتصرف نحو عسى وتعلم [illegible] بغير فعل وعسى
فتقول [illegible] وتعلمني [illegible] وعساني أن
أخرج ومذهب المصريين وجوب لحاقها في فعل التعجب تقول ما أظرفني
ومذهب الكوفيين الجواز يقولون ما أجملني وما أخلني وتقول في ليس
ليسني وجاء ليسي في الشعر وجوزه بعض أصحابنا في الكلام وإن كانت
اسما لأن وأخواتها جاز حذفها في إن وأن وكأن ولكن فصيحا فتقول إني
وأني وكأني ولكني وهي المحذوفة في قول الأكثرين من البصريين
والكوفيين خلافا لمن زعم أن المحذوفة هي النون الأولى الساكنة ولمن
زعم أن المحذوفة هي الثانية ونون الوقاية [illegible] ثابتة لم
تحذف والكثير لعلي وقل لعلني وحذفها مع ليت ضرورة
تقول ليتي وقال الفراء يجوز ليتي وليتني وإن كانت ياء المتكلم في
موضع جر بمن وعن فنص أصحابنا على أن حذفها منهما لا يجوز إلا ضرورة
وكلام [illegible] وابن [illegible] يجيز في الكلام فتقول مني وعني
وإن اتصلت بلدن فالتخيير تقول لدني ولدي وقال [illegible] زعم [illegible] أن
[illegible] حذفها من الضرورات قال وليس كذلك بل [illegible] في الكلام الفصيح

وهي في الرد على من [illegible] عليه في الشرح وأن من [illegible]
قشر وأن حذف نون لدن قليل لأن فيها كلمتي من نون الوقاية بل تقول لدني نص على
ذلك من وأما قدني وقطني فمن مذهب الخليل ومن أنهما بمعنى حسبي فلما علمت قدني
وقطني فالياء في موضع جر ولا تقرب نون الوقاية فيهما فتقول قدي وقطي
ويقول الكوفيون فيهما وحيثوا خرجهما أن يكونا بمعنى حسبي ويعربون
فيقولون قدُ عبدِ الله درهمٌ وقطُ زيدٍ درهمٌ وما بعدهما مجرور بالإضافة
ولا تلحق فيهما نون الوقاية والوجه الثاني أن يكونا اسمي فعل مبنيين
على السكون وتنصب بهما فتقول قد زيداً درهمٌ وقط زيداً درهمٌ فإذا
اتصل بهما ياء المتكلم لحقتهما نون الوقاية لأنها في موضع نصب كما تلحق سائر
أسماء الأفعال وحكى الكسائي عن العرب قط عبدَ الله بخفض عبد الله
ونصبه على أن النون من سنخ الكلمة فإذا أتى ما بعده فهو مبني على الفتح
لشبهه بقط التي هي اسم فعل وقال هشام من نصب عبد الله مع النون لزمه
أن يقول مع ياء المتكلم قطني بنون ثانية ولم يسمع فيحتمل أن يكون إنما قال قطني
بحذف النون كما حذفت من إني وعلى ما حكى الكسائي أجاز هشام أن قطني
درهم وأن قدني درهم على أن الياء مخفوضة بالإضافة والنون من سنخ الكلمة
وأما بجل فذكر أنها تكون اسم فعل والياء في موضع نصب بمعنى
كفاني أي يكفيني وإذا لم تلحقني فهي بمعنى حسبي وأما الهاء والنون
لنفس الفاعل في نحو أمسكني فليس من نون الوقاية والتي ابن مالك وقال فيه
أنه قليل وذهب بعضهم إلى أنه تنوين وهو مذهب [illegible] وأجاز
[illegible] وظرفي بالتنوين والكاف والياء في موضع نصب وقال
ابن مالك وقد تلحق [illegible] نون الوقاية واستدل بما روي [illegible]
أتحتاج أخوتي عليكم على عادته في إثبات [illegible] الكلمة بما روي في الحديث
وأما قوله فليتي [illegible] وذكر ابن مالك أن مذهب سيبويه أن
المحذوفة هي نون الإناث والباقية هي نون الوقاية واختاره ابن مالك
وذهب المبرد إلى أن المحذوفة هي نون الوقاية وفي المسئلة خلاف

أن المحذوفة هي نون الوقاية وفليتي جاء في الشعر كما نبه عليه الشيخ
وأنشد [illegible] قول الشاعر
[illegible] نون وغيرها مبنية فيما قال النبي أشكو الخلاف [illegible]
مخففا والصواب في قال بغير نون والضمير المنفصل المرفوع الموضع
للمتكلم أنا والمحقق أن الهمزة والنون هو الضمير والألف زائدة ومذهب الكوفيين
أنه كله الاسم وفيه لغات تميم وبعض قيس وربيعة تثبت الألف وصلا
ووقفا والحجاز تثبتها وقفا وتحذفها وصلا ولغة قضاعة في أن على وزن
عان وجعله ابن مالك من باب المقلوب وأن حكاها قطرب وتلحق أن في
المخاطب تاء فتقول أنتَ أنتِ أنتما أنتم أنتن وأنتا وما بعدها حرف خطاب
عند البصريين فأنت عندهم مركب من اسم وهو أن وحرف وهو التاء
فلو سمي به حكي وذهب الفراء إلى أن أنت بكماله هو الاسم وذهب
ابن كيسان إلى أن التاء وما بعدها هي الاسم وهي التاء التي في فعلت وكثرت
بأن وهو الذي أختار وهو أضعف الأقوال مال إليه بعض المتعربين
من أن أنت مركبة من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم وأن أنا مركب
من ألف أقوم ونون نقوم ونحن للمتكلمين وأكثر مبني على الضم وهو
موضوع ما ذكرنا ولنيابته عن جمع الحركات وحكى النون [illegible]
وهو للغائب المذكر وهي للغائبة المؤنثة وما يلحقهما الاسم وذهب
الكوفيون والزجاج وابن كيسان إلى أن الهاء من هو والهاء من هي هي
الاسم والواو والياء مزيدان للتكثير ونحو قوله ابن كيسان على من [illegible]
اللغات فيهما إثبات الواو والياء مفتوحتين مخففتين وتسكينهما قيس
وأسد يقولون هُوْ وهِيْ وحكى الكوفيون أنه يشددهما هوّ وهيّ وقال
ابن مالك وتشديدهما همدان ويجوز في اللغة الأولى تسكين الهاء فيهما
بعد الواو والياء وثم واللام وهي لغة نجد والتحريك بعد هن لغة الحجاز
وقد تسكن الهاء بعد همزة الاستفهام وكاف الجر قال ابن مالك ويجوز
ذلك في الشعر انتهى وفرق شاذا [illegible] والقرية وأن يأتي بسكون

الياء وحذف الواو والياء من الضرورات فقولك وه ولتعلم والغائبين
ما وللغائبين هم وللغائبات هن وسوى الهاء مرتبة وحذف الضمير
بجملتها قاله أبو علي وقيل [illegible] وهو هو وهوهو وهمو ومو رواية
على أن الضمير [illegible] الضمير المنفصل المنصوب الموضع للمتكلم
إياي وإيانا وللمخاطب إياك إياك إياكما إياكم إياكن وللغائب
إياه إياها إياهما إياهم إياهن وذهب من أن الضمير هو إيا وحده
وما اتصل به حروف تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة وعزي
إلى أبي جعفر واختيار الفارسي وذهب الفراء إلى أن من اللواحق هي
الضمائر وإيا عماد لئلا تعتمد عليها الضمائر وذهب الكوفيون غير
الفراء إلى أن جملته هو الضمير يعني إيا ولواحقه وفي البداية إياه عامة
واللواحق هي الضمائر قاله الكوفيون وابن كيسان [illegible] وذهب
الخليل والأخفش والمازني فيما نقل ابن مالك واختاره إلى أن إيا ضمير وأن اللواحق
ضمائر أضيف إليها إيا وذهب الخليل فيما ذكره ابن عصفور إلى أن إيا
اسم ظاهر واللواحق ضمائر أضيف إليها إيا فجرت موضع خفض بالإضافة
وقيل على اختلاف المذاهب ليست مشتقة من شيء وذهب أبو عبيدة
إلى أنها مشتقة من آوى أو من قوله فأوه لذكراها إذا ما ذكرتها
ومن [illegible] أو من آية [illegible] وعلى ذلك فوزنه إفعل
أصله إأوو أو إأيي أو فعيل فاءه إوي أو إيي أو فعول فاءه
إووو أو إيوي أو فعلى فاءه [illegible] ولتعرف الاختلاف
في إيا وكافه وزنه كثيرة واللغة المشهورة كسر الهمزة وتشديد
الياء وبه قرأ الجمهور وقرئ بفتحها وتشديد الياء وبكسرها والتخفيف
وقد تبدل الهمزة هاء مفتوحة والتخفيف وبكسرها والتخفيف وذكر
ابن مالك أنه يقال بكسر الهاء وتشديد الياء ويتعين انفصال الضمير لرفع
مضمر مطلقا [illegible] نحو [illegible] زيد أنت وزيد
[illegible] على [illegible]

تقديما [illegible] الضمير [illegible] أنت أو ما
إنما أو ظرفا أنتم أو نحن ثم [illegible] على ما فيه التقديم
الضمير نحو زيد [illegible] واختار الكوفيون أن [illegible]
إذا [illegible] نحو [illegible] زيد وهو [illegible]
دون الضمير وفي [illegible] الكلام على [illegible] إن شاء الله
أو أضمر العامل نحو [illegible] وإن هو لم [illegible] على [illegible] أو أخبر
نحو إياك [illegible] أو كان حرفا نحو ما [illegible] أما نحن أو فصله متبوع نحو
فأم دبرا [illegible] وسبوا [illegible] أو ولي واو المعية نحو
فكان وإياها [illegible] أو إنما أمران [illegible] إياه
ما [illegible] إلا أنا واحتاله منصوبا بعيد إلا ضرورة نحو
أن [illegible] حلفت [illegible] وما [illegible]
[illegible] الكلام أو ما [illegible] إما أنا وإما أنت أو اللام الفارقة نحو
إن [illegible] أو [illegible] وإن [illegible]
وهو قول الكوفيين [illegible] وعلى مذهب البصريين [illegible]
الناسخ من الأفعال [illegible] أو فصله عامل
مضمر قبله [illegible] مرفوع [illegible] إياي وإياك
وزيد [illegible] إياه وما [illegible] إياه فإن كان الضمير مرفوعا
[illegible] وإن كان [illegible]
ضميران [illegible] المتكلم وإلا [illegible] إياي و[illegible]
الاتصال فتقول [illegible] أو في الخطاب أو في الغيبة [illegible] الاختيار
الانفصال نحو أعطيتك إياك وأعطيته إياه وفي [illegible] ويجوز
الانفصال فتقول أعطيتك إياك وأعطيته [illegible] وإن اختلف الضمير [illegible]
في إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث [illegible] نحو [illegible]
[illegible] أعطيتكما إياه أو أعطيتهما إياها ويجوز الاتصال فتقول
أعطيتكماه وأعطيتهوها ولو اختلف الضميران [illegible] المتكلم

والخطاب والغيبة فإن كان أحدهما ضمير متكلم والآخر ضمير مخاطب أو غائب
أو أحدهما ضمير مخاطب والآخر ضمير غائب فالذي يلي الفعل لا يكون إلا متصلا
وإن كان أقرب جاز في الثاني الاتصال والانفصال نحو الدرهم أعطيتنيه وأعطيتني إياه
وأعطيتكه والدرهم أعطيتك إياه وأعطيتكه ولم يذكر سيبويه سوى
الاتصال وحكى غيره الانفصال وقال السيرافي لا يجيز سيبويه الانفصال
وقال الأستاذ أبو علي الانفصال أقبح [illegible] فإن كان من
باب كنته [illegible] أن الانفصال الوجه نحو حسبتني إياه وحسبتك
إياه والاتصال قليل ولا يجوز مع الاتصال إلا تقديم الأخص نحو [illegible]
أعطاكه زيد ولا يجوز أعطاكني زيد فأما ما روي من قول عثمان رضي الله عنه
أراهمني الشيطان فشاذ وقال ابن مالك كان قياسه أراهم إياي وليس كما قال
بل قياسه أراهم إياي وإن كان الذي يلي الفعل أنقص [illegible] أحد [illegible] مذاهب
من وجوب الانفصال نحو [illegible] إياك والدرهم أعطيته إياك
والثاني مذهب طائفة من القدماء وتبعهم المبرد جواز الاتصال
والانفصال والانفصال أحسن والثالث مذهب الفراء وجوب الانفصال
إلا أن يكون ضمير مثنى أو ضمير جمع [illegible] والانفصال أحسن نحو الدرهمان
أعطيتهماك والغلمان أعطيتهموك والدينار [illegible] والزيدون
أعطيتموكم والرابع مذهب الكسائي وهو مذهب الفراء إلا أنه يجيز
الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة المؤنث نحو الدراهم أعطيتهنك والذي
ورد به السماع مذهب س وإذا كان الضمير منصوبا بغير [illegible]
فعله سواء كان مفعولا أوّلا أو فاعلا [illegible] نحو زيد
عجبت من ضربيه أو من ضربكه والدرهم عجبت من إعطائيكه زيد
والدرهم معطيكه زيد [illegible] والانفصال هو الكثير وإن تساويا
في القرب أو البعد [illegible] الانفصال نحو [illegible] إياها ولا يجوز
من [illegible] إلا [illegible] أو في نادر وانظر نحو
وإن لم يكن فاعلا ولا مفعولا أوّلا والضمير [illegible] نحو عجبت من

ضربت [illegible] وفيه [illegible] في الضمائر [illegible]
اتصالا وانفصالا فقال الضمير المرفوع إن عمل فيه معنى انفصل وذلك المبتدأ
نحو أنا زيد أو [illegible] المبتدأ انفصل نحو الفاضل أنت أو غيرهما فعلا اتصل نحو
ضربت أو فصل بإلا انفصل نحو ما قام إلا أنت أو كان في معناها انفصل في الشعر
إنما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي وإن اتصل بالفعل الماضي [illegible] المعبر
الغائب مذكرا أو مؤنثا نحو زيد ضرب وهند ضربت أو أمر [illegible] غير معبر
لمذكر [illegible] اضرب اضربا اضربوا اضربن أو مضارع لمتكلم استتر [illegible]
أو لمخاطب [illegible] أو صفة [illegible] استتر [illegible]
أو لغائب [illegible] أو اسم فعل استتر نحو [illegible]
أو مصدر [illegible] الفعل استتر نحو ضربا زيدا [illegible] والفعل نحو [illegible]
عجبت من ضرب [illegible] إياك أو [illegible] انفصل
ما أنت منطلقا والمنصوب إن نصبه فعل وهو كان فالمختار الانفصال أو [illegible]
وهو [illegible] والثاني كمنصوب كان [illegible] وأخواتها أو
[illegible] وفرعه
[illegible] الرتبة اتصل نحو [illegible] أو [illegible] انفصل نحو [illegible]
إياك فإن كانا في رتبة واحدة [illegible] نحو قوله تعالى [illegible]
ويجوز [illegible] أو اسم فاعل [illegible]
جرى مجرى الفعل [illegible] نحو الضاربك والضاربوك [illegible] ويجوز
حسن الوجه [illegible] والحسن الوجه [illegible]
اتصل نحو ضربه [illegible] وبعضهم [illegible]
[illegible] الموضع [illegible] كما قال [illegible] ومن
[illegible] عليكه [illegible] وعليكني ومن
العرب من يقول عليك بي وعليكني [illegible] أو [illegible]
فإن [illegible] انفصل نحو [illegible] إياك وما كان [illegible] الانفصال [illegible]
أو [illegible] نحو [illegible] إياه إذا [illegible] الانفصال [illegible]

وزيد إياه كخلتنيك وعند بعض أصحابنا أيضا عند أبي ذر في مقابله أن تقدم
العامل أو فصل بينهما بحرف عطف أو إلا وما في معناها على الخلاف انفصل فإن كان
فيه ما ذكر والعامل حرف فلا يتصل إلا به إن وأخواتها أو اسم مصدر منون أو غير
منون مضاف لظاهر أو لضمير مثله انفصل وقد يتصل والضمير الثاني إن اختلفا
أو أقرب منه انفصل أو انجر جاز الاتصال والانفصال الخصر وأنشو واسم الفاعل
واسم المفعول كذلك أو اسم نحو ويو فلا اتصال عند من لا غير وأجاز عيسى
الانفصال أوله أتجر فلا انفصال ولا يتعين من أعطيتموك وحكى من عن طيبة
جوازه وزعم المبرد أن الصواب منعه وأجازه الكوفيون في التثنية
والجمع فقالوا أعطيتماكما وأعطيتموكم وأجاز الكسائي أعطيتهنكن
ومنع الفراء الاتصال فيما يكون مفصلا نحو كان فلا انفصال أحسن خلافا لما من
الطراوة أن كنت وكذا خلتنيه لأن خلتها وتقدم الأقرب فيهما رتبه
الانفصال أن أعلم والكل مما يرجحه الأول والثاني حكم باب أعطيتني أو
نعم بعض وبعض نظائر والضمير واحد وحسنة أو اشار أول وثان أو ثالث
وكذا أعطيت أو ثان وثالث وكذا عطيته إنما ما فيه من العمر
وأما ثاني ثلاثة مفعولي أعطيتنيه في باب الاخبار إذا اخبرت به فلا بالانفصال
[illegible] بدأ بالاتصال فيقول على رأيه في أعطيته زيدا الدرهم
وعلى الانفصال الذي أعطيته زيدا إياه الدرهم وإذا جعل الضمير فإنما
نحوا لا فلم أشار فانفصاله [illegible] وعند الزجاج ليس بجيد وقال
ابن مالك نفسه انفصاله وزعم ابن مالك أن اتصال الضمير إذا وقع خبر كان وأخواتها
نحو الصديق كنته أو كنته وهو خلاف ما نص عليه من أن الاتصال قليل
وأن انفصاله هو الكثير فيقول الصديق كنت إياه وكلامهم خلافهم أن ذلك
جاز في أخواتها فيقول الصديق أصبحت إياه أو أصبحته وقال محمد بن مسعود
الغزني حيث كان خاصة إذا كان صغيرا كما هم جاز اتصاله نحو
فإن لا يكنها أو تكنه   وكذلك كان أكثر استعمالا من أخواتها
انتهى فعلى هذا يجوز كنته ولا يجوز أصبحته إلا [illegible] وقال صاحب

العرب آن

المستوي وسواه سقط النون خلاف حيث كان غير الضمير بالعامل إنما أنه في نحو
معرفة في نحو قوله :   فإن لا يكنها أو تكنه   وليس بشرط [illegible]
الحكم فيهما من أخواتها انتهى يعني أن يكون ضميرا متصلا. فصل ضمير
المتكلم وضمير المخاطب تعبيرها المشاهدة وضمير الغائب يحتاج إلى مفسر ولا بد
في مفسره أن يكون متقدما عليه فإذا تقدم أسماء مستويان في الإسناد
كان الضمير عائدا على الأول [illegible] أن يدل على أنه لغيره الأقرب مثاله
جاءني زيد وعمرو وأكرمته فالضمير لعمرو واشتريت جوادا وعبدا فركبته
فالضمير للجواد فإن لم يستويا في الإسناد وكان الثاني في ضمن الأول عاد
على المتقدم خلافا لما ذكر محمد بن حزم في زعمه أن الضمير في قوله تعالى فإنه
رجس عائد على الخنزير لا على اللحم لكونه أقرب مذكور ثم المفسر إما مصرح
بلفظه نحو زيد لقيته أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسا مثل أن يجيء
بعينك أن هذا كتبك [illegible] حال تحيير فيقول هو مسافر ونحو ابن مالك
[illegible] بقوله هي راودتني ويا أبت استأجره ليس بصحيح بل [illegible] تقدم
معنى مصرحا به لفظا قال ابن مالك أو مستغنى عنه بحضور مدلوله علما
نحو قوله تعالى إنا أنزلناه في ليلة القدر ونحو في [illegible] أنه عائد على ما
دل عليه قوله اقرأ باسم ربك وقوله علم الإنسان ما لم يعلم قال ابن مالك أو
بذكر ما هو له جزء كقوله :   إذا حشرجت يوما   قال في الضمير
عائد على النفس والمتنبي فقوله :

لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى   ويغني مرءا كثر الفقر آثما

جزء منه وقال ابن مسعود الضمير يعود على النفس ولم يتقدم لها ذكر لأن الحشرجة
ونحو الصدر [illegible] علينا ومنه الرمن كرب كان شراله واعدلوا هو أقرب ونحوها
الضمير يعود على المصدر الدال عليه كرب والدال عليه اعدلوا لأنه أقرب [illegible]
الفعل قال ابن مالك أو كلام نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما [illegible] والعينة [illegible] المذكورات
[illegible] فإن [illegible] فإن أصحاب [illegible] النزاع
في [illegible] قال ابن مالك أو [illegible] مثاله [illegible]

وو

ما عنى

أخر وأصحابنا يعبرون عن مثال هذا بأنه يعود على الخاص لفظًا لا معنى ومنه
ظننته وظننيه زيدًا قائمًا ومنع ابن الطراوة هذه المسألة وتأتي في باب
الإعمال إن شاء الله قال ابن مالك أو مصاحب بوجه ما كقوله وإذا ما ابنه
بإحسان أي أن الغائب الذي عليه يفسره ومن ذكر ابن مالك من إشارة ما
يفسره ما يفهم من سياق الكلام ولم يتقدم مفسره ولا تأخر وأصحابنا
قسموا ضمير الغائب إلى ما يتقدم عليه مفسره لفظًا ورتبة نحو ضرب زيد
غلامه أو لفظًا دون رتبة نحو ضرب زيدًا غلامه أو رتبة دون لفظ نحو
ضرب غلامه زيد وإلى ما يفسره ما يفهم من سياق الكلام وهو ما علم المراد به
ولم يتقدم مفسره ولا تأخر عنه بوجه من الوجوه الثلاثة ومثل ضرب
غلامه زيد غلامه ضرب زيد وضرب غلام أخيه زيد واسم الفاعل
يجري مجرى الفعل في نحو هذا نحو من ضارب غلامه زيد من أجلها ومررت
بامرأة ضارب غلامه أخوها وأما إن تأخر المفسر نحو ضرب غلامه
زيدًا فأجازه ابن جني وقبله أبو عبد الله الطوال من أهل الكوفة
والأخفش من أهل البصرة وحكي عنه في الفتح قال ورووا ضربته
جاريته يعني زيدًا واختاره ابن مالك وجاء في الشعر ما ظاهره جوازه
وقصره على الشعر دون الكلام أبو جعفر وشرحه ابن مالك في إجازة
ما اختار أن يكون صاحب الضمير مشاركًا في العامل نحو ضرب غلامها
هندًا فالناصب لصاحب الضمير الذي هو هند هو الرافع لغلامها
الذي هو الفاعل فلو لم يشاركه فقلت ضرب غلامها جار هند لم يجز
لأن الضمير الذي هو لهند لم يشارك الفاعل الذي هو غلامها في العامل
الذي هو ضرب لأن هندًا مخفوض بالإضافة وغلامها مرفوع بضرب
ونقل ابن مالك عن الكوفيين أنهم لا يجيزون مثل ضرب غلامه زيدًا
ولا غلامه ضرب زيد وفي بيته يؤتى الحكم وشتى تؤوب الحلبة وأن سماع
ذلك صحيح عن العرب فعليه يمنع النقل عن الكوفيين فصلوا في الضمير
إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل بين أن يكون متصلًا بالمفعول مجرورًا

أو بما أضيف إلى المفعول نحو أراده ما أخذ زيد وغلام أبيه ضرب زيد عمرًا
جاريته شرعًا أو متصلًا به في موضع نصب فلا يجوز عندهم نحو ضاربه
ضرب زيد أو في موضع جر فجائز عندهم نحو غلامه ضرب زيد وإن كان
متصلًا عن المعنى فلا يجوز عندهم تقديم المفعول ومثلوا ذلك بقوله
كيف صار أي أحبه زيد وبيوم يقوم ينطلق زيد وثوبي يقوم يحيى خالد
وإذا قام ترك زيد وما يعجبه يبيع أخوك فهذه كلها منعها
الكسائي والفراء وأجازها البصريون فإن كان العامل مقدمًا
جازت المسائل عند الكسائي والفراء فتقول أخذ ما أراد زيد وأجاز
الكسائي وأصحابه ما أراد زيدًا أخذ وما في موضع نصب بأخذ وثوب
أخويك يلبسان وقد ذكر ابن مالك الرسم الثاني في آخر الفصل الثالث
في باب تعريف الفعل ولم يعرفه وسنتكلم عليها إن شاء الله ثمة وفي الغرة
أجازوا أخذ ما أراد زيد ومنع الكوفيون ما أراد أخذ زيد وأجاز
البصريون مثال زيدًا غلامه ضرب في كل تصريف الفعل ومنعها الفراء
جميعًا وأجاز منها الكسائي في اسم الفاعل إن نسي وأما ما يفسر
الضمير فيه ما تأخر عنه مفسره وجوبًا فمنه المجرور برب نحو ربه رجلًا
صحبت والمرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما نحو نعم امرءًا هرم وكرب
رجلًا زيد ففي نعم ضمير فاعل يفسره التمييز نحو هذا مذهب البصريين
وذهب الكوفيون إلى أنه ليس فيه ضمير بل الاسم المرفوع بعد المنصوب
هو الفاعل بنعم وبئس وسيأتي الكلام على ذلك في باب نعم وبئس إن شاء الله
والمرفوع بأول المتنازعين نحو جفوني ولم أجف الأخلاء
وهذا لا يجوز عند الكسائي والفراء وسيأتي في باب الإعمال إن شاء الله
والضمير الذي أبدل منه المفسر نحو ما حكى الكسائي اللهم صل عليه
الرؤوف الرحيم وهذه المسألة يجيزها الأخفش ومنعها غيره
والضمير الذي يفسره الخبر نحو قوله تعالى إن هي إلا حياتنا الدنيا قاله
الزمخشري واختاره ابن مالك وهو عند أصحابنا مما يفسره سياق الكلام

وضمير الشأن أو القصة نحو قوله تعالى قل هو الله أحد فإنها لا تعمى الأبصار
وذكر الفراء ضمائر بعيد بما تفسرها غير منه نحو قوله وهو محرم
عليكم إخراجهم وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر وقول العرب
كان قرسيه وهو يتبع الماء لخسابهم وقول الشاعر
فهل هو مرفوع بما ها هنا راس   وأما ضمير الشأن فمذكر
وضمير القصة مؤنث وهذا اصطلاح البصريين ولا يعطف على هذا
الضمير ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يجوز حذف خبره خلافا
ليوسف بن أبي سعيد السيرافي فإنه أجاز في قوله
أتكون كان أم المراعة   أن يكون في كان ضمير الشأن
وابن المراعة مبتدأ وخبر يفسر ضمير الشأن ولا يفسر بمفرد ويسميه
الكوفيون مجهولا وهو أشنع لعدم على موضعه بلا فائدة فراغ على حسب
العامل وزعم ابن الطراوة أنه حرف فمثل كان زيد قائم وليس زيد قائم
العامل لكان وليس وأخواتها وأما إنه أمة الله ذاهبة فهو قد كفى إن من العارية
إن من يدخل الكنيسة يوما   إن ملقاة   وأما قل هو الله أحد فهو
مثل قولك زيد أي المعبود الله أحد والتفريع على مذهب الجمهور
فإنه يعني أنه الجملة خبرية مصرح بجزأيها وأجاز الكوفيون والأخفش نحو
ظننته قائما زيد ولا يجيزه البصريون ولو وقع هذا التركيب كان زيد
مبتدأ والجملة قبله خبر عنه ولا يجيز البصريون ما هو بقائم زيد ولا ما هو قائما
زيد ولا كان قائما زيد على إضمار الاسم في كان وأجاز الكوفيون كان
قائما زيد على كان مضمر ضمير المجهول وقائما خبر كان وزيد مرفوع بقائم
ولا يثنى قائما ولا يجمع لوقوعه الظاهر هذا مذهب الكسائي وذهب
الفراء إلى جواز كان قائما زيد على أن يكون قائما خبر كان وزيد مرفوع بكان
وقائما معا ولا يثنى قائما لوقوعه الظاهر وللكوفيين تفاريع من هذا
النوع ستذكر في باب كان إن شاء الله وأجاز الكوفيون إنه ضرب وإنه
قام على حذف المسند إليه الضرب والقيام فيبقى مفردا وإفراد هذا

ضمير الشأن

الضمير لازم في حال إنه أخواك قائمان وإنها إخوتك قائمون وذكر أصحابنا أن
هذا الضمير يكون مذكرا ومؤنثا سواء أكان بعده مذكر أم مؤنث نحو هو زيد
قائم وهي هند قائمة وهي زيد قائم وهو هند ذاهبة وإن كان المستحسن
التذكير مع التذكير والتأنيث مع التأنيث هذا مذهب أهل البصرة وذهب
الكوفيون إلى أن المخبر عنه إن كان مذكرا فالضمير مذكر وإن كان مؤنثا فالضمير
مؤنث فتقول كان زيد قائم وكانت هند قائمة للمشاكلة ولا يجوز عندهم كانت
زيد قائم ولا كان هند قائمة وقال الفراء العرب تدخل الهاء مع إن وكان على
الفعل تقديرا فإذا قالوا إنه قام زيد لو قالوا إنها لم يجز لأن الفعل تقديره لمذكر
وإذا قالوا إنها قامت هند دلوا على أنه مؤنث فإذا كان تقديرها فعل مذكر
لم يجز بها التأنيث وإذا كان تقديرها فعل مؤنث جاز التذكير والتأنيث نحو إنه
قامت هند وإنها قامت هند وإذا كان بعدها فعل مذكر لم يجز فيها التأنيث
نحو إنه قام الهندات وإنه حضر جواريك ولا يجوز إنها وقال البصريون والكسائي
إذا ذكرت الهاء فهي كناية عن الأمر والشأن وإذا أنثت الهاء فكناية عن
القصة قيل وألزمهم الفراء أن يقولوا إنها قام زيد وهذا معروف في كلام
العرب وكلام المصنف مخالف للفريقين من جهات فلا تذكير لازم ما لم يليه
مؤنث نحو إنها جاريتاك ذاهبتان وإنها نساؤك ذاهبات أو مذكر شبه
به مؤنث نحو إنها قمر جاريتك أو فعل بعلامة تأنيث نحو إنه يكون مستورا
إلى مؤنث نحو فإنها لا تعمى الأبصار وقوله
على أنها تعفو الكلوم   وبالتأنيث في هذه المسائل أجود عنده
من التذكير والتذكير مع ذلك جائز فإن كان المؤنث الذي في الجملة بعد مذكر
لم يشبه به مؤنث فيكره التذكير نحو إنه من يأتها فتية كثيرا ما ولو حسن
أيضا ولي الضمير من مؤنث شبه به مذكر نحو إنه شمس وجهك أو كان الفعل
الذي يلي الضمير بلا علامة تأنيث نحو إنه قام جاريتك لم يكره التأنيث
في هذين الصورتين والحكم فيهما التذكير ويحسن فيه شيء من التفصيل
فإن كان فيها مؤنث ليس فضلة ولا كفضلة اختير التأنيث باعتبار القصة

نحو فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا وفإنها لا تعمى الأبصار واحتجوا
بقوله ليس قطعة من قوله: ألا إنه من يلغ عاقبة الهوى
وبقوله ولا كعطلة من قوله إنه من يأت ربه مجرمًا فإن له جهنم لا في
المعنى يجيء حتى إنتهى وهذا الضمير يكون مبتدأ عند الجمهور خلافًا لأبي
الحسن والفراء فإنهما منعا ذلك ولا يجيء إلا إذا كان بعد كان وإن وأخواتها
ويكون في باب ظن ما بعده مبتدأ نحو ظننته زيد قائم فموضع ما والجملة في موضع نصب
على أنه خبرها وقيل لا يجوز ومن أجاز فقال يجوز دخول إلا على الجملة
الواقعة خبرًا لما تدخل على الخبر فيشكل الفعل ويتعلل إلا سواء زيد قائم وكذا
في لا مستعمل فتقول ما هو إلا زيد قائم ويكون منصوبًا به في باب إن وكذا
نحو قوله تعالى وإنه لما قام عبد الله يدعوه وهو مسموع في إن وأن ويحتاج
فيه قوله في أخواتها إلى سماع ويكون أيضًا في باب كذا نحو قوله:
علمته الحق لا يخفى على أحد   ويستكن في باب كان نحو
كان زيد قائم واختلفوا في هذا التركيب فأجازه الجمهور وأنكر الفراء
سماعه وهو محجوج بوجوده من كلامهم وفيه باب كاد خلافًا حكوه من
فيه نحو قراءة من قرأ من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم في القيد في
تزيغ ومنعه بعضهم ونقل من مذهب ابن الطراوة في هذا من الضمير
والضمائر كلها مبنية وإذا اجتمع ضمير متكلم ومخاطب أو غائب
في إسناد كان الحكم للمتكلم نحو أنا وأنت قمنا وزيد وأنا وهو قمنا وأنا وزيد
قمنا أو مخاطب وغائب فالحكم للمخاطب نحو زيد وأنت وهو قمتما وأنت وزيد
قمتما وسواء تقدم الغائب أو المخاطب وكذا ولو تقدم المخاطب أو الغائب
على المتكلم. والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع ويسميه
الفراء وأكثر الكوفيين عمادًا وبعض الكوفيين دعامة ويسميه
المدنيون صفة وأكثر النحاة يرى أنه لا حرف وصححه ابن عصفور
وذهب الخليل إلى أنه ضمير فلا يرجع على ما قبله وهل هو الفعل المبتدأ والخبر
ونواسخه واختلفوا في وقوعه بين الحال وصاحبها فمنعه الجمهور

نقص

وحكي لنا خرج في لنا وسط حيي ذلك من العرب ومن قرأ هؤلاء بناتي هن
أطهر لكم بنصب أطهر لا حجة عند أبي عمرو وقال الخليل والله إنه لعظيم جعل
أناس المدينة هذا فصلا واشترط البصريون في الفصل أن يتقدمه معرفة نحو زيد هو
الفاضل ولو قلت ما ظننت أحدا هو القائم وإن كان أحد هو القائم وكان رجل
هو القائم أجاز ذلك الفراء وهشام فنصبا القائم وجعلا هو فصلا ومنع ذلك
البصريون والمعروف من قول الكوفيين إجازة مثل
ولا يك موقف منك الوداعا   فعلى هذا يجوز فيه الفصل
كما ذهب إليه هشام والفراء ومن شرطه عند البصريين أن يتوسط بين
المبتدأ والخبر وأجاز الفراء تقديمه أول الكلام ومشى عليه وهو محجوج عليهم
بإجماعهم وقال أيضًا الفراء فلا بأس في نحو جاء زيد وأبوه قائم جاز أن
تقول وهو أبوه قائم وهو لنا حسن وكذا مثل هو زيد ذاهب وإن كان فيه
الفعل أو معناه نحو أظنه زيدا وهو قائم أبوه قال وسمعت بعض العرب يقول
كان مرة وهو ينفع الناس أحسابهم وإن كان الموضع صالحا للاسم والفعل
صح أيضًا العماد نحو مل هو مضروبة زيد قال تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب
أن يعمر وقولك ما هو بقائم زيد فيصح أما بقائم زيد فإنه للاسم انتهى
ما يخص من الفراء وتقديم الفصل جار على مذهبهم إنهم لم يجيزوا العماد
إلا أن يدخل بين المبتدأ والخبر إما وضع عنده في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل
الفعل واشترط الخبر أن يكون معرفة أو قريبا من المعرفة فأما المعرفة فلا خلاف
فيها عند البصريين وذهب الفراء إلى أنه إن كان معرفة بعينها وجب الرفع نحو
كان زيد هو أخوك وكان زيد هو صاحب الحمار وقال الفراء أجيز كان
عبد الله هو أخاك يعني هو الذي أخ لك ولا أجيز ذلك في زيد وعمرو وإن كان فيه
في باب ما فلا يجوز أن يكون فصلا عند الفراء نحو ما زيد هو القائم أو في ليس
والرفع الوجه عند الفراء نحو ليس زيد هو القائم ويجوز النصب وهو الوجه
عند البصريين فإن دخلت على نكرة لام التعريف نحو إن كان زيد هو القائم
فلا يجوز أن يكون فصلا ونصب القائم عند الفراء وأجاز أبو العباس فيه

النصب وإن أدخلته على الخبر فالقرّاء نحوا كان زيد فهو بالقائم من مذهب من
والفرّاء أنه لا يجوز الفصل وعلى قول أبي العباس يجوز فإن أدخلته لا النافية
على صيغة الخبر نحو كان زيد لا من القائمين ولا من الفاضلين فمذهب
البصريين جواز النصب والفصل ومذهب الفرّاء أنه لا يجوز إلا الرفع فيهما
معًا وإن أدخلت إلا على صيغة الخبر نحو ما كان زيد إلا من الكرام فمذهب
البصريين والفرّاء أنه لا يجوز النصب ولا الفصل ومذهب الكسائي إلى
جواز ذلك وإن كان الكلام في معنى ما دخلت لا نحو إنما كان زيد من القائمين
فمن منع الفرّاء لمسألة إلا والصحيح الجواز فإن لم يدخل على الخبر ولا على
صيغة الضمير شيء مما ذكر فإن كان الخبر جملة جاز دخول الفصل نحو قوله
تعالى إن كان من أهل الحق وإن كان مشتغلا رافعا ضميرها أول وتقدم منها
كلاهما المتعلق به من حيث المعنى نحو كان زيد من الجارية الكميل فإن أردت
أن يكون بالجارية في صلة الكميل لم تجز المسألة بإجماع ورفعت الكميل أو
نصبته وإن أردت أن لا يكون في صلة الكميل جاز التنازع من يجعله
تبيينا ومنهم من يقدّره من كميل بالجارية الكميل ومنهم من يجعل
الكميل بمنزلة الرجل والرفع في الكميل من البيس فإن نصبت الكميل
لم تجز المسألة عند الفرّاء بوجه وعلى أصول البصريين إذا جعلت بالجارية
تبيينا جاز النصب فيه من الوجه خاصة وإن لم يتقدم جاز الفصل نحو كان
زيد من الكميل بالجارية وكنته زيدا من القائم وكان زيد من الحسن
الوجه وإن كان رافعا السببي والضمير معطوف للاسم نحو كنته زيدا من
القائم أبوه ومن القائم جاريته فلا يجوز فيه عند البصريين الفصل بل يجب
الرفع وأجاز الكسائي الفصل والنصب وقول الفرّاء فيه أن يكون
خلافا فيما قاله الكسائي أو غير خلاف فيما قاله البصريون وحكى علي بن
سليمان عن البصريين إنكار ذلك وإن كان عاطفا نحو كان زيد من
القائمة جاريته فأجاز الكسائي النصب ومنع الفرّاء والبصريون
مسألة المسألة فلا يجوز إلا الرفع ولا النصب وإذا عطفت بالواو فإن لم

تكرر الضمير نحو كان زيد من الفضل والدين جاز الوجهان الرفع
والنصب وإن ذكرت نحو هما واختلف الخبران نحو كان زيد من القائمين
ومن الناس فما يجوز فيه إلا الرفع عند البصريين والفرّاء إلا الرفع وأجاز
هشام فيه النصب وإن اتفقا نحو كان زيد من الفضل ومن الدين فالرفع
في الفصل وإن هو عند البصريين فقط وأجاز النصب الفرّاء وهشام
وإذا عطفت بلا ولم تكرر الضمير نحو كان زيد من القائم لا من
القاعد رفعت على قول البصريين ونصبت على قول هشام وإن لم تكرر نحو
كان زيد من القائم لا القاعد جاز رفعهما ونصبهما بلا خلاف وإذا عطفت
بلكن نحو ما كان زيد من القائم لكن من القاعد رفعت القاعد في مذهب
البصريين وأجاز هشام النصب وإن كان الشرط كمذهبه في امتناع دخول إلا
جاز الفصل فيه نحو كان زيد من أفضل منك وكان من أجمع عليه فلو قلت
كان زيد من منطلقا كان قبيحا قاله س فإن كان بعد الضمير مضارع نحو كان زيد
من يقوم تفسيرا أجاز بعضهم أن يكون فصلا والصحيح المنع فإن كانا نكرتين
قريبتين من المعرفة نحو ما ظن أحد من خيرا منك تفسيرا جاز أهل المدينة
ووافقهم عيسى بن عمر الجزولي وحكى ابن الباذش أن قوما من الكوفيين أجازوا
الفصل والنكرات لا يكون في المعارف فقالوا ومنه قوله تعالى أن تكون أمة
هي أربى من أمة فإن هي في موضع نصب وفي كتاب المعيار لا يجيز إلا إسناد
ابن عجل وأجاز الفصل بين الاسم النكرة وليس أو بين خبره وإن لم يكن معرفة
فقالوا ما رجل هو منطلق وما زيد هو منطلق ما أحد كان خير هو منهم بتبيين
نكرتين تعيينا وأجاز عيسى بن عمر الفصل بعد تمام الكلام نحو ما زيد هو
خيرا منك ومنعه الجمهور وأجاز الكوفيون النصب والقطع ما زال
زيد من القائم وما شاء من الجالس ولا يجيز البصريون فيه إلا الرفع
وأجاز الكسائي والفرّاء مررت بعبد الله من السيد الشريف ولو لحقته
لتلحقه من الهواء الكريم وصحبت فإذا بعبد الله من القائم والقائم وإذا
قلت كان من القائم زيد وجعلت في كان ضميرا مجهولا وزيد فاعلا بالقائم

علته؟

عن رب نعما

فقال الفراء ليس بجائز قال ومنعه قياس قول الكسائي جائز ولا يجيز
البصريون ذلك وإذا اقترنت معمولي كنت علمتها جاز أن تأتي بالفصل
بينهما نحو زيدا هو القائم كنت فإن تقدم الأول وتوسطت كنت وتأخر
الثاني نحو زيدا كنت هو القائم ففي جوازه نظر والفصل لا يكون إلا
مطابقا لما قبله إفرادا وتذكيرا وتكلما ومقابلاتها وتفرق الخلاف في
كان زيد هي القائمة جارية والصحيح المنع فأما قوله
[illegible] لواصفة هو الفتانا تأولوه على وجوه
ومن أحكام الفصل أنه لا يتقدم مع الخبر المقدم فلا يجوز هو القائم
كان زيد ولا هو القائم زيد كان ولا هو القائم كنت زيدا ونقل ابن مالك
عن الكسائي جواز ذلك والنقل عن الكسائي مختلف فيه فنقل [illegible] عنه
المنع ونقل الفراء وغيره عنه الجواز ومذهب البصريين والفراء
المنع فإن توسط بين كان واسمها نحو كان هو القائم زيد فحكي إجازة
ذلك عن الكسائي ومذهب الجمهور المنع من التقديم على المبتدأ وعلى
كان وكنت ومن التوسط بين كان واسمها وبين كنت ومعمولها
الأول والقائلون باسمية الفصل اختلفوا فمذهب البصريين القائلين باسميته
ومنهم الخليل أنه لا موضع له من الإعراب وذهب الكسائي إلى أن موضعه
موضع الاسم وذهب الفراء إلى أن موضعه كموضع الخبر فإذا قلت زيد هو
القائم فهو في موضع رفع على قوليهما وإذا قلت كنت زيدا هو القائم
فهو في موضع رفع على قول الكسائي وفي موضع نصب على قول الفراء
وفي كان زيد هو القائم في موضع نصب على قول الكسائي وفي موضع رفع
على قول الفراء وإذا وقع بعد المبتدأ وما هو كالمبتدأ جاز أن يكون فصلا وأن
يكون مبتدأ ثانيا أو ضميرا جاز مع هذا أن يكون توكيدا أو في باب كان والاسم
ظاهر أو مضمر وما بعد الضمير مرفوع تعين أن يكون مبتدأ أو منصوب
والاسم ظاهر نحو كان زيد هو القائم فالبدل أو مضمر نحو كنت أنت القائم
فيها والتوكيد فإذا دخلت عليه لام الفرق تعين الفصل نحو إن كان زيد لهو القائم

أو في باب إن والاسم ظاهر نحو إن زيدا هو القائم فلا يتأتى إلا الفصل أو مضمر
نحو إنك أنت القائم فيها والتوكيد أو بعد المفعول الأول لظننت وما بعده
مرفوع تعين الابتداء نحو ظننت زيدا هو القائم وظننتك أنت القائم فالفصل
والتوكيد وحكم الثاني والثالث في باب أعلم حكم الأول والثاني في باب علم
ويجوز عند كثير من العرب أن يكون هذا الضمير مبتدأ ويرفع ما بعده على الخبر
وحكى الجرمي أنها لغة تميم وحكي عن أبي زيد أنه سمعهم يقرؤون تجدوه عند الله
هو خير وأعظم أجرا بالرفع وفائدة الفصل عند الجمهور التأكيد وقال
السهيلي الاختصاص فإذا قلت كان زيد القائم كان إخبارا عن زيد بالقيام
واحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه وإذا قلت كان زيد هو القائم أفاد
قلت
اختصاصه بالقيام دون غيره ولو اجتمع الضميران مع الفصل ولم يفصل بينهما
نحو زيد كنته هو إياه القائم فمذهب [illegible] أنه لا يجوز ذلك وإن فصلت وأخرت
البدل جاز نحو كنته هو القائم إياه وسواء أكان الفصل بينهما بالمفعول الثاني
كما مثلنا أو بغيره من معمول الخبر نحو كنته يوم الجمعة إياه القائم إلا إن جوزنا
معمولا في الذي يتقدم عليهما فإن كان خبرا ظاهرا وإنما حركة [illegible] جاز
اتصاله نحو كنته هو نفسه القائم ولا يقع الفصل بين خبرين لا تقول كنته
هو الحلو هو الحامض وقيل يجوز حكاه [illegible]

باب العلم

العلم هو الاسم الذي علق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله
من غيبة وخطاب وتكلم قاله ابن عصفور وقال ابن مالك هو المخصوص
مطلقا غلبة أو تعليقا بمسمى غير مقدر الشياع أو الشائع الجاري مجراه فالمخصوص
جنس يشمل المعارف ومطلقا فصل يخرج المضمر نحو أنا واسم الإشارة
نحو هذا فإنه مخصوص باعتبار من تكلم أو أشار وغير مخصوص باعتبار
صلاحيته لكل متكلم ومشار إليه وغلبة أو تعليقا تقسيم لصنفي
العلم ولو حذفه ما احتيج إليه والتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصدا
كالتسمية [illegible] والغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات

يشايع ابعادا كتخصيص عبد الله بابن عمر والكعبة بالبيت وبتخصيص
بالكتاب وباقي الحلاقية فيه في الغلبة أمور منها أعلام ان كان آلة وقوله
أو الشايع من أقسام المخصوص والمراد به العلم الجنسي كأسامة للأسد
وذؤالة للذئب وشبوة للعقرب وثعالة للثعلب وكيسان للغادر من
أعلام في اللغة نكرات في المعنى وقسم الأكثرون العلم الى منقول ومرتجل
وزعم بعض النحاة أن الأعلام كلها منقولة وهو ظاهر قول س وزعم الزجاج
أنها كلها مرتجلة وعلى تقسيم الأكثرين فالمنقول ما سبق له استعمال في
النكرات وقيل ما سبق له وضع في النكرات والنقل من مصدر كفضل
ومن عين كأسد ومن اسم فاعل كحارث ومن اسم مفعول كمنصور
ومن صفة مشبهة كحسن ومن فعل ماض كشمر ومن مضارع كتغلب ومن
فعل وفاعل مستتر كتابط شرا وبني يزيد ومن فعل وفاعل ظاهر
كبرق نحره ومن فعل وفاعل بارز نحو أطرقا وزعم بعض النحاة أنه يكون
منقولا من فعل أمر وفاعل مستتر وجعل منه اصمت اسما للفلاة الخالية
ورده ابن مالك في الشرح وزعم أن اصمت مرتجل ورده ما عليه الرد وزعم
بعض النحاة أنه قد ينقل من صوت نحو ببة لقب لبعض بني هاشم وزعم
ابن خالويه أن ببة من الغلام السمين فيكون منقولا من الصفة وتقسيم
الأكثرين العلم الى منقول ومرتجل هو بالنسبة الى الأكثر والأغلب وأما
فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل كالثريا والدبران وابن عمر
وباقي الكلام فيه وهو إما قياسي وهو الذي سلك فيه سبيل نظيره من
النكرات وشاذ وهو ما يقابله وذلك بعد ما يدغم نحو محبب وتحبيب
مرة أو جمع ما يكثر نحو موهب والقياس موهب كموعد أو كسر ما
يفتح نحو معدي كرب من قولهم معدي كرب والقياس معدى كمغزى وتحكي
فكه صيقل بكسر القاف اسم امرأة والقياس الفتح كضيغم أو تصحيح
ما يعل كمزيد والقياس مزاد كمقال وهو علم على مذهب من جعل التصحيح
شذوذا أو إعلال ما يصح نحو داران وماهان وقياسهما التصحيح ونظيره

الصوعان والزوقان ومن العلم ذو الإضافة وهو كنية كأبي بكر وأم كلثوم
وغير كنية نحو عبد الله وذو المزج أو ختم بويه فيبنى على الكسر ولغير ما ركب
فيه من لغة البناء نحو عمرويه وسيبويه وأجاز الجرمي فيه إعرابه إعراب
ما لا ينصرف فتقول جاء سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه وإن ختم
بغير ويه كحضرموت وبعلبك ومعديكرب فإعرابه ما لا ينصرف به آخره والإضافة
بالإعراب في الأول وخفض الثاني على ما يقتضيه الحكم من صرف وغيره
والبناء على الفتح ومن تقدم ذلك فيه بلد ما لا ينصرف وربما أضيف صدر
ذي الإسناد الى عجزه ان كان ظاهرا فقال ابن مالك من العرب من يقول برق
نحره فيضيفه وأقول لا يقاس عليه ونص النحاة على أن كل ما سمي به
ما يتضمن إسنادا فليس فيه الا الحكاية فلو سمي بزيد قائم لم يجز تضييعه
فتقول زيد قائم وكذا لو سمي بقام زيد حكيته ولا يجوز قام زيد بالإضافة
وتقييد ابن مالك بقوله ان كان ظاهرا يدل على أنه يقاس عنده وقد ذكرنا
أنه لا يقاس وذلك ان نحو تأبط شرا فيه الإضافة واحترز بقوله ان كان ظاهرا
من نحو خرجت ومن العلم اللقب ويكون به مفردا ومع الاسم فإذا كان مع
الاسم فالغالب أن يتأخر وقل تقدمه كقوله

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ... وقوله

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي ... أبوه منذر ماء السماء

وذو الكلب لقب لعمرو ومزيقيا لقب لعمرو ثم هما ان كانا مفردين وإن كانا
... فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيهما الا إضافة الاسم الى اللقب
فتقول جاء سعيد كرز بالإضافة وذهب الكوفيون وبعض البصريين
الى جواز الإضافة والى جواز اتباع اللقب للاسم في الإعراب ومثال الإتباع
جاء سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز وذكر ابن مالك
جواز القطع الى النصب على إضمار أعني والى الرفع على إضمار هو وإن كان في
الاسم أل أو كان مضافا امتنعت الإضافة وجاز الإتباع والقطع وأما
ذو الغلبة وهو الاسم الذي اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارا تاما فنحو ابن

المشركة في العلم التي اذا ذكر فلا خطرت فيه فعمل بمعناها وهو اختيار
أبي موسى وابن مالك وقيل ليس بعلم بل أجري مجرى العلم وهو اختيار ابن
عصفور ثم هو على ضربين مضاف كابن عمر وابن الزبير وذو الأداة كالأعشى
والنابغة وقال أبو موسى ومن يكون العلم بالغلبة فيلزمه احرام فيه ما
الألف واللام كالثريا والدبران والأداة لازمة كابن عمر وما فيه اليمين
لزوم أن يوصف فيه ويجوز حذفها فقالوا هذا العيوق طالعا وهذا عيوق
طالعا وقالوا الدبران ودبران وقالوا الآن لما عرتني ولا عرتني لكم واذا
فيور زوال الاختصاص بالاضافة او بان جاز أن يتنكر نحو قولهم ما من ابن عمر
أبخل من الفاروق ومن نابغة بني ذبيان وأعشى قيس وكتبي من هذا
يوم اثنين مباركا فيه وأن في اسماء الايام ليست للتعريف بل اسماء الا بالغلبة
من نسب الجمهور اعلام توهمه فيما الجمعة فبرحلت عليها أل وقد سبق
أبو العباس الى أن سمى المعرفة فلذا رأيت سارت نكرات وقد تقدم أن النقل
كسمي في النضر والنعمان اولا رجال كسمي في اليسع والسموأل وسمي في الحكم كالأعشى
يجوز نزع أل منها بتقدير زوال الاختصاص فتقول يا أشجر ويا يسع ويشر لبني
فلان ويسع لبني فلان كما تقول يا أعشى واعشى قيس والمنقول من فعل
كيزيد ويشكر لا تدخله أل الا في ضرورة والمنقول من صفة كحسن وعباس
او مصدر كفضل او اسم عين كليث وجعفر وان لمحت فيه الاصل دخلت عليه أل
أولى فليس استرمت تعريفه منها وفي النهاية فما موضع بالغلبة ما اوله
ابن كابن عمر وابن الصعق وابن كراع ومنه ما فيه أل وهي على قسمين
لازمة كالنجم والدبران والعيوق والسماك وكل ما لزمته أل او الاضافة فلا
يجوز نزعها واجرهما منه لانه صار كالجزء منه وغير لازمة وتكون في
الصفات والمصادر كالحارث والحسن والعباس والاغر والحكم والفضل
والعلاء فمن استعملها بأل وبغير أل والفرق بينهما ان الحارث فيه
معنى الصفة وفيه ضمير يعود على أل ولو كثرته لكان القياس فيه الحروث
والحراث كما تقول الصوم والصوام [illegible] في قول الشاعر

كأني وانعتاقي لم تسر ليلة ولم تسرح أنطاة لمنزلة مثل
واذا نزعت أل بقيل حارث فهو خيل من الخبير وقياس تكسيره حوارث ولم يذكر من
المصادر نحو الفضل والعلاء وحكمها حكم الصفات انتهى وقد يتنكر العلم
تخفيفا نحو رأيت زيدا من الزيدين أو تعيينا نحو ما قريش بعد اليوم فيجري مجرى
النكرات ويسلب التعيين بالتثنية فيجبر إخالة بالتعريف بأل نحو جاء الزيدان
او الزيدون وهو يميز بقول الشاعر

فقبلي مات الخالدان كلاهما ... وقال يزيد بن ثابت لعمر رضي الله عنهما

وقد جاء شعر خلق من اليمن مما ولا المحمدون بالباب يستكرمونك
وكان بالباب محمد بن ابي بكر ومحمد بن طلحة ومحمد بن حاطب ومحمد بن مسلمة
ولا يبطل التصغير العلمية نحو عمير وحميد وقد ذكر ابو الفتح أن من الناس من
ذهب الى أن تصغير الترخيم يبطل العلمية وأبطله بقول الأعشى

أتيت حريثا زائرا عن جنابة فكان حريث عن عطائي جامدا

وانما يريد الحارث بن وعلة الذهلي ولو كان منكرا لما دخلت عليه أل وقد
جمعوا الأعلام الجنسية كما جمعوا الأعلام الشخصية فقالوا الاسامتان
والاسامات وينبغي أن يكون ذلك باعتبار التعدد الخارجي لا الى الكلي
الذهني لاستغراق لكل فرد فيه ولا يسلب العلمية التثنية نحو ابنا سمير
الشمس والقمر وهما ابنا نمير وابنا بيض اسم جبلين ولا الجمع مثل عرفات
وأذرعات وقد أفرد بعضهم فقالوا أبان وحمالة وعرفة وفي الماء أعلام
لأولي العلم من ملك ونبي وجن وقبيلة نحو جبريل وزيد وابليس وقريش
ومن غير أولي العلم من سور وكتاب وكوكب ومكان نحو البقرة والكامل
وزحل ومكة ومن حيوان لا يعقل متخصص لازم العلمية من فرس وبغل
وحمار وجمل وبقرة وشاة وكلب نحو سكاب ودلدل ويعفور وشدقم
وسعلة وواشق وغير متخصص كأبي الحارث وأسامة للأسد وأم جعفرة
للدبة ومن ذلك وهو كثير في الرضية للأصمعي ومختار من كتاب الخيول
الصغير وكتب وابن نسال وثعلب ومحمد بن الحسن وغيرهم من فحول الشرع

العير والعفريت وقوسيلين لأمة وإذا ألحقت لنوع العرض ومعناه كعشرة
الهيرة وبحار للعجرة وتجاذب من مساجد لمثلين ورد به تشبيه للماط ومنها
ما جاء معرفة ونكرة وملاقية وعدوة وبكرة وعشية تقول أنا ملاقيه
سلا تنوين إذا أردت الحين بعينه وفيه بالتنوين أي حينا غير حين
وكذلك بكرة إذا أردت الوقت المعين عنه من يوم ونكرة من بكرة من
البكر ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها ما كان منها بتاء التأنيث
كفعلة أو على وزن الفعل فيه نحو أفعل أو مزيد ألف ونون
كفعلان أو ألف التأنيث مقصورة كفعلى وفعنلى مسمى بهم لم
تنصرف ما دامت معارف وتنصرف إن وقعت موقعا يوجب تنكيرها
مثل إن شكلا فعلة على الجمع فعال إن كان اسما وكل فعلان فيه
مؤنث فعلى لا ينصرف وكل أفعل غير علم لا ينصرف وما كان
على زنة منتهى التكسير أو ذا ألف تأنيث لم ينصرف مطلقا كمفاعل
ومفاعيل وفعلاء وفعلى نكرة أو معرفة فإن طرأ ألف التأنيث والإلحاق
كفعلى وزن أرطى لم يحكم فإن الألف للتأنيث امتنع الصرف مطلقا أو حكم
بأنها للإلحاق امتنع معرفة وانصرف نكرة وما كان وزن منصرف معرفة
ونكرة كفاعل وزن ضارب انصرف معرفة ونكرة وإذا أردت حكاية
موزون مذكور مع الوزن فيه حكاية فتقول ضاربة وزنها فاعلة فتمنع
من الصرف فاعلة ومنهم من قال تحكي به حال الموزون وكذا
تصرف هنا فاعلة وإذا قلت عارضة وزنها فاعلة منع الصرف وانعد
أصحابنا أمثلة الأوزان التي للأفعال على أنها تحكي نحو ضرب وزنه فعل
وانطلق وزنه انفعل وإذا مثال ما يستر له منزلة الموزون فحكمه حكمه
مثاله أفعل حكمه حكم أسود فعلت صفة كأسود فتمنعه الصرف
وخالف المازني وقال وتبعه السيرافي
وفي النهاية والمثال والمثل على أربعة أقسام منصرف نحو ضارب
مثاله فاعل وغير منصرف مثاله حبلى مثالها فعلى ومثل غير منصرف

ومثاله منصرف نحو زينب مثالها فيعل ومنصرف مثاله وصيغة
من أن كلا من المثل والمثال اسم مطابقة للآخر فيعكس كل واحد منهما
حكمه وما أدخلت عليه كلا من المثل بها التي نوعين منها كل لكان ممنوع
الصرف تقول أفعل إذا كان اسما يمتنع على أفعل فيما يمر بأفعل ولو قلت
كل أفعل في نية طامة كان مثال بتنكير انتهى ومن العلم أسماء
الأعداد التي لم تعبر معدود مذكور ولا محذوف فإذا انظم إلى العلمية
ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف ومثال ذلك أن تقول ستة ضعف ثلاثة
وأربعة نصف ثمانية امتنع الصرف للعلمية والتأنيث وقال بعض الشيوخ
هي مصروفة وفي النهاية ومن الأعداد ما تلحقه من حيث هو معدا
يعين بنفسه لا يشتبه بغيره فيقول ستة ضعف ثلاثة لا تصرفها للعلمية
والتأنيث وكذا ما أشبه ما فيه العلتان نحو ما يضعف خمسين وتقول
ألف ضعف خمسمائة فتصرف وتقول بيت ضعف ثلاث لا تصرف لأنه
مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف كسعاد وأنت مخير في صرف ستة لأنه كهند
وتقول أربع نصف ثمان لا تصرف أربع للعلمية
ووزن الفعل كأحمر مؤنث حكمه حكم ويعني
يونس وقال كناية عن كل علم مذكر من أولي العقل وفلانة
كناية عن كل علم مؤنث منه وأن العقل وكذا أبو فلان وأم فلانة كناية
عن أعلام البهائم نحو لاحق وسكاب وقال
يفعلان وأخرجها عن للحاق التاء للمؤنث وإنما تلحق
بين الصفات كضارب وضاربة على الفعل
وامرأة
مع مؤنثه من الصرف قال

أما العز الله الوشاة وقولهم فلانة أضحت خلة لفلان

وتمنع كناية عن مذكر اسم علم كناية عن
مؤنث اسم علم وفلان منزلة فلان

مثل ونحن من على أن الذي والتي للمعرفة ونعني بذلك بغير لام وقال
الأستاذ أبو علي الذي والتي كنايتان عن النكرات وقال الزبيدي ويقال
في لاهم من أنها منت وصلا ومنه وقفا وفي غيرهم منه وصلا ووقفا
وفي النهاية منّ ومنت كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل ويصغران ويثنيان
ويجمعان فتقول هن في منية أي حيوية وأشتريت منيتا أي طعاما انتهى
وقال أبو العباس وأما كان من كان من ومن من فإنه معرفة كما كان
من من معرفة ومنت بنت منت كفلان بن فلان وهو معرفة لأنه أريد به
ذبيح بن ربيع قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر من زعم بأن منتا كناية عن علم
وقال ابن هشام منّ كناية عن النكرة يقال فيه منّ لا يتصل وهن
مشوات ومنات ولا يثنى منة فإذا وقفت قلت منه بسكون النون
وفيهما وقيل يكنى به العلم قال الشاعر

الله أعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن

يقال هي كناية عن أحمد بن يحيى عن أبي عمرو عبد الله وحسن وإبراهيم انتهى وقال
الأستاذ أبو علي كأنه من أسماء العلم كأسامة

باب اسم الإشارة

هو مقصور فيما يحتاج إلى خبر وكلامهم وهو معرب قريب مذكر ذا وألفه منقلبة
عن ياء عند البصريين قال بعضهم عن ياء فالمحذوف ياء فالعين واللام ياءان
وقال بعضهم عن واو فالمحذوف ياء وهو من باب طويت وقيل المحذوف اللام
وقيل العين وهي الألف هي اللام ووزنه فَعَل قيل فعل بتحريك العين وهو
قول ابن الأخفش وابن أبي العافية وقيل فَعْل بسكون العين وهو قول ابن
جني والثلاثة من هاتين وزعم الكوفيون أن الألف زائدة ووافقهم
السهيلي وذهب قوم منهم السيرافي إلى أن ذا ثنائي الوضع كما ولا
أصل لها منقلبة عن شيء ويقال ذاء بهمزة العين مكسورة وذائه
بهمزة بعدها هاء مكسورة وفي كتاب أبي الحسن الهيثم ذاء ساكنة
وهاأنا قال

ها أناذا الرفقة حيث فقير في كهف قوم ما جرى مصير

ولمؤنثه ذاك ولبعيده ذلك ولمثناه لقريبه ذان وقرأ بعضهم فذانك
القراء بالتخفيف وتشديد النون عوضا من التقاء الساكنين ولمؤنثه ذانك
ولبعيده ذانك بنون مشددة وذانيك بياء ساكنة بعد النون المكسورة
ولمؤنثه لقريبه تي وتا وته وذه وذي وته وتهي وذهي وذي وذه وهي
وذات ولمؤنثه تيك وتيك وذيك وقال بعضهم لا يقال ذيك ولبعيده
تلك وتيلك وتالك ولمثناه تان لقريبه وتانك لمؤنثه وتانك وتانيك
لبعيده ويستوي في الجمع المذكر والمؤنث فتقول في القريب أولاء وألا
وإلى مقصور ومثلا وأولا ووزن أولاء فُعال ووزن ألى المقصور فُعل
وعينه ياء عين ووزنها فعال فعل ومن زعم أن الياء منقلبة عن ياء
بإمالة واختار المبرد أن تكون الياء أصلا لا منقلبة لأن من عنده
مطابقات الحروف ودوالها من التمكن وذكر الفراء أن أُلى وأُلاك لغة تميم
ومن أولاء لغة الحجاز وذكر قطرب إشباع ضمة الهمزة في أولى وأولائك
ولمؤنثه أُلاك وأُلائك ولبعيده أُلالك وأُلاك ومن التقسيم بالنسبة
إلى مشهور قول النحاة وبعضهم يرى أن لمنوع الإشارة رتبتين قربى وبعدى
فيجعل المجرد من حرف الخطاب للقرب والذي يلحقه للبعد ولا يرى رتبة
وسطى وفي تشديد النون في المثنى حالة كونه بالياء خلاف منعه
البصريون وأجازه الكوفيون والخلاف في أُلاك وأولائك أيهما للوسطى
أو البعدى وقال الكسائي من قال أولاك فواحدهم ذاك ومن قال أولائك
فواحدهم ذلك وقال ابن السيد أولاك وأولائك كل منهما يعلم أن يكون
واحده ذاك وذلك فإن كان المؤنث فواحدها تلك وتصحب ها التنبيه
لما ليس بتا من المجرد من كاف الخطاب كثيرا نحو هذا وهذان وهؤلاء وهاذي
وهاتا وهاتان وهاتي والمقرون بالكاف قليلا نحو هذاك وهاتيك
وزعم ابن يسعون أن في المؤنث لا تستعمل ها التي في أولها وبالكاف في آخرها
وليس بصحيح واستعمالها في المثنى والمجموع إنما كان بالكاف قرعم

ابن مالك أنه لا يطرد في الهاء كما يقال ها ذانيك ولا ها تانيك ولا ها أولائك والصحيح
جوازه فإن كان اسم الإشارة باللام أو بما يقوم مقامها مما يستعمل في الرتبة
البعدى فلا تدخل عليه ها التنبيه لا يقال هاذالك ولا هاتالك ولا ها أولالك ولا هاتيلك
ولا هاتيلك ولا هاذانيك ولا هاتانيك ولا ها أولالك وملخصه أن ها التنبيه
لا تكون فيما استعمل للرتبة البعدى وتجامع ما كان للرتبة القربى والرتبة
الوسطى وقال بعض أصحابنا لم يجعل من قصار ثلاث مراتب بل مرتبتين
دنيا وتراخ وقال الفراء أهل الحجاز يقولون ذلك وبه جاء القرآن وأهل
نجد من تميم وأسد وقيس وربيعة يقولون ذاك وفصل ها التنبيه من اسم
الإشارة المقتضي الذكر المجرد من حرف الخطاب بأنا وأخواته من
الضمائر المرفوعة الموضع المنفصلة نحو ها أنا ذا وها نحن أولاء وها أنت
ذا وها أنت ذه وها أنتما ذان وها أنتما تان وها أنتم أولاء وها هو ذا
وها هي ذه وها هما ذان وها هما تان وها هم أولاء وها هن أولاء فيكون
الضمير مبتدأ واسم الإشارة خبره وقال الزجاج لو قلت ها زيد ذا
جاز بلا خلاف في [illegible] أنه يفصل بينهما بغير الضمير نحو ما مثل فإن لم يفصل من الضمير
باسم الإشارة فلا يكون [illegible] نحو قوله

أبا حكم ها أنت نجم مجالد

وقال الفراء إذا وصلت المكني
بينهم وجعلت الخبر عنه بالفعل فالعرب يعيدون حرف التنبيه على المكني
دون المبهم نحو ها أنا ذا أقوم ولا يكادون يقولون أنا [illegible] وهو يقولون ها أنا
ها أنا ذا فإذا كان الكلام على غير تقريب فهو أن يبنى آخرهما على الآخر
لم تدخل ها فتقول أنا هذا وها أنا ذا وها هو ذا [illegible] والله أعلم بقوله
إذا كان الكلام على غير تقريب أنه يجعل الفعل خبرا وكان اسم الإشارة
يكون توكيدا للمضمر ولذلك أتى بالفعل فيه ضمير يعود على المكني على اسم
الإشارة وقال تعالى ها أنتم أولاء وفي الحديث ها أنا ذا يا رسول الله
وقال ابن مالك وقد تعاد مع الفصل قال تعالى ها أنتم هؤلاء وهو مخالفة
لكلامه [illegible] والكاف اللاحقة لاسم الإشارة حرف خطاب يبين

أحوال المخاطب وهي كما الضمير صورة تقول ذاك ذاكِ ذاكما ذاكم ذاكن
وكذا الباقي وزعم ابن مالك أنه ربما استغني عن الميم بإشباع ضمة الكاف
وقال أنشد بعض الكوفيين

وإنما الهالك ثم التالك ... ذو حيرة ضاقت به المسالك
كيف يكون النوك إلا ذلك

قال [illegible] وأقول إن صح
الشعر يحتمل أن يكون سكون الكاف وهو موزون إذ [illegible] مضموما [illegible]
الاتباع بضمة فبني عليه مرتقاة وإن صح أنه مسموع من العرب بضم الكاف
يكون من تغيير الحركة لموافقة الكاف قبله وتغيير حركة أسهل من حذف
حرف لم يعد حذفه ومن العرب من يكتفي في خطاب المثنى والمجموع
والمفرد بالكاف التي هي للمفرد المذكر إذا تكلم مع اسم الإشارة
وقد فرع النحاة بابا للمخاطبة يختصه هنا فنقول المخاطبة تجعل
حرف الخطاب على حسب المسؤول واسم الإشارة على حسب المسؤول عنه
فتكون المسائل ستا وثلاثين وذلك أن المسؤول مفرد ومثنى ومجموع وكل
واحد منها مذكر ومؤنث فهي ستة أنواع والمسؤول عنه كذلك ستة
مضروبة في ستة وستة مضروبة في ستة ستة وثلاثون مثال ذلك
كيف ذاك الرجل يا رجل كيف تيك المرأة يا امرأة كيف ذانكما الرجل
يا رجلان كيف تيكما المرأة يا امرأتان كيف ذاكم الرجل يا رجال كيف
تيكن المرأة يا نسوة كيف ذانك الرجلان يا رجل كيف تانك المرأتان يا امرأة
كيف ذانكما الرجلان يا رجلان كيف تانكما المرأتان يا امرأتان كيف ذانكم
الرجلان يا رجال كيف تانكن المرأتان يا نسوة كيف أولئك الرجال يا رجل
كيف أولئك النسوة يا امرأة كيف أولئكما الرجال يا رجلان كيف أولئكما
النسوة يا امرأتان كيف أولئكم الرجال يا رجال كيف أولئكن النسوة
يا نسوة كيف ذاك الرجل يا امرأة كيف ذانك الرجلان يا امرأة كيف ذاكما
الرجلان يا امرأتان كيف ذاكن الرجل يا نسوة كيف ذانكن الرجلان يا نسوة
كيف أولئك الرجال يا امرأة كيف أولئكما الرجال يا امرأتان كيف أولئكن

الرجال يا نسوة كيف تلك المرأة يا رجل كيف تانك المرأتان يا رجل كيف
تلكما المرأة يا رجلان كيف تلكم المرأة يا رجال كيف تانك المرأتان يا رجل
كيف تانكما المرأتان يا رجلان كيف تانكم المرأتان يا رجال كيف أولائك
النساء يا رجل كيف أولائكما النساء يا رجلان كيف أولائكم النساء يا رجال
وهذا الذي ذكرنا هو من استعمال العرب أسماء الإشارة وحرف الخطاب
على اللغة الفصحى وأما من لا يلزم إلا اسم الإشارة على كل حال من تثنية
وجمع وتأنيث كما يكون للواحد المذكر وحرف الخطاب على كل حال
من خطاب تثنية وجمع وتأنيث كما يكون للواحد المذكر مفتوح الكاف
مطلقا أو مكسورة مع المؤنث فلا يجيء فيها من الفروع بل تكون كلها
على لغة واحدة أو على لغتين في لغة من فتح الكاف للمذكر وكسرها
للمؤنث ومن غريب النقل ما حكى أبو حاتم عن أبي زيد أنه سمع من العرب
من يقول إذا قيل له أين فلانة وهي قريبة هاهوذه وقال قد سمعت من
يفتح الذال فيقول هاهوذا يدل مرة على الشخص ومرة على المرأة وإنما
المعروف هاهيذه والمذكر هاهوذا وقال ابن مالك وغيره قد يعبر بذي البعد
عن ذي القرب لعظمة المشير كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى أو لعظمة
المشار إليه نحو ذلكم الله ربكم وقد والقرب عن ذي البعد لحكاية الحال
نحو فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد
يتعاقبان مشارا بهما إلى ما وليناه نحو ذلك نتلوه عليك ثم قال إن هذا لهو
القصص الحق وذكر الزمخشري أن من البلاغة نهي ملحظ وما ذهب
إليه ابن مالك من أنهما يتعاقبان فيكون لذلك معنى هذا هو مذهب الجرجاني بين
والمطابقة وخالفهما المتأخرون وأبطل ما احتجوا به وإذا قلت أرأيتك
فالمعنى دخلت على رأيت فلا بد أن تكون بمعنى أعلمت أو بمعنى أخبرني
فإن كانت باقية على موضوعها الأصلي من العلم كانت الكاف ضميرا
منصوبا ويطابق الضمير المرفوع في إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث
مفعولا أول وما بعده مفعول ثان ونعربه بتغير المستتر إلى الضمير المرفوع

المتصل ضميرا المنصوب المتصل فتقول أرأيتك منطلقا كما تقول أعلمتك
منطلقا أي أعلمت نفسك وأرأيتك ذاهبة وأرأيتكما ذاهبين وأرأيتكم
ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات وإن كانت بمعنى أخبرني جاز كان أثرا على
استعمال ولا تقتضي جوابا فيجوز أن تتصل بها الكاف وفيها إذ ذاك
ثلاثة مذاهب أحدها مذهب البصريين وهو أن الفاعل هو التاء وتبقى
مفردة دائما مفتوحة والكاف حرف خطاب وتزيد علامة الفروع
في الكاف فتقول أرأيتك أرأيتك أرأيتكما أرأيتكم أرأيتكن المذهب
الثاني مذهب الفراء وهو أن التاء حرف خطاب والضمير الكاف وهو في
عليهما هي الفاعل المذهب الثالث أن الفاعل هو التاء والكاف في
موضع نصب وهو مجهول أنه مذهب الكسائي ولأرأيت أحكام أخر
تذكر في باب ظننت إن شاء الله وتتصل كاف الخطاب بلفظ حيهل والنجاء
ورويد أسماء أفعال فتقول حيهلك بمعنى ايت والنجاءك بمعنى أسرع ورويدك
بمعنى أمهل وشذ اتصالها ببلى وكلا وأبصر وليس ونعم وبئس وحسب
تقول بلاك وكلاك وأبصرك زيدا بمعنى أبصر زيدا وليسك زيد قائما ونعمك
الرجل زيد وبئسك الرجل بكر وحسبك عمرو منطلقا ومن أسماء
الإشارة هنا وهو ظرف مكان لا يتصرف قال ابن عصفور إلا بمن أو بإلى فتقول
من هنا وإلى هنا وهو لازم للمكان وشذ في ... وتدخل عليها ها
التنبيه فتقول ها هنا وها هناك ولا تدخل على هنالك ولا تدخل عليه ها
التنبيه ومن تعبير العرب هنا في الوقف فتقول هنه وقد كثر أن
يشار به للزمان وقربها أول ما استدلوا به ومن ذلك أبي جعفر بن
أبي رفيعة وكان يحدثنا ... ذلك المحل يعني النبي ... في المكان
ومثله ... والكاف اللاحقة في هناك وهنالك للخطاب لا تثنى
ولا تجمع ولا يؤنث ... أسماء الإشارة التي تقدم ذكرها وثم ظرف
مكان للبعيد والتزم فيها الظرفية إلا أنها قد تجر بمن وبإلى فتقول من ثم
وإلى ثم ومن أحكامها ... قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت فليس ...

الرجال يا نسوة كيف بك المراة يا رجل كيف ذانك المرأتان يا رجل كيف
بكما المراة يا رجلان كيف بكما المراة يا رجال كيف ذانك المرأتان يا رجل
كيف ذانكما المرأتان يا رجلان كيف ذانكم المرأتان يا رجال كيف اولائك
النساء يا رجل كيف اولائكما النساء يا رجلان كيف اولائكم النساء يا رجال
وهذا الذي ذكرناه هو من استعمال العرب اسماء الاشارة وحرف الخطاب
على اللغة الفصحى واما الاكثر فاسم الاشارة على كل حال من تثنية
وجمع وتانيث كما يكون للواحد المذكر وحرف الخطاب على كل حال
من خطاب تثنية وجمع وتانيث كما يكون للواحد المذكر مفتوح الكاف
مطلقا او مكسورة مع المونث فلا يجي فيها من العرف بان تكون كلها
على لفظ واحد او على لفظين في لغة من فتح الكاف للمذكر وكسرها
للمونث ومن غريب النقل ما حكى ابو حاتم عن ابي زيد انه سمع من الاعراب
من يقول اذا قيل له اين فلانة وهي قريبة ها هو ذه وقال فسمعت من
يقع الدال فيقول ها هو ذا حاضرة على التذكير ومر على المراة وانما
المعروف ها هي ذه والمذكر ها هو ذا وقال ابن مالك ورد ذو البعد
عن ذي القرب لعظمة المشير كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى او لعظمة
المشار اليه نحو ذلكم الله ربكم وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال
نحو فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد
يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليا نحو ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو
القصص الحق فالمذكر ان هذا البلاغ الا انني مخطط وما ذهب
اليه ابن مالك من انهما يتعاقبان فيكون لا معنى هذا هو مذهب الجرجاني
وطائفة وخالفهم السهيلي واتكل ما احتج به واذا قلت ارأيتك
فالمشهور ... على رأيه فلا تكون بمعنى اعلمت او بمعنى اخبرني
فان كانت باقية على موضوعها الاصلي من العلم كانت الكاف ضميرا
منصوبا ويكون الضمير المرفوع في افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث
مفعولا اول وما بعده مفعول ثان وتعرب الفعل المسند الى الضمير المرفوع

المتصل الا ضمير المنصوب المتصل فتقول أرأيتك منطلقا كما تقول اعلمتك
منطلقا اي اعلمت نفسك وأرأيتك ذاهبة وأرأيتكما ذاهبين وأرأيتكم
ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات وان كانت بمعنى اخبرني طرأت لها احكام غير
استعمالها وكانت تقتضي جوابا يجوز ان تتصل بها الكاف وفيها اذ ذاك
ثلاثة مذاهب احدها مذهب الجمهور وهو ان الفاعل هو التاء وتبقى
مفردة دائما مفتوحة والكاف حرف خطاب وتثنية مطابقة الفروع
في الكاف فتقول ارأيتك ارأيتك ارأيتكما ارأيتكم ارأيتكن المذهب
الثاني مذهب الفراء وهو ان التاء حرف خطاب والضمير الكاف وهو بدل
عليها من الفاعل المذهب الثالث ان الفاعل هو التاء والكاف في
موضع نصب وهو محكي انه مذهب الكسائي وقد اثبت احكام اخر
تذكر في باب ظننت ان شاء الله وتتصل كاف الخطاب ايضا بحيهل والنجاء
ورويد اسماء افعال تقول حيهلك بمعنى ايت والنجاك بمعنى اسرع ورويدك
بمعنى امهل وقد اتصلت ايضا ببلى وكلا وابصر وليس ونعم وبئس وحسبت
تقول بلاك وكلاك وابصرك زيدا بمعنى ابصر زيدا وليسك زيد قائما ونعمك
الرجل زيد وبئسك الرجل بكر وحسبتك عمرا منطلقا وهنا
اسم اشارة هنا وموضعه مكان لا يتصرف الا انه قد يجر بمن او بالى فتقول
من هنا والى هنا وهو لدا في المكان ومثله لو سكته وتدخل عليها ها
للتنبيه فتقول هاهنا وها هناك وللبعيد هنالك ولا تدخل عليه ها
التنبيه ومن العرب من يسكنها في الوقف فتقول هنه وقد كسروا ثما
فيشار بها الى الزمان ومعربيا اول ما استدلوا به ومن حكاية جعفر بن
ابي رفيعة وكان نحويا بتونس ما نقه النقل يعني النبي ... في المكان
ومثال الزمان انني والكاف اللاحقة ... ومثال الخطاب لا تثنى
ولا تجمع ولا يلحقونه [illegible] التي يقع ... ثم ظرف
مكان للبعيد واتصل بها الكاف [illegible] فيجر بمن والى فيقال من ثم
والى ثم ومن ... قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما ...

بجميع ومن الظروف المشار بها للمكان البعيد ثَمَّ مشددة الميم ويكون
البناء الا معمولا و قال ابو حاتم اذا امرته ان يتنحى عنك قلت ثَمَّ مثلا
وثَمّا وان شئت ادخلت حرف التنبيه فقلت ثَمّ هاهنا وهي في هذا كله ظرف
مكان مبني لتضمنه قال صاحب الترشيح وهي في كل حال من الاعراب نصب او خبر
فلانه والرتبة.

ثَمّ وثَمّا ويثنيها بدلات الشاكل والا بيان ثمنوه
جاء بها مشددة في الخبر انتهى وفي النهاية ثَمّ اصلها ان يكون للمكان
ثم استعيرت للزمان وحملها ان نظرها الى الميم قال الاعشى:

كانت ثَمّ ذكرى حسرة — وقراط يوما الى البعل والعامل

فقال: حَنّت نوار ولات هنّا حنّت — والى النبترا

والعيني قال:

أبدأ الاعهار عينك تلمع نعم لات هنّا ان قلبك متيح

اي لات ان ترحل على المثل والعيني انتهى واما قول الشاعر:

حنّت نوار ولات هنّا حنّت

فقال ابن عصفور لات تعمل في اسم
الزمان نكرة ومعرفة وهنّا يكون ظرف مكان وظرف زمان وقال ابن مالك
انتصب هنّا على الظرفية وحنّت في موضع رفع على ان لات غير عاملة في الظرف
قبله وأخبر عن الفعل كانا بالمصدر والمعنى ولا حانت هذا الوقت ونقل
ابن مالك عن بعض المتأخرين ان هنّا اسم لات والخبر محذوف اي ولات وقت
حنّت اي وقت حنين وعن بعضهم هنّت بهاء قال:

وذكر ما هنّة ولات هنّت — واتّما ذا هنّت مبنية فانها

ان تكون هي بمنزلة المخففة تشبيها تشبيها حقيقيا.

باب المعرّف بالأداة

ذكر اصحابنا فيها مذهبين احدهما مذهب جميع النحاة الا ابن كيسان
ان الاداة احادية الوضع وهي اللام والهمزة قبلها الف وصل جيء بها توصلا الى النطق
بالساكن والثاني مذهب ابن كيسان انها ثنائية الوضع نحو قد وهل

ومن تمام همزة قطع وهذا المذهب نقله ابن مالك انه مذهب الخليل وهمزته همزة
ان واو وقد ذكر مذهبنا ثالثا همزة ال ان وانها ثنائية الوضع وهمزتها
همزة وصل معتد بها في الوضع وعزا المذهب الى المتأخرين وفي
كلام من ما يشعر بهذا المذهب الرابع نقله عن سيبويه وهو ان الالف واللام
اصلها بانه مذهب النحاة الا ابن كيسان وهذا الخلاف في الاداة قليل
الجدوى وبعض الامم خال من اداة التعريف كلسان الترك وبعضهم
فيه اداة التنكير وحذفها علامة التعريف كلسان الفرس وبعضهم تتقدم
الاداة في التعريف بالنسبة الى التنكير والتأنيث كلسان الجمهور وهذه
كلها اوضاع لا تعلل وقسموا هذه الاداة الى عهدية وجنسية
فالعهدية هي ان يكون ما دخلت عليه متقدما لفظا كقوله تعالى فعصى
فرعون الرسول اذ تقدم كما ارسلنا الى فرعون رسولا او حاضرا مبصرا
كقولك القرطاس لمن سدد سهما او حاضرا في العلم نحو قوله اذ هما في الغار
اذ ناداه ربه بالواد المقدس وذكر اصحابنا انه يعرض في العهدية
الغلبة ولمح الصفة فالغلبة كالتي في النجم للثريا والبيت والتي للمح الصفة
لم ترد لا التعريف انه هو علم في الاصل لكنه لمح فيه معنى الوصف
تعريف العلمية وانت تريد شخصا معلوما علما يمكن ان يزاد حرف ال العهدية
عليه والجنسية هي التي لم يتقدم لما دخلت عليه اهل ولا هو حاضر
معلوم نحو دينار خير من درهم على كل دينار على درهم فاذا اعنت الدينار دالا على
الشمول وضع مكان ال كل اما حقيقة فيصح الاستثناء من مصحوبها
كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وبجمع وصفه بالجمع كقوله
تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء وحكى الاخفش
الناس الدينار الحمر والدرهم البيض قالوا ويعرض في الجنسية الحضور
ويكون بعد اسم الاشارة نحو جئت فاذا الاسد وبعد اسم الاشارة
نحو مررت بهذا الرجل وبعد اي في النداء نحو يا ايها الرجل وفي الآن والساعة
وما في معناهما من الزمان الحاضر اذ لم يتقدم ذكر بخلاف

لبكر ولا حضور حسي ولا علمي فيراد حقيقته في هذه الأربعة لتعريف الحقيقة
فمثل ولا تكون للحضور في غير هذه الأربعة إلا ان قام دليل على ذلك نحو قول الشاعر
بأنه صلاة والحياة عزيمة ثلاثة ومن يغترر أعجز أخطل
وفي رواية من رفع عزيمة وثلاثا كأنه قال وصلاة هي هذا عزيمة ثلاثا أي
الصلاة الواقعة في الزمان الحاضر إذ جنس الصلاة ليس عزيمة ولا ثلاثا
وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن هذه الأداة تكون لتعريف العموم تحقيقا
أو تجنيسا وللحضور وللغلبة وللمح الصفة وبمعنى الذي والتي في نحو
الضارب والضاربة وفروعهما وعلى هذا التقسيم لا يعرض في الجنسية
الحضور ولا في العهدية الغلبة لأن القسم من الشيء لا يكون قسيما له
وقد ذهب أبو الحجاج يوسف بن معزوز من متأخري أصحابنا إلى أن هذه
الأداة فيهم واحدة في التعريف وهي عهدية سواء أدخلت على واحد أم على
اثنين أم على ما يقع على الجنس فإذا قلت جاءني الرجل فمعناه الرجل الذي
عهدت بيني وبينك وإذا قلت الدينار خير من الدرهم فمعناه هذا الذي
عهدته بعقلك على شكل كذا خير من الذي عهدت على شكل كذا فالتعريف
أبدا لا يفارق وفي النهاية أن العهدية تدخل على الاسم السابق ذكره
نكرة نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول وعلى ما تقرر عندهم نحو أغلق الباب
أو على اسم يستدعي صفة لمذكور سيكون يبلغ [illegible] فيقول
إن السفيه يبغض [illegible] وأل الجنسية تدخل على نكرة لم يجر لها ذكر ولا
يحصر مما تعريفه بتحيز موجود في الخارج إنما يقصد تعريف الصورة الكلية
التي في الذهن ولا تعيين في هذا إذ لا يعني بالحقيقة الذهنية إلا المثال المطابق
لما في الوجود الخارجي وهذا مستفاد من التنكير فأي شيء أحدثت أل وأقرب
ما يقول النحاة إن النكرة تدل على واحد من الجنس وأل الجنس يكون
بعينه [illegible] باعتبار الوحدة فإذا قيل الرجل خير من المرأة كان المعنى هذا
الجنس من حيث هو هو خير من هذا الجنس من حيث هو هو وقال
ابن بابشاذ تعريف العهد لما ثبت في [illegible] وتعريف الجنس لما ثبت في

لما ذكر سابق ورأيت في كلام ابن جني أن أل الجنس إذا أن يقال أشبه الناس الدينار
الأحمر والدرهم الأبيض كان الدينار والدرهم لما كانا جنسين جازت صفتهما بالجمع
انتهى وقال في النهاية أيضا أل التي للعموم تدخل على الجمع ولم يكن معهودا
كقوله تعالى الرجال قوامون على النساء وهذا العموم فيما دخلت عليه كان
قبل دخولها جمع قلة أو جمع كثرة لا فرق بينهما ولا يخرج التعيين عن العموم
إلا بدليل مخصص انتهى وقد يعرض زيادة أل في العلم نحو قوله
باعد أم العمرو من أسيرها   قال السيرافي أل زائدة للضرورة
وقال الزمخشري دخل أل على العلم للضرورة كما ألحقها في علا زيدنا وقوله
[illegible] أخا العمرو رجحه مع اقتران النظم بغير أل قال
بكيت من منزلة ود كسر   دار أن تعفت تقرأ أم العمرو
ولو اسقط أل لا تزنه وقد ترد داخلة على الحال على مذهب يونس نحو قوله
[illegible] فلا تنجذ متحصرا   وفي التمييز على مذهب
البصريين نحو   وطبت النفس   وفي مضاف إلى التمييز نحو
[illegible] لباب البر   وقال ابن مالك [illegible] نحو اليسع
والآن والذي وهي في الأول عند أصحابنا للحضور ولا زائدة [illegible] الذي فقيل
أل فيه معرفة وقالت العرب مررت بالرجل خير منك ومررت [illegible]
فزعم الأخفش أن أل زائدة في نية الطرح وزعم الخليل أن مثله ونحوه [illegible]
نعت الرجل على نية أل لا [illegible] موضع لا تدخله وقال ابن [illegible] من نكرة
من معرفة وزعم الكوفيون وبعض البصريين أن أل تكون عوضا من الضمير
في نحو مررت برجل حسن الوجه يريد وجهه

باب الموصول

هو حرفي واسمي وكلاهما مقصود بالغير فلا يحتاج إلى رسم ولا حد
فالحرفي هو ما ينسبك منه ومن صلته مصدر والمتفق على حرفيته ومصدريته
أن وكي وأن والمختلف في مصدريته على ما سيأتي لو وما والذي
فأن ثنائية الوضع توصل بالفعل المتصرف ماضيا نحو أعجبني أن قام

زيد ومضارعًا فتؤثر فيه النصب وتخليصه للاستقبال نحو يعجبني أن تخرج وقد لا
توصل بالأمر ويحكم سيبويه ذلك نحو كتبت إليه بأن قم ولها مواضع تخص
فيها وستذكر إن شاء الله في باب نواصب الفعل وكي توصل بالمضارع
وشرط تقديرها بالمصدر أن يدخل عليها لام التعليل لفظا نحو جئت لكي
اقرأ أو تقديرا نحو جئت كي اقرأ وأنت تقدر اللام وسيأتي الكلام عليها في
النواصب إن شاء الله ولا يدخل عليها عامل غير لام التعليل بخلاف أن وأن
فيكون مبتدأة ومفعولا ومجرورة بلام التعليل وبغيرها مما يناسبه وأن
توصل بما كان قبلها جملة خبرية من مبتدأ وخبر وتؤثر فيما كان مبتدأ
النصب وإن خففت جاز أن يقع خبرها جملة الرفع نحو علمت أن زيد منطلق
وقولهم أما أن جزاك الله خيرا وقوله تعالى والخامسة أن غضب الله
عليها في قراءة من قرأ بالفعل ورفع اسم الله قالوا والفرق بين صريح
المصدر وأن في نحو عجبت من انطلاقك وعجبت من أنك منطلق أن المصدر
لا دليل فيه على الوقوع والتحقق وأن تدل عليهما وأما لو فالثابت غالبا
فيهم بين [illegible] مذهب الجمهور أنها لا تكون مصدرية بل لا يفارقها التعليق
وهو قول [illegible] ههنا وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء
و[illegible] إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب وخرجوا
على ذلك آيات من القرآن كقوله تعالى يود أحدهم لو يعمر ودوا لو تدهن
وقول الشاعر: ما كان ضرك لو مننت وربما
[illegible] التعميم ولا تحتمه ومنك وسيأتي الكلام على لو
وبقية أحكامها إن شاء الله في [illegible] الشرط وأما ما إذا تقدر
بالمصدر وحدها فمذهب الجمهور أنها حرفية وذهب أبو الحسن
وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم فإذا قلت يعجبني ما قمت
فتقديره عند س والجمهور قيامك وتقديره عند الأخفش الذي قمت وفعله
موصوف محذوف أي القيام الذي قمت والتفريع على مذهب الجمهور وتوصل
بفعل متصرف غير أمر وأكثر ما يكون ماضيا نحو قوله تعالى بما رحبت

وقول الشاعر: يسر المرء ما ذهب الليالي أي ذهابها وحضور
وشذ وصلها بليس في قوله: بما لستما أهل الخيانة والغدر
وزعم بعض النحاة أن شرطها صلاحية وقوع ما الموصولة الاسمية موقعها
وأن الفعل الذي تقدر معه لا يكون خاصا فلا يجوز أن تقول أريد ما تخرج أي
خروجك وتقول أحب ما صنعت لأن الخروج خاص والصنع مبهم
وذهب السهيلي إلى [illegible] والفعل يقتضي التنويع نحو أعجبني ما صنعت
لأن الصنع عام ولا تقول أعجبني ما جلست ولا ما قعدت لأن الجلوس نوع
خاص ليس مبهما وتنوب ما المصدرية عن ظرف زمان وتوصل في الغالب
بماض مثبت نحو ما أضاء لك شارق أو منفي بلم نحو قوله
[illegible] على [illegible] أو مضارع نحو لا أصحبك ما تضرب زيدا
وذهب الزمخشري إلى أن أن تأتي كما في النيابة وخرج على ذلك قوله تعالى
أن آتاه الله الملك أي وقت أن آتاه الله ولا يعرف ذلك أكثر النحاة وتنفرد
من أن وكي بجواز تقديم معمول صلتها الفعلية على الصلة نحو عجبت مما زيدا تضرب
ومذهب س والجمهور أن الجملة الاسمية لا تكون صلة لما وأجاز قوم
منهم السيرافي وتبعهم الأعلم وابن خروف [illegible] وجاء في الشعر [illegible] نحو
[illegible] وتم تشعى من الكتب [illegible]
إنما إذا أضيفت من الظرف توصل بالجملة الاسمية نحو قوله
وأطل خليلا ما الثواء [illegible] وفي الترشيح [illegible] ما [illegible] السماء
فيها أي ما دام [illegible] السماء أو ما كان [illegible] موضع الفعل لأن ما تكون
مع الفعل مصدرا ولا يكون [illegible] ومن قال ما أن في السماء نجما أحمر
السماء أي ما أن في السماء نجما أي ما عرض وأبر من العنز [illegible] لأن العنزة والعنز
[illegible] بعضها من بعض وأما الذي فزعم يونس والفراء وتبعهما
ابن مالك أنه يكون حرفا مصدريا وخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي
يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا فالتقدير ذلك تبشير الله وكخوضهم
والجمهور منعوا ذلك وهو مذهب البصريين والموصول الاسمي لا تكون صلته

لا جملة طلبية ومذهب الجمهور أنها لا تكون طلبية وأجاز الكسائي أنها
تكون جملة أمر وجملة نهي نحو الذي اضربه ولا تضربه زيد وأجاز المازني
أن تكون دعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد ويقتضي مذهب
الكسائي موافقته بل هو أحرى بذلك وذهب هشام إلى أنه يجوز أن تكون
مصدرة بليت ولعل ويقتضي نحو الذي ليته منطلق زيد والذي لعله منطلق
زيد والذي عسى أن يخرج زيد والمشهور عن أصحابنا أنها لا تكون تعجبية
فلا يجوز مررت بالذي ما أحسنه وإن كانت عندهم جملة خبرية ومن النحاة
من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف ثم أجاز أبو علي بأنه قولك مررت برجل ما
أحسنه وذهب جماعة من المتأخرين إلى أنه لا يجوز أن تكون قسمية إذا خلت
جملة القسم من ضمير يعود على الموصول فلا يجوز عندهم أن تقول جاء الذي
أن قام زيد قام أبوها والصحيح جواز ذلك إذا وجد ضمير في إحدى جملتي
القسم وجوابه وفي إحدى جملتي الشرط وجوابه وإذا دخل معنى الشرط في
الموصول معنى وشبه بالشرط خلافا نحو الذي إن تطلع الشمس ينطلق أبوها
فهو صحيح النظر والذي إن قام قام أبوه فمنطلق وفي هذا أوضح الوطر يقع
بين جملة الشرط والجزاء بأيسر اتفاق وقد ذكرنا الخلاف في الوصل
بالشرط والجزاء إذا ضمن الموصول معنى الشرط وزاد بعض أصحابنا في شروط
جملة الصلة أن لا تكون مستدعية لما قبلها فلا يجوز جاء الذي حتى
أبوه قائم ولا مررت بالذي لكنه منطلق ولا مررت بالذي إذن ينطلق وذهب
الفارسي إلى أنه لا يوصل بنعم وبئس إذا كان فاعلهما مضمرا أيضا فيما عداه أن والوصل
بكأن جائز نحو جاء الذي كأنه قمر وقيل لا حسن أن لا يوصل بها
لأنها تقتضي مقتضى الخبر كالتي فيه ليت ولعل وفي النهاية تجوز الصلة باسم
الفعل الذي يكون ماضيا ومضارعا لا أمرا تقول جاء الذي شتان زيد وأبوه
ومررت بالذي أف له ولا أمر لا يجوز مررت بالذي نزال كما جاز جاء الذي
افترق زيد وأبوه ومررت بالذي أضجر منه جاز ذلك ومنع ابن السراج أن يقع
التعجب في صلة الذي لأنه لا يقصد به الخبر المحض وما قاله في التعجب يقتضي

امتناع وقوع نعم وبئس وحبذا صلة لأنها لا يقصد بها الخبر المحض وفي الوافية عسى
أيضا تقتضي الطمع والرجاء يقتضي أن لا يوصل بها وقد حمل عليه في قوله تعالى
فهل عسيتم بل على أنها خبر وأنشد قوله:

وماذا عسى الحجاج أن يتعرثوا ... فماذا كلما ستنجلم مبنوا

وعسى
خبره والعائد محذوف أي أن يتعرثوا به انتهى ولا ترد الجملة من ضمير يربط
الصلة بالموصول ويجمع ما كان من الربط بالظاهر الذي هو الموصول في المعنى
قالوا أبو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رأيت ابن يوسف
وقال الشاعر:

وأنت الذي في رحمة الله أطمع

يريد رويت عنه ورأيته وفي رحمته ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر ولم
يجزه في خبر المبتدأ نحو زيد قام أبو عمرو إذا كانت كنية زيد أبا عمرو ولا خلاف
أنه لا يجوز في الصلة والذي ذهب إليه في المسموع الشاذ أن الضمير
محذوف منه والظاهر بدل منه وفسر أجاز واجاء الذي ضربت أخاك على
حذف البدل منه وموافقة من ضربته وأجاز الفارسي عرو الصلة من ضمير يعود
على الموصول إذا عطف عليها بالفاء جملة فيها ضمير الموصول نحو الذي يطير الذباب
فيغضب زيد وزعم الكوفيون والبغداديون وتبعهم ابن مالك أن الموصول يجوز
أن ينبع بما هو معرفة فيستغني بربطه عن الصلة وأن مثله في نبع ... جاز
ضربت الذي أخاك وضربت الذي عمرا ولا يجوز ذلك عند البصريين ومن
غريب ما قيل في الذي أنه يكون بمعنى الرجل وكذا التي يكون بمعنى المرأة
وأنشد قائل هذا:

فإن أدع اللواتي من أناس ... أضاعوهن لا أدع اللذينا

فاللواتي واللذين لا صلة لهما يريد فإن أدع ذكر النساء لا أدع ذكر الرجال انتهى
من كتاب ابن مسلم اليمني وفيه أن بعضهم حكى أنها إذا كانت بمعنى الداهية
لم تحتج إلى صلة وأنشد: بعد اللتيا واللتيا والتي ... وعند من
الصلة محذوفة وقال الفارسي الصلة فيها محذوفة وهو قوله:

إذا علتها أنفس تردت ... والمشهور أن جملة

الصلة تكون معهودة غالبًا نحو قوله تعالى وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه
وقد يراد بالموصول الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كالذي ينعق وقد يقصد
تعظيم الموصول فتبهم صلته نحو قوله تعالى فغشاها ما غشى وفغشيهم من اليم
ما غشيهم إذ يغشى السدرة ما يغشى ويوصل أيضًا بالظرف والمجرور التامين
وهما اللذان في الوصل بهما فائدة نحو الذي عندك وباطل والذي من بني عقيل
شريف والعامل فيهما جملة مقدرة لا يكون مطلقًا أي استقر وفي كل منهما
ضمير يعود على الموصول انتقل إليه مع ما بقي للضمير فلا ضمير نحو الذي في الدار
أبوه زيد فلو كان العامل في الظرف أو المجرور خاصًا نحو جاء الذي ضحك
في الدار أو ضحك عندك فلا يجوز حذفه وحكى الكسائي حذف الحدث الخاص
إذا كان قد تقدم الموصوف بالموصول وكان الظرف قد تقدم نحو نزلنا المنزل
الذي البارحة ونزلنا المنزل الذي أمس ونزلنا المنزل الذي آنفًا ولا يقولون نزلنا
المنزل الذي يوم الخميس ولا المنزل الذي يوم الجمعة ومن الذي حكاه الكسائي
خارج عن القياس فيقتصر فيه على مورد السماع وقد تكلم ابن مالك في
مسألة الصلة بجملة فيها وتكلمنا معه في ذلك في شرح التسهيل فإن كان
الظرف والمجرور ناقصين لم يوصل بهما نحو جاء الذي عندك اليوم.

ذكر الموصولات

وهي الذي للمفرد المذكر عاقلاً وغيره ووزنه عند البصريين فعل
والتي للمفردة المؤنثة من العاقل وغيره بسكون الياء واللام أصلان وقال
الكوفيون أصله الذال وحدها وهي ساكنة وزيدت اللام ليمكن النطق
بالذال ساكنة وفي البسيط مذهب الفراء أن أصل الذي لذي وأصل التي لتي
ومذهب الفراء أنها ذا وهي اسم إشارة ومذهب السهيلي أن أصل
الذي ذو بمعنى صاحب وله وللتي لغات حذف الياء والثانية ...
سكون الياء فيهما وزعم أبو موسى أن الياء تجري بوجوه الإعراب مشددة
وذكر بعض أصحابنا أن في الذي البناء على الكسر والضم بوجوه الإعراب
وقال ابن مالك وقد تشدد ياؤهما مكسورتين أو جارية في مذهب أبي موسى

ولا يجوز التشديد في التي إلا حكاية في الذي وقد تعرض بعض لغات الذي والتي
كالعمري والزبيدي والجوهري لم يذكروا ذلك وذكر ابن مالك أنهما تكونان
مضمومتين وظاهر كلامه أنه يكون ذلك بناء وأنشد على ذلك في الذي ومن
ما لا يقوم به دليل على منعها ويجوز حذف الياء منهما فتبقى الذال والتاء مكسورتين
أو مسكنتين فتقول اللذِ واللتِ واللذْ واللتْ ومن الذي ذكرناه من
التشديد والحذف لغات وذكر بعضهم أن ذلك مختص بالشعر وتقول في
التثنية رفعًا اللذان واللتان وتخفيف نونيهما لغة الحجاز وبني أسد وتشديدهما
لغة تميم وقيس ونصبًا وجرًا اللذين واللتين ولا يجوز تشديدهما مع الياء
عند البصريين وأجازه الكوفيون وقرأ به بعضهم في قوله تعالى ربنا أرنا
اللذين أضلانا ويجوز حذف النون منهما فتقول اللذا واللتا واللذي والتي
وهي لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة وتقول في جمع الذي الذين
رفعًا ونصبًا وجرًا ويختص بالعقلاء ومن يشبه بهم ...
والإعراب في الذين مشهور في لغة هذيل قال ابن مالك وذكر بعضهم أنها لغة
هذيل وبعضهم أنها لغة عقيل نقلها عنهم أبو زيد في نوادره فتقول
اللذون رفعًا واللذين نصبًا وجرًا وذكر أصحابنا أنه يجوز حذف النون
من التثنية والجمع معًا وقال ابن مالك في تسهيله أن قصر بالذي مختص فلا
يغني عن اللذين في التثنية والذين في الجمع ولا تحذف النون إلا في ضرورة
شعر قال وتغني عن الذين الذي في غير تخصيص كثيرًا نحو قوله والذي
جاء بالصدق وقال الأخفش يكون الذي للجمع والواحد وهي لغة
لهذيل يقولون في معنى الذين اللائين رفعًا ونصبًا وجرًا وبعض هذيل
يعرب فيقول اللاؤون رفعًا واللائين نصبًا وجرًا ويجوز حذف النون من اللائين
واللاؤون وقال ابن مالك وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولا
لم يذكر شاهدًا على ذلك إلا قراءة أعرابي صراط لذين بتخفيف اللام فيها
سمعه أبو عمرو ولا يجوز أن يقضى بأن ... من بقية اللغات التي ذكرها في
من التخفيف شاذ والمشهور أنها التي بمعنى الذين فتكون للعقلاء

الذكور وقد تقع على جمع ما لا يعقل من الذكور وعلى من يعقل من المؤنثات وتقع
على ما يعقل منهن ويقال اللاي واللاء بالياء واللاء وفي جمع التي اللاتي واللائي
واللواتي وبلا ياء فيهن وأما اللات فلا أتيقنها وفي التوطئة اللاءات واللوات
بسكون التاء ونقل الرواة أنهم حذفوا التاء والياء من اللاتي واللواتي فقالوا
اللا واللوا واللاءات ذكرها أصحابنا فيها البناء على الكسر وذكر ابن مالك
فيها ذلك وإعرابها إعراب أولات وذكر أبو حيان أن اللائي للمذكر والإناث
تقول هم اللائي فعلوا ذلك وهن اللائي فعلن ذلك وفي الموعب عن الفراء هم اللاء
كقولك هن اللاء وذكر الفراء في معانيه أن اللاتي أكثر في جمع النساء وفي
جمع غيرهن مما لا يعقل التي أكثر من اللاتي وليست التثنية والجمع في الموصولات
حقيقة بل هي صيغ تثنية وصيغ جمع وكذلك تثنية أسماء الإشارة وجمعها
ومن الموصولات ذو وذات في لغة طيء فأما ذو فهو مما يكون للمفرد
مذكر ومثناه وجمعه وبعض العرب يعربها إعراب ذي بمعنى صاحب فيقول
جاءني ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذي قام وبعضهم يثنيها ويجمعها
فيقول جاءني ذوا قاما ورأيت ذوي قاما ومررت بذوي قاما وجاءني ذوو
قاموا ورأيت ذوي قاموا ومررت بذوي قاموا وحكى الأزهري أن ذو في
لغة طيء تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما وأما ذات فلا تقع
فيما أعلم بالمثنى والجمع بل تكون للمفرد المؤنث وتثنيتها وجمعها مبنية على
الضم رفعا ونصبا وجرا ومن بعضهم إعرابها إعراب ذات بمعنى صاحبة
وحكى بعضهم تثنيتها وجمعها فتقول ذواتا في الرفع وذواتي في النصب والجر
ويجوز أن تجمع ذات على ذوات مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرا وحكى
لي شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي
وهو كان المشهور بالإمامة في النحو في ديار مصر والشام رحمه الله أن بعضهم
حكى إعرابها إعراب ذات بمعنى صاحب وهو نقل غريب ومن
الموصولات من وما للمفرد ومثنى ومجموع من مذكر ومؤنث وسيأتي
الكلام عليها إن شاء الله وذا إنما تقع موصولة بعد ما الاستفهامية باتفاق وبعد من

الاستفهامية بخلاف زعم ابن الأنباري أنهم لا يركبونها مع من فلا يقولون من ذا
كما يقولون ماذا والصحيح سماع ذلك من العرب ولماذا أحوال أحدها أن تكون
اسم إشارة وما استفهامية فيستقل منهما كلام فتقول ماذا أي أي شيء هذا
الثاني أن تكون ما استفهامية وذا موصولة مذهوبا بها مذهب الذي
ويدعى فتوصل بما يوصل به الذي وتكون ما مبتدأ وذا الذي هو الموصول خبره
وفي النهاية ذا لا تكون بمعنى الذي إلا مع ما وقد أجاز أبو سعيد وقوعها
مع من أيضا الثالث أن تركب ذا مع ما وتجعل ماذا كله استفهاما ويكون
على ما يقتضيه العامل فيه من رفع أو نصب ولا يعمل فيه ما قبله إلا إن كان
جارا ويتأخر العامل في الجملة عن ماذا نحو عن ماذا تسأل بإثبات الألف مع
ما الاستفهامية وقد دخل عليها حرف الجر وقول العرب ماذا حاك الأمير قبح
حالك كأنه قال أي شيء حالك ولا تأتي بالموصول بعد ماذا كقوله
فماذا الذي يشفي من الحب ويختار في جواب ماذا في
هذه الحال المطابقة لإعراب ماذا ويختار في ماذا في الحال التي قبل هذا
مطابقة إعرابه فتقول في جواب ماذا تصنع خيرا وفي جواب التي قبله خير
ويجوز العدول عنهما في الحالين فتقول في الحالة الثانية في نحو ماذا تصنع إذا
أنزلت أخير أم شر وفي الحالة الثالثة أخيرا أم شرا الرابع من الأحوال
أن تلغى ما عن الاستفهام وذا عن الإشارة ويستعمل مجموعهما موصولا وعليه
دعي ماذا علمت سأتقيه أي دعي الذي علمت وزعم ابن
عصفور أن هذا لا يستعمل إلا بعد وتأول البيت وخالفه الناس في ذلك
في فهمه ذلك عن س وقال ابن عصفور أيضا في بعض تصانيفه وقد
استعملت في الشعر استعمالا ثالثا وهو جعلها بمنزلة الذي أو بمنزلة نكرة موصوفة
وأنشد البيت وأن أنها نكرة موصوفة هو الفارسي وأنكر أن تكون
ماذا بجملتها موصولة وقال بعض أصحابنا هذا لا يستعمل إلا في الشعر
وقال آخر هو قليل ولم يستعمل موصولا من أسماء الإشارة إلا ذا وحدها
عند البصريين بالشرط المذكور وأجاز الكوفيون أن تستعمل أسماء الإشارة

موصولات ومنه قوله عنترة وما تلك بيمينك يا موسى فتلك موصول وصلته بيمينك
كأنه قيل وما التي بيمينك وقوله: وهذا تحملين طليق كأنه قال
والذي تحملين طليق ومن الموصولات أي على مذهب الجمهور خلافا لثعلب
فإنه أنكره وقال لا تكون أي إلا استفهاما أو شرطا وهو محجوج بثبوت ذلك
في لسان العرب ولا فرق فيها أن تكون بصيغة أي مضافة إلى معرفة فإذا
قلت يعجبني أي الرجال عندك أو أيهم عندك تبين أن الذي أعجبك مذكر عاقل
واحتمل أن يكون مفردا ومثنى ومجموعا وكذا إذا قلت أعجبني أي النساء
عندك أو أيهن عندك تبين أن التي أعجبك مؤنثة واحتمل أن يكون مفردا
ومثنى ومجموعا ومن قطع أي عن الإضافة قليلا وأنكره بعضهم إذا قطع إلى
نكرة ويجوز حذف ما أضيف إليه فتقول يعجبني أي عندك واحتمل أن
يكون مفردا ومثنى ومجموعا من مذكر ومؤنث من عاقل وغيره وبعض
العرب يؤنثها ويثنيها ويجمعها نحو يعجبني أيتهن في الدار ويعجبني أيتام عندك
وأيوهم عندك وأيتها من عندك وأيات عندك وتباشرها العوامل كانت بلفظة
أي أو على اللغة الأخرى سواء أضيفت إلى معرفة أم إلى نكرة وفي استقبال
العامل فيها إن كان فعلا نحو اضرب أيهم عندك ويعجبني أيهم عندك هذا
مذهب الجمهور من البصريين والكسائي وغيرهما وزعم ثعلب أنه لا يعمل فيها الماضي
لأنه قليل وفي الغرة ما يجانب هذا القول فقال أي الموصولة لا يعمل فيها
عند الكوفيين إلا المستقبل تقول لأضرب أيهم قام ويعجبني أيهم يجلس
ولو قلت ضربت أيهم قام لم يجز وضربت أيهم قام لا يجوز وهذا أجازه
يجيزه البصريون والعامل فيها قبلها وقد يتأخر نحو أيهم قرأ
وأيهم قرأ جئت ونقل ابن مالك عن الكوفيين التزام تقديم العامل والتزام
استقباله وأجاز ثعلب أن لا يلتزم استقباله كما هو مذهب البصريين ولا خلاف ومن
المختلف فيه أل في نحو الضارب والمضروب فمذهب الأخفش أنها حرف تعريف
وليست موصولة ومذهبه أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا دخل عليهما أل
[illegible] بعدهما وعلى التشبيه بالمفعول به ومذهب

الجمهور أنها معرفة موصولة فقال المازني موصول حرفي وقال ابن السراج
والفارسي والأكثرون موصول اسمي وتكون بمعنى الذي وفروعه وصلتها
عند النحاة بلا خلاف اسم الفاعل واسم المفعول وفي وصلها بالصفة المشبهة
خلاف بعضهم وقيل المنع وفي كلام ابن مالك الجواز وجاء في الشعر وصلها
بالمضارع مختصة أصحابنا بضرورة الشعر وأجاز بعض الكوفيين في الاختيار
وتبعه ابن مالك وقيل ما ورد من ذلك أصله الذي فحذف إحدى اللامين وفيه ضرورة
وبقي منه أل وشذ وصلها بالظرف في قوله:

من لا يزال شاكرا على المعه ... ويجوز أن يكون أصله الذي فحذف

أحرف اللام وبقي أل ومعه صلة الذي وبالمبتدأ والخبر في قوله

من القوم الرسول الله منهم ... أي على الذي معه والذين رسول

الله منهم وقيل هي زائدة في الرسول وذهب الكوفيون إلى أن الاسم ثم المعرفة
بأل والمضافة المعرفة والنكرة المطابقة النكرة يجوز استعمال ذلك كله موصولات
مثاله قوله: لعمري لأنت البيت أكرم أهله ... فأكرم صلة
البيت كأنه قال لأنت الذي أكرم أهله ومنه دار زيد الحسنة فالحسنة
صلة دار زيد لأنه كأنه قال دار زيد التي حسنت ودار زيد غيرها ومنه رجل ضربته فضربته
صلة لرجل ومنه دار رجل خلت فخلت صلة دار وأنت رجل تأكل
طعاما فتأكل صلة رجل وأجازوا تقديم المعمول على رجل نحو أنت طعاما
رجل تأكل ومنه دار رجل أكرمت فأكرمت صلة رجل ومنه دار رجل
أكرمته خلت فأكرمته صلة رجل وخلت صلة دار وهذا كله لا
يجوز عند البصريين

القول في الضمير العائد على الموصول

مذهب الجمهور أنه لا يجوز حذف الضمير الذي في صلة أل في نحو الضاربها زيد
هند وأجاز بعضهم حذفه نحو الضارب زيد هند أي الضاربها واختلف
عن الكسائي ونقل بعضهم فقال إن كان اسم الفاعل متعديا إلى واحد
فلا إثبات قبيح والحذف قليل وإن كان متعديا إلى اثنين أو ثلاثة حسن

العرف وسوى المتعدي الى ثلاثة اخص منه في المتعدي الى اثنين وقيل الى بكر على
حذفه دليل لم يجز حذفه فلا يجوز جاء الضارب زيد لانه لا يعلم هل الضمير امتو
مفرد أو غير مفرد مذكر أو غير مذكر فان كان على حذفه دليل فيجي حذفه نحو
جاء الرجل الضاربه زيد ويقل فيه في المتعدي الى ثلاثة والى اثنين وقال
المازني لا يكاد يسمع حذفه من العرب الا أنه ربما جاء في الشعر وفي هذا
الضمير خلاف فمذهب الاخفش أنه منصوب ومذهب الجرمي والمازني
انه مجرور ومذهب الفراء جواز الوجهين ومذهب من اعتبر بالظاهر حيث
جاز في الظاهر النصب والجر جاز ذلك في ضميره وحيث تعين النصب في الظاهر
تعين في ضميره مثاله جاء الضارب زيدا والضاربان زيدا فاذا قلت الضاربا
على لغة الزيدان جاز ان يكون الضمير في موضع نصب وفي موضع جر واذا قلت
جاء الضارب زيدا ثم قلت الضاربه على لغة زيد فالضمير في موضع نصب فان كان
الضمير في صلة غير أل فان كان مرفوعا يجوز حذفه ان كان مبتدأ غير محصور وان
معنى محصور لا نحو ... ولا معطوفا على غيره ولا بعده ما يصلح
ان يكون صلة فلا يجوز حذفه في نحو جاء في الذي ان قائما او ضربا او كانا قائما عليك
ولا جاء في الذي ما في الدار الا هو ولا جاء في الذي زيد في الدار هو ولا جاء في الذي
لولا هو لاكرمتك ولا جاء في الذي زيد وهو قائمان ولا جاء في الذي هو فيه او الذي
هو في الدار او الذي هو يضرب عمرو وشرط البصريون ان لا يكون معطوفا
عليه غيره فهو جاء في الذي هو وزيد فاضلان واجاز حذفه الفراء وهو غير
مسموع واجاز ابن السراج الذي وعبد الله ضاربان اخوك ولم يمنعه
وان كان فيه حذف الضمير اي هو وعبد الله وشرط البصريون ايضا في جواز
حذفه ان يكون في الصلة طول نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا اي هو
قائل ولم يشترطه الكوفيون فيجيزون جاء في الذي فاضل اي هو فاضل واتفقوا
على جواز حذفه في أي سواء كان في الكلام طول أم لم يكن فيجيزون
يعجبني أيهم قائم أي هو قائم ومع حصول هذه الشروط حذفه في غير أي
قليل ومذهب ... أنه يجوز بناؤه أي ... على الضم بشرط أن تكون مضافة

ومن حذف المبتدأ الذي هو صدر صلتها قوله أيهم قائم وامرر بأيهم
قائم ويجيز ... الاعراب وذهب الكوفيون والخليل ويونس الى أنه لا يجوز
فيها ... الاعراب وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ
فارقت الخندق الى مكة من يقول لاضربن أيهم قائم بالضم بل ينصبها وقد تنازعوا
في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد فعند الخليل ويونس أنها
استفهامية محكية بقول محذوف عند الخليل أي يعرفها فيقول أيهم أشد ومنصوبة
المحل الجملة التي هي فيها على سبيل تعليق لننزعن عند يونس وعلى سبيل
تعليق شيعة عند الكوفيين أي من كل من يتشيع أي ينظر في أيهم أشد
ثم حذف في ... على أنها مبتدأ والجملة في موضع نصب أو على زيادة من
وكل شيعة مفعول لننزعن وأيهم أشد جملة مستأنفة عند ... خبر او على
أنها شبيهة ... عن الاضافة وهو مبتدأ واشد خبره عند ابن الطراوة
ولو وصلت بظرف نحو لاضربن أيهم في الدار تعين وجرى بقية ...
أحدها بناؤها على الضم مع الحذف واذا حذف ما تضاف اليه أي أعربت
سواء حذف المبتدأ الذي هو صدر صلتها أم لم يحذف نحو اضرب أيا قائم
واضرب أيا هو قائم وذهب بعض النحاة الى جواز البناء اذا حذف ما تضاف
اليه وحذف صدر صلتها قياسا على البناء اذا لم يحذف ما تضاف اليه ونقل
عن ابن الطراوة في قوله أيهم أشد أن أيا حذف ما تضاف اليه وأنشد بالبناء
فيهن مضروبة نقول اضرب أيا في الدار واضرب بأيهم في الدار ما ذكره ...
المسألة ابن مالك وأورد ما غيره على أنك اذا حذفت ... في الدار ...
أبي عمرو فيما حكاه عنه المازني أنه يقول رأيت أيهم في الدار فلا يجوز ومذهب
أبي الحسن أنه يجوز وقال الفارسي القول قول أبي الحسن وان كان الضمير
منصوبا يجوز حذفه كثيرا فيما ان كان متصلا منصوبا بفعل تام
متعينا للربط نحو قوله تعالى أهذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه فان كان
منفصلا نحو جاء في الذي إياه ضربت ... أو منصوبا بغير
فعل نحو جاء في الذي إنه فاضل او كأنه قمر أو بفعل ناقص نحو جاء في الذي ليسه

زيد أو كان صريفك أولى بتعيين الربط نحو هذا الذي ضربته في داره لم يجز حذفه
فإن كان منصوبا بوصف فيجوز حذفه نحو جاء الذي أنا معطيك زيد درهم أي
معطيكه وإنما حذف هذا الضمير المنصوب بشرطه بغير توكيد والنسق
عليه خلافا لمن مثاله جاء الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه وجاء الذي
ضربت وعمرا أي ضربته وعمرا فلا يجوز ذلك خلافا للأخفش والكسائي ومنعه ابن
السراج وأكثر أصحابه واختلف عن الفراء في ذلك واتفقوا على جواز الحذف
من الراجع المحذوف إذا كانت مرخمة عنه نحو هذه التي ضاربت مجردة
أي ضاربتها مجردة فأجازها ثعلب ومنعها هشام وإن كان الضمير مجرورا
فإما أن يكون مجرورا بإضافة أو بحرف جر إن كان مجرورا بإضافة فيجوز
حذفه إن كان منصوبا به المعنى كقوله تعالى فاقض ما أنت قاض أي قاضيه
وحذفه كثير فصيح وقول ابن عصفور حذفه ضعيف ليس بشيء فإن لم
يكن منصوبا به المعنى فلا يجوز حذفه نحو قولك جاء الذي الزيد وجهه حسن
وجاء الذي أنا ضاربه أمس وأجاز الكسائي حذف الضمير المجرور بإضافة
ولو في موضع نصب فيحذف معه المضاف إليه نحو أركب سفينة الذي تعمل
يريد تعمل سفينته ومنع من ذلك الجمهور فإن كان الضمير مجرورا بحرف جر
فيجوز حذفه إن جر الموصول حرف مثله معنى ومتعلقا أو المضاف إلى الموصول أو
الموصوف بالموصول نحو مررت بالذي مررت به أو بغلام الذي مررت به أو بالرجل
الذي مررت به فيجوز حذف به في هذه الصور إن كان في موضع رفع أو كان
معه ضمير يصلح للربط أو كان محصورا أو في معنى المحصور فلا يجوز حذفه نحو
مررت بالذي مُرّ به ومررت بالذي مررت به في داره ومررت بالذي ما مررت
إلا به ومررت بالذي إنما مررت به فإن لم يماثل حرف الجر نحو مررت بالذي مررت
عليه أو ماثل واختلف المتعلق نحو مررت بالذي سررت به فلا يجوز حذفه
ومثل المتعلق الفعل كما مثلناه والصفة التي بمعناه نحو قوله:

فبح لان منها بالذي أنت بائح   أي بائح به وأنا مار بالذي أنت
مار وما كان مجرورا بحرف وحذف ولم يجر ما ذكرنا جواز حذفه فهو محفوظ

بالضرورة نحو قوله:

فأصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض

يريد قابض عليه فهذا اختلف فيه حرف الجر والمتعلق وقال ابن مالك يجوز
حذف الضمير إذا جر بحرف متعين ومثله بالذي سرت يوم الجمعة والذي
رغبت بمعنى لم يريد سرت فيه ورغبت فيه قال يحتمل الحذف لتعين المحذوف كما
حسن بعد الخبر والصفة والموصول بذلك أولى وهذا الذي ذكره في الموصول
ذكره أصحابنا في خبر المبتدأ وأما في صلة الموصول فلا ينبغي أن يذهب إلى ذلك إلا
بسماع ثابت عن العرب ولا يحتمل التأويل وقال أبو العباس بن الحاج أشهر الصيغ الذي
سمعوا أن بدرهم جائز بلا شك والحذف من الصلة أحسن من الحذف من الخبر وكذا
أعجبني الذي الركب حيل ثم يريد انتهى هذا حكم الضمير المشتملة عليه الصلة
إذا كان أجنبيا أو معمولا لها فإن كان بعض معمول الصفة حرفية العامل
فيعود الضمير فيجوز حذفه نحو أين الرجل الذي قلت وأين الرجل الذي زعمت فتريد قلت
إنه باق أو زعمت أنه باق ويجوز ذلك لما يدل على حذفه المعنى وإذا ابتدأت
بضمير متكلم أو مخاطب وأخبرت عنه بالذي وفروعه أو بموصوف بالذي أو
بنكرة جاز أن يعود الضمير مما بعد الموصول أو النكرة غائبا نحو أنا الذي قام
وأنت الذي قام وأنا الرجل الذي قام وأنت الرجل الذي قام وأنا رجل يأمر
بالمعروف وأنت رجل يأمر بالمعروف ويجوز أن يعود مطابقا للضمير في تكلمه
أو خطابه فتقول أنا الذي قمت وأنت الذي قمت وأنا الرجل الذي قمت وأنت
الرجل الذي قمت وأنا رجل آمر بالمعروف وأنت رجل تأمر بالمعروف والتثنية
والجمع والتأنيث يجري هذا المجرى ومراعاة ضمير التكلم والخطاب كثيرة في لسان
العرب نثرا ونظما وقول من خصه بالشعر وقول من منع ذلك وهم الكوفيون
خطأ قال ابن الحاج وإنما يجوز ذلك على ضعف مع انفصاله نحو أنا الذي
قلت وأنت الذي قلت فإن قلت أنا الذي لم أزل مع تغير الإعراب وتقلبه
زمن أكثر حكم لم يجز انتهى فلو كان الموصول غير الذي وفروعه نحو من وما
وجبت الغيبة نحو أنا من قام وأنت من قام ومن أجاز جواز الوجهين

الموصولات كلها هو وأبوه فأما قول البحتري في ابن أبي صقر:

نعم امرؤ السيد من أنشأتهما ولو جعلت في سائر المجامع

فعال من أنشأتهما وهذا أضعف من أن يقول لست من أنشأتهما ومع المنصوص أنه لا يجوز ذلك إلا في من وما والظاهر أنه لا يستشهد بقول هذا فإن قيل إنه عربي فيتأول على أنه لما كان في معنى لست أنشأتها جاز وقال ابن الصائغ وينبغي أن يفرق بين الموصول وبين الموصوف فكما تقول نحن قوم نفعل تقول أنا امرؤ أفعل على الحكاية ومن أصحابنا من ألحق بالذي وفروعه في ذلك ذو وذات الطائيتين فتقول أنا ذو قام وأنت ذو قام وأنت ذو قمت وكذلك الحق أن نواسخ المبتدأ والخبر من كان وإن وظننت وأخواتها تجري مجرى المبتدأ نحو كنت الذي تخرج وكنت الذي يخرج وكنت الذي أخرج وكنت الذي تخرج وكنت رجلا يأمر بالمعروف وكنت رجلا آمر بالمعروف ولمراعاة الضمير شرط وهو أن يكون الخبر عن المبتدأ ليس مشبها به فإن شبه به المبتدأ وجب عود الضمير غائبا ولا يكون مطابقا للمضمر في تكلمه وخطابه نحو أنا في الشجاعة الزبير فقتل عمرو الرجال وأنا في الشجاعة الزبير فقتل مرحبا أي مثل الزبير قتل ولو تقدم الخبر نحو الزبير فيها أنا على تقدير أن يكون الخبر هو الموصول فمذهب الفراء أنه يجب غيبة الضمير وهو الذي يقتضيه مذهب البصريين ونص عليه السيرافي وابن السراج ومذهب الكسائي أنه يجوز أن يكون الضمير كما لو تأخر فأجاز أن تقول الذي قمت أنا والذي قمت أنت ويتعين في جواز ذلك من أصحابنا الأستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني والجياني قال عن الكوفيين إذا وقع خبر الظاهر حكمه حكم النكرة في عود الضمير عليه غائبا ومطابقا للضمير تقول أنا الرجل يأمر بالمعروف وأنت الرجل تأمر بالمعروف ويجوز آمر وتأمر وإذا كان ضميران في هذه المسائل جاز أن تخالف بين الضميرين فتجعل أحدهما غائبا والآخر مطابقا للضمير فإن فصلت بين الجملتين جاز ذلك باتفاق نحو أنا الذي قام في الدار وضربت زيدا وأنا الذي قمت في الدار وضرب زيدا وإن لم تفصل أجاز البصريون نحو أنا الذي قام وخرجت

وأنا الذي قمت وخرج ولا يجوزه الكوفيون قيل والسماع ورد بالفصل بين الجملتين ونقل لنا أن الكوفيين لا يجيزون مراعاة الضمير السابق بعد الذي في الصلة في تكلمه وخطابه وفي هذه المسألة أجازوا الجملتين بالعطف فلعل ثم قولين نقل بعض أصحابنا قولا وبعضهم قولا ومن وما وذا إذا كانت نكرة ومن في الاستفهام لا تأتي فيه وذو وذات في لا تأتي وأل عند من قال إنها موصولة اسمية مفردات اللفظ مذكرات فإن عنيت بها غير ذلك من تثنية أو جمع أو تأنيث قال ابن مالك ولم يذكر غير من وما فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو فيما أشبههما أولى وفي الذي أشبههما نظر ويكابر ومثال ما روعي فيه اللفظ قوله تعالى أفمن اتبع رضوان الله الآية وهو أكثر كلام العرب ومما روعي فيه المعنى ومنهم من يستمعون ومن الشياطين من يغوصون له وقال الفرزدق:

نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

وقال الكسائي وقولها تقع على الاثنين بلفظ التثنية ثم ذكر بيت الفرزدق وقال المبرد في كتاب إعراب القرآن له وإنما قال يصطحبان على معنى من والتثنية على الحقيقة والتأنيث والجمع سواء انتهى ومن الحمل على الجمع:

وقوفا لما يحوجني على من تعلقوا

والذي اتصل بما موصولتها أو فعل شرط إن كانا شرطيتين أو استفهام إن كانا للاستفهام فالراجح بعض المعنى سابق ويختار مراعاته مثاله ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا وقال:

وإن من النسوان من هي روضة

سيبويه أبيات منكر وفي الشعر من النسوان قال أبو يلزم مراعاة اللفظ ليس نحو أعجبك من سألك ما من سألك وأمرض عن من مررت بها لأنك لا تقول مررت به قال وإن وقع مثاله من سمي حمراء أمتك يتعين فيه مراعاة المعنى لو قيل من سمي أحمر أمتك قبح عنده قالوا وأجاز ابن السراج على منع التذكير في هذا وأمثاله وأجازه نحو من سمي محسنة أمتك أن يقال من سمي محسنا أمتك ومن محسن أمتك انتهى ليخرج من كلام ابن مالك ولا أصحابنا من يعني بقي لم يعنه قالوا تقول إن حملت على

اللفظ قلت من قام منهن ومن قامتا أختاك ومن قمن أخواتك وإن حملت على
المعنى قلت من قامت منهن ومن قامتا أختاك ومن قامت أخواتك ويجوز
الجمع بين الحملين ولا أحسن أن يبدأ بالحمل على اللفظ نحو قوله تعالى ويعبدون
من دون الله ما لا يملك ثم قال ولا يستطيعون ونحو ومن يقنت ثم قال
وتعمل ويجوز أن يبدأ بالحمل على المعنى ثم بالحمل على اللفظ فإن وقع
بين الحملين فصل نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمورنا قومك فإن لم
يفصل فقلت من يقومون وينظر في أمورنا قومك لم يجز عند الكوفيين وأجاز
ذلك البصريون والسماع ورد مع الفصل به أكثر أهل السماع أن البصريين لا يشترطون
الفصل فيجيزون من قام وقعدا من قام وقعدت والعكس ومن قاما وقعد
ومن قام ومن قامت وقعد وقال الأستاذ أبو علي مذهب البصريين اعتبار وقعدت
الفصل ومذهب الكوفيين لا يعتبرونه انتهى وفي البسيط أنه اتفاق من النحويين
أن العرب قد ترجع من الواحد إلى الجمع ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه
ولا ترجع من معناه إلى لفظه قال فإجماع من النحويين قال واستخرج ابن مجاهد
عكس هذا من آية بسورة الطلاق انتهى وذكر أنه إجماع وتم وإذا كان
الضمير المحمول على اللفظ مخبرا عنه بما بعده وأخبرت عنه بفعل لم يجز الحمل إلا على
اللفظ أو على المعنى نحو من كان يقوم أخواتك ومن كانا يقومان أخواك ولا
يجوز من كان يقومان أخواك وتحمل على اللفظ والمعنى وإن أخبرت عنه بما ليس
وكان مشتقا بالمراد جاز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بإطلاق فتقول من كان
محسنا أخواتك ومن كانا محسنين أخواك ومن كان محسنين أخواك ومن
كان محسنا أختك ومن كان محسنة أختك ومن كانت محسنة أختك
وإلى جواز الجمع بين الحملين ذهب الكوفيون وكثير من البصريين وهو الصحيح
وذهب ابن السراج إلى منع الجمع بين الحملين وحسن الجمع بين الحملين إذا
كان من الصفات المفصول بين مذكرها ومؤنثها بالتاء فإن كان من غيرها
وكانت صفة المذكر والمؤنث ترجع إلى مادة واحدة وأدى الحمل إلى جعل
صفة المذكر للمؤنث وصفة المؤنث للمذكر لم يجز الكسائي وأجاز الفراء

فتقول من كانت حمراء جاريتك على المعنى ومن كان حمراء جاريتك حملا على
اللفظ والخبر على المعنى ومن كانت من النساء أخرج جاريتك ومن كان أخرج
جاريتك وصحح مذهب الفراء بعض أصحابنا وإن لم يرجع إلى مادة واحدة
وأدى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو العكس فقال بعض أصحابنا إنه
لا يجوز عند الكسائي ولا الفراء ولا أحد من البصريين وقال بعض أصحابنا
منع الكسائي والفراء الحمل على لفظ المذكر فيقولان من كان عجوزا جاريتك
ولا يجيزان من كان شيخا جاريتك ولا يجيزان من كان غلاما جاريتك حملا على
لفظ من قال شيخة وغلامة ولا خلاف عند الفراء من كان عجوزا جاريتك ومن
كان أمة جاريتك ولا يستقيم من كان شيخا جاريتك ولا من كان غلاما جاريتك
لأن شيخة وغلامة قليل في كلامهم وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك كله
لأنهم أطلقوا ولم يفصلوا انتهى وإذا لم يكن الضمير المحمول على اللفظ
مخبرا عنه بما بعده وأردت حمل ما بعده عليه حملته على اللفظ ولا يجوز حمله على
معناه عند الكوفيين فتقول من ضربته أجمعون قومك فتحمل على من ولا يجوز
النصب تأكيدا للضمير على معناه وأصول البصريين تقتضي جوازه وهو
الصحيح ومما وقع فيه الحمل على اللفظ خاصة ولا يجوز الحمل على اللفظ قولهم ما
جاءت حاجتك كأنه قال أية حاجة صارت حاجتك وإذا جاء الفعل
على اللفظ دون معناه ثم أكثره بلفظه [illegible] أولا على المعنى وآخرها
على اللفظ نحو جاءني من خرج أنفسهم لم يجز عند الفراء وأجازها الكسائي
وكثيرا جاء في القرآن الحمل على اللفظ وبعده الحمل على المعنى وبعده الرجوع
إلى اللفظ كآية الطلاق وآية لقمان وآية الزخرف في قراءة من قرأ جاءنا فثنى
على الإفراد وفي البديع [illegible] من هو قائم جاريتك ومن هو يقوم جاريتك
جيد [illegible] من هو قائمة جاريتك جاز بالحمل على اللفظ والمعنى من هي قائمة
جاريتك أخرج المعنى منه وقال الفراء من هو أخوك منهن لا يخرج
على اللفظ ما يخرج [illegible] لم [illegible] أخوك من
هو أخوك منهن لا يجوز وتقع من وما شرطيتين قال تعالى من يعمل سوءا يجز به

ما تعجب منه أو نسبتها ثابت بجنسها واستقبلها بشيء من أسماء غير الله وما
رب العالمين وزعم الفراء أنه لا يجوز من قائم لتماثيل الشعر وأنهم إذا لم يعرفوا
معرفة نحو من العالم أو يفعل أو يفعل نحو من قام من يقوم أدخلوا هو كقوله تعالى
ومن هو كاذب ومثال مجيئه في الشعر بغير هو قوله

من شاربه مربح بالكأس نادمني ومن الزمان مهينة اليد ليس

بجميح لو جاء بغير هو في كتاب الله تعالى وقيل من راق وعلم بأنه بمنزلة
بمن من وراق وفي الترشيح وثبوت ألف ما الاستفهامية هو الكثير المستعمل
وقد يجيء فيها في الوقف يعتاون ما صنعته وم فلت … بشيء
بعشرها ونعت بالنا؛ قال الشاعر

ألم تقول الناجبات إلى منة ومن العرب من يثبت الألف

للاستفهام إذا دخل عليها حرف الجر فيقول عن ما تسأل وفيما ترغب وهو قليل
وقبيح وحكى أبو زيد أن من العرب من يقول سل عن ما شئت وهو شاذ فيحكى لا
يجوز إذا قلت سل عن تقالم يجز إنما يسمع مع شئت لا نتيجه وفي الغرة إذا أضيف
إلى ما الاستفهامية … فتقول مثل ما أنت وأجاز الأخفش عن م
أنت ولم يجز فوق م أنت لأن … لا يقوم بنفسه وما الاستفهامية سؤال
عن نوع أو وصف شخص فيفسر ما عندك فتقول رجل أو ما زيد فتقول الطويل
الكاتب وتقعان نكرتين موصوفتين مثال ذلك مررت بمن معجب لك
وشرط الكسائي في كون من نكرة موصوفة أن تكون في موضع لا تقع
فيه إلا النكرة نحو رب من عالم … وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أنها لا تستعمل
موصوفة إلا في حال تنكير والصحيح أنه يجوز أن تكون نكرة في موضع تسوغ
فيه النكرة والمعرفة وفي موضع لا تسوغ فيه النكرة مثاله قام من في
الدار فيجوز أن تكون من موصولا فتصفه بالمعرفة ويجوز أن تكون نكرة فيكون في
الدار صفة لها ويجوز أن تعطفها فتصفه بالنكرة ومثال ما نكرة
موصوفة مررت بما معجب لك وفي البسيط أنكر بعض النحويين أن تكون من
وما نكرتين موصوفتين … فال ولا تستعمل بوصفها إلا إذا كانت مقولة

نحو مررت بمن صالح وإذا كانت خبرا من مثنى نحو هذا من أعرف فلا يكتفى بكونها
مع وضعها خبرا بل لا بد بشيء آخر يكون حالا أو خبرا نحو هذا من أعرف منطلقا
أو هذا من أعرف منطلق أي نفس وقال ابن الزبير وكيف يا على رأي وأما
قولهم يا … جرع فخبر أنه … ما اسم صفة والمشهور أنه حرف زائد
مبنية على وضع … بأصل وقال ابن السيد ما التي تجري مجرى الصفة
منها ما يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو

لأمر ما يسود من يسود ومنها ما يراد به التحقير كقولك

لمن سمعته يفخر بالفخار وهل أعطيت إلا عطية ما ومنها ما يراد به
التنويع لا تعظيم ولا تحقير نحو ضربته ضربا ما أي نوعا من الضرب ومنه قول
العرب افعله آثرا ما أي نوعا من الإيثار وآثرا مصدر جاء على فاعل وقال
ابن عصفور في افعله آثرا ما أن ما فيه زائدة … ولا تستعمل صفة إلا إذا فهم
به التعظيم وزعم الكسائي أن من تزاد وجعل منه قوله

والآثرون من عصره … وباشاة من قنص … أي والآثرون عصرها

وباشاة قنص ومذهب البصريين والفراء أن من لا تزاد ومن تقع على من
يعقل من مفرد ومثنى ومجموع … موجودا أو معدوما متوهما وقالت العرب
أصبحت كمن لم يخلق بالأمس … ومع من
… وتقع من أيضا على ما لا يعقل … كقوله تعالى من لا
يستجيب له إلى يوم القيامة … على الأصنام وعلى ما جامعه شمول نحو
ومنهم من يمشي على رجلين … الإنسان والطير … ومنهم من يمشي على
أربع وتقع على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فصل بمن … كقوله
كله … إنه الرواية تقع على ما … من عاقل وغيره وقد ذهب قطرب
ومن وافقه إلى أن من تقع على آحاد ما لا يعقل من غير اشتراك … كثير
ومثال ما لا يعقل وقد ذهب أبو حنيفة وابن درستويه … وحكى أبو طالب
ومن المتأخرين ابن خروف … إلى أنها تقع على آحاد من يعقل وادعى ابن
خروف أنه مذهب سيبويه وقال ابن … الغالب … لما لا يعقل وزعم الشلوبين

أنها لا تقع على أولي العلم لا بمعنى من وقد تقع لتحكيم ولا عام فتقع على
على الله تعالى وزعم المصنف في كتابه اللامع له أن قد يكون لا يدرك حقيقته
يفعل كالسنين والجمعة ويطلق عليها ما وجعل منه الا من ما ينفع الرحمن
بصبر وقال ابن الرازي ما تقع على ما لا يعقل مع من يعقل نحو وللسبح
بصيرتها في السماوات وما في الارض من دابة ولصفات من يعقل ومنه
سبحان الفارسي زعم أنها تقع على صفات من يعقل نحو والسماء وما بناها
أي وبانيها ومثل ابن مالك بقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء
ومنع أصحابنا عن سوا بأنها تقع على أنواع من يعقل ومثلوا بقوله ما
كاتب ونحوه ما تكون خالية من معنى وصلة وشرط واستفهام ومن
ذلك ما في مذهب من ما في التعجب نحو ما احسن زيدا وفي قول نحو في نحو
فصلة فنعما هي وأنها لا تقع إلا في أي يعد من أيها نحو قوله
ونعم من هو في سر واعلان أي ونعم شيئا وتقع أي شرطية
نحو أيا تضرب أضرب واستفهامية أيهم أخوك وتقول أي رجل أخوك على
وجه إما خبرا على جهة الفرح والتعجب وأنكر أن يحتاج إلى جواب كأنك
قلت ما أي رجل أخوك ولا آخر أن يكون سؤالا عن صفته أضعيف
أم قوي أعتق أم فقير وصفة لنكرة مذكورة نحو مررت برجل أي رجل
فلا تكون الا نكرة وقد جاءت محذوفا موصوفها في قول الشاعر
إذا حارب الحجاج أي منافق ... علاه بسيف كلما هز يقطع
وكلام كلام ابن مالك جواز حذف موصوفها وأما منها مقام ما تقول مررت
بأي رجل وقال ابن مالك في حال لا وانشد
فلله عينا حبتر أيما فتى ... ينصب أي وانشد أصحابنا
بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر حذف أحد جزأيه ولم يذكر أصحابنا أن أيا
تقع حالا ولا يجوز أن تكون مطابقة لما في الموصوف فلا يجوز مررت برجل
أي عالم فإن ما قبله معنى اللفظ فقال ابن مالك يجوز نحو رأيت امرأة أي فتى
وسوالم يذكره أصحابنا فيعولوا يقوم على جواز الا سماع والا

أي أبو سعيد بأي فلا يتوجه فيها القياس وإذا كانت شرطا أو استفهاما فيقر
يستغنى بمعنى لا ما قبله أن يلي ما تضاف إليه نحو قوله تعالى أيا ما تدعوا أي أي
الاسمين تدعوا وفي الحديث من أبر يا رسول الله قال أمك قال ثم أي قال أباك
أي أي من أبر وهي في الاستفهام والشرط بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة
بعض مع المعرفة مثاله في الاستفهام مطابقة النكرة أي رجل أخواك وأي
رجال أخوتك فيطابق ما تضاف إليه أي ومثالها مطابقة المعرفة أي
الرجلين أحسن وأي الرجال أخوك أو أخواك وأي الثلاثة أخوك أو سواك
ومثالها في الشرط مطابقة النكرة أي رجل تضربه أضربه وأي رجلين تضربهما
أضربهما وأي رجال تضربهم أضربهم فيعود الضمير مطابقا لما تضاف إليه أي ومثالها
مطابقة المعرفة أي الرجال تضرب أضربه وأي الرجلين تضرب أضربه وأي الرجال
تضرب أضربه ولا تقع أي في الشرط والاستفهام لا صدر كلام فلا يتقدم عامل
فيها إلا الجار من يزيد أن يكون متعلقا بالفعل الذي يليها أي في الاستفهام
في الاستثبات فإنه قد يتقدم عليها فإذا قال قائل ضربت رجلا قلت إذا
استثبته أيا ضربت وضربت أيا ونظير أي في الاستفهام أن تكون بلا
شرط وأي المعرفة بشرط إفهام تثنية نحو أي الرجلين أفضل أو أيهما أفضل أو جمع
نحو أي الرجال أفضل أو أيهم أفضل أو أجزاء نحو أي الرجل أحسن ولا يتبعه فيقول
أوجهه أم عينه أو تكرير ما نحو قوله
أيي وأيك فارس الأحزاب ... ولا ضعفنا إلى المعرفة
جيئنا كالجمع نحو أي الدينارين بنارك وأي الغنم غنمك وكذلك المعطوف
عليه بالواو نحو أي زيد وعمرو وجعفر قام ولا يجوز أن يعطف على أي الاستفهامية
غير اسم استفهام لا يجوز أن تقول أي القوم جاءك وزيد إلا أن عطفت زيدا
على المضمر المستكن في جاء ولا يجوز أي القوم وزيد جاء إلا أن ينوب لما جئ
وزيد بغير جاء وجاء في الشعر حذف ثالث أي نحو قوله
تنكرت نزارا واليمانين أيهما ... ولا تقع أي نكرة موصوفة
لا يجوز مررت بأي معجب لك ولا أجازه الأخفش **الموصول والصلة**

كجزء من كلمة ولبيان الترتيب بتقديم الموصول وتأخير صلته عنه ولا يفصل بينهما
إلا بجملة الاعتراض كالقسم نحو قوله

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا ... حق عليه بغير أسماء نبذ

ونقل الفارسي في التذكرة ما يقال أن الفصل بالاعتراض بين الصلة والموصول
لا يجوز وإن جاز ذلك بين المبتدا والخبر والفصل أيضا عن الاعتراض بينهما
بالقسم ما يوقف عليه بين كلامين أو بمعمول الصلة نحو جاء في الذي عمرا ضرب
وجاء الذي راكبا أقبل وبالنداء نحو

وأنت الذي يا سعد بؤت بمشهد ... وصال العزم الذي رويت للبراءة

فيه مصاحب لم يجز لا ضرورة نحو ... تكن مثل من يا ذئب يصطحبان

انتهى ولا فرق بين أن يلي مناهيا أو غيره ولا يتبع الموصول لا نعته ولا
توكيد ولا بدل ولا عطف إلا بعد استكمال الصلة ومتعلقاتها وأما

لشئان كم جعلت إياد دارها تكريت ... فمؤول على أن من أخرت

معلما وإياد بدل بعد استكمال الصلة وتكريت منصوب بعين تدل عليه
الصلة تقديره حلت دارها تكريت ولا يجوز الفصل بين بعض ما هو من تمام
الصلة ببعض بأجنبي إلا ما شذ نحو ... وأبغض من وضعت إلي فيه معشر

فإلي متعلق بأبغض وقد فصل به بين معمولي الصلة وهو أجنبي منهما
ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه إلا بعد استكمال متعلقات صلته لا يجوز
جاء في الذي يكرم محمد زيدا ثم يريد الذي يكرم زيدا محمد ولا أقلع الذين
صاموا إلا زيدا رمضان تريد أقلع الذين صاموا رمضان إلا زيدا وقال
ابن مالك وقد يغني صلة عن موصولين أو أكثر مشترك فيها نحو قوله

صل الذي والتي متابا بإحرة ... والعاصين بالذين فيغلب

المذكر ولم يمثل ابن مالك لما هو أكثر من موصولين فقال أو مرتبا فيها على ما
حذف نحو قوله

وعمر الذي واللات عزتك إحنة

أي وعند الذي عاداك واللات عزتك فإن كان الموصول الأول مرتبا
من يعول موصولا فلا يجوز الفصل بين الأول وصلته بشيء البتة وجاء ما

كما يجوز تقديم معمول الصلة على أن إذا كان الموصول والمعمول مجرورين لم يسقط
بمن والمعمول بحرف جر نحو قوله إني لكما لمن الناصحين إني لعملكم من القالين
ولا تؤاخذه من النسيان وفي التقديم ثلاثة مذاهب فالمبرد يقدر أعني
لكما وأعني بكم وأعني فيه وبعضهم قدرها بالتبيين وأعني لا يتعدى بحرف
جر فقال لا حاجة للمعنى والتبيين قول البصريين وقيل مجرور تدل
عليه الصلة أي ناصح لكما وقال العكبري وابن مسعود فيه وقاله المبرد الجرمي والمبرد
وابن السراج وابن جني وقيل يتعلق المجرور بالصلة نفسها والظروف
والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها من الفضلات فلو كان الموصول
غير أل كالذي وشبهه فلا يجوز تقديم شيء من معمول صلته عليه سواء أكان
الموصول مجرورا بمن أم لم يكن وكذا لو كان الموصول أل مجرورا بغير من إلا ما
جاء في شعر يخرج على الحذف نحو

لا تظلموا مسورا فإنه لكم من الذين وفوا في السر والعلن

أي وفوا لكم وقول الآخر ... وأعرض منهم عن من محارف ... أي وأعرض

عن من محارف منهم وقول الآخر ... أتغلي سرابالرجل المتقاعس

أي متقاعس بالرجل المتقاعس وفي الغرة يجيز الكوفيون تقديم المجرور
والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول كقوله

ومن أنفك الناس من عينه موقة ومقرة عيني العرض المتباين

انتهى ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول الاسمي إلا إن جاء منه شيء في
الشعر وأجازه الكوفيون والبغداديون واختاره ابن مالك إذا عطف على مثله كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

أي ومن يمدحه فحذف من لدلالة الموصول المتقدم عليه ومنه عند ابن
مالك قوله تعالى وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم أي وبالذي أنزل
إليكم وفي الواضح أن الكوفيين على أن من تحذف وقدم على معنى الذي
مع من وفي خاصة بيقال منا يقول ذلك ومنا لا يقوله وفينا من يقول ذلك
وفينا لا يقوله واتفقوا على أن إضمار من مع من أقوى من إضمارها مع في

واحالوا كلهم عمرونا بعوادة وشمونا لا يعوله وكذا سايل الخال وقال

قطلوا ومنهم من دمعه سابوله وآخر يثني دمعة العين بالهمال

معناه ومنهم من دمعه وقال آخر

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

معناه من يفضلها قال تعالى ومن الذين هادوا يحرفون أي من يحرفون وليس في كتاب سيبويه اجازة من واحتج الكوفيون بقوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم ما منا أحد الا له مقام معلوم واجاز الفراء في زيد يقول ذلك وكان منا يقول ذلك وضربت منا يقول ذلك وتحمل عليها وقال ابن عصفور لا يجوز ذلك ومنا خبر الأداة وانفصل جميع هذا مشكل وقال مستعمل من قال منا يقول ذلك بنفسه فيجعل نفسه توكيدا للضمير المحذوف لان من موصوفة لفيام من معناها مقام النعت ولا توكد ولا ينسق عليها ولا يخبر واجاز مشام ان يصح منها فيقول منا يقول ذلك نفسه على ان نفسه بدل من من المضمرة ورد هذا ابن عصفور وقال اذا قصح من الاسم نعت واكيد ونسق عليه وقد احتج ما ثم في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت معناه رأيت ما ثم قال ابن مالك ويجوز حذف صلة غير الالف واللام لدلالة المعنى نحو قوله

أبيدوا الالى شبوا الحرب واذ رأوا مقامها من اللائي في من لا قال اما أي من اللائي بشبوها حذف لتقدم الصلة وقول الآخر

نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا أي نحن الالى عرفت

دأبهم في منع الصلة قوله فاجمع جموعك وأما الموصول الحرفي فان كان ما او كي او ان فلا يفصل شيء من صلتها عليها ولا من معمول صلتها لا تقول في جاز اكما في جيبي العلم تقرأ أي كي تقرأ العلم ولا أن فيا جاز العبد أن يعجبني العلم أن تقرأ أي أن تقرأ العلم ولا يجوز الفصل بين هذه الحروف وبين شيء من صلتها الا بما يجوز فيه من ان زيدا تضرب أي من ما تضرب زيدا ولا يجوز حذف شيء من هذا الموصول الحرفي الا أن في حذفه خلاف وتفصيل يذكر في نواصب الفعل ان شاء الله ولا يجوز

حذف شيء من صلة ما قال ابن مالك الا ومعمولها في وجعل ابن مالك من قول العرب افعل ذلك ما ان حرا مكان ما بمعنى ما ثبتة ان حرا ومن ذلك اما انت منطلقا انطلقت معناه ان كنت منطلقا وقول العرب كل شيء أمم ما النساء وذكر من ان ما قرأ النساء وباقي الكلام على هذه في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى

باب الإخبار

شرط الاسم الواقع في هذا الباب امكان الاستعانة به فان كان لم يجز معنى كذا ذلك لا علام نحو أبي بكر وابن بكر وامرئ القيس وبعلبك في لغة من أضاف فلا يقع خبرا خلافا للمازني فانه اجاز ان يقع خبرا مستركا بان العرب قد ما خبرت عنه قال

فكأنما نظروا الى قمر او حيث علق قوسه قزح

والاستغناء عنه بأجنبي فلا يكون ذلك في الحال نحو ان زيدا ضربته لانك لو قلت زيدا ضربت عمرا لم يجز وجواز استعماله مرفوعا فلا يكون ذلك فيما لزم حالا واحدة إما وجوب الرفع كايمن وما التعجبية أو النصب كسبحان الله وعمر معتمدا واخواته وجواز تأخيره سواء خلفه فلا يكون ذلك فيما له الصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية وضمير الشأن فكل هذا يستعمل مرفوعا ومنصوبا ولا يقع في هذا الباب خبرا لا الاسم لا يستعمل للاستفهام فيما في حكمه ان شاء الله ومثال جواز تأخيره سواء نحو ضربت زيدا تقول في الاخبار الذي ضربته زيد ومثال تأخير خلفه الفاعل نحو ضربت زيدا تقول الذي ضرب زيدا انا فانا خلفت عن التاء وكونه لا يختص بالنفي كأحد وعريب فيصح استعماله مرفوعا منصوبا ولا يكون في هذا الباب وكونه متوفيا عنه بضمير فلا يكون مما لا يضمر كالحال والتمييز والظاهر الذي حظ به الربط كان تكرارا للمبتدأ او اسم اشارة اليه وكون الضمير لا يصلح بالعوض صبا او كما ضمير الزيد في منصوب لو جعلته خبرا في هذا الباب فقلت ...

منفصلين ولو كان الضمير الذي فيه متصلين بصلة الموصول وبجملته زيد
ولا يمكن إعادته إليهما ولا إلى أحدهما فلو قال إنسان زيد عالم فقال قائل
لغيبته فجيء بهذا الضمير المنصوب خبرا في هذا الباب فقال الذي لقيته
هو لم يعد الضمير منه إلا على الذي ومن هذه المسألة خلاف أجازها
لاستنادها أبو علي وكلام ابن عصفور وابن مالك يوافقه وذهب
الجزولي والشلوبين الصغير إلى منع ذلك ونكتة الخلاف في هل يشترط في هذا وجب عليهم
الضمير أن لا يكون عائدا على شيء قبله أو شرطه أن لا يكون رابطا
فلو كان في الكلام رابطان نحو زيد ضربته في داره جاز الإخبار فتقول
الذي زيد ضربته في داره هو فالضمير في داره رابط الخبر بالمخبر عنه وهو خبر
عن الذي وعائد على زيد وكونه بعض ما يوصف به من جملة واحدة فلو كانت
لا يوصف بها كالأمر والنهي لم يكن في هذا الباب أو جملتين في حكم واحدة
كجملة الشرط والجزاء فيصلح للوصف نحو زيد إن تضربه أضربه تقول
الذي إن تضربه أضربه زيد وإن كانا متفقين بعض جاز من أجزاء العامل حقيقة
نحو زيد من قولك قام زيد وعمرو تقول الذي قام هو وعمرو زيد ونحو عمرو تقول
الذي قام زيد وهو عمرو أو حكما نحو زيد من قولك ما سمعت بزيد ولا عمرو
تقول الذي ما سمعت به ولا عمرو زيد أو عمرو تقول الذي ما سمعت بزيد ولا به
عمرو وكذا مسألة كفى بزيد وعمرو رفيقين وإذا استوفيت هذه الشروط
وفرغ في هذا الباب الذي فردا أن تجعله خبر الذي وفروعه ولأل الموصولة
إن كانت الجملة مصدرة بفعل موجب يمكن أن يصاغ منه صلة لأل فإن
كان غير موجب كموجب قولك ما قام زيد أو موجبا ولا يمكن الصوغ منه
نحو يذر ويدع لم يكن في هذا الباب صلة لأل وذكر أبو الحسن مسألة يصح
أن يقع فيها خبرا عن أل لا عن الموصول غيرها تقول قامت جاريتا زيد لا قعدتا
فإذا جعلت زيدا خبرا في هذا الباب قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد
ولو قلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيد لم يجز ومن النحويين
من أجاز مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا فعلى هذا تجوز مسألة

لا تختص بالذي وذكر لا تختص مسألة أخرى تصور بأل لا بالذي وهي القائم فيه
وحده زيد ولا يجوز الذي ضرب وحده زيد وكيفية الإخبار أن تقدم
الموصول مبتدأ وتؤخر الاسم أو تجعله خبرا وما بينهما صلة عائد منها إلى الموصول
ضمير غائب يخلف الاسم في إعرابه الذي كان له وسواء كان المفعول
خبرا ضمير تكلم أو خطاب فتقول في ضربت الزيد ضرب أنا وفي ضربت
الذي ضربت أنت فالضمير ضمير غائب عائد على الموصول وذهب أبو ذر
مصعب بن أبي بكر الخشني إلى جواز عوده مطابقا للخبر فأجاز الذي ضربت
أنا والذي ضربت أنت ومنع ذلك الجمهور وفي الإخبار بالاسم الاستفهام خلاف
والمنع أظهر والذي ذهب ابن باب شاذ وجماعة من أجازه فيه إذا أخبرت وغ
بالاسم الاستفهام على مذهب من يجيزه لم يتقدم على الموصول بل يتقدم الاسم
الاستفهام فتقول في أيهم ضربت الذي أيهم ضربته وتقول في أي من قولهم أيهم
أيهم قام أيهم الذي هو قائم وفي أي رجل كان حاكما أيهم الذي هو كان
حاكما وفي إعراب هذا التركيب خلاف فقال ابن عصفور أيهم خبر مقدم
والذي مبتدأ وهو القياس وقال ابن الطراوة شيخنا لا يجوز إلا أن يكون
أيهم مبتدأ والذي خبره وإذا أخبرت بالاسم من جملة الاستفهام جيء بـ
اسم الاستفهام أولا مبتدأ ثم تأتي بالموصول ثم تجيء بكان اسم الاستفهام
من الجملة ثم تجعل المخبر به خبرا عن الموصول فتقول في أيهم زيد أيهم الذي هو
هو زيد الضمير الثاني ضمير زيد خبر عن الذي وزيد خبر الذي والجملة خبر
أيهم وفي الإخبار بالحيث من قولك أي رجل كان أخاك أيهم الذي هو كان
أخاك أو كان إياه أخوك فإن كان مضمر يعود إلى مبتدأ وهو مضمر إن ولو
كان الاسم دخلت عليه أداة الاستفهام نحو أزيد أخوك قلت أالذي هو
أخوك زيد إذا جعلت زيدا خبرا والذي زيد هو أخوك إذا جعلت أخاك خبرا
ومثل ما أردت الإخبار به محتاجا خبرا عن الموصول هو قول النحويين
وفي البسيط أنه لا يصح حيث لا أثر ولا حسن وأنه يصح أن تقول في ضرب
الزيد ضرب عمرا فيجعل زيد خبرا عن الذي لما فيه معنى أو حاجزا وجوزه

المبرد أو تجعل زيدا المبتدأ والذي خبره وهذا قول من قال ضرب زيد عمرا
ولنذكر مسائل من هذا الباب مفرّعة على جميع الإعراب من الرفع والنصب
والجر فنقول المرفوعات المبتدأ وتخبر عنه بالذي إذا كانت استعمالها
وأما غيرها فتقول في زيد من زيد أخوك الذي هو أخوك زيد وفي هو من قولك
هو قائم الذي هو قائم هو وفي ضمير المتكلم والمخاطب من أنا قائم وأنت
قائم الذي هو قائم أنا والذي هو قائم أنت وفي الإخبار عنهما خلاف والصحيح
الجواز والضمير الذي خلف عائد وأجاز الكسائي الذي أنا قائم أنا والذي
أنت قائم أنت والإخبار في بعض المواضع يؤدي إلى تغيير مضمر نحو قولك
أنا قائم أبي وأنت قائم أبوك فإذا أخبرت عن أنا وعن أنت تقول فيهما الذي هو
قائم أبوه أنا والذي هو قائم أبوه أنت لا يجوز إلا ما كان إلا لو أفردت
التاء والكاف لم يجز إلا أن ابن السراج ذكر مسألة وهي ضربت الذي ضربني
قال إذا أخبرت عن التاء قلت الذي ضرب الذي ضربني أنا وكان ينبغي أن يقول
الذي ضرب الذي ضربه أنا لأن التاء والياء بمعنى واحد فيلزم من تغيير أحدهما
تغيير الآخر ويمكن أن يفرق بينهما بأن في صلة الياء لم تغير أعني أن
الذي ضمير عائد فاستغنى عن تغيير الياء وليس كذلك التي قبلها لأنك لو
قلت الذي هو قائم إني لا عرفت ضمير المتكلم إلى الغائب وكذلك لا يجوز لأنه
إنما معك ضمير واحد فتبقى من الغاية والخبر إن كان جامدا جاز نحو أخيك
من زيد أخوك تقول الذي زيد هو أخوك وفي المشتق خلاف يجوز أبو
الرماني فتقول في قائم من زيد قائم الذي زيد هو قائم والصحيح أنه لا يجوز
وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن لا يجوز لا يتصور عندي وقوع ضمير
المتكلم والمخاطب خبرين عنهما لأنه مثل أنت أنت أو أنا أنا أو أنت الذي أخرجه
فتقول في أنت الواقع خبرا الذي أنت هو أنت وتقول في الخبر الذي تعرّف
ضمير الشأن في نحو كان زيد منطلق الذي كان هو منطلق زيد وفي الخبر
في كان زيد أخوك الذي كان زيد هو أخوك وفي الإخبار بأن في زيد
الكاتبين هو هو منطلق زيد قال الزجاج هو ضمير الشأن لما كان في صلة

أل وقال بعض أصحابنا لا يجوز **الفاعل** إن كان ضمير متكلم أو مخاطب
ففي جواز الإخبار به خلاف والجمهور على الجواز فيقول في ضربتُ وضربتَ
الذي ضربتُ أنا والذي ضربتَ أنت فإن كان الفاعل موصول أل ومرفوع الصلة ضمير
لغير أل وجب إبرازه فتقول في ضربت زيدا الضاربه أنا زيد وإن كان لأل قلت
في زيد من خرج زيد وفي التاء من ضربت زيدا الخارج زيد والضاربه زيدا أنا
ثم الفاعل إن كان في جملة واحدة نحو قام زيد قلت الذي قام زيد والقائم زيد
وإن كان تقدمه فعلان واقتضيا الفاعل ضمير متكلم أو مخاطب فالصحيح
الجواز وإن كان كاسما نحو يقوم ويقعد زيد قلت الذي يقوم والذي يقعد
زيد وزيد خبر عن الموصولين أو تكرار الثاني توكيد والأولى أن يقال المعنى
يغني أحدهما عن الآخر ويجوز أن تقول في أل القائم والقاعد زيد والقائم ويقعد
زيد وسواء أكان العطف بالواو أم بغير الواو وإن كان الفاعل للثاني هو
ضميرا لا نحو قام زيد وخرج فعطفت لا شيء من حروف العطف فبالإخبار
بالضمير تقول الذي قام زيد وخرج هو والقائم زيد والخارج هو فإن عطفت
على الفاعل مجردا نحو قام زيد وعمرو قلت في زيد الذي قام هو وعمرو زيد
وفي عمرو قلت الذي قام زيد وهو عمرو والقائم هو وعمرو زيد والقائم زيد وهو
عمرو ولا يكون العطف إلا بالواو خاصة وإن اختلف الفاعل والعطف بالفاء
نحو يطير الذباب فيغضب زيد فأخبرت بالفاعلين قلت الذي يطير هو الذباب
فالذي يغضب هو زيد والطائر الذباب فالغاضب زيد وبالفاعلين قلت الذي
يطير فيغضب زيد الذباب والطائر فيغضب زيد الذباب تعطف الفعل في
صلة أل لأنه في معناه خلافا للأخفش والمبرد وابن السراج في منعهم هذا وإن
أخبرت بالفاعل الثاني قلت الذي يطير الذباب فالذي يغضب هو زيد ويطير الذباب
فالغاضب زيد فإن كان العطف بالواو وأخبرت عن الفاعلين لا تقوم قلت
الذي يطير الذباب والذي يغضب زيد وبالذباب فقط لم يجز عند أكثر النحاة
لخلو الجملة الثانية من ضمير يربط الصلة بالموصول لو قلت الذي يطير ويغضب
زيد الذباب ولست بالواو وكالفاء وأجاز ذلك ابن الطراوة وهو على أن تكون

الواو جامعة وهي التي تجعل المستقبل والحرف ... إن زيد وعمرو وإذا عطفت
على الفاعل الأول من قولك يكرم الزيدان فيغضب زيد اسم فاعل بالذي كان
منكرا لا غير نحو الذي يكرم الزيدان فغاضب زيد إذا أخبرت عن زيد والذي
يكرم فغاضب زيد الزيدان إذا أخبرت بالزيدان وإن كان جاز كان أيضا
نكرة فتقول الكائن فغاضبه زيد الزيدان إن أخبرت بالزيدان والكائن
الزيدان فغاضبه زيد وأخبار مستلزمة دخول أل على اسم الفاعل المستثنى
على أن تكون ثابتة ولو كررت الذي فقلت الذي يكرم الزيدان والذي
يغضب زيد أو الذي يكرم والذي يغضبه زيد الزيدان فقال لا تخبر عن
عماد لبقيها خالصا من الضمير قال وكذا تكرير اللام لتقيد صلته من ضمير فإن
أمكنه دخول اللام على الأول والثاني وضع اسمي فاعلين في كل واحد منهما
ضمير يعود على اللام نحو ضربت زيدا فأبكيته فتقول إذا أخبرت بالتاء
الضاربه زيدا فالمبكيه أنا وعن زيد الضاربه أنا فالمبكيه زيد وصلة يكرم
الزيدان فيغضب زيد لا يتأتى فيها سبك ولا يجوز فيها عطف الفعل
على الاسم فهي ممتنعة وأجاز قوم الكائن الزيدان فالغاضبه زيد
على نية طرح أل من الغاضب كأنه قال فغاضب زيد وهو لا يجوز ومن
عقله ابن بابشاذ فحكى عن أبي الحسن أنه يجيز ما أجازه ... ومن قوله
الكائن فيغضب زيد الزيدان **المفعول الذي لم يسم فاعله** حكمه حكم
الفاعل لأنه في الصيغة فإنما تغير الفعل واسم المفعول على صيغة ما بني
للفاعل منهما فتقول في ضرب زيد الذي ضرب زيد والمضروب زيد وفي ضربت
وضربت المضروب أنا والمضروب أنت والذي ضرب أنا والذي ضرب أنت ولا
يخبر في مر بزيد بالمجرور الذي قام مقام الفاعل ما دام مجرورا **اسم كان**
وأخواته يخبر به بالذي وبالألف واللام إلا ليس وما دخل عليه حرف النفي لزوما أو جعل
لإفادة نفيه فلا يكون فيه أل واسما ما دام فلا يكون فيه أل ولا الذي فتقول
في كان زيد قائما الذي كان قائما زيد والكائن قائما زيد وفي كنت قائما
الذي كان قائما أنت والكائن قائما أنت وفي كنت قائما الذي كان قائما

أنا والكائن قائما أنا وإذا ثنيته أو جمعته ولا تخبر بالذي في ضمير التكلم والمخاطب
ثنيت اسم الفاعل وجمع واستتر الضمير على كل حال لأنه على مذهب الكسائي فيما
يبرز الضمير **المرفوع بأفعال المقاربة** إن كان الفعل
متصرفا نحو كاد وأوشك جاز الإخبار بالمرفوع تقول في كاد زيد يخرج
عمرا الذي كاد يخرج عمرا زيد وكذا أوشك وما أصله التصرف وعرض له
عدم التصرف باستعماله في أفعال المقاربة فالظاهر جواز الإخبار بمرفوعه
فتقول في جعل زيد يفعل الذي جعل يفعل زيد وإن كان جامد الوضع وهو عسى
فأجاز الإخبار بمرفوعه الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع تقول في عسى زيد
أن يقوم الذي عسى أن يقوم زيد فجعل صلة الذي عسى وذلك لا يجوز عند الجمهور
وتقدم الخلاف في ذلك في صلة الموصول **اسم ما ولات** تقول في ما زيد قائما
الذي ما هو قائما زيد وزعم ابن عصفور أنه لا يجوز حذف المضمر هنا وقال
الأستاذ أبو الحسن بن الضائع ينبغي أن لا يجوز واسم ما لأنه عز وقلة في موضع
من المواضع وقال ابن عصفور تقول في قراءة من نصب ولات حين مناص الذي
لات هو حين مناص الحين فتضمر لات الذي كان محذوفا وتجعل مكانه ضميرا
ويجوز أن يحذف وفي قراءة من رفع الذي لات هو حين مناص ولا يحذف هو
وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع هذا كله لا يجوز عندي لأن وكأن
لأن كان إن كان جامدا قلت في أن ... من الحرف وكأن من الأفعال أن زيدا
هو أخوك والذي كأن زيدا هو أسد وإن كان مشتقا ففيه الخلاف الذي في
خبر المبتدأ وقد مثل بعض شيوخنا ... إن زيدا قائم الذي إن زيدا هو
قائم وتقول في إنك أنت الذي إنك هو أنت كما تقول في أنت أنت
المنصوبات المفعول به تقول فيما يتعدى إلى واحد نحو ضربت زيدا الذي
ضربته زيد ويجوز حذف الضمير العائد فيه والضاربه أنا زيد ولا يجوز حذف
العائد وفيه خلاف بعضهم وإن كان من باب ما يتعدى إلى اثنين فإن كان من
باب أعطى وأخبرت بالأول نحو أعطيت زيدا درهما قلت الذي أعطيته
درهما زيد ويجوز حذف العائد والمعطيه أنا درهما زيد ولا يجوز حذف العائد

وإن أخبرت بالثاني قلت الذي أعطيته زيدًا درهمٌ والذي أعطيته زيدًا إياه
درهمٌ فتفصله لمطابقه رتبته وهو اختيار أبي بكر والوصل ظاهر قول الفارسي وهو
أحسن عند المغربيين ويجوز المعطيه أنا زيدًا إياه درهمٌ ومنع منهما ثعلب
والمتفق عليه المعطيه أنا زيدًا درهمٌ أتيت به متصلًا فإن أثبت إياه به
منفصلًا مكان الضمير نحو أعطيت زيدًا عمرًا فتقول في الإخبار بعمرو
الذي أعطيت زيدًا إياه عمرو والمعطي أنا زيدًا إياه عمرو ولا يجوز حذف هذا
العائد وتقول في الإخبار بزيد الذي أعطيته عمرًا زيدٌ والمعطيه أنا عمرًا زيدٌ
وإن كان من باب ظنّ وأخبرت بالأول من نحو ظننت زيدًا أخاك قلت الذي
ظننته أخاك زيدٌ ولا يجوز حذف العائد على الصحيح والظانّه أنا أخاك زيدٌ
ومن يجوّز حذف العائد فقليلًا أو بالثاني مشتقًّا ففيه خلاف خبر المبتدأ إذا كان
مشتقًّا أو جامدًا فتقول الذي ظننته زيدًا أخوك ووضع الضمير أحسن من فصله وقال
ابن الرماني في هذا أن تأتي بالضمير المتصل وتغيره مثالًا فتقول الذي ظننت
زيدًا إياه قائمٌ والظانّ أنا زيدًا إياه قائمٌ ومثّل بالمشتق كأنه يرى جواز ذلك
في خبر المبتدأ وفي التوابع وإذا قلت الذي يجوز حذف العائد على ضعفه
ولم يضعّفه أبو الحسن وأما باب الفاعل فلا يجوز حذفه نحو الظانّه أنا أخاك
زيد ومن أجازه بعضهم إذا لم يلبس وكذلك أعطيني وإذا التبس
به نحو ظننت زيدًا عمرًا وأخبرت بعمرو قلت الذي ظننت زيدًا إياه عمرو وإن
كان من باب أعلم وأخبرت بالأول من أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا قلت
الذي أعلمته عمرًا منطلقًا زيدٌ ولا يجوز حذف العائد ومن أجاز حذفه لما أول
من باب أعلم بعضهم فعلى جواز حذف العائد وتقول في المعلمه أنا عمرًا
منطلقًا زيد ... ومن النحويين من أجاز حذف العائد وإن
أخبرت بالثاني قلت الذي أعلمت زيدًا إياه منطلقًا عمرو ولا يجوز أن تقدم
إياه على زيد ويجوز حذفه من العائد وإن لم يلبس جاز إيصاله بالفعل
وهذا في نحو أعلمت زيدًا عمرًا حاضرًا حكمه فتقول التي أعلمتها زيدًا حاضرًا حكمه
... يجوز أن ينفصل وإذا كان متصلًا بالفعل جاز حذفه خلافًا لـ...

أحسن وإن أخبرت بالثالث وكان مشتقًّا ففيه الخلاف في الإخبار عن خبر المبتدأ إذا كان
مشتقًّا فإن كان جامدًا جاز الإخبار به فتقول في نحو أعلمت زيدًا عمرًا أخاك
الذي أعلمت زيدًا عمرًا إياه أخوك وإن أخبرت عن أن بالمفعول الأول فتقول
تمثيله أو بالثاني قلت المعلم أنا زيدًا إياه منطلقًا عمرو أو بالثالث قلت
المعلم أنا زيدًا عمرًا إياه أخوك **فرع** إذا ضربت زيدًا إذا أخبرت بزيد
قلت على مذهب من الذي إنما ضربته زيد ويجوز حذف العائد وعلى مذهب
الزجاج الذي إنما ضربت إياه زيد **فرع** إن وكان تقول إن زيدًا قائم وكأن
زيدًا أخوك الذي إنه قائم زيد والذي كأنه أخوك زيد **فرع** كان إذا كان
جامدًا جاز الإخبار به قال ابن عصفور بلا خلاف وليس كذلك من النحاة من منع
الإخبار به مطلقًا سواء كان جامدًا أو مشتقًّا ومنهم من أجازه مطلقًا
وقال ابن الرماني أكثر النحاة على الجواز مطلقًا ومنهم من فصّل فإن كان
جامدًا جاز وإن كان مشتقًّا لم يجز والتفريع على هذا فتقول في كان زيد
أخاك الذي كان إياه زيد أخوك ويجوز كانه والكائن إياه زيد أخوك
ويجوز الكائنه **فرع** ما إن كان مشتقًّا ففيه الخلاف وإن كان جامدًا
قلت في ما زيد أخاك الذي ما زيد إياه أخوك **المصدر** إن كان مؤكدًا
فلا يجوز الإخبار به وإن تخصّص جاز نحو قام زيد قيامًا حسنًا وضربت ضربًا
كالنيل تقول الذي قامه زيد قيام حسن والذي ضربته ضرب كالنيل وذكر
ابن عصفور في المصدر المختص خلافًا وإذا قلت ... وبعض النحويين
قال بالمنع وبعضهم ... لم يجز الإخبار به وهو الرماني ومن نصبه
... أجاز فتقول الذي ... وبعض النحويين ... أنا وبعض النحويين
... وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن لا أدري أبو عثمان حيث
... وبعض النحويين ... يجيز الإخبار به ومن حيث ... من ...
منع فلما ... ورجح عوده على ... وإن ...
... وأما ... إلا أنت
... بالمنع ... مذهب ابن السراج ومنهم من يجيز فيقول الذي إنما إياه

شيء في النهاية سفلا وعلوا فلا اخبار عنه خلافا ومن أجاز فان الذي أبناء
شيء تضربه الذي سفهاء فلان معنى أن يتسع فلاننا فيه خلافا تسميه وميض
البرق **الظرف** المتصرف ان اتسع فيه فتقول في قام زيد اليوم وفي قام
زيد خلفك الذي قامه زيد اليوم والذي قامه زيد خلفك والقائمه زيد
اليوم والقائمه زيد خلفك ومن غير الظرف العايم الذي وزال وان لم
يتسع فيه لم يصل الى الضمير الا بفي **المفعول** من أجله فلا اخبار به خلافا
لابن عصفور المسح والى الجواز ذهب ابن الضايع ومن أجاز قال فيه تقول
في جئت ابتغاء الخير اذا اخبرت بابتغاء الخير الذي جئتك له ابتغاء الخير
ولا تقول الذي جئتكه لان المفعول له لا ينتصب الا بشروط ليست موجودة
في الضمير فاحتيج الى لام الجر **المفعول** معه منع ابو الحسن انه لا يجوز
الاخبار به وصححه ابن عصفور والى الجواز ذهب غيرهما وهو اختيار شيخنا
ابي الحسن بن الضايع فتقول في جاء البرد والطيالسة الذي جاء البرد واياها
الطيالسة أي جاء البرد واياها الطيالسة **المنصوب** على الاستثناء
تقول في قام القوم الا زيدا الذي قام القوم الا اياه زيد وفي قام القوم
غير زيد الذي قام القوم غيره زيد ولا يدخل الضمير الا بحرف فتقول
ليس زيد ولا يكون وما عدا خلا وعدا وحاشى اذا نصبت واخرجت
عنهما فتقول الذي قام القوم حاشاه زيد وكذا خلا وعدا .
المجرورات ان تخبر بالظاهر ان كان مجرورا لا يجوز الا مع المضمر
جاز تقول في لولاك لعبت الذي لولاه لعبت أنت او بغير حرف نحو حتى
فلا يجوز عند الجمهور واجازه المبرد لانه لا يجوز الا الضمير نحو رب وواو ومنذ
فلا يجوز او بغيرهما يجوز فتقول في مررت بزيد الذي مررت به زيد والذي بدأنا
زيد وحرف به مضعيه حذو وان كان الجر بالاضافة ولكل من المضاف بعض
معنى جاز الاخبار بالمجرور فتقول في قام غلام زيد الذي قام غلامه زيد
والغلام غلامه زيد ولا يجوز هذا الضمير الا ان كانه هو بعضهم من المضاف به
لبعض القوم المعنى نحو كل وبعض تقول في مررت بكل القوم الذي مررت بكل

القوم ويجوز التصريح بالضمير فتقول الذي مررت بكلهم القوم وفي الاخبار
بالضمير في فيه رجلا خلافا ومن أجاز ذهب فقال الذي فيه رجلا هو فإن
كان المجرور بالاضافة في المتكلم نحو مررت بغلامي فتقول الذي مررت بغلامه انا
ووقع اضطراب ابو عثمان الاخبار عن الياء لان الياء تعرب المعارف
فيطلبها الى ضمير الغائب والغائب دون المخاطب الذي هو دون المتكلم في
التعريف وان اخبرت عن اسم الاشارة قلت الذي مررت به هذا لان حرف
التنبيه يدخل على المضمر وان كان من العدد الذي أضيف الى مميز نحو
ستة ثلاثة أثواب فتقول الذي ستة ثلاثة الاثواب وهو ايضا ضعيف
لان اسم العدد حقه ان يضاف الى الجنس ليبينه ولا يضاف الى المضمر لانه غير مبين
وان بينته فليس ذلك بقابل وتقول في عشرين دينارا جاءني رجل فتقول الذي له عشرين
لا فيه درهم وتقول لا اخر عشر للعشرين لا يجوز الاخبار عنه درهم لان العدد
مضافا اليه ومن رفع مميز لا خير عشر يقتضي الى جعل المميز معرفة وان
كان من العدد الذي أضيف الى اسم الفاعل المشتق من العدد نحو ثاني اثنين
لم يجز الاخبار به لا تقول في هذا ثاني اثنين الذي هذا ثانيهما اثنان ملتزما
قال اصحابنا ابن عصفور وشيخنا ابن زرقون وابن الضايع وقد تعرض الى ذلك
ابن الرماني وكذا الرابع ثالث ثلاثة وموضوعه في ان معنى ثالث
ثلاثة أحد ثلاثة فيصح الذي هذا ثالثهم اي احدهم ثلاثة وقال شيخنا ابو الحسن
ابن الضايع انه خصص بعضهم او تعريبه فتقول الذي هذا ثانيهما
اثنان طابق اولا ثاني لم يشتق ويبنيه عليه اثنين وزعم ابن عصفور
ولا ابن شيخنا انه يجوز على الاربعة فيها ذكر نحو رابع اربعة تقول الذي هو رابعهم اربعة
فتقول في هذا رابع أربعة الذي هذا رابعهم أربعة ورد ذلك شيخنا ابو الحسن
ابن الضايع ورده مردود وان اختلفا في المادة نحو ثالث اثنين ورابع
ثلاثة فزعم ابن عصفور انه يجوز من الثلاثة وقال ابن الضايع ينبغي ان لا
يجوز الا من الاربعة واما المركب فلا يكون الا في المتفق المادة نحو
حادي عشر احد عشر وينبغي ان لا يجوز الا ان ذكر التمييز فتقول في هذا

حادي عشر أحد عشر مثل حادي عشر أحد عشر فلانًا وفي الفرق فأما
حادي أحد عشر وثالث ثلاثة عشر فإن أخبرت بأحد عشر وبثالث عشر قلت
الذين هم حادي أحد عشر وبالذين هم ثالث ثلاثة عشر تقول الذين هم
ثالثهم ثلاثة انتهى ولا يجوز إدخال الألف واللام على شيء من هذا لأنه مضاف فلا
يجري مجرى الفعل وقال الأخفش ألا ترى أنك لا تقول هذا جاعل خمسة
عشرا فإن قلت رابع ثلاثة جاز فتقول إذا أخبرت عن ثلاثة الذين هم رابعهم ثلاثة
وبالرابعهم هم ثلاثة ولا يجوز الثاني منها اثنان لعدم الفائدة في ذلك
وينبغي أن لا يجوز الذين هم رابعهم ثلاثة لأنه هذا مستغنى من المبتدأ وصلته
أنهم ثلاثة وغير جاز الخبر معلومًا من المبتدأ فلا يجوز ونقول إذا أخبرت عن
ما وصلتها من قولهم أخشى ما يكون الأمير قائمًا على مذهب الفارسي الذي
هو قائمًا ما يكون الأمير ومنعه بعضهم لأن الضمير لا يعود عليه والصواب
في القياس الذي أخشه قائمًا ما يكون الأمير وفيه قبح لأن الضمير لا يعود عليه

التوابع النعت يجوز أن يخبر بالمنعوت مع نعته فتقول في مررت
برجل عاقل الذي مررت به رجل عاقل والمار به أنا رجل عاقل وفي النهاية مررت
مررت برجل عاقل تخبر عن رجل فتقول الذي مررت به عاقلا رجل أو الذي مررت به
رجل عاقل ذكرها أبو سعيد انتهى وبالمؤكد مع توكيده فتقول في قام زيد
نفسه الذي قام زيد نفسه والقائم زيد نفسه وفي ضربت زيدا نفسه الذي ضربته
نفسه زيد ولا يجوز حذف الضمير من ضربته نص عليه الأخفش نقلا عن العرب
أنهم لا يقولون الذي ضربت نفسه زيد يريدون الذي ضربته وفي كتاب س
من قبله ومثل الخليل جواز حذف المؤكد ويجوز أن تخبر بالمعطوف عليه وبالمعطوف
فتقول في قام زيد وعمرو الذي قام هو وعمرو زيد والذي قام زيد وهو عمرو فتضع
الضمير مكان الذي أخبرت عنه قال الفارسي لأنك لا تريد أن تجعله فاعلا بغيره وتجعل
المعطوف عليه معطوفا فتقول الذي قام هو وزيد عمرو واستحسن هذا المذهب
أبو الحسن بن أبي الربيع فإن كان العطف بأو جعلت المطابق الذي بالواو فإن
كان بأم لم يجز الإخبار لا بالمعطوف ولا بالمعطوف عليه وإن كان بالفاء

أو ثم أو حتى أو بل أو لا أو لكن وضعت الضمير مكان الذي ثم تريد أن تخبر به
فتقول في قام زيد فعمرو إذا أخبرت بعمرو الذي قام زيد فهو عمرو وفي قام زيد لا
عمرو إذا أخبرت بعمرو الذي قام زيد لا هو عمرو وفي ما قام زيد لكن عمرو الذي ما قام
زيد لكن هو عمرو وكذلك بل وحتى وتقول زيد وعمرو قائمان فإذا أخبرت عن زيد
قلت الذي هو وعمرو قائمان زيد أو بعمرو قلت الذي زيد وهو قائمان عمرو أو بهما
قلت اللذان هما قائمان زيد وعمرو ويجوز في العطف بالفاء وثم وأو ولا
الإخبار في البدل فمنهم من يجيز الإخبار في المبدل منه وحده وبالبدل وحده
فإذا قال قام أخوك زيد وأخبرت بأخيك الذي هو منصوب قلت الذي
قام زيد أخوك فهو ضمير يعود على الذي وزيد بدل منه وأخوك خبر الذي
وإذا أخبرت بالبدل قلت الذي قام أخوك هو زيد هو بدل من أخوك وهو عائد
على الذي وزيد خبر الذي ومن النحاة من يبدل من هو ضميرًا ويؤخره إلى آخر
الكلام وأخوك بدل منه فيقول في قام زيد أخوك كما كان قبل الإخبار به
فيقول الذي قام زيد أخوك فهو ضمير يعود على الذي وزيد خبر الذي
يغني التابع تابعًا والمتبوع متبوعًا وفي الغرة في مررت بأخيك زيد إن أخبرت
بأخيك فقولان أحسنهما أن تؤخر البدل والمبدل منه إلى آخر الكلام فتقول الذي
مررت به أخوك زيد والثاني أن تؤخر الأخ وحده وتجعل زيدًا بدلا من
ضميره فتقول الذي مررت به زيد أخوك وإن أخبرت بزيد فمن الناس من لا يجيزه
لعدم العائد من الأول ومنهم من يجيزه فيقول الذي مررت بأخيك به زيد
فإن أخبرت في الأول بالله قلت على القول الأول المار به أنا أخوك زيد وعلى
القول الثاني المار به أنا زيد أخوك فإن أخبرت بزيد فالكلام فيه كالكلام
في الأول انتهى وتقول ضربت زيدا أخاك إذا أخبرت بالبدل فيه أحسن
متبوعه فإن قلت الضاربه أنا زيدا أخاك أخوك فصلة أل الضارب وقد رجع إلى أنا وزيد
معمول ضارب واقتباه بدل من زيد أو بقيت أل الضاربة من ضمير معمولها لأن زيدا
معمولها وطارت صفة جرت على غير من هي له فبرز ضمير الفاعل وهو أنا وفي
ضربت وتقول في الإخبار عن أل بأخيك من قولك مررت برجل أخيك المار أنا

مرجل به أخوك ترحل الباء على الضمير الذي يحل محل الأول **مسألة** فإذا أخبرت بالياء من ضربه زيدًا قائمًا قلت الذي ضربه زيدًا قائمًا أنا وبزيد قلت الذي ضربه أو ضربه إياه قائمًا زيد ولا يجوز أن يخبر بضربه ولا بقائم فرجلًا منه من قولك أحسن ما يكون الأمير قائمًا الذي أحسن ما يكون قائمًا الأمير وما مع صلتها أجاز المازني فتقول الذي هو قائمًا ما يكون الأمير ومنعه بعضهم قيل والصواب في القياس الذي أحسنه قائمًا ما يكون الأمير **مسألة** الموصول كغيره من الأسماء تعتوره الأخبار بالذي من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته **مسألة** إذا أخبرت بالثمن من قولك الثمن منوان بدرهم قلت الذي هو منوان بدرهم الثمن وبالمنوين قلت اللذان الثمن منوان به درهم وبالهاء المجرورة منه لم يجز ومن مسائل من الإعمال أن يتنازع العاملان في الفعل نحو ضربت وأكرمت زيدًا فعلى مذهب أهل البصرة إذا أخبرت بزيد أن تقول الذي ضربت وأكرمته زيد ويجوز حذف الضمير وباللام قلت الضارب أنا والمكرمه زيد وإن شئت كررت الموصول فقلت والمكرمه أنا زيد ولا يجوز إذا حذفت الضمير إذ أن وقيل لا يجوز الإتيان بالضمير في الصلة الأولى وإن اختلف العاملان في العمل نحو ضربت وضربني زيد فإذا أخبرت بزيد ففيه أربعة مذاهب أحدها مذهب الأخفش وهو أن ترحل الموصول على الأول وعلى الثاني وتستوفي كل جملة ما يريدها وتستوفي الخبر الجملتين جميعًا وتترك الآخر لا خبر لها فتقول الذي ضربته والذي ضربني زيد وفي الإعمال الثاني الضاربه أنا والضاربي زيد المذهب الثاني كالأول إلا أنه يحذف الضمير للعطف فتقول الذي ضربت والذي ضربني زيد والضارب أنا والضاربي زيد المذهب الثالث أن ترحل الذي أولًا على الجملة الأولى وتشترط الثانية على حالتها فتقول الذي ضربت وضربني زيد والضارب أنا وضربني زيد واتفقت هذه المذاهب الثلاثة على حذف الخبر من أحد الجملتين وتوفيه الأخرى حقها من المبتدأ والخبر المذهب الرابع ما نقل أصحابنا عن المازني وهو أن ترحل الموصول على الأول وعلى الثاني وتأتي بكل جملة على انفرادها وتوفي حقها من الخبر والضمير وكل جملة منهما

فإنه بنفسها فتقول الذي ضربته زيد والذي ضربني زيد والضاربه أنا زيد والضاربي زيد وفي الغرة عن المازني أنه يجعل أنا خبرًا عن الأول والعائد مستكن فيها فهما جملتان وفي نقل أصحابنا أن أنا فاعل وخبر الضاربه زيد معطوف به وإذا أخبرت بالتاء من ضربت وضربني زيد قلت على مذهب الأخفش الضاربه والضاربه أنا زيد وعلى مذهب المازني الضاربه أنا والضاربي زيد وعلى مذهب الرماني الضارب وضربه زيد أنا وإن أخبرت بالياء قلت في مذهب المازني الضاربه أنا والضاربه زيد أنا وإذا أخبرت بالتاء من أعطيته وأعطانيه زيد درهمًا قلت على مذهب الأخفش المعطي والمعطيه درهمًا زيد أنا وعلى قول المازني المعطي أنا والمعطيه زيد درهمًا أنا وبزيد قلت على مذهب الأخفش المعطيه أنا والمعطي درهمًا زيد وعلى مذهب المازني الثقة وأجاز التعبير عنه بلفظ وبالدرهم على قول الأخفش المعطيه أنا زيد والمعطيه أو المعطي إياه زيد درهم تعبير المفعول الأخير مذهبه يرد الكلام إلى أصله وعلى قول المازني المعطي أنا والمعطيه أو المعطي إياه زيد درهم وبالتاء في ظننت وظنني زيد منطلقًا في مذهب الأخفش الظان والظانه زيد منطلقًا أنا فأما هو خبر عن الأشياء وكذا إن أخبرت بالياء وفي مذهب المازني الظان أنا والظانه زيد منطلقًا أنا وبزيد على مذهب الأخفش الظانه أنا إياه والظانه منطلقًا زيد وكذا ذكره الأخفش في المسائل الكبير وابن السراج وفي شرح المبرد والرماني الظانه أنا منطلقًا والظانه أنا زيد وفي قول المازني الظان أنا والظانه إياه زيد منطلق وفي قول الرماني الظانه أنا إياه وظنني زيد إياه منطلق وبالتاء من ظننت وظنني إياه زيدًا منطلقًا في قول الأخفش الظان زيدًا منطلقًا والظانه هو إياه أنا وبالياء كهو بالتاء في هذا القول وفي قول المازني الظان زيدًا منطلقًا أنا والظانه هو إياه أنا وبزيد في قول الأخفش الظانه أنا منطلقًا والظان إياه هو زيد ويجوز أن لا يكون هو وفي قول المازني الظانه أنا منطلقًا زيد والظانه إياه هو وبمنطلق في قول الأخفش الظان أنا زيدًا إياه والظانه هو إياه منطلق

وإن الظان ... زيد منطلقًا على قول الأخفش الظانه أنا إياه ... زيد الظان أنا

٢٥ ور

ويجوز أن تصفلا هنو وفي قول المازني الكلام أن يكون منطلق والظالق معمولان ليو
وفي الحاليه فيما خارج عن الاثنا التي مع الفعلين أقوال والتفريع على مذهب
البصريين لثما قال لا يتبع منه آخر من النحويين وأما مقتضى الفياس أن تدخل
أبو سول على الفعل المتقدم ويفعله ملائه وتنصب الثاني عليه وتجعله في
الجملة الثانية قول أبي العباس تنقل الفعلين إلى أخوين فاعلين ومن قال الأعلى
كل منهما وثانية بالجمع عند آخرها فتكونها كمثل الموصول مع عامله موصول
مفرد الثالث أصحاب الحذف وهم قوم من البغداديين منهم كرسيه
أبي الحسن لانهم يحذفون العوامل المنصوبة وإن كانوا لا يحذفون الأمع
إنما العاملين في هيمن سوا الباب الرابع قول المازني يجعل فعل أبي الحسن لانا
أنه يجعل كل جملة مستقلة بنفسها ولا يدرج الموصول بحيث يجعل الجميع منها اختيار
بل يقضي كل واحد جزء الخامس قول ابن السراج يدخل الأعلى لا قال
فيصير اثنين فاعل ويبقى الثاني على لفظه وكلهم قد أجمعوا على الامتناع
من أن يحال على المفعول الثاني مع أنه خالبا على الفعل لأن أول لأن مع بين الفعلين
مرجلا حتى صارت الجملتان كالجملة الواحدة المسائل قائما وقعد أخواك
وذهبت وذهب إلى زيد وضربت وضربني زيد وضربت وضربت زيدا
وأعطيت وأعطاني زيد درهما وظننت وظنني زيد قائما وأعلمت وأعلمني
زيد عمرا قائما مسألة على قول أبي العباس قائما وقعد أخواك وعلى
مذهب أبي الحسن القائمان والقاعدان أخواك وعلى قول أبي بكر القائمان وقعدا
أخواك أنشد المطارحة لا مثالا

أرائد وفيتا كالمين كلبة مجترشة آنيا به وأظاهره

كعف خرشه على سيرانه وقع صلاكا أخاله قال الكالرابع من كلبة
محترشة لا نشبه عند النحويين أو اسم الفاعل واسم المفعول الواقعين صلة
بالألف معنى الفعل الصريح فتنبه

ذكر عوامل الرفع والنصب والجر والجزم

فعوامل الرفع من لا أنها المبتدأ وخبره واسم كان وأخواتها وخبر لا التي

٢٠

لنفي الجنس والنائب مرفوع أو مجرور بمجرى المرفوع وقد يعربون بالنائب الذي يبنى
على الضم نداءه التي لا يجوز ضمه نحو جاز بين الكرمة وبالعكس لا يحكمه نحو
يا حادي الفعل وبالسوية مرفوع رفع نحو ما جاءني من رجل عاقل وبالسر
مرفوع في المعنى نحو ما قام غيرُ زيد وعمرو أي ما قام إلا زيد وعمرو سا كراعين
وعشرين أنه من عطف التوهم ويلحق من الجارة بجرى المرفوع حتى تابع منصوب
لفظا مشترك مع مرفوع في كون كل منهما فاعلا معنوًا من حيث المعنى خلافا
للكوفيين في نحو ضارب زيد هند العاقلة برفع العاقلة ولا يخلو المرجع
بغير لولا الامتناعية ما خلافا للأخفش ونقله أبو منصور الجواليقي من
المتأخرين وهو قول جماعة من أهل الكوفة وبغداد وابن كيسان من المتقدمين
بل هو مرفوع بلولا نفسها وسيأتي الخلاف فيه ولا مشبهًا وكان الاسم يرتفع
بخبره أو باسم مرفوع غيره بالخبر حيث ترفع المبتدأ نحو من حيث عمرو
لكونها نائبة مناب ظرفين من حيث المعنى أن المقدر زيد مكان فيه عمرو
خلافا للكسائي بل هو مرفوع بالابتداء والخبر محذوف لدلالة المعنى عليه
ولو قلت حيث زيد قائم فيصير أنه لا جزء فإنه لا يرتفع زيد بحيث وإن
انبثت أجازوا فيه الرفع والنصب وحيث عند المجرورين ظرفًا لجملة ولا سيما
المشتق إذا وقع خبر المبتدأ أو لما خلا الخبر رفع المبتدأ ورفع ضمير العائد على المبتدأ
ولو قرنه خلفت موضع استتر فيه ضمير أن فلو كان الخبر بأن تحمل ثلاثة ضمائر
ورفع أربعة المبتدأ وضميره وضمير الخلف وضمير أن فلو قربت الخبر برفعت زيد العالم
نفسه نفسه وكان زيد العالم نفسه نفسه نفسه خلافا للكوفيين فإنهم
والبصريون لا يحملون من المشتق غير ضمير واحد وزاد لا شك في وجوه الرفع
الرفع على الإهمال وجعل منه قوله تعالى قال إبراهيم فيمن قرأ بضم إبراهيم مرفوع
بلا عامل من العوامل وذكر ابن عصفور أن الاسم يرفع إذا كان مجردا
وكان معطوفا على غيره أو معطوفا عليه غيره ولم يدخل عليه عامل كما في
اللغة ولا بد في التعبير نحو واحد واثنان وثلاثة وأربعة فإذا كان بعاريًا عن العطفية
كان موقوفا نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة والترجمة مذهب البيان منزه الحركات

ليست حركات إعراب بل مقتضية ما حدث عند حصول سر التركيب العكسي
ومن الأفعال الفعل المضارع العاري من ناصب وجازم ونون إناث خلافا
لابن درستويه إذ زعم أنه معرب ومن نون توكيد خلافا لمن زعم أنه معرب مطلقا
أو فصل يحكم بإعراب ما رفع بالنون وبناء غيره **وعمل النصب من الأسماء**
المفعول المطلق وهو المصدر مبهمه ومختصه والمفيد وهو العدد ونائبه
والمشبه به وفيه ومعه ومن أجله وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها
وخبر ما الحجازية خلافا للكوفيين في زعمهم أن انتصابه هو على إسقاط
الخافض وهو الباء وخبر لا ولات أختي ما واسم لا التبرئة واسم لا التمني
والمستثنى والحال والتمييز والتابع لمنصوب أو جار مجرى المنصوب وهو
اسم لا في نحو لا رجل ظريفا بنصب ظريف أو المحكي له بعد المنصوب نحو
يا هؤلاء العقلاء أو ما في موضع نصب نحو ما رأيت من رجل ولا امرأة أو منصوبا
مقدرا نحو رأيت رجلا آكلا وشاربا وأجاز بعضهم انتصاب الاسم على القطع
مطلقا نحو جاء زيد أزرق بريد ... وأضعفه أن ونصب والعرب حيث يراد
التوكيد نحو ... العلم ... بريد العريان وأجاز الكوفيون النصب على
الخلاف نحو لو تركت والأسد لأكلك ومن أعمل الجرميين مفعولا معه ونصبه
لأنه لم يكن متبوعه مفعولا من حيث المعنى ضرب زيد عمرا العاقل وأجاز
ابن الطراوة النصب بالقصد ... باب الاشتغال نحو زيدا ضربته وأجاز
السهيلي انتصاب الاسم على أنه مفعول من جهة المعنى وإن لم يعمل فيه عامل
لفظي ... باب الإغراء ومن الأفعال المضارع غير المبني إذا دخل
عليه ناصب أو تابع منصوبا أو نحوه **وعمل الجر** هو الاسم فقط إذا دخل
عليه عامله وهو الحرف والإضافة والتبعية لمجرور أو ما جرى مجراه بأن يحكم له
بحكمه نحو مررت بخمسة عشر رجلا كرام أو كان مجرورا مقدرا نحو مررت برجل
آكل وشارب أو متوهما خفضه نحو ما زيد قائما ولا قاعد وغيرهما وأجاز
بعضهم ما قام إلا زيد وعمرو بالجر على معنى ما قام غير زيد وعمرو
وأجرى إلا زيد مجرى غير زيد **وعمل الجزم** هو الفعل فقط وموضعه

المضارع المعرب إذا دخل عليه عامله فيجزم به أو يكون تابعا لمجزوم أو منصوبا
لمجزوم أو محلا لمجزوم على تعبير نحو قوله فأصدق وأكن في قراءة من جزم
وهذا هو الكلام في سن الأجوبة التي تأتي وبأي الكلام فيها مقررا
مستقلا إن شاء الله تعالى

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ هو الاسم المتكلم عنه مع اسم مرفوع به جملة ... فقولي الاسم يعني أنه
يكون المبتدأ فعلا وشمل المؤول به والمقدر نحو وأن تصوموا خير لكم وقولي المتكلم
عنه يشمل المجرد ... نحو زيد قائم والوصف الرافع للمنفصل
المغني عن الخبر وقولي مع اسم مرفوع به يشمل الخبر المسند إلى المبتدأ فإنه مرفوع
به على ما بين والمرفوع بالوصف فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله نحو أقائم الزيدان
وما مضروب أخواك وقيل كاسم الذي ليس بوصف لكونه يؤدي معنى الفعل
ومن قولهم يا هؤلاء أن تفعل الخير ... ما وأن تفعل خيرا معه ومعناه لا ينبغي
أن تفعل وقولي جملة يشمل مثل زيد قائم واحترزت بقولي جملة من نحو قائم
أبوه ما قصي جملة ولا إسناد إلى المبتدأ تارة يكون باعتبار اللفظ نحو زيد
ثلاثي وتارة باعتبار مدلوله نحو زيد قائم وتارة باعتبار المعنى ومنه نحو
سواء علي أقمت أم قعدت فالجملة في موضع المبتدأ والمعنى قيامك وقعودك
سواء علي وقيل سواء مبتدأ والجملة في موضع الخبر والعرب أجازوا عليه
وأجاز بعضهم أن يكون سواء مبتدأ والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر
والتقدير استوى عندي أقمت أم قعدت أي قيامك وقعودك كما قالوا في قولهم
أن تفعل أي تفعل فاعل بينبغي لما كان بمعنى الفعل إذ معناه ينبغي لك أن تفعل
ومن تخريج الجملة تخريج سواء الموالية عليها في قوله تعالى اصبروا أو لا تصبروا سواء
عليكم أي إصباركم أم لم تصبروا ومن ذلك تخريج سواء الجملة الفعلية المتسلطة على
ما لم يستعمل نحو سواء عليه أي الرجال ضربت ويجيء تخريج سواء ما يعني عن
... من التعاطيين ومن الأول قوله تعالى سواء منكم من أسر القول ومن
جهر به ويجوز ... المبتدأ ... المذكورة ... من خالف

أيظا

غير الله والباء في بحسبك درهم ولا يعتد بالحرف الزائد كما ذكر بعضهم قيل
من جاء ذلك بعد الحرف غير الزائد خرج الله مجرى الزائد وهو رب تقول رب رجل عالم
أبواه فرجل موضعه رفع لأنه مبتدأ وفرحه برب وليس بحرف زائد والوصف
المغني اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من الأسماء المشتقة التي تعمل وما جرى
مجراها بالجواز نحو أقرشي أبواك وأقرشي قومك وما كريمة نساؤكم فإن
ومن قال إنه سبب فلانة قال إذا سمعت فلانة وأحاضر الهاشمي امرأة وهذا
الوصف يرفع الظاهر كما مثلنا والضمير المنفصل نحو أقائم أنتما وأقائم أنتم خلافا
للكوفيين في منع رفعه المضمر المنفصل فإذا قلت أقائم أنت جعلوا قائما خبرا مقدما
وأنت مبتدأ والبصريون يجيزون هذا الوجه ويجيزون أن يكون أنت فاعلا
بقائم وسد مسد الخبر وتظهر في التثنية والجمع فالكوفيون لا يجيزون إلا
أقائمان أنتما وأقائمون أنتم وإذا عطفت على هذا الوصف بل انفصل الضمير
فتقول أقائم الزيدان بل قاعد هما قاله الشارح ولو قال قائل بل قائم جاز أن
تقول متكلما عليه أقائم من ترفع من بقائم وتقول أقائم أخواك أم قاعد
هذا القياس وحكى الشارح أن قاعدا رفع الضمير المنفصل على حد ما يجب في اسم
الفاعل وشرطه هذا الوصف أن يعتمد فلو تأخر نحو أخواك خارج أبوهما لم
يكن من الوصف الذي يغني مرفوعه عن خبر المبتدأ والمرفوع بهذا الوصف
مغن عن الخبر واحترز من نحو أقائم أبواه زيد فالفاعل فيه غير مغن عن الخبر فزيد
مبتدأ وقائم خبر مقدم وأبواه مرفوع به وأجاز ابن مالك أن يكون قائم مبتدأ
وأبواه مرفوع به وزيد خبر قائم وهذا المرفوع بالوصف كله يكون مغنيا
عن الخبر وذهب بعض النحويين إلى أن خبر هذا الوصف محذوف ولما قام هذا
الوصف مقام الفعل لم يجز تصغيره ولا وصفه ولا تعريفه لا تقول القائم أخواك
ولا يجوز تثنيته ولا جمعه إلا على لغة أكلوني البراغيث ويلومونني في اشتراء
النخيل أهلي وهي لغة بني الحارث وقال ابن السراج القائمان أبواهما أخواك
لا يجوز وقد نص كثير من النحاة على أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع وقال
الفقيه أبو محمد بن حوط الله هذا غلط ويجوز تثنيته وجمعه وخطأ من ذلك

أو مجرور ويحتمل أن يكون على لغة بني الحارث وأن يكون خبرا مقدما أو يجوز في
هذا الوصف إذا كان مطابقا لما بعده في إفراد وتثنية وجمع أن يكون خبرا مقدما وأما
تعين الفاعلية إذا لم يطابق وشرط هذا الوصف أن يعتمد على أداة نفي
أو استفهام هذا مذهب جمهور البصريين وإعمال هذا الوصف بمنزلة حكم
راجع إلى إعمال اسم الفاعل وبابه [illegible] اسم الفاعل وقد ذهب
الأخفش إلى أنه ليس من شرطه الاعتماد وقد حكى ابن مالك أن من لا يخص
عمن لا يبتدأ بالوصف المذكور على ما تقرر إلا بعد منفصل أو نفي [illegible]
[illegible] ليست بجيدة وذهب الكوفيون أن [illegible]
مذهب الأخفش من عدم اشتراط الاستفهام والنفي إلا أنهم يجعلون الوصف
مرفوعا بما بعده وما بعده مرفوع به على قاعدتهم ويرافعونه في الترافع إفراده
وتجرده من [illegible] ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد [illegible] ويجيزون
أيضا جعله نعت منعوت محذوف لا حرج في إفراده وتثنيته وجمعه ولا يراد ذلك
من مطابقة النعت ويجوزونه خلفا والظاهر من الزيادة أداة النفي ما جاز ذلك
في ما وإن وليس وما الحجازية نحو ما قائم الزيدان وما العمران وإن قائم الزيدان
وليس قائم الزيدان وليس منطلق إلا العمران وما هو منطلق عمراك وفي أداة
الاستفهام نحو هل معتق أخواك وما فاعل الزيدان ومن ضارب العمران ومتى
راجع العمران وأين قاعد جاك وكيف [illegible] أبناك وكم ماكث صديقاك
وأيان قادم [illegible] والمشهور من أدوات النفي ما ومن أدوات الاستفهام
الهمزة فإنما خولف إن لا [illegible] تركيب من هذه التراكيب التي أجازها
ابن مالك إلا بقول السماع وفي النهاية أسماء الاستفهام [illegible] إلا الاعتماد
وأتى بمثل من نحو مثل ابن مالك ثم قال ومن قال أكلوني البراغيث قال كما كان
أخواك كما تقول كم [illegible] أخواك فالسؤال [illegible] عن عدد أخوين إنما السؤال عن
مقدار الفعل أو زمانه وهذه المسألة من كلام أبي الحسن في المسائل الصغير
وإذا تقدم الظرف والمجرور الهمزة أو حرف النفي نحو أفي الدار زيد وما في الدار
زيد فمذهب الأخفش يجيز أن يرفع الظرف والمجرور كما يجيز أن يرفع دون اعتماد

ومن ابتدائه رفعه اذا عطف على المبتدأ نفيا وتعين رفعه اذا عطف وتنوينه ونحو
خبرا او صفة او حالا وقال ابن مضاء اذا عطف الخبر والمجرور بلا كهذون
على انهما نفيا مرتفع بما ارتفاع العامل لا غير ومنهم من اجاز الوجهين كما يروى
ابو الحسن اذا لم يعتمد تميمي وفي اليمانية وتقول لم يبقيا غلاماك ترفع غلاماك
بعيها لا انها حرف جر فما عطف على ما في الكلام من الاستفهام كانك قلت اشتريا
فيها غلاماك ويجوز ان ترفع غلاماك بالابتداء وفيها الخبر ويكون المعنى
شيء … ما كان خبرا عنه كانك قلت لم فيها غلاماك مستقران ولا يستعمل
مستقرا لم ما كثر اخوانك لعدم الكلام بعد … وجب رفعه به وقد اجري
النفي بغير مجرى النفي بما فتقول غير قائم اخوانك كما تقول ما قائم اخوانك وغير
مبتدأ واخوانك مرفوع بقائم واغنى عن خبر المبتدأ واذا قام الجار والمجرور
مقام المفعول الذي لم يسم فاعله اغنى عن الخبر فتقول مغضوب على زيد وما
مغضوب على زيد وغير مغضوب على زيد والخبر هو التابع المحدث
به عن الاسم المحكوم عليه على سبيل الاسناد فقولي التابع جنس يشمل
سائر التوابع والمحدث به فصل يخرج سائر التوابع نحو قولك زيد العاقل اذا جعلته
صفة واختلفوا في الرافع للمبتدأ والخبر فذهب س وجمهور البصريين الى ان
الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر وهو منسوب الى المبرد وذهب
ابن جني وابن السراج والرماني الى انهما مرفوعان بالابتداء وذهب السيرافي
والزجاج وكثير من البصريين الى انهما مرفوعان بتعريهما للاسناد من العوامل اللفظية
وينسب هذا الى الخليل واصحاب الخليل لا يعرفون هذا وذهب الكوفيون الى
ان كلا منهما رفع الآخر … النقل عنهم ابن مالك وقد يحكى ان
المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر … ان رفع كل واحد
منهما الآخر هو مذهب الكوفيين واقول الذي … من مذهب …
هو مذهب الكوفيين وهو انما يرفع كل واحد منهما الآخر وهو اختيار ابن جني
ولا يغني عن الخبر صفة مجرور واجاز الكسائي … كل رجل قائم
قائم على انه خبر وموضعه رفع … وقراءة ابي جعفر

وكل اسم مستتر بالعطف على حذف الخبر او على مصحب وكل الساعة من قوله
اقتربت الساعة ويجوز حذف المبتدأ لقرينة نحو قولك للرجل من هذا كيف زيد ومنك
عنه كيف اي هو صحيح ومن ذا منك فلو قلت المسك جاز ان يكون مبتدأ محذوف
الخبر اي المسك هذا ويجوز حذفهما … للابتداء كقوله
تعالى من عمل صالحا فلنفسه اي فصلاحه لنفسه ويجب حذفه اذا كان مخبرا
عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو الحمد لله اهل الحمد او ذم نحو مررت بزيد الفاسق
او ترحم نحو مررت بزيد المسكين اي هو اهل الحمد وهو الفاسق وهو المسكين
فان كان النعت لغير ذلك نحو مررت بزيد الخياط جاز الاضمار والاظهار او مصدر
بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة … وحنان … اي امري
سمع وطاعة وامري حنان وقد جاء اظهار هذا المبتدأ في الشعر في قوله
فقالت على اسم الله امري طاعة … او مخصوص في باب نعم وبئس
على راي نحو نعم الرجل زيد اي هو زيد او صريح في القسم ومنه قول العرب في
ذمتي لافعلن اي في ذمتي ميثاق او عهد وفي قولهم دار فلان اي هذه دار فلان …
ذكر المنزل او المنازل التي يتغزل بها الشاعر اي هذه دار … وفي قولهم
من انت زيد اي مذكورك زيد وفي قول العرب لا سواء …
شيئين … لا سواء … لا هما سواء واجاز المبرد
والسيرافي … المبتدأ … ويجب ايضا حذفه …
… ولا سيما زيد اي ولا مثل الذي هو زيد وفي المصادر التي انتصبت توكيدا
لنفس الجملة اذا رفعت … مبتدأ لا يجوز اظهاره نحو صنع الله وصبغة الله
ووعد الله وكتاب الله اي هذا صنع الله ويجوز حذف الخبر لقرينة نحو قولك زيد لمن
قال من في الدار واذا قلت زيد وعمرو قائم فخبر الاول محذوف وقيل خبر الثاني وقيل
بالتخيير … تقدير المحذوف للاول … ان تقديره للثاني واذا قلت زيد قائم وعمرو
فخبر الثاني محذوف ولا يجوز زيد قائمان وعمرو وحكى ابو حاتم …
… محذوف وقال ابن مالك ومن العرب … نحو خرجت
واذا السبع … قليل … الخبر …

[illegible]

على حذفه وجب ذكره نحو قوله تعالى فإذا هي حية فإذا هي بيضاء وإذا الفجائية نحو
خرجت فإذا الفتح فالخبر هو إذا الفجائية وهو ظرف مكان أو خرجت فبالمكان
الزيد آنا فيه السبع وقد يجب أن تقدر الحال بعد المبتدأ نحو خرجت فإذا الأسد
رابضا والخبر إذا ويجوز أن تكون معمولة للخبر نحو خرجت فإذا زيد جالس وسيأتي
الكلام عليها في الظروف إن شاء الله ومن ذهب إلى أن المرفوع بعد لولا
ولوما للامتناع مبتدأ اختلفوا فقال ابن الطراوة الخبر هو الجواب وقال
الجمهور الخبر محذوف وجوبا ولا يكون إلا كونا مطلقا فإذا قلت لولا زيد
لكان كذا فالتقدير لولا زيد موجود وذهب الرماني والشجري والأستاذ
أبو علي إلى التفصيل فقالوا إن كان كونا مطلقا وجب حذفه أو مقيدا
ودل على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه وإلا بأن لم يدل وجب إثباته واختار
ابن مالك المذهب وجعل مما يجوز حذفه وإثباته قول المعري في صفة سيف
فلولا الغمد يمسكه لسالا والقائلون بالمذهب الأول لحنوا
المعري وتأوله بعضهم على إبدال التقدير أن يمسكه وأعربه بدل
اشتمال وبعضهم على أنه حال وحكى الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون
بعد الاسم الواقع بعد لولا إلا بالحال كما لا يأتون بالخبر وزعم أنه
إن ورد خبر المبتدأ بعد لولا كان شذوذا أو ضرورة وهو مبني على الأول
ويجب حذف الخبر أيضا في قسم صريح مثال لعمرك وايمن الله وأمانة
الله ويمين الله أي قسمي وأجاز ابن عصفور في نحو يمين الله أن يكون مبتدأ
محذوف الخبر وأن يكون خبرا محذوف المبتدأ وقدره فقسمي يمين الله فإن
كان المقسم به غير مستعمل في غير القسم كان حذف الخبر جائزا نحو علي عهد الله
لأفعلن فأما قولهم كل رجل وضيعته وكل ثوب وقيمته مثالا للواو
صريحة في المصاحبة فمذهب البصريين أن الخبر محذوف وجوبا وتقديره
مقرونان ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأن
الواو بمعنى مع وهو اختيار ابن خروف وقدره ابن أبي الربيع كل رجل
مع ضيعته وضيعته معه مثال وعلى هذا زيد وكتابه وعمرو وفرسه

مثل نحو الكلام على النحو وأشبه به الجمل [illegible]
معرفة نحو لعنة الله على الظالمين أو نكرة نحو ويح لزيد وويل له [illegible]
بين يديك أو جملة لا تحتمل الصدق والكذب نحو زيد اضربه وزيد هلا ضربته
خبر المبتدأ إذا نحو أما زيد فعالم أو خبر عن فعل نحو لولا زيد لكان كذا وكذا
زيد قائما قيل أو خبر المبتدأ مجزوما وقد دخلت عليه الفاء نحو ما زيد بقائم
على التعيين ويأتي إن شاء الله ذكر الخلاف فيه في باب ما الظاهرية وقد ذكر
أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي إذا كانت إذا جواب العينية
الذي ما يخبر عنه لم يجز تقديمها إلا إذا وقعت صدر الكلام غلبت عليها
العبارة ولا يجوز في ذلك من العمدة أصلا ولهذا لم يجز أن تقول إذا يقوم زيد
فيا هي وإن كان فيها معنى إذا يقوم زيد أنت فأما من أخلوه حاضر
فلا يجوز فيه تقديم الخبر عن قال ابن الرماني ولا يجوز أيضا تقديمها وقد
أجاز بعضهم بعض تقديمها عقلا وأنشد أبو الفتح في التمام
بان الخليط إليه ماء وقد آخر عنه وإن لم يكن من خبره آخر
وخلاف وقد وعجزه خبر لا خبر وقد يتقدم أحدهما ويجب تقديم الخبر إذا
كان أداة استفهام نحو أين زيد ومتى القتال نحو متى يوم السفر فإذا
للأخفش والسائل أن يحار أين زيد كيف وعمرو أين أو مصححا للابتداء به
لما تقدم بالنكرة نحو في الدار رجل وعندك امرأة وقال ابن مالك يجوز فكر
عندي رجل انتهى والكوفيون يمنعون تقديم الخبر من نكرة ومعرفة
على الفاعلية وأجاز الجزولي والأجرومي في كتابيهما تقديم خبر الخبر
في الظرف والمجرور على ضعفه نقله عنهما ابن خروف أو خبر إذا كان التقديم
على ما فيه بالإخبار نحو قولهم لله درك ولله أبوك ولله أنت وشبهه من الجمل
التعجبية نحو قوله سواء علي أقمت أم قعدت على قول من أعرب الجملة
الداخل عليها الهمزة وما بعدها مبتدأ وتقدم ذكر الخلاف في ذلك والتسهيل
فيه من ذهب غيره ومن أن الجملة في موضع المفعول وسواء مبتدأ لا خبر له
أو مبتدأ خبره إلا أن وجعلنا نحو معلوم أنك فاعل وسوا

على مذهب س والجمهور وأجاز تقديمه الفراء وإنما خبث وأبو حاتم
فباب وليتها أمّا جاز التقديم بلا خلاف إلّا أنك ما ظل فمعلوم أنهم عنوا
المبتدأ أما لا نحو ما في الدار إلا زيدا وبعضا منها في الدار زيدا أو في المتولي
ضمير يعود على شيء في الخبر نحو في الدار صاحبها وخلفها رجل من يشتريها
ومثل عين خبيثها أو صيغا مفترقا في مثل في كل واد
بنو سعد أو دخلت الهاء على المبتدأ نحو أما في الدار فزيد أو نعتم وقد دخل
عليه الوحل نحو والله لفي الدار زيد وإن ثم بعض الناس من يكرم فيامك
فإن فسرت المبتدأ بغير الوحل جاز نحو والله لزيد في الدار وإن ثم من يكرم
فيامك في الناس أو كان اسم إشارة ظرفا نحو ثم زيد وهنا بكر وقيل أو
كان الخبر كم الخبرية نحو كم درهم مالك أو مخططا بالنفيا نحو حيث كنت أنت
ولما ذكر ما يجب فيه تأخير الخبر وما يجب فيه تقديمه دل على أن سوى
ذلك يجوز فيه التقديم والتأخير وفي بعضه خلاف قال ابن مالك ويجوز
نحو في داره زيد إجماعا وليس كما ذكر بل ذكر النحاس فيها خلافا وأجاز
الأخفش ومنعها إذا ارتفع زيد بالظرف وأجاز البصريون على
الابتداء والخبر والكوفيون ومانع قولهم أنه لا يجوز ذلك فإن كان
الخبر مشتملا على ضمير ما يرجع على ما أضيف إليه المبتدأ نحو في داره قيامه
زيد وفي داره عبده زيد أجازه بعض البصريين … ومنع
الكوفيون الثانيتين ونقل النحاس المنع عن الأخفش إن رفع بالظرف ولو
كان الخبر ظرفا … يعود على ما أضيف إليه المبتدأ نحو … زيد
أو جملة مستترة بعطف … نحو أبوه ضربه عمرو فنقل ابن كيسان
أن ذلك لا يجوز إجماعا … أبوه ضرب عمرو زيد والفعل
… والهاء في أبوه لزيد جازه في قول البصريين على التقديم والتأخير وأجاز
البصريون قائم زيد وقائم أبوه زيد وضربته زيد وضرب أخاه زيد
… وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر في هذه المسائل كلها
ونقل عن الكسائي والفراء أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الخبر مرفوعا

نحو ضربته زيد … ابن الحاج أنه
لا يجوز قائم زيد لتركبه من واجبين ويجوز زيد أخوك لتركبه من واجب وجائز
… بالتأخير واجبا … وإذا اقتضى المبتدأ
ضمير اسم … نحو زيد أبوه ضربت … من قول البصريين
وهشام … من قول الكسائي والفراء فلو كان مكان الفعل اسم فاعل
نحو زيد أبوه ضارب جازت من قول البصريين والكسائي وهشام وأجازها
الفراء وفي البسيط في مثل زيد أخذته … قال أكثر المتقدمين …
ويجوزها هشام … الخبر مفرد وجملة … تقسيم الجمهور وذهب
ابن السراج إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه وليسا من قبيل المفرد ولا من
قبيل الجملة وزعم أبو بكر أنه … المفرد مشتق وغير المشتق
متحمل ضميرا وغير متحمل المتحمل ضميرا … أن يرفع الظاهر ولو في محل
خبر أو … صفة … مثاله زيد قائم وزيد مضروب وزيد أفضل وغير
متحمل نحو … مفتاح … وزيد ضحكة وبكر ضحكة
وغير المشتق يجري مجرى المشتق نحو الصفات التي ليست بمشتقة نحو
جزع … وجامد ضمن معنى المشتق نحو قرشي وأسد بمعنى شجاع
وحكمه حكم المشتق في تحمله الضمير وجامد لم يتضمن معنى المشتق فنقل ابن مالك
عن الكسائي أنه يتحمل الضمير ونقل صاحب … وصاحب البسيط أنه
مذهب الرماني والكوفيين إلا الكسائي وحده وقال ابن مالك …
المشتق وغيره … متحد به معنى … نحو زيد قائم … ومتحد
به … على الشهرة وعدم التغيير نحو قوله
أنا أبو النجم وشعري شعري … وأنت أنت …
النساء … نحو قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أو مجازا نحو
… رجال عند الله ومشتق
… وتسميه … كثير
وإذا رفع المشتق … نحو زيد قائم أبوه … مضروب غلامه

١٢٦

لم يعمل شيئا وإذا جرت الصفة على من هي له فمن كلام ابن مالك أنه يستكن الضمير
بإجماع نحو زيد هند ضاربته ولم يذكر ذلك في الأول لأنه تبين ولأن نبين فيه فإذا
أبرزته تعلق حينئذ احتمالان أحدهما أن يكون تأكيدا للضمير المستكن في الصفة
والثاني أن يكون فاعلا بالصفة فلا ضمير فيها ويظهر الفرق بين التقديرين
في التثنية والجمع وقد أجاز سيبويه الوجهين في نحو مررت برجل
مكرمك هو فعلى تقدير أن يكون الضمير فاعلا تقول مررت برجلين مكرمك
هما وعلى تقدير أن يكون توكيدا تقول مكرميك هما ولو كان الخبر فعلا
فلا نزاع في الضمير نحو زيد هند يضربها وهند زيد تضربه هي إما على التأكيد
وإما أن يكون فاعلا فتقول يضربها هو ما ذكره الجزولي معظم النحويين وبعض
المتأخرين الفعل كما يعرض في الصفة إذا كان التباس نحو زيد عمرو يضربه هو ومثل
[illegible] تضربها والزيدان العمران ضارباهما فإذا خيف اللبس في الفعل كرر الظاهر
الذي هو الفاعل فتقول زيد عمرو يضربه زيد فيصير زيد في موضع خبر عمرو
والرابط له الضمير العائد عليه وعمرو مبتدأ وهو وخبره في موضع خبر زيد
والرابط له تكرار المبتدأ الذي هو زيد وزعم ابن مالك أنه إذا خيف اللبس
في الفعل وجب إبراز الضمير وإذا جرت على غير من هي له فمذهب البصريين
وجوب إبراز الضمير نحو زيد عمرو ضاربه هو وهو مرتفع على الفاعلية أو لم
يلتبس نحو زيد هند ضاربها هو لأنه مسألة واحدة وهو قولك مررت برجل حسن
أبواه جميلين فلا تقل جميلين هما وذهب الكوفيون إلى أن الضمير إما أن يتفق
له ما يعود عليه أولا فإن اتفق نحو مررت برجل مكرمه أنت فإن تغاير
واللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو إذا أردت أن زيدا ضرب عمرا وإن لم يلتبس
جاز أن يبرز وأن لا يبرز نحو يا [illegible] أنت وهند زيد ضاربته هي وحكم
هذا الوصف إذا جرى على غير من هو له خبرا أو نعتا أو حالا جار في
هذا التفصيل والخلاف المذكور والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التركيب
والثاني أن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فيجوز المطابقة في
اللفظ نحو [illegible] من كلمه وفاطمة هذا الرجل إذا كان اسمه فاطمة وأن كان

إذا كان لا يفارق حرصا [illegible] وتدخل عليه النواسخ نحو قوله

فكان تناديا بنا وعقر عزابه ... وقوله ... عابد وجروة

أي تناديا مع عقر عزابه وعقر عزابه مع تناديا وإنما يقع جروة
وجروة معي ومثله بيد أنا متفقان أنت أعلم وربك أي أعلم بربك
وربك أعلم بك حذف من الأول ما أظهره الثاني ومن الثاني ما أظهر في الأول
فالكلام على هذا جملتان وعلى تقدير البصريين جملة واحدة فإن كانت الواو
تحتمل المصاحبة وتحتمل مطلق العطف فلا يجب حذف الخبر نحو زيد وعمرو وأنت
زيد مع عمرو فلك أن تقول مقرونان ولك أن تحذف اتكالا على فهم السامع
الاقتران والصحبة وفي الغرة العراء يرفع الاسم هو ومصوفة عليه
كقولهم كل ثوب وثمنه تقديره كل ثوب بثمنه فنابت الواو عن مع
والباء بربعت وقال الكسائي هذا كل ثوب ومن ثمنه فحذف اختصارا
فأما أنت أعلم ومالك فقال الجرمي ومالك معطوف على أنت لا على الضمير
في الخبر الذي هو أعلم بل هو بمنزلة شاة ودرهم أي مكون فيه التركة خبرية
المعنى لنيابته منابه بقولهم الشاة شاة بدرهم الشاة مبتدأ وشاة مبتدأ
ودرهم خبره والجملة خبر الأول وذهب أبو بكر بن كاسر إلى أن ومالك معطوف
على أعلم واستطاعه وضعت الواو موضع الباء فعطفت عليه ما قبلها
وربعث ما يعرضها به ومالك ومن معنى الباء متعلقة بأعلم وأما قول
العرب حسبك ينم الناس فمذهب أبي عمرو بن العلاء والجرمي أن حسبك
صفة مبتدأ وهو اسم يسمى به الفعل والكاف حرف خطاب وذهب الجمهور إلى أنها
صفة إعراب فقيل مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت
ينم الناس وذهب جماعة منهم ابن أبي خشي إلى أنه مبتدأ لا خبر له إذ معناه
اكفف وهو اختيار أبي بكر بن طاهر وأما ضربي زيدا قائما فمذهب
الجمهور إلى أن ضربي مرفوع على الابتداء وذهب بعض النحويين إلى أنه فاعل بفعل
محذوف تقديره يقع ضربي زيدا قائما أو ثبت ضربي زيدا قائما ويدل
على أنه مبتدأ دخول النواسخ عليه والقائلون بأنه مبتدأ اختلفوا في [illegible]

ابن سيبويه ولا خفش لا صفة لانه خبره انه سوء ام موضع ضربته أو
اضرب وسويته أسماء الزيادان وقيل انه خبر واختلفوا فمذهب الكسائي
والفراء وهشام وابن كيسان ان الحال يعمل فيها معنى الخبر كاسماء مسرة
على خلاف بينهم في ذلك فقال الكسائي وهشام في مسرة الخلاف كان
مرفوعان حذفا مرتبط به الحال ولا حذف من المصدر ويجوز ان توكيد الضمير
بقول ضربي زيدا قائما نفسه نفسه وضربك زيدا قائما نفسك نفسك
وقال الفراء لا ضمير فيها من المصدر وقيل الخبر محذوف فقال لاخفش ونبعه
عضد الدولة واختصه أبو القاسم بن القاسم هو مصدر مقدر قبل الحال
تقديره ضربه قائما وقال الجرمي وابن كيسان وتبعهما الاعلم الحال
سدت مسد الخبر كالظرف وكانك قلت ضربي زيدا في حال كونه قائما والعرب
تقول اكثر شربي يوم الجمعة فاستعملوا الحال استعمال الظرف وروي هذا عن
أبي العباس أيضا وقال الكوفيون فيما نقل عنهم ابن السيد وابن هشام الخبر
محذوف بعد الحال تقديره واقع أو يقع أو ثابت وذهب بعض جمهور
البصريين الى انه زمان مضاف الى الفعل تقديره اذ كان الضرب لم يقع اذا كان
وان كان قد وقع فتقديره اذ كان وكان هذه المقدرة تامة لا ناقصة والحال
من الضمير المستكن في كان والعامل فيها كان وهو مذهب الاخفش والفراء
والمبرد ان العامل فيها المصدر فلو كانت الحال من زيد لعمل فيها ما قبله وهو
ضربي فلا تغني الحال عن الخبر بل كنت تقول ضربي زيدا قائما شديد وزعم ابن عصفور
ان هذا الخبر الذي قدره البصريون مما يجب حذفه فقال ابن الحاج في نقده
على ابن عصفور عنده هو ضربي زيدا قائما فيما يلزم فيه حذف الخبر حكما
فلا مانع من قولك ضربي زيدا اذا كان قائما واذ كان ولم يقل أحد ان هذا خبر
لا يثبت وكذلك أيضا لا مانع يمنع ضربي زيدا قائما حسن وقد مثل ابو الحسن
بالاولى في قوله ضربي زيدا قائما يعني في الحسن انتهى ولوجيت بالمصدر
بان والفعل فقلت ان ضربت زيدا قائما وان تضرب زيدا قائما منع ذلك الجمهور
واجازه بعض الكوفيين وقال ابن الانباري أبطل الكسائي والفراء وهشام

أن تضرب عبد الله قائما واتفقوا على اجازة الذي تضرب عبد الله قائما وما تضرب
عبد الله قائما على ان الذي وما بمعنى المصدر وهذا مما ضربك عبد الله قائما
والمطرد ان المصدر يجري مجرى المصدر والمحفوظ المشهور ان يكون أفعل
التفضيل وقد قالوا مثلوا بقولهم أكثر شربي السويق ملتوتا وأكثر أكلي التفاحة
نضيجة وأخطب ما يكون الامير قائما وقد لا يضطر منه البادي فقيس
عند النحويين في كل مصدر وفيما أضيف اليه ما ظاهره بعض لكل أو كل
للجميع والمعنى ان يكون المطرد الذي مصدر به المعنى نحو أكثر شربي وأقل شربي
وأتم شربي السويق ملتوتا وكل ركوبي الفرس راكبا ومثل هذا الذي ينقوله
كل شربي السويق ملتوتا وبعض ضربك زيدا قائما ومعظم كلامي مغيبا
وما يأتي في قولك ضربي زيدا قائما حال كما ذكرنا من ضمير كان الذي يقدره
المفعول الذي هو دليل وزعم الزمخشري انه يجوز ان يكون التقدير اذا كنت قائما
او اذا كنت قائما فتكون كان مضمرة او ضمير الفاعل الضرب ولا يسوغ ذلك الا
ان كان قد انتصب على الفاعل بحذف المفعول وتكون المصدر للفعل الا ان فيتعين
اذ ذاك تقديره اذ كنت واذا كنت وأجاز الاخفش رفع قائم خبر الامر أفعل
مضافا الى ما موصولة بكان أو يكون نحو أخطب ما يكون الامير قائم ومنع
ذلك غيره ورفع ما كان انتصب حالا بعد صريح المصدر لا يجوز وأجاز ابن مالك
رفعه على الخبر مبتدأ مقدرون هو والحال أي وهو قائم واختار ابن الرماني رفع
قائم على ان يكون بمعنى ثابت ودائم كما قالوا الامر بيننا قائم والحرب قائمة
على ساق وهذا جار على قولهم ضربي زيدا شديد ولا خلاف فيه جوازه ويجوز
ان يقع الفعل موقع هذه الحال عند أبي الحسن وهشام ومنع من المنع ومن
الكسائي والفراء فيه الجواز والمنع ومن الفراء رد الحال الى الاستقبال
اذا كانت غير راجعة والاكتفاء ان رجعت فيقال عنده حسنك تركب
وأجازه هو والكسائي حسنك تركب مسرعا ومن الفراء انما يمتنع المضارع
المرفوع ويجوز ان يقع موقع الحال الجملة الاسمية المصحوبة بالواو والحال
عند الكسائي والفراء ومن منع وقال الفراء يرجع الاسم بالواو

مستانفة نحو فيها من اتيك والناس يتكلمون والركب والعز يسيرون قال ابن
كيسان يجوز فيه كل ما قالوا ان تجيء عن واو الحال نحو مسرتي اخاك وهو قائم
اجازه الكسائي فيما فيه ذكر ومنعه الفراء والبصريون فمن مذهب
الكسائي في هذه المسائل وبعض مذهب من المنع وفي الواو قال الفراء
من قال حسن الزيد والحمر كالمعة عليه لم يجز حسن الزيد الشمس كالعصا عليه
مما الواو واقع لا يجوز واجازه الكسائي واحد الكسائي والفراء
حسن الزيد الشمس كالعة انما جاء بالواو لما لم يعد الذكر على الزيد انتهى
واذا كنيت عن هذا المصدر فلا يجوز الحال نحو ضربت زيدا هو قائما جاره
عند البصريين والكسائي واما اذا هو مبتدأ وقائما حال سدت مسد خبره
والكسائي يرفع الضرب بالراجع من نحو ويرتفع هو بقائم وقال الفراء لا
يجوز وان اضمرت هذه الحال على المصدر منعه الفراء سواء كانت
من معنى اخر من كلامهم واجازه الكسائي وهشام ان كانت من معنى نحو ضربت غلاما
فيها مكانه من كلامهم نحو ضربت قائما فيهم زيد فلو كان المصدر متعديا بالتقديم
ممنوع عند الكسائي والفراء وهشام نحو ملتوتا شربك السويق واجاز
التقديم على المصدر البصريون سواء كان المصدر متعديا ام لازما فلو
وسطت الحال بين المصدر ومعموله نحو شربك ملتوتا السويق لم يجز عند
الكسائي والفراء وهشام وحكي عن البصريين الجواز ولعله لا يصح ولو
كانت الحال جملة اسمية بالواو والمصدر متعد وتقدمت عليه نحو وهو
ملتوت شربك السويق لم يجز عند الكسائي والفراء وهشام او لازم وتقدمت
جاز عند الكسائي ولم يجز عند الفراء نحو وانت راكب حسنك واذا تقدم
معمول هذه الحال عليها نحو ضربك زيدا قائما كذا منعه الفراء وجاز عند
الكسائي والبصريين فان فرق بينهما لم يجزه الكسائي نحو ضربك الدار
راكبا وقياس قول البصريين الجواز ويجوز خلافا للفراء على هذا
المصدر فتقول كان ضربك زيدا قائما نص على ذلك السيرافي وابن السراج
وقال ابن عصفور هو قبيح واتفقوا على جواز دخول ان وما اما

على المصدر نحو ان حسنك راكبا واما حسنك فراكبا واتفقوا على منع ما
حسنك فراكبا وان افلت اما ضربك فانه حسنا واما ضربك فكان
حسنا واما ضربك فكنته حسنا فيجوز على ان اسم الضرب فان كان حسنا
صفة للباء والكاف لم تعمل العبرة واجاز هي كلتا الكسائي وان افلت
عبد الله وعمرو منزلين فريقين او عبد الله والعمر منزلين فريقين وان عبد الله والعمر
منزلين فريقين وعبد الله وان العمر منزلين فريقين اجاز ما كلها الكسائي
وهشام وليس من العرب اجاز شيء منها واصحابنا فيه عن على الكسائي
وهشام ذلك وقياس البصريين المنع وكما يجوز ذلك عند الكسائي وهشام
لما بالواو والجامعة لا بالفاء واتفقوا على جواز اكرم لبسي الكتان واختلفوا
في اكرم ضربي زيدا [illegible] منعها الكوفيون واجازها البصريون وفي
عبد الله احسن ما يكون القيام فاجازها الزجاج وقال لا يجوز غيره ومنعها
المبرد واجاز ابن كيسان اما ضربت زيدا فكان ضربا [illegible]
لما ولي ذكر زيد والثانية لذكر الضرب ولا يجوز على مذهب الفراء ويجوز
على مذهب الكسائي والبصريين ومنع ايضا [illegible] واجازها هم
على وجوه انها زيادة كان ولا يجوز ان يقع المصدر موقع هذه الحال نحو
ضربت زيدا قياما واجاز الكسائي ايقاع هذا المصدر نحو ضربت زيدا الشديد
قائما وشربت السويق كله ملتوتا ومن النحويين من منع ذلك ومنهم الفراء ان لم
يجر به سماع وحكي الفراء ضربته زيدا القائم وينبغي ان يكون اقيم زيد
واجاز ابن عصفور اجراء [illegible] لا حقيقة له في الوجود مجرى هذا المصدر
في هذا الحال مستترة نحو [illegible] واذا ولي معطوفا بالواو وعطف
على منصوب نحو [illegible] واقع على الاحد نحو عبد الله والريح يباريها
واخوك والزيد [illegible] فاجازه هشام لما كان يباريها فيه [illegible] عبد الله
والريح وكان المعنى بالواو وكان البناء على عبد الله والريح يتباريان او الواو
بمعنى مع اي عبد الله مع الريح نحو كل رجل وضيعته ويباريها حال قال
ثعلب فاذا رد الى الدائم فيباريها واذا كان يباريها حالا [illegible] الى الدائم

أمر المكني بقيل مباريا سوكنا تقول برئت جاءكما أنتما وقد أجاز هشام
كل رجل وأخوه قائم وخالفه فيه بعض الكوفيين وجمهور البصريين لا يجيزون
هذه المسائل ومن أجازها من البصريين يجعل خبر المبتدأ محذوفا تقديره
يجريان ومباريا ومباريا نصبت على الحال وفيها استغني بها عن الخبر لدلالة
عليه وقالت العرب راكب الناقة طليحان أي راكب الناقة والناقة
طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى ومنهم من أجاز من المسألة الكسائي
ومثله بلو قدمت فقلت طليحان صاحب الناقة أي كلاهما ومنهم من يؤول
طليحان على حذف مضاف أي أحد طليحين وأجاز بعضهم غلام زيد
ضربتهما بإعادة الضمير إليهما وأجاز الكسائي ومثله زيد مع جارية
قائمان حملت مع على الواو وأبطله ابن العربي قال ابن الأنباري واتفقوا
كلهم على إجازة الحليم مع الحليم يصطلحان والسفيه مع السفيه يقتتلان
ويجيء بلا ... والله أعلم وأجاز بعضهم زيد بكر
أخوه ضاربها زيد مبتدأ وبكر مبتدأ وأخوه مبتدأ ثالث وضاربها خبر
أخوه والجملة خبر بكر والعائد ... والجملة خبر زيد ضاربها إذا ... في
المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة وقد يكونان معرفتين
... المبتدأ أو الخبر ... وقام قول من
... كان ... أخر ... أو سأل
... فيه جواب القائم زيد ... الاختيار ...
... أخوك زيد ... المعلوم ... هو
المبتدأ والمعلوم هو الخبر ...
له ... الطيخ وأجاز تقديم الخبر ولا يجوز على
... زيد ... زيد ...
ويكون على الحصر ... ولا تنكر ... الفائدة ... بالنكرة ... الوصف ... موصوف
كقول العرب ضعيف ... أي إنسان ضعيف وقد يكون الوصف

محذوفا ومنه السمن منوان بدرهم أي منوان منه وكونها عاملة نحو أمر بمعروف صدقة
صدقة ورغبة في الخير خير أو مضافة نحو خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو معطوفا
على معرفة زيد ورجل قائمان أو معطوفا عليها ما يصح كالصفة وشغل
معروفة أي أنثى أو مفصلا شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى أو عاملا نحو
خير من جرادة أو تعجبا عجب لزيد أو دعائية ... أو نفيا
ما رجل عندنا أو لولا ... لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة
أو واو الحال ... سرينا ونجم قد أضاء ... أو فاء الجزاء ...
... أو ظرفا مختصا نحو أمامك رجل أو جارا مختصا في الدار رجل
أو كان دعاء وسلام على ... أو جوابا نحو ... في جواب من عندك
أو واجب التصدير اسم استفهام نحو من عندك وكم الخبرية نحو كم ...
شرط نحو من يقم أقم معه أو محصورا إنما ... في الدار رجل
أو مثبتا ومعناه النفي شر أهر ذا ناب ... الفائدة ...
وقد ... أي ما أهر ذا ناب إلا شر ...
... العادة ... على ...
... زيد ... على ... نحو رجل
خير من امرأة ... الجنس ... خير من ... واحدة منه
... العموم ... نحو قوله
... نكرة ...
... ولم يشترط ... جواز الابتداء بالنكرة ...
وأجمع النحاة على أنه لا يجوز رجل في الدار وعلى أنه يجوز في الدار رجل و...
... الابتداء بالنكرة ...
تكون خبرا عن النكرة نحو ... رجل ...
... لجواز الابتداء بالنكرة وأجاز ... الابتداء ...
... خير منه أبوه ... الخبر ...
الفارسي ... ولم يجز أن يكون ... مبتدأ وإذا

اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة الخبر فأما قولهم كم مالك واقصد
رجلا خير منه أبوه فكم وخير مبتدآن لأن فيهما العموم ووقعا مكان
المبتدأ وتقول ما أنت وزيد وكم درهما عندك وخير منك ... عكس فجعل النكرة الخبر
والمعرفة المبتدأ **الأصل** تأخير الخبر ويجب مع ذلك إذا كانا معرفتين
نحو زيد أخوك أو نكرتين نحو أفضل منك أفضل مني أو مشتبها بالخبر المبتدأ نحو زيد
زهير شعرا ... أكثر أصحابنا وقيل إذا أمن المعنى على تمييز المبتدأ
من الخبر جاز تقديم الخبر نحو قوله: بنونا بنو أبنائنا أي بنو أبنائنا
بنونا أي مثل بنينا وإن لم يكن معنى يميز نحو زيد أخوك ... وما ثم أو أن خبر
عنه بفعل رافع ضمير المبتدأ المتصل نحو زيد قام أو لعلمه نحو زيد قام زيد فإن
كان الضمير مثنى أو مجموعا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا أجيز وهو مذهب
الأخفش والمبرد ومانع وهو مذهب البصريين فلو انفصل الضمير نحو زيد ما
قام إلا هو أو سببيا نحو زيد ما قام إلا أخوه جاز التقديم فلو كان كلاما
غير سببي نحو زيد ضرب أبو بكر ... فيه التقديم أو قرن بإلا
نحو الزيدة فإنه ... أو ... نحو وما محمد إلا رسول وجاء في الشعر تقديم
من إلا نحو: فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى ... أو بمعنى إنما
أنت نذير أو ضمير ... لا يرتفع ... أو كان ضمير الشأن ...
متصل أو شبه كلام زيد منطلق أو كان ... أداة استفهام أي
أفضل أو شبه من يقم أقم معه أو مضافا إليه نحو غلام أيهم أفضل وغلام
من يقم أقم معه أو كان خبرا للام الخبرية نحو غلام ... أو لفظ ... الخبر
لم أسميه أو خبر الضمير متكلم أو مخاطب موصوفا نحو تثنيته وجمعه
أو نكرة أو معرفا بأل والصلة والصفة ... الضمير ... مطابقا
للمبتدأ في التكلم والخطاب مثاله أنت الذي تضرب وأنا الذي أضرب
وأنت رجل تضرب وأنا رجل أضرب وأنا الرجل أضرب وأنت الرجل تضرب
خلافا للكسائي وما ذكره بتقديم فيقول الذي تضرب أنت وكذا فيه
أو خبر الهاء ... أو المبتدأ مستعمل معرفة له في

غيره صفة فالمواجهة ... أو كان النائبة غير حقيقي كقوله
والعين بالإثمد الحاري مكحول أي عضو أو شيء مكحول أجاما
فلا يكون إلا على التعظيم نحو ... الرجل امرأة أو على التكثير نحو ...
امرأة رجل وبالنسبة إلى الإفراد والجمع فإن كانا مفردي اللفظ والمعنى
والمطابقة نحو زيد قائم ... كان ... فيجوز المخالفة حيث سمع نحو ...
الثوب أخلاق ... البرمة أعشار ولا يقاس عليه فيقال ... الرجل أقطار
وإن كان ... إلى أخطابه وإن كان ... والخبر يقبل التثنية والجمع وهو
جامد ... يجوز إلا على نحو قولهم ... الرجل أسد فيقول الرجال رجل واحد
... على ... رجل واحد أو على ... واحد أو مشتق ... بعد
... الرجال قيام ولا يكون ... إلا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى
نحو قوله: ... رائع أي جمع رائع ...
وقيل ... كلمة جاز إفراد الخبر نحو ... صريحين
أي كل واحد منهم صريح وإن لم يقبل تثنية ولا جمعا كأفعل التفضيل
فإن كان ... معنى الجمع أو مطابق ... اسم جمع جاز نحو ... أول
حزب ... أو غيره لم يجز أن تقول ... أول رجل ... أول الرجال
أو ... مشتق ... نحو ... أول ... بتأويل ... اسم
جمع أي أول حزب ... وهو المبرد أو على معنى الفعل أي أول من ... وإن
كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز أن يفرد نحو الجيش منهزم
أو جاموها ... العصر ... الجيش ... لتوهم
التعليل ... المعنى ... أما ... ورجل ...
... وإن كان مجموع اللفظ مفرد المعنى
... ما هو مفرد اللفظ والمعنى والجملة اسمية وفعلية
... المبتدأ ... الجازية وإن
تقول ... موضع الخبر
على مذهب ... والمصدرية ... اشتراك

غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمه أكرمه ويندرج في الفعلية المصدرة
بحرف أو اسم شرطي معمول للشرط نحو زيد إن يقم أقم إليه وزيد أيهم يضرب
أضربه والمضارع العامل فيه كزيد مستقبل نحو زيد يقوم غدا باتفاق والداخل
عليه حرف التنفيس باختلاف نحو زيد سيقوم أو سوف يقوم أجازه الجمهور
ومنعه بعض النحاة والفعلية المتقدم عليها معمولها نحو زيد
عمرا ضرب أو يضرب وبعض النحاة منع هذه فإن كانت الجملة
طلبية جاز وقوعها خبرا خلافا لابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين
نحو زيد اضربه وزيد لا تضربه وليست على إضمار القول خلافا لابن السراج
ويجوز أن تكون قسمية خلافا لثعلب نحو زيد أقسم بالله لأضربنه والمتبوع
على وقوعه خبرا من الجمل هي الجملة الخبرية وقد يعرض لها ما لا يسوغ
لها ذلك كدخول لكن عليها وبل وحتى وقد يمتنع أيضا وقوع الجملة
غير الخبرية خبرا وذلك في جملة النداء نحو زيد يا أخاه وزيد يا عمرو إليه
والجملة الواقعة خبرا إما أن تكون نفسه بالمبتدأ معنى فلا تحتاج إلى
رابط وذلك إذا كان خبرا عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام وضمير
الشأن والقصة والمطلوب أو حديث أو قول نحو كلامي لا إله إلا الله
وأفضل الكلام لا إله إلا الله وهو زيد قائم وهي هند حاكمة فإن لم يكن
كذلك فلا بد من رابط والرابط ضمير المبتدأ نحو زيد ضربته أو إشارة إليه
ولعاد [illegible] التقوي [illegible] وبه قال ابن عصفور وقال ابن الحاج
ويلزم على قوله أن يجوز زيد قام عمرو أو ذاك وليس [illegible]
وأكثر ما ورد ذلك إذا كان المبتدأ [illegible] أو صفة يحتاج إلى إعادة [illegible]
بلفظ لا إشارة المستقل [illegible] وأولئك ويكون له موضع
ليس للضمير لأنه ليس في الضمير دلالة على البعد ومنه والذين كذبوا
بآياتنا واستكبروا عنها أولئك والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف
نفسا إلا وسعها أولئك انتهى وتكرار المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد
ويقتصر على ضعفه وقال الأخفش إنما يجيء في الشعر انتهى

وأكثر ما يكون ذلك في موضع التفخيم للشيء والتهويل نحو الحاقة ما الحاقة
وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين أي ما هم وما هم يكرر بلفظه تفخيما وشرطه
بعضهم في تكرار المبتدأ بلفظه أن يكون موضع تهويل وتفخيم ولم يشترطه
[illegible] وقد أجاز الأخفش أجل [illegible] زيدا والهموم نحوه
وأما الفصل فلا [illegible] ونحو زيد نعم الرجل على قول الجمهور
وعطف جملة بالفاء فيها ضمير المبتدأ على جملة عارية من الضمير هي خبر
المبتدأ نحو زيد جاءت هند فضربها [illegible] فيها ضمير العامل عائد على
المبتدأ [illegible] رواية [illegible] عليها قاله ابن عصفور وقال
ابن الحاج وجرت في المسألة التي سأل عنها ابن [illegible] والزجاج
فقال إنه لا يجوز ما زيد يكرم الزيدان فيغضب عند البصريين وقال ويجوز
عند الكوفيين ومثله أيضا بقوله ما الطائر الذباب فيغضب زيد فقال
لا يجوز أن ينصب فيغضب على مذهب الكوفيين إلا على مذهب البصريين
ومثل أيضا ما ذكره على أنه يجوز ما زيد قائما [illegible] ومثله في ذلك زيد
يقوم عمرو إن قام [illegible] مسألة حاذقة [illegible]
ضمير في الجملة التي هي خبر وأن قام جملة أخرى فيها [illegible] ضمير
[illegible] المبتدأ وليست معطوفة بالفاء [illegible] انتهى [illegible] على
أن قول ابن عصفور [illegible] وقوع الواو
مكان الفاء نحو زيد جاءت هند وضربها ومنع ذلك الجمهور والسادسة
المختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه نحو زيد جاء أبو بكر إذا كان أبو بكر
كنية له أجازه الأخفش وتبعه ابن خروف ومنعه الجمهور ووقوع المضمر
مكان [illegible] الذي [illegible] الإضمار [illegible] على المبتدأ نحو قوله تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن التقدير يتربصن أزواجهم
أجاز ذلك الأخفش والكسائي ومنعه الجمهور وقال ابن الحاج خرج على
حذف مضاف أي وأزواج الذين يتوفون وقال الكسائي يتربصن أزواجهم
وقال الأخفش [illegible] أو بعد موتهم وقال المبرد أزواجهم يتربصن

حذف المبتدأ انتهى ووقوع الضمير عائدا على المبتدأ بدلا من بعض أو اشتمال في الجملة
الموضوعة موضع خبره نحو حسن الجارية أعجبتني هو جعفر مبتدأ والجملة
بعده خبر وكان رابطه فيها لأنه في نية البدل من الضمير المستكن في أعجبتني
فهو بدل منه وإذا كان الرابط الضمير إن كان مرفوعا لم يجز حذفه كان
مبتدأ أو غيره وقيل إن كان مبتدأ جاز حذفه نحو ورب قتل عار
أي هو عار وفي البسيط زيد ضرب لم يجز حذفه من مفعول لم يسم فاعله والصحيح
أنه لا يجوز وإن كان منصوبا بفعل فقيل لم يجز حذفه نحو زيد كأنه ليس أو
بفعل ناقص لم يجز حذفه نحو الصديق كأنه زيد أو تام غير متصرف لم
يجز حذفه نحو زيد ما أحسنه حكاه الكسائي وأجرى قولي الفراء فإنه
يجوز حذفه عندهما أو متصرف فمذهب البصريين أنه لا يجوز حذفه إلا
في الشعر وسواء أكان يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه نحو زيد
ضربته أم لم يؤد نحو زيد ما ضربته ونصوا على شذوذ قراءة ابن عامر
وكل وعد الله الحسنى وقال ابن أبي الربيع يجوز في قليل من الكلام وهي قراءة
ابن عامر وذهب هشام إلى أنه يجوز زيد ضربت في الاختيار وذهب
الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنه يجوز حذفه إذا كان المبتدأ اسم استفهام
نحو أيهم ضربت وكلي كل رجل ضربت وكلي نحو كلاهما جرى مجراها
وكلتا نحو كلتا جاريتيك ضربت وفي نعم وبئس نحو نعم الرجل لقيت على
مذهب من أن نعم الرجل مبتدأ وقال النحاس أجاز س زيد ضربت في الشعر
ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب س ومن الفراء يجوز حذفه بعد كل
اسم لا يكون إلا في صدر الكلام مثل كم وأي وفي كل اسم لا يعرب نحو من وما
ولم يجزه في زيد وعمرو وقد حكى ابن مالك الإجماع في كل وما أشبهه
في العموم وأخطأ إذ لم ينقل إلا الفراء في قتل ولا القتل الفراء والكسائي في
نقل آخر وإن كان مجرورا بظرفية فلا يجوز حذفه كان أو فعل النصب أو لم يكن
نحو زيد أنا خارجه وزيد غلام غلامه هذا نقل أكثر أصحابنا والخلاف
وقال بعضهم يجوز حذفه إذا كان فعله النصب أو مجرورا وأدى

التهيئة وقطعه لم يجز حذفه نحو زيد مررت به أو لم يؤد نحو زيد مررت بأخيه
بدرهم أي منه على خلاف فيه من المثال ذكرها ابن الحاج في نقده
على ابن عصفور ومثال حذفه آتنا العلم تعالى أي به وقيل أتيا الرجل غير
الكفرة ثوبه الكفر منه وكلام ابن مالك في حكم الضمير العائد رابطا على
المبتدأ متعدد من قسمه أو خبر يوقف عليها في الشرح فصل يقع
الظرف والجار والمجرور التامين خبرا للمبتدأ نحو زيد أمامك وبكر في الدار
والعامل في الدار اسم فاعل من كائن ومستقر أي كائن أمامك وكائن في الدار
قال ابن مالك النحو على ذلك أي خبر وأو ... ذهب أبو علي
وتبعه ابن جني والزمخشري إلى أن العامل الفعل أي زيد استقر أمامك
ونسب هذا إلى س وقد [illegible] ابن أبي العافية وابن خروف
إلى أن الظرف منصوبة بنفس المبتدأ [illegible] وهو مذهب
مفسر في أهل الصنعة وقد ذهب الكسائي والفراء وهشام وشيوخ
الكوفيين إلى أن الخبر ينتصب بخلافه للاسم وكأنه يقدر له ناصبة لا فعله ولا
بعين وخالفهم ثعلب وقال الخبر ينتصب بفعل محذوف والعامل نائبه
يجز فيه مرد ذكر الاسم ما يفضي به الفعل وقال السهيلي التقدير كائن في
الموضع فالدية الواقع والمنقول عن البصريين أن الظرف الواقع خبرا
يتحمل ضمير المبتدأ تقدم على المبتدأ أو تأخر ويجوز تابع الضمير والمبتدأ إن
جاء بعده وذهب الفراء إلى أن الخبر إذا تأخر تحمل ضميرا وإذا تقدم لم يتحمله
ومع تحمله إذا تأخر يجوز تابع الضمير والظاهر فعلا وقد ذهب ثعلب إلى أنه ليس
فيه ما يفيد الفعل الذي ناب عنه مرده ذكر الاسم وقد ذهب ابن كيسان
إلى أن ما ينصب الظرف [illegible] للعامل فيه والضمير الذي يحمله
الظرف نحو أزيد عندك فيعمل أن زيدا خلفك [illegible]
وإن قوله في [illegible] الرفع أجمع ونحو إن زيدا خلفك أبوه
فأبوه مرفوع بالظرف على الفاعلية ويجوز أن يرتفع على الابتداء والظرف
خبره والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر زيد [illegible]

من أبواب شيوخنا وزعم الشلوبين أنه لا يجوز ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور
على الفاعلية إلا بالابتداء وإن كان في موضع خبر ونعت وتوهم قوم أن
مذهب س أنه يجوز أن يرتفع بالظرف على الفاعلية إذ نفى وفيما يرتفع
بالظرف والجار والمجرور على الفاعلية لا غير وفي جواز الجمع بين العامل والظرف
في الشعر قال فأنت لدى بحبوحة الهون كائن وقد منع الجمهور
إلى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء أكان الظرف
منصوبا أم كان مجرورا بفي وتأولوا ما ورد من قولهم اليوم خمر وغدا
أمر والهلال الليلة والرطب شهري ربيع والصيالبة ثلاثة أشهر والصيف
شهري ربيع وبرجيس [illegible] وبرجيس [illegible] والجبابرة شهرين
والثلج شهرين والحجاج زمان ابن مروان ومتى أنت وبلادك [illegible]
وأجازه [illegible] فيشترط أن يكون فيه معنى الشرط نحو الرطب إذا جاء الحر وذهب
بعض المتأخرين إلى جوازه إن أفاد وإن لم يكن فيه معنى الشرط وإذا
وصف الظرف ثم [illegible] جاز وقوعه خبر الجثة نحو نحن في يوم طيب
ونحن في يوم طيب وقال أبو الحسين بن عبد الوارث الهلال الليلة [illegible]
كما [illegible] أن الهلال يكون [illegible] ثم يستتر ثم يظهر فاحتاجوا [illegible] به
مجرى [illegible] الحوادث التي تقع مرة وتزول أخرى فجاز جعل الزمان خبرا عنه وقال
ابن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز وقال السهيلي لو قلت
زيد [illegible] لم يجز [illegible] وإذا تضمنت الجثة
معنى الفعل نحو أكل [illegible] وكل ليلة [illegible] وصوم [illegible]
خاص [illegible] أو [illegible] العصفور [illegible]
نحو [illegible] فإن جاز [illegible] الظرف الزماني أن يقع خبرا
للجثة [illegible] عليه وإن وقع خبرا للزمان فإن كان من أيام الأسبوع
كان على [illegible] نحو زمان خروجك الساعة فإن كان أتم جاز الرفع
والنصب [illegible] يوم الجمعة فترفع على المجاز وتنصب على الحقيقة
وإن كانت أيام الأسبوع فالرفع نحو اليوم [illegible] الجمعة والسبت فيجوز

رفع اليوم ونصبه [illegible] البصريين وأجاز الفراء وهشام الرفع والنصب
في اليوم إذا كان خبرا [illegible] وإذا جاز من اليوم يومك بنصب اليوم وتقتضي
[illegible] البصريين مع أسماء الشهور الرفع نحو الوقت [illegible] وأول السنة
المحرم ولا يجوز النصب في شيء منها وإن وقع خبر المصدر معرفة فالرفع
والنصب أو نكرة نحو [illegible] في يوم الجمعة أو يومان فالبصريون والفراء
يجيزون الرفع والنصب كالمعرفة والنصب مختار فيه الرفع [illegible] ابن الأنباري
وحكى السيرافي [illegible] أنه يجوز فيه الرفع والنصب باتفاق معرفة كان
أو نكرة وحكى النحاس عن الكوفيين رفعه نكرة ونصبه معرفة وحكى
غيره التفصيل عن الكوفيين فإن كان معروفا فالاختيار الرفع وقل النصب
نحو القتال يومان أو غير معدود فالنصب أحسن [illegible] به المصدر غير
المستغرق فإن كان مستغرقا نحو صومك اليوم فالبصريون يجيزون فيه الرفع
والنصب والكوفيون يلتزمون فيه الرفع وإذا [illegible] المصدر كالمصدر نحو
أجر [illegible] يوم الجمعة برفع اليوم ونصبه ويجوز انتصاب المصدر [illegible]
[illegible] ولم يشترط الكوفيون أن يكون المصدر معلوم الوقت ولا نقل
[illegible] البصريين [illegible] الزجاج [illegible] نحو قدوم الحاج وخفوق النجم
[illegible] أتيك [illegible] زمان [illegible] وإذا كان
المصدر الواقع خبر الزمان أعم منه جاز الرفع والنصب نحو زمان خروجك
[illegible] الحاج أو [illegible] فالرفع نحو زمان خروجك خفوق النجم أو خبر الفجر
[illegible] بين الرفع والنصب من غير تفصيل [illegible] صلاح [illegible]
[illegible] وخروجكم [illegible] الخروج ويجوز الرفع على [illegible] وقال الكوفيون فقالوا
إن كان معروفا فالرفع أحسن نحو خروجي [illegible] الحاج أو غير معدود فالنصب
[illegible] وادة [illegible] والمصدر [illegible]
[illegible] وقالوا لا يجوز [illegible]
[illegible]
[illegible]

الغزوة فالرفع لا غير وإذا أخبرت عن ذات بمصدر لا يلبس أن الخبر واقع على الجار
بالتأويل نحو قولك أكلك اللحم وشربك السويق وأجاز البصريون في الزمان النصب
نحو ضربك زيدا وإكرامك أخوك ولا يجيزه الكوفيون وأجاز هشام
أكثر ما تضرب زيدا لأنه لا يلبس لأن زيدا مضروب لا ظارف وعلى هذا يجوز فيما
تضرب زيدا وأن تضرب زيدا والذي تضرب زيدا ولو صرح بالمصدر لم يجز
نحو ضربك زيدا خلافا للبصريين كما تقدم فصل الظرف المكاني
المتصرف إن وقع خبرا لمكان جاز فيه الرفع والنصب نحو مكاني خلفك
وقالت العرب منزله شرقي الدار برفع شرقي ونصبه فإن كان الظرف
المكاني مختصا فالرفع نحو موعدك ركن الدار أو المسجد أو المقصورة فأما
قولهم موعدك باب البردان وناحية باب الكلاء وما استعمل بالنصب من
حسن الاختصاص لا يقاس عليه لو قلت موعدك بيت المقدس أو مدينة أبي جعفر
أو كان الجزائي فلا يجوز النصب ولو قصر الناحية وقال الكوفيون ما
يحلون فيه من المحال المختص بمعنى الخبر المواضع نحو منزله ذات اليمين وذات
الشمال يجوز نصبه وما لا يحلون فيه الخبر نصب نحو منزلي خلفك يجوز
رفعه وإن وقع خبر المصدر نحو القتال خلفك والضرب قدامك فالنصب
وإن وقع خبرا لاسم غير مكان ولا مصدر وكان معرفة أو نكرة نحو زيد
خلف حائط وبكر وراء جبل فأكثر النحاة على جواز الرفع والنصب في المعرفة
فالرفع والنصب عند البصريين مطلقا والنصب عند الكوفيين إن لم يتملأ
فإن تملأ فالرفع فقط أحسن من النصب أو كان غير متصرف وكان متمكنا
بين فالرفع والنصب نحو زيد قريبا منك وقريب منك وناحية من الدار وناحية
من الدار وقالت العرب هو قريبا منك أحسن وإنما كثر فيه النصب وكلام
العرب إن جعلوا منك المكان يرفع المكان وينصب قليل وإن كان غير متصرف
وفيه أن فالرفع والنصب عند البصريين والرفع فقط عند الكوفيين نحو زيد
أمامك أو اليمين أو الشمال وإن كان نكرة ووصف عليه منكور مثله فالاختيار
عند الكوفيين الرفع ويجوز النصب على غير اختيار والبصريون يختارون

بيتنا نحو الفوق يمين وشمال ودون أي ومنتح ويجوز نصبه أو لم يكن عليه
مثله نحو زيد خلف أو أمام فالرفع والنصب عند البصريين والرفع لا غير عند
الكوفيين فإن كان الظرف مختصا لم يجز أن يقع خبرا إلا مرفوعا ولا ينصب نحو زيد
دارك لا يقال نحو قولهم زيد جنبك يعنون ناحية جنبك وقوله زيد جنبك
وجانبك وقالت العرب هما خطان جنابتي أنفها وخطا بني أنفها ولا يقاس عليه
زيد ركن الدار لا يرفع ولا ينصب وقالت العرب زيد قصدك نصبوا على الحال
المعنى مكان قصدك ولم يقولوا زيد قبالك ولا عمرو نحوك وهم يعنون المكان
وقصدك لا يقاس عليه غيره وأجاز من زيد قصدك بالرفع من جهة جعل
زيد خلفك ولم يجز الفراء وقال من يقال هو صددك وصقبك وقربك
صددك قصدك وصقبك قربك والرفع جائز عنده على قول من يقول زيد
خلفك وقال الأخفش يقال هي صددك وصقبك مصدران وصددك وصقبك
مكانان واختار لا التقييد والتقيد انتهى ونقل كبرك خلفك من خلاف
استعماله ونقلاه استعماله بالرفع والنصب وضربي والركب أسفل منكم بما
وفيه رأسك وتحت رجلك بالنصب لا غير ونقل جواز الرفع فيما كان فيه
الخبر كقولك فوقك رأسك وتحتك رجلاك ولو قلت فوقك قلنسوتك
وتحتك نعلاك فالرفع لم يجز وكلام العرب النصب كان فيه الخبر أو غيره
والرفع بالقياس والنصب به من كلام كلام العرب في الخبر والظرف
ومن أحكام الحال أنه لا ينعت ولا يكثر من قال زيد خلفك الخشبة
وعمرو أمامك الحرب وزيد قصدك بعيد على أن [illegible]
ومن قال زيد الغالب ومنهم لا ملء نعت الطالب وما أشبهه فقال الخلف [illegible]
ولا مانع النصب فإن كان فقال الغالب [illegible] لم يجز ويحكم رفع المؤقت
المتصرف من ظرف الزمان وظرف المكان نحو قولهم [illegible] مقدرا ظرفه [illegible]
والموقت [illegible] كيوم ويومين وثلاثة أيام وشهر [illegible] تقول زيد عندي
يوما أو شهران [illegible] فإن كان [illegible] لم يجز إلا رفع ولا نصب إلا مع
[illegible] فلا يكون

فيه إذا كان الرفع حكى الكسائي والفراء زيد مني الكوفة على من الغنى
وأجاز الفراء هو مني مكان الحائط منك نصبا ورفعا النصب على الحال
والرفع بتأويل قربه مني كقرب مكان الحائط منه ويجب مجرى الظرف في ذلك
البصريون قالوا هو مني فوت اليد وهو مني قيد رجل وعدوة فرس بالرفع والنصب
النصب على الحال والرفع على إضمار المبتدأ وقيل هو على تقدير بيني وبينه
فوت اليد كما في رواية هو مني فرسخان أي بيني وبينه مسيرة المسافة فلا يكون
فيه النصب وإذا أردت تقول هو مني في زمن أي من أتباعي قلت هو مني
بالنصب وتفسير من ذلك بقوله أنت مني ما دمت فيهم فرسخين وتقديره
غيره ما بيننا فرسخين هو تقسيم معنى والناصب الظرف هو العامل فيه
مني أي كائن من أتباعي في مسيرة المسافة وقالوا داري خلف دارك
فرسخا فانتصب فرسخا عندهم على التمييز وعند المبرد على الحال وخلف
دارك خبر داري وأجاز الفارسي فيه التمييز والحال ويجوز رفع فرسخ
إذا ألغيت خلف دارك ويقوي ذلك الفراء إذا قلت من خلف دارك وقال
يونس من لا تضعف الظروف وأخرجت بها وقالت العرب هو مني
وزن الجبل أي مقابله وزنة الجبل أي حذاءه ونصبهما على الحال ويجوز
رفعهما على إضمار المبتدأ فإن لم يذكر مني وما يدل على المضمر برفع الوزن والزنة
على السعة لا يجوز عند الكوفيين وهو صحيح في قول البصريين بعد قولي
زيد خلفك وإذا قالوا زيد قريبا منك في المكان من الأرض وزيد قريب منك في
النسب والشرف لم يجز عند الكوفيين رفعه ونصبه جائز عند البصريين
وإذا قالوا الماء قريبا أو بعيدا أو ميلين انتصب على التمييز وقال
البصريون هو على تقدير في موضع ولم يوافقهم عليه أحد من الكوفيين
إنه هو من الواضح [illegible] أخبار [illegible] ومثلهم زيد
وحده وهذه الجمهور وهو مسموع من العرب جعله خبرا أي زيد
مكان الخبر ويقال في جواز تقديمه على المبتدأ فإن الجواز والمنع
أخبره في المنع مجرى زيد أخوه لا قول وهو ضعيف [illegible] وزيد

إقبالا وإدبارا وقول العرب زيد وحده وهو على ضعفه في تأويل النصب فيه
على الحال أو على أنه اسم جرى مجرى المصدر وقال الكسائي في قول العرب تغلوا
خمستهم وخمستهم بالرفع والنصب وكذلك عشرتهم من رفع رفع بالفعل
ومن نصبه ذهب بها مذهب وحده كأنها بالنصب في هذه المواضع وقال ابن
لا يجوز زيد ويك بالرفع وأنت تريد المكان وأجاز غيره وقال الفراء
سواءك ومكانك وبدلك ونحوك وهو ونحو ما نعمل أسماء مرفوعة على
اختيار وربما رفعوا فقال أبو ثروان أتاني سواؤك وقال الفراء أيضا
الرفع في سوى وبدل وغيرهما أقوى منه في دون لأن انفراده من الظروف
أكثر من انفراد دون وغيرهما فلذلك أجاز سواء ونقول زيد مثلك بالرفع ولا يجوز
فيه النصب خلافا للكوفيين فإنه عندهم من القسم الثاني من قسمة الحال وهو
قبل زيد وسنك وشبهك ولذلك ومثلك إذا وقع خبرا ونعتا جاز أن يعرب
إعراب ما قبله وجاز أن ينتصب تقول زيد سنك وسنك ومررت برجل مثلك
ومثلك فإذا رفع فعلا رفع وإن نصب فهو قام مثلك وسنك وقال هشام خبرك
وغيرك لا يكونان إلا مرفوعين فلا ينتصبان على الحال ولا يجوز نصب شيء
من هذا عند البصريين إلا أن كان تابعا للمنصوب أو معمولا للناصب وليس نصبه
نصب الظرف وفي الواضح أنه اجتمع الحالان متفقي المعنيين ومختلفين
إعرابيهما فقيل عبد الله مثلك شبهك وشبهك مثلك وكذلك غيرك سنك
وإن خولف بين إعرابيهما لم يستنكر فيقال عبد الله مثلك شبهك برفع الأول
ونصب الثاني وعبد الله مثلك شبهك بنصب الأول على الحال ورفع الثاني
على التكرار أي عبد الله مثلك عبد الله شبهك فإن اختلف معنيا المحلين
فالاختيار أن يخالف بين إعرابيهما فيقول عبد الله مثلك سواك وإن وفق
بينهما فلا بأس به وقالت العرب هو مثله مقبلا وهو مثله مقبلا
وهو مثلها مقبلا منا وهو مثلها [illegible] إذا رفعوا مثل ونصبوها
إذا نصبوا [illegible] مثل ولا يقبح [illegible] كقولهم حسن وشيطان
[illegible] وقال الفراء في [illegible]

وخرّج في غيرها

غريب

مواتفيف عينه فسراة   مثناه مثنى الكلب وازه جلع
فسراة معناه كمعنى عينه واعرابه كاعراب مبتدء بنيا بغير مثلما ونحو
معي مثال شرواك فلما اختيار في شروى الا اتباع لمثل ويجوز ان يختلف الاعراب
كان شروى فرد بعيد فليس كمثل انشد احمد بن يحيى
أتوك شرواك بلا بيس   وأنت خوه بلا دنى شموس
مثل المساة بالرتبى تبيس   وإذا قدم الظرف عن النية طاعة ونبى
على الخبر لم يجز ان يقع خبرا ولا وصفا ولا حالا ولا صلة ووهم الزمخشري
في جعله ما بعده مبتدأ وما مصدرية ومن قبله موضع الخبر تقديره ومن قبل
تفريطكم في يوسف   فصل يغني عن خبر اسم ميز بالجر في مصر ونحن
مكثرا نحو نبر مينا امينا او مصروا انما انت سير اما كر امثله اين مالك
ومثله س بها واتما وسواء اكان فيه ان نحو ما انت الا الضرب والضرب
أم لم تضل واضيف نحوما انت الا سير البريد ام لم يضف والخبرية منه
الضرورة يجوز الكمال والسير متصل بزمان الاخبار لم يتضح فان اردت انه
سار ثم انقطع اوانه يسير في المستقبل لم يجز الرفع فقلت ما انت الا سيرا
فاله س ويجوز رفع المصدر والمكرر فتقول ما انت الا شرب الابل
وزيد سير سير وإذا اخبرت بمصدر عن عين من مذهب سيبويه ان ذلك على سبيل
المبالغة جعلت المصدر عين الذات مبالغة ومذهب الكوفيين انه موقت
عن اصله فمن بيقبل معناه عادل ومذهب المبرد انه على حذف مضاف
ومن كلام العرب انما الطاعني عصمة اي نعيمه اقام المبينة مقام المصدر
فاغني عنه ولا بفعل نعيم نعيمه وجاء ايضا انما العامري عمامته بعد مسه
مفعول به اي يتعمم عمامته ومنه والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم
وأما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وقالت العرب
حسبك ان العرب اشتق لفظه من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا
هو اياها فاذا هو هي فكانها ضرب وهو مبتدأ وخبر على حذف مضاف
وأما هو اياها فعلى اضمار الفعل اي فاذا هو يساويها وبالياء في الشعر مثلا

حروف الفعل نحو حسبك القعد ومنه المسألة المعروفة بالزنبورية وهي التي
جرى فيها الكلام بين الكسائي والفراء وبين سيبويه واختلف النقل فيها
عن الفريقين وروي انما حفش من قول العرب ذبرها بنا انما كل ذي تربية فايا
وهذا علي كرم الله وجهه ونحن عصبة وقال بعض العرب حكمك
مسمطا اي حكمك لك مثبتا فيستوى اخبار خبر بعد واكتفى بالمعمول والحال عنه
وهو قليل وإذا تعدد المبتدأ في اللفظ او في المعنى تعدد خبره مطابقا في اللفظ
او في المعنى نحو الزيدان قائمان والزيدان قائم وقاعد وزيد وعمرو شاعران
وزيد وعمرو شاعر وكاتب والزيدون قائمون والزيدون جالس وقاعد ومضطجع
وزيد وعمرو وبكر قائمون وزيد وعمرو وبكر شاعر وكاتب وفقيه وإذا تعدد
لفظا ومعنى ففي جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف منهم من اجاز
مطلقا سواء اكان الخبران فيهما جزءا من قسم المفرد ام من قسم الجمل مركبا
منهما نحو زيد كاتب شاعر وزيد ابوه قائم اخوه خارج ومنهم من منعه
ابوه خارج وزيد اقبله منطلقه خارج ومنهم من قال لا يعني ان خبرا واحدا
يطلق عليه اكثر فلا بد من حرف التشريك نحو زيد قائم اخوه وابوه مسافر
ومنهم من قال انما يتعدد في جميع وانما يجوز نحو هذا حلو حامض اي مز وهذا
اعسر ايسر اي اضبط فان كانا وقتين فلا يجوز نحو زيد حكاك راكب هذا هو
اختيار من عاصرناه من الشيوخ ووجه جار من اجاز جل منطلق على انها
خبران على الجمع وكذلك اجاز منطلق على الجمع ولم يات بحرف العطف
في الثاني وقيل لم يخل واو الجمع وقيل انما حذف قولهم هذا حلو حامض
وهذا البحر اسود اعنى ارادوا انه جمع الطعمين فيستوى ان يكون الثاني صفة
للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد من شيء انتهى والجمهور على انهما خبران
في معنى خبر واحد ولا يجوز الفصل بينهما ولا تقديمهما على المبتدأ عند الاكثرين
ولا تقديم احدهما وتوسط الآخر واجاز ابن خروف تقديمهما معا على المبتدأ
وكل منهما متحمل ضمير المبتدأ وقيل عن ابي علي انه ليس فيه الا ضمير واحد
تحمله الخبر الثاني وهذا من الخلاف تنكشف اذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو قولك

سواء حلو حامض رمانه فاذا لم يكن فيه ضمير تعين ان يرتفع الرمان بالابتداء
وان كان فيه ضمير كانت المسألة من باب التنازع على الخلاف الذي في السببي
المرفوع ونقول في نحو الدار عمرو قبل أجاز بعضهم الخبر اجاز ان يكونا خبرين
عن زيد ومن منع أجاز ان يكون كل واحد منهما خبرا واخر صفة له والاولى
ان يكون اسبقهما هو الخبر **فصل** اذا توالت مبتدآت ففي الاخبار
عنها طريقان **احدهما** ان تخبر عن آخرها مع معموله ثم وخبره خبر متلوه
والمتلو مع ما بعده خبر متلوه الى ان تخبر عن الاول مع تاليه مع ما بعده وتجعل
غير الاول تاليا ضمير متلوه مثاله زيد عمه خاله اخوه ابوه زيد ضاربه ما
عمه ما بادئه والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين عمه سبيل بادئه زيد
الطريق الثاني ان تأتي بغير خبر الاول بروابطه المتوالية اول كالخبر وتالي المتلو
مثاله زيد امه اخواها عمهما قائم والمعنى عم اخوي ام زيد قائم
الطريق الثالث ما تركب من هذين الطريقين وضربان احدهما
ان يتقدم بعض المبتدآت المعراة ويتأخر بعض عن المعرى فيحتاج الاول الى
ظاهر اخيره كقولك زيد عمرو هند ابوها اخوه منطلق من اجله عنده
وتلخيصها اخو ابي هند منطلق من اجل عمرو عند زيد والضرب الثاني عكس
الضرب الاول نقول زيد غلامه ابوه عمرو العمران منطلقان من اجله عنده
وتلخيصه العمران منطلقان من اجل عمرو عند ابي غلام زيد وعلى هذا ما يتركب
تركيبا آخر في الثاني بان يتقدم المعرى ثم تثنيه بالمشتغل ثم تثلثه بالمعرى
وبالعكس ويكثر المعروض فيستسمن الكلام لما اول ما الموصولات الذي التي
اللذان اللتان ابوك ابوه الذين اخواك اخته زيد ولا تدخل العرب موصولا
على موصول بل هو من التركيب كلما هو من وضع النحويين ما هو خبر كلام بما
في لسان العرب واعلم ان الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم
عليه فلا يحتاج الى حرف يربطه بينهما وشرطه في بعض الاخبار [illegible]
تدخل الفاء فيه وهو [illegible] وجوبا خبر المبتدأ الذي يكون
بعد أما [illegible] ويعرف في الضرورة نحو قوله

فاما القتال لا قتال لديكم أي فلا قتال وفي معارضة قول
المصنف عنه المعترض فقال تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي فيقال
لهم أكفرتم وجواز ادخال الفاء خبر مبتدأ عام موصول بظرف او مجرور تام او جملة
لا تصلح اداة شرط او نكرة موصوفة باحد ذلك وخص ذلك ابن الحاج بكل
[illegible] وكان الخبر مستحقا بالصلة او الصفة مثال ذلك الذي [illegible] عند
السلطان فعظم والذي في بيت السلطان فمحبوب والذي ياتيني فله درهم
وشرط ابن الحاج ان لا يدخل على المبتدأ ما يشابه الشرط كالنفي
والاستفهام فلا يجوز ما الذي ياتيني فله درهم ولا هل الذي ياتيني فله درهم
ويكثر كل رجل ولم احد من نص على هذا [illegible] وكذا كل رجل عند
السلطان فعظم وكل رجل في بيت السلطان فمحبوب وكل رجل ياتيني فله
درهم ومعنى دخول الفاء في هذا جواز انه يجوز لك ان تراعي ان الخبر
مستحق بالصلة او الصفة فتدخل الفاء ولا ان لا تراعي هذا المعنى فيمكن
ان يكون مستحقا له او لغيره فلا تدخل فهما معنيان يجوز لك ان تراعي هذا
وان لا تراعي هذا ونقل ابن الحاج على انه يجوز ان يكون اسمية نحو الذي
ياتيني فله درهم والذي [illegible] الدار فكذا ولا مانع من ذلك فان كان
الموصول او الموصوف ليس فيه عموم وخص به خاص فمنع جوازه دخول الفاء
عليه خلاف **والصحيح المنع** [illegible] ان الموصولات [illegible]
لا يجوز دخول الفاء على خبره نحو الذي ياتيني [illegible] مكرم والذي ياتيني
[illegible] مكرم لانه ينتقل [illegible] ولا يجوز دخول الفاء مع التنكير
والنعت من كلام العرب وانما [illegible] الشرط في العموم فان كان الموصول
ذا ال [illegible] فيجوز دخول الفاء وذهب المبرد الى جواز ذلك
فان هو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا وقيل ان [illegible] وان كانت الصلة
مجردة باداة الشرط نحو الذي ان ياتني اكرمه مكرم فالصحيح انه لا
يجوز دخول الفاء وهو مذهب ابن السراج والفارسي واجاز ذلك بعضهم
نحو الذي ان [illegible] فيما هو صحيح [illegible] الذي

بالتي أحسن إليه فله درهم وإن من يأتيني أكرمه فله درهم ونحو ذلك وأجاز بعض النحويين من
والمبرد وغيرهما وكذلك سائر أخواتها يعني أخوات إنّ نحو ليت ولعل يحتاج إلى تحرير
في النقل وقد ذكر ابن الحاج أن مسلم ... الفارسي وابن السراج وكلامهم
من جوازه بعد ليت فإن كانت الجملة مصدرة بما في المعنى فلا يجوز دخول الفاء
وأجازه بعضهم فيقول الذي إن تأتيه فله درهم فإن كان الفعل لا يفهم أداة
الشرط لكونه مصدرا بحرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقد أو بما النافية
نحو الذي ما يأتيني له درهم لم تدخل الفاء وقيل لا يشترط في الفعل الواقع صلة
أو صفة كأداة الشرط وأجاز الذي ما يأتيني فله درهم ولو كان المبتدأ موصوفا
بالموصول فيجوز دخول الفاء خلافا وصحح بعض أصحابنا المنع أو مضافا للموصول
نحو قوله وكل الذي حملتني فتزحف به جازه دخول الفاء
فإن كان الفعل الواقع صلة أو صفة ليس بعام لكونه علما على غير الموصول
أو الموصوف لم يجز دخول الفاء نحو الذي أصحب فمكرم وأجازه بعضهم وليس
من شرط النكرة العامة أن تكون بعد كل خلافا لبعضهم بل يجوز رجل عمرو ضربه
فهو سعيد وعبد يكرم فيضيع ونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب وأجاز
المبرد كل رجل ضرب عمرا فله درهم بأن معناه كل رجل ضارب عمرا والصحيح أنه لا
يجوز ولا تدخل الفاء في خبر كل مضافا إلى غير موصوف كقول بعض السلف كل
نعمة فمن الله أو إلى موصوف بغير ما ذكر من الثلاثة نحو قوله

كل أمر مباعد أو مدان فمنوط بحكمة المتعالي

وأجازه أحد ... الفاء في خبر المبتدأ الذي يشبه ... وخبره
أمر أو نهي نحو زيد فاضربه وزيد فلا تضربه وأجازه أبو إسحاق في قوله تعالى
وسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والصحيح المنع وفي كتاب
التفسير لابن الحاج ... وزيد فمنع جايز عند المبرد ولا نحو ... وحكي
... الفارسي وابن جني وحملا عليه قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ... فاصبر ...

وأجاز المبرد أيضا زيد فقيم على تأويل هذا زيد انتهى وذهب أبو الحسن

إلى أن المبتدأ الموصول إذا خبر معنى الشرط لا تعلق فيه ما قبله ومذهب الجمهور
جوازه دخول الناسخ فإن كان إن أو أن أو لكن فلا خلاف في جوازه دخول الفاء في خبره
والصحيح الجواز قال تعالى إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل واعلموا أن
ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وكأن ما يقضي فسوف يكون
وحكى ابن عصفور جواز دخول الفاء في خبر ليت وخبر لعل وفي دخولها في خبر لعل
خلاف والصحيح المنع وأما ليت وكأن فالنص على أنها لا تدخل في خبرهما
بلا خلاف وأجاز الفراء دخولها في خبر إن إذا كان اسمها موصوفا بالموصول
نحو إن الرجل الذي يأتيك فله درهم والصحيح المنع ولو أعملت إن في اسم آخر
وأخبرت عنه بالموصول أو الموصوف المتكرر نحو إنه الذي يأتيني فله درهم وإن زيدا
كل رجل يأتيه فله درهم جاز دخول الفاء وإن كان الناسخ من باب كان وليس
لا فيه فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبرها أو بلغت الصارع فنص في قول ابن السراج
جوازه دخول الفاء فيقول يكون الذي يأتيني فله درهم ويكون كل رجل يأتيني
فله درهم وإن كان الناسخ ما النافية فلا تدخل الفاء في خبرها وإن كان من
باب ظننت والفعل غير نحو علمت فكلام قول ابن السراج الجواز فيقول علمت
الذي يأتيني فله درهم وإن كان لا تصفية ... فلا يجوز دخول الفاء
نحو كنت الذي يأتيني فله درهم ولا نقص عنده ... زيادة الفاء وإذا
جئت بالفاء في خبرها فيه معنى الجزاء لم يجز الكسر عليه قبل الفاء عند الكوفيين
وأجازه ابن السراج نحو الذي حاجبه ودبر فلهما درهم

باب كان وأخواتها

اتفقوا على نصبها الخبر المرفوع فقال الجمهور انتصابه على أنه خبر مشبه
بالمفعول وقال الفراء انتصب تشبيها بالحال وعن الكوفيين انتصب
على الحال واختلفوا في المرفوع فمذهب البصريين أنه مرفوع بها
شبهت كان بالفعل الصحيح فرفعت وصار مثله وزعم الفراء أنه ارتفع لشبهه
بالفاعل وقال غيره من الكوفيين إنه باق على رفعه الذي كان قبل دخولها
عليه وهذه الأفعال التي ذهب ابن السراج وابن شقير والفارسي

كراس ٤٠

يا حرفية وجماعة من اصحابه الى انها حرف وذهب الجمهور الى انها فعل ووزنها
فعل بكسر العين فخففت ولزم التخفيف وكان قياسها اذا اسندت لتاء المتكلم
او المخاطب كسرها وقد نقله الفراء واما كسر فتح اللام وروى لست
بضم اللام وهو يدل على بنائها على فعل بضم العين كهيؤ او بعتها محولت
شروطها ومن هذه الافعال كان واضحى واصبح وامسى وظل وبات
وفتئ تعمل موجبة ومنفية وصلة لما الظرفية وغير صلة وليس موضوعة
للنفي ودام صلة لما الظرفية المراد بها وبصلتها التوقيت نحو لا اكلمك
ما دامت الشمس طالعة اي زمان دوام الشمس طالعة ولا يستعمل الدوام مكانها
بمعنى لا اكلمك دوام الشمس طالعة وزال وانفك وبرح وفتئ وزاد
بعض المتأخرين ونى ورام ابن مالك رام بمعنى بات وبمعنى صار آض وعاد وآل
ورجع وحار واستحال وتحول وارتد وجاءت في المثل وقعد واغتدى
منهم الزمخشري والجزولي وابن عصفور وابو البقاء غدا وراح بمعنى صار
والمبرد آض واقبل واخم ولم يذكر على ذلك شاهدا وقيل من خواتم
هذا الباب كل فعل يحتاج المنصوب فيه الى المرفوع لا يستغنى عنه نحو
قام زيد كريما وقعد زيد متغيرا وما زال الفتى مجاهدا فيهم وذهب
الكوفيون الى ان هذا وهذه اذا اريد بهما التقريب ولا يكون المرفوع بعدهما
لا ثاني له في الوجود نحو كيف اخاف الظلم وهذا الخليفة قادما
وكيف اخاف البرد وهذه الشمس طالعة او كان مقترنا به غير منفصل
نحو ما ترى فيه تعني هذا الصياد اشقى الناس وما كان من السباع غير
مخوف فهذا لا يعرفونه كان له من هذا الباب ويسمون هذا تقريبا
والمرفوع بعد اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب واجازوا التقريب
في العلم فيقولون هذا الخليفة قادما وهذه الشمس طالعة واختلفوا
في قولك خبر التقريب فاجازه الكسائي ومنعه الفراء وباقي الكلام في كل
يطول تفسيره ان شاء الله ونشرع الآن في الافعال التي ثبتت انها من هذا
الباب على المبتدأ الذي لا يلزم تصديره احترازا من نحو اسماء الشرط واسماء

الاستفهام ولا يلزم حذفه احترازا من نحو مررت بزيد العاقل وشبيه مما قطع
الى الرفع من النعوت ولا عدم التصرف احترازا من ايمن في القسم ومثل ابن مالك
بقوله تعالى طوبى لهم وحسن مآب وقرئ وحسن بالنصب عطفا على طوبى
او لا بتدائية لنفسه نحو اقل رجل يقول ذلك ومثل ابن مالك بقولهم نولك ان تفعل
وليس بتمثيل صحيح بتفسيره دخل على نولك الناسخ فقالوا ما كان نولك ان تفعل
او مصحوب لمعنى وهو المبتدأ بعد لولا وبعد اذا الفجائية او معنوي مثل
ما التعجبية وفي نحو لله دره وما جرى مثلا نحو الكلاب على البقر ولا
اخبر عنه بجملة طلبية وشذ قوله وكوني بالمكارم ذكريني
ومن المبتدأ الذي لا تدخل عليه النواسخ قولهم خطيئة يوم لا اصاد فيه
وخطيئة يوم لا اصيد فيه قال في النهاية لانه لم يفتقر لما يدخل عليه الناسخ
لان المعنى ما يوم لا اصيد فيه الا خطيئة وما يوم لا اصاد فيه الا خطيئة ولم
ار هذا اللفظ في شعر عربي ولا شعر مولد الا في شعر البحتري فقال

خطيئة ليلة تمضي ولما يؤرقني خيال من سعاد

اراد ما ليلة لا يؤرقني فيها خيال سعاد الا خطيئة وهذا شيء ذكره ابو علي في
كتاب الشعر انتهى ومن ذلك المبتدأ الذي دخلت عليه لام الابتداء نحو لزيد
قائم وحسبك من قولهم حسبك ينم الناس وسمي المرفوع بعدها في
انه يتعدى اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا والظاهر من كلام س
انه لا يكون لها الا خبر واحد وهو مختار ابن درستويه وقيل يجوز تعدده
وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ والمنع اقوى لانها شبهت بفعل
متعد الى واحد والمبني بعضهم حولها على مسألة في خبر مفرد طلبي نحو
اين وكيف ومتى لا تقول لا اضحك اين ما دام زيد ولا اين ما كان زيد
ولا متى ما طال القتال لان ما دام زيد ولا كيف ما اصبح زيد وفي جواز اين يكون
زيد واين كان زيد ومتى لم يبرح القتال واين لم يزل زيد ولا يجوز اين ليس
زيد خلافا للاستاذ ابي علي وفي النهاية لا يجوز ابن جابر ان الذي عشر
المصريين لا تخبر ما زال ولا يقدم عليها واجازه الكوفيون وذكر

الحسين بن موسى الدينوري وهو طاهر كلام الصناعة أنهما أجازوا كان زيد قائماً حسنه وكذلك كنت قال وهو الحق وسميت ناقصة لأنها لا تدل على حدث لكونها لا تكتفي بمرفوعها وقيل سميت بذلك لأنها لا تدل على الحدث فلا تعمل في ظرف ولا مجرور وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان ولا مصدر لها وهو كثير من مذهب الجمهور والمنصور أنها تدل على الحدث والزمان وأن الحدث مستنبط من الجملة وهل تنصبه فتقول كان زيد قائماً كوناً أجازه بعضهم وبه قال السيرافي ومنعه الجمهور وذهب ابن خروف إلى أنها مشتقة من مصدر لم يلفظ بها والصحيح أن لها مصادر وقد أعملتها العرب أعمال أفعالها قالوا كونك مطيعاً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى وقال الشاعر

وكونك إياه عليك يسير وحكى أبو زيد عن مصدر يعني

مستقبلاً وحكى غيره كُنْتُ أفعل كذا كونا وجئت أفعل كذا بينونة واختلفوا في تعلق الظرف والمجرور والحال بها فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي أن يكون منشأ الخلاف مرتباً على دلالتها على الحدث أو لا تدل عليه

فصل كان وزنها فعَل بفتح العين خلافاً للكسائي فيما نقل عنه أبو غانم المظفر بن أحمد أن وزنها فعُل بضم العين وتكون ناقصة وهي التي تضمر فيها ضمير الشأن خلافاً لأبي القاسم بن الأنباري فإنه زعم أنها فيه مستقبلة وحكى أبو الحسين مسعود بن الزكي من نحاة غزنة فإنه ذكر في كتابه البديع أنها من قسم التامة وليست ناقصة وأنكر بعض أهل الباب على زعمه أنها من قسم الناقصة وتامة بمعنى ثبت وثبوت كل شيء بحسبه فبمعنى الأزلية كان الله ولا شيء معه وبمعنى حدث

إذا كان الشتاء فأدفئوني وبمعنى حضر وإن كان ذو عسرة وبمعنى وقع ما شاء الله كان فهي ... وبمعنى أقام عمر فوله

كانوا وكنا فما ندري على مَيَل ومتعدية بمعنى كَفَل كنت الصبي كفلته ومصدر منه كيانة وكنت الصوف غزلته

أضحى تامة بمعنى دخل في الضحى قال

إذا السنة الشهباء أضحى جليدها وبمعنى أقام بالضحى أمسى وأصبح تامتان بمعنى دخل في المساء وفي الصباح قال تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وبمعنى لا قائمة في المساء والصباح قال

حتى إذا الصبح أمسى شام أيزقه أي دخل في المساء أو أقام في المساء وقالوا إذا سمعت بسُرى القوم فاعلم أنه مصبح أي مقيم في الصباح

ظل تامة خلافاً للمهاباذي وأبي محمد عبد العزيز بن زيدان وأبي الحكم بن عذرة حيث زعموا أنها لا تكون إلا ناقصة بمعنى طال وبمعنى أطلع نهاراً

بات لازمة أي نزل ليلاً وبمعنى أطلع ليلاً ومتعدية قالوا بات القوم نزل بهم ليلاً وهي متعدية بصيغة اللازمة وإذا كان من الخمسة دوائم دلت على اتصاف ... بين الخبيئة الأوقات التي تدل عليها صيغتها فإذا قلت أصبح زيد عالماً فمعناه اتصافه بالعلم في وقت الصباح وتأتي صار وكان بمعنى صار وهي نواقص قال تعالى وبُسّت الجبال بسّاً فكانت هباءً

أي صارت وقال أضحى يمزق أثوابي ويضربني

أي صار وقال تعالى فأصبحتم بنعمته إخواناً أي صرتم وقال

أمست خلاءً أي صارت وقال تعالى فظلت أعناقهم لها خاضعين

أي صارت خلافاً للكوفيين والمهاباذي وقبلهما السيرافي فإنهم زعموا أنها لا تكون بمعنى صار وإنما تستعمل ناقصة لاتصاف الموصوف بالصفة نهاراً وقال أبو بكر هو مشتق من الظل وإنما يستعمل في الوقت الذي للشمس فيه ظل وهو من طلوع الشمس إلى غروبها وقال هشام هو ما بين الصباح والمساء وزعم الكسائي أن الظلول يختص به يوم واحد فلا يقال ظل فلان مُهَرة شهراً وهو خطأ وزعم الزمخشري أن بات تأتي بمعنى صار قال ابن مالك ولم يجئ

صار متعدية بمعنى ضم أو قطع قال تعالى فصرهن إليك وبمعنى انتقل فتتعدى بإلى قال تعالى ألا إلى الله تصير الأمور وناقصة تدل على زمان الوجود من الزمن الماضي وتكون الصيرورة تامة في الذات نحو

طار الطعام عزيزةً أو في الفرض طار الفقير غنيًّا ولا تستعمل زائدةً خلافًا للفراء

ليس زعم الكوفيون أنها تكون عاطفة في المفردات نحو قام القوم

ليس زيد وضربت القوم ليس زيدًا ومررت بالقوم ليس زيدٍ ولا يجيز ذلك

عند البصريين وإذا دخلت إلا في خبرها فلا تعمل البتة في لغة تميم وتعمل في لغة

الحجاز كما إذا لم تدخل إلا وبناء الاسم معها شاذة كبنائه مع لا قال الشاعر

فوتوا الناس بابا ليس يأتي به ... وأضحى الزمن والعزيزين فرجعا

وليس عند بعضهم للنفي مطلقا وذهب المبرد وابن السراج وابن درستويه

والصيمري إلى أنها قد تنفي بها الاستقبال ومنعه الزمخشري فقال ولا

تقول ليس زيد غدا وفي الغرة وقد منعوا من قولهم ليس زيد قد

ذهب ولا قد يذهب لتضاد الكلام بين قد وليس وذهب الأستاذ

أبو علي إلى أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وتقييده على حسب

الخبر وهو الصحيح دام تامة بمعنى سكن ومنه لا يبولن أحدكم

في الماء الدائم وبمعنى بقي تقول دام ملك فلان وناقصة وزعم الفراء

أنها لا تتصرف فلا تستعمل إلا بلفظ الماضي وكذا قال ابن الربيع وكثير

من المتأخرين ولا يعرف ذلك البصريون وإنما الكوفية تنطق بالماضي وبالمضارع

زال تامة متصرفة زال الشيء من الشيء مازه منه ولازمة بمعنى ذهب

ومضارعها يزول وناقصة ومضارعها المشهور يزال وجوز أن يقال يزيل

بكسر العين وحكي فيها يزيل فوزنها فعل بفتح العين وهي والتامة

مختلفان في المادة ثلاثي تركيبه من زول وهذه من زيل وزعم الفراء

أن الناقصة مغيرة من التامة بتوسعها على فعل بكسر العين بعد أن كانت

مفتوحة فرقا بين التام والناقص وتبعه في ذلك وأجاز ابن خروف أن

تكون الناقصة من زاله يزيله إذا مازه منه وأجاز أبو حيان في زال من

التي مضارعها يزال أن تكون تامة فيأتي ولا يحتاج لخبر انفك تامة

بمعنى انفصل وخلص ومطاوع فكه تقول فككت الخاتم وغيره ففكه

وفككت الأسير خلصته وما انفك زيد وناقصة نحو قوله

وما انفكت الأمثال في الناس سائرة ... برح تامة لازمة

بمعنى ذهب أو ظهر ومنه برح الخفاء فيتعدى بمن وبمعنى تعدى ويقال

بنا وأفنا ذكرنا ثنتا ابن بري وفي المحكم فتئا وفتوءا وما افتأت فتية

أي ما برحت وذكر الصاغاني فتأ يفتأ على وزن كرم لغة في فتئ

وذكر ابن مالك أن فتئ وفتأ وأفتأ ترادف ثم ذكر أن فتأ التي على وزن

فعل بفتح العين تكون بمعنى سكن وأطفأ وأما فتئ بكسر التاء فلا أعلم

أحدا ذكر أنها تامة إلا الصاغاني فإنه حكى في نوادر الأعراب فتئت عن

الأمر فتأ إذا نسيته فتكون على هذا تامة وتشترك الأربعة شركة

كونها نواقص أن تكون منفية بما بعد النفي والنفي يكون بحرف نحو ما زال

زيد قائما وبلن نحو لن نبرح عليه عاكفين وبغير نحو قوله

غير منفك أسير هوى ... وبفعل فلما يزال يزيد كر لعدتها

... أبيت ... أن أستغفر الله بمعنى لا أزال وقال

العرب ... الرجل يبل ... أي لا يزال ... ما يزال يركب

وما يعرف ما أخبر عن تعينه ذكر هذا كله العراقي واحترزنا بقولنا بعد

النفي عما يدخل على النفي من همزة التقرير نحو ألست تزال تفعل وألم تزل

تفعل فإنه لا يجوز فإن أريد بجملة الاستعمال عن النفي جاز وأداة النفي

مذكورة غالبا وتقدر في الغربية المطرد في جواب القسم والحرف لا وشذ

في الماضي حذفها نحو قوله ... فقلت يمين الله أبرح قاعدا ... أي لا

زالت ومن تحذف حرف النفي والفعل نحو

ولا زالت تزال كالمة ... وقوله

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة ... وقال العراقي يجوز أن يقوم نفي ثان

على كل واحد منها فيقول لا أنفك تزال تفعل إلا تقي والنهي والدعا كالنفي

نحو لا تبرح زيد مقيما ... ولا زال منهلا بجرعائك القطر

ومن أخوات دام تبي وراح فيبدو لأنه ربعة كان حكمها غير حكمها ومضارع وتبي

يتبي وتكون تامة بمعنى تبة وراح بمعنى حاول ومضارعها يروم وبمعنى تحول

ومجاز عما يرى تمطيع التامة المراد بها التمام ومسألة التي شرط فيها
النفي أو النهي أو الدعاء بلفظه لا بد قبلي ما زمنه الصفة للموصوف من كان دائما
لها على حسب ما قبلها بل إن كان الموصوف قبلها متصلة الزمان دائمة كان
نحو ما زال زيد عالما وإن كان قبلها في أوقات متعددة دائمة كان نحو ما
زال زيد يعطي الدنانير ولا خلاف في أن معاني هذه الأفعال الأربعة متفقة
إلا ما حكى أبو حيان عن بعض أهل النظر أنه فرق بين زال وبرح بأن برح لا
تستعمل إلا أن يراد بها البراح من المكان فيذكر المكان أو يجري في الكلام ذكره
قال أبو حيان وهذا لا يصح ومن هذه الأفعال الأربعة لما كان معناها
الإيجاب لا حقيقة النفي كانوا لا يجيزون النصب بعد الفاء في المضارع في
الجواب لا يقولون ما زال زيد يبرك فيكرمك واختلفوا في تلقي القسم بها
والصحيح جوازه ومن منع جعل ما تلقي به فعلا فأما لا فقط والمنصوب
بعده حال وأما أضحى وعاد بعدهما ابن مالك من أخوات كان الناقصة
وهما بمعنى كان وكذا قال لا أعلم في عادة واشترطا مثالها على علوه
وآخر يمشي كالعار أجردا وقال
تعس فيكم خير الجزور فما جنا ومن العويص ما يجمعها
إذ هما يتعتريان بأن ويجعل المنصوب بعدهما حالا واشترط ابن مالك على أن
ثم لست لا تكلفيا أو طارت وقيل أن يكون أدى بمعنى
حلقه وعلى رجع فرجع المرء بغير الغنى ذا مغنة
وعلى حار يحور رمادا بعد أن مرتفعا ولا يجمع وعلى اشتغال
أن العراة تستبدل مودة وعلى تحول
لعل منايانا تحولن أبؤسا وذكر في أرتد قوله تعالى فارتد
بصيرا وجاءت في المثل قولهم ما جاءت حاجتك يروى بنصب الناء بمعنى
جاءت ضمير يعود على ما على معناها ومعناها جاءت لهاتة جاءته حاجة صارت
حاجتك وحاجتك الخبر ويروون بعض العلماء على أنها اسم جاءت وما جاءت
في موضع الخبر أي أية حاجة صارت حاجتك ويقتصر بها على هذا المثل

وكره بعضهم استعمالها لفترة الشدة بينها وبين حار فيقال من […] التي
فيبين […] والصحيح […] على العرب وتعرت […] فلم […] سفرته
وتزود […] شرته حتى تعرت […] حزنة أي جارية وحكى الكسائي […]
لا ينفك حاجة لا قضاء بمعنى بار وعلى الترجيح ابن عصفور قوله تعالى فتبعض
موهوبا […] أي بتصير وأما غدا وراح فالصحيح أنهما ليسا من أفعال هذا
الباب وقال ابن عصفور إذا استعملا تامين قلت غدا زيد وراح بمعنى […] في […]
الضرب والرواح أو مشابه الغدو والرواح ولذا استعملا ناقصين جاز أن يكون
فيهما ضمير الشأن وأن لا يكون […] فيأتي مضمون الجملة في الزمان الذي اشتقا
منه […] بمعنى صار […] تعني […] فجرى […]
من العرب […] البصريين […] خبر […] كان […]
[…]
[…] ضمير الشأن […]
لا أفعال النفي على الجواد […] اشتراك […]
[…] وقال تعالى
[…] العرب أصبحت […] الذات […] وقال
[…] وقال
ثم أضحوا […] وتوسيط أخبارهن لا فعال واجب
وممتنع وجائز فالواجب ما يجب فيه […] أبو الحسن
بأنه […] ما كان […] وإن كان […]
نحو قوله تعالى فما كان […] على العلم نحو كان
أناة […] على
ساكنة […] نحو كانت زينب […]
[…] بالتكرة نحو كان في الدار رجل وكان […] امرأة
والممتنع ما وجب فيه […] نحو ما كان زيد إلا قائما أو […] نحو
كان […] كذا قال ابن عصفور وتعرض […]

[illegible]

الخبر ما يلتفت إليه. وقد أجاز الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم أن
حصيدًا أن يكون تلك الاسم ودعواهم الخبر والعكس وقال لا خلاف في ذلك
بين النحويين انتهى. أو كان الخبر مما يجب تصديره نحو متى كان القتال
وذلك أن امتناع التوسط إنما يكون لسبب وجوب التقديم ولسبب وجوب
التأخير. والجائز نحو كان قائما زيد هذا مذهب البصريين وسواء أكان
مشتقا أم جامدا وإذا كان المشتق ما يتحمل الضمير تحمله ومنعه ولا يجيز
الكوفيون ذلك بل أجاز الكسائي في كان قائما زيد على أن في كان ضمير الشأن
وقائما خبر كان وزيد مرفوع بقائم ولا يثنى قائم ولا يجمع لرفعه الظاهر
وأجازه الفراء على أن يكون قائم خبر كان وزيد مرفوع بكان وبقائم
ولا يثنى عنده ولا يجمع وأجاز هشام كان قائما الزيدان والزيدون على
أن يجعل قائما خبرا مقدما والزيدان والزيدون اسما ولا يجيز ذلك البصريون
إلا مع تثنية الخبر وجمعه. وأما توسيط خبر ليس فثابت من كلام العرب
قال النحاة لمن منع ذلك. وأما خبر ما دام فكذلك ووهم ابن معط في منع
توسيط خبر ما دام وقد حكى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن
مالك لا خلاف في جواز توسيط خبر ليس ليست بصحيحة بل ذكر الخلاف
فيها ابن ... تشبيها بما. وتقديم الأخبار أيضا واجب وممتنع
وجائز قالوا فيجب أن يكون لازم الصدر كأن يكون اسم استفهام
نحو أين كان زيد والممتنع ما وجب توسيطه أو تأخيره والجائز نحو
قائما كان زيد ومعنى قائم عند البصريين تقديمه على زيد وأجاز الكسائي
ذلك على الوجه الذي أجازه في كان قائما زيد وأجازه الفراء كما ذكر أنه
لا أنه يثنى قائما ويجمع وأجاز البصريون والكسائي تقديم الخبر نحو
كنت حسنا وجهك فتقول حسنا وجهك كنت ومنع الفراء إلا أن تجعل
مكان الكاف اسما ظاهرا فتقول حسنا وجهه كنت ويحتاج في جواز تقديم
خبر كان إلى ... نحو قائما كان زيد إلى سماع من العرب ولم
يذكروا ... ذلك إلا ما ... عليه قوله تعالى كذلك كنتم من قبل وقد

قيل إن كنتم ثلاثة. واتفقوا على أنه لا يجوز تقديم الخبر على ما إذا كان
النفي غير لازم نحو ما كان وأخواتها وعلى ما دام. وأما زال وأخواتها إذا
دخل عليها ما ففي مذهب الجمهور أنه لا يجوز أن يتقدم على ما وأنه خبرها
من حروف النفي جار. ومذهب الفراء المنع مطلقا بأي حرف كان النفي
ومذهب ابن كيسان الجواز التقديم مطلقا بأي نفي كان. وروي
عن الكسائي ولا خلاف قيل وعن الكوفيين غير الفراء وحكاه النحاس
واختاره ابن خروف. وفي النفي كابن ... وأما زال وأخواتها مع غير
نفي ما ففي الكافي أن تقديم خبرها عليها جائز بلا خلاف عند البصريين
وحكاه ابن خروف عن البصريين والكسائي وقال ... الفراء في ذلك
ونص ... على أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها ... وليس بمرضي
انتهى. فلو ... ما لا ... أنت الشمس
... صاحب ... لا يجوز والقياس يقتضي
الجواز قياسا على ما أجازوا من قولك عجبت مما زيدا تضرب لأن ...
... لا ... المنع. وأما تقديم خبر ليس عليها ففي مذهب جمهور
الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات
وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين أنه لا يجوز
ومذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في ... وابن برهان والزمخشري
ولا ما نسبه أبو علي إلى الجواز واختاره ابن عصفور وروي أيضا عن السيرافي
واختلف في ذلك عن سيبويه فقيل الجواز والمنع إليه. وقال ابن جني في الخاطريات
عن المبرد خالف في ذلك البصريين والكوفيين انتهى. وإذا كان الخبر جملة
فمنهم من منع التقديم والتوسيط مطلقا كانت فعلية أو اسمية رافعة
ضمير الاسم أو غيره نحو كان زيد ... وكان زيد ... وكان
زيد أبوه قائم. ومنهم من أجاز. وقال ابن السراج القياس الجواز ولم يسمع
ومنهم من منع إن كان الفعل رافعا ضمير الاسم وأجاز في غيره. وروي
الفراء الكوفي لا يجيز أبوه قائم كان زيد ولا كان أبوه قائم زيد

ولا يتقدم على كان خبرها جامدا ولا مشتقا وفي النهاية لا يجيز الكوفيون
كان أبوه قائم زيد ولا أبوه قائم كان زيد لأن تقديم المضمر على الظاهر
غير جائز والبصريون يجيزون ذلك ولم يبعثوا إليه ذلك على نحو عربي ولا كن
أجازوه من طريق القياس ولم يرد به السماع لأن المضمر في نية التأخير ولأن
تقديم انتهى وهذه التراكيب التي تتصور في نحو كان زيد آكلا
طعامك ملخصة من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير: كان آكلا
طعامك زيد آكلا طعامك كان زيد كان زيد طعامك آكلا كطعامك
كان زيد آكلا طعامك كان آكلا زيد كان آكلا زيد طعامك زيد
كان آكلا طعامك زيد آكلا طعامك كان كل هذا جائز من كل قول
كان طعامك آكلا زيد كان طعامك زيد آكلا جائزتان من قول الكوفيين
وخطأ من قول البصريين آكلا كان زيد طعامك زيد آكلا كان طعامك
الثلاث جائزة من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين لأنه على كلامين
من قول الكسائي طعامك آكلا كان زيد زيد طعامك آكلا كان
طعامك آكلا زيد كان هذه الثلاث جائزة من قول البصريين والكسائي
وخطأ من قول الفراء طعامك زيد آكلا كان جائز من قول البصريين وخطأ
من قول الكوفيين آكلا كان طعامك زيد خطأ من كل قول انتهى تراكيب
ابن شقير وفيه كان طعامك آكلا زيد وإنما خطأ من قول البصريين
وممن أجازها ابن السراج والفارسي وتبعهما أبو بكر بن طلحة وابن عصفور
ومن قواعد البصريين أنه لا يلي كان وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول
خبرها ويشمل كل ما انتصب بالخبر من مفعول به ومفعول من أجله وغيره لا
الظرف والمجرور ولا يختص هذا الفعل بكان وأخواتها بل لا يلي عاملا ما
تنصبه غيره أو رفعه نحو جاء زيدا كنا نضرب ولو قلت جاء ضربك زيد
راكبا لم يجز وحكى الجواز ابن الطراوة نحو كان طعامك زيد آكلا وكان
عمرك معطيا زيد وكان يسيء زيد ضاربا وكان ضاربا زيد
ويتبع أيضا تقديم الخبر الجار بالمعنى ... نحو كان من زيد ما أنا

وكان زيد آكلا أبوه طعامك لا يجوز فأما كان زيدا أبوه ولا آكلا كان
زيد أبوه طعامك فقال ابن طلحة ونعم تأخر منصوبه نحو آخر كان
زيد طعامك ... ولا يمتنع أن ... وتعرض من المسألة في
مسائل ابن شقير وأنها جائزة على مذهب البصريين ولم يذكروا فيها
وإذا كان الخبر لا إعراب وأجازوا التعريف أو التنكير يمتنع تقديم الخبر
نحو كان أخاك زيد وأخاك كان زيد ولم يكن خير منك أخوك وخير منك
لم يكن أخوك فقالوا فإن لم يظهر الإعراب فالتقديم سواء الاسم والتأخير من
الخبر نحو كان أخي صديقي ولم يكن فتى أزكى منك ومنه أجاز ابن الحاج
في قوله فما زالت تلك دعواهم أن يكون تلك الاسم ودعواهم الخبر وعكسه
فيجعل تلك الخبر ودعواهم الاسم بعض إذا اجتمع معرفتان في باب
التعيين ومن أجاز ذلك أبو جعفر بن مضاء وأبو بكر بن طاهر والأستاذ
أبو علي في إقرائه القديم وابن خروف وابن عصفور في شرح الجمل الصغير
إلى أن المتكلم بالخيار فيجعل أيهما شاء الاسم والآخر الخبر وهو ظاهر كلام
... والفارسي ويتناول الشراح كلامهما وقالوا إذا اجتمع معرفتان فإن
كانت إحداهما قائمة مقام الاسم جعل مشبهة به فالمجهول الخبر أثابتة نحو كانت
عقوبتك عزلتك وكان زيد ميتا فالعزلة ثابتة العقوبة والتشبيه
... ثابت ولو قلت كانت عزلتك عقوبتك فهو معاقبة لا معزول
ولو قلت كان ... زيد أثبت التشبيه لزيد ... وإن كانت المعرفة
الاسم ... والمخاطب يعرفهما والنسبة مجهولة جعلت أيهما شئت الاسم
والآخر الخبر نحو كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيدا ومعرفتاهما الواحد
بالعيان والآخر بالسماع ... رتبة التعريف لأن كان آخرهما
أو توفرا أن أو أن المصدرتين فلك الاختيار فاجعل الاسم والآخر الخبر ولو توفرا أكثر
القراء فما كان جواب قومه إلا أن قالوا بنصب جواب قومه وزعم ابن الطراوة
أنه لا يجوز نحو فما كان جواب قومه إلا أن قالوا إلا أن يكون الخبر جواب قومه
لأنه يلي الظرف نفيه غير المنفي وإنما ينفي ويوجب الخبر وأجاز الاسم كذا

يوجب ولا ينفي ولا كن يوجبه وينفي عنه وما قد صبا إليه مردود بالسماع
وإلى ثبوته في زينة المتروك كان الاختيار جعل الأعرف منهما الاسم والآخر
الخبر نحو كان زيد أخاك إلا إذا أشار به فيجعل الاسم وغيره من المعارف الخبر
فتقول كان هذا أخاك ولا يجوز عكس هذا لأن المضمر أعرف فلذلك [illegible]
فإذا كنا إياه وهو [illegible] أنا ومن أنت وفي تعريف الإخبار عن المضمر بالمشار
وعكسه إشكال ولأن نسبته بينهما يجهلها الطالب حتى يجيء من الأخبار وإن
كانت النسبة معلومة أو مجهولة لم يمتنع التركيب وإن كان يعرف أحدهما ويجهل
الآخر فالمعروف الاسم والمجهول الخبر نحو كان عمرو أخا بكر إذا كان يعرف عمرا
ويجهل كونه أخا بكر فلو كان العكس قلت كان أخو بكر عمرا إذا كان يعرف أخا بكر
ويجهل كونه عمرا وقال بعض النحاة إذا كان أحدهما أعم من الآخر فالأعم
هو الخبر نحو كان زيد صديقي إذا كان له أصدقاء غيره ولا يجوز على هذا كان
صديقي زيدا نحو ما قال أبو بكر بن الطيب في قوله

إذ [illegible] [illegible] [illegible]

أن [illegible] وشهر [illegible] لأنه أعم منه [illegible]
الوجه [illegible] وأجاز العكس وقال ابن أبي العافية إذا كان [illegible]
بالزيد [illegible] جوابا لمن يسأل عن [illegible] فإذا قلت زيد القائم فإن جعلته
جوابا لمن قال من زيد فالخبر القائم وإن جعلته جوابا لمن قال من القائم فالخبر زيد
[illegible] وزعم ابن الطراوة أن الزيد [illegible] فجعله الاسم
والزيد [illegible] فجعله الخبر نحو قوله

وكان مجلي [illegible] بشر … أليس البراية للتعليم

ولو عكس [illegible] الزيد زعم [illegible] على الخلاف إنما يتصور إذا
قام الخبر مقام [illegible] إذا كان نكرة [illegible] المعنى فإن
المعنى واحد نحو كان الحوهر [illegible] وكان [illegible] وضح النكرة وإن كان
معرفة [illegible] خبر معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة وجاء
في الشعر … أسكران كان ابن المراغة … أم … كان غير سكران

وهذا خبره بابن المراغة وهو معرفة والضمير في الكلام أسكران كان ابن المراغة
بنصب سكران ورفع ابن المراغة فمنهم أنشدوه على الاسم كان
نكرة والخبر معرفة وزعم أبو [illegible] أن اسم كان ضمير فيها والضمير معرفة نحو عشرة
جمع ومن النحويين من زعم أن ضمائر النكرات نكرات وإن اجتمع نكرتان ولكل
منهما مسوغ جاز جعل أيهما الاسم والآخر الخبر نحو كان رجل [illegible] صاحب
أو لأحدهما مسوغ فالذي يكون [illegible] والآخر الخبر نحو كان رجل [illegible]
ولا يجوز كان [illegible] رجلا [illegible] وإن اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة الاسم
والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس إلا في الشعر وإذا كانت النكرة
لها مسوغ وتبينت المعنى قلوا بالإخبار بالنكرة كان مقلوبا نحو كان قائم
زيد إذا أردت أن المعنى إذا كان زيد قائما وإن تبينت المعنى قل الإخبار عن
النكرة بالمعرفة لم يكن مقلوبا نحو كان قائم زيدا نحو كان قائم من القائمين
زيدا والقلب للضرورة جائز بأنها من [illegible] الخلاف في جوازه في الكلام وقال
[illegible] غير [illegible] الأخبار [illegible]

[illegible] غير [illegible]

يكون [illegible] … وليك موقف منك الوداعا
وقال … ولا تحاك إن أنت محاسنا … وأجل [illegible]
[illegible] الفارسي [illegible] فيما كان [illegible] البيت
وتصويبه [illegible] وتصويبه

فصل

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

تعليله النحاة ورد عليه ذلك ابن العلج المصري فلزمه دخول حرف النفي إذ يعقله همزة التقرير لئن تدخلها وإذا كان الخبر مشتقا من زال وأخواتها جعلت ما كان زيد زائلا ضاحكا جاز فلو أدخلت عليه إلا نحو ما كان زيد إلا زائلا ضاحكا لم يجز ولو كان الخبر لا يستعمل إلا في النفي نحو ما كان مثلك أحد لم يجز دخول إلا عليه وما امتنع دخول إلا عليه لم تدخل الباء عليه فلا يجوز ما زال زيد بقائم ولا يكون له جواب بالفاء فينتصب وقال في البسيط ولا يكون اسمها نكرة وأجاز الكسائي ومثله ما زال أحد يذكرك ونحوها من المستقبل والفراء مثله فأجازها مع الماضي نحو ما زال أحد يذكرك ومنعها الفراء فيها ويكثر مجيء اسم ليس وكان نكرة بعد نفي أو شبهه نحو قوله

كم قد رأيت وليس شيء باقيا   وقوله

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى   وقوله

فلو كان حي ناجيا لوجدته   وقال ابن الدهان ويجوز اقتران خبر ليس وكان بعد نفي بالواو قال الفراء يجوز أن تقول ليس أحد إلا وهو ما كان وقال

لم يك سواح لنا إلا وخطط أثوبه   وقال ابن مالك أيضا وربما شبهت الجملة الخبرية في هذا الباب بالحالية فوليت الواو كقولها وما كان الله ليتيح به الأخفش ولا يجوز ذلك عندنا وما استدلوا به لا حجة فيه وقال ابن مالك أيضا ويجوز الاقتصار على اسم ليس دون قرينة وأنشد

فأما القوم منك فليس جود   وقال الآخر

يبيح وخلق الله ليس قاصد

ومن التعرج على حذف الخبر ولا يكون حذفا إلا بالحاجة الظاهرة وذكر أنه لا يجوز عندهم حذف الاسم ولا حذف الخبر لا اختصارا ولا اقتصارا إلا أنه قد ورد حذف الخبر في الشعر وليس تختص حذفه بليس بل قد سمع في غيرها

فإن قصر وأمر الخوف فيهن وإن جاروا فأجز حتى تصيروا

أي تبقى الروم الفصحى من أجل خروج الخبر اختيارا لمنزلة جوابه من قال أكنتم محتسبا كفت ويقول أكان زيد يقوم بمعنى كاد وأما الشأنية سبيل إلى أن كان تقتضي الانقطاع كسائر الأفعال الماضية وقد دعي بعضهم أنها لا تقتضيه وجعل من الدليل قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما إلى غير ذلك والنية تلقينا من أقوال الشيخ أن كان تدل على الزمن الماضي المنقطع كغيرها من الفعل الماضي ومنع من زيادة كان بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا وسمعت زيادة بيانية قولهم ولد فهو ابن جوكان أمثل منهم وأيضا كان أدوم وبين النعت والمنعوت وبين المتعاطفين وبين نعم ومرفوعها وحكى عن ابن ابن مالك كان زيد على زيادة كان وزعم المبرد والرماني أن كان زائدة إذا كانت مضمرة وبين المتعاطفين خبر كان وكان واسمها وخبرها بعد خبر إن وسواهما غير الفعل في أن جملة فصلوا بها بينها وبين اسمها وسوى ذلك لا يجوز آخر وإذا زيدت كان فهي فارغة من الفاعل قاله الفارسي وقال الشيخ في قال علما ضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل كان هو أي الكون ولا يراد في بما من أفعال هذا الباب خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا زيادة أمسى وأصبح في التعجب وحكوا ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها حيث جاز الإتيان فلو عنت هو بضمير أسعد عن بحيث لا يجاز عليه وخالفا فإن من جاز زيادة أفعال سوى هذا الباب إذا لم تنقض المعنى وهو الفراء وخالفا فإن من أجاز زيادة كل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقضه فأجاز ما أضحى أحسن زيدا وزيد أضحى قائم وفلان تغير يتمتع بعرض فلان وجاءت زيادة يكون في قوله

أنت تكون ماجد نبيل   وأجاز زيادتها الفراء بين ما وفعل التعجب نحو ما يكون أطول هذا الغلام وسمعت زيادة كان بين على ومجرورها في قوله

على كان المسومة العراب

شذوذا وتختص كان بعدان ولو بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير

ما تقدم من كانه بحو قوله ... وهو ... أبو ...

كما تقرير الامر آل معرف فان كان الكا وان مطلوما

أي ان كنت كاتبا او متكلما نحو

جرت على يكون صنعة كلها ان كاتبا فيهم وان مطلوبا

ومثاله به لي قوله

علمتك منانا ولست بآمل نوالك ولو غرثان ظمآن عاريا

أي ولو كنت غرثان ويتعين النصب في مثل هذا على انه خبر كان ويجوز اظهارها

تحو عليه من ويجري مجرى لو غيرها من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم

ما يدل عليه نحو هلا وانما لم تكثر لو بكثير الاستعمال وتحول لما تعال ولو

تمرا واتني بدابة ولو حمارا يجوز النصب اي ولو يكون تمرا والرفع اي ولو

يكون عندكم تمر وعلى الفعل التام اي ولو سعك تمر او حضر تمر ولاما حضر

ما يكون عند الحضور اخص والاحسن منها ما انتصب ويتبع غير النصب

اذا ... يقولو صعف لانستعمل ... تحو انا ماله ولو نارا ... يجوز الرفع

وقد جرى ... وينبع به ... وقالوا المرء ... ولو ... ان خيرا

او ولو كان ان نفره اصعا وعلى الوجه التام اي ولو وجد معه اصغا والرفع

على معنى ولو كان فيه قدر اصغ او ولو وقع اصغ اي قدر اصغ واذا

حسن تقديره فيه اي معه مع كان مجزومة بعد ان جاز رفعها ولكنما عدا ...

مجزوم باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا

فسيف وان خنجرا فخنجر بالنصب على ان يكون التقدير ان كان العمل خيرا وان

كان المقتول به سيفا والرفع على ان يكون التقدير ان كان في اعمالهم خير وان

كان معه سيف وان لم يصلح تقديره اي معه تعين النصب على انه خبر كان

فتقول مررت برجل ان طويلا وان قصيرا وامرر بايهم افضل ان زيدا وان عمرا

ومررت برجل ان صالحا وان طالحا ومن العرب من يقول ان لا صالحا فطالحا فنصب

من على كان اي وقد لقيته صالحا ورفعا جزء ... او ... فان كان

كان ... اي اذا نصب حكى يونس ان لا صالح فطالح اي ان لا ...

صالح ففي ... مررت بصالح فقد ... ان زيدا وان

عمرا اي ان مررت بزيد وان مررت بعمرو وقدره ... ان لا اكن مررت بصالح

فبطالح وهذا فيه ضعيف وصالح الرفع اجازه يونس ... اعتنا

على ... يونس على ان لا صالح فطالح وليس بموضع قياس ومنها من يعتضب

ما قال ورفع الثاني اي ان كان خيرا فالذي يجزى به خير ومن العرب من يقول

ان خيرا فخيرا ثم ذكر ان يعطف ... خير وذكر النحاة منه

الوجوه وزادوا ان خير فخير برفع الاول ونصب الثاني قالوا واحسن الوجوه

ان خيرا فخير ثم ان خير فخير ثم ان خيرا فخيرا ثم ان خير فخيرا وهذا الوجه ازيد

الوجوه وهو الذي لم يذكر ... رفعهما ونصبهما ... استاد ابو علي

... وعمر ابن ... ليتنا ... وتصور ... التركي

الصريح المحض تقول انا افعل كذا اما معيبا واما مبيرا على اي ان لا تكن

معيبا فلا تكن معيرا على ويجوز الرفع ... المعنى ومنه ... حكيته

... اي ان لا تكن ... الخ ... اي ... معجيه ...

... من ... اي ... ولو نصب لجاز ... الرفع العموم

... حقوقا

فصل

... كان ... قائلا

من ... فأي ... وقد من

والجمهور ... ان كان شوكا ... تفسير معنى ... الفراء

ويروي من ... من ... والشوك من ... المرتفعة ...

وقيل ... وقيل ... ازمان في ... قول الشاعر

ازمان قومي والجماعة ... ازمان كان قومي ... قالت

العرب اما انت منطلقا انطلقت معك ... من الفعل ازكته حرف

الفعل ... بينها وانفصل الضمير لما حذف الفعل وانتصاب

كان المضمر ... الخبر وارتفاع انت ... من اجل ان ... كنت منطلقا

انطلقت معك وزعم بعض النحويين ان كان ... زائدة ومنطلقا

وما اشبهه حالا واستدل ... التكلم فيه وصح ذلك ... حاضرينا

وزعم أبو علي وابن جني أن ما لما كانت عوضا ثابت مناب كان به العمل وزعما
أنه مذهب س وزعم المبرد أنها ليست عوضا فيجوز الجمع بينها وبين الفعل
نحو أما كنت منطلقا انطلقت معك وزعم الكوفيون أن أن هي المفتوحة
المبع أداة شرط كان المكسورة وجاز حذف الفعل في الشرط بين للعلم بأن
أن لا يقع بعدها الشرط الفعل واتفقوا على أنها إذا حذفت ما وأتي بالفعل كانت
أن مكسورة وحكي عن البصريين أن المفتوحة وأما قوله

إما أقمت وأما أنت مرتحلا ... [illegible]

لما أخرى وإذا جعلها كانت أنها في المعنى والعرف المشترك بين المفعول له
والشرط وعلى رأي ما شرطان وإذا كانت أن مكسورة لم يجز عدم الفعل
ووجود ما كما لم يجز إظهاره ووجود ما مع المفتوحة قاله س وقال أيضا من
أما زيدا ضربته أمنا به طلبت معا ولو كان ذلك أصلها في ... كما بينا والمجوز
الممنوع أن يكون ضمير المخاطب والغائب عليه ضمير المتكلم والظاهر وأعلم
أن هذا جائز وإنما خوطب المتوقف مع الممنوع ... قليلا حذف كان واسمها
بعد أن الشرطية من نحو ما يجوز الرفق غريب أدخلوا ... أو كنت
... ولا يجوز حذف الفعل مع المكسورة معوضا عنها ما لأنه ... ومن قبل
وليس أن ما كنت ... انطلقت معك كانت ما زائدة وليست عوضا
ولا يجوز أن ما أنت منطلقا انطلقت معك ومضارع كان إذا دخل عليها الجازم
جاز حذف النون لكثرة الاستعمال وسواء في ذلك الناقصة والتامة لكنه في
التامة أقل وفي الناقصة أكثر ... ما لم يتصل بالظاهر أو الضمير المتصل جزءا
لما فلا يجوز حذفه نحو فهو قوله

فإن لم يكنها أو تكنه ... وكذلك إن لقيت ساكنا نحو قوله
تعالى لم يكن الذين كفروا وأجاز يونس حذفها في الكلام كقوله
لم يك الحق ... وأجاز غيره في الضرورة و... لا فعل إلا كان
كذلك أو مجرورا أو جملة ... موضع نصب أو مصيرا ... كثر النحويين
على أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ محذوف فتقول كنت قائما ولا يجوز كنت

إلا قائم وقد ورد في الشعر ظاهره ... فإن كان تفصيل جاز النصب
والرفع تفصيل كان إن زيد قائما وقاعدا أو مجموعا ... وقاعد و خالف في ...
بعض الكوفيين فقالوا هو منصوب على الحال وليس مشبها بالمفعول وقد تقدم
في كثرة أنه يجوز رفع ... الخبر في كان وأخواتها وأنكر الفراء ... وقال
الجمهور فيها ضمير الشأن وقال الكسائي وتبعه ابن الطراوة هي ملغاة ومعمولا
الغيران ... مع الخبر على ... لا تعمل ... نحو ... كان عمرو جالسا
فيه ... جواز ذلك حالا ... كان ... قال ... من غير ذلك وتقدم
في ... ابن شقير جواز ... كل قول ... في مذهب الكوفيين منعهم
تقديم الخبر ... الضمير وتخريج الكسائي والفراء وأما
التصريح على مذهبهم في تقديم المعمول على الفعل أو على الاسم فإن ...
تعرب العمل ... فإن زيد ... كان ... الدار زيد أو قبل الخبر في الدار
فإن كان ... كان في الدار ... أمر ... عليه في
المصدر ... الثابتة فلا يجوز أن يكون ... الكسائي كان المعمول ظرفا
أو غير ظرف وعلل الفراء ... إن كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز أن تكون
الصفة ... أو غير ... تكون ... نحو ... كان ...
... الصحيح عندنا أنه ... لم يجعله موصوفا
بشيء ... وقدمت الخبر وأخرت المعمول نحو ... كان ... بفعل
لا يجوز ... لثانية ... ابن شقير أنها جائزة من البصريين ومنعها
من قول الكوفيين فإن جعلت المسألة على ... كان ... جاز على
... وإذا قلت كان كان زيد قائما فالكسائي يجعل ... ضمير الشأن
وقائما خبر كان وزيد اسم كان ... والفراء يجعل ... خبر
وزيد مرفوعا بكان وكان ... قائما خبر كان ... أن تقول
كان كان زيد قائما ... كان ... ولا يجوز ...
على ... كان ... كان ... ولا يجوز ...
كان ... أن يكون خبرا مقدما ... ضمير الشأن

ويقوم في موضع الخبر على مذهب الفراء وزيد مرفوع بيقوم ولا يجوز عنده تقديم
يقوم على الفعل فعلوا يقوم كان زيد على وجه من الوجوه والظرف
والمجرور في ذلك كالفعل لكونهما يحتملان الضمير فإن كان الخبر اسما لا يتحمل
الضمير جاز توسيطه وتقديمه عنده نحو كان أخاك زيد وأخاك كان زيد
إذا أردت أخوة النسب لا أخوة الصداقة **فصل** في ما النافية إذا دخلت على
الجملة الاسمية ففيها لغتان إحداهما رفع الاسم ونصب الخبر وهي لغة
الحجاز قال الكسائي وأهل تهامة وقال الفراء لا يكاد أهل الحجاز ينطقون
إلا بالباء انتهى وجاء القرآن كثيرا بالباء وجاء بالنصب في قوله تعالى ما هذا
بشرا ما هن أمهاتهم قال أبو علي ولا يعرف النصب في كلامهم في الشعر إلا في قوله

أبناؤها متكنفون أباهم حنقو الصدور وما هم أولادها

بنصب أولادها واللغة الأخرى [illegible] نصب الخبر [illegible] في المشهور [illegible]
الخبر فإن تقدم الخبر نحو ما قائم زيد وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصبه فيقول ما
قائما زيد وحكاه عن الكسائي فيما نقل ابن عصفور لا يجوز النصب [illegible] الجرمي
هي لغة وحكى ما مسيئا من أعتب ونسبه جواز ذلك إلى [illegible] فإن
تقدم الخبر منصوبا وإذا [illegible] فعلت ما [illegible] زيد [illegible]
[illegible] ومنعه البصريون وخرج [illegible] على أن [illegible]
[illegible] والتقدير [illegible]
إذا خلت الباء على الخبر نحو ما بقائم زيد [illegible] بين ما ومجرور بالباء مجرور
[illegible] عن الكسائي والفراء نحو ما [illegible] زيد وما [illegible] عمرو
وإذا [illegible] الباء [illegible] ومن النقل [illegible] فإن كان الخبر ظرفا
أو مجرورا نحو ما عندك زيد وما في الدار عمرو [illegible] لا يجوز وهو
قول [illegible] وأجازه الجمهور وهو اختيار [illegible] والظرف والمجرور
في موضع نصب على أنه خبر ما الحجازية فإن توسط المعمول الذي للخبر بينها وبين الاسم
وهو ظرف أو مجرور جاز نحو ما اليوم زيد ذاهبا وما بي أنت معنيا [illegible]
جاز نحو ما [illegible] زيد آكلا لم يجز [illegible] ابن كيسان فإنه يجيز نصبه [illegible]

عليه أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته فقال

وما جواد كالفلاح راكب فليس يلقى [illegible]
إلا ابن كيسان من المذاهب فإنه أجاز نصب [illegible]

فإن نعتت آكلا جاز عند الجمهور وحكي منعه عن أبي علي الشلوبين في
نفيه فإن كان موجبا بغير جاز النصب عند الفراء ووجب عند البصريين نحو ما
زيد غير عاقل أو بإلا نحو ما زيد إلا أخوك فقال الفارسي لا يجوز إلا الرفع بلا
خلاف وذلك فيما كان الثاني [illegible] ولم يكن صفة ولا منزلا منزلتها فإن
كانت صفة فإن رفع نحو ما زيد إلا قائم وأجاز الفراء النصب نحو ما أنت إلا
راكبا وإلا ماشيا [illegible] بمشي [illegible] حال ركوبك وأنك [illegible] إذا
ركبت وإذا مشيت فلست بمشي وإن كان منزلا منزلته نحو ما زيد إلا زهير
فلا يجوز فيه عند الجمهور إلا الرفع وأجاز الكوفيون فيه النصب فإن قلت ما زيد
إلا عينه وما زيد إلا عيناه فالرفع عند البصريين وجاز الكوفيون [illegible]
[illegible] ولا يجوز النصب عند البصريين [illegible]
[illegible] نحو ما زيد إلا عينه مرة وعينه أخرى وما زيد إلا [illegible]
[illegible] وحكى ابن مالك جواز النصب [illegible]
تفصيل عن يونس ونقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء [illegible]
على الخبر لم يجز نصبه ولا جره بالباء وتقدم ذكره [illegible] فإن توسط معمول
الخبر بينه وبين ما لم يجز النصب عند البصريين نحو ما زيد إلا عمرا [illegible] وأجاز
الكسائي والفراء [illegible] ابن [illegible] وقال [illegible] الفراء ما [illegible]
إلا بالجارية كفيل وما بالجارية إلا [illegible] كفيل [illegible] الكسائي
والبصريين الثالث [illegible] بطل العمل بلا
خلاف فتقول ما إن زيد قائم وليس لا ذكر [illegible] مذهب البصريين
وذهب الكوفيون إلى جواز النصب حكي [illegible] وإن [illegible]
[illegible] فيها خلافا للكوفيين ونقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء أنه إذا
[illegible] لا يجوز النصب ولا الجر بالباء الرابع أن لا تكرر ما

ص ١٠ ل ٢/

في تقديم الرفع نحو ما قائمًا زيد ذهب أكثر النحويين وأجاز جماعة من الكوفيين
النصب أيضا [illegible] أن لا يبدل من الخبر موجب فأما نحو ما زيد بشيء أو شيء
إلا شيء لا يعبأ به [illegible] الحجازية والتميمية ذكره [illegible] وفي
كتاب [illegible] ويرفع ما بعد إلا على البدل من
الموضع [illegible] ولا يجوز تقديم معمول الخبر [illegible] إذا [illegible] الخبر [illegible]
ينصبه نحو طعامك ما زيد آكلا أو آكل عند البصريين وأجاز ذلك الكوفيون
وفي كتاب [illegible] قال ثعلب إن كانت [illegible] الخبر [illegible] زيد آكل طعامك
[illegible] ما زيد آكلا طعامك جاز التقديم فتقول طعامك ما زيد آكلا
وإن كانت جوابا للقسم [illegible] والله ما زيد بآكل طعامك كانت بمنزلة اللام
في جواب الكلام [illegible] فإن دخلت الباء [illegible] في الخبر [illegible]
يقولون ما طعامك [illegible] زيد براغب [illegible] إنهم يرفعون الخبر إذا
لم تدخل الباء ولا يجيزون النصب ولا يجيزون طعامك ما زيد آكلا [illegible] ولا يجيز
بعض الكوفيين نصب الخبر عند البصريين [illegible] وعند الكوفيين [illegible]
الخافض وإذا كان الخبر مصحوبا بحرف التشبيه أو بغير أو بمثل جاز في خبرها
[illegible] نحو ما زيد [illegible] أو مثل [illegible] أو لم يخرج ومنع من جواز [illegible]
[illegible] إذا عطفت على الخبر بحرف لا يوجب نحو ما زيد قائما ولا قاعد [illegible]
جاز [illegible] نصبه عطفا على الخبر [illegible] وإذا [illegible]
رفعه [illegible] ومنع قوم من [illegible] النصب في العطف على
خبر ليس و[illegible] وأجمع [illegible] الرفع على إضمار [illegible] وأما العطف
[illegible] كثير عامة النحويين لا يجيزونه وأجاز الكسائي [illegible]
والفراء [illegible] وإنما حكى [illegible]
ليس [illegible] الباء [illegible] نحو ليس [illegible] ولست زيد بركب
[illegible] قبل [illegible] الجر [illegible] يوجب رفعت
نحو ما زيد [illegible] بل [illegible] وليس [illegible] على الخبر
[illegible] ذكر الخبر [illegible] فاشتركت [illegible] نصبه

فقلت [illegible] كما تقول ما ضربت رجلا بل امرأة إذا [illegible] بعض أصحابنا
ولم يسمع إجراؤه [illegible] وبعد ذلك [illegible] نحو ليس زيد قائما ولا
قاعد وإذا عطفته على الاسم رفعته فقلت ما زيد قائما ولا عمرو [illegible]
العاطف [illegible] لا يوجب و[illegible] نصبت الوصف ورفعت به [illegible]
أو رفعه خبرا للاسم [illegible] مرفوعا به الاسم مستغنى به عن الخبر فتقول
ليس زيد قائما ولا قاعدا أخوه ويجوز ولا قاعد أخوه على التقديرين ومن
أجاز العطف [illegible] ما زيد قائما ولا قاعدا [illegible] جاز هنا وإن ولي الوصف أجنبي جاز مع
ليس نصبه فتقول ليس زيد ذاهبا ولا مقيما عمرو [illegible]
[illegible] الرفع وإذا نصبته كان الوصف معطوفا على الخبر والأجنبي معطوف
على اسم ليس وإذا رفعت الوصف [illegible] السبق ومن
منع العطف [illegible] نحو ليس زيد بعالم [illegible] ليس [illegible] ويخرج
[illegible] على حرف [illegible] على [illegible]
عاملين [illegible] ولا تعين رفعه نحو ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو [illegible]
[illegible] مذهب البصريين وأجاز الكسائي والفراء فيه النصب
فتقول ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وحكى الكوفيون [illegible]
[illegible] النصب فلو كان خبره مجرورا بالباء نحو ما زيد بقائم ولا خارج
عمرو لم يجز جره عند البصريين وأجازه الكوفيون فلو [illegible] لم يجز جره عند
البصريين والفراء وأجازه هشام [illegible] وصف [illegible]
الأجنبي [illegible] العاطف موجب [illegible] فقلت ما زيد قائما بل عمرو خارج أو
غير موجب والخبر مرفوع رفعت فقلت ما زيد [illegible] ولا عمرو خارج أو منصوب
[illegible] على الرفع نحو ما زيد قائما [illegible] عمرو [illegible] أنهم رووا [illegible]
[illegible] واختلفوا في نصبه [illegible] والكسائي والفراء
وهشام [illegible] النحويون [illegible]
عمرو [illegible]
[illegible] وإن كان خبرها مجرورا [illegible] على [illegible]

ربع ٢

ما زيد قائم ولا عمرو إلا جالس على الموضع نصبت الخبر أو كانت حجازية فقلت ما
زيد قائما ولا عمرو أيضا ويجوز فيها الخلاف السابق أو تميمية رفعت فقلت
ما زيد قائم ولا عمرو دائم   ومن مسائل تتعلق بما يجوز دخول من
لا استعمل على ما الحجازية فتقول نحو ما زيد قائما ولا يجوز دخولها على اسم ما إن
قلت زيد ما منطلقا ثم ربما هو منطلقا لم يجز وإذا قلت ما هو كطعامك زيد
لا يكل هو ضمير الشأن إن كانت ما حجازية لم تجز أو تميمية جازت وإذا قلت
اليوم ما زيد إياه ذاهبا جازت عند الأكثرين ومنعها بعضهم وإذا الخبر
لا اسم موجبا بإلا وقدمت معمول الخبر عليه نحو ما طعامك آكل إلا زيد
جاز عند البصريين ولم يجز عند الكوفيين وإذا [illegible] خبرها نحو ما
نعم الرجل عبد الله ولا فيها يقرن [illegible] وأجاز غيره نصب قريبا على الظرف
وأجاز الكسائي [illegible]

وقلت لعشا والله يدريه مصاحبي   أي ما يدريه وزعم [illegible] قال
الفراء مسألة [illegible] مأخوذ [illegible] كالمرتد [illegible] إذ دخل الباء ويجوز
حذف الخبر [illegible] الكوفية بأن ليس [illegible] نحو

فما إن من حريث ولا كالي   وبأن النكرة مع ما تضمنها

بلا نحو [illegible] عليك [illegible] وقال الشاعر

وما بأس لو ردت علينا تحية   قليلا على من يعرف الحق عابها

فصل في إن النافية أجاز إعمالها إعمال ما الحجازية الكسائي وأكثر الكوفيين
وابن السراج والفارسي وابن جني ومنع من ذلك الفراء وأكثر البصريين واختلف
على [illegible] والمبرد [illegible] أن [illegible] إعمالها وأن المبرد منع من ذلك
ونقل النحاس عن [illegible] والفراء [illegible] والكسائي [illegible] ينصب
وهو مذهب أبي العباس وقال ابن [illegible] على إعمالها إعمال
ليس وأكثر [illegible] إلا أنها لا تعمل ولكن قوله

إن هو مستوليا على أحد   [illegible] والصحيح جواز

إعمالها إذ ثبت ذلك [illegible] نثرا ونظما ومن النثر [illegible]

لا قعد ولا قائم وإذا [illegible] بالقافية وقال [illegible]
[illegible] أنا [illegible] العين [illegible] إلى نون إن وأدغم كقوله لاكن
[illegible] أي لاكن أنا وتعمل في المعرفة والنكرة ويشترط في عملها انتقاض النفي
لا [illegible] أن أنتم [illegible] مثلكم [illegible] الخبر [illegible]
وتعمل لا النافية عمل ليس [illegible] في قول [illegible] ابن مالك العكس
بالمسألة وزعم [illegible] أن لا تعمل عمل ليس [illegible] وإن ثبت قلت
لا [illegible] منكم [illegible] كثيرا [illegible] شابه [illegible]
لما خالفه وذهب بعضهم إلى أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة
لا في نصب الخبر وهو مذهب الزجاج [illegible] مع اسمها في موضع رفع على
الابتداء وزعم بعضهم [illegible] النصب في خبرها [illegible] والصحيح
سماع ذلك لكنه في غاية الشذوذ والقلة ومنه

تعز فلا شيء على الأرض باقيا   وقوله

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل   [illegible]

[illegible] إعمال ليس وأكثر من أجاز إعمالها اشترطه تنكير معموليها وأن لا
يتقدم خبرها على اسمها وأن لا ينتقض النفي وأن لا يفصل بينها وبين معموليها
وفي البسيط الظاهر أن الفصل يبطل عملها وأجاز ابن جني إعمالها في المعرفة
وجاء ذلك في قول النابغة الجعدي

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا   وقول الآخر

لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا   واختلف النحويون في لات [illegible]

فذهب بعضهم إلى أنها فعل ماض بمعنى نقص [illegible] كحكى
الخشني في شرحه لكتاب [illegible] وذهب بعضهم إلى أن أصلها ليس [illegible]
سينا تاء والجمهور على أنها حرف [illegible] التاء فذهب [illegible] إلى أنه من تركيب
الحرف مع الحرف نحو إنما [illegible] به حكيته وذهب [illegible] والجمهور
إلى أنها لا زيدت عليها التاء كما زيدت في ثم [illegible] للتأنيث وذهب
ابن الطراوة إلى أن التاء ليست للتأنيث إنما هي زائدة على الحين وأتبع في ذلك

ابا عبيدة وتفتيته في المصحف منفصلة من الحين ووقف جمهور القراء عليها
بالتاء اتباعا للمصحف وعن الكسائي الوقف بالتاء وبالهاء واختلفوا
من عملها فذهب الاخفش الى انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فهو
مبتدا وخبره محذوف او خبر محذوف المبتدا او منصوب فعلى اضمار
فعل وذهب الجمهور الى انها تعمل واختلفوا فذهب الاخفش في قول الى انها
تعمل نصبا عمل ان التي لنفي الجنس وذهب الجمهور الى انها تعمل عمل ليس واختلفوا
ايضا في معمولها فذهب الفراء الى انها تختص بلفظة الحين لا تتعداه الى ما رادفه من الظروف
ومذهب سيبويه انها تختص بالحين ومرادفه من الظروف وتلزم حذف احد الجزئين فاذا كان الظرف
منصوبا فهو خبرها والاسم محذوف واذا كان مرفوعا فهو اسمها وخبرها
محذوف ولا يجمع بالاسم والخبر ملفوظا بهما معا وذهب الفارسي
وغيره الى انها تعمل في الحين وما رادفه معرفة كان او نكرة ومما عملت فيه قوله
حنت نوار ولات هنا حنت وقوله
ندم البغاة ولات ساعة مندم وشذ عملها في غير الظروف
مرفوعا في قوله يبغي جوارك حين لات مجير
وهو مؤول وزعم الفراء ان لات تخفض اسماء الزمان نحو قوله
طلبوا صلحنا ولات اوان وقوله
ولتعرفن خلائقا مشمولة ولتندمن ولات ساعة مندم
وقرئ شاذا ولات حين مناص بالخفض ولا يعرفه البصريون وقد اجيب عنها البيتين قوله
وذلك حين لات اوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا اذاتي
ومما جاء حين وليس فيها ذكر ما اراد به قول الاخفش
ولتعرفن لات لم يغن الفرار والعطف على خبرها عن
من احكامها العطف على خبر المجازية تقول لات حين جزع
ولا حين طيش ولات قلق حين بل حين صبر تنصب بعد لا ولى وترفع في
الثانية كما كان في ما ولا النافية حرف وزعم بعض النحاة انها اسم بمعنى
غير في قولهم جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وفي الغاية انه مذهب

الكوفيين فزاد وشيء مجرور بها لانها ظرفية لا بحرف الجر ومذهب الجمهور
انها للنفي وهي زائدة من حيث تخطى حرف الجر بجر ما بعدها ولا يعني بالزائد
ان وجوده كعدمه [illegible] تزاد الباء في خبر ما المنفي نحو قوله تعالى
وما ربك بغافل كما تزاد في خبر ليس كقوله تعالى اليس الله بكاف عبده فان كان الخبر
موجبا لم تدخل نحو ليس زيد الا قائما وما زيد الا قائم فان زيدت كان بين
اسمها وخبرها نحو ما زيد كان يقوم فاجاز دخولها الاخفش وهشام والكسائي
ومنع ذلك الفراء فلو كان الخبر كذبا او كاف التشبيه او مثلا فاجاز هشام
دخولها على الظروف فاجاز ما عبد الله بحيث تحب واجاز البصريون دخولها
على الظرف الذي يجوز ان يستعمل اسما نحو ما هذا المكان بكل شيء ولا هذا
اليوم بيوم حزين وعلى مثل نحو ما زيد بمثلك وواقفهم على جواز دخولها على
مثل الكسائي واجاز البناء دخولها على الكاف وحكى ليس بكذلك ان بشر
كذلك ومنع هشام دخولها على الكاف وعلى مثل واضطرب الفراء
فقال مرة لا تدخل الباء على مثل لانها بمعنى الكاف وقال مرة تدخل الباء
على الكاف ولا تدخل على شيء من الصفات غيرهما لانها في معنى مثل
ومما هو منصوب خبر ليس ولا تدخل الباء خبر ليس في الاستثناء تقول قام القوم ليس
زيدا ولا يجوز ليس بزيد واجاز ابن مالك دخولها في خبر لا العاملة عمل ليس
نحو لا رجل بقائم ولا احد عزا وقال ابن هشام لم يسمع في خبرها فلا يقاس على
خبرها وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء نحو قوله
لم اكن باعجلهم ولم يجزني بقعدد اي لم اكن اعجلهم
ولم يجزني قعددا وقد توهم بعضهم دخول الباء على خبر كان فعطف
على المنصوب مجرورا في قوله
وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش منهم منغل
فتوهم انه قال بذي نيرب وقال تميم بن نويرة
وما كان وقاف اذا الخيل احجمت ولا طائشا عند اللقاء مرعشا
ولا بكليم بزه عن عدوه اذا اسوا في حاسرا ومقنعا

نحو أنه قال وما كان بوقافي قال ابن مالك ويعني لا التبرئة ومنه قول العرب لا خير بخير بعده النار إذا لم تجعل الباء بمعنى في وأنشد في ذلك الفارسي في آخر قولته وابن طاهر وابن خروف وقال الفارسي أيضا لا تدخل الباء فيما نافيه لأنها لا تزاد في المرفوع وقال بعض أصحابنا لا يقال لا رجل بقائم ولا إنسان بموجود لأنه لم يأت به سماع صحيح وإذا كانت الباء ظرفية فالتقدير لا خير في خير بعده النار والظرف بغير في موضع الصفة وزيدت أيضا في خبر المبتدإ بعد هل نحو قوله

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم ... وبعد ما المكفوفة بإن نحو قوله

فما إن أبوها بالرجاء ... وفي خبر أن وقد اشتبه علينا نفي

قال تعالى أولم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر أجري على ما سرى في معناه كأن المعنى أوليس الله بقادر وفي خبر لا كقوله نحو قوله .. ولا كان أدنى لو فعلت بعيد ... وفي خبر ليت

نحو قوله .. ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم ... قال ابن مالك

وفي خبر إن في قوله . فإنك مما أحدثت بالمجرب

أي فإنك المجرب ولا يتعين ما قاله ابن مالك وفي خبر المبتدإ في قوله

فمنعكها بشيء يستطاع ... أي شيء يستطاع وأجاز الأخفش

زيادتها في الواجب نحو زيد بقائم واستدل بقوله جزاء سيئة بمثلها أي مثلها وقال ابن مالك وربما زيدت في الحال المنفية نحو قوله

فما رجعت بخائبة ركاب ... وقوله

فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ... تقرير عن فما رجعت

خائبة ركاب فما انبعثت مزؤودا ولا يتعين ما قاله ولا تطرد زيادة الباء في قول الجمهور إلا في خبر ليس وما على ما سبق مما أجمعوا عليه إذا كان منفيا ليس في باب الاستثناء وهو ما وقع فيه الاختلاف وأما الخبر المنفي بغير ما في لغة بني تميم فذهب ابن السراج والفارسي في آخر قوليه وتبعهما الزمخشري إلى أنه لا يجوز دخول الباء عليه والصحيح جوازه وهو كثير

حجازية شرعهم ونظمهم ومن نص على ذلك الفراء ونقل الفراء على أن أهل نجد يجرون الخبر بالباء كثيرا فإذا أسقطوا الباء رفعوا انتهى كلامه وإذا عطفوا على المجرور بالباء في هذه اللغة رفعوا المعطوف على الموضع ولا ينصب الحجازيون إذا عطفوا على المجرور بالباء على الموضع وقال الصفار أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب واختلفوا في وجه المجيء بالباء فقال البصريون يجوز أن لا يسمع المخاطب ما فيتوهم أن الكلام موجب فبالباء يفهم أنه نفي وقال الكوفيون هذا نفي لقولك إن زيدا لمنطلق فالباء تقابل اللام وإذا تقدم الخبر أو معموله فذهب قوم إلى أنه لا يجوز زيادة الباء في الخبر فلا تقول ما قائم زيد وما طعامك آكل زيد وذهب الفراء إلى جواز دخولها فيهما فتقول ما بقائم زيد وما طعامك بآكل زيد وفصل قوم فأجازوا ذلك مع تقديم معمول الخبر ومنعوا ذلك مع تقديم الخبر نفسه وأجاز الفراء ما بمسيء زيد فإن ألغيت الباء نصبت فقلت ما مسيئا زيد ولا يجوز ذلك عند البصريين ومنها قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر

باب أفعال المقاربة

سمي الباب ببعض ما يقع فيه وهي جعل وطفق بكسر الفاء وفتحها والكسر لغة القرآن وقال الأخفش بالباء المكسورة بدلا من الفاء وأخذ وعلق وأنشأ وهب وهلهل وكاد وكرب وأوشك وأولى وعسى خلافا لأحمد بن يحيى إذ زعم أنها حرف لا فعل ونسب ذلك لابن السراج والخلاف زاده ابن مالك حرى ويحتاج ذلك إلى استثبات وذكر أبو سهل الهروي في كتاب إسفار الفصيح عن ثعلب أنها قال لا يثنى ولا يجمع وزاد ثعلب قام وزاد أبو إسحاق البهاري هارب وكارب وقرب وأخال وأقبل وأظل وأشفى وشارف وقرب وهلم وأنشر وقام وقعد وهب وأزلف ودلف وأزلف وأشرف وتهيأ وأسفى وزاد غيره طار وانبرى وألم ونشب وذكر ابن مالك اللخمي فيها ابتدأ ونشب وعجبا فهذا ما وقع

في الفعل الستة الاول وقال ثعلب يقال قام يفعل كذا اذا اخذ فيه ولمقاربة
الفعل الخمسة بعدها ولرجائه عسى واخلولق قال ابن مالك وحرى والمشهور
ان كرب للمقاربة وقيل للشروع وقد ترد عسى للاشفاق وقد لا قليل
وقد اجتمع فيها الرجاء والاشفاق في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا
وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وقال الخطابي عسى تعتبر
من المقاربة ومعناها الترجي للفعل واستبعاد وقوعه وقد تقع بمعنى
عسى اشعار والكثير انتهى ويلزمن لفظ المضي الا كاد بمعنى مضارعها
كقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وسمع تقديم خبرها فقال
كادت حتى كاد صبح لا يبين ولا يتعين جوازه لانه يحتمل ما اتيا
يدخل عليه ان وأوشك بمعنى يوشك وانكر الاصمعي أوشك وقد نقله
الخليل وغيره وهو مسموع في كلامهم وقد زادهم فاسم فاعلهما فقالوا كائد
وموشك وروى عن ابن الانباري قسمي يعني هو عاس وهو قريب والمشهور ان
هذه الافعال من اخوات كان تدخل على المبتدا والخبر الا ان خبرها لا يكون
الا مضارعها وقد ذهب الكوفيون الى ان الفعل بعد هذه الاسماء بدل من المصدر كانهم بنوا
هذا على ان معنا بعد العسف فالمعنى عندهم قرب قيام زيد وكرب
خروج عمرو ثم قدمت الاسم واخرت المصدر فقلت قرب زيد قيامه ثم جعلته
بالفعل وقد ذهب بعض النحويين الى انه مفعول لانه بمعنى قارب زيد الفعل
وهو ... وهو مذهب ابي بكر الخطاب وتفسيره عسى زيد القيام وذهب
بعضهم الى ان موضع الفعل نصب باسقاط حرف الجر اذ يسقط كثيرا مع ان
فمعنى عسى زيد ان يقوم عسى زيد للقيام ومعناها معنى اخلولق وكرب
بمعنى قيل لفعل وقد ذهب بعضهم الى ان قولهم عسى ان يقوم زيد من باب
الاعمال وفي الصحاح ... عسى انما هي اخلولقت لها ان نفسه
والسماء ان تمطر ولولا دخول اللام فقول اخلولقت لان تمطر وقد جعل بعضهم
اخلولق واخلق من النواقص وليست كذلك لانه ما بعد اخلولق مفعول لاجل دخول
اللام وهي بالفعل الى معناها ناقة واخلق معناه تهيأ الشيء لان يكون انتهى

والقول الاول هو الصحيح ولا تدخل ان على خبر طفق ونحوها وتدخل على خبر اولى وحرى
واخلولق وأما عسى فجمهور البصريين على ان حذف ان من خبرها لا يكون الا في
الضرورة وهو مذهب الفارسي واجاز حذفها في التركيب في الكلام وهو كثير
منقول عن فتال من العرب من يقول عسى يفعل واما كاد وكرب واوشك
فزعم ابن مالك انه يجوز ان تدخل في خبرهن ان ولا تدخل وهو عند جمهور كاد وكرب
عند اصحابنا من باب الضرورة ولا تقع في الكلام وزعم الزجاجي ان قارب
مثلها لا خبر فيه ان تستعمل بان وقيل ليست من افعال هذا الباب اذ تتعدى الى
مفعول تقول قارب زيد القيام وذكر من اقتران الفعل بان في قولهم دنوت
ان تفعل وامثاله في الحديث لولا انه شئ قضاه الله تعالى لالم ان يذهب
بصره واما اوشك فالاعرف اقتران خبرها بان وتكرر خلو النهي على
ان نحو   اعاذل توشكين بان ترتني   وعد خبر كاد
وعسى اسمين منصوبين نحو   فأبت الى فهم وما كدت آيبا
ونحو   لا تلحني اني عسيت صائما   وجعل السيرافي كان أي
في خبر عسى فقال
عسى طيئ من طيئ بعد هذه   ستطفئ غلات الكلى والجوانح
ولم توضع موضع كان ان وجيء خبر جعل مقرونا بان في قول كثير عزة
واشعرتها نعتا رقيقا فلو ترى وقد جعلت ان شربه التقت بانها
ومجيبة جملة اسمية نحو قوله
وقد جعلت قلوص بني سهيل   من الاكوار مرتعها قريب
قال ابن مالك وفعلت مصدرة باذا او كلما قال كقول ابن عباس فجعل الرجل
اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا ولم يمثل مجيئها مصدرة بكلما
قال ونذر اسناد ما الى ضمير الشان ولم يمثله ويمكن ان يمثل بما حكاه ابو عمر
الزاهد عن ثعلب قال كلام العرب عسى زيد قائم فيجعل زيد مبتدا وقائما
خبره ومن العرب من يجعلها بمعنى كان فيقول عسى زيد قائما فهو في
هذا من قال عسى زيد قائم ان تكون عسى اسندت لضمير الشان وهذا جائز على

علة غريب

لا أحمق في قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ومن قول ثعلب
ومن العرب من يقول عسى زيد قائما إن ذلك لغة ولا يحفظ البصريون رفع الاسمين
بعد عسى ولا التصريح بالخبر منصوبا إلا في ضرورة أو في ما جاء من المثل
من قولهم عسى الغوير أبؤسا ومن قوله وأما قول الكميت
قالوا أساء بنو كرز فقلت لهم عسى الغوير بإبآس وإغوار
فإنه زاد الباء في بإبآس وما كان من صور الأفعال لا يستعمل ما بعده مرفوعها
مقرونا بأن لا خلاف في أنه داخل على المبتدأ والخبر وما قرن بها فمن مذهب
الجمهور أنه من باب كان أيضا وصححه ابن عصفور ومن مذهب الكوفيين أنه
بدل اشتمال مما قبله واختاره ابن مالك ومن مذهب المبرد وظاهر كلام الزجاجي
أنه مفعول به ونسبه ابن مالك إلى سيبويه ولا يتقدم ما بعد المرفوع على مرفوعه
لا فعل لا يقال أن يقوم عسى زيد ومن إنا نتفق وما كان
الفعل وفي النهاية الكلام أن الفعل لا يمنع من تقديم خبر كاد عليها لأنها
فعل متصرف لا كذلك إن منصرفا ولم يقف على نص في التقديم ولا في عدمه
ولو قيل لا يمتنع تقديمها لخبر عسى لكان قويا وتوسطه بين الفعل ومرفوعه
والفعل غير مقرون بأن جائز نحو كاد يقوم يحسبها الزيدان فإن كان مقرونا بأن
ففيه خلاف فأجازه المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور ومنع
من منع من ذلك والبه ذهب الأستاذ أبو علي وزعم أنه لا يجوز في عسى أن يذهب
زيد إلا أن يكون زيد فاعلا بيذهب ومن أجاز توسطه يجيز من أنواع
وتستر أن وصلتها مسد المبتدأ والخبر وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية
والجمع فعلى الجواز تقول عسى أن يقوما أخواك وعلى المنع تقول عسى أن
يقوم أخواك وفي البسيط كلام من أنها هنا تامة لا خبر لها وفاعلها
ما قدرنا على تقدير المصدر ومعناها دنا وقرب ولا يجوز صريح المصدر
بالنفي وزعم بعضهم في هذا التركيب أن الخبر محذوف والتقدير قارب قيام ... أن
زيد الوقوع ومن القيم معنى ومن ثم مذهب إلى أن والفعل في عسى زيد أن يقوم
في موضع مفعول أجازه في التقديم نحو عسى أن يقوم زيد قال أبو بكر خطاب

أن يقوم فاعل بعسى هذا قول النحويين وقد يكون مصدرا فيا يشاء أن يكون مفعوله
توسطه بين الفعل وفاعله كما تقول يريد أن يقوم زيد وجاز أن يتوسط مفعول
عسى كما توسط خبر ليس في قولنا ليس قائما زيد ومن قول حسن في الفارسي عنه
أنه رأي رآه ولم يقل به أحد غيرنا واتباعنا أئمة النحويين أحق وأجمل انتهى
وقد يحذف الفعل إن فهم نحو قوله من ثاني أطنب أو كاد ولا يخلو الاسم بين
لا يجتمع عاملا ولا أصل أن يكون معرفة أو ما قاربها وجاء نكرة محضة
في نحو قوله عسى فرج يأتي به الله وتسد أو شد عسى
ما أن والفعل نحو قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وأوشك أن تقوم وفي
اخلولق خلاف أجاز بعضهم اخلولق أن تقوم وقال ابن عصفور لا يجوز
اخلولق أن تمطر السماء وإذا كان بعد من أن والفعل اكتفت به ولم تحتج إلى خبر
وقيل في عسى أن يخرج زيد أنه على الإهمال وإذا تقدم على عسى اسم فقيل
لا محيص فيها من ضمير ولا تكون إذ ذاك تامة مسندة إلى أن والفعل فتقول زيد
عسى أن يخرج والزيدان عسى أن يخرجا والزيدون عسى أن يخرجوا وهند
عسى أن تخرج والهندان عسى أن تخرجا والهندات عسى أن يخرجن ولا
ضمير في عسى غير ما قبلها والصحيح أن ذلك فيه لغتان أحسنهما من
واللغة الأخرى مطابقة الضمير في عسى لما قبله فتقول الزيدان عسيا أن
يقوما والزيدون عسوا أن يخرجوا وهند عست أن تخرج والهندان عستا
أن تخرجا والهندات عسين أن يخرجن وكذا إن تقدم ضمير متكلم أو مخاطب عزلب نعت
أضمرته في عسى ما يناسبه ذكر وذكر في الترشيح التغيير وقال ... تكرر
لا إضمار أجود في هذا كله إلا أن يكون ما قبله مذكرا أو مؤنثا فلا بد من الإضمار
تقول ما عسيتما أن تقوما وما عسيتم أن تقولوا قال تعالى فهل عسيتم أن توليتم
أن تفسدوا في الأرض انتهى وإذا أسندت عسى إلى ضمير مرفوع لمتكلم أو
حاضر أو نون إناث جاز فتح السين وكسرها والفتح أشهر والكسر
لغة أهل الحجاز وقال المازني إذا كان فاعلها غير ضمير متكلم أو مخاطب
لم يكن إلا فعلا بفتح العين وقال الفارسي إلا كثر فتح السين

عسيم فان فان أسندوا الى الظاهر فيقال عسى زيد فان قيل فهو الفاعل وان لم يعل
فعلى ان يجوز ان بالفتح تستعمل اخرى في موضع الاخرى انتهى وحكى ابن
الاعرابي عسى وفي التي في عسى لغتان عسى بفتح السين مثل قسم
وعسى بكسرها مثل رضي فان اضمرت فيه وثنيته وجمعته فعلى ما تبين
الفتح زيد عسى وعسيا وعسوا وعست وعستا وعسين هذه في
لغة من فتح وعسى وعسيا وعسوا وعسيت وعسيتا وعسين
واذا خاطبت في من فتح لغة عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيت وعسيتن
وفي من كسر لغة عسيت وعسيتما وعسيتم ولغة عسيت وعسيتما
وعسيتن انتهى واذا اتصل بعسى ضمير رفع فالمشهور ان يكون بصورة
المرفوع ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب فيقول عساني وعساك
وعساه وهو وهو قليل ومذهب س اقرار الحرف عنه والخبر على حاله من
الاسناد السابق الا ان الفعل يعكس فجاء الاسم منصوبا والخبر في موضع
رفع حملا على لعل ومذهب المبرد والفارسي عكس الاسناد فجعل الخبر عنه
خبرا والخبر مخبرا عنه ومذهب ابي الحسن اقرارهما على حالهما من الاسناد
لكنه تجوز في الضمير فجعل مكان الضمير المرفوع ضمير منصوب وهو في
محل رفع نيابة عن المرفوع والصحيح مذهب س وزعم السيرافي ان لا
خلاف في ان لا فعل وربما اقتصر على ضمير النصب في قوله

يا ابتا علك او عساكا وقوله تقول بنتي قد انى اناكا

وفي البديع لمحمد بن مسعود الغزني ولما اشركوه في كثرة استعماله اخرجته
من الفعلية الى الحرفية فحط رتبته للعل في افتقاره الى الاسم والخبر كقولهم عساك
تخرج وعساهما خارجان وعساهم خارجون وعساك وعساكما وعساكم
اي لعله يخرج ومن قال عسى انت قائم وعسى انتم تقومون فيرجعه له
عسى انتما تقولون لعل لكنه في مذهبه انتهى وخبر من لا فعل يرفع
ضمير الاسم فتلا لا سببية فلا يجوز عسى زيد يضرب اخوه ولا انشاعيرة
تسر انه ولا جعل زيد يضحك عمرا ويجوز جعل زيد يضرب مستفتيا

المفعول واستثنى بعض اصحابنا عسى فذكر ان الفعل فيها يرفع السببي وانشدوا

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ... اذا نحن جاوزنا حفير زياد

وقالوا يجوز عسى زيد ان يرحمه الله فصار لم يرفع ضمير من المرفوع ولا رفع
السببي وقد جاء الفعل بعد كاد وجاء رافعا السببي واولوا ذلك واذا
دخل النفي على كاد ويكاد دل على نفي المقاربة كغيرها من الافعال
ويلزم من نفي المقاربة نفي خبرها خلافا للقوم منهم ابن جني والبصراني
فانهم زعموا ان نفيها يدل على وقوع الخبر بعد بطء ولقوم زعموا ان الفعل
في نفيها ان اثبتت ومنفي اذا اوجبت والصحيح الاول ولا تزاد كاد خلافا
للاخفش ومن زعم زيادتها وقد تزاد يكاد في قوله

فانت ... او كما شربا

وقوله

... ... واختلفوا في كاد الاصل

كود او كيد والناس فيها سوى الاخفش واصحابه على ان كاد وقد سمع من المضارع
كاد يكود ويكاد وحكى الاصمعي انه سمع من العرب من يقول لا افعل ذاك
ولا كيدا وحكى بعضهم كاد كيدا وكيدودة والكلام انما كاد غير
مسند لا يستعمل الا منفيا بتحيل يجوز فيها فعل ولا يكون
من التام منه واخذ الواو وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي
مضارع جعل وحكى ان العرب تقول حتى يجعل اذا شرب الماء مجه ووقع في
شعر رؤبة الامر ما وسمع في قوله

... ... وافعال التفضيل في قوله

... ...

باب إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ ولعلّ وليت

يختص بالاسم بعد من ... مذهب البصريين وذهب
الكوفيون ونقله السهيلي الى ان الخبر باق على رفعه الذي كان عليه
قبل دخولها ... للتوكيد ولذلك اجيبه بما القسم كما يجاب باللام
في قوله ... والقراءة مفيدة لعلم محذوف استغنى به

عنه والتقدير والله أن زيدا قائم وأن المفتوحة قالوا معناها التوكيد
وهم وقيس يبدلون من همزتها عينا ولكن للاستدراك قيل والتوكيد
ولا استدراك معه لحسم توهم أنه موافق لما قبله في الحكم ويأتي به لرفع ما
التوهم ولها كثير الاول وتخفيفه نحو ما قام زيد لكن عمرا قاعد لما دل
ما قام زيد على توهم أن عمرا مثله لنسبة بينهما أو ملابسة ونحو لو قام
فلان لقعدت لكنه لم يقم أكدت ما دلت عليه لو ثم إن كان ما بعدها
موافقا لما قبلها فلا اجماع على أنه لا يجوز نحو زيد قائم لكن عمرا قائم
وإن كان نقيضا او ضدا جاز نحو ما هذا متحرك لكنه ساكن وما
هذا أسود لكنه أبيض وإن كان خلافا ففي جوازه خلاف وفي تصحيح
المنع او الجواز خلاف نحو ما هذا أحمر لكنه شارب ولكن بسيطة
عند البصريين منقلبة من خمسة أحرف مركبة عند الفراء من لا كن
وأن بطرحت همزة أن وحذفت نون لاكن حيث استعملت ساكنا وعن
الكوفيين أنها مركبة من لا وأن والكاف زائدة والهمزة محذوفة وقيل
هي مؤلفة من لا وكأن والكاف للتشبيه وأن على أصلها ولا للرد وقعت
بين كلامين لما بينهما من نفي لشيء واثبات لغيره وكسرت الكاف لتدل
على الهمزة المحذوفة وأن بفتح الهمزة المثقلة وكأن للتشبيه
مركبة من كاف ومن أن واعتني بحرف التشبيه فقدم ففتحت همزة أن
هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والفراء وقال بعض البصريين
هي بسيطة وهو الأولى أن يكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف
وقد نقل ابن هشام الإجماع على تركيبها غير صحيح ومن ذهب الى التركيب
اختلفوا فقال أبو الفتح لا تتعلق بشيء وإن كان فيه معنى حرف جر وذهب
الزجاج الى أن الكاف الجارة في موضع رفع فاذا قلت كأني أخوك
فمعناه للتشبيه حذف تقديره كأنه في إياك موجود ولا تكون الكاف
على هذا مقحمة من أجل وزعم الكوفيون والزجاجي أن كأن تكون
للتحقيق وزعم الكوفيون أيضا والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد

انه إذا كان الخبر صفة او ظرفا او جملة او ظرفا كانت كأن للشك نحو
كأنك وقومك وجعل ابن الانباري من ذلك قولهم كأنك بالشتاء مقبل
اي اظن الشتاء مقبلا وجعل الكوفيون هذا وقولهم كأنك بالفرج آت
من أن كأن فيه للتقريب وكذا قول الحسن كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة
لم تزل قالوا المعنى على تقريب إقبال الشتاء وتقريب اتيان الفرج وتقريب
زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة والصحيح أن كأن لا تفارق التشبيه
وخرج الفارسي هذا على أن الكاف حرف خطاب والباء زائدة في
اسم كأن وخرجه غيره على حذف مضاف أي كأن زمانك مقبل بالشتاء
وخرج قول الحسن على أن الباء ظرفية وخبر كأن هو قوله لم تكن ولم
تزل وخرجه ابن عصفور على الغاء كأن أيضا كما ألغيت كاف الخطاب في
وما بعدها مبتدأ زيدت فيه الباء كما زيدت في بحسبك وخرج أيضا قول
الحسن وقولهم كأني بك تفعل وقول الحريري كأني بك تنحط على أن
المجرور خبر كأن أي متلبس بك والفعل في موضع الحال والحال لازمة كهي
في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين ويدل على ذلك صحة وقوع الحال
نحو كأني بك وقد ... الحسن وقد خرج كأن في التشبيه والانكار
والتعجب تقول ... كذا وكذا كأني لا أعلم وتعلم كذا وكذا كأن
الله لا يعلم ما تفعل ولعل للترجي في المحبوب وللإشفاق في المحذور وزعم
أصحابنا عن الاشفاق والتوقع ولا تدخل لعل إلا على الممكن لا يقال لعل الشباب
يعود ومن الاشفاق قوله تعالى فلعلك باخع نفسك وزعم الكسائي والأخفش
أنها تأتي للتعليل نحو أفرغ لعلنا نتغدى أي لنتغدى وزعم الكوفيون
أنها تكون للاستفهام ونص الغماري منهم على الجزاء وقال الفراء أيضا
وأبو عبد الله ... وكل هذا خطأ عند البصريين وفي
المربع ذهب بعضهم الى أن الفعل الماضي لا يقع خبرا للعل فلا يقال لعل
زيدا قام أخوه والمذهب جوازه ومنه قولهم ... الى فلان
لعله خالفهم ويقول في الخبر برد عليك على ... وحكى الأخفش

لعل زيدا سوف يقوم ... ليت للتمني وتكون
في المستحيل والممكن كقولك ليت الشباب عائد وليت زيدا قادم ويختص ليت بالنيابة
الباقية ... في الواجب لا تقول ليت غدا يجيء والترجي
والتمني من باب ... فيشكل تعلقهما بالماضي وفرجة الماضي خبرا لها
قال تعلق بالتمني ... وقال

لعل ... رفع من موضوع الماضي خبر العلم ...
وقال في الغني تقول أريد الصحي ... لعله حال بنفسه ... خبرته
أو يخبرني رفقا ونصحا ولو قلت خبرته كان خطأ ولا أرى الماضي يمتنع
وتقول صحت عن فلان ... العلة خرجت ولا يحسن لعله يخرج وكذا
نقول في الخبر ... ليت لعلي ... من التمني وامتنعوا من الجمع بين
ليت وسوف فلا يقولون ليت زيدا سوف يقوم وجاء ... لعل قال

... العلا ... من ... وصويل

وحكى ... لعل زيدا سوف يقوم ولا يجوز أن تنصب من الحروف
لا خبرا واحدا ... وقيل يجوز ... أخبارها
فصل المشهور رفع أخبار هذه الحروف ... ابن سلام في طبقات
الشعراء وجماعة من ... نصبه والكسائي أن جواز في ليت
... ليت وكأن ولعل وزعم ابن سلام أنها لغة
رؤبة وقومه ... لعل ... وكأن
ولعل ... خبر ليت ... قال ابن ...

... بالتمني ... كوبابد

... ولا ... تدخل عليه ...
الحروف ... خبرها لا يكون ... الحلية ... على أن
علي ما خبره ... ابن عصفور جوازه في شرح الصغير الجمل وتأول
... شرح الكبير فقوله ... أن الرياضة لا تنصب للشيب
وعلى المنع ... وقال في شرح الصغير لكفارة الجمل ...

الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ... خبر ... الحروف خلاف
والصحيح أنها تقع في موضع خبرها الاستفهام ... ولا يمتنع أن يكون
في ليت ولا لعل ولا كأن وأن ... بأن ... وفي النهاية يجوز
إدخال أن وأن على أن المصدرية من غير فصل ... خبرها وعليه
أن أن ... الله ... خبر ليت على أن ومذهب ... فيا ليت لعل
ليت في ... قال ولا ... علي أن ... فيامك ولاكن أنك
جائز ... التمني ولا ... خبر من ... على ...
أو مجرورا ... في الدار ... ويجوز
العامل فيها ... ولو توسط بينهما ... جاز ...
كمثلك أخواك ... خلقت اللام على الخبر ... أخواك جاز ...
والكسائي ومنعه الفراء أو ... الخبر وكان ظرفا أو مجرورا ... جواز
... والصحيح الجواز ... إن بك
زيدا مأخوذ وأن فيك زيدا لراغب وإن اليوم زيدا منطلق ... لي تركن
بك ولا فيك ولا اليوم ... على ... الخبر أن
حتى اليوم زيد ... أو ... المطرد ... في
... لا يصلح ... زيدا قائم ... تقول
... زيدا قائم ... في الدار زيدا مقيم وفي الدار منطلق ... قال
ومع ... ليت ... بالتمني ... قوله

كان ... أثاثه ... مسول

بجملة اعتراض ... الكرب ... كان
وفي النهاية يجوز ... يومك زيد مقيم ... وما ... عنى
التمني والمصدر والمجرور ... خبرا ... أن يكونا ...
وزعم الفراء أنهما يفعلان ... خبرا في ... للمتعلق في المعنى
والمتعلق ... في اللغة ... زيدا ... كعبلا وأن
زيد اليوم قائم وقال ... ومع ... عن ...

ويقولون القصب مع القائم أكثر انتهى وهذا متفرع من باب المبتدأ والخبر ويجيزون
عبد الله بالجار يد كفيل فالرفع في كفيل واجب عند البصريين وهو المختار عند
الكوفيين وزعموا أن من العرب من ينصب كفيلا ويجيزون حذف اسمها من الحروف
في جميع الكلام إذا أدل دليل على ذلك نحو قوله ولا كنت زنجيا
وليت دفعت أي ولا كنت زنجيا وقيل كنت بعد ولا يختص ذلك
بالشعر خلافا لزاعم ذلك فإن كان ضمير الشأن فحكى جواز حذفه عن
الخليل نحو أن بك زيد ما خوذ وحكى لنا حذف أن بك ما خوذ أخواك أي إنه
بك زيد وينبغي فيما حكوا لنا حذف أن يكون المحذوف غير ضمير الشأن بل
ضمير المخاطب وذكر س أن أباك رأيت وأن أفضلهم لقيت ثم قال وأفضلهم
منتصب بلقيته وهو قول الخليل ولم يجز الفراء قال لأنه لا يكون الاسم الواحد
معمول العاملين وقد صرح من س بالجواز وبضرورة وقال ابن عصفور
لا يجوز حذف ضمير الشأن إلا ضرورة وقال أيضا ذهب جمهور البصريين إلى أنه
يحسن حذفه في الشعر ويقبح في الكلام إلا أن يؤدي حذفه إلى أن تلي أن
وأخواتها فعل فإنه يقبح في الكلام والشعر وقد ذهب أبو الحسن إلى أنه يحسن
حذفه في الشعر والكلام إذا لم يؤد حذفه إلى أن يكون بعد أن وأخواتها اسم يصح
عملها فيه نحو إن في الدار زيد قائم فإن أدى إلى ذلك نحو إنه زيد قائم فلا يجوز حذفه
إلا أن كان ذلك الاسم لفعل نحو أو مبتدأ رفع كان قائما من زيد منجيم فإنه يجوز
نحو إن أفضلهم كان زيد وإن في الدار جالس أخواك وذهب الكسائي والفراء
إلى أنه لا يجوز حذفه إذا أدى إلى أن يكون بعد أن وأخواتها اسم يصح عملها فيه
سواء أكان معمول الفعل مثالا جاز أم مبتدأ رفع كان اسم زيد منجيم أم لم يكن
فإن وقع بعدها فعل نحو معموله كان أو معمول في الدار جالس زيد
وإن ضمنت جاز من غير مذهب الكسائي إلى أن أن مكفوفة في الفعل عاملة
في معنى الفعل وقال الفراء هي لغو في المعنى وعن الأخفش أيضا والجرمي
إجازة حذفه في الكلام وأجاز الجرمي أن فيها قائم أخواك على رفع
قائم أخواك فاعلا من غير قائم المبتدأ وأجاز أيضا أن فيها قائما أخواك

على أن أخواك مبتدأ خبره قائما وسوغ البصريين أن جميع هذه الحروف
في حذف ضمير الشأن سواء عمل ما غير والكوفيون أعادوا كروا ذلك في أن
ولم يجوزوا في الباقي غير مع شاكلية وكان ويأتيها فصل في حذف خبر أن
وأخواتها للعلم به ثلاثة مذاهب أحدها الجواز وسواء أكان معرفة
أم نكرة وهو مذهب س قال يقول الرجل هل لكم أحد أن الناس عليكم فيقول
أن زيدا وإن عمرا أي وإن لنا الثاني مذهب الكوفيين اختصاص جواز
حذفه بأن يكون نكرة نقله عنهم لنا خبر الصغير الثالث مذهب
الفراء جواز حذفه معرفة كان أو نكرة إلا أن شرطه جواز الحذف التكرير
نحو أن محلا وإن مرتحلا والصحيح مذهب س ويجوز أن حذفا
وزيدا حذفا فالكوفيين وأن رجلا أخاك على حذف الخبر وبه قال البصريين
وحدها فالفراء وتقول إن غيرها إبلا وشاء قال س غيرها اسم أن وإبلا
وشاء تمييز والخبر محذوف أي لنا غيرها وقد حكى وإن المطلب منه مسرق
العم حكى س إن تكما وخيرا أي مع خيرا وحكى الكسائي إن كل رجل
ثم تلفه بإدخال اللام على أن وتفسيرها من قوم والحال لا سدت مسد في
باب لما بنو أن تقول أن ضربي زيدا قائما وإن أكثر شرب السويق ملتوتا والتزم
حذف خبر ليت في قولهم ليت شعري وبعده جملة استفهام فشعري اسم ليت
وشعري من أفعال القلوب فجملة الاستفهام في موضع المفعول على سبيل التعليق
والخبر محذوف تقديره ثابت أو واقع أو موجودة وشعري لا يتعدى بالباء
تقول شعرت به والمصدر شعرة بالتاء لكنه استعمل مع ليت بغير تاء والشلوبين
ابن هل أن شعري ملغى عنه بالتعليق وذهب الزجاج إلى أن الجملة الاستفهامية
في موضع رفع خبر ليت وهو كلام قول س وقيل شعري بمعنى مشعوري
أي معلومي والجملة خبر المبتدأ الذي هو هي فلا تحتاج إلى رابط وقيل معمولة لشعري
وسدت مسد الخبر والذي أذهب إليه أن هذا الكلام مراعى فيه المعنى لا
اللفظ والمعنى ليتني أشعر لكن كما راعوا المعنى في قولهم سواء علي أقمت
أم قعدت راعوا فيما قلت وقعدت قال ابن مالك وجملة الاستفهام متعلقة

بشعري أو منتصبة بجملة استفهامية تنتصب وخرجه القتيل بالمصرية قوله
ليت شعري ضلة أي شيء قتله   و يغزي قوله
ياليت شعري عن نفسي أزاهقة   وتقول العرب ليت شعري بزيد
أقائم وليت شعري عن زيد أقائم قد قامت عن مقام الجملة لما به الشعور والشيء
من الكشف عنه وقال الكسائي العرب تقول ليت شعري زيدا ما صنع
انتصب زيدا على تقدير حرف الجر ولا اسم مجرورا أو منصوبا
معمول الشعر والجملة بعد المنصوب والمجرور انما في موضع خبرية وأما
في موضع البدل والخبر محذوف كما كانت في عرفت زيدا أبو من هو على قول
أبي العباس وقد يغني سا عن النكرة بالنكرة بشرط العابين نحو قوله
فإن شفاء عبرة مهراقة   وقال من ان القائب درامك
بيض وان بالمرين أسرا رامض وعن النكرة بالمعرفة حكى من ان قريبا
منك زيد وان بعيدا منك زيد وقال
وإن حراما أن تهم حبائلا   وإذا قلت إن قائما ويقعد أخواك
لم يجز عند الكوفيين ولا عند جماعة البصريين جوازه وقال ابن كيسان
هو عندي جائز ولو قلت ان قائمين وجالسين أخواك لم يجز ان تفرق بينهما
فتقول ان قائما أخواك وجالسا ان كانت الواو جامعة ويجوز ان ردت
أنهما من صفة اثنين أي وجالسا أخواك كما تقول ان زيدا أخوك وعمرا نزيد
وان عمرا أخوك ولا يجوز ان قائما أخوك ويقعد ولو قلت ان قائمين
أخواك فيها وان فيها قائمين أخواك فيها قد حسن لم يجز عند الكوفيين
وأجازه البصريون ولا يجوزون ان قائما الزيدان خلافا للأخفش والفراء وزعم
صاحب البسيط … حكى جوازه عن البصريين وحكى ان الكوفيين لا يجيزون
لما ان تقول ان قائمين الزيدان ولا يجيزونه قراءة … ثم نقل الخلاف في موضع
آخر على الصواب وجاء لا قطع يجوز على مذهب أبي الحسن والكوفيين
في كان وان وكنت ان يعملوا اسم الفاعل عملا فتقول ان ضاربا زيد وعمرو
وكان ضاربا زيد وعمرو ويجوز … ان تخرج … وكذلك

كنت ضاربه زيد عمرا ويجيزون النصب بعد كنت لأنه معمول ثان وسد
مسد الجملة الصغيرة … شيء … يجوز عند جمهور البصريين وتقول
ان في الدار يقوم زيد … الكسائي يقول ان … ويجيز ان في … عنا
والفراء يقول … يقوم … ان في الدار قائما زيد ومن يقول … عامل
الشان. فصل إذا اتصلت من ان ولكن عن أكثر النحاة مضمر وإذا كان
خبرها فعلا أو ما … للمفعولية لا اشتغال فيرتفع بمضمر من لفظ ذلك الفعل
وذلك لا اسم نحو بلغني أنك تنطلق أو منطلق أي بلغني انطلاق وإن كان
ظرفا أو مجرورا قدر مصدر من لفظ الاستقرار العامل فيها نحو بلغني أنك
عندك أو في الدار أي بلغني استقرارك عندك أو في الدار وإن كان جامدا
قدر الكون نحو بلغني أن هذا زيد أي كون هذا زيدا وذهب السهيلي
الى أنها لا تتقدر بالمصدر وانما هي في تأويل الحديث كذا قال … وانما
التي في تأويل المصدر أن الناصبة للفعل وأما المشددة فلا لأنك … أن تجيء
بكونها خطا نحو علمت أن الليث … لا يشعر بالمصدر … لا يفعل
لا نفي والمصدر انما تقدر بالمصدر كما قرينا … تقدير ما بالمصدر
… وجوبا … موضع يجوز فيه الفتح والكسر على تقدير … وبيانه
ان شاء الله وعند النحاة حيث تكسر … تكسر إذا كانت
مبدوءا بها لفظا ومعنى نحو ان زيدا قائم وقد أجاز بعضهم أن تقع … مفتوحة نحو أن زيدا فاضل عندي وتقدم ذلك في باب لا … وتكسر
… نحو إلا ان زيدا قائم قال الفارسي وأعطاها وصلة للاسم الموصول
نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة وعلى أن
… جواب قسم والقسم وجوابه … وتكسر جواب قسم وجوبا
سواء كان في خبرها أو في اللام أم لم يكن هذا مذهب البصريين وأجاز
الكسائي والكوفيون … الفتح والكسر واختاروا الفتح وأجازها
آخرون واختاروا الكسر وأوجب الفراء الفتح والذي … ان محل
الخلاف في الفتح إنما هو إذا لم يكن في الخبر أو إذا … اللام ومحكية بالقول

في لغة من لا يعقلها بعضهم نحو قال الله إني منزلها عليكم وواقعة بعد واو الحال
نحو جاء زيد وإن يده على رأسه. وموقع خبر اسم عين نحو زيد إنه ذاهب خلافا
للفراء قال لا يقال في الكلام إن أخاك إنه ذاهب. ومتى سد مسد ما يتعلق
منع زيد أنه ذاهب. وقبل لام معلقة نحو والله يعلم إنك لرسوله. وبعد
حيث نحو اجلس حيث إن زيدا جالس. وإذا لزم التأويل بالمصدر فتحت وذلك
بعد لو نحو لو أنك قائم لقمت التقدير لو قيامك. ومذهب البصريين
فيها أن جمهورهم على أنه في موضع رفع على الابتداء والخبر واجب الحذف. ومن
البصريين أيضا لا حاجة لخبرها لجريان المسند والمسند إليه في الذكر. وقال
الكوفيون والمبرد والزجاج وتبعهم الزمخشري وجماعة هو في موضع رفع
على الفاعلية أي لو ثبت قيامك. وما ذكره ابن مالك عن البصريين أن خبرها
بعد لو لا يكون إلا فعلا أو اسم فاعل فلا يجوزون لو أن زيدا حاضر لأكرمته
لعدم ما يصح لثبوت ذلك وجاء في القرآن وفي كلام العرب. وبعد لولا قال الله تعالى
فلولا أنه كان من المسبحين. وتقدم الخلاف في المرفوع بعدها هل هو في باب
الابتداء. وبعد ما التوقيتية قالت العرب لا أكلمك ما أن في السماء نجما
ولا أفعل ما أن حراء مكانه أي ما ثبت. كذا ذكره ابن مالك. وفي موضع مرفوع
نحو بلغني أنك منطلق أو مجرور بحرف نحو عجبت من أنك منطلق. وبالوجهين
نحو قوله : كآبة أنما تعرفت فعيلا أو منصوب لا
يكون خبرا نحو عرفت أنك منطلق فإن كان في موضع خبر لاسم عين كسرت
نحو حسبت زيدا إنه قائم. وفي النهاية زيد قائم لا أن عمرا جالس وأنت
صديقي مثل ما أنك مكرمي يجب فتح أن وإن كان يجوز أن يقع مكانها المبتدأ
والخبر نحو زيد قائم لا عمرو جالس لأنه. وإذا لم يلزم التأويل بالمصدر جاز
الفتح والكسر. ومنه مما ذكر من أول ما أقول إني أحمد الله فمن فتح أن
قدرها بالمصدر كأنه قال أول ما أقول حمد الله فأول مبتدأ وإني أحمد الله في
موضع الخبر وما مصدرية فإن جعلت موصولة بمعنى الذي أو نكرة
موصوفة فأجازه ابن خروف والصحيح منعه ومن كسر فعلى مذهب الجمهور

أنه خير من أن في قولي. وتكون الجملة محكية وهو الصحيح من كلام من أو خير من
قولي مصدرية والجملة معمولة له التقدير أول ما أقول قولي إني أحمد الله. وروي
هذا عن بعض الرواة ابن خروف من أخذ عن الفارسي أو إني أحمد الله معمول لقولي
من المذكور أولا والخبر محذوف وهو قول الفارسي أو معمول لأول ما
أقول والخبر محذوف وهو قول الأستاذ أبي علي أو أول مبتدأ لا يحتاج إلى خبر
وهو قول بعض أصحابنا. وتقع إذا الفجائية نحو خرجت فإذا إن الأسد
رابض فالكسر على عدم التأويل بالمصدر والفتح على تأويله أي فإذا
ربوضه حاضر. وتقدم الكلام في خبر المبتدأ بعد إذا الفجائية. وبعد
فاء الجزاء نحو من يقصدني فإني أكرمه فالكسر على الأصل والفتح على إضمار
مبتدأ وهي ينسبك منها مصدر يكون الخبر أي فجزاؤه إكرامه. وأما
إذا وليها ظرف أو مجرور فإن بعدها تفتح وتكسر نحو أما عندك أو في الدار فإن
زيدا قائم فالفتح على تقدير فقيام زيد ثابت في موضع مبتدأ والظرف أو المجرور
في موضع خبره والكسر على استقلال الجملة. وبعد أما أنك ذاهب فالكسر
على أن أما للاستفتاح بمنزلة ألا والفتح على أن الهمزة للاستفهام وما بمنزلة
حق وذلك أن ما عامة جعلوها بمنزلة شيء في الاستفهام حق كأنك قلت أحقا
أنك ذاهب وانتصابه على الظرف وأجاز ابن مالك الفتح في أن على أن يكون
أما للاستفهام وأنك ذاهب في موضع مبتدأ خبره محذوف تقديره أمعلوم
معلوم ذهابك. وهذا شيء خالف فيه النحاة وفيه نظر لا أعلم والله
أنك ذاهب. وموضعه بعد نعم نحو وفيه خلاف الفراء وأبو العباس وجماعة
أحلف بالله أنك ذاهب. وبعد حتى بالكسر على أن حتى حرف ابتداء
نحو مرض حتى إن الحكيم ترحم. والفتح على أن تكون عاطفة أو جارة
نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل فتتعلق بالمصدر كأنه قال حتى فضلك
أو حتى فضلك. وفي النهاية أن تفتح وتكسر بعد أي المفسرة يقول إنسان
أنا أسير الليل في المعاول وحدي فتقول له أي أنك بخير والبحر اتساع فالكسر
على أن تكون الجملة مفسرة للكلام لأن معنى قوله أي خير مثل إلى خير

والفتح في أن تكون من فعل قسم أي أنه خبر واللام معلقة بالفعل الزيد
في كلامه كان المعنى أنه أقسم أنه خبر وكذلك ما أنشد العشار وأقرى الضيوف
فتقول أي أنه كريم على الوجيز انتهى ومما يقع فيه أن قولهم شيئاً ما
أنك ذاهب وعمراً أنك منطلق وقيل ما أنه لازمة وشيء وعشر
فقال وأنك في موضع الفاعل أي ثبت سابك وعن انطلاقك وقيل
تركيب الفعل مع ما وقلب الحرف ووضع موضع المصدر المنصوب على الظرف
كأنك قلت شيء أراد سابك وعن انطلاقك أي فيما يثبت ويعن كما قالوا
حقاً أنك ذاهب فانتصب على الظرف وقيل شيء وعن بمنزلة نعم فيما على
منزلتها كما ذهب بعضهم أن لا ريب نعم كأنه قال شيء الفعل سابك وعن
من الفعل انطلاقك وقيل ما تمييز لمضمر في شيء وعن وأنك ذاهب خبر مبتدأ
محذوف قيل ولا تكون مبتدأ لأن ما ابتدئ بها ويعسر لا جرم وجرم
عن شيء بفعل بمعنى حق وزعم الخليل أن جرم إنما تكون جواباً لما قبلها من
الكلام يقول الرجل كان كذا وكذا وفعلوا كذا وكذا فتقول لا جرم أنهم
سيندمون أو سيكون كذا وكذا وما بعد لا جرم مرفوع على الفاعلية
والوقف على لا عن شيء ولا يجوز أن توصل بجرم لأنها ليست بفعل وذهب
الفراء إلى أن جرم بمعنى كسب ركبت مع لا وطريقه بمنزلة لا بد ولا محالة
ولا تقف على لا وأن بعدها على تقديرهم كما تقول لا بد أنك ذاهب أي من
أنك ذاهب ويعسر شيء وشيء تقول ما رأيته شيء أن الله خلقني منذ زمان
واختلفوا في كثير من تفسيرها فمنهم من صرح بجوازه ومنهم من ذهب إلى حجته
ومنهم من صرح بامتناعه وصح ابن عصفور الجواز **فصل** اختلفوا
في اللام الداخلة على الفعل بعد إذن في القسم فمذهب البصريين أنها لام
لأنها بنفسها وسمي اليمين في قوله لن نبرح قائمين واختلفوا في علة تأخيرها وذهب
الكسائي إلى أنها لام توكيد للقسم وأن توكيد اللام وربما جاء بإيجاب الخبر
ولشوشة لن وذهب الفراء إلى أنها إلى بين الكلام الذي يكون جواباً
لكلام مضى على الخبر نحو ما زيد قائم فتقول إن زيداً لقائم ويرسلها ما يكلم

جواباً بل رسمت له الأخبار وذهب معاذ بن مسلم الهراء وأحمد بن يحيى إلى أن قوله
أنا إذن منطلق جواب ما ذكر مستقبلاً وإذن في المستقبل جواب ما ذكر في الماضي
فإن قيل إن أرواحنا واللام بلغت الباء وقد ثبت مثله وأبو عبد الله الطوال إلى أن اللام
جواب للقسم والقسم قبل أن محذوف وحكى عن أبي العباس اليزيدي وتدخل اللام
على اسم إن المفصول بينها وبينه بالخبر نحو إن في الدار لزيداً أو بمعمول الخبر
بجلاف نحو إن في الدار لزيداً راغب فإن فصل بينهما بمعمول الخبر نحو إن في الدار
لتاركها زيد بمعنى جواز الدرك وحكى الكسائي دخولها على اسم
غير مفصول بينه حكى عن العرب خرجت فإذا إن لغزالاً ومن أشد
وينبغي تأويله على حذف الخبر أي فإذا أن بالمكان لغزالاً وعلى الخبر المؤخر
من كلامهم أما كان لغواً أن زيد العائم وشذوذ دخولها عليه منفياً بلا أو غير
نحو إن زيداً لغير ذلك أو مجرور نحو إن زيداً لفي الدار فإن كان حرف الجر حتى أو أن ممنوع
منه دخولها عليها الفراء وأجازه البصريون ومثله نحو إن زيداً لحتى الليل
أي الأمر أو جملة فعلية مصدرة بمضارع مثبت نحو إن زيداً ليقوم أو منفي بلن
أو بما فلا تدخل نحو إن زيداً لن يقوم أو لا يقوم أو ما يقوم أو بحرف التنفيس
وموضوع بسبب دخل عند البصريين نحو إن زيداً لسوف يقوم خلافاً للكوفيين
فإنهم لا يجيزون ذلك وقال ابن جني أما إنا وأما السين فامتنعت العرب من
إدخال اللام عليها وإن كانت كحرف من حروف الفعل ولذلك لا يفصل بينها وبين
الفعل كراهية توالي الحركات في لسيخرج مضارع ترخيم ثم حمل على
ذلك ما لا تتوالى عليه الحركات انتهى وأجاز السيرافي تقول لسيقوم
أو مصدرة بماض منفي فلا تدخل عليه نحو إن زيداً ما قام أو مثبت متصرف
مصحوب بقد فتدخل عند الجمهور نحو إن زيداً لقد قام خلافاً لخطاب بن يوسف
المارديني ومحمد بن مسعود الغزني فإنهما منعا من دخولها لأنها تدل عليه وزعما
أنها لام جواب قسم محذوف أو خال من قد فلا تدخل نقل المنع صاحب البغة
عن البصريين والكوفيين قيل وأجازه الكسائي وهشام على إضمار
قد وأجاز الفراء إن زيداً لقد قام فجعلها بمنزلة لا في توكيد ووضع

البصريون وأجاز ابن السراج ونخطاب الفارسي في أن زيدا لعام على أنها لام جواب
قسم محذوف أو جامد نحو نعم وبيس وعسى فمذهب ... أنها لا تدخل
ومذهب الكوفيين وكثير من أصحابنا أنها تدخل وعن ذلك الأخفش جواز
أن زيدا لنعم الرجل ولبيس الرجل وينبغي أن يتثبت فيه حتى يسمع من العرب
فإن كان معمول الخبر فإن تأخر فلا يجوز دخول اللام عليه فإن أخ خلت اللام
على الخبر جاز دخوله على معموله المتقدم عند الزجاج نحو إن زيدا الطعام لعي
الدار ومنع ذلك المبرد وإن تقدم على الخبر ظرفا أو مجرورا فيجوز دخول اللام عليه
عند ... من البصريين ومنعه الكوفيون وقالت العرب إن زيدا لبك
مأخوذ وقال الفراء يجوز أن تقول إن عبد الله اليوم خارج فإن دخلت
عليهما نحو إن زيدا لفي الدار لقائم جاز ذلك عند المبرد والزجاج ومنعها المنع
كالكوفيين وإن كان المعمول مفعولا به بغير مثلوا به فأجازوا إن زيدا
لطعامك آكل ومنع في النهاية مثل ذلك حتى يقول إن زيدا عبد الله لضا
ربٌ وقد كان ذلك ابن ... وينبغي أن يتوقف حتى يسمع في
المفعول به ولا نقاس ذلك على الظرف والمجرور أو معمول الخبر سوفعلا ماض
لم تدخل عليه مثل قولك إن زيدا لك ... ولم تدخل اللام عليه وأجازه ابن
الأخفش فما جاز لبك وفي أو جالا فالجمهور على منع دخول اللام عليها
فلا يجوز أن زيدا لقد كان قائم وأجازه بعضهم ولم يسمع فإن
كان الكون أو الحال ... من العامل فيهما وتأخر ... نحو إن زيدا
لفي الدار زيدا وإن عمرا لعندك جالس فقال ابن خروف البصري يجوز لتعلق
الظرف والحال بالفعل ... وأما إن زيدا لفي الدار جالس فلا سبيل إليه إلا باللام
ولا فيا سقطا كما ... وأما قولهم معمول الخبر يدخل فيه المصدر والمفعول
من أجله فتقول إن زيدا ... قائم وإن زيدا ... ابن ... وينبغي
أن لا يقدم على جوازه إلا بسماع على أنه نقل عن البصريين جوازه دخول
اللام على الحرف ... إذا كان ... الفعل نحو ... وأن تقول إن
زيدا لكي يقوم معترض وإن زيدا لأن لا تغضب ... ومنع ذلك الفراء

وفي الفتح ذكروا أن ... اللام لا تدخل على النواسخ ولا على الجوازم وإنما
تدخل على الحروف الملغاة فمنعوا من قولهم إن زيدا لكي تقوم معترض وأجازوا
إن زيدا لكي تقوم ليعطيك ولو تعرض لمن لا ... إلا جاز منه المسألة على قول
من قال كيف كما تقول إن زيدا لفي الدار قائم انتهى وجمل صاحب الفتح
مذهب البصريين في كي وأن إذا كانا علة ونحن نعلم جوازه دخول
اللام عليهما عند البصريين وقال في الفتح وتقول إن زيدا لما لينطلقن
... ما زائدة والثانية للقسم وزيدت ما فيه فاصلة وإن جعلت من وما بمعنى
... ثم ولكن فلا تدخل اللام على ... الفراء وقال الكسائي إذا كان
الفعل آخذا للوقت الذي بعينه كله دخلت اللام على من نحو قولك إن زيدا لمنذ
يومان طائر لأنه يبيم اليومين ولا يجوز أن زيدا لمذ يومين ... وزعم الفراء
أنه لا يجوز أن زيدا لا ... ولا إن زيدا لغير ... ولا إن ... الشك
... والنفي نحو أن زيدا ... إن شاء الله قائم وقد تدخل اللام أيضا على الفصل
نحو قوله تعالى إن هذا لهو القصص الحق ولا يتعين لاحتمال أن يكون مبتدأ
وعلى أول الجملة ... نحو إن زيدا لوجهه حسن ودخولها على جزء ... ثانيا
شاذ حكى أبو الحسن إن زيدا وجهه لحسن ومتفرع ... نحو إن زيدا لأبيه ...
فلا يجوز وإذا دخلت على التأكيد نحو إن زيدا لنفسه قائم فعن بعضهم نكر ولا
تدخل على جواب إذا كان جملة شرطية نحو إن زيدا إن تكرمه يكرمك
ونحو إن عمرا من يكرمه تكرمه ولا على جواب الشرط لا تقول إن زيدا من يأته
ليحسن إليه نص على المنع الكسائي والفراء وأجازه ابن الأنباري ولا على
واو المصاحبة عند البصريين وأجاز الكسائي فتقول إن كل ثوب لو ثمنه
ولا على خبر لا كن حملا في الكوفيين ولا تدخل على لأن إذا تقدم الخبر عليه
إنما عاملا نقول لا كن عندي لزيدا ولا على خبر أن حملا في المبرد وادعاء ابن مالك
الإجماع على أنه لا يجوز دخول اللام على خبر أن ليس بصحيح بل هو مسموع في
النظم وفي النثر وقد قرئ به في قوله تعالى إلا أنهم ليأكلون الطعام بفتح
أن ولا على واو القسم لا يقال إن زيدا والله ليقومن ولا على ما ... واحتال

السادّة مسدّ الخبر نحو أن شيء زيدًا والناس يبكون خلافا للكسائي والفراء
أجاز أن الناس يبكون ولا على الحال المغنية السادّة مسدّ الخبر نحو أن
أكلي التفاحة نضيجة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا النَّضيجةَ وقالت
العرب لَهِنَّك قائم ولَهِنَّك لقائم فمذهب س وابن السراج وجماعة وقد
نُسب إلى الفارسي أن اللام في لهنك لام اليمين والثانية التي في الخبر هي
لام إن وذهب أبو الفتح وبعض النحويين واختاره ابن مالك إلى أنها لام الابتداء
لما أبدلت همزة إن هاء فتغير لفظها جاز الجمع بين حرفي توكيد قال أبو الفتح
واللام الثانية زائدة في نحو لهنك لرجل صدوق وذهب قطرب والفراء من
سلمة والفارسي واختاره ابن عصفور إلى أن الأصل لِله إنك فحذفت
حمنتان ومعنى له والله وإن جواب القسم محذوف منه أن تخفيفا فصار
لهنك وحكى أبو زيد أن أبا أدهم الكلابي قال له ربي لا أقول لا ربي
والله وحكى قطرب له بلا إنك جاز أن تكون الهمزة ألقيت حركتها
على الهاء وحذفت الهمزة وشذ زيادة لام في خبر المبتدأ في نحو قوله
أم الحليس لعجوز شهربه … وفي خبر أمسى في قوله
أمسى لمجهودا … وفي خبر ما زال في قوله
وما زلت لكالهائم … وفي معمول رأى حكى قطرب أراك
لشاتمي أو ما في قوله … وما أبان لمن أعلاج سودان
أي من أعلاج وعند الكوفيين أن اللام في لهن بمعنى إلا وتقول إن زيدًا
لقائم وإن زيدا لينطلق من كم فكأنه قال والله لقائم والله لينطلق
وليست لام الابتداء فإن أدخلت علم على إن في من فتحت فقلت علمت أن
زيدا القائم وعلمت أن زيدا لينطلق ولا يجوز الكسر لأنها ليست لام تأكيد
فتعلق الفعل ويجوز دخول اللام على كان قال
فقد تقول لكأني لم تشم … وتقول إن زيدا لكأنه أسد

فصل مذهب س والأخفش أن لا نافية في نحو فلا أعمال لها واختاره
ابن مالك وأنكره أبو حيان وهو اختيار ابن عصفور وقالوا لا ...

ما كانت أخواتها بمعنى نعم ويجوز أن تخففا فتكون كالمشددة عملا وأحكاما
إلا أنها لا تدخل على الضمير كان ضميرا متصلا ولا محذوفا أو غيره فلا تقول
إنك إلا في ضرورة وقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تخفيفها البتة لا مهملة
ولا معملة لأن التخفيف عندهم موجود في الوضع الثاني وليس مخففا
من الثقيلة وعند البصريين تخفيف الخفيفة هي التي أصلها أن المشددة والمراد
بشر البصريين في تخفيفها وإعمالها ويجوز عندهم أن تدخل على الجملة
الاسمية والجملة الفعلية فالاسمية إن كان الخبر منفيا لم تدخل عليه
اللام فهو كحاله قبل أن تدخل إن المخففة وإن كان مثبتا دخلت اللام في المبتدأ
إن كان خبره ظرفا أو مجرورا نحو إن في الدار لزيدا وفي العيان تأخر نحو إن زيد لقائم فإن كان الخبر
وفعلا ماضيا فلا يجوز فيه إلا التثقيل فتقول إن زيدا قد قام ولا يجوز إن زيد
قام ولا إن زيد لقام ومذهب س والأخفش وأبي علي وأبي الحسن الأخفش
نحاة بغداد أن هذه اللام لام الابتداء التي كانت مع إن المشددة لزمت
للفرق بين إن التي هي لتأكيد النسبة وبين إن النافية وهو اختيار أبي الحسن
ابن الأخضر من أهل بلادنا وابن عصفور وابن مالك ومذهب الفارسي
أنها ليست لام الابتداء بل لام أخرى اجتلبت للفرق وهو اختيار أبي عبد الله
ابن أبي العافية والأستاذ أبي علي وأبي الحسين بن أبي الربيع وقيل إنه خلفت
على الجملة الاسمية كانت لام الابتداء لزمت للفرق أو على الفعلية كانت
غيرها فارقة وثمرة الخلاف بين القولين تظهر في أنها إن كانت لام الابتداء
وجب كسر همزة إن في مثل قد علمنا إن كنت لمؤمنا وإن كانت غيرها جاءت
للفرق وجب فتح أن والجملة الفعلية هي الفعل الناسخ المثبت من باب كان
نحو ليس ولا الواقع صلة فلا تدخل على ليس ولا على ما أوله حرف نفي ولا على
دام ومن باب كاد غير الزيد لا ينتصب فلا تدخل على عسى ونحوها وتلزم
اللام ما وقع في الجملة ثانيا من معمولي كان ومعمولي ظن وأخواتها ولا تدخل
على ما جرى منفيا في باب كان ولا على ما ثانيه منفي في باب ظن وسواء
بعد إن الفعل الماضي والمضارع فيما تقدم وإن كانت الخبرية لا على الذين

وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين، وإن نظنك لمن الكاذبين، وإن يكاد الذين كفروا
ليزلقونك. وقد نحا ابن مالك إلى أنه لو كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه
ليس بشيء. وقد جاءت اللام مفروقة في قول الشاعر

وإن مالك كانت كرام المعادن   وفي ما روي في الحديث إن
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل، أي لكرام المعادن
وليحب. وقد دل الكلام على أن الخبر مثبت لا منفي. وأما قولهم إن قتلت
لمسلما، وإن قتلت لمسلما وإن يشينك لنفسك وإن تزينك لهيه
وقراءة عبد الله إن لبثتم لقليلا، فإن عند البصريين هي المخففة من الثقيلة
وقال الأخفش يقاس ذلك فيجوز إن قعد لأنا وإن ضرب زيدا لعمرا كما جاز
إن كان صالحا لزيد وإن كنت لمن الصالحين. وعند غيره من البصريين شاذ
من القلة بحيث لا يقاس عليه. وأما الكوفيون فنقل عنهم ابن مالك أن إن
الداخلة على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية من ناسخ أو غيره هي إن
النافية واللام في جميع هذه الصور للإيجاب بمعنى إلا، ونقل غيره أن الكسائي
قال إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة كما قاله البصريون أو
على الأفعال كانت بمعنى ما واللام بمعنى إلا. وأن الفراء قال إن بمنزلة قد
إلا أن قد تختص بالأفعال وإن تدخل على الأسماء والأفعال. وتحقيق
ما تقرر يقتضي إعمالها وتليها الجملة الاسمية والفعلية. ونقل أبو القاسم
ابن الرماك وابن مالك عن يونس جواز إعمالها مخففة، ونقله ابن مالك أيضا
عن الأخفش، وحكى بعضهم عن يونس أنه حكى بطل العمل. وتحقيق أن
هذا نقل عن الكوفيين لا في كلامهم لا مضمر لضمير أمر محذوف ولا غيره
وعن الفراء مذاهم نحو العرب تخفيف أن ونقلها مع المكني نحو

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني   وأنت مع الكاشح ... انثني

وأما البصريون فزعم بعض أصحابنا أنه يجوز أن تعمل في الاسم الظاهر
غير مضمر وهو ضعيف، ونقله صاحب رؤوس المسائل عن البصريين، وينبغي
أن يختص بضمير محذوف، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا بل

إذا أمكن تقديره بغيره فيقدر. قال س في قوله وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت
الرؤيا بأنك قد صدقت، وفي قولهم أرسل إليه أن ما أنت وذا أي بأنك ما
أنت وذا. وقال بعض أصحابنا لا يبرز اسمها إلا في ضرورة نحو

بأنك ربيع وغيث مريع   وأجدر من أن تلقي لمحكا وتقويا

كالغيث. إن إذا خففت ولم تكن حرفا مصدريا لا تعمل شيئا. وأما خففت وليتها
الجملة الاسمية والفعلية، فالاسمية يجردها نحو علمت أن زيد قائم وأن
ما زيد قائم. وقال س ولا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، فعلى قوله يكون
أن زيد قائم قليل والكثير أنه زيد قائم. ومصدرة بلا نحو أن لا إله إلا هو
أو بأداة شرط نحو   فعلمت أن من يثقفوه فإنه   أو برب نحو

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا   والفعلية إن كانت مصدرة

بفعل جامد أو دعاء لم يفصل بينهما نحو قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما
سعى، وقوله والخامسة أن غضب الله عليها، أو غيرهما فعلا ماضيا مثبتا
فيفصل بقد نحو علمت أن قد قام زيد أو منفيا قلت علمت أن لم يقم زيد أو أن ما
قام زيد، أو حالا مثبتا لم يفصل نحو علمت أن يقوم زيد، أو منفيا علمت
أن ما يقوم زيد، أو مستقبلا موجبا فبالسين أو سوف، أو منفيا فبلا ولن نحو
علمت أن سيقوم زيد وعلمت أن لا يقوم زيد، أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه.
والفصل بقد أو بحرف التنفيس فيما هو على سبيل الوجوب وتركهما ضرورة، وقيل
الفصل بها هو على الأكثر والأجود. وقال س واعلم أنه يضعف في الكلام
أن تقول قد علمت أن تفعل ذلك ولا قد علمت أن فعل ذلك حتى تقول سيفعل أو قد
فعل أو تنفي. وعن الفراء يجوز أن يقوم بلا عوض. وتدخل أن مخففة على
الجملة المصدرة بإذا كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم
وبلو كقوله تعالى أن لو نشاء أصبناهم، وأن لو كانوا يعلمون الغيب. ومما
جاءت فيه أن وأن مخففة قول العرب أما إن جزاك الله خيرا، فالأكثر على
أنها لا تعمل جاءت تفسيرا لجملة الدعاء ولا خلافه، وقيل إن زائدة، والفتح
على أن الأصل أنه، فلما خففت كان اسمها ضمير الشأن محذوفا والخبر قول محذوف

وصلة الرعاية صكتبه به ولا تكون الجملة لا حملة لا تحتمل الصدق والكذب وزعم
ابن الطراوة أن ذا بنه لا غير وحكاه ابن مالك وأما مع المكسورة حرف
تشبيه كأنما ومع المفتوحة بمعنى حفا كما لها مع المشددة على ما قيد
وتقيد كان فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين وأجاز البصريون مخففة
بعضهم بضمير الشأن مستترا فيها وأجاز بعضهم عملها في المظهر
وهو كثير كلام س وخصه بعضهم بالشعر كقوله
كأن ثدييه حقان وإذا الضمير فيها غير ضمير الشأن كان خبرها
مفردا نحو قوله . كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
كان في المشددة أو ضميرا لأمر والخبر جملة اسمية من مبتدأ وخبر نحو
كأن وريداه رشاء خلب ويروى بنصب وريديه أو فعلية
مصدرة بلم نحو قوله تعالى كأن لم تغن بالأمس أو بقد نحو قول عمار الكلبي
فكأن لما يكونوا قبل ثم وفي رابعة كلام بعض النحاة
أنه مستشهد بشعر أو بغير نحو قوله . محرور بما كان من أمل
وقول النابغة . وكأن قد ولا تخفيف لعل وتجيء فيها ضمير الشأن
خلافا للفارسي إذ زعم ذلك في قوله . لعل أبي المغوار منك قريب
ولعل عندي بسيطة لا مركبة ولام الها أصلية عند الكوفيين وأكثر
البصريين وقيل زائدة للتكثير وقيل هي كلام لها بتراء وفيها لغات
عشر حكاها س وحكى الكسائي عن بني تيم الله من ربيعة ولعنّ حكاها
الفراء وعنّ حكاها الكسائي ولأن حكاها الفراء والعيني وأن حكاها
الخليل وقطرب ولا خفش ورعن الراء بدل من اللام والنون بدل من اللام
ورعن ولغن فجعل الغين بدلا من العين وقيل هما لغتان ورعل وعل
ولعلت والعين بلعل لغة حكاها أبو عبيدة والأخفش والفراء وأجيز
وقال في المبالغة عقيل ومن أنكر الجر بها محجوج بنقل هؤلاء ويجوز فيه
اللام الأولى إثباتها وحذفها ومكسور اللام الأخيرة ومفتوحها فيل وموضعها
رفع كما أن رب رجل جاءني ربه وما يحملت فيه موضع رفع فيكونها كالزائد

وفي النهاية لغلامي معنى لعل أخبرني عن لا أبا زيد في إنما حاب في لغة معنى لعل
أرى يشبه المفعول ولست أدري لعل الله يجعلها فعولا
انتهى ومن غريب المنقول أن الفراء ذهب إلى جواز الجر بها وأجاز نصب الجزء
ورفعه فقال ولا أقل لعل عبد الله قائم فمن نصب قال لا يكون إلا مع مفعول ظنا
وفعله مرفوع ونصبه عنده على التفسير كقوله ما أكرمك رجلا ومن
رفعه رفعه باللام فقال الفراء في مقال لعل عبد الله قائما أو قائم ثم حكى عن
عبد الله قال لعله منصبه لاهم ومن أعني اسم بمن ذكا وانفرد لعل
بجوازه حول أن الناصبة على خبرها الواقع خبر إنما وكثرة في الشعر حتى لو
قيل ذلك يجاز نحو لعل زيد أن يقوم وقال الشاعر
لعلك يوما أن تلم ملمة فتأوله بعضهم على حذف مضاف
تقديره لعل طالب ما أجلك أنها ملم وقيل جعل الجثة الحدث على سبيل
أنها شائع وقيل الخبر محذوف تقديره لعل بحدك أن تلم وأن معمولة وحرف
النفاد بلا ثبت كانت تمكين لو كان في يوم من هذا إنما هو البيت فحمل أنها لحقت
من الحروف ما غير موصولة أن تقع ما تعرض إلا إنا بتراء وكفتها عن
العمل وجاز أن تليها الجملة الفعلية فتكون ما مهيئة وموطئة قال تعالى إنما
يخشى الله من عباده العلماء أحسبتم أنما خلقناكم عبثا كأنما يساقون إلى الموت
وقال الشاعر ولكنما أسعى لمجد مؤثل وإنما يجيء الفعل
بقولنا لعلنا وليتنا فهو من مذهب البصريين أجازوا ليتما ذهبت ولعلما قمت وزعم
الفراء أن ذلك لا يجوز فيها بقوة الجملة الفعلية بعدهما ووافقه على ذلك في ليتما خاصة
أصحابنا المتأخرون وزعموا أن ليتما باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية
وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن ما مع هذه الحروف نكرة مبهمة
بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم والجملة بعدها في موضع الخبر ومفسرة
له ولا تقع الرابعة بأن الجملة المفسرة في حكم المعنى ومثله إنما وجعلوا أن
للإثبات وما للنفي فقالوا من ذلك يقول المعنى ولا كذلك قوله فيه واختلفوا في
نصب لا ثم ثم سمع لعلا وما من الحروف فمذهب س والأخفش والفراء

إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها وجزما فتقول ليتما زيدًا قائم وحكى أكثر أصحابنا
وذهب الزجاجي والزمخشري إلى جواز دخولها كلها ونقل عن ابن السراج
وذهب الزجاج إلى جواز دخولها في ليت ولعل وكأنّ دون إنّ وأنّ ولكنّ
وعزاه صاحب البسيط إلى الأخفش واختاره ابن أبي الربيع وذهب الفراء
إلى أنه لا يجوز كفها ما إلا في ليت ولا العمل بل يجب إعمالها فتقول ليتما زيدًا قائم ولعلما
بكرًا قادم وقد قوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال والإهمال في ليتما ليكملا
مذهب الفراء وذهب بعضهم إلى أنه ينصب بليت ولعل وجوز الأخفش
في نقل عنه ذلك في إنّ وأنّ وكأنّ وذكروا أنّ السماع ورد بالرفع والنصب
ليتما وحكى الكسائي والأخفش عن العرب إنما زيدًا قائم بإعمال ومن
قال بإعمال هذه الحروف كانت ما عنده زائدة وانفردت ليت بدخولها
على أنّ المفتوحة بسدّ مسدّ اسمها وخبرها عند تقول ليت أنّ زيدًا قائم
وذهب الأخفش إلى أنّ خبر ليت محذوف ولا تدخل على أنّ مع الفعل فتكتفي
بها عند الحنفيين وربما دخلت البالية إلى أنّ بعد ليت قال
فليت ثابته في جوف غيم ولا يجوز دخول لعل على أنّ فتقول
لعلّ أنّ زيدًا قائم ولا على كأنّ فتقول كأنّ أنك ذاهب ولا على لكنّ فتقول
لكنّ أنك منطلق خلافا للأخفش في إجازة ذلك في الثلاثة ولا على ذ جواز
على أنّ إنّ زيدًا منطلق حق وأنّ أنك قائم يعجبني خلافا للفراء ومسلم ولا على
دخول أنّ على إنّ خلافا للكسائي والفراء وأنشد الكسائي

وجئت أنّ أمّا [illegible] و[illegible] والخطاب ركيبة

وهو [illegible] أنه لا يجوز شيء من هذه الأحرف بعطف أخبارها بينها وبين أن لا
ما جاء في ليت فتقول أنّ محمدًا أنك فاضل وكأنّ نفسك أنك عالم وكذا
باقيها فصل في توابع أسماء هذه الحروف إذا نصبت التابع جاز أن يكون
قبل الخبر وبعده فتقول إنّ زيدًا وعمرًا قائمان وإنّ زيدًا قائم وعمرًا وكذا
باقي التوابع وإن رفعت التابع فلا بد أن يكون معطوفا عطف النسق أو
غيره إن كان غيره من نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل والناسخ إنّ

إنّ ولكنّ فمذهب المحققين من البصريين أنه لا يجوز الرفع ومذهب الكوفيين
وبعض البصريين كالجرمي والزجاج إن انبعت قبل الخبر جاز الرفع أو قبله
جاز على مذهب الكسائي وبتركه بناء الاسم على مذهب الفراء نحو إنّ هذا
نفسه ذاهب أو غيرها ولا لكنّ مما لا يتابع بالنصب لشيء إلا نحو كأنّ زيدًا قائم
العاقل وليت زيدًا قائم نفسه ولعل بكرًا راكب وإن كان معطوفا
عطف النسق والناسخ ليت وكأنّ ولعل فمذهب البصريين أنه لا يجوز الرفع
لا على الموضع ولا على الابتداء وأجاز الفراء الرفع على الابتداء فتقول كأنّ
زيدًا منطلق وعمرو وكذا في ليت ولعل وإن كان الناسخ إنّ فاتفقوا على
جواز الرفع به المعطوف إذا كان بعد الخبر نحو إنّ زيدًا قائم وعمرو واختلفوا إذا
كان قبل الخبر فأجاز مطلقا قبل الخبر الكسائي وأبو الحسن وهشام وروي ذلك
عن الخليل إذا البدء الخبر وأجاز الفراء بشرط بناء الاسم مما النقص عن العرب
وابن مالك يقول بشرطه خفاء الإعراب لا أنه فيه صرح في المقصور والمضاف
إلى ياء المتكلم ويحتاج إلى نقل مذهب الفراء بعد ذلك وأما على ما إذا سمع
فيرى إجازة الرفع قبل الخبر فعلى موضع اسم إنّ ومن أجاز بعد الخبر فمذهب من
الجرمي واختاره أصحابنا أنه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة
قبله عليه ويتعين الرفع وذهب أبو الحسن والمبرد وأبو بكر والفارسي
إلى أنه معطوف على الموضع فقيل على موضع اسم إنّ وقيل على موضع إنّ واسمها
ونقل الجامع عن الفراء والكسائي أنه إنما يرفع الثاني بالعطف على المضمر المستتر
في الخبر الأول ومن قال بشيء من هذه الأقوال الثلاثة يمنع القول بالابتداء والعطف
لا كالعطف بالواو ونقول إنّ زيدًا قائم لا عمرو ولا عمرًا وقد حكى ابن مالك
الإجماع على جواز رفع المعطوف على اسم إنّ ولكنّ بعد الخبر ولا يتبين إلى حقيقة
مذهب من وفق أصحابنا وإنما الإجماع على جواز الرفع ويشترط في العطف
على الموضع أن يكون للاسم لفظ وموضع وأن يكون الموضع بحق الأصالة وأن
يكون ثم محرز للموضع ولو كان الناسخ أنّ وما كان عند المحققين مثله لا يجوز أن
تقول بلغني أنّ زيدًا قائم وعمرو بالرفع لا على الابتداء ولا على الموضع وقال

ينوع يجوز ذلك مطلقا ومنع قوم فقالوا إن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز
العطف على موضع أنّ وصلتها نحو أن تقول أن زيدا قائم وعمرو فزيد وعمرو قائم
وإن كان لا يصلح إلا للمفرد امتنع العطف على الموضع نحو بلغني أن زيدا قائم
وعمرو فإن ورد أول على حذف الخبر وكان من عطف الجمل لا مبنية على الجملة
الفعلية والعلائية لا أن كالعلائية لأن ما إذا قلت ما زيد قائما لكن عمرا
قاعد وبشرا أو وبشر مرجعت فمن أجاز العطف على الموضع بعد أن أجاز
بعد لكن ومن منع ذلك منعه وجعله على إضمار خبر المبتدأ قال ابن مالك
وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول معمولي لكن إن خفي إعراب
الثاني ومثله بقوله لكنت زيدا ضربني وعمرو أنتمي والرثيه حكاه
الفراء عن الكسائي أنه أجاز لكن عبد الله وزيد قائما وأكن عبد الله وزيد
يقومان وأكن عبد الله وزيد ما لهما كثير فيرفع زيدا في كل ما كان خبر
وخبر المنصوب مستويين وكان لا يجيز لكن عبد الله وزيد قائمين وكان قائما
لأن الرفع والنصب يستبين في قائمين وما أجازه الكسائي لا يجوز عند
البصريين ولا الفراء واتضح من هذه المسألة أن [illegible] ومثله خطأ وصحيحا
أن يقول وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول معمولي لكن إذا كان المسند
إليهما لا يستبين فيه إعراب لكونه فعلا ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية
فلو كان مثل قائمين أو قائما مما يظهر فيه الرفع والنصب لم يجز وإذا عطفت
الجملة على هذه الحروف وما عملت فيه فلا خلاف في الجواز نحو إن زيدا قائم وعمرو
منطلق وكذا في ليت وكأن ولعل إلا أنك لا تكون الجملة داخلة تحت التمني
والترجي والتشبيه فإذا قلت ليت زيدا منطلق وبكر قائم لم يكن فعل
بكر متمنى لأنه مقطوع من جهة العطف على غير المناسب و[illegible]
مسائل من أبواب إن أجاز الكسائي ومثل عبد الله وإن زيدا قائمان
وعبد الله ولعل زيدا قائمان وكانت لعل شكا لا استفهاما وأبطله
الفراء وأبطلوا عبد الله وليت زيدا قائمان وعبد الله وكأن زيدا قائمان
وأجاز الكسائي ليت عبد الله أو زيدا منطلقان وكذا لعل وكأن وأجاز

إن زيدا أو عمرا قائمان وأجاز ليت زيدا أو عمرا قائمين وأجاز إنما خفي أن فيها
جالسين أخويك تنصب جالسين على الحال وقال أبو العباس هذا خطأ وأجاز
ذلك على أن يكون جالسين خبر أن وأخويك بدل وأجاز الكوفيون على أن
يكون أخويك ترجمة وحكى الكسائي إن سماننا يعلون صبيانا تجعل
يعلون في موضع الحال وموجبة للأخفش وأجاز ابن كيسان إن فيها قائما
ويقعد أخويك ومنعه الكوفيون وإذا تقدمت الظرف والمجرور فقلت
إن فيها زيدا قائما وإن أمامك عمرا جالسا اختار سيبويه والكوفيون النصب
في قائم وجالس فإن بدأت بالاسم نحو إن زيدا فيها قائم اختاروا الرفع
وزعم أبو العباس أن التقديم والتأخير في هذا سواء وإذا أنكر الظرف نحو
إن زيدا في الدار وإن فيها جاز الرفع والنصب عند البصريين ولم يجز عند
الكوفيين إلا النصب ولو اختلف الظرف بتكرير نحو إن زيدا في الدار جالسا
فيها حضرتما والفراء لا يجيز إلا النصب وقال ابن كيسان والرفع
عندي جائز وإذا عطفت على اسم إن وأخواتها فالخبر على حسب
المتعاطفين تقول إن زيدا وعمرا قائمان ولا يجوز قائم إلا حيث يخرج
وقاسه الكوفيون على أن الواو بمعنى مع فإن كانت للعطف لزمت المطابقة
وخرج أكثر النحويين ما سمع من ذلك على العطف حذف الخبر من الأول لدلالة
الثاني عليه وخرجه الفارسي على أنه لما كان زعما أخبر عنهما بخبر
الواحد فجعله من باب [illegible] فما العيبان [illegible] وإذا جئت بفيس
لزمين تامين مثلا صفين كان نحو إن في الدار عندك زيدا فأولهما خبر إن
والثاني صلة للأول ويجوز العكس واتفق الكوفيون على أن الظرف إذا كان
موضع اسم لا يحتمل فيه ويجوز صلة بلا اسم فعكسا أن يقال إن في الدار زيدا
عندنا على أن عندنا صلة في وقال الفراء من قال إن بك [illegible]
المال لا يقول إن بك المال [illegible] قال الفراء ولو سمعته لم أجز لأن
يقال بك المال [illegible] وقال [illegible] وليس هذا [illegible]
رواية إن [illegible] وإذا جئت بظرفين تامين [illegible] نحو إن في الدار عبد الله بك

وأمّا وإن بمنزلة الواو وإنما جاز الرفع والنصب وزعم محمد بن سعدان أنّ
مثلا لا يجوز وقال ابن كيسان الرفع لا الاختيار فإن خرجت الفاء فقلت
إن زيدا بمنزلة الدار راغب وإن زيدا في الدار زيدا راغب وإن زيدا فيها في
الدار راغب جاز الرفع والنصب والكوفيون لا يجيزون النصب وتقول
إن زيدا فيها الدار قاعد آكل أجاز أكثر النحويين الرفع والنصب
وقال ابن كيسان لا يجوز عندي النصب وتقول إن من خير الناس أو خيرهم
زيدا وذهب الكسائي وقتيبة بن الوليد إلى أنه يرفع خيرهم وينصب زيدا
فزيدا اسم إن ومن خير الناس في موضع الخبر وخيرهم مبتدأ محذوف الخبر التقدير
إن من خير الناس زيدا أو خيرهم هو وأجاز ارتفاع خيرهم على أنه خبر مبتدأ
محذوف التقدير أو هو خيرهم وذهب أبو جعفر النحاس إلى رفع خيرهم ورفع
زيد فيرفع زيد على الابتداء ومن خير الناس في موضع الخبر وأو خيرهم معطوف
واسم إن محذوف ضمير الشأن وذهب أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي إلى نصب
خيرهم ورفع زيد فاسم إن محذوف وأو خيرهم منصوب بإضمار إن لو كانه
إن تقديره إن من خير الناس زيد أو إن خيرهم زيد وأجاز الجمهور إن زيدا
فيها قائما ومنع ذلك ابن الطراوة وإذا كررت إن في المعطوف وأخبرت
عن المتعاطفين خبرا واحدا نحو إن زيدا وإن عمرا منطلقان لم يجز والحروف
كلها لا تعمل في حال ولا ظرف ولا يتعلق بها حرف جر إلا كأن على ذلك لو
قلت ليت زيدا اليوم [illegible] لم يجز وذكر بعض أصحابنا الإجماع على
ذلك وليس بصحيح وقد أجاز بعضهم أن تعمل ها التنبيه في الحال وهو
نص الزمخشري في مفصله على أن ليت ولعل وكأن ينصبن الحال [illegible]
أخواتها وكأن تعمل في الحال بلا خلاف [illegible] من الحروف ما يعمل في ظرف
وحال إلا كأن وكاف التشبيه وقد فارقت أخواتها وقد وقعت نعتا
للنكرة وحالا من المعرفة وخبرا لكان وأخواتها

باب لا العاملة عمل إن

شرط عملها أن لا تتكرر وأن تكون [illegible] وما

واعلم أنها وأن يقصد بها خلوص النفي العام فإن لم يقصد ذلك لا عمل إن بل
يرتفع ما بعدها بالابتداء فيحتمل ذلك النفي العام ونفي الوحدة
ونفي الوصف وأن يليها اسمها فإن فصل بينهما رفع ولم تعمل وقد ذهب
الرماني إلى أنه يجوز الفصل ويرجع إلى النصب والعمل ويبطل البناء لحصول
الفصل وجاء في الشعر [illegible] ولا منها بد [illegible] وبني [illegible] ولا ينفك
وزاد بعضهم في الشروط أن لا تقع بين عامل ومعمول نحو قولك جئت بلا زاد
ولا إن دخلت على معرفة [illegible] وإن دخلت على نكرة ووجدت
الشروط السابقة عملت عمل إن واسمها مفرد ومضاف ومشبه بالمضاف
ويسمى أيضا مطولا وممطولا من قولهم مطلت الحديدة إذا مددتها فالمضاف
والمطول معربان نحو لا صاحب بر ممقوت ولا راغبا في الشر محمود والمفرد
هنا وفي باب النداء ضد المضاف والمطول وسواء كان مفردا أو مثنى أو مجموع
المفرد نحو لا رجل واختلفوا في فتحة الحركة فذهب أكثر البصريين إلى أنها
حركة بناء منهم أبو جعفر والمازني والمبرد والفارسي وذهب الكوفيون
والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني إلى أنها حركة إعراب ونسب ذلك إلى
س والقائلون أنها حركة بناء جمهورهم على أن لا عاملة في الاسم وإن
كان مبنيا فهو في موضع نصب وذهب قوم إلى أنها لم تعمل فيه شيئا
بل هو وهي في موضع رفع وبناؤه لتضمنه معنى من لا التركيب مع لا إذ
لا [illegible] ما من رجل وإن كان مثنى أو مجموعا بالواو والنون فالقائلون بأن
حركة لا رجل حركة بناء يقول يبنى على ما ينصب به وهو الياء فتقول لا
ابنين لك ولا بنين لك وذهب المبرد إلى أنهما معربان فلا يجيز نعتهما
إلا النصب على اللفظ والرفع على الموضع وجمع التكسير واسم الجمع
واسم الجنس حكمه في الخلاف في حركة كحركة المفرد وإن كان مجموعا بالألف
والتاء نحو لا مسلمات فذهب قوم من المتقدمين وابن خروف من المتأخرين
إلى كسر التاء والتنوين وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين وذهب
المازني والفارسي والرماني والصقلي إلى بنائه على الفتح قال ابن جني

فإن أضيف لفظًا أو تقديرًا نحو لا مسلمات زيد ولا مسلمات لك بني على
الأصل لأنه معرب وإن ركبته مع اسم لا حذف فبطلت لا سرح مسلمات
ومنعوت لا اسم على الجمع فبعض من قال لا مسلمات بالفتح بفتح التاء
لأنها فتحة بناء التركيب فإنه لا يعلم له وعلى قياس لا تكثرين تكسر ممتنعًا
بلا أصل والصحيح جواز الفتح والكسر من غير تنوين وبه ورد السماع
ولو علموا بالسماع ما اختلفوا ولا خلاف في أن الخبر مرفوع بلا الداخلة
على المضاف والمطول واختلفوا فيه في غيرهما فمذهب الأخفش
والمازني والجمهور أنه مرفوع بلا كحالهم مع المضاف والمطول وذهب
المحققون إلى أن لا وما ركبت معها في موضع مبتدأ والخبر المرفوع خبر عنه
ولم تعمل لا فيه وهو الظاهر من كلام س وثمرة الخلاف تظهر في نحو لا
رجل ولا امرأة قائمان فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك وعلى قول
الآخرين يجوز وقوله : فلا لغو ولا تأثيم فيها : على قول
الأخفش لا يكون فيها إلا خبرًا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف وعلى
القول الآخر يصح أن يكون فيها خبرًا عنهما وقياس قول الكوفيين أن يكون
الخبر مرفوعًا بخبر المبتدأ لأن تصرف العامل لا اسم أولى فيكتفي كما تقول إن خبر
إن والحروف في هذا الباب لا يكون إلا نكرة فلا يجوز لا كريم أنت ولا فاضل زيد
فأما ما حكاه الأخفش من قولهم لا موضع صرفة أنت فموضع منصوب
على الظرف وأنت مبتدأ والظرف خبره ولم تكرر لا لأنه جرى في
الكلام مجرى المثل قاله المازني وأما قولهم لا فتى مثلا ألا أنت ولا رجل
أنت فعلى إضمارهم والخبر إن كان غير معلوم فلا يلزم ذكره نحو لا أحد
أغير من الله وقول الشاعر : ولا كريم من الولدان مصبوح
مصبوح خبر عند س وزعم ابن الكمال أنه يمكن أن يكون صفة والخبر
محذوف أي في الوجود وإن كان معلومًا فالمختلفين القول فقال صاحب
البديع وأهل مالك إن أهل الحجاز يظهرون خبر لا فيقولون لا رجل أفضل منك
ويحذفونه كثيرًا فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس أي لك وعليك وبنو تميم

لا يثبتونه وقال ابن عصفور بنو تميم يلتزمون حذفه إذا كان إنما يظهر فيه الرفع
وقال أيضًا إن كان ظرفًا أو مجرورًا فالحذف وإلا فالإثبات أو غيرهما فبنو تميم
يلتزمون الحذف وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات وقال س والزمخشري
يعني عليه في زمان أو مكان ولا كتك تضر وإن شئت أظهرته لا رجل ولا
شيء تريد لا رجل في مكان ولا شيء في زمان والدليل على أن لا رجل في موضع
اسم مبتدأ قول العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك وشرح السيرافي
كلام س بأن بني تميم كثيرًا يحذفون الخبر وأهل الحجاز يظهرونه وقال
أصحابنا في قول س ولا كتك تضر يعني في جميع اللغات وقوله
وإن شئت أظهرته يعني في لغة أهل الحجاز انتهى ومن حذف الخبر قوله تعالى
قالوا لا ضير وفلا فوت ولا ضرر ولا ضير ولا عدوى وأكثر ما يحذفه
الحجازيون مع إلا نحو لا إله إلا الله ويضمرون فيه الرفع أو لنا أو في الوجود
ورفع ما بعد إلا على البدل على الموضع أو الصفة على الموضع ويجوز النصب
على الاستثناء وزعم الجرمي في الفرخ أنه لا يجوز فيه المرفوع بعد إلا لما
ترفع وقد جاء س لا حرجبيا إلا زيدًا وكذا في قوله
لا أشر للمغصوب إلا مضيقًا ... وربما حذف الاسم وأبقي
الخبر نحو قولهم لا عليك أي لا بأس عليك ولا يكون في غير لا عليك قال ابن
خروف لا يقال لا بك ولا إليك ولا فيك وزاد خلفه الباء على لا جمع في
غيرها قالوا جئت بلا شيء والغالب الجر وفي دخول الباء على الخبر
حكاية جوزه أبو علي في التذكرة ومنعه بعضهم فلا يجيز لا رجل بأفضل منك
ويتأول لا خير بخير بعده أي إنما على أن الباء ظرفية في موضع الخبر ونحو الدار
صفة للاسم وقال ابن مالك الرضى تركيب النكرة مع الزائدة كقول الشاعر
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ... إذن للام ذوو أحسابها عمرا
وما يعامل غير المضاف معاملة المضاف مراتب وأخ ومثنى وغلام وما أشبه ذلك معاملة
المضاف فينزع منه التنوين والنون إذا جرها بعده بلام فيقولون لا أبا لك ولا
أخا لك ولا يدي لك بالخلم ولا غلامي لك ولا بنين لك ولا بنات لك ولا عشري لك وحكاه

مثل ابن مالك والشعر الوارد على القياس لا أخا لك ولا أبا لك ولا يدين لك ولا بنين لك
وفي هذه المسألة مذاهب أحدها مذهب هشام وابن كيسان
واختاره ابن مالك أن يكون لا أسماء معربة ليست مضافة والمجرور باللام
في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع
التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع الثاني ما ذهب إليه الجمهور
من أنها أسماء أضيفت إلى المجرور باللام واللام مقحمة لا اعتداد بها ولا تتعلق
بشيء البتة والخبر على هذين المذهبين محذوف الثالث ما ذهب إليه
الفارسي في أحد قوليه وأبو الحجاج بن يسعون وابن الطراوة أن قول العرب
لا أبا لك ولا أخا لك وشبههما أسماء مفردة جاءت على لغة من قصر الأب والأخ
في الأحوال كلها والمجرور باللام في موضع الخبر وما قاله النحويون من جواز
لا يدين لك [illegible] بالقياس وقالت العرب لا أبا لي ولا أخا لي ومعنى البيت
في قولهم لا أخا لك فاعرفن شاذ أو جاء على لغة من قصر الأب ولا يجوز أن تقول
لا جانبين ولا أخا لك أو منفصل اللام بين المضاف على لغة ولا بين ما أضيف إليه
ومن اعتمد إقحام اللام بين المتضايفين إذا كان المضاف إليه معرفة ويجوز في
نحو لا غلامين لك ولا جاريتين لك أن يكون من هذا الباب ويكون الخبر محذوفا ويجوز
أن يكونا غير مضافين والمجرور في موضع الخبر وحذف التنوين لأجل بناء الاسم مع لا
ولا يجوز حذف اللام وإنما ضرورة في الكلام ولا في الشعر إلا قولهم لا أباك
في ضرورة الشعر خاصة وتأول ابن مالك لا أباك الواقع في الشعر بأن
يكون مقصورا على لغة القصر وهو يقول ما قد ذهب إليه ابن الطراوة إلا أباك الموت وذكر
النحاة أن اللام المحذوفة مقدرة وأن كانت إذا أتي بها مقحمة زائدة وقيل
على إرادتها قولهم لا أبالي إذ لو لم تكن مرادة لقال لا أباك وقالوا لا أباك
ولا أب شانيك بحذف الهمزة من لا أباك واللام وحذفها وحذف الياء من لا أب
شانيك يريدون لا أبا لك ولا أبا لشانيك وإذا كان المجرور الضمير تعين إثبات النون
وحذف الألف فتقول لا يدين لك ولا أبا لك ولو فصل اللام جاز أمرا أو ظرف
نحو لا يدين بها لك ولا يدي اليوم لك ولا غلامي عندك امتنع ذلك في الاختيار

حتى قال يونس فإذا جاز ذلك في لا خيرا منك فالأحسن أن تقول لا ضاربا زيدا يوم الخميس
وفي كتاب سيبويه أن يونس يفرق بين الفعل إنما هو في أجاز العطف فيه فصح
الكلام ولم يجز بالعطف الثاني وأجاز من العطف بينهما لجملة لا اعتراض فقال
لا أبا ما علمك لك وقال ابن مالك وقد يجاب على المطالب مشابه بالعمل فيمنع
تنوينه عند من يشابه بالعمل المعمول نحو لا خيرا من زيد عندك ولا طالعا جبلا
في الدار ولا حسنا وجهه لك ولا عشرين درهما عندك فأجازوا من المثال وما
أشبهها نزع التنوين وهو عاملة فيما بعدها وهو مذهب الجمهور لزوم التنوين
والنون في الأسماء إذا كان عاملا فيما بعده وقد ذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز فيه
التنوين وترك التنوين وهو عنده أحسن من إثباته وقد ذهب البغداديون إلى
جواز بناء النكرة وإن كانت عاملة في منصوب بعدها أو مجرور وقد ذهب الكوفيون
إلى جواز بناء المطول فيقولون لا ضارب زيدا كثيرا ولا قائل قولا حسنا وإذا
دخلت لا على مركب نحو لا خمسة عشر لك فلا تركيب مع لا والحركة فيه على حالها
التي كانت فيه قبل دخول لا لا حادثة بسبب لا ألا ترى أنك لو قلت لا خمسة عشر
لك لبقي على حاله ولم يتغير بسببها **فصل** زعم ابن مالك أن اسم لا إذا فصل منصوب
لا أو كان معرفة بطل العمل بالإجماع وليس كما ذكر لأن لا إذا فصل منصوبها فقد
تقدم لنا فيه مذهب الرماني وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل لا فيه فإن كان مبنيا
نصب وزال البناء وأما إذا كان معرفة فالإجماع من المحققين على أن لا
لا تعمل فيه وأجاز الكوفيون بناء اسم العلم سواء كان مفردا نحو لا زيد
ولا عمرو أو مضافا كنية نحو لا أبا محمد ولا أبا زيد فإن كان مضافا إلى الله والرحمن
والعزيز أجازوا أن تعمل لا فيه فيقولون لا عبد الرحمن ولا عبد الله ولا عبد العزيز
وبعضهم يسقط أل من الرحمن والعزيز فيقول لا عبد عزيز ولا عبد رحمان
وحكى الفراء فقد عبد العزيز وقيل فلا عبد عزيز ولا عبد قل له وقال الفراء
أيضا لا عبد الله لك لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد ولا يجوز لا عبد الرحمان
ولا عبد العزيز وكان الكسائي يقيس على لا عبد الله لك لا عبد الرحمان ولا عبد العزيز
ومن كلامهم قضية ولا أبا حسن لها إذ أسكن كثيرون فلا كسر بعد وإذا أضمر

فيجوز فيها فتحه بغير تنوين، أمّا البصرة فلا بصرة لكم، وأمّا بغداد فلا بغداد لكم.
لا هيثمَ الليلةَ للمطيّ   ولا أميّةَ بالبلاد   ولا يزيدَ مثله
وهذا ونحوه عند البصريين مؤوّل بالنكرة باعتبار وجهين أحدهما أنه
يقدّر لكلّ من تسمّى بهذا الاسم فطرأ فيه عموم فأطلق صيغته على كل من
هذا اسمه، وعلى هذا الوجه تنزع أل منه. والثاني أن يكون على حذف
مضاف وذهب المضاف بذكر تعريفه ولا مثل هيثم وكذلك باقي هذه الأمثلة
وعلى هذا الوجه ما حكاه الكسائي من قول بعضهم لا أبا حمزة لك، يريد لا
مثل أبي حمزة، فقال بعض العرب بل هو أنه ليس على الوجه الأول إذ لو كان على
التنكير على الوجه الأول لانصرف، قالوا ويدل على صحة الوجه الأول أنهم
جعلوه وصفوه بالنكرة قال الفرّاء من قال لا أميّة لم ينعته نعته
بنكرة وإن كان له لفظ التعريف لتركه في أوليه قال لا أميّة عاقلا لك ولا نعت
العاقل لمشابهته مذاهب النكرة. وقال ابن خروف إذا كان على حذف مثل فلا يجوز
وصفه لا بمعرفة ولا بنكرة، وأجاز الكوفيون دخولها على المضمر الغائب
وتكون بمنزلة ليس ولا ... ولا سيّما على أبي جعفر وحكاه
إن كان أحد ممن هذا البيع فلا هو بأحد ولا يعرف هذا البصريون وإذا أتت
هذا هو مرفوع على الابتداء وحذف الخبر لأن المعنى عليه ولم تتكرر لا
على سبيل الشذوذ، وأجاز المبرّد أيضًا لا ... في الدار ولا ... في الدار على أن يكون
اسم لا محكومًا بتنكيره، وهو منقول عن العرب لكنه شاذ قليل لا يقاس عليه
وأمّا قولهم لا قسام فقال ابن جني سألت أبا علي كيف دخلت لا المختصة
بالنكرة على قسام وهي معرفة، وعند الجماعة معرفة فقال لأن العرب
لما استعملت ... ترى أنك تقول في كل موضع لا قسام وقالوا ... وقسام
استعملها جرت مجرى النكرة فساغ دخول لا عليها ... ببعض كلامها لما
تقول العرب ... معرفة ... وإذا الفصل ... وكان معرفة
لزم فيها التكرير لزم تكرار لا كقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
ولا زيد في الدار ولا بكر، وهو منقول ... عن ابن خروف ... المبرد وابن كيسان

فأمّا يجوز أن لا تتكرر وهو عندنا لا يكون إلا ضرورة، وكذا الخلاف في خبر
المبتدأ إذا كان منفيًّا بلا وموصوفة أو جملة اسمية، وفي النعت وفي الحال نحو زيد
لا فقيه ولا شاعر وزيد لا فقيه ولا أديب فاضل ومررت برجل لا فاضل ولا كريم وصحبت
لا مميزًا ولا مستبصرًا وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها وهو قليل قال
فلا هو أبداها ولم يتجمجم   فإن كان الاسم في معنى الفعل لم يلزم
تكرارها نحو قولك لا سلام على زيد ولا سلّم الله عليه ولا قولك أن تفعل لا ينبغي
ولابك التقوى معناه لا يسوءك الله. وإذا قلت لا حول ولا قوة إلا بالله جاز فيها
خمسة أوجه فتحهما بغير تنوين، وفتح الأول ونصب الثاني منونًا معطوفًا على
لفظ اسم لا، ولا الثانية زائدة للتأكيد ومنه: لا نسب اليوم ولا خلّة
خلافًا لابن ... وجماعة فإنهم لا يجيزون التنوين في الثاني في هذا التركيب إلا
ضرورة. وفتح الأول ورفع الثاني منونًا معطوفًا على موضع لا مع اسمها أو
على أنه اسم لا العاملة عمل ليس، وعلى العطف على الموضع خرّج س وأبو علي قوله
لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب   وأجاز المبرد أن يرتفع على الابتداء
والخبر محذوف. ورفعهما كقوله تعالى لا بيع فيه ولا خلّة في قراءة من رفعهما، فقيل
إن كان النفي غير عامل لم تعمل وارتفعا على الابتداء أو عاملة جاز أن تكون لا
بمنزلة ليس في العمل وأن تكون الأولى بمنزلة ليس ولا الثانية للتأكيد ولا ...
محكوم على اسم ليس ولا يكون للإهمال. ورفع الأول وفتح الثاني كقوله
فلا لغو ولا تأثيم فيها   ولا يجوز تنوين المفتوح إلا ضرورة وإذا
عطفت لا الثانية رفع الثاني على الموضع أو نصبه على اللفظ وحكى ابن خروف
أنّ من العرب من يحذف التنوين من المعطوف فيقول لا رجلَ وامرأةَ على نية لا، وهي
لغة ضعيفة. وإذا وصفت اسم لا جاز نصب صفته نحو لا رجل ظريفًا عندك
ولا رجل ظريفَ ... في الدار ولا رجل ظريفًا ... في الدار وهذا الوجه أكثر في
الكلام وأحسن، وجاز رفعها سواء أكان اسم لا مبنيًّا أم معربًا وسواء
أكانت الصفة مفردة أم مضافة أم مطولة ومتصلة بالموصوف أم منفصلة
تقول لا رجل ظريفٌ عندك أو ظريف زيدًا أو ظريفًا ... ولا ظريف زيد فيها ...

غير موضع أنك ما أسب انتفى وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا فتارة يراد
صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ولا توبيخ خلافا
للأستاذ أبي علي إذ زعم أنه لا بد من إنكار وتوبيخ ولا يكون لصريح الاستفهام
عن النفي المحض والصحيح وجوده في كلام العرب لكنه قليل ومنه قول
العرب أفلا قماص بالعير وقوله

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد   وهذا كلام حق أنه لا يشركه

ما زعمه الأستاذ أبو علي وتارة يراد به الاستفهام على طريق التقرير
والإنكار والتوبيخ نحو قوله

ألا طعان ألا فرسان عادية   وقوله
ألا ارعواء لمن ولت شبيبته   وحكم لا في هذين المعنيين

حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها وإعمالها عمل إن وعمل ليس وجميع
أحكامها في ذلك وتارة يدخلها معنى التمني فمذهب الخليل وسيبويه والجرمي
أنها لا تعمل إلا عمل إن ولا تلغى خاصة فيبنى معها إن كان مفردا وينصب إن كان
مضافا أو مطولا ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها
إلا على اللفظ خاصة دون الموضع ولا تلغى بحال ولا تعمل عمل ليس تقول ألا غلام لي
وألا ماء باردا ولا ماء بارد ولا البابي ولا غلامي لي ولا غلامين أو
جاريتين ولا ماء أو لبنا ولا ماء وعسلا باردا إذا دخلها معنى التمني قال
سيبويه ومن قال لا غلام أفضل منك لم يقل في ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب
لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنيا عن الخبر وزعم المازني والمبرد
أن حكمها وهي للتمني حكمها مجردة من الهمزة لمحض النفي فيكون لها خبر في اللفظ
أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تعمل عمل
ليس وأن تلغى والصحيح مذهب الخليل وسيبويه لأنه مذهب حتى يكون التمني
واقعا على الاسم وفي مذهب المازني على الخبر ومثالها في التمني قوله

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه   فيرأب ما أثأت يد الغفلات

برفع مستطاع رجوعه مبتدأ وخبره مستطاع والجملة في موضع نصب على الصفة

وسأل ابن جني الفارسي فقال إذا كان قولك ألا رجلا هو على معنى
ألا أجد فهل تقول إن رجلا منصوب بنفس ألا أو هو منصوب بإضمار الفعل
المراد فقال بل هو منصوب بإضمار الفعل المراد المقدر فقلت له فبأي التنوين
فقال إذا جاز مع الحاجة حذف ما شيء كان مع الفعل أجدر أن يبقى
وهذا المخالف لمذهب سيبويه والخليل والجرمي الذي تقدم في أن الاسم منصوب
بنفس ألا وأما ألا التي للتحضيض وعبر عنه ابن مالك بالعرض وكلاهما من كلام
النحاة أنها مركبة من همزة الاستفهام ولا التي للنفي ودخلها معنى التحضيض
والذي أذهب إليه أنها بسيطة وضعت لمعنى التحضيض كألا التي هي بسيطة
إذا كانت للتنبيه والاستفتاح ومن خالفت به المعنى والحكم فلا
يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا وإن كان ما يفسره نحو قوله

ألا رجلا جزاه الله خيرا   حمله الخليل على التحضيض وأضمر الفعل

كأنه قال ألا تروني رجلا وزعم يونس وأبو عمر أنه نون مضطرا حملا
على التمني وأما ألا التي للتمني فإذا هي قبيل التركيب لما بين النفي والتمني
من المعنى إذ كلاهما معدوم ونحن نقص أحكام لا في ألا التي للتمني على
مذهب سيبويه ونرجح أحكامها على رأي المازني والمبرد ومن أحكام ألا
وإنما يكون لا التي لنفي الجنس ما قاربه التركيب لا تقع بعد كلام مستقل
إلا إذا كانت بمعنى غير نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين ونحو
زيد ضعيف وما أحمر ولا يجوز دخولها على الفعل لا تقول أتيت غير زيد ولا عمرو
ولا يعمل ولا تقول لن يقوم زيد ولا يقعد ولم يقم زيد ولا يقعد

باب الفاعل

هو المفرغ له العامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به فالمفرغ له العامل
يكون ظاهرا أو مضمرا أو مستترا به ونداء وأن يدفعا ولو بتقدير
تشبيه أن أو مصدرية نحو يعجبني أنك تقوم أو أن تقوم

ويجز المرء ما أذهب الليالي   وما كان حرصا لو مثقف

أي فيا مذ وذهاب الليالي ومنك ولا يختص بالاسم لا حرفه مصدري

مع ما فيه خلاف عليه وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب هشام وثعلب وجماعة
من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يسند الفعل إلى الفعل فأجازوا يعجبني يقوم زيد
ويظهر لي أداء زيد أخ عمرو وذهب الفراء وجماعة إلى جوازه إن … لم يكن
الفاعل فعلا قلبيا وشمل قولنا المفرغ له العامل من مذهب الكوفيين
والبصريين ولم يشمله تقديم الفاعل كما فعله أصحابنا لأنه حكم مختلف
فيه فلا يدخل في الرسوم فمذهب البصريين أنه يجب تقديم العامل على
الفاعل وذهب الكوفيون إلى جوازه وثمرة الخلاف تظهر في التثنية
والجمع فيجيز الكوفيون الزيدان قام والزيدون قام ولا يجيزه البصريون
وذكر الخلاف في هذه المسألة أصحابنا وابن الدهان في الغرة وابن
كيسان عن ثعلب وقال الزجاجي أجمع النحويون على أن الفاعل إذا
قدم على فعله لم يرتفع به فقال الجرميون يرتفع بالابتداء والفعل بعده
عنه يرفع ضميره وقال بعض الكوفيين يرتفع بالضمير الذي في الفعل وقال
بعضهم يرتفع بموضع الفعل لأنه موضع خبر وقد كان يقول ثعلب إنه …
والتأمل يشمل اسم الفاعل وما جرى مجراه في العمل من الأسماء وظرف ونحو …
ومؤول ومن الجوامد نحو عرفج كله فيه لا اشتقاق والصفة المشبهة
وغير المشبهة ولا مثله والمصدر المنحل لحرف مصدري ولا اسم الموضوع
موضع الفعل مصدرا كان أو غير مصدر والظرف والمجرور ولا يخفى لا
يشترك لا اعتماد في اسم الفاعل وما حمل عليه ولا في الظرف والمجرور وغيره
يشترك ومما جاء فيه الرفع على الفاعلية ولا ابتداء ومثل نحو قولهم
مررت برجل مثلك أبوه وأحسن منك أخوه وبرجل سواء عليه الخير والشر
وبرجل أيما رجل أخوه وحسبك من رجل أخوه وبرجل أخ له … وأب له …
وبرجل أبي عشرة أبوه وبرجل كل ماله درهمان وبسرج خز صفته وبجبة
ذراع طولها وبحية ذراع فانه طوله وبصحيفة طين خاتمها وبقاع
عرفج نبته وبرجل مائة إبله والعامل … للفاعل على مذهب من
لفظا نحو قام زيد أو تقديرا نحو ما قام من رجل وكفى بالله على … قال

في أن الباء زائدة وأعجبني شرب زيد العسل أي ما قام من رجل وكفى بالله وشرب
زيد العسل وذهب قوم إلى أنه ارتفع بشبهه المبتدأ وقوم إلى أنه ارتفع
بكونه فاعلا في المعنى وشبه … خلف وقوم إلى أنه ارتفع بالإسناد
ونسب لابن … خلف والفعل يدل على فاعل مطلق والجميع في … الذهن
بالالتزام لكن الذي على مطلق الحدث والزمان بخلاف … إلى …
والفعل بالنسبة إلى الفاعل واجب الذكر وواجب الحذف وجائز الحذف
فالأول ما لا يدل على حذفه والثاني إذا ولي ما يختص بالاسم وتقدم
ما يفسره نحو وإن أحد من المشركين فيما يجوز … الكلام بشرط
أن يكون الفعل بعد الاسم ماضيا أو يكون مضارعا بلم نحو إن زيد جاء … لم يخرج
ولا زيد لم يجيء … وأما ما غير ما يختص بالشعر نحو قوله

فمتى واغل ينبهم … أي متى ينبهم واغل ينبهم وكذا إن زيد

يقم أقم معه لا يجوز إلا في الشعر وأجاز الأخفش في نحو إن زيد يقم أقم معه
الرفع في زيد على الابتداء وقال الرفع على فعل مضمر قبل أبو حيان وإن
ولي الاسم … لا استفهام نحو أزيد قام فالمختار حمله على إضمار فعل تقديره
أقام زيد قام ويجوز أن يرتفع على الابتداء وقام في موضع الخبر والثالث
إذا أشعر به ما قبله فيجوز حذف الفعل نحو قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال بفتح الباء فيسبح … رجال فاعل بفعل محذوف … قبله
أي يسبحه رجال على … ولا … على الفاعلية شركة وفيه
أنه لا يلبس في الفعل لو قلت يوعظ في المسجد رجال لا التبس أن يكون مفعولا
لم يسم فاعله وأن يكون فاعلا فلا يجوز إضمار الفعل على أن رجال فاعل وفيه
القياس على ما سمع من ذلك باعتبار شرطه خلاف فالجمهور على أنه لا يقاس
على ما سمع من ذلك وذهب الجرمي وابن جني إلى القياس عليه فجعلا
أكل الطعام زيد وشرب الماء زيد أو … النار بكر وأجاز بعض
النحويين … زيد عمرا … ليضرب زيد عمرا إذا كان ثم ما يدل على إضمار الفعل ولم
يلبس وقد منع … ولا … كما أجاب به نعم نحو بلى زيد

ثم قال ما قام أحدٌ أو استفهام نحو من قال هل جاءك أحدٌ التعريض بلى قام
زيد وجاء زيد ويجوز أن يرتفع رجال في الآية السابقة وزيد في جواب النفي
والاستفهام على حذف مبتدأ أي المسبح رجال والقائم زيد والجائي زيد
وإن كان الأولى إضمار الفعل وكذا قوله رجال جواب لمن قال من يسبحه
فيقال رجال كما قال من في قوله ألا رجل [illegible] زيدا وأما عمرو كأنه قال من
[illegible] المتمنى فقال زيد أو عمرو ولا يجوز حذف الفاعل إلا مع المصدر نحو
قوله تعالى أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفي باب النائب بتغيير صيغة
المسند إليه نحو ضرب زيد أو مع عامله المدلول عليه بقول القائل من أكرم
فتقول زيدا أي أكرم زيدا وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذفه وحده دون
عامله وذلك مشهور عنه في باب الإعمال في نحو ضربني وضربت الزيدين وفي
غير هذا الباب نحو قوله . فإن كان لا يرضيك حتى تردني
أو حين يدعو الزبيدون ولا يرضيك شيء وقال ابن مالك ويرجح ترجيح الحذف أن يجعل
الفاعل جملة مصدرا مؤولا وتقديره ما يدل عليه من اللفظ والمعنى نحو قوله
تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه فالفاعل أن المعنى بدا لهم سجنه
ولا يجوز مثل هذا إلا إسناد المصدر إلى الفعل حتى يشمع بأن مثل هذا يكون أو
يكون الفعل استثناء كقاموا إلا زيدا أي جاءوا فيها هم زيد وقول الشاعر
تمشي تبختر حول البيت منتخيا لو كنت عمرو بن عبد الله لم يزد
وقد ذكروا أشياء من هذا ونحوه ردّدنا ما عليه في الشرح وخرجناه على غير
ما قال وللفاعل أحكام مع المفعول بالنسبة إلى تقديمه عليه وتأخيره
عنه نذكرها عند ذكره .

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

ويسمى كثيرًا النائب عن الفاعل لأنه ينوب عنه واصطلح ابن مالك على أن سمى
هذا الباب باب النائب عن الفاعل وذكر المتأخرون البواعث على حذف
الفاعل وقد نظمت ذلك في أرجوزتي في قولي .
وحذفه للخوف والإبهام والوزن والتعظيم والإعظام

والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والإيثار
ويجري مجرى الفاعل في تنزيله منزلة الجزء نحو ضربت وفي امتناع الحذف وفي
وجوب تأخيره عن العامل ولا يكون عامله إلا الفعل المصوغ له واسم المفعول
وفي ارتفاعه بالمضمر الذي يجعل الحرف مصدري والفعل مذاهب أحدها
أنه يجوز ويبنى عليه كما هو قول [illegible] والثاني لا يجوز والثالث أن كان الجار والمجرور
للفاعل في أصل الوضع بل المفعول جاز نحو عجبت من ضرب زيد وإلا فلا
والذي يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها ومختلف فيها المتفق عليه
أربعة أحدها المفعول به نحو ضرب زيد ثم الفعل إن كان تاما أو ناقصا
إن كان ناقصا من باب أفعال المقاربة فلا تعلم خلافا في جواز بنائه للمفعول ثم
الكسائي والفراء أجازا جعل ففعل به جعل يفعل والخلاف فيه كالخلاف الآتي
في كين يقام وإن كان من غيره جامدا كتبارك أو متصرفا نحو كان فمذهب
س والسيرافي والكوفيين الكسائي والفراء ومن تابعه إلى جوازه وقد ذهب
الفارسي إلى المنع وهو الذي يختاره وأما س فظاهر كلامه في كتابه في كان يكون
ومكون ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف ونسب قول الفارسي والعلم
قول س مكون أنه من كان الناقصة وقال ابن طاهر وابن خروف مكون من
كان الناقصة لا ينكلم به وإنما ذكر س أنه فعل متصرف يستعمل منه ما
يستعمل من الأفعال إلا الأمر ما يغ وقد نص الصيمري على أن مذهب
البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول وأجاز ذلك ونسب للكوفيين
انتهى وأما السيرافي فقال يحذف اسم كان ويحذف الخبر ويقام
ضمير مصدرها مقام المحذوف واختاره ابن خروف وقال ابن عصفور
يحذف الاسم والخبر ويقام ظرف أو مجرور معمول لها وأما الكسائي فكان
يقول في كان زيد يقوم كان يقام فيجعل في كان مجهولا ويرد يفعل إلى يفعل
ويجعل فيه مجهولا آخر وأما الفراء فيقول في كان زيد يقوم كين يقام
وفي كان زيد قائما كين قيم وكل من الفعلين فارغ لا شيء فيه وأما
مشام فقال كين يقام وكان يقام أن تثبت الرفعة لا ما قوله الرفعة

الثاني وتعديهما جميعا معا ولكن واحد من الجماعيل فيرجع الى طاجين وإن
شئت تركته لما أول على حاله ولا يجوز عند البصريين في كان زيد يقوم أو
قام ولا في كان زيد قائما أن يبنى للمفعول لئلا يبقى الضمير بلا شيء ثم ما
يعود عليه وأجاز الكوفيون كين قائم لما أن الفراء قال إن زيدا يقوم
أن يكون اسما بمنزلة زيد ورجل جاز أن تقول كين قائم وقال الكسائي والبصريون
يجيزون كين قائم على أن تريد كين رجل قائم فإن قلت كان زيد قائما أبوه
لم تبنه إلى المفعول على مذهب البصريين وجاز ذلك على مذهب الكوفيين
وكذا كان زيد حسنا وجهه فإن قلت كين حسن وجهه لم يجز على كل قول
وسترى الكوفيين يفرقون بين هذا وبين كان زيد يقوم وكذا لا يجوز في كان
زيد وجهه حسن ولا في كان زيد أبوه منطلق ولا في كان زيد قائم على أن
تضمر في كان ضمير الأمر وإن كان ثالثا لا يتعدى بحرف كان متعديا إلى مصدر
ولا زمان ولا مكان نحو ظرف وشرف فمذهب أكثر النحويين من البصريين
والكوفيين أنه لا يجوز وقد ذهب جماعة إلى [illegible] على أن فيه ضمير المصدر
وهو [illegible] وأجاز [illegible] على أن الفعل فارغ والكسائي
[illegible] على أن فيه مجهولا من ضمير مصدر أو زمان أو مكان لم يعلم أيها هو
وإن كان متعديا فإما إلى واحد وإما أكثر إن كان متعديا إلى واحد فإما
أن يكون مما الجملة في موضع ذلك الواحد أو لا إن كان فإن الجملة
إن كان فيها ضمير يعود على الفاعل [illegible] نحو قال زيد أبوه
منطلق أو لا يكون فإن لم يكن جاز أن يبنى للمفعول نحو قال زيد عمرو
منطلق فتقول قيل عمرو منطلق فأقيم مقام الفاعل فيه ضمير المصدر
الدال عليه قال والجملة بعده في موضع التفسير لذلك المضمر فلا حظ لها من
الإعراب هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الجملة في موضع
المفعول الذي لم يسم فاعله وإن كان فيها ضمير يعود عليه لم يجز أن يبنى
للمفعول وإن كانت الجملة محكية فيها ضمير غيبة عائد على فاعل قال
نحو قال زيد يقوم فتبنيها معا فقلت قيل يقام أو بغير ضمير غيبة نحو قال

زيد أقوم فيجوز أن يبنى قال للمفعول وتحكيه فتقول قيل أقوم ويجوز أن تغيرهما
معا فتقول قيل يقام هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون إلى أنه لا
يجوز ذلك في مسألة [illegible] وإن تغيير الثاني كان التغيير واجبا أو جائزا وحيث غير
الثاني لبنائه لما أول قال الكسائي فيه ضمير مجهول وقال الفراء هو فارغ
وقال بعض البصريين فيه ضمير المصدر وإن كان مما لا تكون الجملة في موضعه
نحو ضرب زيد عمرا [illegible] فلا [illegible] ضرب عمرو واختلفوا في مثل اشتكى
[illegible] اشتكى زيد عينيه فمنع البصريون والفراء لا يجوز بناء
اشتكى للمفعول وأجازه الكسائي ومثال الثانية مررت
برجل كفاك به رجلا أجازه الكسائي مررت برجل كفيت به رجلا وغلطه
الفراء وإن كان يتعدى إلى أكثر من واحد من باب أعطى مما لا أول فاعل
في المعنى جاز أن يقام لما أول فقط لا آخر نحو كسي زيد جبة وأما
الثاني فيجوز إقامته على مذهب الجمهور إذا لم يلبس فتقول أعطي درهم
زيدا [illegible] يقولون هو مفعول للفعل المبني للمفعول وهو مذهب الفراء وابن كيسان
إلى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره وقبل درهما وأخذ درهما وذهب
بعضهم إلى أنه منصوب بفعل الفاعل لما غير بني للأول وبقي الثاني منصوبا
على أصله بفعل الفاعل وذهب بعضهم إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم
يسم فاعله لما لا يقوم خبر كان مقام الفاعل وكذلك هذا وهذه المذاهب
وإن كانت ضعيفة مردودة فهي تفرع في قول من قال لا خلاف في جواز
نيابة ثاني المفعولين في أعطى وحكى أبو بكر صاحب ابن أبي بكر الخشني
عن الفارسي أنه لا يجيز إقامة الثاني مع عدم اللبس وهو نكرة مع وجود
الأول معرفة وقال الجزولي في [illegible] بعض العرب يقول كسي ثوب زيدا
وأعطي درهم عمرا وعن الكوفيين أنه إذا كان الثاني نكرة فيه إقامة
مقام الفاعل نحو أعطي درهم زيدا وإن كانا معرفتين كانا في الحسن سواء
فإن شئت أقمت الأول وإن شئت الثاني وعند البصريين إقامة الأول أحسن
وإن كان من باب ظن أقيم الأول فتقول ظن زيد منطلقا وأما الثاني [illegible]

فذهب الى انه لا يجوز اقامته وهو اختيار الجزولي وابن عصفور وذهب قوم
منهم السيرافي الى انه يجوز اذا امن اللبس ولم يكن جملة ولا شبيها بما يليه لا يكن
اقامته الا وان عدمه اولى وهو اختيار ابي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن
مالك وشرط بعض المجوزين في اقامته ان لا يكون نكرة فلا يجيز ظن
قائم زيدا فيقام المفعول الاول وبقيت الجملة منتصبة ومذهب الكوفيين
جواز ذلك فيقول ظن ايهم اخوك وقد اجاز ذلك الزجاج والنحاس في
نحو … من باب تعلم ما الكلم من العربية اذا جعلت ما استفهامية
وقرأت العلم ونوبته فيه انه مبني للمفعول وكان التقدير من باب ان
تعلم ما الكلم من العربية ومنع ذلك … في التعاليق واذا اقيم احدهما
وبقي الآخر منصوبا فمذهب … والخلاف انه منصوب بتعدية الفعل
المفعول اليه وذهب بعضهم الى انه منصوب النصب الذي كان له قبل
ان يبنى الفعل للمفعول واذا … ان ومعموليها … واشتملت
الجملة على ضمير غيبة يعود على فاعل ظن نحو ظن زيد عالم او انك عالم او
ان زيدا عالم وان وما بعدها مفسر بالمصدر فهو القائم مقام الفاعل واذا
… او الخفيفة … وفي الصلة ضمير غيبة يعود على فاعل ظن
نحو ظن زيد ان يقوم فلا يجوز الا … معا نحو ظن ان تقام او ضمير
غيبة يعود على فاعل ظن نحو ظن زيد ان يقوم فلا يجوز الا … معا غيره
نحو … ان اقوم و… ان تقوم فتقول ظن ان اقوم وظن ان تقوم
وفي مذهب الكوفيين انه يجوز ظن ان تقام فيها … والكسائي والفراء
وبعض البصريين في … قال والجرميون على … انه لا يجوز
… الثاني … لا جوازا ولا وجوبا وان كان من باب اعلم
… الاول فتقول اعلم زيد كبشك سمينا واما الثاني اذا لم يلبس … ذهب
قوم الى جواز اقامته وهو اختيار … وذهب قوم الى المنع وهو
اختيار ابن … وابن عصفور وشيخنا ابي الحسن … من شاء
… وعلى انه لا يجوز اقامته … المجتمع جواز

… بعضهم فقال لا يجوز اقامة الثاني والثالث عند من اجاز ذلك …
ان لا يلبس نحو اعلم زيد كبشك سمينا واعلم زيدا كبشك سمين وجواز ذلك
هو … ابن مالك … ان لا يلبس ولم يكن جملة ولا شبيها بها وان كان من باب
اختار … حرف الجر من … فمذهب اصحابنا على انه لا يجوز الا اقامة
الاول فتقول اختير زيد الرجال واختير … من الرجال وبالخير وهذا
ورد السماع عن العرب وهو مذهب الجمهور ومنع الفارسي واجاز … الفراء
واختار ابن مالك انه يجوز اقامة الثاني مع وجود الاول فتقول اختير الرجال زيدا
وقال ابن السراج لا يجوز … من الخير زيد الا على القلب الشاذ … التي
تقوم مقام الفاعل وهو المصدر والمصدر ان كان للتوكيد فلا يقام وان كان
لغير التوكيد وكان لا يتصرف نحو معاذ الله وعمرك الله فلا يقام او متصرفا
مختصا بنوع من الاختصاص كتعريف العهد او الوصف او الاضافة اولا او كان
اسم نوع … كان ملفوظا به نحو سير … شديدا … مدلولا عليه بغير
عامله نحو قولك بلى سير لمن قال ما سير … شديد … على قوله
سير … شديد او كان مدلولا عليه بالعامل كقولك جلس او ضرب … اي
جلوس او ضرب … وتقسيم … اي من جوازه …
ومذهب الفراء والكسائي ومشايخه … وقال ابن ابي الربيع انه لا كان
المصدر موكدا … ينزل الفعل … ان يعلق به … غير متصرف نحو جلس
دونك فقال … وجعل … يعود على المصدر المفهوم من
جلس الشي واذا اختص المصدر بوصف مقدر جاز ان يبنى الفعل للمفعول
فتقول سير … من … ابن عصفور … بالجار
… المبرد … اذا كنت … من السير
واذا حذف المصدر … اقامة صفته غير … خلافا … الى
انه لا يجوز لا تقول سير عليه سريع ولا … سريع … حثيثه فلا
تنصب الوصف على الحال … ابن عصفور … ان … باقامة
صفة المصدر … على ان ذلك لا يقام وذهب الكوفيون الى جواز

إقامة للوصف فتقول سير عليه حسن أي سير حسن وسير به سير أي سير
سريع لأنها في شرين وبين فإنهم لا يجيزون فيهما إلا النصب يقولون سير
عليه شرين وبينا وكذلك يقولون في أفعل منهما مطابقا لأن البصريين ينصبونها
يقولون ضرب أشد الضرب وأشد الضرب وأولع أشد إذا يلائم
ولا يجيزون الرفع وأجاز البصريون الرفع في مثل هذا الوصف المطابق
إذا لم يضمر في الفعل ما يقوم مقام الفاعل فتقول ضرب أشد الضرب
وأشد الضرب فإن كان المصدر قد أشبع فيه وناب عن الظرف
نحو مقدم الحاج وخلافة فلان وخفوق النجم جاز أن يقام نحو سير
عليه مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة عمر الثالث مما يقام
مقام الفاعل وهو الظرف المتصرف فإن كان غير مختص فلا يقام
كان ظرف زمان نحو وقت وحين أو ظرف مكان نحو مكان وإن كان
مختصا وكان غير متصرف وهو ظرف زمان كسحر وضحى وعشية وعتمة
من يوم بعينه فلا يجوز أن تقيم فإن كانت نكرات جاز فيها الرفع على
سبيل المجاز والنصب على الأصل وأجاز الكوفيون الرفع في المعرفات
فإن كان متصرفا جاز أن تقيم فتقول سير عليه يوم الخميس وحين
وسواء كان نكرة أم معرفة ومذهب الكسائي والفراء أن لا ترفع
مع النكرات لا غير نحو سير بزيد يوم أو ساعة بناء منهم على وجوب الرفع
في قولهم سير بزيد يوم ونهار وساعة ولا أجاز البصريون في ذلك النصب
فإن وقته فقلت سير بزيد يوم الجمعة جاز الرفع والنصب وسواء عند
البصريين أكان الجار في الظرف كله أو بعضه يجيزون أن يقام مقام الفاعل
وقال الكوفيون إن استغرق الوقت فالرفع أو كان في بعضه فالنصب
بناء منهم على أن المستغرق ينتصب على أنه مفعول به وإن كان غير
المتصرف ظرف مكان نحو ثم وهنا وعند فلا يجوز أن تقيم وأجاز
الأخفش فيما نقل من ملك أن يقام غير المتصرف نحو أن تقول جلس عندك
فلو كان الظرف المختص المتصرف منونا لا ما هو مضاف إليه فأجاز أبو

السراج نيابته عن الفاعل وإذا أخرج الظرف وبقيت صفته في عقد
فيه كالخلاف في صفة المصدر لا يجيز من إثبات النصب وأجاز الكوفيون
الرفع وأجاز من وافقه البصريين سير عليه فرسخان يومين وفرسخين
يومان وفرسخين يومين ومنع كل ذلك بعض الحاذقين وقد ذهب
هشام وجميع الكوفيين إلى أنه لا يجوز إلا الرفع في نحو سير بزيد فرسخان
أو ميلان ولا يجوز نصب فرسخين ولا ميلين على الظرف وأجاز البصريون
فيهما الرفع والنصب وأجاز من سير عليه خلفك دارك بالرفع ومنعه
بعض المتأخرين وفي الواضح أجاز البصريون سير عليه خلفك وأنكل
من أجاز ذلك يجيز وتقول ضرب زيد ظهره وبطنه أو الظهر والبطن
وقال الفراء لا يجوز فيهما إلا الرفع وقال من يجيز الرفع على البدل
والنصب بمعنى على وقال المبرد نصبه لأنه يشبه الظرف واختلف النقل
عن هشام فحكى النحاس عنه مذهب من يجيز الرفع والنصب وحكى ابن
الخيمي عنه أنه أجاز النصب مع الألف واللام ومنعه مع الإضافة ونقل
عن المبرد منع النصب كمذهب الفراء وفي كتاب الترشيح وأما الأسماء
المعروفة بأعيانها كيوم السبت ونيوم الآخر والأزمنة المعروفة كالشتاء
والصيف والربيع وأوقات الليل والنهار مثل بكرة وعشية وسحر إذا
أردت به واحدا من الأسحار والظهر والعصر والمغرب والعشاء فإنك تقيمها
مقام الفاعل جمع وكان بعضهم لا يجري ذلك ويقول كل وقت معروف
حسن فيما ينبغي فانصبه أبدا كقولك سير به يوم الجمعة وغدوة وعشية فالنصب
لا غير لأنك تقول ابتني يوم الجمعة ومما علقته عنه أنك تقول ابتني شهر
رمضان وابتني أيام التشريق ثم تقيم ذلك مقام الفاعل فتقول سير عليه شهر
رمضان وأيام التشريق ومما لا اختلاف فيه لأنه موقوت محدود
محصور العدد ومما أجاز من رحمه الله سير عليه غدوة وبكرة ويوم
الخميس ويوم السبت بالرفع على أن تقيمها مقام الفاعل وكذلك ما أشبهه
إلا أنك تنون غدوة وبكرة إذا أردت النكرة ولا تنونها إذا أردت

المعرفة من يوسف الزيات فيه وأمثا عمرية وبكيرة فإنها إذا كانت
معرفة لا تتصرف ولم يجيء من لا أن علامة التأنيث إنما تعد لما من الأسماء في
ما فيه فيها غير مبارحة لها وكان زيد يجيز صرفها وهي معرفة إذا صغرت
فيما قبلها على عمرو ولا يصلح منه وإنما صرفته في تصغيره وهو معرفة لأنه
من تغيير لفظ البناء الذي كان عليه معربا كما يجاز مثله في عمرو وعمير وقمح
إذا صغرتها انتهى الـــرابع ما ينوب عن الفاعل وهو المجرور بحرف
جر وأما نحو ما ضرب زيد من أحد فتقول ما ضرب من زيد فآخره موضع
رفع واتفق الكوفيون والبصريون على أن المقام هو المجرور ويجوز أن
يتبع على اللفظ وعلى الموضع فتقول ما ضرب من رجل عاقل بالجر وعاقل
بالرفع . المختلف في إقامته مقام الفاعل ثلاثة أحدها
المجرور بحرف جر غير زائد نحو مر بزيد ، فمذهب البصريين أن المجرور في موضع
نصب فإذا بني الفعل للمفعول أقيم المجرور مقامه فهو في موضع رفع كالمجرور
بمن الزائدة سواء إلا أنه لا يتبع على الموضع كما لا يتبع إذا كان في محل نصب
فيمتنع في المصرح وفي الغاية وتقول مر بزيد وعمرو وذهب ابن خالويه بكسر
يعني على الموضع وذهب الكسائي وهشام إلى أن المقام هو ضمير
مستتر في الفعل محتمل أن يراد به ما يدل عليه الفعل من ضمير مصدر أو ظرف
أو مكان وذهب الفراء إلى أن حرف الجر هو الذي في موضع رفع
بزيد بما انه على مذهبه أنه في موضع نصب في قولك مر بكر بزيد
وذهب ابن درستويه إلى أن المقام هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل في نحو سير
بزيد المفهوم من السير وتبعه السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي فإنهما
قالا لا يؤنث له الفعل ولا يتبع بالرفع ولا يتقدم عليه وقول ابن مالك أن الجار
والمجرور هو المقام مقام الفاعل لم يرتضه أيضا آخر أعني أن يكون الذي
يقام هو الجار والمجرور معا وذكر النحاس لا خلاف على أن من الجار والمجرور
لا يجوز أن يتقدم على الفعل لا يجوز من زيد سير وعلى زيد غضب ولا زيد منه
تعجب وقال ابن أصبغ هي جائزة في القياس ولما كان اختيار

السهيلي أن المقام ضمير المصدر كان المجرور عنده في موضع نصب فلا يجوز أن
يتقدم على الفعل مستدلا بقوله كل أولئك كان عنه مسئولا بعود ضمير عنه
مسئولا عنه وهو مخالف لما حكى النحاس من الإجماع على منع تقديمه على الفعل
الثـــاني المفعول من أجله مذهب الفارسي وابن جني والجمهور أنه لا
يجوز أن يقام مقام الفاعل سواء كان منصوبا أم مجرورا باللام وذهب
بعض النحاة يجيزون إذا كان مجرورا بحرف الجر لا إذا كان منصوبا ومنه قوله
يغضي حياء ويغضى من مهابته   الثالث التمييز
مذهب الجمهور أنه لا يقام مقام الفاعل فلا يقال في طاب زيد نفسا طيبت
نفس ولا في طاب به زيد نفسا طيب به نفس وأجاز ذلك الكسائي وهشام
وحكى الكسائي خذه مطيوبة به نفس ولم يجز الكسائي مع ذلك تعريفه
بالإضمار وحكى الكسائي أيضا من الموجوع رأسه والمشفوه رأيه والموفوق
أمره وأجاز أيضا امتلأت الدار رجالا أمتلئ رجال وقال ابن عصفور
ومن ذكر أن التمييز لا يقام مقام الفاعل فأما قوله تعالى بطرت معيشتها
وسفه نفسه وأمثالها في القرآن فيقول ينتصب نحو المفعول عنه في لا حيز
وأما بطرت معيشتها وسفه نفسه والناصب له الحرف والمرتفع عنه
ولم يجز إقامتها مقام الفاعل وذهب الكسائي إلى أنه ينتصب على التشبيه
بالمفعول به وأجاز أن يقام مقام الفاعل ولم يجز تعريفه فلم يجز سفه
زيد وقال الصفار لا يجوز عند البصريين والفراء وجع رأسه ولا ألم
بطنه وأجاز الكسائي وأجاز فيه التقديم والإضمار تمني فيعارض
النقل عن الكسائي في جواز التقديم والإضمار وفي أن الموجوع رأسه
إن كان أصله تمييزا أو مشتبها بالمفعول به أبو حيان ذكر
إنما تقوم مقام الفاعل بالمتفق عليه والمختلف فيه وإذا اجتمع مفعول به
ومصدر وظرف زمان وظرف مكان ومجرور تعين إقامة المفعول به عند
جمهور البصريين وأجاز الأخفش وأبو عبيد والكوفيون إقامة غيره
مع وجوده فقالوا أن الأخفش ضرب الضرب الشديد زيدا أو ضرب اليومان

زيد و... ... زيدًا ووضع موضعه المفعول وأعطي إعطاءً
حسنًا أخاك وربما ضُرِب ضربًا عمرو زيدًا وقرأ عاصم نُجّي المؤمنين
وأبو جعفر ليُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون وشرط الأخفش في جواز
إقامة المصدر وظرف الزمان مع وجود المفعول به أن يتقدما على المفعول
به فإن تأخرا لم يجز فتقول ضُرِب الضربُ الشديد زيدًا وضُرِب يوم الجمعة
زيدًا وعليه تنزيل الأخفش الآية المتقدمة وذكر ابن عصفور عن
الأخفش وفي النهاية ما يخالف هذا قال نعم أبو الحسن أنه يجوز ضُرِب
أخاك الضربُ الشديد وقال لو قلت ضُرِب الضربُ الشديد أخاك لم
يجز انتهى وقال النحاس منع البصريون ضُرِب زيدًا سوطًا وحكى أنه بلغه
أنه أجاز على ذلك وذكر [illegible] إنما نقل [illegible] منع [illegible] والذي
يقتضيه مذهب الأخفش والكوفيين جوازه وإذا لم يوجد مفعول به فالخيار
في إقامة ما شئت من المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمجرور
واختار ابن عصفور إقامة المصدر وابن معط [illegible] إلا الأخفش إقامة
المجرور واخترت إقامة ظرف المكان فصل ذهب جمهور البصريين
[illegible] إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول مغيرة من فعل الفاعل وليست
بأصل وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى أنها أصل وليست مغيرة
من صيغة الفاعل ونسب ابن الطراوة هذا المذهب إلى [illegible] والفعل
المبني للمفعول ثلاثي وأزيد الثلاثي صحيح مطلقًا ومعتل ومضعف
الصحيح ما [illegible] فالماضي يضم أوله وما قبل الآخر مكسور نحو ضُرِب
ويجوز تسكين المكسور فتقول ضُرْب كما قال

لو عُصْر منه المسك والبان انعصر   وهي لغة عن تميم

وقال [illegible] ما [illegible] في لغة تغلب بنت وأبل وكسر الفاء إذا سكنت
العين فعلت [illegible] لا يجوز على مذهب الجمهور وعن قطرب إجازته وقال
ابن مالك هي لغة ويضم حرف المضارعة فيه وما قبل آخره مفتوح نحو
يُضرَب ويُقتَل ويُعلَم والمعتل معتل الفاء فيه [illegible] ويجوز [illegible]

فتقول وُعِد وأُجِر ومضارعه يُوعَد وشذ [illegible] ولم يُرَع وبياء
كالصحيح فتقول يُسِر ويُبِس فيه المكان ويُيسَر ومضارعه تقلب
فيه الياء واوًا فتقول يُوسَر ويُوبَس ومعتل العين بياء وواو صحتا فيه
نحو عَوِر وصَيِد صحتا فيه الماضي والمضارع فتقول عُوِر فيه المكان وصُيِد
فيه ويُعوَر ويُصيَد وإن انقلبتا ألفًا نحو قال وباع ففيه لغات ثلاث
إحداها كسر فاء الكلمة كسرًا خالصًا فتنقلب الواو ياء فتقول قِيل وبِيع
وهي لغة الحجاز قريش ومن جاورهم الثانية إشمام الكسرة الضم وهي
لغة كثير من قيس وعامة أسد قال أبو عمرو الداني الإشمام هنا بمعنى الاختلاس
[illegible] سماعه وقال [illegible] باب من أبواب [illegible] وبعض من العرب [illegible]
[illegible] الضم وكثير من الكلام أن الإشمام في الموضع ممنوع كما قال [illegible]
وكان أبو عمرو من الكسائي العربي الجيد [illegible] الحرف الموصول من غير أن [illegible]
إشمامه وقال أبو الحكم بن عذرة ينبغي أن يجيء [illegible] إذ [illegible]
لا كسر [illegible] من [illegible] الإشمام [illegible] الثالثة إخلاص ضمة الفاء فتنقلب الياء
واوًا فتقول قُول وبُوع وهي لغة فقعس ودبير وهما من فصحاء بني أسد موجودة
في لغة هذيل وقال ابن مالك لا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضم إذا
أسند الفعل إلى تاء الضمير أو نونه لأنه يشركه أن لا يلبس فعل المفعول بفعل الفاعل
بل يعتبر [illegible] فيه الإشمام أو إشمام الكسرة ضمًا فإذا قلت في بيع العبد بعت
يا عبد بالكسر وفي عوق الكاتب عقت يا كاتب [illegible] إلى أنهما
[illegible] لا [illegible] فلا يعتبر أحدهما [illegible] إلى [illegible]
إلى أشير إلى ما ذكر من العرب يختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما [illegible] فاعله
مضمومة فيقولون [illegible] فيميزونها من فعل الفاعل ويكسرونها في
من فعل المفعول ويختار الضم في الفاء إذا كانت فيما يسمى فاعله مكسورة
فيقولون [illegible] للفاعل بكسرها ومن فعل المفعول بضمها
تفرقة بين المعنيين ومن أشار إلى الضم في الفاء أشار إليه إذا حرف الياء وقد
يجوز أن تكسر الفاء فيها [illegible] من نقل أصلها بنائه نحو قيدت الكسر [illegible]

نحو بنت الضم على سبيل لا اختيار ثم جواز الاشمام ثم جواز الضم في نحو قرنة
وجواز الكسرة في نحو بعت كتابه للفاعل ولم يتعرض من لا ذكره ابن مالك
في المتصل لضمائر الحركة نحو فاه وباع مسندًا للتاء او للنون لا كانا في
اللغات الثلاث التي فيها مسندًا لغير التاء والنون منقوله عن العرب ونقله
من الصحيح المعتل وفي المنابة وفي مثل بعت بل نقص مبني الفاعل
والمفعول والعربية فاصله نحو وفي فتسقط الالف ياء فتقول رضي
وغزي ووفي ويجوز قلب واو ونحو همزة فتقول اني ويجوز تسكين
الكسر فتقول غزي ورمي ووفي ولغة طي يعتد ون الالف فيقولون
غزا ورمى ووفى وبعض تميم تقول غزا والمضارع يغزى ويرمى ويوفى
وفي النيابة من قال غزي ورمي قال غزوا ورموا ومن قال غزي ورمي
قال غزيوا ورميوا ومن قال غزا ورمى قال غزوا وغزوا وان
اسندت فراية لغة طي الالف التي قلت غزوا انتهى او معتل العين
واللام ان كانا مثلين نحو حيي تقول حيي وحي بالادغام كما في مثنا
المعتل او غير مثلين نحو كوي فتقول كوي وان اسكنت الكسر
ادغمت فقلت كي ومضارعهما يحيا ويكوي والمضعف ان كان
في فعل الفاعل كتب في فعل المفعول فتقول في شد الراء مشدد
شدّ والمضارع يشدّ وانك تعض فلت في رد رد وفي ود ود
ويجوز قلب الواو المضمومة همزة فتقول اد وقال الجمهور كما يجوز الاضمام
الفاء واخلاف الكسر بعض الكوفيين ومن الصحيح وهو لغة بني ضبة
وبعض تميم ومن جاورهم يقولون رد الرجل وقد قميصه وقد اطلقه
ولو رد وارد من البناء بكسر الراء وقال المرادي من اشم في قيل وبيع
اشم في رد فتلخص انه يكون فيما فيها من هذا من الضم والاشمام واحكام
الكسر والمضارع يرد ويرد السابع على ما ذكر ان كان اوله
تاء حقيقة مع ثانيه وانزلت التاء ثالثه وياؤه واوا والالف فاعلا وياؤه
فيقلب واوا فتقول تقول ونحو تضرب وتكلم وتضرب في تحمل

وتضرب وتضارب ونكل وضارب والمضارع يتقل ويتضرب ويتضرب
ويتبكى ويضارب وان كان اوله همزة وصل ضمت مع ثالثه نحو انطلق
واستخرج واستخرج والمضارع بفتح ما قبل آخره وان كان معتل العين بواو
نحو وعز او بياء نحو بيع قلت وعز ويجوز قلب الواو همزة فتقول
اعر وازم بقلب الياء واوا وفي المضارع يوعد ويوقن وان كان افتعل
من الوعد او اليسر قلت اوتعد وايتسر وبقي واتعد واتسر الا انه قد ادغم
وان كان معتل العين على وزن انفعل او افتعل نحو انقاد واختار فثلاث اللغى
المذكورة في قال وباع وقال في الهداية وقال شهاب الدين في كتاب
الترشيح وكان فيما يعنى اختير وانقيد ان تجرى فيها ما يجري في
قيل وبيع بالاشمام وفي قلب الياء واوا كما قيل حوكم وكول ... و...
الا ان قوله الا اخيرا انتهى وقال ابو الحكم بن عذرة اللغة الثالثة وهي
قول بوع من اوزان اللغات وانكروا به الثلاثي وما على الرابع فليس فيه
الا النقل نحو التيسر فقيل من له يجوز انقود ولا اختور وفي الفرح احتيج
تشم التاء الضم فتشم الهمزة وبعضهم يكسر الهمزة وما يشم الفاء وما تقدم
والمضارع بابه وفي قيل جاءني اشتي وفي الهداية انه ان كان على وزن افعنلل
وافتعل وبني للمفعول يعني وكان صحيح العين نحو اكتسب المال وانطلق
بالرجل جاز تسكين عينه ان لا تحرك حرف انتهى وان كانت على وزن افعل نحو
احمرت او في نحو احمار كاغدودن واستفعل كاحلولى وصيغه للمفعول
فتقول احمر واحمير واغدودن واحلولي وان اضعفت اعلته فيه همزة فيهم
وابيض واستعير واستبين ومن قال من العرب استحى جاز عنه استحيح واستحوذ
ومعتل اللام فتميمية تقول اعطى ورومي في اعطى ورمي ومعتل
العين واللام ماضيه نحو برأت عنه برأ او بابوا ونحو وارب تقول او في ق
وورى ويجوز وري ومعتل العين واللام نحو احيا واستحيا واغوى واستغوى
تقول احيي واستحيي واغوي واستغوي ويجوز احي واستحي ومن
انفعل وافتعل من حيي وبني من احيي واخيي وازيي وارى

ويجوز اخيشي واخيوق وأومي وأوموق وان شئت قلت [illegible] الى تميم منكم
وما كان [illegible] لم يجز الادغام وفي المضارع يحيا ويحيي ويحيوي
ويستغوي ويحيينا ويحييانا ويرميا ويرمايا وان كان مضعف العين
نحو خلق قلت خليق او غيرها ولما اول بغير حرف يضم كاجل البنا نحو
ارتد واصفر وانقض قلت ارتد واصفر وانقض ومن كسر في رد
كسرنها والكسرة اضعف لغة ربيعة وفي النهاية وفي افتعل نحو اشتد
وانفعل نحو انقض ونحو من المضعف ما في رد من ضم وكسر وما شمم
وكسر الاخر [illegible] واشتعر ما الكسر انتهى او اول المثلين بغير حرف
ساكن والفعل ملحق نحو جلبب فلته جلبب او غير ملحق والساكن صحيح فلا
يجوز نقل الكسرة من اول المثلين الى الساكن قبله تقول اقشعر واحمر
او حرف مد ولين لم تجز عند البصريين الا حذف الكسرة من اول المثلين
وكاد علم نحو احمر من الحبل وحول [illegible] الكوفيون انه يجوز
اخيم وحبل وانه اذا تركت الهمزة في نحو كما ثبت جاز [illegible]
[illegible] العزاء سمعت ابا ثروان يقول [illegible] عنه [illegible] فيه
المصريون وفي المضارع يرتد ويضطر وينقض ويجلبب ويقشعر
ويصاق ويحاث ويحال وان اسندت من المعرفة الى تاء الضمير ونون
[illegible] ومن المضارع
[illegible] نحو يرتددن [illegible] فصل يجب وصل
الفعل بمرفوعه [illegible] المنصوب [illegible] مرفوع فاعلا
او مفعولا لم يسم فاعله او اسم كان واخواتها والفعل [illegible]
[illegible] موجب البناء على [illegible] والخروج عنه [illegible]
[illegible] الكلم [illegible]
[illegible] الفاعل موجب لتقديمه على المفعول
[illegible] والجزولي [illegible] الاصحاب [illegible]
[illegible] ابو العباس بن الحاج [illegible] من اصحابنا الاستاذ ابو علي وقال

على [illegible] كتاب [illegible] الاغراض [illegible]
ما يعتبر [illegible] ومن معاني الكلام ومقصد المتكلم [illegible]
[illegible] الزجاج في معانيه في قوله [illegible] يجوز
ان يكون [illegible] موضع رفع على اسم زالت وفي موضع نصب على خبر زالت
[illegible] بين النحويين في الوجهين انتهى ووقع على [illegible]
اذا [illegible] وجب تقديم الفاعل [illegible] معنوية [illegible]
[illegible] ضربت موسى [illegible] وضرب موسى العاقل [illegible]
[illegible] لم يجب [illegible] نحو [illegible] زيد عمرا ومررت [illegible]
[illegible] العرب ويجوز [illegible] تاخير الفاعل عن المفعول ويجب اتصاله
[illegible] ان كان ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا واكرمتك [illegible]
[illegible] محصور [illegible]
[illegible] ان يكون الضمير المتصل بالفعل
[illegible] على المفعول نحو [illegible] اخوك [illegible]
[illegible] ونقل [illegible] واختلف النحاة عن الكسائي [illegible]
[illegible] البصريين [illegible] كان الفاعل محصورا [illegible] ضمير [illegible]
زيدا [illegible] فلو كان المفعول محصورا
والفاعل [illegible] منهم الجزولي
[illegible] الى انه يجب تقديم الفاعل نحو ما ضرب زيد الا عمرا [illegible]
البصريون والفراء والكسائي وابن [illegible] الى انه يجوز تقديم الفاعل على
المفعول وتاخيره [illegible] كان المرفوع [illegible] والمنصوب [illegible]
الفعل وجب تاخير الفاعل نحو [illegible] زيد [illegible]
[illegible] الفعل وجب تقديمه على الفاعل نحو [illegible] يكرم زيد [illegible]
المفعول [illegible] وجب تقديم الفاعل نحو [illegible] زيد [illegible]
[illegible] زيدا [illegible] كان الفاعل محصورا والمفعول [illegible]

والحصر بحرف النفي وإلا نحو ما ضرب زيدًا إلا عمرو وما ضرب زيدٌ
إلا عمرًا وإنما ففي مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري أنه يجب تقديم
المفعول بخلاف حصر المفعول وذهب الكسائي إلى أنه يجوز التقديم والتأخير
كحاله إذا حصر المفعول وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنه يجب تقديمه كحال
المحصور إذا كان معمولًا وإذا كان الحصر بإنما ففي مذهب الشيخ بهاء
الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس وهو كان نحوي مصر والشام بعصره
أن النحاة أجمعوا على أنه إذا حصر أحدهما وجب تأخيره وتقديم الآخر
فإذا أردت الحصر في المفعول قلت إنما ضرب عمرًا زيد وإذا أردت الحصر في
الفاعل قلت إنما ضرب بشرًا عمرو والذي نقله غيره مذهب الكسائي جوازه
مع اللبس وتأويله بغير ونحو ضرب غلامه زيدًا وتقدم الكلام عليه
في باب المضمر فلو نزعت زيدًا على ضرب غلامه منعها الكسائي والفراء
وأجازها هشام والمبرد والله أعلم بالصواب

تم السفر الأول من ارتشاف الضرب من لسان
العرب بحمد الله تعالى وحسن عونه ويمنه
وذلك في الحادي عشر لرجب فغرة الكاين
في عام تسعة وثلاثين وسبعمائة
ويتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله باب
المنصوبات على يد العبد الفقير المذنب
الحقير محمد بن محمد بن محمد بن أحمد السلاجي
لطف الله تعالى به آخره هوانا أن الحمد لله
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

نهاية الكتاب

صور في يوم الثلاثاء
١٥/ ٧/ ١٩٧٥

الشاهد

ارتشاف الضرب من لسان العرب
لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الجياني الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥
الجزء الأول
أوله: قال الشيخ الإمام محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي: الحمد لله فاتق ألسن العربية بكل مبتدأ في المعاني وخبر

وينتهي بباب المفعول الذي لم يسم فاعله. وآخر ما فيه: وتقول: ضرب غلامه زيداً، وتقدم الكلام عليه في باب المضمر، فلو قدمت زيداً على ضرب غلامه: منعه الكسائي والفراء، وأجازه هشام والمبرد. تم الجزء الأول من ارتشاف الضرب

نسخة بقلم أندلسي جيد، سنة ٧٣٩ – في حياة المؤلف – بخط محمد بن محمد السلاجي، والنسخة مصححة. والصفحة الأولى بقلم مغربي مغاير

٢٧٣ ورقة ٢٥ سطرا ١٩ X ٢٦,٥ سم